۱۹۷۷-خ

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب شرح اللباب فی النحو

مؤلف

مترجم

شمارهٔ قفسه ۷۲۶۳

شماره ثبت کتاب ۲۳۱۰۷

۱۰۰۱۷

بازدید شد

۱۳۸۲

۱۹۷۷-غن

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شمارهٔ ثبت کتاب ۲۳۱۰۷ / ۱۰۰۱۷

کتاب شرح اللباب فی النحو

مؤلف

مترجم

شمارهٔ قفسه ۷۲۶۲

بازدید شد
۱۳۸۲

شرح لباب

کتابخانه مجلس شورای ملی

شرح لباب في علم الاعراب
لقطب الدين محمد بن مسعود فالی

٧٢٦٢
٢٣١٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى معرفة اعجاز القران ونصب لنا عليها دليلا وهو علم المعاني والبيان والهمنا ما هو ذريعة اليه من علم النحو الذي يقوم به اللسان ويطلع به على فهم لطائف نظم الفرقان وذلك تفضل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على افضل نوع الانسان واشرف من اظهر الحق وابان واكمل من اهدر الباطل واهان وا[على] من اخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان محمد المنصور بالحجة والبرهان المبشر به في الملل والاديان وعلى اله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الامكان اما بعد فان كتاب اللباب في النحو للامام المحقق النحرير الموفق ملك فضلاء الانام تاج الملة والدين محمد بن محمد بن احمد السيف الاسفرايني المعروف بالفاضل اكرم الله تعالى مثواه وبكرامة الفوز ارضاه كتاب لا يخفى مقداره ولا يشق غباره مستجمع لفوايد شريفة ومحتو لزوايد لطيفة تدل على تحقيق مؤلفه ودقة نظر مصنفه اعترف الفضلاء باعتباره واعترفوا بتيار بحاره وكان في بعض الفاظه ايعقاد يحتاج الى تحليل واطلاق يفتقر الى تعليل ومنذ زمان كنت املي على الطلبة فوايد عدوها معتبرة صحيحة دالة على محاض حق النصيحة فالتمسوا الكتبة شرح على وفق ترتيبه واف ببيانه وحل تركيبه وكنت ارغب عنه نظرا الى الحال بضاعة المزجاة وكانوا يرغبون فيه بانه متمم للمفازة والنجاة فشرعت فيه بعد الاستخارة راجيا من الله الكريم الغفران آملا من الناظرين فيه اصلاح مواقع السهو والنسيان والامداد بدعاء ينفع يوم عرض الاعمال على الرحمن والله سبحانه وتعالى هو المحقق للراغبين فيه الامال والمتكفل باحسان خواتيم الاعمال فلنشرع في شرح ديباجة الكتاب بيمن توفيق الملك الوهاب قال الاستاد الامام الاجل الكبير الحبر المفخر النحرير ملك فضلاء الانام تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد السيف الاسفرايني المعروف بالفاضل تغمده الله بغفرانه احمد الله على ما تناسقت من كعوب اياديه وتلاحقت بهوادي احسانه روادفه وتواليه تناسقت اي انتظمت ماخوذ من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية وخرز نسق اى منتظم والنسق من الكلام ما جاء على نظام واحد والكعوب جمع كعب والكعب من القصب انبوبة ما بين العقدتين والهوادي جمع هادية وهي العنق وهوادي الوحش اوايلها والرواد[ف] جمع رادفة من ردفه

بالكسر اي تبعه وروادف النخل هي الفسيل التي تنبت في جذع النخل وليس لها في الارض عرق فالمراد بالهوادي الاوايل وبالروادف الاواخر والتوالي هي التوابع من تلاه اذا تبعه وما في ما تناسقت اما موصولة او مصدرية فعلى الاول معناه احمد الله على النعم التي انتظمت ومن للبيان كانه قال انتظمت كعوب اياديه وانما لم تقل اياديها مع انه راجع الى النعم نظرا الى لفظ ما بمعنى النعم وان اجراه على التانيث في تناسقت هكذا في بعض الحواشي وهو سهو لان الايادي بمعنى النعم فلا يضاف الى النعم بل التذكير لانه راجع الى الله تعالى اي من كعوب ايادي الله تعالى وتلاحقت عطف على تناسقت اى وعلى النعم التي تلاحقت وتذكير روادفه وتواليه نظرا ايضا الى لفظ ما المقدرة اذ التقدير وما تلاحقت وعلى الثاني وهو كون ما مصدرية فانما يظهر اذا لم يكن لفظة من اذ يوجد في بعض النسخ على ما تناسقت كعوب اياديه وحينئذ الضمير في اياديه راجع الى الله تعالى اي على تناسق كعوب ايادي الله تعالى وتلاحق روادف احسان الله تعالى وتوالي احسان الله فالضمير في روادفه وتواليه يرجع الى الاحسان وفي احسانه يرجع الى الله تعالى وفي هذا اللفظ حزازة لان الهوادي وهي الاوايل تذكر في مقابلة الروادف والتوالي فكان حقه ان يقال وتلاحقت هوادي احسانه وروادفه وتواليه ليصح التقابل بين الهوادي والروادف لكن وقع الباء في قوله بهوادي وهو يمنع من كون هوادي فاعلا لتلاحقت وحينئذ تفوت التقابل بين الهوادي والروادف مع انه مقصود جدا اذ الهوادي انما تذكر في مقابلة الروادف كما يقال تلاحقت الاوايل والاواخر ولو قال بدل تلاحقت لحقت لكان مستقيما اذ التقدير حينئذ لحقت اواخر الاحسان باوايله فلا بد من تمحل لتصحيح الباء مع فوت التقابل المطلوب ووجهه ان يجعل الباء للسببية ويكون التلاحق بين الروادف والتوالي اى تلاحقت روادف احسانه وتواليه بسبب سوابق احسان الله تعالى وتوفيقه وفيه قلق لفوات التقابل كما ذكرنا بين فاعل تلاحقت وبين ما عطف على فاعلها واصلي على نبيه النبيه محمد واهل بيته وذويه النبيه الشريف المشتهر من نبه بالضم نباهة اذا شرف واشتهر والجمع بين نبيه والنبيه تجنيس خطي وقوله محمد عطف بيان لنبيه فعلى هذا واهل بيته يكون معطوفا على نبيه لا على لفظ محمد والتقدير على نبيه محمد وعلى اهل بيته اذ لو كان معطوفا على محمد وهو عطف بيان لكان اهل بيته ايضا عطف بيان لنبيه وهو غير مستقيم فتعين ان يكون عطفا على نبيه وبعد فقد تقرر

٢ في هذا الكتاب من لباب الاعراب ماينضبط به شوارده ويرتبطه اوابده الشوارد
جمع شاردة من شرد اذا نفر والاوابد جمع آبدة وهي الوحش تابد البعير اذا توحش ومن
لباب بيان لما تعدم عليه لانه الاهم ويتسق ببيان الرصف نظامه وينخرط في سلك الضبط
فذه وتوأمه والتؤام جمع تؤام وهو مقابل الفذ وهو الفرد والتوام من الكلمات الثمانية
التي جاءت على وزن فعال مجموعا ويوجد في بعض النسخ ببنان بباء ونون وفي بعضها
بياء وياء بعده مصدر بان الشيء بيانا وكلاهما مستقيم فان الرصف وسيلة للاتساق وسبب
له فجاز ان يطلق عليه اسم البنان مجازا لان البنان ايضا آلة لاخذ الشيء فالرصف ايضا
كانه آلة وسبب للاتساق واما على النسخة الاخرى فاضافة البيان الى الرصف بمعنى اللام
او بمعنى من اي بالبيان والكشف الحاصل من الرصف او للرصف ويطلع بالطالب
المتعرف مراقب حقائقه من طلع الجبل بالكسر اذا علاه والباء للتعدية الى المفعول الثاني
وهو مراقب اي يطلعه مراقب الحقائق اي يجعله طالعا اياها ويضبع بالخابط المتعسف
عن مداحضه ومزالقه التعسف الاخذ على غير طريق ومثله الاعتساف ويضبع
من ضبعت الرجل اي مددت اليه ضبعي وهو العضد والباء اما زايدة او للملابسة وكان الاولى حذف الباء
اذ يقال ضبعت الرجل بلا باء فكان فيه تضمينا اي ياخذ هذا الكتاب الخابط وينحيه
ويجنبه عن مداحضه وهو بمعنى المزالق من دحضت رجله اي زلقت حاويا الصنوف
دقايقه واسراره ضامنا لمن اتقنه باحراز قصبات السبق في مضماره مما حالان من فاعل
يضبع ويطلع كانت العادة في تسابق الفرسان ان تغرز قصبة في الميدان فمن اعدى
فرسه واخذ تلك القصبة عد سابقا فاستعمل مجازا فيمن سبق في فن من الفنون
متحليا بحلية الايجاز والاختصار متخليا عن وصمة عيب الاملال والاكثار مبينا لجوامع القواعد
والاحكام مبنيا على مقدمة واربعة اقسام هذه ايضا احوال بعد الاحوال السابقة من
الكتاب وسيأتي بيان انحصار الكتاب في المقدمة والاقسام الاربعة اما المقدمة ففي
ان الكلمة هي اللفظ الموضوع للمعنى مفردا قيل اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر وادفع
للاجمال لان اللفظة ان اريد بها معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه اخصر وان اريد بها غير
فالوحدة المستفادة من التاء اما ان تكون باعتبار اقل ما يصدق عليه اللفظ فهو حرف
واحد وهو فاسد وان اريد باعتبار آخر من الاوزان التي توجد فيها وحدة باعتبارها

اما ثلاثيا اوغيره ففيه اجمال فاللفظ اولى وقيل غلبة اللفظ اضافيه اجمال من وجهين
احدهما انه للمصدر وللمفعول والثاني انه للمصدر او جمع للفظة قلنا اما الاول فمشترك
الالزام لان اللفظة جاز ان يراد بها المصدر كالضربة وان يراد بها المفعول فقد تساويا
في الاجمال فبقي كونه اخصر سالما عن المعارض فكان اولى واما الثاني فجوابه انه اكتفي في انه
ليس جمعا بان الحد باعتبار الحقيقة لا باعتبار الافراد والحقيقة واحدة فاللفظ اولى
لارتفاع الفساد الناشئ من وجود التاء على مامر وذكر في التعليق ان المفرد صفة
للفظ دون المعنى بيانه ان الافراد في الحقيقة صفة للفظ وللمعنى بالعرض فجعله صفة
للفظ اولى وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه والمفرد من
المعنى لا يراد به كون معناه بسيطا لا جزء له بل يعني به كون اللفظ الدال عليه بحيث لا
يدل جزء منه على جزء معناه اي يكون اللفظ مفردا فافراد المعنى لا يستقل بدون
اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ مستقل بدون افراد المعنى فجعل
المفرد صفة للفظ اولى من جعله صفة للمعنى فان قلت ينتقض بالفعل المضارع فانه كلمة
مع انه ليس بمفرد اذ الزوايد في اوله تدل على الزمان المستقبل ولفظ الضاد والراء ار لفظه
والباء من يضرب مثلا يدل على الحدث قلنا لا نسلم ان كل واحد منها يدل على الاستقلال
على ما ذكرت فان لفظة ضَرْب مفتوحة الفاء ساكنة العين مصدر يدل على الحدث
موضوعا له اما الضاد والراء والباء في ضمن يضرب فلا نسلم انه موضوع للحدث بل المجموع
وهو الزوايد مع الضاد والراء والباء مفرد موضوع للحدث والزمان المستقبل فلا يدل
جزء من اللفظ حين ما هو جزء له على شيء من جزء المعنى فان قلت فلم اخر مفردا
عن المعنى ولم نكره قلت اما تاخيره فلان الافراد نسبة بين اللفظ الموضوع للمعنى وبين
معناه فان اللفظ الموضوع للمعنى اما ان تكون بحيث يدل جزؤه على جزء معناه وهو
المركب او لا يدل وهو المفرد والنسبة بين الشيئين تكون متاخرة عنهما فانما اخره
ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما نكره على انه حال لانه لو عرف لكان ظاهرا في كونه
وصفا للمعنى لقربه منه وقد بينا انه صفة للفظ فان قلت اذا نكره يعود السوال ايضا
اذ يظهر كونه حالا من المعنى لقربه منه قلت اذا جعل حالا من اللفظ وهو الضمير المستكن
في الموضوع لكان العامل في الحال ظاهرا وهو الموضوع اي الذي وضع في حال الافراد

واما اذا جعل حالا من المعنى ففي تقدير العامل نوع خفاء لانه لا يصلح ان يكون الموضوع عاملا
في الحال والا لم يتحد العامل في الحال وذي الحال لان ذا الحال وهو المعنى معمول للام وهذا غاية
تقريره وفيه نظر لان اللام من صلة الموضوع فهو في المعنى محمول ايضا للموضوع نحو مررت
بزيد راكبا فهو حال عن المجرور والعامل فيه مررت فان قلت عبد الله علما مفرد حينئذ
اذ لا يدل جزء من اللفظ على جزء المعنى فلم أُعرب باعرابين لفظا والمفرد لا يكون له اعرابان
لفظا قلت عبد الله علما لفظ منقول عن مركب وهو عبد الله مضافا وعلم بالاستقراء ان
كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه كما ساتي في باب
ما احسن زيدا وتقرير وجه الاعراب فيه باعتبار ما قبل النقل فكذا ههنا وهي اسم ان دل
على معنى في نفسه ولم تقترن باحد الازمنة الثلثة كرجل وفعل ان اقترن به كضرب والا
اي وان لم يدل على معنى في نفسه فهي حرف كقد الضمير في نفسه راجع الى المعنى اي دل
على معنى مستقل في نفسه كما يقال الدار في نفسها حسنة اى الدار مستقلة بنفسها من غير نظر
الى شيء آخر ولا يرجع الى اللفظ اذ كون المعنى حاصلا في نفس اللفظ عبارة عن دلالة اللفظ
على المعنى فيرجع حاصل الكلام ان دل على معنى هو مدلول اللفظ وهو تكرار لا طائل تحته هذا
اذا جعل في نفسه صفة للمعنى اما اذا جعل متعلقا بدل فيلزم ان يكون في بمعنى الباء اي
دل بنفسه لا باعتبار ضميمة اخرى كالحرف حينئذ يصح ولكن جعل في بمعنى الباء محل نظر
اذ حروف الجر انما يقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على
الاطلاق ولكل منها اي من الاسم والفعل والحرف حد وقد تبين اى في ضمن التقسيم
السابق لدلالته على القدر المشترك والمميز وهو معنى الحد والمراد بالحد الحد باعتبار الوضع
والاصطلاح فلا يقدح كون الفصل امرا عدميا وعلامات فالتي للاسم منها جواز الاسناد
اليه ونحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم آمنوا متاول يعني ان جواز الاسناد اليه
من خواص الاسماء لان وضع الفعل ليكون مسندا فلا يصلح حينئذ باعتبار وضعه ان يكون
مسندا اليه وهو ظاهر فتوهم ورود السوال في نحو زعموا مطية الكذب فانه مبتدا مع
انه فعل وفي نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا فان آمنوا مسند اليه لكونه فاعل الفعل
فاجاب عنه بان كل واحد منهما متاول وتاويله ان المراد لفظ زعموا ولفظ آمنوا والا
الى اللفظ لا يختص بالاسم ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه محمول على حذف ان

مثلها في ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى وان اشهدَ اللذات هل انت مخلدي فمن روى مرفوعا او
على تنزيل الفعل منزلة المصدر مثله في قوله شعر وقالوا ما تشاء فقلت ألهو الى الاصباح آثرَ ذي اثير
هذا ايراد آخر وهو ان تسمع فعل وقع مبتدأ ومخبرا عنه بخير فاجاب عنه بجوابين احدهما ان يكون
محمولا على حذف ان كما في قوله احضر الوغى فان ان فيه محذوف بدلالة عطف وان اشهد
اللذات عليه اى وشهادة اللذات فلو لم تقدر ان في احضر حتى يكون بتقدير مصدر لزم عطف المفرد
على الجملة وهو غير مستقيم والثاني ان ينزل الفعل منزلة المصدر اى يجعل بالمعيدي كما كان الفعل
منزلا منزلة المصدر في قوله فقلت الهو في البيت الثاني وانما كان البيت متعينا لتنزيل الفعل
منزلة المصدر لان معنى قوله ما تشاء اي شيء تشاء فهو سوال عن مفرد لان ما مفرد لانه مفعول
تشاء مقدما فحقه ان يجاب بالمفرد والهو جملة فنزل منزلة المفرد ليكون مفردا مطابقا للمسؤول
عنه في قوله فان قلت لو حمل على حذف ان كما في البيت الاول لكان ايضا بتقدير مفرد فلم لم
يحمل عليه قلت لان قوله ما تشاء سوال عما يشاؤه في الحال ظاهرا كما اذا قلت ما تريد اى الآن
فلو قدر ان الهو لكان مستقبلا فكانه سال عما يشاؤه في الحال فاجابه بما يشاء في المستقبل لا في
الحال فلا انطباق ظاهرا فلذلك حمله على المصدر بدون حذف ان لان ان علم للاستقبال
وقوله آثر ذي اثير اي اول كل شيء والمعنى فقلت اشاء اللهو اول كل شيء وقوله فيمن
روى مرفوعا احتراز عن الرواية الاخرى وهو نصب احضر حينئذ يكون ان مقدرا معه
لا محذوفا والمقدر في حكم الملفوظ وتتمة الاول وان اشهد اللذات هل انت مخلدي ومثل في
الموضعين ينتصب على انه صفة لمصدر محذوف اى محمول حملا مثل حملها في كذا وينزل
تنزيلا مثل تنزيله في البيت الثاني ومنها اى علامات الاسم دخول حرف التعريف لان الفعل
خبر فحقه ان يكون نكرة فلا يقبل التعريف ونحو يستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره
بالشيحة اليتقصع شاذ هذا ايراد اذ قد دخل اللام على تقصع وهو فعل مضارع فاجاب بانه
شاذ لا يقع الا في ضرورة الشعر واما المتاول فهو ما صرف اللفظ عن وجه الاشكال بوجه قياسي
فان تسمع اذا قدر معه ان فان وما بعده مبتداء لا الفعل فخرج عن الاشكال بخلاف
اليتقصع فانه لا يخرج عن الاشكال بوجه وقوله اليتقصع اى الذي يتقصع وهو صفة
للجحر اى الجحر الذي يتقصع فيه اليربوع اي يدخل فيه والنافقاء احدى جحرة اليربوع
واما نحو اشد الهل فيجعله اسما على انه مردود هذا ايضا ايراد اذ اللام دخل على هل وهو

حرف استفهام قال الخليل قلت لابي الدُقَيْش هل لك في ثريدة كانّ وَدَكها عيونُ الضياون
فقال اشدّ الهل والصَيْوَن المسئور الذكر فاجاب عنه بوجهين احدهما انه جعل اسما ولذلك
شُدِّد لانه مثل لو حرفا ولو بالتشديد اسما والثاني انه مردود اي ليس من كلام الفصحاء ولا
يرد نقضا ومنها اي ومن علامات الاسم دخول حرف الجر لان الجر علم المضاف اليه والفعل
لا يقع مضافا اليه وكذا الحرف ونحو قوله والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط
الليان جانبه واللِيان بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لان بمعنى اللين يقال هو في ليان
من العيش اي في نعيم وخفض اورد هذا على انه قد دخل حرف الجر على الفعل فاجاب
بانه متاول وتاويله ان نام صفة لموصوف محذوف والتقدير بليل نام صاحبه فيه فالحرف
داخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة وكذا قولهم نعم السير على بئس العير
على اختلاف فيه يعني اختلف في نعم واخواته فذهب البصريون والكسائي على ان نعم
وبئس فعلان فعلى هذا يحتاج الى تاويل وباقي الكوفيين ذهبوا الى انهما اسمان وحينئذ
فلا اشكال وتاويله انه مذكور على سبيل الحكاية اي على عير يقال فيه بئس العير ومنها اي
ومن علامات الاسم التنوين غير ما لحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق او المقيدة
وهو الغالي نحو زيد وصه واذ وعدّ التنوين اربعة اقسام واخرج منها الترنم فانه ليس من
خواص الاسماء لانه قد يدخل الفعل وذلك انما ان يلحق القافية المطلقة يعني ما في آخره احد
حروف المد واللين من الواو والالف والياء فيقع التنوين بدلا من حرف الاطلاق كقوله
اَقِلّي اللوم عاذلَ والعتابن وقولي ان اصبتُ لقد اصابن واصله العتابا واصابا
واما ان يلحق القافية المقيدة يعني القافية التي آخرها ليس احد حروف المد واللين بل
آخرها حرف ساكن ويسمى الغالي لمجاوزته حد الوزن كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن بكسر القاف وفتحها واصله المخترق بسكون القاف فالحق التنوين وهو نون ساكنة
فالتقا ساكنان فحرك الاول اما كسرا على اصل حركة التقاء الساكنين او فتحا للخفة بقي ثلثة
اقسام من التنوين وهي تنوين التمكن اي الدال على امكنية الاسم وكونه منصرفا نحو زيد
والثاني تنوين التنكير نحو صه اي اسكت سكوتا ما والثالث تنوين عوض عن المضاف اليه
نحو وقت اذ اي اذ كان كذا فعوض عن المضاف اليه بعد حذفه وهذه الثلثة ظاهرة انها
من خواص الاسماء اما التمكن فلان معناه كون الاسم لا يشبه الفعل وهذا لا يكون في الفعل

واما الثاني فلان الفعل وضعه على التنكير فلا يقبل تنكيرا آخر واما الثالث فلان الاضافة من
خواص الاسماء كما سياتي وقد ذكر النحاة من جملة التنوين تنوين المقابلة نحو مسلمات لانه
مقابل نون الجمع في مسلمين ولم يذكرها المصنف ولعله جعله قسما من اقسام تنوين التمكن ايضا
فان نحو مسلمات يدل التنوين فيه على امكنية الاسم ايضا وان عرض له كونه مقابلا للنون
الجمع فلا ينافي كونه للتمكن فلذلك لم يجعله قسما آخر ولا يرد عليه قوله الام على لوّ ولو
كنتُ عالما باذناب لوّ لم تفتني اوائله لانه جعل اسما اورد على انه دخل فيه التنوين على الحرف
وهو لو فاجاب عنه بان لو اذا شُدّد فقد جُعل اسما كما ذكرنا في الهل ونظيره كم مُسكّا ومشدّدا
فان المسكن مبني غير متمكن واما اذا شدد فقد جعل اسما متمكنا ومعنى البيت الام على تمني
الاشياء واستعمال لو في الكلام ثم قال ولو كنت عالما باذناب لو اي بعواقب التمني لم تفتني
اوائله اي اوائل لو بمعنى التمني وهو تقارن قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت
من الخير وما مسني السوء ومنها اي ومن علامات الاسم الاضافة نحو غلام زيد اما ان يراد
بالاضافة كونه مضافا فلا شك انه من خواص الاسماء لان الفعل والحرف لا يضافان قطعا
واما ان يراد بها كونه مضافا اليه فقد يورد عليه نحو يوم ينفع الصادقين فانه فعل وقع مضافا
اليه واجاب عنه بوجهين احدهما انه بتقدير المصدر والآخر ان المراد من الخواص ان الفعل
لا يقع مضافا اليه لغير الظروف وانما لم يقع الفعل مضافا لان الاضافة اما الى معرفة او نكرة
والفعل لا يقبل التعريف والتخصيص اذ وضعه على التنكير ومنها اي ومن علامات الاسم
التثنية بالحاق آخره اي آخر الاسم الفا اي في حال الرفع او ياء مفتوحا ما قبلها اي في حالتي
النصب والجر ايذانا بان معه مثله علة للالحاق اي انما الحق للايذان ونونا مكسورة عطف
على الفا اي بالحاق آخره نونا مكسورة فرقا بينها وبين نون الجمع عوضا من الحركة والتنوين
نحو مسلمان او مسلمين المراد انه قد يكون عوضا عنهما لا انه يكون ابدا عوضا عن الحركة و
التنوين معا فان قولك الرجلان النون فيه عوض عن الحركة في الواحد وهو الرجل ولم يكن
فيه تنوين وقد يكون عوضا عن التنوين نحو عصوان فان مفرده عصا بالتنوين بدون
الحركة لفظا فهو عوض عن التنوين فقط وقد يكون عوضا عن الامرين نحو مسلمان فان
في مفرده وهو مسلم حركة وتنوينا والنون عوض عنهما وكان حقه ان يذكر ان معه مثله
من جنسه كما ذكره في الجمع ولعله اكتفى بذكره في الجمع وكان العكس اولى فالقرآن يستعمل

5

لارادة حيضين او طهرين لاحيض وطهر فان قيل ورد الابيضان للماء واللبن والحجران
للذهب والفضة وكل واحد منهما مثنى مع انه ليس معه مثله من جنسه اذ كل واحد من المفردين
حقيقته مخالفة لحقيقة الآخر قلنا هذا سهو اذ كل واحد من الامرين حقيقته مخالفة للآخر
لكنهما داخلان تحت جنس يشتركان في اطلاق ذلك الجنس عليهما فالماء ضم الى اللبن لا باعتبار
اختلافهما بل باعتبار اشتراكهما في دخولهما تحت جنس الابيض وكل واحد منهما يصدق عليه
انه من جنس الآخر وان اختلف المورد ان كالرجلين لزيد وعمرو وانما لم يجز القرآن
لحيض وطهر وجاز الابيضان للماء واللبن لان الابيض لفظ متواطئ فهو للقدر المشترك
بين الماء واللبن ولفظ القرء مشترك اشتراكا لفظيا لا معنويا فجاز الابيضان لان كل واحد
من معنييه من جنس الآخر لاشتراكهما في معنى واحد وهو الابيض بخلاف الطهر والحيض
اذ لم يشتركا في معنى واحد لان القرء ليس موضوعا للقدر المشترك بينهما فان كان مقصورا
ثلاثيا والفه عن واو قلبت واوا كعصوان وعلا اي وان لم يكن ثلاثيا والفه عن واو
بان لا يكون ثلاثيا كملهى ومرمى او يكون ثلاثيا والفه عن ياء كرحى قلبت ياء اما
غير الثلاثي فانما قلبت ياء طلبا للخفة واما الثلاثي الذي الفه عن ياء فظاهر قلبه ياء ورده
الى اصله وقيل مذروان للزوم التثنية هذا جواب عن سوال مقدر على قوله والا قلبت
ياء فان الف مذرى في غير ثلاثي فكان حقه ان تقلب ياء ويقال مذريان فاجاب بقوله
للزوم التثنية ان مذرى مفردا غير مستعمل اصلا فالفه لم تقع مقصورا آخرا وكلامنا في
المقصور الذي وقع الفه آخرا فلم يرد السوال وان كان ممدودا وهمزته اصلية تثبت
كقراءان وان كانت عن الف التانيث قلبت واوا كحمراوان والا اي وان لم تكن
اصلية ولا منقلبة عن الف تانيث بل منقلبة عن حرف اصلي ككساء ورداء فالوجهان
احدهما ان يقال كساءان ورداءان لانها تشبه الاصلية لكونها غير زايدة بل بدلا عن حرف
اصلي وهو الواو والياء والثاني ان ترد الى اصلها لانها تشبه الزايدة لكونها ليست همزة
في الاصل بل بدلا عن حرف اصلي وهو الواو والياء فيقال كساوان ورداوان ولا يحذف
لها اي للتثنية تاء التانيث الا في خصيان واليان اي جو التثنية ان لا تكون يحذف لها
تاء التانيث لئلا يلتبس تثنية المونث بتثنية المذكر وقد شذ خصيان تثنية خصية و
اليان تثنية الية وصفا اي ومن علامات الاسم الجمع اما بالحاق آخره واوا مضموما ما قبلها

للمعنى

المذروان جانبا الاليتين ولا واحد لهما وقيل طرف ... بمعنى

القراء الواحد القارئ

اي في حال الرفع نحو مسلمون او ياء مكسورا ما قبلها اي في النصب والجر لفظا او تقديرا
تقسيم للواو المضموم ما قبلها لفظا كمسلمون او تقديرا كمصطفون فان اصله مصطفيون وكانت
الياء متحركة مفتوحا ما قبلها فانقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف والواو فسقطت الالف فبقي
مصطفون فالواو ما قبلها مضموم تقديرا كمصطفين فان اصله مصطفيين فانقلبت الياء
الفا فسقطت الالف لالتقاء الساكنين فبقي مصطفين فالياء مكسور ما قبلها تقديرا ايذانا بان
معه اكثر منه من جنسه هذا علة للالحاق ونونا مفتوحة عطف على واوا اي بالحاق آخره
نونا مفتوحة عوضا عن الشيء ومما الحركة والتنوين كما سبق في التثنية ويختص
اي الجمع السالم المذكور بالمذكر ممن يعلم علما مجردا عن تاء التانيث او صفة لا تكون
افعل فعلاء او فعلان فعلى او مستويا معه المونث فيه او بتاء التانيث مثل علامة اي
الجمع السالم لا يكون الا في المذكر ممن يعلم وذلك على قسمين احدهما ان يكون في العلم
المجرد عن تاء التانيث كزيدين والثاني في الصفة كمسلمين وانما اشترط التجريد عن تاء التانيث
في الجمع الصحيح لئلا يقع تاء التانيث حشوا وانما قال مجردا عن تاء التانيث ولم يقل مجردا عن
علامة التانيث لان نحو حبلى وحمراء اذا جعل علما لمذكر عاقل يجمع بالواو وبالنون لان الف
التانيث بمنزلة الجزء من الكلمة بخلاف تاء التانيث فاشترط التجرد عن التاء دون الالفين
واحترز بالعلم عن اسم الجنس كرجل فانه لا يجمع بالواو والنون وانما جمع العلم دون اسم
الجنس لان العلم حقه ان لا يجمع اصلا لان تخصصه يمنع من الجمعية وانما جمع بتقدير جعله
وصفا وهو كونه مسمى بالزاي والياء والدال مثلا والصفة تجمع بالواو والنون بخلاف نحو
رجل فانه لا تخصص له يمنع من جمعه ليحتاج الى جعله صفة والاصل في الجمع بالواو والنون
الصفات كضاربون حملا على يضربون ولفظ يعلم اولى من لفظ يعقل ليشتمل صفات الباري
تعالى وغيره لان لفظ العلم يستعمل في الاطلاق على الله تعالى دون لفظ العقل وشرطه في
الصفة ان لا تكون افعل فعلاء نحو احمر حمراء فانه لا يجمع بالواو والنون فلا يقال احمرون
لان افعل التفضيل كافضل قد جمع بالواو والنون فلم يجمع هذا بالواو والنون للتفرقة
بينهما وكذا يشترط ان لا تكون فعلان فعلى نحو عطشان عطشى فانه لا يجمع بالواو والنون
اذ قد جمع بالواو والنون فعلان فعلانة كندمان وندمانة فيقال فيه ندمانون فلم يجمع هذا
ايضا للتفرقة وكذا يشترط ان لا يستوي فيه المذكر والمونث كجريح وصبور لا يقال جريحون ولا

والياء المكسور ما قبلها اي قد يكون الواو مضموما ما قبلها

وكذا الياء قد يكون ما قبلها مكسورا لفظا كمسلمين وقد يكون تقديرا

صبورون لانه لما سوى بينهما في المفرد لم يفرقوا ايضا بينهما في الجمع ويشترط ايضا في الصفة
ان لا تكون بتاء التانيث كعلامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه اما ان يحذف فيه التاء اولا
يحذف فان حذف التبس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام وان لم يحذف وقع التاء
حشوا فان قلت فلم جوز في التثنية ان تقع التاء حشوا كتمرتان وطلحتان وضاربتان
ولم يجوز في الجمع قلت حق التاء ان تقع آخر الكلمة ولا تقع حشوا وانما جوز في التثنية
لئلا يلتبس تثنية المذكر بتثنية المونث بخلاف الجمع فان لجمع المونث صيغة اخرى مثل
طلحات وتمرات وضاربات ولا التباس لتميز جمع المونث عن جمع المذكر بخلاف المثنى
سوى ما جُبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع
هذا استثناء عن الضابط المذكور فانه قد وجد الجمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم مخصوص
ولا صفة مخصوصة بما ذكر ثم ذكر ضابطا للمستثنيات فقال من ذي التاء احترازا من
نحو يد ودم فانه وان كان فيه نقصان لكن لم يجبر نقصه بالواو والنون لانه ليس بذي
تاء وقال محذوف العجز احترازا عن نحو عدة وزنة فانه وان وجد فيه نقصان وهو
ذو التاء لكنه غير محذوف العجز بل محذوف الصدر لان الاصل وعدة ووزنة فلا يجبر
ايضا وقال معتلا احترازا عن نحو شاة وشفة فانه ذو التاء ومحذوف العجز لكنه ليس
بمعتل لان اصلهما شوهة وشفهة فالمحذوف منهما الهاء وهو حرف صحيح وقال مما لا
مذكر له احترازا عن نحو هنة فانه ذو تاء ومحذوف العجز وهو معتل لان اصله هنوة لكن
له مذكر وهو هن فلم يجبر نقص ذي التاء فيه بالواو والنون وقوله مجموعا هذا الجمع
يحتمل احتمالين احدهما ان يكون صفة لمذكر حتى يكون النفي منصبا على القيدين التذكير
والجمع اي انما يجبر النقص اذا انتفى الامران فيخرج عنه هنة لان له مذكرا مجموعا هذا
الجمع كهنون فلم ينتف المركب فلا يجبر ويندرج ظُبة فانه لا مذكر له اصلا فيصدق عليه
انه لا مذكر له مجموعا هذا الجمع فيجبر بالواو والنون كما جاء في شعر كعب تعاوراما بينهم
كؤوس المنايا بحد الظبينا والاحتمال الثاني ان يكون آخر ضبط المستثنيات قوله لا مذكر
له وقوله مجموعا هذا الجمع يكون حالا من قوله جبر اي سوى ما جبر نقصه حال كونه مجموعا
هذا الجمع اي جبر نقصه بالجمع بالواو والنون ولو ذكره بلفظ الباء وقال جُبر نقصه بكونه
مجموعا هذا الجمع لكان اظهر على هذا المعنى وحينئذ تخرج هنة لان له مذكرا ويدخل ظُبة

لانه

لانه لا مذكر له مغيرا اوله كسنون جمع سنة فانه غير في الجمع فتح السين الى كسره او غير
مغير كثبون جمع ثبة وهي الجماعة او وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء وجاء قلون
على الوجهين يعني مغيرا اوله بكسر القاف وغير مغير بضمها ويوهم ان قلون يجوز فيه الوجهان
دون ثبون لكن قال في الصحاح الثبة الجماعة والجمع ثبات وثبون وثبون واثابي ونقل شارح
الجزولي الكسر في ثبون ايضا الا ان يقال المستفيض في ثبون الضم وفي قلون الوجهان
المستفيضان من غير ترجيح وقد شذ نحو حرون واوزون وارضون وجه شذوذه
انه لم يوجد فيه القيود المذكورة في الصور المستثنيات من كونه ذا التاء محذوف العجز
معتلا مما لا مذكر له بل انما جوز لتوهم نقص وهو ان المضاعف في حرون واوزون كحرف
واحد فجبر ذلك النقص المتوهم بالجمع بالواو والنون وهذا ليس بشيء لان المضاعف حرفان
تقديرا او نحو بلغت منا البلغين من اول البلغين الدواهي ومنه الحديث ان عايشة
رضي الله عنها قالت لعلي رضي الله عنه حين اخذت يوم الجمل بلغت منا البلغين قال
صاحب الفائق هذا كقولهم البرحين والتحقيق فيهما ان يقال كانه يقال خطب بلغ
اي بليغ وامر برح اي مبرح كقولهم لحم زيم اي متفرق وقوله تعالى مكانا سوى
ودينا قيما ثم جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلاء الذين
لهم قصد وتعمد وفي اعراب نحو هذا طريقان احدهما ان يجري الاعراب على النون
ويلزم ما قبلها ياء والثاني ان تفتح النون ابدا ويعرب ما قبلها فيقال هذه البلغون
ورايت البلغين واعوذ بالله من البلغين قالت عايشة ذلك حين جهدتها الحرب
وهذا هو المراد من قوله متاول اي تاويله انه بمنزلة العقلاء وقد يجعل النون معتقب الاعراب
ويلزم الياء نحو وقد جاوزت حد الاربعين ونحو دعاني من نجد فان سنينه لعبن
بنا شيبا وشيبننا مردا يعني فجاء مع الياء الاعراب على النون نحو حد الاربعين بكسر النون
ولم يجي هذا مع الواو لانه لما جعل النون معتقب الاعراب ينبغي ان يكون فيه امر دال على
الجمعية وهو اما الواو او الياء فاختير الياء لانه اخف من الواو واول البيت الاول
وماذا تدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين من اخذاه اذا اخذه ونون اربعين
مكسورة لان القوافي من باقي القصيدة مجرورة وهو اخو خمسين مجتمع اشدي
ونجذني مداورة الشوون وفي سنينه ايضا جعل النون معتقب الاعراب ولولاه لقيل

٧ فان سيبويه لان النون والاضافة لا يجتمعان او الفا وتاء عطف على قوله في اول الجمع واوا
مضموما ما قبلها اي بالحاق آخره الفا وتاء وصراي وهذا الجمع للمونث اسما كهندات
او صفة كمسلمات الا ان تكون فعلا افعل لجمل احمر فانه لا يجمع بالالف والتاء فلا يقال
حمراوات لان مذكره وهو احمر لم يجمع بالواو والنون فلو جمع المونث بالجمع الصحيح
لجعل للمونث مزية على المذكر او فعلى فعلان كسكرى سكران فانه لم يجمع بالالف والتاء
لان مذكره وهو فعلان لم يجمع جمع الصحيح فلو جمع مونثه بالالف والتاء لكان للمونث
مزية على المذكر ايضا او مستويا معه المذكر فيها اي لا يجمع ايضا بالالف والتاء وما استوى
فيه المذكر والمونث نحو جريح لا يقال فيه جريحات رعاية للتسوية بينهما في حال الافراد اي
كما استوى بين المذكر والمونث في الافراد سوي بينهما في الجمع فلم يجمع جمع الصحيح او لا مذكر
لها وقد تجردت عن العلامة كحايض عطف على مستويا اي لا يجمع بالالف والتاء ما لا مذكر
لها ان تجردت عن العلامة كحايض احترازا عما اذا لم تتجرد كحائضة فانها لم تتجرد فيجمعها
وذلك تجمع بالالف والتاء يقال حايضات فلم يجمع ما تجرد عن التاء كحايض نحو بالالف
بالالف والتاء لئلا يلتبس جمع المتجرد وجمع غير المتجرد وللمذكر عطف على قوله للمونث
اي الجمع بالالف والتاء يكون للمونث ويكون للمذكر الذي لم يكسر اي الذي ليس له جمع
التكسير فجمع بالالف والتاء ونحو بوانات مع بُوُن شاذ هذا ايراد فان البوان مكسر . البوان
عمود من اعمدة البيت وله جمع مكسر وكان حقه ان لا يجمع بالالف والتاء للضابط
المذكور فاجاب بانه شاذ ويحذف تاء التانيث تحرزا عن الجمع بين العلامتين لو قيل
مسلمات مثلا فحذف تاء التانيث والحق بالالف والتاء لانها تدل على الجمعية وعلى التانيث
واستغني بها عن تاء التانيث والهمزة المنقلبة عن الف التانيث تبدل واوا والذكر
اي المتحرز عن الجمع بين علامتي تانيث فلو لم تبدل واوا وقيل حمراات لاجتمع علامتا
تانيث وهما الهمزة والتاء والالف المقصورة اي للتانيث تبدل ياء كيف كانت اي اسما
او صفة او مصدرا كالرجعى ذكرى مصدر [illegible] وتبدل اسما للبيت وحبلى صفة وعين
فَعلة وفُعلة وفِعلة صحيحة تفتح او تحرك بحركة الفاء اذا كانت اسما ويجوز التسكين في غير
مفتوحة الفاء يعني ان نحو فعلة مضمومة الفاء او مفتوحها او مكسورها اذا كانت العين
صحيحة ساكنة فاما ان تكون في الاسم او في غيره فان كانت في الاسم ففي جمعه يجوز فتح العين

كثمرات

كثمرات بفتح الميم جمع تمرة وغرفات وكسرات بفتح الراء والسين ويجوز تحريك العين
ايضا بحركة الفاء فيجوز في غرفة غرفات بضم الراء وفي كسرة كسرات بكسر السين اتباعا
لحركة الفاء بحركة العين هذا اذا كانت الاولى مضمومة او مكسورة فاما اذا كانت مفتوحة الفاء
الفاء نحو تمرات فجاز ان تكون فتحة عينها للتخفيف لا للاتباع كما في كسرات وغرفات
وجاز ان تكون لاتباع الفاء وجاز تسكين العين في غير مفتوحة الفاء ففي غرفة وكسرة
جاز غرفات وكسرات بسكون العين ايضا واما مفتوحة الفاء فلا يجوز تسكين العين
فيه لوجود الخفة بفتحة العين والفاء وهذا الفرق لهم في كَتِف وعَضُد كتْف وعضْد
بالتسكين ولا يجوز في جَمَل جمْل بالتسكين لما ذكرنا والا اي وان لم يكن اسما صحيحة
العين بل اما ان تكون صفة او اسما غير صحيحة العين فهو مبقاة على السكون اي
حكمه ان تبقى العين على سكونها اما في الصفة فلانها اثقل من الاسم لدلالتها على الذات مع
الحدث فسكنت لثقلها بخلاف الاسم فانه خفيف يحتمل الحركة واما في المعتل فلثقل الحركة
على حروف العلة واستلزام انقلاب الياء والواو الفا في بيضات وجوزات وهو خلاف
الاصل ونحو اخو بَيَضات رايح متاوب فانما يقع في لغة هذيل وآخره رفيق بمسح المنكبين
سبوح اورده على انه معتل العين وكان حقها ان تكون ساكنة فاجاب بانه لم يجئ الا في
لغة هذيل دون غيرهم اي هذا نادر لا يعتد به يصف ذكر امر النعامة اي هو اخو بيضات
يرجع ويسرع الى بيضاته والمحذوف العجز قد يرد وقد لا يرد اي الاسم الذي حذف عجزه
كثبة وسنة ونحوهما جاء في بعض الصور مردود العجز كسنوات وجاء في بعضها غير مردود
العجز نحو ثبات فقوله قد يرد فاعله يرجع الى لفظ العجز اي ما حذف عجزه قد يرد
العجز وقد لا يرد وهذان اي الجمع بالواو والنون والالف والتاء يسميان جمع التصحيح
وانما سميا صيغة عطف على قوله واما بالحاق آخره عطف الجمع التكسير على جمع التصحيح
لفظا او تقديرا كرجال وفلك تقسيم لانواع التغير اي التغير قد يكون لفظا كرجال وقد
يكون تقديريا كفلك فان ضمة المفرد كضمة بُرد وضمة الجمع كضمة اُسد وانما قال بتغير
ليشمل انواع التغير لان التغير قد يكون بزيادة حركة كسقف وسُقُف وقد يكون بزيادة
حرف كرجل ورجال وقد يكون بنقصان حركة كاَسَد واُسْد وقد يكون بنقصان حرف
كقذال وقذل وقد يكون بزيادة حرف وحركة ككلب واكلُب وقد يكون بنقصانهما

كراكب وركب وفعلون بزيادة حرف مع نقصان حركة كصفادع وضفادع الى غير
ذلك من انواع التغير فلفظ التغير يشمل هذه الصور ونحوها وسمي جمع التكسير لهذا
النوع الذي غير صيغة وهو اي جمع التكسير اما ان لا يختلف اي لا يكون لجمعه الا وزن
واحد كمثال فعالل للرباعي كجعافر والملحق به كجداول وما زيد فيه من الثلاثي حرف
غير مدة عطف على الملحق اي ما زيد فيه كدراهم وتناضب وان اصلهما دلهم زيد عليه
حرف فيكون على وزن جداول وان لم يكن ملحقا واما ما قال غير مدة احترازا عن
فاعل فانه ثلاثي زيد عليه حرف ولكن الزائد مدة فاخرج عنه لان فاعلا اسما كان
جمعه كفواعل وفعلان وفعلان نحو كواهل وحجران وجنان الى خمسة الى تسعة كفعل
وفعال وفعلة كشهد وجهال وفسقة ونحوها مما هو مذكور في المفصل الا فعلا وافعل
فعلاء استثناها من الضابط لان كل واحد منها ثلاثي زيد عليه حرف وذلك الحرف غير
مدة لان المراد من الملحق ما الحقه الملحق بالفعل اي يكون محدودا بالفعل كضارب وضراب
ومضروب لا ما من شانه ان يلحق فاخرجه من الضابط اما افعلا فانه يختلف جمعه فيجمع
على افعال وفعال وافعلاء كاموات وجياد وانبياء واما افعل فعلاء كاحمر حمراء فانه
يختلف جمعه الى فعل وفعلان كحمر وحمران واحترز بقوله افعل فعلاء عن افعل فعل
التفضيل فانه لا يختلف جمع تكسيره بل يقال فيه افاعل كافضل وافاضل واحترز ايضا
عن افعل اسما فانه ايضا لا يختلف جمعه بل لا يجمع الا على افاعل كاجادل فيتبين بقوله افعل
فعلاء على ان افعل صفة مؤنثة فعلاء فبالصفة خرج افعل الاسم وبفعلاء يخرج افعل الذي
مؤنثه فعلى والخماسي عطف على ما زيد فيه اي لا يختلف جمع التكسير ايضا بالجمع تكسيره فعالل
ولكن انما يجمع هذا الجمع بعد حذف خامسه على استكراه كجحامر جمع جحمرش وهي العجوز
فانه انما يجمع على فعالل بعد ما حذف خامسه وهذا الجمع مستكره لانه يؤدي الى حذف
الحرف الاصلي من الكلمة كما في التصغير فانه انما يصغر الخماسي بعد حذف خامسه ايضا
بان يقال جحيمر اوجحيمرش على الوجهين المذكورين في التصغير كما سيأتي ان شاء الله وفعالل
اي وكمثال فعالل فان جمع تكسيره ايضا لا يختلف ثم بين ان هذا الجمع لاي شيء يكون
ومثال للمنسوب منه اي من الرباعي كاشاعثة ومهالبة في المنسوب الى الاشعث والمهلب
وللاعجمي ايضا من الرباعي كجواربة جمع جورب وفعاليل اي وكمثال فعاليل فانه

ايضا

ايضا لا يختلف ويتبين انه لاي شيء يكون فقال لما لحق من ذلك اي هذا الجمع للرباعي الذي
يلحقه مدة قبل آخره كسراديح جمع سرداح وقراطيس جمع قرطاس ثم استثنى من الرباعي الذي
لحقه مدة قبل آخره وزنين فقال الا فعلان وفعلان صفة اما فعلان بكسر الفاء وسكون العين
فيكون في الاسماء كسرحان فانه يختلف جمعه فيجمع على سراحين وجاء فيه سراح واما فعلان
بفتح الفاء وسكون العين فانه يختلف جمعه ايضا ان كان صفة كغضبان فانه يجمع على غضاب
وسكران فانه يجمع على سكارى فقد اختلف جمعا فعلان وفعلان في الصفة الى فعال وفعالى
واحترز بقوله صفة عن فعلان بالفتح اسما وفعلان بالضم فانه لا يختلف جمعهما بل يجمعان
على فعالين كشياطين جمع شيطان وسلاطين جمع سلطان ولما توهم الامثلة المذكورة
من نحو فعالل وفعاليل وفعلان وفعلان يحمل ظاهرا على ما يكون موازنه صحيحا حتى
لا يندرج مداعس وتناضب تحت فعالل بل وزنها مفاعل وتفاعل لا فعالل نبه ان
المراد مجرد العدد لا الفاء والعين واللام وحدها الصحيحات بل المراد الوزن بالحركات
والسكنات لان مداعس يوازن فعالل حركة وسكونا كما في الوزن المعتبر في العروض
لا الوزن المعتبر عند اهل التصريف فقال ولا نعني بالفاء والعين واللام هنا اي في بحث
جمع التكسير الا مجرد العدد لا اعتبار الاصل والزائد ثم قال كما في امثلة التصغير فانه لا نعني
بالفاء والعين واللام هناك ايضا الا مجرد العدد فاذا قلنا فعلل يصغر على فعيلل اردنا
ما يوازنه في الحركات والسكنات حتى ان جعفرا يقال فيه انه يصغر على فعيلل كجعيفر
ومدحرج وتنضب يصغران ايضا على فعيلل كمديحر وتنيضب وكمثال فواعل هذا
ايضا عطف على قوله كمثال فعالل وفعاليل ثم بين ان فواعل يكون جمعا لاي شيء
فقال لفاعلة وفاعلاء اسمين فاعلة اسما يجمع على فواعل نحو كواثب وفاعلاء يجمع
على فواعل ايضا كقواصع جمع قاصعاء واحترز بفاعلة اسما عن فاعلة صفة فانه يختلف
جمعها الى فواعل وفعل كضوارب وتوم وقوله اسمين يقتضي ان يكون فاعلاء ايضا
قسمين اسما وصفة حتى يحترز بالاسم عن الصفة لكن فاعلاء صفة لم يطلع عليه في الاستعمال
او يقال عطف على قوله اما ان لا يختلف ثم ذكر ان يختلف الجمع ويختلف الى مثالين كفعائل
وفعل جمع فعيلة نحو صحائف وصحف ثم لما وجد يختلف الجمع الى الزائد على المثالين قال
ومتصاعدا الى احد عشر وهو فيما كانت زيادته ثالثة مدة فلاسماء في الجمع احد عشر مثالا

أفعلة فُعَل فِعلان فعائل فعلان فِعلة افعال فِعال فُعول أفعلاء أفعُل نحو ازمنة و
احمرة واعزبة وارغفة واعمدة و ذُلُل وحمُر وقُرد وكُتُب ورُبو وغزلان وصِران
جمع صوار وهو القطيع من بقر الوحش وغربان وظلمان وقعدان جمع قعود وهو الابل
الذي يركب وكل حاجة وأفالا جمع افيل وهو صغار الابل و دباب جمع ذيب وهو
النصيب وشمائل جمع شمال وهو الخليقة ورقاق جمع رقاق وقضبان جمع قضيب وعجلة و
صبية وايان وأفلاء جمع فلو بتشديد الواو وهو المهر وفصال جمع فصيل وعنوق جمع
عناق وهو الانثى من اولاد المعز وانصباء النسب ثم لما كان عرضه التنبيه على امثلة
اختلاف الجمع لم يعدها واحدا واحدا بل احالها على كتب اللغة وقال و في تعدادها اطالة
ومن حكمه اي ومن حكم جمع التكسير ان المعتل العين سواء كان واويا او يائيا لا يجمع على
افعُل لاستثقال الضمة على حرف العلة وح اما ان نعل او لا نعل فان اعل اختل بناء افعل
وان لم يعل حصل الثقل ومع هذا وقد جاء شاذا كما قال الا نحو اقوس واثوب واعين
وانيب ولا الواوي منه على فعول اي ومن حكمه ايضا ان الواوي من المعتل العين
لا يجمع على فعول ولا اليائي على فِعال اي ومن حكمه ان لا يجمع اليائي من المعتل العين ايضا
على فِعال فعال والواوي منه يجمع على فِعال فعال وحوض حياض ولا يقال في بيت
بياض بيات وقد شذ فووج وسووق اي جمع الواوي من باب المعتل العين على
فعول على الشذوذ ووات يكسر اي ومن حكمه ايضا ان يكسر ما قبل الآخر من المعتل اللام
في افعل جمعا كادل جمع دلو كان اصله أدلو فوقع الواو طرفا واستثقل فقلب ياء
وكسر ما قبل الآخر من المعتل اللام كثيرا مطردا في فعول كعصي فان اصله عصوو
على فعول فانقلبت الواو ياء لكونها طرفا مستثقلا فاجتمع الواو والياء والاولى منهما ساكن
فقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فقيل عصي وقد جاء على الشذوذ
نحو نحو على فعول وجمع نحو ونحو من غير قلب والقلب فيهما اي في المثالين اكثر
فان النحو بمعنى المثال وقد جاء جمعها على نحو على الشذوذ وقد جاء ايضا في كعصوق
على القلب وهو الاكثر وكذا نحو في جمع نحو وهو الطريق جاء على الشذوذ والاكثر فيهما
قلبها ياء كقولهم ثدي جمع ثدي وعصو وقسي جمع قسو تقديرا هذا الجواب عن سؤال
مقدر وهو ان تقال قسي جمع قوس وجشا والمعتل اللام الذي يجمع على فعول ويكسر

بل آخره بعد قلب الواو ياء وقوس آخره صحيح وهو ليس من الباب فاجاب بان
قوسا قلب تقديرا الى قسو ثم جمع على قسي كدلو ودلي على الوجه المذكور في عصو فيكون
معتل اللام تقديرا وان المحذوف يرد فيه اي ومن حكمه ايضا ان يرد ما حذف منه
نحو شفاه واستاه ويدي فان شفاها جمع شفة محذوف اللام اذ اصل شفة شفهة
فيرد المحذوف وهو الهاء في الجمع ليمكن بناء فعال نحو شفاه وكذا استاه جمع ست محذوف
اللام اذ اصله ستة فلما جمع على افعال رد المحذوف ليمكن بناء افعال وكذا يدي جمع يد
محذوف اللام اذ اصله يدي على فعل ساكن العين فلما جمع على فعول رد الياء فقيل
يدي كعصي وجمعا التصحيح وافعال وافعُل وافعلة وفعلة من التكسير اي من
جموع التكسير للقلة وهي العشرة فما دونها وما عداها للكثرة هذا تقسيم للجمع الى جمع
القلة والكثرة فبين مواقع جمع القلة اولا ليتبين ان ما عداها جمع كثرة فقوله جمعا
التصحيح اي بالواو والنون او الياء والنون والالف والتاء مبتداء وكذا ما عطف عليه
وخبره قوله للقلة اي للعدد القليل اصطلاحا وهي العشرة فما دونها اي جمع القلة وهو
جمع التصحيح وهذه الاوزان الاربعة من جمع التكسير وفسر القلة بانها العشرة فما دونها
ولما بين جمع القلة قال وما عداها جمع كثرة وهو ظاهر ومنها اي ومن علامات
الاسم التصغير وانما كان التصغير من خواص الاسماء وعلامتها لان التصغير في المعنى
وصف فان قولك رجيل معناه رجل حقير والوصف من خواص الاسماء ولا يجاوز
امثلته اي امثلة التصغير فُعيلا وفُعيعلا وفُعيعيلا لان التصغير انما يكون في الثلاثي
والرباعي والخماسي ايضا برده الى الرباعي على ما سياتي فالمصغر اما ثلاثي وتصغيره
على فُعيل او رباعي بلا مدة وتصغيره على فُعيعل او مع مدة وتصغيره على فعيعيل والمراد
بالاوزان الثلثة مجرد العدد ايضا كما ذكرنا في الجمع فمذعم يقال فيه يصغر على فعيعل
لمذيعم وان كان باعتبار الاصل والزيادة وزنه مفيعلا ثم استثنى عن الاوزان الثلاثة
وقال الا محقرا افعال وما فيه الف تانيث فانهما ليسا على وزن فعيل وفعيعل وفعيعيل
ثم استثنى عما فيه الف التانيث فقال الا ان تكون مقصورة خامسة كحجحبى فصاعدا
كحولايا فانها اي فان الالف المقصورة تحذف فيقال في تصغير جحجبى جحيجب وفي تصغير
حولايا حويلي بالتشديد لانه يحذف الالف الاخيرة فبقي حولاي ثم تقلب الالف ياء لانكسار

ما قبلها كمفيتيح في مفتاح وتدغم في الياء الاخيرة فيقال حويليّ بالتشديد ويجوز ان يقال حُويل
فاما ان تحذف الالف من حولايا لزيادتها ثم يصغر فيقال حُويلي ثم يعل الياء اعلال قاض
واما بان يصغر اولا على حويليّ بالتشديد ثم تحذف الياء كما تحذف يا صحاري ويقال صحارى
واما بحذف الياء والالف ليرجع الى الرباعي وهو حولا وحولي ثم يصغر ويقال حويلي على حويلى
ثم اعل اعلال قاض ليرجع الى حويل وانما حذفت المقصورة دون الممدودة لان المقصورة
تنزلت من الكلمة منزلة الجزء كاللام من سفرجل ثم حذفت بخلاف الممدودة فانها لما زادت
على حرف شبهت بكلمة اخرى فصل خنيفسا كما قيل بعليبك او الالف والنون مصارعتان
اي الاسم ما فيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر امثلة المستثنيات على الترتيب فقال
نحو اُجيمال لجمع افعال وحُبيلى وحُميرا لجمع ما فيه الف التانيث مقصورة وممدودة وسكيران
لجمع ما فيه الف ونون مضارعتان ثم ذكر علة ورود المستثنيات خارجة عن الاوزان
الثلثة فقال محافظة على الالفات اي الف افعال والف التانيث والالف والنون المضارعتين
اما الف افعال كاجمال لو ورد على اصل وزن التصغير فقيل اُجيميل لم يعلم انها مصغر
مفرد كاجمال مصدر اجمل او مكبر جمع ومراجمال جمع جمل واما الف التانيث فلانها
على الصيغة الموضوعة للتانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى التصغير فات الصيغة الدالة
على التانيث لانقلابها حينئذ ياء واما الالف والنون فحوفظ على الفهما تشبيها لمضارعتهما الالف
التانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى التصغير فات المضارعة المطلوبة فيهما ومحقر المبهم
عطف على محقر افعال اي الاسم المبهم فانه ليس على فعيل وفعيعل وفعيعيل فان قوله
ثم كل غير مضموم هذا بيان لكونه ليس على الاوزان المذكورة لان اوايلها مضمومة وهذه
ليست بمضمومة الاول بل جاء مفتوحة الاوايل ملحقا بآخره الف نحو ذيّا وتيّا واللذيّا
واللتيّا اما ذا فزادوا فيه ياء التصغير قبل الالف وكانت ياء التصغير ساكنة فانقلبت
الالف ياء وزادوا الفا في آخرها وفتحوا ما قبل الالف وادغمت ياء التصغير والياء المنقلبة
عن الالف فصار ذيّا وكذا تيّا واما اللذيّا واللتيّا فزادوا قبل آخرهما ياء فاجتمعت مع ياء الذي
والتي فادغمت ياء التصغير فيها وزادوا ايضا في آخره الفا ففتح ما قبل الالف لكن كان
قياسه ان يقال اللذيّا واللتيّا بكسر الذال والتاء فضموها ليكون على نحو داوتا في فتح
ما قبل ياء التصغير ليكون الباب في ما قبل ياء التصغير مفتوحا ثم رجع الى الامثلة الثلثة للتصغير

فيبقى ان لكل واحد تصغيرا لما ذا فقال فعيل لما هو على ثلثة احرف كيف كانت اي كيف
كانت الاحرف الثلثة مضمومة الاول او مفتوحة او مكسورة مع الاحوال الاربعة للعين
من الضم والفتح والكسر والسكون فيصغر جميعها على فعيل ويجوز ان يراد ايضا من قوله
كيف كانت احوال الاحرف من كونها اصلية او زايدة نحو رُجيل ومُييت اما رجل فحروفها
اصلية ويراد ايضا بقوله نحو رجيل الامثلة الاثنا عشر للثلاثي باعتبار حركة الفاء والعين
وسكون العين واما مُييت فمثال لما فيها زايد اذ اصله ميّت على فيعل فخفف بحذف العين
فبقي ميْت على وزن فيل فمُييت مصغر لثلاثي وان لم يكن كل حروفه اصليا او على
حرفين اي فعيل تصغير ايضا لما هو على حرفين لكن بعد ردّ المحذوف نحو وُعيدة
ومُنيذ في مذ اسما وحُريح فان وُعيدة تصغير عدة محذوفة الفاء اذ اصله وعدة فرُدّ
في التصغير ليمكن بناء فعيل فقيل وُعيدة ومُذ محذوف العين اذ اصله منذ فقيل مُنيذ
فصغر على اصله وانما قال اسما اي انما يصغر اذا سمّي به اما اذا كان ظرفا او حرفا فلا
يصغر اما الحرف فواضح واما الظرف فلكونه مبنيا مشابها للحرف وشبهه بالحرف
مانع من التصغير وحُريح تصغير حر فردّ المحذوف فيه ايضا اذ اصله حرح بدليل جمعه
على احراح فقيل حُريح وفعيعل لما هو اي تصغير لما هو على اربعة احرف كيف كانت
باعتبار الحركات والزيادة والاصالة نحو جُعيفر ومُجيلس وحُذيّب بالجمع بين الساكنين
على حدّه كدابّة اما جعيفر فتصغير للرباعي المجرد وهو جعفر واما مجيلس فتصغير لما هو
على اربعة احرف لكن بعضها زايد وهو الميم في مجلس واما حُذيّب فهو تصغير حذبّاء بادغام
الباء وهو الجمع ولما كان مشتملا على الجمع بين الساكنين وهما ياء التصغير والاولى من حرفي
الادغام اعتذر عنه بجواز هذا النوع من الجمع بين الساكنين لانه على حدّ جوازه وهو
ان يكون احد الساكنين مدغما والآخر مدة كدابة ولما قال في الجمع نفي بالفاء والعين
واللام مجرد العدد كما في امثلة التصغير علمنا ان فعيعل تصغير لما هو رباعي اصلي كجعفر
او فيه زايد كمجلس وحذيّب فقال كيف كانت تنبيها وتذكيرا لذلك الضابط المذكور قبل
او على اكثر اي فعيعل تصغير لما هو على اربعة احرف ولما هو على اكثر من اربعة احرف
نحو جحيمر فانه يردّ الى اربعة احرف كما نبه عليه بقوله بعده وذلك بالرد الى الاربعة
كما سياتي وجاز فعيعيل ايضا اي ما هو على اكثر من اربعة احرف كما جاز فيه فعيعل احرنفه

فعيليل ايضا عوضا عن المحذوف منه فيقال في فرزدق فريزد وفريزيد ايضا وحيث
يكون الرابع مدة نحو دينار فيجب فيه ان يقال دُنَينير على وزن فعيليل لامكان الاتيان
بالمدة بعد قلبها ياء من غير استكراه فلذلك نبّه عليه بقوله الا ان يكون الرابع مدة
فانه يجب هناك اي يجب ان يقال فعيليل نحو دنينير وذكر بالرد الى الاربعة اي لما كان
فعيلل تصغير لما هو على اكثر من اربعة احرف بعد الرد الى الاربعة اما بان يحذف الحرف
الخامس منه فيقال في جحمرش جحيمر او يحذف ما هو زائد كيم جحمرش فيقال فيه جحيرش
بحذف الميم او بحذف ما هو اشبه بالزائد كالدال في فرزدق فانه يشبه التاء التي
هي من الحروف الزوائد فانه يقال بعد حذفه فريزق وعلى الاول فريزد بشرط ان لا
يحذف اصلي مع وجود زائد نحو دُحَيرج ومُدَحرِج اي الثاني رد الى الاربعة بحذف حرف
فيشترط فيه ان لا يحذف فيه اصلي مع وجود الزائد لان الزائد اولى بالحذف فيقال
في مدحرج دحيرج بحذف الميم الزائد ولا يقال مُدَيحِر بحذف الخامس كما في جحيمر
فالمراد بالزائد في قوله مع وجود زائد ما لا يقابل الفاء والعين واللام لا انه من حروف
الزوائد فميم جحمرش هذا اصلي لانه مقابل اللام في فعلّلل فلذلك جاز ان يحذف
الاصلي وهو الشين مع وجود هذا الميم لانه اصلي ايضا ليس بزائد ولا زايد مفيد مع
وجود غيره كمطيلق في منطلق اي وشرط ان لا يحذف زايد مفيد كالميم في منطلق
لدلالة الميم على انه للفاعل مع وجود غيره كالنون في منطلق فيقال مطيلق بحذف
النون لا الميم فان قلت النون ايضا مفيد لمعنى في الجملة فان نون الانفعال يدل
على لزوم الكلمة فهو مفيد ايضا قلت ليس مرادهم اصل الافادة بل افادة تختص بذلك
الاسم فان الميم انما يدل على الفاعلية في اسم الفاعل في نحو منطلق ولم يوجد في ساير
تصاريف الكلمة بخلاف النون فانها زيادة توجد في جميع تصاريفها من انطلق
وينطلق وانطلق ومنطلق ايضا فلما كانت الميم اثبت والزم للكلمة عبر عن هذا الاثبات
واللزوم بالافادة ولا غير مفيد يودي حذفه الى ما لا نظير له مع ما لا يودي حذفه اليه
في استخراج لوجود تفيعل كتخيرج دون تفيعل اي اذا وجد زائدان
كل واحد منهما غير مفيد للمعنى المذكور لكن احدهما اذا حذف يودي حذفه الى ما لا
نظير له في كلام العرب والآخر لو حذف لا يودي حذفه الى ما لا نظير له فيشترط ان الحذف

ما يودي حذفه الى ما لا نظير له ومثل تخريج في استخراج فان السين والتاء زايدتان غير مفيدتين
لوجودهما في تصاريف الكلمة من نحو استخرج واستخرج ومستخرج لكن لو حذف السين وقيل
تخيرج لكان له نظير لوجود تفيعل كتجيفيف تصغير تجفاف ولو حذف التاء وقيل سخيرج
لم يكن له نظير فيحذف السين دون التاء ولا اصل غير آخر على الاعرف كفريزد اي بشرط
ان لا يحذف اصل غير آخر يعني اذا اوجب حذف حرف من الخماسي مثلا فالاعرف والاشهر
ان يحذف الحرف الآخر لان الثقل انما يحصل عنده وقيل انما يحذف الزائد كالميم في جحمرش
او ما يشبه الزائد كالدال في فرزدق لانها تشبه التاء في قرب المخرج والتاء من الزوائد
ولا يحذف له تاء التانيث اي لا يحذف للتصغير تاء التانيث لانه زايد على البنية بل
يظهر المقدر فيما هو على ثلثة احرف دون غيره اي ان كان الاسم ثلاثيا مونثا بالتاء فيه
لفظا فيظهر التاء المقدر فيه فيقال في شمس شميسة بخلاف الرباعي من نحو عقرب فانه يقال
فيه عقيرب بغير تاء وانما اظهر التاء لان التصغير بمنزلة الوصف والتاء تثبت في الوصف
وانما لم تظهر في غير الثلاثي لاستثقال الكلمة فكان الحرف الرابع قائم مقام التاء وقد شذ
نحو عُرَيب وعُرَيس وقُدَيدِمَة ووُرَيِّئَة اما عريس فلانه تصغير عرس فكان حقه
ان يقال عُرَيسة فعريس شاذ وقولهم في التصغير عريس ان كان مكبره عرسا بضم العين
وسكون الراء وهو طعام الوليمة فانه قد جاء مذكرا او مونثا فلا يتعين حمله على الشذوذ
بل قد يكون تصغير المذكر فلا يكون ح شاذا وان كان مكبره العرس بكسر العين وسكون
الراء وهو امراة الرجل ولبوة الاسد فهو مونث فتصغيره شاذ فيستوي ان نظرانه في
الاستعمال جاء لانثى معنى وكذا عريب في تصغير عرب شاذ اذ قياسه عريبة واما
قديديمة ووريئة فهما مصغرا قدام ووراء ولعل تانيثهما باعتبار كونهما اسمين للجهتين
فكان حقهما ان يقال قديديم ووريئ بغير تاء كعقيرب فثبوت التاء شاذ ولتحرك اوله
لا اثبات لهمزة الوصل معه يعني اذا كان الاسم في اوله همزة وصل كامراة فلا تثبت همزة
الوصل مع التصغير لان شرط التصغير ان تحرك اوله بالضم وهمزة الوصل لا يمكن تحريكها
مع حركة اول الاسم للاستغناء بتحريكه عن همزة الوصل فيمتنعها ان تحذف الهمزة ويضم
ما بعدها فيقال مُرَيئة ولتحرك ثانيه لا تثبت الالف ثانية بل ترد الى الاصل ان وجد والا
نقلب واوا نحو بويب ونييب وضويرب اي الالف ان كانت ثانية فلا علامة تثبت

مع التصغير لان شرط التصغير ان يكون ثانيه متحركا كفعيل وفعيعل وفعيليل ولا يمكن
تحريك الالف لكونها ساكنة بل اما ان يكون للالف اصل او لا فان كان له اصل يرد الى اصله
فباب يقال فيه بويب لان اصله بوب وناب يقال فيه نييب لان اصله نيب وان لم يكن
له اصل بقلب واوا كضويرب تصغير ضارب فان الف ضارب لا اصل له واوا او ياء
ولا يمكن تحريكه فقضي ان يرد الى ما يقبل الحركة من حروف المد واللين فيجانسها وهو
اما الواو او الياء والواو اولى لثقل الياء مع ياء التصغير فلذلك قال ضويرب دون
صييرب قوله نحو بويب مثال لما اصل الفه واو ونييب مثال لما اصل الفه ياء وضويرب
مثال لما لا اصل لالفه ولا ثالثة طرفا او غير طرف بل يقلب ياء لا غير نحو عصية وعتيق
اي ولتحرك ثانيه لا تثبت الالف ثالثة طرفا اوصياء او غير طرف كعناق وانما جعل انقلاب الالف
ثالثة فرع تحرك الثاني في التصغير لان انقلابها فرع ياء التصغير لان انقلابها انما يكون
بعد ورود ياء التصغير وهي ساكنة وانما يكون ساكنة اذا تحرك الثاني اذ لو سكن الثاني
لم يمكن ورود ياء التصغير بعدها لاجتماع الساكنين فسكونها فرع تحرك الثاني اذ لو لم
يتحرك الثاني لم تثبت ياء التصغير فانقلاب الالف فرع ياء التصغير وياء التصغير فرع
تحرك الثاني وفرع الفرع فرع فلذلك كان انقلاب الالف ثالثة فرع تحرك الثاني
فعصية تصغير عصا والالف فيه ثالثة طرفا ولا يمكن اثبات الالف في التصغير مع ياء
التصغير لئلا يلتقي ساكنان بل لا بد من قلب الالف ياء اذ لو قلبت واوا لزم ايضا قلبها
ياء لان الواو والياء مجتمعان واولاهما ساكنة فكان قلبه ياء من الابتداء هو الوجه
وهو معنى قوله بل يقلب ياء لا غير وعتيق مثال تصغير عناق وهو الانثى من اولاد المعز
والالف فيه ثالثة غير طرف فلزم قلب الالف ياء وادغام ياء التصغير فيه فيقال عتيق
وكذا الواو اي وكذا الواو يقلب ياء اذا وقعت ثالثة طرفا نحو غزية تصغير غزوة فان
الواو وقعت ثالثة طرفا فيجب قلب الواو ياء بان يقال غزية بخلاف ما اذا لم يكن الواو
ثالثة طرفا كاسود وجدول فانه لا يجب فيه قلب الواو الى الياء بل يجوز الاظهار نحو
اسيود وجديول وان كان الفصيح ان يقلب الواو الى الياء وان يقال اسيد
وجديل فلذلك قال الا ان يكون غير طرف فقد اجيز الاظهار نحو اسيود وجديول
وان كان الفصيح القلب وانما وجب قلبها اذا كان طرفا دون ما اذا كان وسطا

صح قلب الواو ياء غير طرفا

لان الطرف محل التغيير والتصرف دون الوسط والبدل اللازم وهو ما كان علة
الابدال باقية لا يرد الى اصله كما في التكسير نحو تخيمة وقويئل في تخمة وقائل لما كان
التصغير يجب فيه رد الاشياء الى اصولها ذكر هذا البحث وهو انه في البدل اللازم لا
يرد الى اصل لان علة الابدال باقية في المصغر ايضا فكما ابدل في المكبر تبدل في المصغر
ايضا نحو تخيمة تصغير تخمة والتاء فيه بدل من الواو وانما ابدل الواو تاء لكونها مضمومة
واستثقال الضمة على الواو والمصغر ايضا لو قيل فيه وخيمة لوجب ابدالها ايضا لكون
الواو فيه مضمومة فعلة الابدال باقية في المصغر فيجب فيه الابدال وكذا في قويئل تصغير
قائل واصله قاول اسم فاعل من القول فابدلت الواو همزة لما ذكر في الاعلال وهو
وقوع الواو متحركة بعد مدة وهذه العلة باقية في المصغر اذ لو قيل قويول لوقعت الواو
ايضا متحركة بعد الياء فوجب قلبها همزة كما في المكبر وفيه نظر لان حقه ان يقال قويل
بالادغام لان قويئل قويول اجتمعت فيه الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فالقياس
قلب الواو ياء وادغامها فيه نحو قويل بالتشديد مع انهم يقولون بالهمزة نحو قويئل فالاولى
في تعليله ان يقال انما ابدل في المكبر وهو قاول لكون الاعلال في الاسماء فرعا على اعلال
الافعال فعلة ابداله وجود الابدال في الفعل وهو قال وهذه العلة موجودة في المكبر وفي
المصغر معا قوله كما في التكسير اي كما ان البدل اللازم في المكسر لا يرد الى اصله فلو جمع
تخمة على تخم لم يرد في الجمع الى اصله لبقاء علة الابدال في التكسير ايضا وهو كون الواو
مضمومة بخلاف غير اللازم نحو مويزين ومويعد في ميزان ومتعد اي البدل الغير اللازم
وهو ما لا يكون علة الابدال باقية في المصغر فانه يرد الى اصله كمويزين تصغير ميزان واصله
موزان قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذه العلة غير موجودة في المصغر
لضم الاول فرد الى اصله فقيل مويزين من غير قلب الواو ياء وكذا مويعد تصغير متعد
اسم فاعل من اتعد فان اصله موتعد فقلبت الواو تاء لكون الواو ساكنة مع التاء فقلبت
تاء وادغمت كما قلبت في اوتعد لسكون الواو ايضا فلما صغر لزم حذف التاء لكونه زائدا
غير مفيد فلم يبق علة الابدال لعدم التاء وقيل عييد في عيد فرقا بينه وبين مصغر عود
كما قالوا اعياد لذلك اي للفرق اي هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال عيد
من العود فاصله عود وانما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلم يوجد هذه

اذ اصلها وخمة

العلة في المصغر لوجوب ضم الاول فيه فكان حقه ان يرد الى اصله لعدم موجب الابدال
فعيد على خلاف القياس وكذا لو جمع عيد على اعياد لكان حق الجمع ان لا يبدل الواو
فيه ياء لعدم علة الابدال فيه فاجاب عنهما بجواب واحد وهو انه لو رُدّ الى اصله لقيل
عُوَيد فيلتبس بمصغر عود لانه يقال فيه عُوَيد وكذا في الجمع لو قيل على الاصل اعواد لالتبس
بجمع عود فاما قيل عييد واعياد للفرق بين مصغر عيد ومصغر عود وللفرق بين جمع
عيد وجمع عود واذا اجتمع مع ياءه ياءان حذفت الاخيرة نحو عُوَيّة وحُيَيّة وعاوية و
معاوية اي اذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الياء الاخيرة لحصول الثقل عندها
ولان التصرف باخر الكلمة اليق اما عُوَيّة فهو تصغير عاوية واصل تصغيره عُوَيوِيَة
والواو قلبت ياء لسكون الياء قبلها فصار عُوَيِيّة فاجتمع مع ياء التصغير ياءان
فحذفت الياء الاخيرة فبقي عُوَيّة بعد الادغام وفتح ما قبل التاء فصار عُوَيّة وكذا معية
في تصغير معاوية اصله مُعَيوِيَة فقلبت الواو ياء فصار معييية فحذفت الاخيرة فبقي معية
فان قلت ميّة اسم امرأة لو صغر قيل مُيَيّة فقد اجتمع مع ياء التصغير ياءان مع انه لا
تحذف الاخيرة قلت نبّه بالمثال على ان اجتماعهما مع الياء انما يوجب الحذف في مثل هذه
الصور وهو ان يكون الياءان متاخرتين عن ياء التصغير وان يكون زايدا على
الثلاثي ليمكن ان يحذف من غير اختلال بزنة الثلاثي بخلاف ميّة فان الياءين غير
متاخرتين والكلمة ايضا ثلاثية فلو حذف لزم الاختلال بالزنة وكانه اكتفى بالمثال عن
ان تقيد في الضابط او يراد اذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان بالتصغير او بسبب التصغير
في عوية ومعية ظاهر ان الياءين انما حدثتا بواسطة ياء التصغير بخلاف مية فان الياءين
لم تحدثا بالتصغير فافترقا ونبه ايضا بالمثال على هذا الاعتبار وقد يرد المزيد فيه
الى ماله من الاصول نحو زُهَير وحُرَيث في ازهر وحارث ومن أُرَيق في قولهم جاء
بأم الرُبَيق على أُرَيق ويسمى تصغير الترخيم وقد ورد في شعر الاعشى الحكم بن يزيد بن
شيبان مالكة ابا ثُبَيت اما تنفك تأتكل اي تحترق من الحسد والمراد ابا ثابت فثبيت
تصغير الترخيم لثابت يعني اذا كان في الكلمة زيادة تحقر المصغر المتعارف ان تحذف
جميع زوائده بل يقال في حارث حُوَيرث وفي ازهر أُزَيهر لكن جاء في تصغير ازهر زُهَير
فعلم ان هذا نوع آخر من التحقير وهو ان تحذف الزوائد كلها ويرد الى حروفه

الاصول ثم يصغر فازهر تحذف منه الهمزة فيرجع الى زَهَر وتصغير زَهَر على زُهَير
ويسمى هذا النوع تحقير الترخيم لان فيه تحقيرا وترخيما اما الترخيم بحسب اللغة فهو حذف
زوايده واما التحقير فباعتبار تحقره فهو مشتمل على تحقير وترخيم فسمي تحقير الترخيم فحذف
الزوايد كلها ليس بقياس الا ربما بعد الحذف فتصغيره على القياس لان زهيرا مصغر زهر
على القياس وحريثا تصغير حرث على القياس ومثل أُرَيق في المثل وام الرُبَيق الداهية
قال الاصمعي تزعم العرب انه من قول رجل راى الغول على جمل اورق فصغره على نحو
ما ذكرنا في زهير وهو انه حذف الهمزة الزائدة من اورق ثم صغره على وُرَيق ثم لما
كانت الواو مضمومة قلبها همزة كما قيل أُقّتت في وُقّتت واُجوه في وجوه ويختص في غير
الجمع للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة اي التصغير اذا جاء في غير الجمع كرجل
كرجيل كان وصفا بالحقارة اي رجل حقير واذا جاء في الجمع كان للوصف بالقلة ولذلك
اي ولهذا المعنى وهو كونه في المفرد للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة يحقر جمع
القلة على بنائه اي من غير تغيير لان تحقير الجمع للوصف بالقلة وهذا الجمع موضوع للقلة
فحقه ان يصغر على لفظه توفية لذلك المعنى نحو أُكَيلب وأُجَيمال وأُجَيرِبة وغُلَيمة تصغيرا
لجموع القلة وهي اكلب واجمال واجربة وغلمة وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة
او الى جمع قلته ان وجد نحو غُلَيمة في غلمان وان شئت غُلَيمون اي ولذلك المعنى وهو
كون التصغير في الجمع للوصف بالقلة لا يصغر جمع الكثرة على بابه لئلا يتنافى التصغير
الدال على القلة وجمع الكثرة بل يصغر جمع الكثرة على احد وجهين اما بان يرد الى واحده ثم يصغر ثم
يجمع جمع السلامة حتى يصح التصغير الدال على القلة في الجمع الدال على القلة ايضا وهو
جمع السلامة نحو غلمان وهو جمع الكثرة فحقه ان يرد الى واحده وهو غلام فيصغر على غُلَيم
ثم يجمع جمع السلامة فيقال غليمون والوجه الاخر ان يرد الى جمع قلته ان وجد لجمع قلة
فيرد غلمان الى غلمة وهو جمع القلة ثم يصغر جمع القلة فيقال غليمة والغرض من الوجهين
ان لا يجتمع التصغير وجمع الكثرة المتنافيان فقوله يرد الى واحده معناه انه يرد الى واحده
ويصغر ثم يجمع جمع السلامة وهو ظاهر اذ لو رُدّ الى واحده وجمع من غير تصغير لم يكن
من باب التصغير في شيء فلا بد من هذا الاضمار هذا لبيان اللفظ وفي التمثيل بطولات
قوله التصغير في الجمع للوصف بالقلة اما ان يكون وصف الحقارة ماخوذا اولا فان لم

يكن ماخوذا بل الغرض منه التقليل فقط كان حقه ان لا يصغر جمع القلة اصلا لان التقليل حاصله
بدون التصغير فالتصغير لم يفد شيئا زائدا وان كان وصف الحقارة ماخوذا معه فلم
يكن لمجرد الوصف بالقلة بل كان حقه ان يقال التصغير للوصف بالحقارة مطلقا في
المفرد وفي الجمع ليصح تصغير جمع القلة على بنائه الدال على الوصف بالحقارة مع القلة ولما جمع
الكثرة فيرد الى واحده الى آخره يقال عليه ايضا ان التصغير لو ورد على جمع الكثرة فاما ان
يغير جمع الكثرة عن وضعه الاصلي او لا يغير فان غير عن الدلالة على الكثرة لم يناف التصغير
الدال على القلة وجمع الكثرة بل يكون التصغير مرشدا الى على ان جمع الكثرة غير عن وضعها
ويدل على القلة فجاز تصغيره على بنائه وان لم يغير عن وضعها وعن مدلولها بل اريد بقاء
الكثرة فيها لم يمكن رده الى جمع القلة او الى جمع السلامة لفوات معنى الكثرة في الصورتين
بل حقه ان لا يصغر اصلا لئلا يفوت معنى الكثرة وايضا اذا وجدنا غليمون او غليمة والاستعمال
يمنع ان علمنا ان هذا الجمع للكثرة بل جاز في غليمة ان يكون تصغير غلمة وفي غليمون جاز ان
يصغر المفرد ابتداء ثم يجمع هذا المصغر جمع السلامة فيكون مصغر الجمع لا مجموع المصغر
وقد يجيء للتعظيم نحو دُوَيهِيةٌ تَصفَرُّ منها الانامل اوله وكل اناس سوف تدخل بينهم
واراد بالدويهية الموت فقيل انه للتعظيم اذ التحقير غير مناسب لذكر الموت بل هذا على التقليل
العكس كتسمية اللديغ سليما ونظائره اطلاقا لاسم الضد على الضد وللمدح نحو قولهم انا
جُذَيلها المحكك وعُذَيقها المرجّب قاله الحباب بن المنذر يوم سقيفة بني ساعدة حين اختلف
الانصار في البيعة الجذل بالكسر عود ينصب للابل الجربى تحتك به فتشتفي والمحكك الذي كثر به
الاحتكاك حتى صار مملسا والعذق بالفتح النخلة والمرجب المدعوم بالرجبة وهي خشبة ذات
شعبتين وذلك اذا طالت النخلة وكثرت وحملت فيدعمونها لئلا تسقط والمعنى اني ذو راي
يستشفى بالاستضاءة به كثيرا في مثل هذه الحادثة وانا في كثرة التجارب والعلوم بموارد الاحوال
فيها وفي امثالها ومصادرها كالنخلة الكثيرة الحمل ثم رمى بالراي الصائب عنده فقال منا
امير ومنكم امير وللدنو من الشيء نحو قبيل هابنا وفويق ذلك ومنه اسيد اي لم يبلغ
السواد اي قد يجيء التصغير لا للذات التي وضع اللفظ لها بل لتقليل ما بين الشيئين اما باعتبار
المماثلة كقولك هذا مثيل ذلك تقصد ظاهرا تمام المماثلة فاذا قيل مثيل تستفيد ان بينهما
مماثلة قليلة لا ان الذات الموصوفة بالمثل حقيرة او قليلة ولو ذكر مثيل هنا كما في دوين ذلك

كان

كان كما في ارادة هذا النوع من التقليل ولكنه ذكر بلفظ هاتا اضافة لتقليل اجزائه ولعله
جاء هكذا في الكلام لانه شرطا او باعتبار تقليل ما بينهما من المسافة اجمالا او رتبة كقولهم دوين
هذا وفويق ذاك يريدون بهما تقليل المسافة الحسية بين الشيئين اي ليس مسافة ما بينهما محققة
اي غاية ليس وراءها ولا فائقة الى غاية ليس وراءها بل فيه تقليل باعتبار مسافة ما بينهما
ومنه اي ومن هذا الباب اي من باب التصغير الوارد للدنو من الشيء قال أُسَيِّد
تصغير اسود اي ليس تام السواد بل فيه طرف من السواد ولم يبلغ السواد التام وانما
قال منه لان ما قبله وهو دوين وفويق لتقليل المسافة بين الشيئين حسا كما ذكرناه وفي اسيد
تقليل باعتبار معنى السواد لا باعتبار مسافة ما بين الشيئين كما في دوين وفويق اذ معناهما
ان المسافة ما بين الشيئين فيهما اقل من المسافة من الشيء لو قيل دون وفوق
ونحو يا ما أُمَيلِح غزلانا شَدَنَّ لنا ليس على ظاهره وانما المراد الذي وصف بالملح نحوه
من هؤليائكنّ من الضال والسمر شدن الغزال اذا قوي واستغنى عن امه فقوله
شدن اي شَدَنَّ هن والضمير يرجع الى الغزلان واورد البيت اعتراضا على ان التصغير
من خواص الاسماء وما املح فعل التعجب لقولهم ما احسن فكان حقه ان لا يصغر فاجاب
بان التصغير كانه ليس واردا على الفعل بل بحسب الشيء الذي وصف بالملح كانك قلت
مُلَيح فالمراد المتعجب منه لا نفس التعجب فلذلك قال ليس على ظاهره اي ليس التصغير للفعل
وانما التصغير لما وصف بهذا الفعل كما قال وانما المراد الذي وصف بالملح وانما جوز في
فعل التعجب من سائر الافعال لانه لما لم يكن متصرفا قد الحق بالاسماء ولانه يشارك افعل التفضيل
في امور كثيرة منها انهما لا يبنيان الا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب فحمل هذا ايضا على
افعل التفضيل لانهما من واد واحد ومنها اي ومن علامات الاسم النسبة اليه اي الى الاسم
وانما كان من خواصه لان النسبة في المعنى كالوصف والوصف من خواص الاسماء بالحاق
آخره ياء مشددة اي النسبة انما تحصل بالحاق آخر الاسم ياء مشددة وانما شددت لئلا تلتبس
بياء المتكلم في الاضافة اليه ويحذف لها اي للنسبة تاء التانيث ونون الجمع والتثنية نحو بصري
وقنسري وسبعي فيمن يقول مررت بالسبعين وانما حذفت تاء التانيث والنونان
لئلا يقع كل واحد منهما وسطا في النسبة فالنسبة الى بصرة بصري والى قنسرين قنسري والسبعان
اسم موضع فالنسبة اليه سبعي وانما قال فيمن يقول لانه اذا اجري على اعرابه كقنسرين او بما هو شبه

التعجب مع

كسبعان فيجوز فيه وجهان احدهما ان يعرب بالحركات فيقال هذا قنسرينٌ ورايت
قنسرينَ ومررت بقنسرينٍ وهذا سُبعانُ ورايت سبعانَ ومررت بسبعانٍ والثاني
ان يعرب بالحروف كما لو لم يكن علما فيقال هذا قنسرون والسبعانِ ورايت قنسرينَ
والسُبُعَيْنِ ومررت بالقنسرينَ والسُبُعَيْنِ فاذا اعرب بالحركات نسب اليه من
غير حذف النون فيقال قنسريني وسبعاني اما اذا اعرب بالحروف فيعامل معاملتهما
كما لو لم يكن علما فيقال عليها هذا قنسري بحذف النون وسبعي كما انه اذا اعرب بالحركات يحصل
امتزاجها بالاسم فصار بمنزلة الجزء بخلاف ما اذا اعرب بالحروف فانه بقي على اصل الجمع
والتثنية فلذلك حذف النونان فيهما ايضا فمن قال مررت بالسبعين وقنسرين و
اعربهما بالحروف حذف النون وقال قنسري وسبعي دون ما اذا اعرب بالحركات
فقوله فمن يقول مررت بالسبعين اي فمن يعربه بالحروف اذ لو اعربه بالحركات
لقال مررت بالسبعانٍ وتبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة في الثلاثي على الاطراد نحو نمري في
نَمِرٍ ودُئَلي في دُئِل اذا كان الاسم ثلاثيا وقبل آخره كسرة فيجب ان تبدل الكسرة فتحة على الاطراد
لئلا يجتمع كسرتان وياآن لو قلت نمري بالكسر وهو في غاية الاستثقال فابدلت الكسرة فتحة
للخفة واحترز بالثلاثي عن الرباعي المكسور ما قبل الآخر كتغلب ويثرب فانه وان توالى
الكسرتان فيه مع اليائين لكنه حصل الخفة بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثي فانه
يجب حركة الاول فيه وفي الرباعي يوجد فيه سكون قطعا لئلا يتوالى اربع حركات واما
قال على الاطراد لان الرباعي ايضا يجوز فيه ابدال الكسرة فتحة لكن لا يطرد اذ يجوز فيه ابقاء
الكسرة بخلاف الثلاثي فان ابدال الكسرة في الثلاثي مطرد مطلقا وتحذف الياء والواو من فعيلة
وفعولة مع فتح العين نحو حنفي وشنئي اي فعيلة وفعولة اذا نسب اليهما كحنيفة و
شنوءة يجب حذف التاء فيه اولا فيبقى في المثال الاول حنيفي ويتوالى الكسرتين والياآت
مستثقل فيجب حذف الياء فيقال حنفي ثم صار على وزن نمري فيجب ابدال الكسرة فيه
ايضا فتحة نحو حنفي وكذا في النسبة الى شنوءة بحذف التاء ايضا منه فيقال شنوئي وهو
مستثقل بحذف الواو ايضا فبقي شنئي بضم النون وضمه مع كسر ما بعده مستثقل كما في
فعل فابدلت الضمة فتحة فبقي شنئي وانما قال فعيلة وفعولة احترازا عن فعيل وفعول
بدون التاء فانه بقي على حاله من غير حذف فانه لا يحذف فيه فيقال في النسبة الى حنيف

حنيفي والى صبور صبوري وانما لم يحذف الياء والواو ولم تبدل الكسرة والضمة فتحة
في المجرد عن التاء فرقا بين البابين الا اذا كان مضاعفا او معتل العين نحو شديدي
وطويلي هذا استثناء من الفعيلة والفعولة يعني اذا كان كل واحد منهما مضاعفا او
معتل العين فانه لا يحذف فيه غير التاء في شديدة اذا حذف منه التاء لم يجز فيه حذف
الياء ولا ابدال الكسرة لانه لو حذف الياء فاما ان يدغم الدال في الدال او لا يدغم فان
لم يدغم وقيل شددي جاء الثقل وان ادغم وقيل شدي التبس بالنسبة الى شدة
فلا يلزم من الحذف احد المحذورين تركوا الحذف راسا وقيل شديدي وكذا في
المعتل العين نحو طويلة لا يحذف غير التاء منه ويجب ان يقال طويلي اذ لو حذف الياء
وقيل طولي فاما ان يعل او لا يعل فان لم يعل جاء الثقل وهو بقاء الواو المتحركة مع
فتح ما قبلها وان اعل وقيل طالي التبس بالنسبة الى طال وكذا المضاعف والمعتل العين
من فعولة كالضرورة والقوولة بعين ما ذكر ومن كل فعيلة نحو جهني اي يحذف الياء من
كل فعيلة مضموم الاول نحو جهينة فتحذف منه التاء ثم تحذف الياء ايضا اذ لو قيل جهيني
لالتبس بباب النسبة الى فعيلة وباب النسبة الى فعيل بدون التاء وكان المؤنث اثقل
فخففت دون المذكر ومن كل فعيل وفعيل من المعتل اللام نحو غنوي وقصوي اي يحذف
الياء من كل فعيل مفتوح الفاء وفعيل مضموم الفاء من غير تاء فيهما من المعتل اللام نحو غني
فانه اذا نسب اليه وحذف الياء الاخيرة منه وقيل غنيي كان مستثقلا جدا كالضرورة
لوجود الكسرتين مع الياآت فقلبوا الياء واوا فصار غنوي بكسر النون وكان موازنا
لنمري مع كونه مشتملا على حرف العلة فتبدل الكسرة فتحة ويقال غنوي وكذا في قصي
لقصي لو لم يحذف الياء فيه كان ايضا مستثقلا فحذفت الياء فقلبت الياء واوا فقيل قصوي
وتحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياآن نحو سيدي في سيد يعني لو قيل
على الاصل سيدي كان مستثقلا فحذف الياء المتحركة وانما لم يحذف الياء الساكنة مع
انها اولى بالحذف من حيث ان الساكن كالميت لوجوه احدها ان المتحركة اثقل فحذفه
اولى والثالث انه لو حذف الساكن وقيل سيدي بكسر الياء كان اما ان تقلب الياء الفا
كما هو قياس الاعلال او لا فان قلبت حصل اللبس بالنسبة الى ساد مثلا وان لم تقلب كان
ممتنعا لوجود علة الاعلال فلما كان حذف الساكن يؤدي الى امتناع ولبس طرحوه وقالوا

اي بل الاول الطغيان ... ... الحركة ...

مهيّمي في تصغير مهوّم على التعويض فرقا بينه وبين مهيّم من هيّمه مهوّم اسم فاعل
من هوّم اذا نام فاذا صغر وجب حذف الواو لكون الميم زيادة مفيدة دون الواو
فقال مهيويم فيجب قلب الواو ياء وادغامها فيه فيصير مهيّم واسم الفاعل من هيّمه يجب
مهيّم ايضا فاما ان لا تحذف الياء المتحركة في الصورتين اى في الياء فيخالف باب سيّد كما ذكرنا و
يحصل الثقل وان حذف فيهما جاء اللبس فحذفت الياء المتحركة من اسم فاعل هيّم
دون مصغر مهوّم لان التصغير قد حذف منه حرف وهو الواو المتحركة في مهوّم
فلو حذف منه الياء لكان اجحافا بالكلمة وكان المناسب ان يعوض في النسبة الى المصغر
ياء عن الواو المحذوفة ليحصل الفرق بين البابين والخفة اذ لو لم يعوض وقيل
مهيّمي لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستثقال فبالتعويض وحذف الياء حصل
خفة مع وجود الفرق قوله وقالوا كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اجتمع فيه
قبل آخره يا آن وكان القياس ان يحذف منه الياء المتحركة كسيّدي فاجاب بانه
لو حذف في الصورتين جاء اللبس ويقلب الالف ثالثة او رابعة منقلبة واوا
كعصوي واعشوي يعني اذا كانت الالف ثالثة كالعصا او رابعة كالاعشى منقلبة
عن حروف اصلية فيهما فيجب ان يقال تقلب الالف واوا اذ لو لم تقلب لم يمكن الحاق
ياء النسبة به لاجتماع الساكنين فان قلت هذا من اجتماع الساكنين على حده لكونه باب ٣
مدغما بعد مدة قلت حده اذا كان المدغم حرفا صحيحا كالضالّ والدابّة وتمودّ
الثوب وخويصّة فاما اذا كان المدغم حرف علة فلا نسلم انه حق جواز اجتماع الساكنين
لوجود الاستثقال في المعتل دون الصحيح فلم يمكن ابقاء الالف بحاله وكانت الالف
منقلبة فيجب قلب الالف الواو الذي هو الاصل كعصوي واعشوي واطلق قوله
منقلبة ولم يقيده بكونها منقلبة عن الواو كما قال ليس اذا المنقلبة عن الياء ايضا كالمنقلبة
كذلك او نسب اليه لم يمكن ابقاء الالف فحقه ان تقلب الى الياء ثم يجب قلب الياء ايضا
واوا وان يقال مرموي وكذا في الالف الثالثة المنقلبة عن الياء كالرحى تقلب الى
اصله ثم تقلب الياء واوا فيقال رحوي فاطلق قوله منقلبة ليشمل المنقلبة عن الياء
والواو وكان الاولى ان يمثل ايضا في الياء بالالف ثالثة او رابعة منقلبة عن الياء
كرحي ومرمي ولعله انما لم يذكر لانه يعلم من قوله بعده والياء ثالثة تقلب الى آخره انه

اذا

اذا كانت الالف عن ياء لو ردت الى الياء يجب قلب الياء ايضا واوا ومع هذا كان الاولى
ان يمثل في الالف المنقلبة عن الياء ثالثة او رابعة لانه لو احاله على ما ذكره بعد كان الحكم
في الالف الثالثة المنقلبة عن الياء صحيحا اما الالف الرابعة المنقلبة عن الياء فلا يعلم من الياء
الواقعة رابعة لانه لا يتعين فيه القلب بل يجوز فيه القلب والحذف كقاضيّ وقاضوي فان قلت
لم جاز في الياء الرابعة الوجهان وهما القلب والحذف ولم يجز في الالف الرابعة المنقلبة عن الياء
الا القلب كمرموي دون الحذف قلت الياء الرابعة كقاضي لو حذفت دلت الكسرة عليها واما
الالف في مرمى لو حذفت وقيل مرميّ لم يبق دلالة على الالف المحذوفة لسقوط الفتحة
الدالة عليها اذ يجب كسر ما قبل ياء النسبة وفي الزائدة الرابعة القلب والحذف كحبلي وحبلوي
يعني اذا كانت الالف رابعة وزائدة كالف التانيث في حبلى يجوز فيه الوجهان قلب الالف
واوا كحبلوي لان الالف لما وجب قلبها كان القلب الى الواو ... الثقل الياء مع ياء النسبة
ولمجانسة الواو الف التانيث في الاستثقال وجاز فيه الحذف للخفة كحبلي في حبلى الا ان يكون
العين متحركة كجمزي فان حكمه حكم ما وراء ذلك وفيه الحذف لا غير كجماري استثنى عن الالف
اذا كانت زائدة رابعة ما اذا كانت العين متحركة فانه يتعين فيه حذف الالف ولا يجوز القلب
اذ لو قيل جمزوي كحبلوي كان مستثقلا لكون ما قبل الفتحة متحركا في جمزى بخلاف حبلوي
فان ما قبل الفتحة فيه ساكن وحصول الخفة به قوله فان حكمه حكم ما وراء ذلك اي ما وراء الرابعة
وهو الالف الواقعة خامسة كحبارى او سادسة كمستدعى فانه يجب فيه حذف الالف قطعا
من غير قلب لوجود الثقل بزيادة الكلمة والياء ثالثة تقلب كعموي اي تقلب واوا لما
الحق ولم يقيد بالواو اكتفاء بما ذكره قبل من جواز القلب واوا واصله عميي فقلب الياء واوا
لاستثقال اليائات وفتح ما قبل الياء لانه لو اذا قلبت الكسرة فيه فتحة فتحها اولى لكون آخر
حرف العلة وفي الرابعة القلب والحذف كقاضي وقاضوي اي الياء اذا وقعت رابعة كقاضي
جاز فيه وجهان احدهما ان تحذف الياء الاصلية اكتفاء بالكسرة لاستثقال اليائات فيقال قاضي
بالحذف والثاني ان تقلب الياء الرابعة واوا وتفتح ما قبله ليرتفع استثقال الكسرة والياءات
ويقال قاضوي وانما لم يجز الحذف في الثالثة لئلا يبقى الاسم الثلاثي على حرفين وفيما وراء ذلك
الحذف كمشتري اي فيما وراء الثالثة والرابعة بان يكون خامسة او سادسة ونحوهما يتعين
الحذف كمشتري في النسبة الى مشتري ولا يجوز فيه القلب لاستثقال حروف الكلمة لكونها زائدة

على الرابعة مع الواو فلذلك تعين فيه الحذف ونحو مستلقي في الياء السادسة وياء النسبة
تحذف كشافعي اي اذا كانت الكلمة فيها ياء النسبة في الاصل كشافعي منسوبا الى شافع ثم
صار علما مع ياء النسبة لغلبة الاستعمال ثم نسب الى هذا الاسم الذي فيه ياء النسبة فلم يمكن الجمع
بين هذه الياء المشددة وبين ياء نسبة اخرى لوجود الاستثقال التام فحذفت ياء النسبة الاولى
والحق بياء النسبة فقيل شافعي وكذا كل ياء مشددة لم يرجح على الاحرف فان حذفها فنقل
مرميّ وهو مستثقل في الغاية فحذفت الياء المشددة الاصلية والحق بياء النسبة على القول
الاعرف وقال مرمي وبعضهم يقول مرموي بان يحذف احدى ياءي المشددة لتبقى الياء
في الرابعة كقاض ثم تقلب الياء واوا وتفتح ما قبل الواو ويقال مرموي لما كان الحذف في
مرمي اولى بخلاف قاضوي لانه يلزم حذف الياء الاصلية في مرمي ثم قلب الياء واوا
ففيه مخالفة الاصل من جهتين بخلاف قاضوي فانه ليس فيه الا القلب دون الحذف وهمزة
الممدود تثبت منصرفا ككسائي وحربائي وتقلب واوا غير منصرف كحمراوي وزكرياوي
اي الاسم الممدود اما ان يكون منصرفا او غير منصرف فان كان منصرفا سواء كانت همزته
اصلية كقرّاء او كانت منقلبة عن اصل ككساء فان الهمزة في كساء منقلبة عن الواو وغير
منقلبة ولا اصلية كحرباء فان همزتها للالحاق بسرداح وقرطاس وان كانت غير منصرفة وهي
للتانيث اما في الصفة كحمراء او في العلم كزكرياء فاما الاول وهو المنصرف فحكمه ان تثبت
فيه الهمزة اما في الاصلية فظاهر واما في غيرها فانما ابتت لكونها منقلبة عن حرف اصلي
او ملحقة بحرف اصلي فكان حكمها حكم الاصلية ولم يذكر في الكتاب مثال الهمزة الاصلية
اكتفاء بالمنقلبة عن الاصلية فانه اذا ثبتت المنقلبة عن الاصلية فالاصلية اولى ان تثبت
ومع ذلك كان الاولى ان يمثل بالاصلية ايضا واما غير المنصرف كحمراء فلكونها زايدة ولم
يمكن اثباتها لوجود الاستثقال وكراهة وقوع علامة التانيث وسطا ولا حذفها لانها
لو حذفت لحذفت الالف ايضا معها لكون الزيادتين في حكم زيادة واحدة كما في الترخيم
اذا حذفتا معا فيه ولو حذفتا وقيل حمْري بكسر الراء لوقوعها قبل ياء النسبة حينئذ
لم يكن فيه دلالة على علامة التانيث قطعا فلم يعلم انه منسوب الى ما فيه الف التانيث
فيتعين قلب همزتها اما الى الواو او الى الياء والياء مستثقل فقلب الى الواو فان قلت
رتب المصنف قلب الهمزة واوا على كونه غير منصرف وليس كذلك فان كساء اذا سمي به امراة

فهو غير منصرف مع ان الهمزة تثبت فيه قطعا قلت المراد ما اذا كان غير منصرف لكونه ممدودا
وكساء العلم غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي لا لكونه ممدودا وانما استخرج هذا الجواب
من قول المصنف وهمزة الممدود تثبت منصرفا فان منصرفا حال من الممدود وقوله
تقلب واوا اي تقلب همزة الممدود غير منصرف اي اذا كان غير منصرف فعدم الانصراف
مرتب على وصف مناسب وهو كونه ممدودا فيشعر بعلية كونه ممدودا لعدم الانصراف
وفيه نظر لان عدم الانصراف ليس حكما مرتبا على كونه ممدودا بل مذكورا عقيبه
والحكم هو القلب وانما حذف في النسبة الى ما فيه التاء علامة التانيث مطلقا وان وجد
فيه اللبس فان نحو تمري لا يعلم انه منسوب الى تمر او تمرة ولم يحذف الف التانيث
ايضا مطلقا كالتاء لانه لو حذف لزم حذف حرفين بخلاف التاء واذا نسب الى الجمع رد
الى الواحد كفرضي وانما رد الى الواحد لانهم كرهوا ان ياتوا بلفظ الجمع في النسبة فيستثقل
الجمع مع ياء النسبة بل نسبوا الى المفرد لانه يفيد فائدته لان المقصود النسبة الى هذا الجنس
فكان النسبة الى الواحد اولى لانه اخف كفرضي في المنسوب الى الفرايض هذا اذا لم
يكن الجمع جاريا مجرى الاعلام فاما اذا اجري مجرى الاعلام كانماري منسوبا الى انمار
جمع نمر بالكسر في الاصل وهو دويبة ثم غلب علما على اسم بلد وانصاري فانه منسوب الى
انصار جمع ناصر في الاصل ثم غلب على القوم المشهور من الصحابة رضي الله عنهم نسب فيه
الى لفظ الجمع من غير رد الى واحد اذ لم نقصد فيه معنى الجمع فيستثقل ولا تعتبر النسبة
الى المفرد ايضا اذ العلم هو الجمع لا المفرد فلذلك استثنى وقال الا ان يجري مجرى اسماء
الاعلام كانماري وانصاري ونحو شعوبي متاول كاعرابي ومتعوّذ في هذا سوال
على قوله واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد وهو ان شعوبا جمع شعب بالكسر وهو
ما تشعب من قبايل العرب والعجم وكانه نسب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى
وجعلناكم شعوبا وقبايل فان قلت هذا مثل جمع الانماري والانصاري في جريه
مجرى العلم قلت انما افرده لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام بل
الجاري مجرى الاعلام انما هو الاسم الملحوق بياء النسبة فان الشعوبي مع ياء النسبة في
الطايفة الذين لا يفضلون العرب على العجم فشعوب قبل ياء النسبة لم يكن جاريا
مجرى الاعلام حتى يكون موازيا لانصار وانمار فلذلك افرده بالذكر وقال ونحو

شعوبي متاول كاخشوشن و تعددي فانهما متاولان ايضا فانهما في الاصل فعلان للامر من قول عمر رضي الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا اي تشبهوا بمعد في العلظ وكانوا اهل خشونة في المطعم والمشرب فان المثالين ايضا خارجان عن الباب اذ لا ... الى الفعل وهما متاولان بان النسبة الى لفظ الفعل لا الى معناه كشعوبي على ما ذكره ونقسم اي النسبة انقسام التانيث الى حقيقي وهو ما كان موثرا في المعنى بان يجعل اللفظ صفة فان ... صار صفة للمعرف بياء النسبة به فالنسبة اليه حقيقة وغير حقيقي وهو ما تعلق باللفظ فحسب ككرسي وبردي فان كرسيا ليس للمنسوب الى شيء والبردي بالفتح نبات معروف وهو ليس للمنسوب وجاز ان تقراء بضم الباء وسكون الراء وفات البردي بالضم نقل في الصحاح انه ضرب من اجود التمر وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده فكذا الياء كروم ورومي وهذا تشبيه للنسبة بتاء التانيث فان التاء قد تكون فارقة بين الجنس وواحده كتمر وتمرة فان التمر للجنس وهذا انقسام ايضا للنسبة الى حقيقي وغير حقيقي كالتاء فان التاء قد تجيء للفرق بين الواحد والجنس كالتمرة والتمر فان التمرة للواحد من التمر والتمر للجنس وقد تجيء لمجرد الفرق بل للدلالة على التانيث كالضارب والضاربة فان الضاربة ليس للواحد من الضارب فكذا ياء النسبة قد تجيء للفرق بين الجنس والواحد فان الرومي للواحد والروم للجنس وقد لا تجيء لحمق ونحوه فانه لا يطرد هذا وكل ياء النسبة كبصري وبصر مثلا وكذا كرنيه عليه المصنف بقوله وكما جاءت اي هذا الفرق قد تجيء في الصورتين بحسب الاستعمال لا انه يطرد مطلقا ومنها اي ومن علامات الاسم الكناية عنه بالضمير نحو زيد ضربته يعني من خواص الاسم صحة عود الضمير اليه اذ الضمير لا يعود الى الفعل والحرف اذ لو عاد الى احدهما لجاز ان يكون المضمر عاملا لكونه قائما مقام الفعل والحرف فكان يجوز ان يقال ضرب زيد وهو عمرو اي وضرب عمرو وهو ممتنع لان هذا المضمر اما ان يعتبر فيه جهة الاسمية او لا فان لم يعتبر لم يكن مضمرا اذ المضمر اسم قطعا وان اعتبرت جهة الاسمية كان له اعراب محلا بان يكون مبتداء او نحوه ولا يستقيم له اعراب بوجه ما حال ما كان راجعا الى الفعل معبرا به عنه كما نظهر لك بالتامل فلا يكون له اعراب اصلا مع ان المضمر يقتضي ان يكون له اعراب ما محلي في نحو من

والتمرة للواحد وكذا ياء النسبة للواحد كرومي وروم للجنس

كذب كان شرا له فالمكني عنه المصدر المدلول عليه بالفعل دونه اي دون الفعل وهذا اشارة الى سؤال فان الضمير في كان يرجع الى سابق وهو كذب فقد رجع الضمير الى الفعل واجاب بان الضمير يرجع الى المصدر المدلول عليه بلفظ كذب فان المعنى كان الكذب شرا له لا نفس الفعل فلم يرجع الضمير الى الفعل بل الى الاسم ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو لا يرجع الى الفعل بل الى العدل المدلول عليه بالفعل واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع وتاء التانيث ساكنة اما صحة دخول قد فانما كانت من خواص الفعل لان قد اما لتقريب الماضي الى الحال او لتحقيق معنى الفعل او لتقليل معنى الفعل وظاهر ان هذه المعاني لا تصح الا في الفعل واما حرفا الاستقبال فلان معناهما وضعا يقتضي الفعل واما الجوازم فتختص بالفعل لوجهين احدهما ان معناها معنى يستدعي فعلا ايضا فان قولك لم يضرب نفي يرد المضارع الى الماضي وكذا غيره والثاني ان الجزم عبارة عن نقص يلحق آخر الفعل يقطع حركته كلم يضرب او حرف كلم يغز ولم يرم ولم يخش فيظهر اختصاصها بالافعال نظرا الى الجهة اللفظية والمعنوية واما لحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع كفعلا وفعلوا وفعلت فانما اختص هذا بالفعل لان المرفوع البارز يقتضي ان يكون فاعلا عمل فيه الفعل والفعل مخصوص بهذا العمل اذ اسم الفاعل وان عمل في المستتر نحو زيد ضارب فان المستتر فاعل له معنى لكنه لا يعمل في البارز لانك اذا قلت زيد ضارب هو فهو تاكيد للمستتر لا فاعل لاسم الفاعل فظهور العمل في البارز مخصوص بالفعل اذ المستتر في اسم الفاعل لا يظهر عمل اسم الفاعل فيه اذ جاز ان يقال المستتر معمول لفعل مقدر اذ ضارب وقع موقع يضرب فكونه معمولا باعتبار ذلك الفعل المقدر فلم يظهر عمل اسم الفاعل فيه بخلاف فعلا وفعلوا فانه يظهر فيه عمل الفعل حقيقة ولفظا اذ العمل من خواص الافعال فلا يعمل اسم الا اذا كان بمعنى فعل فعلم ان العمل لكونه فعلا في الجملة وانما قيد الضابط بقوله بارز ليحترز عن المستتر فانه قد يكون في الاسم نحو زيد ضارب واما المتصل فيحترز عن المنفصل فانه قد يلحق الاسم ايضا كهند زيد ضاربته هي واما ضمير المرفوع فاحترز عن ضمير المنصوب والمجرور فانهما قد يلحقان الاسم بل الحرف كضاربك وضاربه وبك وبه واما تاء التانيث فقيدها بالساكنة اذ المتحركة توجد في الاسم كضاربة وانما اختص بالفعل

بالتاء ساكنة لانه لتانيث المسند اليه فيختص بالفعل اذ الاسناد الحقيقي اصل ان يكون
الفعل ثم مثل على الترتيب فقال نحو قد فعل في دخول قد وسيفعل وسوف يفعل
في دخول حرفي الاستقبال ولم يفعل في الجوازم وفعلا وفعلوا وفعلت لبارز المتصل
المرفوع وقوله في الكتاب وفعلت يحتمل صورته المكتوبة اربعة اوجه احدها فعلت
بضم التاء والثاني بفتحها والثالث بكسرها لتكون امثلة للبارز المتصل المرفوع كفعلا
وفعلوا والرابع ان تسكن التاء لتكون مثالا لتاء التانيث الساكنة قوله اي وللفعل
ثلثة امثلة احدها مفتوح الآخر نحو ضرب ودحرج وهو الماضي مثل بمثالين للثلاثي
المجرد كضرب وللرباعي المجرد كدحرج ليعلم منهما ما تشعب عنهما من ذي الزوائد كاستخرج
وانطلق واقتدر وتضارب ونحوها قوله وهو الماضي اي وهذا البناء مختص بالفعل
الماضي ويسكن عند الاعلال ومع المتحرك من ضمير المرفوع ويضم مع الواو اي حق الفعل
الماضي ان يكون مفتوح الآخر وانما يسكن لامور عارضة احدها ان يكون معتل
الآخر كغزا ورمى فان الاعلال تقتضي سكونه كما بيّن في باب الاعلال والثاني
ان يتصل به ضمير مرفوع متحرك كضربت فانه يسكن ايضا لئلا يلزم توالي اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كجزء من الفعل قوله المتحرك يحترز به عن المتصل الساكن
في مثل ضربا فانه اتصل به ضمير مرفوع لكنه ساكن فبقي آخر الفعل مفتوحا والمرفوع احتراز
عن المنصوب نحو ضربه وضربك فانه لا يوجب التسكين لان المنصوب فضلة فلا
يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهذا انما يكون في المضمر فاما في المظهر
فلا يسكن ايضا معه كضرب عمرو والثالث ان يتصل به واو الضمير كضربوا اذ ما قبل
الواو لا يمكن تسكينه لئلا يتوالى ساكنان وانما ضم لمجانسة الواو والثاني اي الثاني من
امثلة الفعل الثلاثة ما تعاقب في صدره الزوائد الاربع وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا
كان او مؤنثا والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللغايب
المؤنث والمؤنثين والياء لما عداها ويسمى المضارع قوله مطلقا اي التاء للمخاطب
سواء كان مفردا مذكرا كتفعل او مثنى كتفعلان او جمعا مذكرا كتفعلون او مؤنثا
مفردا كتفعلين او مثنى كتفعلان او جمعا كتفعلن فقال مطلقا ليشمل هذه الصور كلها
قوله وللغايب المؤنث والمؤنثين اي التاء فيكون للغايب من المفرد المؤنث كهند

نفعل

تفعل والمؤنثين كهندان تفعلان دون جمع المؤنث فانه بالياء كما سياتي قوله والياء
لما عداها اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغايب من المؤنث والمؤنثين فيتحقق الياء للغايب
المذكر مفردا كزيد يفعل ومثنى كزيدان يفعلان وجمعا كزيدون يفعلون او جمعا مؤنثا
كالهندات يفعلن وقال في التعليق الياء لما عداها اولى من قولهم الياء للمذكر الغايب
لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء واسم الغايب لا يطلق على الله تعالى معناه ان قولنا لما عداها
اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغايب من المؤنث والمؤنثين اولى ويندرج تحته ما لا
يطلق عليه اسم الغايب ما ليس بمتكلم ولا مخاطب نحو يفعل الله وهذا فيه نظر من وجهين
احدهما ان اللفظ موضوع لما يطلق عليه الغايب لغة ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافي
اطلاق اللغة ويختلف في الدلالة اللغوية اي كون التوقيف ما نعا من اطلاق الغايب
على الله تعالى للدلالة الشرعية والثاني ان المتكلمين يقولون في باب اثبات الصفات
تثبت صفة السمع والبصر ونحوهما لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فقد اطلقوا
الغايب على الله تعالى ولا بعد فيه اذ قد يراد الغايب عن حواسنا وان كان شاهدا
باعتبار العلم قوله ويسمى المضارع اي هذا القسم الذي يتعاقب في صدره الزوايد الاربع
يسمى المضارع من المضارعة المشابهة اذ يشبه اسم الفاعل باعتبار الحركات والسكنات وهي
وباعتبار الدلالة على احد الزمانين الحال والاستقبال ولهذه المضارعة أعرب الفعل
المضارع كما أعمل اسم الفاعل لهذه المضارعة ايضا ويشترك بين الحاضر والمستقبل
الاعلى ان تقرا ويُشترك بضم الياء لان الفعل المضارع يقال انه مشترك بين الحاضر
والمستقبل فالمشترك الحاضر والمستقبل والفعل المضارع مشترك فيه اي هو محل
الاشتراك كما يقول المال مشترك بين زيد وعمرو فلا يستقيم فيه مشترك بكسر الراء فالظرف
بعده وهو بين الحاضر والمستقبل يتعلق بالفعل وهو يشترك وفيه ضمير يرجع الى المضارع
اقيم مقام الفاعل لبشترك المبني للمفعول وهذا ظاهر واما اذا قرئ بفتح الياء فالاشتراك
بمعنى التشارك فيصير التقدير الفعل المضارع يشترك اي يتشارك بين الحاضر والمستقبل
وصيغة التفاعل يقتضي ان يكون فاعلا متعددا كتشارك زيد وعمرو الا ان يفسر المضارع
بافراده فكانه قال ويتشارك افراد المضارع وح لا يظهر بعقيب قوله بين الحاضر والمستقبل
لذكما لا يظهر تشارك زيد وعمرو بين الدراهم والثياب والمصنف لعله اختار قوله الاشتراك

كتشارك زيد وعمرو في الثياب والدراهم والثياب

من المذاهب الثلثة اذ قيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس وقيل
هو مشترك بينهما ويحتمل ان لا يكون اختيارا لمذهب الاشتراك لان الفعل المضارع يطلق
على كل واحد من المعنيين فهو مشترك في صحة اطلاقه على الحاضر والمستقبل ولا يقتضي
كونه يطلق حقيقة فيهما بل قد يطلق على كل واحد منهما وان كان على احدهما حقيقة وعلى
الآخر مجازا لكن الظاهر الاول لان الاصل في الاطلاق الحقيقة واللام في قولك ان زيدا
ليفعل مخلصة للحال كالسين او سوف للاستقبال يعني ان الفعل المضارع وان كان
اصله ان يكون مشتركا لكن قد يعرض ما يختص كل واحد من الزمانين كاللام والسين
وسوف وهذا ظاهر وحروف المضارعة مضمومة في مجرد الرباعي كيدحرج وما يوازنه
من الملحقات بالرباعي كيبيطر ويجهور ويجلبب او من غيرها كاكرم ونكرم وتكرم
فانها ليست من الملحقات بالرباعي لاختلاف مصادرها بل يوازنه باعتبار الحركات
والسكنات اذ يكرم في الحركات والسكنات كيدحرج مفتوحة فيما سواها اي فيما سوى
المجرد من الرباعي وما يوازنه وهو الثلاثي المجرد كيضرب او المزيد فيه كيستخرج او
الرباعي المزيد فيه كيتدحرج ويتجلبب والثالث اي الثالث من الامثلة الثلثة للفعل
مثال الامر وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته الا
ان ينزع الزيادة فيها او له متحرك فتقول من تضع ضع اي صيغة الامر من صيغة
المضارع للفاعل المخاطب وهو اما ان يكون متحرك الاول او ساكن الاول فان كان متحرك
الاول فصيغة الامر توازن صيغة المضارع بحيث لا مخالفة بينهما الا في نزع الزيادة
وهي التاء فتقول من تضع ضع بحذف التاء وانما لم يذكر تسكين الآخر مع انه لازم وكان
المضارع متحرك الآخر فكان حقه ان يقول الا ان تنزع الزيادة وتسكن الآخر لكن
لم يذكر ذلك لانه نظر الى توافق الصيغتين باعتبار الحروف والحركة والسكون في
الآخر ليسا من نفس الصيغة بل هما امران عارضان للصيغة اذ يضرب متحرك الآخر
وساكنه متوافقان في اصل الصيغة وان اختلفا حركة وسكونا ولذلك قال لا تخالف اي
انت بصيغة الامر صيغة المضارع اذ الكلمة انما تصاغ من حروف المصدر اذ الصيغة باعتبار
الحروف لا باعتبار الحركة والسكون اذ هما هيئتان عارضتان للصيغة وليستا من نفس
الصيغة وقد ذكر سكون آخر الامر ايضا في قوله وهو موقوف فلعله انما لم يذكر عند

قوله

قوله الا ان تنزع الزايدة لانه اراد ذكر خلاف الكوفيين فيه فاخره ليذكر الخلاف فيه
فكان نزع الزايدة باعتبار الصيغة لا باعتبار هيئة الحركة والسكون وان كان اول
المضارع ساكنا فلا يمكن اخذ صيغة الامر منه لئلا يبتدئ بالساكن فلا بد من زيادة همزة
وصل في تضرب كما قال وان سكن زدت لئلا يبتدئ بالساكن همزة وصل مفعول في كاضرب
تضرب اضرب وقوله همزة وصل مفعول لزدت وانما وسط قوله لئلا تبتدئ بالساكن
لانه علة لاصل الزيادة فقدمها لكونها اهم والاصل في تكرم أكرم فعلى هذا خرج أكرم
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان تكرم مضارع للفاعل المخاطب وما بعد الزايد
ساكن فكان حقه ان تزاد همزة وصل لكن زيد همزة قطع في نحو اكرم فاجاب بان
تكرم في الاصل متحرك الاول لان اصله تأكرم كتدحرج فعلى هذا أكرم خارج على اصله مما
اوله متحرك كدحرج من تدحرج وهو موقوف عند اصحابنا والكوفيون على انه مجزوم
واصله اللام داخلا على المضارع المخاطب كما في امر غير المخاطب ثم حذف اللام لكثرة
ثم حرف المضارعة للهرب من الالتباس وقد استعمل الاصل من قرا فبذلك فلتفرحوا
اختلف البصريون والكوفيون في فعل امر المخاطب فذهب البصريون الى انه مبني
على السكون وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم حجة البصريين ان الاصل في الفعل
ان يكون مبنيا والاصل في البناء ان يكون على السكون وانما اعرب من الافعال ما
شابه الاسماء في الحركات والسكنات ولا يقع موقعه اذ يضرب يقع موقع ضارب في
قولنا زيد يضرب ولا يقع فعل الامر هذا الموقع فبني على السكون على قياس اصل الافعال
حجة اخرى لهم انا اجمعنا ان نزال وتراك مبنيان لقيامهما مقام انزل واترك فلو
لم يكن فعل الامر مبنيا لما بني ما ناب منابه وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
واصل افعل لتفعل وهو معرب كما في امر الغائب وهو ليفعل زيد فانه مجزوم باتفاق
وهو معنى قوله كما في امر غير المخاطب وجعله مقيسا عليه لانه متفق عليه بين الفريقين
كما جاء في القراءة المنقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فهو فبذلك فلتفرحوا وكان بالفاء
القياس فافرحوا ثم حذف اللام لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ثم حذف حرف المضارعة
وهو التاء هربا من الالتباس فانه لو بقي وقيل تفعل لالتبس بالفعل المضارع خبرا موقوفا
عليه واحتج الكوفيون ايضا على اعراب الامر بالقياس على النهي نحو قولك لا تفعل فانه

٢١ معرب مجزوم قطعا وقد يحمل الضد على الضد فيكون امر المخاطب ايضا معربا مجزوما
كالنهي هذا تقرير حجة الكوفيين والاولى انها ضعيفة لانه لو كان في حكم امر الغايب لكان
يجب ان لا يحذف اللام منه كما لا يحذف اللام من امر الغايب وقولهم انما حذف في المخاطب
لكثرة الاستعمال قلنا لو كان كذلك لاختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل نحو احرنجم
واغلوط كما حذفت النون في لم يكن وقيل لم يك لكثرة الاستعمال ولم يحذفوه في لم يصن
ولم يهن لانهما لم يكثرا في الاستعمال كثرة لم يكن وقولهم افعل متضمن لمعنى لام الامر فيقتضي
كونه مبنيا لانه متضمن لمعنى الحروف والاسم اذا تضمن معنى الحرف بني كما في اين و
نظايره فكذا الفعل المضارع اذا تضمن معنى اللام والثانية ايضا ضعيفة لان فعل النهي
انما كان معربا لوجود حرف المضارعة فيه وبه شابه الاسم فكان معربا بخلاف امر المخاطب
فانه لم يوجد فيه حرف المضارعة فلم يوجد فيه مشابهة الاسم فافترقا وكل من الطرفين
احتجاجات لا يحتمل الكتاب بذكرها وانما ذكرنا هذا القدر تنبيها على متمسكهم في الاختلاف
في المسئلة وقد يعرض لبعض الافعال ان لزمت طريقة واحدة ويسمى الجامد بيانه ان
اصل الافعال ان يكون لها تصرف بان يجيء منها اسم الفاعل واسم المفعول وبان يكون
ماضيا ومضارعا وامرا ونحوها وهذا هو الكثير الشائع وقد يعرض لبعض الافعال
ان لا يكون له هذا التصرف ويسمى الجامد اي يسمى غير المتصرف الجامد لانه لما كان للانشاء
لزم طريقة واحدة لان التصرف سبب للدلالة على الازمنة والانشاء لما لم يكن له دلالة
على الزمان لم يعرض له تصرف فمنه اي فمن الجامد فعلا المدح والذم نحو نعم وبئس
والاصل فيهما فعِل بكسر العين انما قال والاصل فيهما فعل لان هذه الصيغ لما لم تكن من
صيغ الافعال ولكونها للانشاء لم يكن لها دلالة على الزمان وكان تقرير فعليتها مشكلا
من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فدفع هذا الاشكال بان فعليتها باعتبار اصلها وهو
ان اصل نعم نعِمَ وبئس بئِسَ على وزن حذِر وصيغته صيغ الافعال ولما لم يكن للانشاء
في الاصل كان له دلالة على الازمنة باعتبار الوضع فقد تحقق فعليتها باعتبار المعنى
وهو الدلالة على الزمان باعتبار اصل الوضع ومن حيث اللفظ بكونها على صيغ الافعال
ولفعليتها ادلة اخرى مثل لحوق تاء التانيث الساكنة به وعملها في المرفوع بعدها ولحوق
الضماير في بعض اللغات اذ يحكى نعما ونعموا وفيهما اي في نعم وبئس لغات كسر العين مع

فتح

فتح الفاء بوزن علِم وكسرها اي كسر الفاء والعين وسكونها كذلك اي وسكون العين
مع فتح الفاء وكسرها فهذه اربع لغات اما اللغة الاولى فهو على الاصل واما كسر الفاء و
العين فلاتباع الفاء العين وطلب تجانس الحركتين ثم يعرض للغتين التخفيف بسكون
العين اما الاولى وهو مفتوح الفاء فسكن معه العين ككتْف في كتِف وكذا الثانية و
هو مكسور الفاء والعين سكن عينها ايضا للتخفيف كابْل في ابِل وكذا كل فعل واسم على
فعِل ثانيه حرف حلق اما الفعل فنحو شهد يجوز فيه اللغات الاربع وكذا الاسم بوزن فعِل
كفخذ يجري فيه ايضا اللغات الاربع وانما اختص بان يكون ثانيه حرف الحلق لان الحرف
الحلقي ثقيل فكان طلب التخفيف فيه اولى من غيره ومنه اي ومن الجامد ليس فهي
بمعنى فعلا اختلف النحاة في ان ليس حرف او فعل فذهب بعضهم الى انه فعل وعليه الجمهور
وقيل انها حرف واستدل على فعليته باتصال الضماير المرفوعة البارزة بها كلست
ولسنا ولستم وباتصال تاء التانيث الساكنة بها كليست واستدل على حرفيتها بانها لا
تتصرف والاصل في الافعال التصرف وبان الفعل يدل على الحدث والزمان وهذا لا يدل
على الحدث والزمان وبانها لو كان فعلا لكان ماضيا لعدم الزوايد وليس بماض لاتفاق
الجمهور على انه لنفي الحال لا لنفي الماضي والجواب عن الاول ان عدم التصرف لا يقدح
في فعليته لانه بعروض الانشاء امتنع التصرف فيه وعن الثاني بان الفعل قد يتجرد عن
الزمان بسبب الانشاء وهذا كذلك ويدل على المعنى وهو حدث وعن الثالث انه ماض
باعتبار الاصل وعروض دلالته على الحال لا ينافي فعليته باعتبار الاصل وهو مسكن
من ليِس ولم يجعل لجموده على لفظ صيِد ولا هاب لكن على لفظ ما ليس بفعل كليتَ ولذا
لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في لست لما لم يكن ليس على زنة الافعال الماضية قدر ان
اصله ليِس كعلِم ثم سكن العين فيكون على زنة الافعال باعتبار الاصل ثم ما ذكره بعده
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كان فعلا معتل العين لم يخل اما ان يعل على
قياس الافعال او لا يعل وانتفاء التالي يدل على انتفاء المقدم اما الملازمة فبينة واما
انتفاء التالي فلانه لو لم يعل لكان حقه ان يقال ليِس بكسر الياء كصيد البعير وان اعل كان
حقه ان ينقلب الفا لان حرف العلة متحرك وما قبله مفتوح فكان القياس لاس كهاب
فلما انتفى القسمان انتفى فعليته فاجاب بمنع الملازمة وهو ان هذا اللازم من لوازم الافعال

المتصرفة فلا نسلم انه لو كان فعلا لزمه الاعلال على ذلك الوجه او عدم الاعلال بل هما
من لوازم الفعل المتصرف فلذلك قال ولم يجعل لجموده على لفظ صيد ولا هاب اي
لما كان جامدا لم يلزم ان لا يعل كصيد او يعل كهاب بل ورد على لفظ ما ليس بفعل كليت
لمصفا لجموده وعدم تصرفه ثم قرر هذا المحقق بقوله ولذا اي ولجموده لم ينقلوا كسرة
العين الى الفاء في لست يعني لو كان ليس على قياس الافعال لكان كخوف فاذا اتصل
به الضمير البارز يقال فيه خفت بكسر الخاء فكان حقه ان يقال لست بكسر اللام فلما فتح دل
على انه ليس على قياس الافعال المتصرفة بل هو لجموده ورد على صيغة الحروف كليت
ومنه اي ومن الجامد عسى وسيلق مباحثه في باب العوامل وفعليته لحوق الضمائر
به كعسيت وعسيتما وعسيتم ونظائرها واما جموده فلانه بمنزلة لعل واشتراكهما في معنى
الرجاء والطمع ومنه اي ومن الجامد صيغتا التعجب وهما ما افعله وافعل به ولا يبنيان
الا من الثلاثي المجرد مما ليس بمعنى افعل وافعال خلافا للكوفيين فيما هو اصل الالوان
وهو السواد والبياض المراد بالتعجب ما وضع لانشاء التعجب ولا يبنيان الا من الثلاثي
المجرد اذ ما لا يكون ثلاثيا مجردا لا يخلو اما ان يكون رباعيا مجردا او ثلاثيا او رباعيا
مزيدا فيهما اما الرباعي المجرد فظاهر لان اخذ بناء افعل لا يمكن منه الا بحذف بعض
حروف الاصول وهو ممتنع واما في غيره فلانه اما ان يحذف الزيادة او لا يحذف فان
لم يحذف لم يمكن بناء صيغتي التعجب منه وان حذف اختل المعنى اذ لو بني من استخرج
وحذف زوايده لقيل ما اخرجه ويشتبه بالتعجب من خرج وقوله مما ليس بمعنى افعل وافعال
ذكر النحويون بدل هذا مما ليس بلون ولا عيب والمصنف عدل عنه الى هذه العبارة اي
لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد الذي ليس معنى فعله اصله ان يعبر عنه بافعل وافعال
فيخرج عنه الالوان والعيوب لان افعل وافعال بالتشديد فيهما اصل افعال الالوان والعيوب
قال صاحب الصحاح انما صحت الواو في عور لصحتها في اصله وهو اعور ثم حذف الزوايد
فبقي عور يدل على ان ذلك اصله مجيء اخواته على هذا نحو اسود يسود واحمر يحمر ولا
يقال في الالوان عرج وكذلك قياسه في العيوب نحو اعرج واعمى وعرج وعمي وان لم
يسمع هذا الكلام ومن الامثلة احمر واحمار وابيض وابياض وابلق وابلاق واصفر و
اصفار واخضر واخضار من الاخضر وهو الابيض واسود واسواد واشهب واشهاب

والك

والكمت والكهات وكذا في العيوب كالعرج والعور والحمق ونظايرها وانما عدل المصنف
عن عبارة القدماء لانهم قالوا في تعليله انما لم يبنيا من الالوان والعيوب لانهما لا يقبلان
الزيادة والنقصان فكانا بمنزلة اعضاء الشخص الثابتة كاليد والرجل فكما لا يبنى من
الاعضاء لكونها امورا مستقرة ثابتة لم يبن مما يشابهها هكذا قالوه ولم يرتض المصنف
هذا التعليل اذ الالوان قابلة للزيادة والنقصان فان السواد والبياض وغيرهما من
الالوان قابلة للشدة والضعف ولذلك قالوا هذا اشد بياضا من ذلك فيدل على قبول
الشدة والضعف حتى يستعمل فيه التفضيل وان كان يتوصل اليه نحو اشد وابلغ ونحوهما
واختار هذه العبارة لان اصل الالوان والعيوب ان تكون على صيغة افعل وافعال المشتق
منهما كما ذكرنا امثلتها وهذه الصيغة ليس بثلاثي مجرد فلا يمكن بناء الصيغتين من نحو
احمر واصفر احمار الا بعد حذف شيء من الاصول وهو ممتنع فان قلت فعلى هذا يكفي
قوله لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد فان نحو افعل وافعال ليس من الثلاثي المجرد فكان
مستغنيا عن قوله مما ليس بمعنى افعل وافعال قلت انما كان مستغنى عنه لو قال مما ليس على
صيغة افعل وافعال ولم يذكر كذلك بل قال مما ليس بمعنى افعل وافعال فقد يكون ثلاثيا
مجردا وهو بمعنى افعل وافعال لا على صيغتهما وغرضه ان غالب صيغة الالوان والعيوب
هما افعل وافعال فلو لم يذكر هذا القيد واكتفى بالاول لكان حقهما ان يبنيا من نحو عرج وعمي
وعور لانها ثلاثية مجردة فذكر انه انما يبنيان من الثلاثي المجرد اذا لم يكن بمعنى افعل
وافعال فان عور وان كان ثلاثيا كان بمعنى افعل وافعال فلو لم يذكر هذا القيد لكان ينبغي
ان يصح بناء التعجب من نحو عرج واجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض لانهما اصول
الالوان وانشدوا اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وانشدوا
ايضا جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض وجاء في شعر المتنبي
لانت اسود في عيني من الظلم وقالوا كما جاء منهما افعل التفضيل جاز بناء صيغتي التعجب ايضا
لانهما متساويان واما الاستشهادات فضعيفة لانها من ضرورة الشعر لا في سعة الكلام
فيكون نادرا وقولهم انهما اصلا الالوان ممنوع وبعد تسليمه فدليل المانع على ما ذكرنا قائم فيهما
وان كانا اصول الالوان ويتوصل فيما وراءه بنحو اشد وابلغ نحو ما اشد دحرجته
وابلغ سواده يعني انه قد يراد التعجب من الرباعي والمزيد فيه ثلاثيا او رباعيا فان معنى

التعجب لا سيما فان لم يكن لها صيغة لم يمكن المخبر عن التعجب في هذه الامور فقال ان المخبر عن التعجب لا يتعين ان يكون بالجري على هاتين الصيغتين بل قد يتوصل بفعل يصح منه بناء الصيغتين من نحو الشدة والقوة والزيادة فقال ما اشد دحرجته واستخراجه وعماه وما اقوى لونها او ما ازيدا وما ابلغ ونظائرها وقد شذ ما اعطاه وما اولاه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان ما اعطاه لم يبن له فعل ثلاثي بل فعله اعطى يعطي وكذا ما اولاه فعله اولى يولي فكيف بنيا من غير الثلاثي المجرد فاجاب عنه بشذوذهما فان قلت ذكر ان افعل لا يمكن بناؤه من غير الثلاثي المجرد فاذا لم يمكن فكيف يجيء على الشذوذ قلت قد ذكر ان غير الثلاثي اما ان يحذف منه الزايد او لا يحذف فان لم يحذف واذا حذف امكن بناء الصيغة غاية انه يلتبس والالتباس لا يوجب الامتناع بل قد يقع الالتباس على الشذوذ ويكون من الفاعل دون المفعول الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما امقته اي الاصل ان يبنى بمعنى الفاعل لانه لو جوز نحو المفعول لالتبس في نحو ما اضربه في ان المراد ما اشد مضروبيته او ضاربيته فبني من الفاعل لانه الاصل والاقوى وقع هذا فقد جاء على الشذوذ نحو ما اشهاه وما امقته من شهيت الشيء بالكسر اي اشتهيته وهما في المفعول ومعنى ما افعله شيء جعله فاعلا تقديرا والفعل مسند الى ضمير ما ثم شرع في اعراب الصيغتين فقال ما افعله اصله شيء افعله يعني ان ما نكرة بمعنى شيء وافعل فيه ضمير هو فاعله يرجع الى شيء وهو معنى قوله والفعل مسند الى ضمير ما وقيل ان ما موصولة وافعله صلته والموصول مع صلته مبتدا والخبر محذوف اي الذي افعله حاصل وقيل اصله ما الاستفهامية اي اي شيء احسن زيدا اي جعله حسنا وهذه الوجوه باعتبار الاصل يعني اصلها في الاعراب هذا لا ان هذا المعنى مراد الآن لان معناه انشاء التعجب وما قدر في الاصل جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فلا يكون بمعنى الانشاء وقال بعضها اي تقديرها الاصل لتصحيح الاعراب ثم نقل الى معنى التعجب وهذا الحكم مطرد وهو ان الشيء اذا نقل من حال الى حال كان اعرابه بحسب المنقول عنه ومعناه بحسب المنقول اليه ومعنى افعل به صار ذا كذا والمجرور مرفوع معنى ولا ضمير في افعل واللفظ على الامر والمعنى على الخبر تقديره احسن منه ان يكون المعنى صفة بالفعل على زيادة الباء او صيرورة ذا على التعدية ثم شرع في معنى افعل به صار كذا وهذا المجرور مرفوع من حيث المعنى على

انه فاعل نحو كفى بالله شهيدا فلا ضمير في افعل لان تقديره احسن زيد احسن زيد لكن لفظه على الامر والمعنى على الخبر وهذا الاصل ايضا تقديري لان معناه احسن زيد بمعنى صار ذا حسن كما جاء قولهم كن فلانا اي انت فلان وكما يجيء في عكسه اي الخبر بمعنى الامر رحمه الله في ان اللفظ خبر والمعنى امر بمعنى الدعاء اي اللهم ارحمه وانما قدر هذا الاصل لتحقيق اعرابه كما ذكرنا في ما افعله ثم ذكر المصنف ان الاحسن الاليق ان يبقى الامر بحاله فاحسن امر ماخوذ من احسن الشيء اي جعله حسنا او وصفه بالحسن فمعنى احسن اجعله حسنا او صفه بالحسن فالباء زايدة لان احسن الشيء يتعدى بنفسه فكان حقه احسنه لا احسن به ويجوز ان يكون ماخوذا من احسن الشيء اي صار ذا حسن فمعنى احسن صر ذا حسن فهي بالباء للتعدية اي صيره ذا حسن فعلى الوجهين صيغة الامر باقية على حاله ونقل الى انشاء التعجب وانما كان هذا الوجه اولى لان الوجه الاول وهو قولهم معنى افعل صار ذا كذا يحتاج فيه الى تحملات احدها اخراج الامر عن وضعه الى الخبر والثاني ادخال الباء على الفاعل والثالث تغيير صيغة امر المخاطب عن استتار الضمير فيه والرابع انهم نقلوا عنه في هذا الوجه صيغة الامر الى الخبر ثم حكموا بان الصيغة المنقولة اليها غير مرادة ايضا فينقل من الخبر ايضا الى الانشاء وهذا تطويل المسافة واما هذا الوجه الذي اختاره المصنف فسالم عن التحملات الاربع لبقاء صيغة الامر بحالها وعدم ادخال الباء على الفاعل وابقاء الضمير المستتر في فعل الامر وقصر المسافة في جعل الامر بمعنى الانشاء دون ان يجعل بمعنى الخبر ثم ينقل الى الانشاء فلذلك كان احسن واليق ثم جرى مجرى المثل فلم يتغير عن لفظ الواحد ولهذا لم يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير وفصل هذا جواب عن توهم سوال وهو ان لقائل ان يقول غاية ما قررتم ان هذه الصيغة نقلت الى معنى الانشاء وهذا لا يقتضي ان لا يتغير بحسب الضماير فان جميع الانشاآت قد يتغير بحسب الضماير نحو بعت وبعنا بعتم مع انه للانشاء ونظايره فاجاب بان هذا الكلام جرى مجرى المثل وحق الامثال ان لا يتغير بل يحكى على مورده الاصلي ولهذا اي ولكونه جاريا مجرى المثل لم تتغير الجملة التعجبية عن هذا الوضع فلم يتصرف فيها بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي لا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن

ثم استثنى ما جاء من الفصل بالظرف في نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا فصل بين ما
احسن وان يفعل بالظرف لان الظروف تتسع فيها ما لا يتسع في غيرها كما اجيز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ونظايره من الاتساعات وقال
وقد اجيز الفصل بالظرف نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا وجاء ما كان احسن زيدا
لدلالته على المضي هذا شبه ايراد وهو ان كان وقع فصلا بين ما واحسن وهو ليس
بظرف فاجاب بانه جوز للدلالة على المضي فكان التقدير ما احسن في الزمان الماضي
فهو على التحقيق بمعنى الظرف لان كان بمنزلة قولك في الزمان الماضي فهو يرجع الى
معنى الظرف تقديرا وانما حسن ما كان احسن زيدا ولم يحسن ما اصبح ابردها و
ما امسى ادفاها لان فعل التعجب لم يكن في الاصل يدل على زمان بعينه كما يدل الصباح
والمساء عليه فلم يصح معهما وصح معه كان للدلالة على الزمان المعين فلم يطابق كما طابق كان
معنى المضي الذي يدل عليه اصل فعل التعجب واما علامة الحروف فالتعري عن علاماتها
اي عن علامات الاسم والفعل لما كان امتياز الحرف عن الفعل والاسم بقيد عدمي
وهو انه لا يدل على معنى في نفسه جاز ان يكون علامته ايضا باعتبار قيد عدمي وهو
التعري عن علامة الفعل والاسم ثم انه اي ان الشان قد يجري بينهما التاليف اما
على وجه الاسناد وهو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى كلاما
وجملة لما ذكر مفردات الكلم قال قد اتفق بين الكلم التاليف اما اسناديا او غير اسنادي
اما الاسنادي فهو تركيب الكلمتين بحيث يفيد السامع فايدة يحسن السكوت عليه و
يسمى هذا المؤلف كلاما وجملة وقوله او ما يجري مجراهما يريد انه قد يتالف الكلام من
كلمتين فقط كزيد قام وقد يتالف من مفرد وجملة واقعة موقع المفرد نحو زيد ابوه قائم
فان الكلمتين التركيب من اكثر من كلمتين لكن الجملة راجعة الى المفرد اي زيد محكوم
عليه بمدح الجملة فهو في حكم المفرد اذ الاسناد انما هو بين الكلمتين في التقدير وانما
ما تعلق بالمحكوم فخارج عن الاسناد بل هو من متعلقات المسند به فالاسناد ليس الا
بين المفردين في الحقيقة ويحتمل ان يراد ان التركيب قد يكون بين كلمتين ملفوظتين
وقد يكون بين ملفوظ ومقدر نحو قمْ واقومُ ونقوم فان الملفوظ ليس الا احدى
الكلمتين واما الكلمة الاخرى فضمنية فيريد بالجاري مجرى الكلمتين ما لا يكون ملفوظا

بها كافعل ونقوم لكن كان الاولى ان يقيد كلمتين بالصريحتين حتى يكون غير
الصريح فيحمله والافظاهر لفظ الكلمتين انهما اعم من الصريحتين وغيرهما فيكون
المطلق فيهما المقيد لصحة اطلاق الكلمتين على القسمين على الجملة وكان الاولى ان يقيد
الافادة بما يحسن السكوت عليه ليخرج التركيب التقييدي كغلام زيد وزيد الضارب
على الصفة لا على الخبر ولعله انما اطلق لانه حصر هذا القسم في الاقسام الاربعة للجملة
على ما سياتي وكلها يفيد ما يحسن السكوت عليه فكانه اكتفى بالامثلة المذكورة للجمل
وهي اربعة فعلية نحو خرج زيد واسمية نحو زيد قائم او زيد ابوه قائم وشرطية نحو
ان تكرمني اكرمك وان كان مني كان زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده
لم يكتب وظرفية نحو ما في الدار او فيها مثل زيد بمعنى حصل فيهما شرع في تقسيم الجملة
الى الاربع المذكورة ووجه حصر الجمل في الاربع ان الجملة اما ان يكون في اولها ظرف
وما يقوم مقامه اولا والاولى هي الظرفية والثانية اما ان يكون في اولها اداة شرط
اولا والاولى هي الشرطية والثانية اما ان يجب تقديم المسند لفظا او تقديرا على المسند اليه
اولا والاولى هي الفعلية كقام زيد وهيهات الامر واقائم الزيدان على مذهب المصنف
والثانية الاسمية نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم وزيد قام وزيد في الدار وزيدان كرمه
اكرمك وانما قدم الفعلية في الكتاب على الاسمية لان الاصل في الاسناد الفعل والاصل
في المسند اليه الفاعل وانما قدم الاسمية على الشرطية لان اصل الجملة ان يكتفى فيها
بمسند ومسند اليه والاسمية والفعلية كذلك واما الشرطية فلا يكتفى فيها بهما بل يحتاج الى
جملتين وقد يكون الجزاء اسمية وفعلية فتقديم معرفة الاسمية والفعلية عليها هو الواجب
تقديما للجزء على الكل وانما قدم الشرطية على الظرفية لان الشرطية تحقق صورة الجملة
فيها لفظا واما الظرفية فتحتاج الى تقدير والظرف قد يكون بتقدير المفرد عند بعضهم
فتحقق الجملية بالشرطية اظهر فلذلك قدمت على الظرفية هذا وجه ترتيب الجمل على
ما ذكره في الكتاب وذكر في الاسمية مثالين لاحدهما ان يكون الخبر مفردا والاخر ان يكون
جملة وذكر في الشرطية ايضا مثالين تنبيها على ان الشرطية قد تتركب عن جملتين نحو
ان تكرمني اكرمك وقد تتركب عن شرطيتين كقوله ان كان مني كان زيد يكتب فهو
يحرك يده وهذه شرطية وهي المقدم وثانيها جملة اخرى شرطية وهي قوله فمتى

٢٥ لم يعرف بعد لم يكتب وانما لم يذكر المركب من الجملية مقدما والمتعلق تاليا وبالعكس لانه لما
ذكر الجملتين والمتعلق كان معرفة المركب منهما واضحة وذكر في الظرفية ايضا مثالين
احدهما ان يكون الظرف ملفوظا فيه بني نحو ما في الدار زيد والآخر ان يكون في مقدرا
فيه نحو ما قد اكل زيد وهذا التمثيل اولى من قولهم في التمثيل بالظرفية زيد في الدار لانه
متردد بين كون الخبر مفردا او جملة للاختلاف في تقدير متعلق الظرف واما الظرف في المثالين
المذكورين في الكتاب فيتعين كونه مقدر الجملة لانه وقع صلة للموصول وقوله او
قد اكل زيد يريد به ايضا ما قد اكل زيد ليقع الظرف ايضا صلة ويتعين تقديره جملة
وقد يكون لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد على الاضافة او زيد العارف على الوصف
وما اشبه ذلك اي من التركيبات الغير التقييدية ولا يسمى كلاما ولا جملة هذا
ظاهر لكن في لفظه ادنى حزازة اذ كان حقه ان يقول واما ان لا يكون على وجه الا
ليكون معادلا لاما الاولى وهو قد ذكر بلفظه وقد يكون دون اما واو ولكن قد ذكر
المصنف في اواخر الكتاب في بحث الحروف العاطفة وقد تجيء اي اما غير مكررة اذا كان
في الكلام عوض عن تكريرها وانشد فيه قوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك
غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني فلعله جعل قوله وقد يكون
عوضا عن التكرير وان لم يكن عوض التكرير متضمنا الشرط وجزاء كما مثل به في البيت
واعتبار النحوي برعاية هيآت لازمة للكلم بعد التركيب على انها وبهاحسب المواضع
وحاصلها يرجع الى انها اختلاف اواخر كلم دون كلم لاختلاف اشياء معهودة تعطيه
البحث عن صورة الاختلاف وهو الاعراب وما فيه الاختلاف وهو المعرب وما به
الاختلاف وهو العامل وما لاجله الاختلاف وهو المقتضي يعني ان الكلم اذا ركبت تعرض
لها هيآت لازمة من الاختلافات الحادثة بالحركات والحروف وهذه الهيآت لازمة
من الاختلافات الحادثة لازمة بعد التركيب لان سبب الاختلاف هو التركيب اما لفظا او
تقديرا فحاصلها اي حاصل الهيآت يرجع الى اختلاف اواخر الكلم لاختلاف اشياء معهودة
وهي المعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة ويحتمل ان يريد
بالاشياء المعهودة العوامل كما قال في المفصل ويختلف آخره باختلاف العوامل والباء في
من اللام لان احدهما للسببية والآخر للعلية وهما متقاربان وايضا الاشياء المعهودة

الظهر في العوامل من المعاني المختلفة المقدرة فعلى كل تقدير يلزم عدم التنبيه اما
على العلة الغائية ان حمل الاشياء على العوامل او على الفاعلية ان حمل الاشياء على
المعاني المقتضية فان قلت الفاء في قوله تقتضي ان يكون هذا ناشيا من الكلام
السابق وهو لا يدل على جميع العلل كما ذكرنا قلت ولو ذكر الاختلاف وحده لكان كافيا
في طلب البحث عن علله الاربع فكيف وقد ذكر بعض العلل مع الكلام الاول فقوله في
الاول هيآت اشارة الى الصورة والكلم اشارة الى المادة والمواضع اشارة ايضا الى
المادة اذ المراد بالمواضع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقوله على تفاوتها
اي تفاوت الكلم وهيآتها بحسب المواضع اشارة الى الجمل الاربع من الفعلية والاسمية
والشرطية والظرفية ثم لما كان لكل ما يوجد من المركبات علل اربع من الفاعلية
والمادية والصورية والغائية بين ان الاختلاف ايضا له علل اربع اما الصورية ففي
الاعراب واما المادية فهي المعرب اذ يقع الاختلاف فيه واما الفاعلية على التنبيه فالعامل
واما الغائية فالمعاني المقتضية وهو تقسيم حسن وانما اسوق البحث الاربعة بعون الله تعالى
في اربعة اقسام ووجه الترتيب بين الاقسام انه لما كان اعتبار النحوي واهتمامه برعاية
الهيآت وهي الاعراب كان تقديم صورة الاختلاف هو الواجب تقديما لما به العناية على
غيره ثم لما كانت الهيآت لا تقوم بنفسها بل تحتاج الى محل ومادة تقوم بها جعل العلة المادية
وهو المعرب تاليا للقسم الاول لتقوم الصورة بالمادة وانما قدم الفاعلية وهي العامل
على الغائية وهي المقتضي وان كانت الغائية متقدمة في الذهن على الفاعلية لكونها متأخرة
في الوجود فراعى ترتيب الوجود وقدم الفاعلية على الغائية وانما ذكرنا هذا البحث
وان كان خارجا عن الصناعة لتوقف لفظ الكتاب وبيان ترتيبه عليه القسم الاول
في الاعراب ووجوهه في الاسم الرفع والنصب والجر وقد يكون لفظا او تقديرا او
لفظا وتقديرا بحركة او بحرف اي المعرب قد يكون اعرابه لفظيا في الرفع والنصب
والجر بحركة كزيد وقد يكون تقديريا في جميع احواله الثلث بحركة كعصا وقد يكون
لفظا بحرف في جميع احواله كالاسماء الستة وقد يكون تقديريا في الثلث بحرف كمسلمو
القوم وقد يكون لفظيا وتقديريا بحركة كقاض فان نصبه لفظي ورفعه وجره تقديريان
او لفظيا وتقديريا بحرف كمسلمي فان رفعه بالواو تقديري ونصبه وجره بالياء لفظي

فالحاصل ان الاعراب قد يكون لفظا في جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحروف وقد يكون تقديرا في جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحروف وقد يكون لفظا في بعض الاحوال وتقديرا في بعضها اما بالحركة واما بالحروف فهذه ستة اقسام وقوله لفظا وتقديرا شامل الاخير

قوله لفظا او تقديرا يشمل الاربع ولان التقدير بحركة او بحرف ايضا

لقوله بعد ايضا بحركة او بحرف فاعرابه لفظا بحركة في آخره صحيح او جار مجراه هذا شروع في الاقسام الستة المذكورة فالاول ما اعرب لفظا في جميع احواله بحركة وهو ما آخره صحيح كرجل او جار مجراه وهو ما يكون آخره واوا او ياء ساكنا ما قبلهما كدلو وظبي فهو ملحق بالصحيح في ان اعرابه لفظا بحركة ثم ان كان مكبرا غير جمع الف وتاء فالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والا فبالضمة رفعا والفتحة او الكسرة نصبا وجرا نحو هذا احمد ورايت احمد ومررت باحمد وجاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات اجراء للفرع على وتيرة الاصل بهذا نقسم لهذا القسم المذكور وهو ما اعرب لفظا بالحركة اي هذا القسم اما ان تتم حركاته الثلث لفظا او لا تتم بل يحمل نصبه على جره او جره على نصبه فالتام ما اشتمل على قيدين كونه منصرفا وكونه غير ملحق به الف وتاء للجمع فهذا القسم يستوفي حركاته الثلث مات زيدا مصحح سالم ملحق به الف وتاء على الحركات الثلث كما ذكرنا قوله والا اي وان لم يكن منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع وانتفاء هذا المركب اما ان يكون بانتفاء الانصراف وهو غير المنصرف او بانتفاء غير الملحق به اي يكون ملحقا به كمسلمات فذلك القسمين وقد يكون بانتفاء المجموع بان يكون غير منصرف في الاصل الحق به الف وتاء كعرفات وحكمه حكم مسلمات فلذلك لم يذكر مثال هذا فغير المنصرف اعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وحمل الجر على الفتحة والملحق به كمسلمات اعرب بالضمة رفعا والكسر جرا وحمل النصب فيه على الجر كما سيأتي وهو اي الذي الحق به الف وتاء اجراء للفرع على وتيرة الاصل علة لكون اعراب جمع المونث السالم غير تام ويحتمل ان يكون علة ايضا لكون اعراب غير المنصرف ايضا غير تام اما الاول فلان جمع المونث السالم فرع جمع المذكر السالم على ما سابق وجمع المذكر ليس له الا وجهان من الاعراب فاجري الفرع وهو جمع المونث في كونه معربا بوجهين ايضا على وتيرة الاصل وان كان الاصل معربا بالحروف واما الثاني وهو كونه علة لاعراب غير المنصرف بالوجهين فتقريره ان غير المنصرف فرع الفعل لمشابهته له على ما سيذكر والفعل وهو الاصل المشبه

به لم يكن فيه الكسر فاجري الفرع وهو غير المنصرف على وتيرة الاصل في قطع الكسر عنه و يحتمل تقريره من وجه آخر وهو ان يقال غير المنصرف فرع المنصرف اذ الاصل في الاسماء الانصراف وبعض الاسماء المنصرفة لم تتم له العلامات الثلث كجمع المذكر السالم والمونث السالم والمثنى فلم يعرب غير المنصرف بالحركات الثلث اجراء للفرع على وتيرة الاصل في كونه غير تام العلامات وانما حمل النصب على الجر في جمع المونث ليكون على وتيرة الاصل ايضا وهو جمع المذكر السالم اذ قد حمل فيه النصب على الجر ولان بين النصب والجر مواخاة ليست بينه وبين الرفع لانهما فضلتان في الكلام ولان لفظيهما تتشاركان كثيرا كما في المضمر نحو راءك ومررت بك واما غير المنصرف فقد حمل فيه ايضا الجر على النصب للمواخاة المذكورة وتمام تقريره في باب غير المنصرف واعرابه بحركة تقديرا فيما آخره الف مقصورة نحو عصا او اضيف الى ياء المتكلم مفردا او جمعا اعرابه بحركة نحو غلامي على راي والاعراب به مسمى ويقصد الاول قوله مسلماي ويتعلق بالاعراب هذا قسم آخر للمعرب بالحركة لكنه تقديري وهو ما آخره الف مقصورة سواء كانت الف تانيث كحبلى او منقلبة كعصا لان الالف لا تقبل الحركة وكذا ما اضيف الى ياء المتكلم سواء كان مفردا كغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بحركة كمسلمات اذا اضيف الى ياء المتكلم مثال مسلماتي فاعرابه ايضا بالحركة تقديرا واحترز به عن جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو له جمعا اعرابه بحركة وانما كان المضاف الى ياء المتكلم معربا لانتفاء اسباب البناء فيه وهو مناسبة ما لا تمكن له نحوها وبعضهم على انه مبني ومستندهم اما عدم ظهور الاعراب فيه او اكتساء البناء من المضاف اليه وهو مبني والوجهان ضعيفان اما الاول فلان جميع ما هو معرب تقديرا كعصا ونحوه بهذه المثابة وعدم ظهور الاعراب فيه لا يوجب البناء واما الثاني فلان الاضافة الى المضمر لو كانت توجب البناء لبني المثنى اذا اضيف الى ياء المتكلم ولبني جمع المذكر اذا اضيف الى ياء المتكلم وهما معربان بدليل مسلماي فانه معرب بالالف حال الرفع وبدليل مسلمي نصبا وجرا وقوله مسلمي يعني ان فيه الميم فيه بالفتح والكسر ليتمايز نصب المثنى وجره ونصب جمع المذكر وجره اما رفع الجمع فلا يستدل به لان اعرابه غير ظاهر لانه بالواو تقديرا فلا يمكن فيه الالزام هذا ما ظهر ولفظ المصنف يشعر بترجيح البناء في المضاف الى ياء المتكلم ووجهه غير ظاهر سوى ما ذكرناه وزيفناه ولعل مراده انه

اشهر لا انه ادجح و لذلك قال والاعرف انه مبني ولم يقل والاظهر وبه يشعر لفظه في التعليق والاكثرون على انه مبني لكن فيه نظر اذ قال صاحب المغني وغيره و ذهب قوم الى انه معرب فكونه مذهبا للاكثرين محل نظر ومنه اي ومما اعرب تقديرا ما فيه اعراب محكي جملة منقولة كانت او مفردا نحو تابط شرا وقول اهل الحجاز مَنْ زيدا في استعلام من يقول رايت زيدا ونحو خمسة عشر علما بجعل ان يجعل منه فمن بُنيه على الفتح يعني ان كل اسم كان معربا في الاصل وحكى ذلك الاعراب فاعرابه تقديري سواء كان في الاصل جملة ونقل الى العلم كتابط شرا او كان مفردا لكن زيدا في استعلام من يقول رايت زيدا اما تابط شرا فكان في الاصل جملة دالة على نسبة التابط اي الاخذ بالابط الى الشخص وشرا مفعول تابط وهذه الجملة باعتبار الجملية لا اعراب لها اما اذا نقلت وجعلت علما فكل واحد من جزئيه بمنزلة الزاء من زيد وهو اسم علم كبعلبك فكان حقه ان يعرب كما يعرب بعلبك بالرفع وغيره فكان حقه ان يعرب تابط شرا وجاء تابط شر لكن لما كان اعرابه محكيا حكي لفظ الجملة للدلالة على القصة في الاصل فكان شرا منصوبا بالمفعولية فلم يمكن اعرابه لفظا لتعذر اعرابين لفظيين على كلمة واحدة فاعرب تقديرا لتعذر الاعراب لفظا وكذا زيدا في من زيدا فان نصبه لحكاية النصب في مفعول رايت فلم يمكن اعرابه لفظا فجعل اعرابه تقديرا وسائر مباحث مَن زيدا على الحكاية مستوفاة ان شاء الله تعالى وحده فان قلت فما الفرق بين اين وكم ومنذ ونحوها من الاسماء المبنية وبين هذه حيث جعل اعراب تلك المبنيات محليا واعراب هذه تقديريا قلنا الفرق ان المبنيات لا يمكن تقدير الاعراب فيها لدوام على البناء في الحال بخلاف المحكيات نحو تابط فانه لما نقل الى العلمية لم يبق علة البناء فيه فكان اعرابه لازما و تعذر لفظا فيجب ان يقدر عليه الاعراب وكذا زيدا في من زيدا معرب لا موجب للبناء فيه واعرابه اما لفظي او تقديري وتعذر اللفظي فتعين التقديري ولذلك قال المصنف ما فيه اعراب محكي اي كان الاسم معربا في الاصل بخلاف المبني فان اعرابه محلي لامتناع كون الاعراب فيه وتقديره مع قيام الموجب للبناء واما نحو خمسة عشر اذا جعل علما ففيه وجهان احدهما ان يعرب لفظا وتقول جاءني خمسة عشر بضم الراء ورايت خمسة عشر لان علة البناء كانت تضمنه لحرف العطف وانتفت هذه العلة بجعلها ادا الكل ان افتتح

مضارتا بمنزلة بعلبك فاعرب مثله والثاني ان يكون معربا تقديرا اما اعرابه فلا تفارقه البناء كما ذكرنا واما التقدير فلانه قبل التسمية كان مبنيا فاذا نقل فيقول ان حكى البناء ايضا كما حكي الاعراب في المنقولات وحكاية البناء مانعة من اعرابه لفظا فكان اعرابه تقديريا فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تابط شرا وجاز في خمسة عشر علما ترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت كان الواجب في الصورتين ان يعرب لفظا وترك الحكاية لا دوح متركب بناء الى اعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا العدول عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر يعرف به الحكاية واعرابه لفظا وتقديرا لحركة في آخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان ورايت القاضي بالفتح و فيجاء الاسكان ايضا هذا قسم آخر من الاقسام الستة للمعرب وهو ما اعرب بالحركة لفظا في بعض احواله وتقديرا في بعضها كالمنقوص وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها وانما جعل في الرفع والجر تقديرا لثقل الضمة والكسرة على الياء واعرب لفظا في النصب نحو رايت القاضي لخفة الفتحة على الياء فان قلت لو كانت الفتحة غير مستثقلة على الياء لما قلبت الياء في رمى الفا لخفة الفتحة على الياء كما ذكرت قلت ليس علة قلب الياء الفا في رمى استثقال الفتحة على الياء بل توالي المثلين وهو كون الياء مفتوحة مع فتحة ما قبلها والمنقوص مفتوح لكن ما قبله مكسور وتوالي المثلين يوجب ثقلا وانتفى في القاضي فلذلك لم تلفظ بالفتحة في رمى وتلفظ بها في رايت القاضي وانما مثل بالمنقوص المعرف باللام مع ان حكم غير المعرف حكمه ايضا في الاعراب اللفظي والتقديري نحو جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض لان العرض سكون الياء في الرفع والجر في المعرف باللام والمضاف ايضا تبقى الياء في الحالتين ساكنة لفظا واما في النكرة فيسقط الياء لفظا فيكون السكون مقدرا على الياء المحذوفة فاراد ان يصرح بالياء لفظا فكان التمثيل بالمعرف اظهر وقوله وقد جاء الاسكان يعني قد جاء الاسكان ايضا في حال النصب حتى قيل انه من احسن الضرورات نحو كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وقوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا وكما في المثل اعط القوس باريها

ونظائرها ولما كان الاسكان كثيرا في الكلام قال المصنف قد جاء ولم يقل وقد يجيء الملاوهم
التقليل واعرابه لفظا بحروف في الاسماء الستة مضافا الى غير ياء المتكلم وهي ابوه واخوه و
حموها وهنوه وفوه وذو مال فانها بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا في الاكثر
هذا قسم آخر من اقسام المعرب وهو ما اعرب لفظا في جميع احواله بحروف وهو اقسام
احدها الاسماء الستة بشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم احترز بمضافة عما اذا كانت
مفردة كقولك اب واخ فان اعرابها بالحركات لفظا وبقوله الى غير ياء المتكلم عما اذا اضيف
الى ياء المتكلم نحو ابي واخي فان اعرابه بالحركة تقديرا او يكون مبنيا كما ذكر في غلامي
واراد بالاسماء الستة غير المصغرة واكتفى بالامثلة المذكورة في الكتاب اذ مثل بالمكبرة وانما
قال حموها لان الاحماء اقارب زوج المرأة فيكون مضافا الى النساء اذ حموها معناه
قريب زوجها وانما قال في الاكثر اي اعرابه بالحروف على الوجه المذكور هو مذهب الاكثر
وفيه اختلافات كثيرة بين النحاة وفيه لغتان اخريان احدهما اعرابها بالحركات قياسا
على حالة الافراد قال الشاعر سوى ابك الادنى فان محمدا علا كل عال يا ابن عم محمد
اذ لم يقل سوى ابيك بل اعربه بالحركة واللغة الثانية جعلها بمنزلة المقصورة باعادة لامها
قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها حيث لم يقل وابا ابيها وروى
بعضهم في المثل مكره اخاك لا بطل على هذه اللغة وانما اعربت بالحروف مع ان الاصل
الاعراب بالحركات ليكون توطئة للتثنية والجمع ليكون في الاصول شيء يجري على سنتها
الفروع ولانها اشبهت التثنية والجمع في الكثير لتوقف معانيها على الاضافة فاعربت بالحروف
قياسا عليها هكذا ذكروا والاقوى التمسك بالوقوع في امثال ذلك وفي التثنية ويلحق بها اثنان
وكلا مضافا الى مضمر فانها بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا قوله وفي التثنية معطوف على
قوله في الاسماء الستة اي هذا النوع ايضا معرب بالحروف لفظا لكن لم يتم لها الحروف
بل حمل النصب فيه على الجر كما سيأتي في الجمع المصحح قوله ويلحق بها اثنان افرده بالذكر لان
لفظه اثنان ليس بمثنى اذ ليس له مفرد الحق بآخره الف ونون لكن لما كان معناه معنى
المثنى ولفظه يشابه لفظ المثنى الحق به في الاعراب بالحروف وكذلك كلا الحقنا
بالمثنى لكون لفظه مفردا لكن معناه معنى المثنى اذ لا يؤكد به الا المثنى وقيده بقوله
مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث تقول

جاءني غلاماك ورأيت كلا غلاميك ومررت بكلا غلاميك وفي الجمع المصحح ويلحق به اولو
وعشرون واخواته فانها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وانما قال ويلحق به اولو لان لفظها
ليس جمعا بل معناه الجمع وعشرون مع اخواته الى تسعين كذلك اي ليس جمعا بل هو ملحق
بالجمع المصحح وانما اعرب المثنى والمجموع المصحح بالحروف لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركات والمثنى والمجموع فرعا الاحاد فناسب ان يكون الفرع للفرع
واما تعيين كل واحد بحرف فعلته مذكورة في الكتب مشهورة وغرضنا من كتبة هذه الحواشي
حل لفظ الكتاب فلذلك لا نطول في المسطور التعليلات وحمل النصب على الجر فيهما
لما ذكرنا من المواخاة بين النصب والجر واعرابه تقديرا بالحروف في الجمع المذكور اي الجمع
المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده نحو جاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي
القوم هذا قسم آخر من الاقسام الستة وهو ما اعرب تقديرا بالحروف في احواله الثلث
فان الجمع في المثال المذكور اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكن الواو والياء سقطتا
من اللفظ لملاقاة الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم فالحرف الذي به الاعراب
غير ملفوظ به فهو معرب تقديرا بالحروف اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ
واو ولا ياء قوله ملاقيا ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان من نحو لام التعريف والاسم الذي
اوله همزة نحو جاءني صالحو ابنك ورأيت صالحي ابنك فلو لم يلاق ساكنا نحو كان صالحو بلدك
وصالحي بلدك كان الواو والياء ملفوظا بهما فكان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه
وكذا الاسماء الستة يعني ان الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي ايضا معربة
بالحروف تقديرا نحو هذا ابو البشر ورأيت ابا البشر ومررت بابي البشر وكذا ما يحكى
من التثنية فيمن يجوز منه قول من يقول دعني من تمرتان كان قائلا قال هاتان
تمرتان فقال آخر دعني من تمرتان فحكاه على لفظه فان اعرابه بياء مقدرة وانما
اتى بالالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو
قولك تمرتان وقوله منه اي مما يحكى من التثنية وانما قال فيمن يجوز لانهم ذكروا
في الاستفهام عن النكرة بلفظ من ان فيه لغتين الفصيحة حذف النكرة بعدها
والحاق العلامة بمن كما اذا قال جاء رجل تقول منو واذا قال رأيت رجلا قلت منا
على ما سيأتي واللغة الضعيفة اعادة النكرة بان تقول من رجل قياسا على حكاية الاعلام

في من زيد وعلى هذه اللغة قول بعضهم الحكم قرشيا فقال لست بقرشيا وقول
آخر عندي غربان فقال دعني من تمرتان وقام فخذ سباق بالجيران شاء الله
وجمع واعرابه لفظا وتقديرا يعرف في المثنى اذا اضيفت ولا فاهما الا ان بعضا
نحو هذان ثوبا ابنك ورايت ثوبي ابنك ونظرت الى ثوبي ابنك اي بكسر الباء فيهما
وفي الجمع مضافا الى ياء المتكلم نحو هولاء مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء
في الرفع منقلبة عن الواو بخلافها اي بخلاف الياء في النصب والجر هذا قسم آخر من
الاقسام الستة وهو ما اعرب بالحروف لفظا في بعض الاحوال وتقديرا في بعضها
مثل به فان قولك ثوبا ابنك في الرفع اعرابه بالالف والالف ساقطة بالسكون
بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر فان اعرابهما بالياء والياء
باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها فاعرابه بالياء لفظا وهو ظاهر وقوله في
الجمع مضافا الى ياء المتكلم اللام فيه للعهد اي الجمع المصحح المذكور نحو مسلمون فانه
اذا اضيف الى ياء المتكلم يجب قلب الواو ياء وكسر ما قبل الياء فظاهر ان حال الرفع لا
واو فيه لفظا لانقلابها ياء واما في حال النصب والجر فالياء باقية لفظا لكنها مدغمة
في ياء المتكلم والادغام لا يخرج الياء عن حقيقته وسكونه فالياء الساكنة التي بها الاعراب
باقية لفظا واما وجوهه اي وجوه الاعراب في الفعل المضارع فالرفع والنصب والجزم
وانما اعرب المضارع لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات فان يضرب موازن
لضارب وللاشتراك في الدلالة على الحال والاستقبال ولوقوعه موقعه ولهذه
المشابهات اعرب الفعل المضارع لكن الحق المضارع بالاسماء في الرفع والنصب
دون الجر بل ابدل عنه بالجزم لان الجر انما يكون بحرف الجر او بالاضافة والجار لما
في الفعل كما مر والجزم ناسب الجر لان الجر اقل من الرفع والنصب والجزم عبارة
عن عدم الحركة او الحروف والقلة ناسب العدم وانما اعرب ايضا بوجوه ثلاثة لكونه
تام المشابهة بالاسماء فاستحق الانواع الثلاثة مثلها فالرفع يكون بالضم لفظا فيما كان
آخره صحيحا غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو يضرب ثم شرع في بيان موارد وجوه
الاعراب اما الرفع فيكون بالحركة والحروف اما الحركة فالضم وهو اما لفظا او تقديرا
اما اللفظي فانما يكون فيما كان آخره صحيحا اي ليس فيه حرف علة غير ملحق به ضمير مرفوع

بارز وهذا المجموع انما يصدق بان لا يلحق به كيضرب زيد او الحق به ضمير غير مرفوع كيضربه
او بان يلحق به ضمير مرفوع لكنه غير بارز كزيد يضرب وانما اعرب بالضم لان اصل الاعراب
ان يكون بالحركات والاصل في المضارع ان لا يكون ملحقا به شيء فناسب ان يكون
الاصل للاصل او تقديرا عطف على قوله لفظا اي الرفع يكون بالضم تقديرا فيما كان آخره
معتلا كذلك اي غير ملحق به الضمير المذكور نحو هو يغزو ويرمي ويخشى واحترز به عما اذا
الحق به الضمير المذكور نحو يغزوان ويرميان ويخشيان فان اعرابه لفظي لا تقديري كما سيأتي
مثل بثلاثة امثلة للمعتل لان المعتل انما يكون آخره واوا او ياء او الفا وانما كان اعرابه تقديريا
لان حروف العلة لا تقبل الحركة لفظا كما ذكر في الاعلال وبحرف عطف على قوله بالضم اي
الرفع يكون بحرف لفظا فيما اتصل به الف الضمير او واوه او ياؤه نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون
وانتم تفعلون وانت تفعلين لما فرغ عن الاعراب بالحركة لفظا وتقديرا شرع في
الاعراب بالحروف ولا يكون الا لفظا لان الحرف الذي به الاعراب هو النون في
الافعال ولا يكون تقديريا وانما اعرب بالحروف اذا اتصل به الف الضمير او واو الضمير
او ياء الضمير كما في الامثلة المذكورة فان اعرابها بالنون في حال الرفع ولذلك يسقط في النصب
والجزم كما سيأتي ان شاء الله واما النصب فقد يكون بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف ولم
يتصل به الضمير نحو لن يضرب ولن يرمي ولن يغزو ونحو النصب قد يكون بالحركة لفظا
وقد يكون بالحركة تقديرا اما اللفظي فهو فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير واحترز
به عما آخره الف نحو يخشى فان نصبه وان كان بالفتحة لكنه تقديري واحترز به عما اذا
اتصل به الضمير نحو لن يغزوا فان نصبه ليس بحركة بل بحذف النون واللام في الضمير للعهد
اي واو الضمير وياؤه والفه كيفعلون وتفعلين وتفعلان في مثال الصحيح وبالمعتل بالياء
والواو فان قوله فيما آخره غير الف يصدق بان لا يكون آخره معتلا كيضرب او معتلا
بالواو والياء وهذا   الاعراب قياسي لانه بحركة لفظية وقد جاء الاسكان في المعتل نحو
حتى تلاقي محمدا فتعرى وقوله فالبيت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفي حتى تزور
حتى تزور محمدا ولا استدلال فيه ويروى حتى تلاقي محمدا بسكون الياء مع ان حقه
الفتحة وهو نظير ما ذكرنا في الاسماء المسكنة في حال النصب كما في ولوان واتى ونظايره
كما سبق ولا ارثي من قولهم رثى له اي رق له ورحمه اي لا ارحم الناقة من كلالة واعياء

نصبها نحو لا ارحم ضعفها واعياءها فامل الجرعا او اعيدها حتى تلاقي محمدا عليه الصلوة
والسلام والنحو والشعر للاعشى من قصيدة مشهورة او انها لم تغمض عينا ليلة
ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا او تقديرا فيما آخره الف نحو لن يخشاها فرغ
من النصب اللفظي بالحركة ثم شرع في النصب التقديري وذلك فيما آخره الف نحو لن
يخشاها واما مثل بما مع الحاق الضمير دون قوله لن يخشى مع صحة التمثيل به ايضا الا انه
اظهر في ثبوت الالف لفظا لعلاقة لن يخشى فانه قد يسقط بملاقاة ساكن وح لا تظهر الالف
لفظا فلذلك مثل به وبالحذف في الافعال الخمسة نحو لن يفعلا واخواته قوله وبالحذف عطف
على قوله وبالفتحة اى النصب قد يكون بالفتح اما لفظا او تقديرا كما ذكرناهما وقد يكون
بحذف علامة الرفع وهو في الافعال الخمسة المذكورة التي اتصل بها الف الضمير او واوه
او ياؤه كما ذكرت نحو لن يفعلا فان نصبه بحذف النون وكذا اخواته نحو لن يفعلا ولن
تفعلوا ولن تفعلي لما كان اعراب المضارع لمشابهة الاسم وكان الاسم معربا بالحركات
وبالحروف وكان اصل الاعراب بالحركات جرى المضارع على ذلك المنهاج فاعرب
بالحركة في المفرد نحو يضرب كما في المفرد في الاسماء نحو زيد واعرب بالحروف فيما الحق به
الضمير المذكور على ضد من المثنى والمجموع في الاسماء فيفعلان كزيدان ويفعلون كزيدون
وكذا البواقي وتفعلين ايضا اعرب بالحروف وان لم يكن مثنى ولا مجموعا لكونه مشابها
لهما في الافعال من حيث لحوق ضمير بآخره فتفعلين كيفعلان ويفعلان فشاركهما في
الاعراب بالحروف واما الجزم فقد يكون بالاسكان فيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير
نحو لم يضرب وبالحذف في الافعال الخمسة نحو لم يفعلا واخواته وفيما اعتل آخره نحو لم
يغز ولم يرم ولم يخش ثم شرع في الجزم ولما كان الجزم عبارة عن القطع فالمقطوع
اما حركة او حرف اما الحركة ففيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب فانه مجزوم
بالاسكان وهو قطع الحركة عنه واحترز بقوله صحيح عن المعتل فان جزمه بحذف الواو
كلم يغز وبحذف الياء كلم يرم او بحذف الالف كلم يخش كما ذكرنا واحترز بقوله ولم يتصل
عما اذا اتصل به الضمير المذكور وهو الافعال الخمسة فان جزمها بحذف الحرف الذي كان علامة
الرفع وهو النون كلم يضربا واخواته وهو ولحن الامة من نحو لم يهجو ولم تدع ونحو الم
يأتيك والانباء تنمي ونحو ولا ترضاها ولا تملق بحق قد سبق اثبات الواو والياء والالف

في حال الجزم في الابيات الثلثة فالاول مثال اثبات الواو واوله هجوت زبان ثم
جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع اى لم تترك بسبب الاعتذار ولم تدع الهجو
لانك اتيت بقبول الاعتذار والجزء الثاني بما لاقت لبون بني زياد الشعر لقيس بن
زهير وما بعده ومحبسها على القرشي يشرى بادراع واسياف حداد ومحبسها عطف
على فاعل يأتيك وهو بما لاقت والباء زائدة او الفاعل اللبون ويجوز ان يكون فاعل
يأتيك الانباء وبما لاقت موضعه نصب واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن والقرشي
عبد الله بن جدعان ويشرى اى يباع وقصته ان الربيع اخذ من قيس درعا فاخذ قيس
بعد ذلك ابل الربيع فحملها الى مكة وباعها واشترى من ابن جدعان سلاحا وبنو زياد
هو الربيع واخوته وقوله والانباء تنمي جملة اعتراضية واول الثالث اذا العجوز غضبت
فطلق اى طلقها الاستشهاد ولا ترضاها حيث اثبت الالف في حال الجزم لان الفعل
للنهي ولا تملق بحق لا ترقها من ترضيته وارضيته واسترضيته اى لا تطلب رضاها
وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح فالصريح ان يختلف آخر الكلم باختلاف العوامل كما ذكر
وغير الصريح ان يكون الكلم موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك في المضمر لاغير
هذا بحث غريب وهو تقسيم الاعراب الى الصريح وغير الصريح اما الصريح فظاهر واما غير
الصريح فذكر انه حيث يكون الكلم موضوعة في الاصل لمرفوع او منصوب او مجرور وذلك
لا يكون الا في المضمر فان نحو انت موضوع لمرفوع واياك موضوع لمنصوب وبك موضوع
لمجرور لكن هذا كلام غير محقق فان المبني ما ناسب مبني الاصل فالمضمر لذلك واختلاف
الصيغة في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا يوجب ان يكون معربا وهو الحق البين
فان اختلف صيغة المرفوع والمنصوب والمجرور والمضمر ايضا ذكره نظير قد يقال
على التعليل والمجهول وقوله على وجه مخصوص من الاعراب فيه نظر ايضا لان الوضع على
وجه مخصوص يتسلم انه كونه للاعراب فهو اول المسئلة ووضع الواضع لا يدل على انه معرب
وله اعراب بل المعلوم انه موضوع لمرفوع او لمنصوب او لمجرور وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره لفظا تحقيقا او تقديرا او معنى او حكما حد المضمر بما ذكره واحترز بقوله
وضع عما اذا اطلق مظهر نحو وجاء زيد واريد به متكلم او مخاطب او غائب فانه ليس بمضمر
لان اللفظ غير موضوع لها وان اطلق عليها وقيد الغائب بتقدم الذكر اذ شرط الغائب

ذلك ثم قسّم المذكور الى انواع احدها التقدم اللفظي المحقق نحو زيد ضرب والثاني التقدم
اللفظي التقديري نحو ضرب غلامَه زيدٌ فان الضمير يرجع الى زيد وهو لفظ لم يتقدم تحقيقا
بل تقديرا اذ الفاعل حقه التقدم والثالث التقدم المعنوي نحو من صدق كان خيرا
له فان الضمير في كان لا يرجع الى لفظ تقدم تحقيقا او تقديرا اذ اللفظ المرجوع اليه غير
مذكور بعينه اصلا بل المرجوع اليه هو المصدر المدلول عليه بلفظ صدق فهو من حيث
المعنى كالمتقدم ففي الاولين كان اللفظ المرجوع اليه مذكورا لفظا في الكلام لكن تقدمه
تحقيقي او تقديري واما في الثالث فاللفظ المرجوع اليه وهو الصدق غير مذكور بعينه
اصلا بل وجوده معتبر في الفعل والرابع التقدم الحكمي كما في ضمير الشان على ما سياتي
نحو ان الجبان حتفه من فوقه والثور يحمي انفه بروقه هذا مثال للتقدم اللفظي
المحقق اذ الضمير في حتفه يرجع الى الجبان وكذا في فوقه والى الثور في يحمي وانفه و
بروقه وفيه استشهاد بان حتف الجبان الهلاك اي الجبان الهلاك من فوقه لان
الحتوف ما نزل من جهة السماء غير ممكن ورايته من حيث لا مدفع له وقبله لقد حسوت
الموت قبل ذوقه والذوق مقدمة الحسو فمعناه اني وطنت نفسي على الموت قال عمرو
بن امامة عند ما قصدت قبيلة مراد يضرب به المثل في دفع الحذر من القدر
ونحو على اهلها تجني براقش هذا مثال للقسم الثاني وهو التقدم التقديري فان ها
في اهلها يرجع الى براقش وهو اسم لكلبة وهو في التقدير مقدم لان على اهلها جار ومجرور
وهو متاخر فالتقدير تجني براقش على اهلها فهو مقدم تقديرا واصل المثل ان براقش
سمعت وقع حوافر دواب فنبحت فاستدلوا بنباحها على القبيلة فاستباحوهم وعادت
لعترها لميس هذا ايضا مثال للتقدم التقديري فلم يُعد لفظ نحو بل عطفه على المثال لعترتها
قبله تنبيها على انهما مثالان لقسم واحد العتر بالكسر الاصل واللام بمعنى الى نحو عادوا لما نهوا
اي عادوا الى ما نهوا ولميس اسم امراة يضرب لمن يرجع الى عادة سوء تركها فلميس فاعل
عادت وهو متقدم تقديرا ونحو هو اقرب للتقوى هذا مثال للتقدم المعنوي كما شرحناه
وقبله اعدلوا فهو يرجع الى العدل وهو غير مذكور في الاية بل هو مقدر في الفعل الدال
على المصدر وهو الفعل اعدلوا ونحو ولابويه هذا ايضا مثال للتقدم المعنوي اي لابوي
الموروث ولفظ الموروث لم يتقدم بل دل عليه سياق الاية وانما اعاد لفظ نحو اي انهما مثالا

لقسم واحد كما ذكرنا من قبل لاختلاف المثالين ههنا اذ ما هو المرجوع اليه لم يتقدم
لفظا ولا تقديرا بل دل عليه شيء وقد دل عليه لفظ مذكور وهو اعدلوا وقد
يدل عليه سياق الكلام من غير لفظ وهو قوله لابويه فميزه بهذا الفرق ونحو قل
هو الله احد مثال للقسم الرابع وهو التقدم الحكمي اذ هو ضمير الشان ويرجع الى الحكم
الذهني المتعقل قبل الجملة فالمرجوع اليه غير مذكور لا لفظا ولا ما دل عليه بل هو متقدم وضمير الشأن
باعتبار التعقل والحكم كما سياتي ان شاء الله تعالى فمتصل اي فالضمير متصل ان لم
يستقل في التلفظ كالتاء في ضربت والا اي وان استقل في التلفظ فهو منفصل و
المتصل اما المرفوع او المنصوب او المجرور والمنفصل اما المرفوع او المنصوب دون
المجرور وانما لم يوضع للمجرور منفصل لان المنفصل انما احتاج اليه في المرفوع والمنصوب
لوجوه لا توجد في المجرور وهو جواز الابتداء بالمرفوع والمنصوب دون المجرور ووجودهما
دون عامل لفظي ووجودهما مع الفصل وهذه الامور لا توجد في المجرور فلذلك لم يوضع
المنفصل لها فالاول يعني المتصل المرفوع نحو ضربت وضربنا في المتكلم وضربتَ الى
ضربتن يعني ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن هذا في الماضي واما في المضارع
فهو في قوله وتضربين الى يضربن يعني تضربين تضربان تضربن هذا في المخاطب
واما في الغائب فهو قوله وزيد ضرب مستترا فيه الى ضربن يعني ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن والثاني يعني المتصل المنصوب ضربني وضربنا وضربه الى ضربهن وضربك
الى ضربكن وهو واضح والثالث يعني المتصل المجرور غلامي وغلامنا وغلامه الى غلامهن
وغلامك الى غلامكن وهو ظاهر ولفظا المجرور والمنصوب سواء الا ان ياء المتكلم المنصوب
تلحق بما اتصل به قبله نون صونا له من اخي الجر يعني لفظا المنصوب المتصل والمجرور سواء
فضربي وضربنا مثل لي ولنا وضربه الى ضربهن مثل به الى بهن وكذا ضربك الى ضربكن
مثل بك الى بكن ثم استثنى الضمير المتكلم المنصوب المتصل فانه قد تلحق نون بما اتصل به
دون المجرور فيقال ضربني ولا يقال غلامني حفظا للفعل ونحوه عن الكسر الذي هو
اخ الجر بخلاف الاسم فانه لا يمتنع فيه الجر وقوله قبله اي قبل المتكلم المنصوب فالضمير يرجع
الى فاعل اتصل الراجع الى المتكلم المنصوب وانما قال ما اشبه الفعل نحو ضربني والحرف كانني
والاسم كلدني وانما قال هو وصاحب المفصل من اخي الجر اي الكسر ولم يقولا من الجر او الكسر

٣٢ اما الجر فهو علم المضاف اليه وقد سبق انه من خواص الاسماء فعلم ان الجر لا يدخل الفعل والحرف
الضمير ليس موجبا لدخول الجر الذي هو علم المضاف اليه على الفعل بل يوجب دخول
حركة الكسر بعينه عند وانما لم نقل من الكسر لان في جزء العبارة تنبيها على امتناع الكسر
لان الكسر اخو الجر وقد ثبت امتناع الجر فليمتنع الكسر للامتناع المذكور فان قلت لفظ الكسر
ايضا قد يدخل الفعل في قولك لم يضرب الرجل فلم لم يدخله اذا اتصل به الضمير المنصوب
نحو ضربني ويضربني قلت لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل لاتصاله وعدم استقلاله
فلو دخل الكسر كان لازما بخلاف لم يضرب الرجل فان الرجل اسم مستقل لفظا بخلاف
الضمير المتصل فالكسر الداخل بسببه عارض فيضمن من الكسر اللازم دون الكسر العارض
فان قلت دخل الكسر في انت تضربين مع اللزوم فلم يكن الكسر اللازم ممنوعا عنه قلت
تضربين ليس بوزان تضربني لان الياء في تضربين فاعل كالجزء منه فهو من الفعل
فالكسر كانه لم يدخل على آخر المضارع لان الفاعل كالجزء من الفعل فالكسر كانه وقع حشوا
لا آخرا لان آخره الفاعل الذي هو كالجزء فعلا في يضربني فان الياء ضمير منصوب والمفعول
ليس كالجزء من الفعل فلو دخل الكسر على الفعل لكان داخلا على آخر الفعل لان المفعول
ليس كالجزء وجاز حذفها مع نون الاعراب ومع ان واخواتها الا انه مع ليت ضعيف لا
لدي و المستعة اي جاز حذف نون الوقاية اذا اتصل بالفعل نون الاعراب كما في الافعال
الخمسة المذكورة نحو يفعلان ويفعلون الى آخرها لانك اذا قلت في يفعلون بعدما اتصل
به الضمير المنصوب لم يدخل الكسر على الفعل بل على النون وهو غير ممتنع فجاز يفعلونني يفعلوني
محافظة على فتحة النون وجاز يفعلوني بحذف نون الوقاية وكذلك يجوز الوجهان
في ان واخواتها وهي ان وكان ولكن ولعل لانه استثنى ليت ومن واما جواز
الحاق النون فيها فلانها محافظة على فتحها لانها مشابهة الفعل الماضي فتصان عن الكسر
كما صين الماضي عنه واما جواز حذفها فلانها ليست افعالا ولوجود النونات فلو الحق
به نون الوقاية لاستثقل واما لعل فلان في بعض لغاتها لعن فالحق اللام بالنون
واما ليت فحذف النون فيه ضعيف اذ لا يجتمع فيه النونات فيجب فتح الآخر مستحق الصون
عن الكسر من غير وجود استثقال النونات ولا يجوز حذفها في سعة الكلام بل يجوز في الشعر
كقوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي وفي لدن والمجرور

الاصح لدني وقطني وقدني وعن اتفاق على السكون وجاء الحذف وهو ضعيف اي
الضمير المتكلم المنصوب لعمومها اتصل به نون الوقاية كما ذكرنا بخلاف الضمير المجرور نحو
لي وغلامي فانه لا تلحقهما نون الوقاية لعدم امتناع دخول الكسر على الحروف والاسم
ثم استثنى اسماء وحروفا اتصل به ضمير مجرور والحقت باواخرها نون وقاية ايضا
نحو لدن وقط وقد بمعنى حسب فانها اسماء مبنية على السكون فحوفظ على سكونها
بادخال نون الوقاية وكذا حرفان من وعن الحق بهما نون الوقاية فقيل
مني وعني بالتشديد محافظة على سكونها وجاء الحذف وهو ضعيف اما في لدن فقد
قرئ قد بلغت من لدني عذرا بتشديد النون على ادغام نون لدن في نون الوقاية
وقرئ بتخفيفها على حذف نون الوقاية واما قد فقد جاء الحذف منه اضطرارا في الشعر نحو
يروى بالتثنية المراد عبد الله بن الزبير وابنه
قوله قدني من نصر الخبيبين قدي اي حسبي واما من وعن فقد جاء حذف النون الوقاية
منهما اضطرارا في الشعر وهو ايها السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني واما قط فقد
ذكر في الصحاح قطني وقطي وقط بحذف الياء ولم يأت والاستشهاد غير قوله امتلأ الحوض
فقال قطني والرابع اي المرفوع المنفصل انا نحن هو وجاز حذف الواو اي من هو
نحو فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي بينا هو يشري ابيع
ورخو الملاط اي سهل الجنب اعلم ان عند البصريين هو وهي اسمان بكمالهما وعند الكوفيين
الهاء هي الاسم وحدها والواو والياء اشباع للحركة تقوية للاسم واستدلوا بالبيتين
ولم يذكر المصنف الاصح جواز حذف الواو والياء من غير تنبيه على الخلاف فكانما اتفق
بجواز حذفهما على انهما من الكلمة كما هو مذهب البصريين وذكر ابو محمد السيرافي في
شرح ابيات الكتاب ان هذا البيت انشده ابو الحسن بالياء نحو يجيبه وانشد بيتا
آخر بالياء وهو والعاقبات تعود وبيتا آخر بالميم وهو اذا قام يبتاع القلاص ذميم والقصيدة
لامية قال ابو محمد الاعرابي انها للعجلي الهلالي واولها وجدت بها وجد المضل بعيره
بمكة يوما والرفاق نزول ... تعز ما نعى حقا ان الابل دونه والريح تعلو بالتراب جفول
بحيث تلاقت عامر وسلول فقال احملا رحلي ورحليكما معا فقالا اله كل المشقة تقول
فقال احملاني واتركا الرحل انه بمزلفة والعاقبات تدول ... شكى من حبليه وتقدما
اذا قام يبتاع الركاب قليل الى قوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط ذلول

وكذا الياء من هي اي وجاز حذف الياء من هي نحو دار لسلمى اذ هي من هواها نحو اده هو
واو له هل تعرف الدار على بيدا كانكر الياء وهو موضع الرهن وانت الى انتي هذا عطف
على قوله انا نحن هو والخامس وهو المنصوب المنفصل اياي ايانا اياه الى اياهن و
اياك الى اياكن وهذا ظاهر واللواحق باياه حروف دوال على احوال المرجوع اليه على
اشد المذاهب ونحو اياه واياه المتوات مما لا يعتد به وكذا اللواحق بان اجماعا الخلاف
النحاة في ايا ولواحقها على اقوال سبعة فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى ان الاسم
المضمر هو ايا واما ما يتصل به فحروف تدل على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب
والغائب وذهب الخليل الى انها اسم ظاهر مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وذهب
المبرد والسيرافي الى انه اسم مبهم مفسر امره بالاضافة وذهب الزجاج الى انه اسم ظاهر
خص بالاضافة الى المضمرات وذهب قوم من الكوفيين الى ان الضمائر ما بعد ايا وايا
دعامة لها تعتمد عليها وذهب آخرون من الكوفيين الى ان الكلمة بكمالها اسم مضمر وذهب
الخليل في قول آخر الى انه اسم مظهر ناب مناب المضمر وكل من الاقوال مستدلات
مذكورة في كتب الخلاف بين النحاة حجة الجمهور وجهان احدهما انها بمنزلة ضمير المنصوب
المتصل في الدلالة على المفعولية نحو ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياي واذا ثبت
اسميتها لم يجز اضافتها لان الضمائر لا تضاف واذا امتنعت اضافتها تعين حرفية
ما بعدها كما في انت وانتما وانتم فان اللواحق بان حروف اجماعا كما ذكر والثاني انها
لازمة للنصب وليست ظرفا ولا مصدرا غير متصرف ولو كانت اسما مظهرة لما لزمت
النصب بالاستقراء فهي اسما وليست مظهرة فتعين ان تكون مضمرة ومن قال
انه مضمر مضاف قال انه جاء اضافته الى المظهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين
فاياه وايا الشواب وفي التحذير من الجماح في الدر واذا ثبت اضافته الى المظهر جاز اضافته
الى المضمر فاجاب المصنف بانه لا يعتد به لانه شاذ على خلاف القياس اذ المضمر لا يصح
اضافته كما سبق القسم الثاني في المعرب اي من الاقسام الاربع التي بني عليها الكتاب
وهو العلة المادية للاختلاف الكلم صنفان معرب ومبني فلنبين المبني ليتعين المعرب
وانما قدم المبني لان اصناف المبنيات مضبوطة يمكن تعدادها باسرها واذا تعين
المبني كان ما عداه معربا ولم يمكن تعداد المعربات اولا لتعين ان ما عداها من المبنيات

ونطيع ذكر الاعراب المقدرين ومواضعه ليتعين ان ما عداه معرب لفظا لامكان
تعداد اصناف المقدر ومواضعه ليتعين ان ما عداه معرب لفظا دون اللفظي
وهو اي المبني انواع ضمها اي ضمن الانواع الحروف برمتها والرمة قطعة من الحبل
البالية والجمع رمم ورمام يقال دفع اليه الشيء برمته اي بجملته واصله ان رجلا دفع
الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته ومنها الافعال الماضية
والامر بغير اللام احترازا عما فيه اللام نحو لتضرب فانه معرب مجزوم فلذلك احترز عنه
وانما قال في الحروف برمتها دون الباقين لان الحرف مبني الاصل لا يوجد منه شيء
معربا بخلاف الافعال فانها تنقسم الى ما هو مبني الاصل كالماضي والامر بغير اللام والى
ما هو معرب كالمضارع وانما كانت الحروف والماضي والامر بغير اللام مبنية في
الاصل لان الاعراب انما يطرا على الكلم لتمييز المعاني الواردة عليه من الفاعلية
والمفعولية والاضافة وهذه الثلاث لم تكن مورد الهذه المعاني فلم تكن معربة اصلا بخلاف
المضارع فانه وان لم تقع ايضا فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه لكنه مشابه لاسم الفاعل
فاعرب مثله كما ذكرنا ومنها اي ومن انواع المبنيات المضارع متصلا به نون جماعة
النساء او نون التاكيد خفيفة ساكنة او ثقيلة مفتوحة مع غير الالف ومكسورة معها ضمير
اثنين كانت او فاصلة بينها وبين نون الضمير يعني ان المضارع معرب كما ذكر لكن اذا
اتصل به نون التاكيد او نون جماعة المؤنث صار مبنيا اما نون التاكيد مثل هل تضربن
فلانه لو اعرب لكان اما بالحركات او بالحروف ولا يجوز ان تكون اعرابه بالحروف
لانه ليس من مواضع اعراب الحروف ولا هو له يجوز ان يعرب بالحركات اذ لو
اعرب على ما قبل النون لالتبس من هو له اذ لو ضم الباء في هل تضربن لم يعلم انه المفرد
او الجماعة المذكور ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين واما نون
جماعة النساء اذا اتصل به مثل النساء يضربن فلانه لو اعرب لكان اعرابه بالحروف
حملا على اعراب الفعل فانه بالحروف نحو يضربون فان علامة الرفع فيه ثبوت النون
ولو اعرب بالحروف لكان بالنون وح يلزم الجمع بين النونين ثم قسم نون التاكيد الى
المخففة والمثقلة فلا تكون الا ساكنة نحو هل تضربن زيد واما المثقلة فاما مفتوحة او
مكسورة فالمفتوحة مع غير الالف نحو تضربن زيد وهل تضربن انت واما المكسورة

اما المخففة به

فمع الالف نحو هل تضربانّ او تضربانّ وانما كسرت مع الالف تشبيها لها بنون المثنى لوقوع ٣٧
النون بعد الالف فقوله مكسورة معها اى مع الالف ثم ذكر ان الالف يكون في موضعين في
ضمير اثنين او في ضمير جماعة النساء ولما كان يلزم في ضمير جماعة النساء لو الحق به نون
التاكيد المشددة الجمع بين النونين نحو هل يضربننّ أُدخلت الف بين نون التاكيد و
بين ضمير جماعة النساء لئلا يلاقي نونان وهو معنى قوله او يجعله بينها اى بين نون التاكيد
وبين نون الضمير يعني نون ضمير جماعة النساء قوله ضمير اثنين جر كان صفة ما اى
سواء كانت الالف ضمير اثنين او مجعولة والحق اى نون التاكيد الاستقبالية معنى
الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم يعني التاكيد يليق بالطلب
لان ما يُطلب يُقصد تاكيده ليوجد ويحصل دون الخبر فانه قد حصل ووجد فلا يناسب
التاكيد وانما اختص بالمستقبل لان الطلب انما يتعلق بما لم يحصل بعد ليحصل وهو المستقبل
بخلاف الحال والماضي لحصولهما ثم ذكر مواقع الطلب وقال كالامر نحو اضربنّ زيدا و
اضربنْ ايضا والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ
والعرض نحو الا تنزلنّ والقسم نحو والله هل تضربنّ وانما دخلت على القسم وان لم يكن الطلب
ظاهرا لان القسم انما يكون على ما يطلب وجوده وحصوله وجرى مجراه اى جرى القسم الشرط
المؤكد حرفه بما نحو اما تذهبنّ وانما دخلت الشرط وان لم يكن للطلب ايضا لانه لما اكد حرفه
بما فعله مشتمل على ما يقتضي التوكيد وهو ما المزيدة كاشتمال فعل القسم على الطلب المقتضي
توكيده فلاشتماله على التاكيد اشبه القسم فاكد بالنون مثله ولذلك قال وجرى مجراه ويحتمل
ان يقال ان فعل الشرط والجزاء لما لم يكونا واقعين بل مقدرين يناسب كل واحد منهما
المستقبل الذي فيه معنى الطلب من حيث انهما غير حاصلين فيهما والقسم سواء وقعا
لما فيه معنى الطلب لا حاجة الى الحاقه بالقسم لذلك الشبه الضعيف وهو اشتماله على ما
وقلّت في النفي لقول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اى ما لم
يعلمن وانما جوّز في النفي مع عدم الطلب فيه على التشبيه بصورة النهي وما يجري مجراه
اى مجرى النفي لقول الشاعر رُبّما اوفيت في علم ترفعنْ ثوبي شمالات من حيث
ان ربّ للتقليل والقلة تناسب النفي والعدم فلذلك قال وما يجري مجراه وما قبلها
مع ضمير جماعة الذكور مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداهما مفتوح شرح وبيان

حركات ما قبل النون وبيان مواقعها فالمضمومة اذا اتصل بالفعل ضمير جماعة الذكور نحو
هل يضربُنّ لان الاصل يضربون فالحق به نون التاكيد وسقط نون الاعراب لكونه مبنيا
فالتقى الواو والنون الساكنة فحذفت الواو اكتفاء بالضمة الدالة على الواو فبقي هل يضربُنّ
مضمومة الباء والمكسورة اذا اتصل بآخر الفعل ياء المخاطبة نحو هل تضربِنّ انتِ اذ اصله
تضربين فسقطت النون اذا اتصل به نون التاكيد لكونه مبنيا فالتقى ساكنان الياء والنون
فحذف الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها فبقي هل تضربِنّ بكسر الباء واما المفتوحة ففيما عدا
الصورتين نحو هل تضربَنّ انت وهل يضربنّ زيد فان اصله هل يضربُ فلما اتصل به النون
صار مبنيا ولا بد له من حركة ولا يمكن الضم ولا الكسر لئلا يلتبس بموضعهما فتعين الفتح
فالمراد بقوله ما قبلها اى ما قبل النون آخر الفعل اذ الغرض بيان حركات آخر الفعل والا
فالالف يحصل فيها المثنى ونون جماعة النساء نحو يضربانّ ويضربنانّ فقوله فيما عداهما يعني
فيما عدا القسمين آخر الفعل مفتوح وانما اطلق الفعل لان المثنى ونون جماعة النساء ما قبل
النون فيهما الف والالف لا تقبل الحركة فعلم انه في غير الالف يقبل الفتح والخفيفة تقع في
مواضع الثقيلة الا بعد الالف لا يقال اضربانْ واضربنانْ لاجتماع الساكنين على غير حده
فلا يقال النون يعني كل موضع تقع فيه الثقيلة تقع فيه الخفيفة الا بعد الالف نحو اضربان واضربنان
بسكون النون فيهما لاجتماع الساكنين على غير حده لا يجوز ان يكون مدغما ما قبله مدة
وهنا لا ادغام وانما جوّز في اضربانّ في المثقل واضربنانّ لان اجتماع الساكنين فيه على
حده لوجود الادغام مع مدّ ما قبله فان قلت يرد عليه اضربُنْ فان اصله اضربوا فاتصل به
نون التاكيد فكان يجب ايضا ان يقال اضربونْ لانه اجتمع ساكنان فيه على حده نحو تمودّ
الثوب وكذا اضربِنْ في اضربي لان الحذف الواو والياء كما لم يحذف الالف في اضربانّ
واضربنانّ قلت نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير البارز فكان قياسه ان
يحذف الواو والياء في الصورتين لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وحق ان يكون
في كلمة واحدة وانما فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما في
الحذف لان الالف لو حذفت من المثنى التبس بالمفرد عند الوقف وفي نون جماعة
النساء لو حذفت الالف لزم المحذور فيما فرّ منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال
الواو والياء واما تمودّ الثوب فانما جوّز لانه في كلمة واحدة وجوّز يونس التقاء الساكنين

٣٨ وان لم يكن على وجه حمل الخفيفة على الثقيلة ولان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة
المدة كقراءة من قرا محياي بسكون الياء وصلا وهو ردي وحكمهما اي حكم النونين
مع الضمير البارز اذا لم يكن الالف حكم المنفصل فان لم يكن فكالمنفصل لما فرغ من بيان
اتصال النونين بالافعال الصحيحة شرع في بيان اتصالهما بالافعال المعتلة وانما اطلق في
اللفظ ولعله اكتفى بالامثلة اذ لم يمثل الا في المعتلات وقد مثل فيما قبله بالصحيحة والفعل
المعتل اما ان يكون مع الالف للتثنية او لجمع المؤنث نحو الالف المختلفة كما سبق فان
كان مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمعتل نحو اضربان واضربنان وارميان
وارمينان واغزوان واغزونان فلذلك قال اذا لم يكن الالف بالرفع وكان تامة
اي اذا لم يوجد الالف واللام للعهد اي الالف المذكورة في قوله معهما اي مع الالف
واما ان يكون مع غير الالف سواء كان ضميرا اخر او مجعولة وهو مورد القسمة اي
هذا الذي مع غير الالف اما ان يكون مع الضمير البارز او لم يكن فان كان مع الضمير
البارز فحكم النونين حكم النون اي الكلمة المنفصلة وان لم يكن مع الضمير البارز فحكم النون
حكم المتصل وهو الف التثنية و لذا اي و لما ذكرنا من ان حكمهما حكم المنفصل بارزه
والمتصل اخرى يقال هل ترون وهل ترين وهل تغزن كما يقال ولا تنسوا
الفضل و لا تخشي القوم ولم تغزوا الجيش ذكر حكم النونين ولام مع الضمير البارز فقال
هل ترون بضم الواو واصله هل ترونن على خطاب جماعة الذكور فالضمير بارز و
هو ضمير جماعة المذكرين فحكم النون حكم الكلمة المنفصلة فكما يقال لم تروا القوم بضم
الواو لالتقاء الساكنين يقال ترون ايضا بضم الواو وانما مثلنا بالجازم ليسقط
النون مع الكلمة المنفصلة ولذلك مثل المصنف بقوله ولا تنسوا الفضل لكون لا جازمة
فانه لا يقال هل تروا القوم لعدم موجب حذف النون وكذا هل ترين بكسر الياء واصله
هل ترينن على خطاب المؤنث وفيه ضمير بارز وهو الياء فكما يحذف النون مع الجازم
اذا اتصل به الكلمة المنفصلة مثل لم تري القوم بكسر الياء يقال هل ترين ايضا بكسر الياء و
مثل بالكلمة المنفصلة بقوله ولا تخشي القوم مع الجازم ليسقط النون اذ لا يقال هل تخشي
القوم لما ذكرنا وكذا هل تغزن وهذه الصورة تكرار لانه مر على خمسة اوجه احدها
تغزن بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وضم الزاي على خطاب المذكرين من غزا

والثاني

والثاني تغزن بضم التاء والزاي من اغزى على خطاب المذكرين ايضا والثالث
تغزين بضم التاء ايضا وكسر الزاي من اغزى والخطاب للمؤنث المفرد والرابع يغزن
بفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين وضم الزاي من غزا والضمير يرجع الى المذكرين
الغائبين والخامس يغزن بضم الياء والزاي ايضا من اغزى والضمير للمذكرين
الغائبين ايضا لكن الثاني مكرر باعتبار الضمير البارز لان الاول فيه ايضا ضمير بارز
للمذكرين وكذا الخامس مكرر باعتبار الضمير للمذكرين اذ الرابع ايضا فيه ضمير بارز
البارز م للمذكرين فالضمير عادت باعتبار الضمير البارز الى ثلاثة امثلة وهي الاولى والثالثة و
فالصور م الرابعة فهذه الثلاثة ينبغي ان تقيد عليها لفظ الكتاب اما الاولى فاصله تغزوون
فحذف اذا اتصل به الكلمة المنفصلة في قولك انتم لم تغزوا الجيش يقال هل تغزن
وكذا الثالثة اصله انت يا امراة تغزيين فاذا اتصل به الكلمة المنفصلة يقال انت
لم تغزي الجيش فكذا يقال هل تغزن وكذا الرابعة من الامثلة الخمسة المذكورة اصله
الرجال يغزوون فاذا لاقاه الكلمة المنفصلة يقال الرجال لم يغزوا الجيش فكذا يقال هل
يغزن فقوله ولا تنسوا الفضل في مقابلة هل ترون وقوله ولا تخشي القوم في
مقابلة هل ترين وقوله ولم تغزوا الجيش على الوجوه الثلاثة في مقابلة
هل تغزن على الوجوه الثلاثة ولنقيد الامثلة بالنون خفيفة ومثقلة ويقال رين
الثلاثة م واخشين واغزون كما يقال ريا واخشيا واغزوا لما فرغ من حكم النونين مع الضمير
البارز شرع في حكمهما مع الضمير المستتر فقوله رين اصله ر على خطاب المذكر
امر من يرى فان الامر منه ر والضمير فيه مستتر فحكم النون حكم الكلمة المتصلة
وهو الف التثنية فلو اتصل بقولك الف التثنية ردت الياء ويقال ريا فيقال فيها
رين وكذا اخشين اصله اخش للمذكر المفرد فاذا اتصل به الكلمة المتصلة وهو
الف التثنية يقال اخشيا فيقال ايضا اخشين وكذا اغزون اصله اغز واورد
الواو وكذا يقال اغزون فكل واحد من الامثلة يرجع الى واحد بالترتيب والخفيفة
اذا لقيها ساكن بعدها حذفت للفصل بينها وبين التنوين نحو اضرب القوم واصله
اضربن ونظيره قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اي لا تهينن والا لقال لا تهن لان المعطوف على النهي وانما حذف النون ولم يحرك

٣٦ بالكسر لاجل تحرك التنوين بالكسر اذ الالف ساكن نحو احدٌ الله بكسر نون التنوين
للفصل بين النون الخفيفة وبين التنوين وكان الخفيفة اولى بالحذف لان التنوين
داخل على الاسماء فله مزية على النون الداخل على الافعال وقوله حذفت اي يجب
منه الحذف بخلاف التنوين فانه لا يجب فيه الحذف بل يجوز الكسر والحذف وفي الوقف
فيرد المحذوف نحو هل تضربن يعني اذا وقف على ما فيه نون خفيفة فاما ان ينضم ما
قبلها او ينكسر او ينفتح ففي الاوليين تحذف النون لان التنوين اذا انضم ما قبله او انكسر
لم يبدل بل يحذف فكذا هذه النون تحذف في الوقف لمشابهة هذه النون التنوين في
كونهما نونا ساكنة تلحق آخر الكلمة فتقول في الوقف على اضربُنْ على خطاب المذكرين
اضربوا فيرد الواو وفي الوقف على اضربِنْ على خطاب المؤنث المفرد اضربي فيرد
الياء وكذا في الوقف على هل تضربُن يا قوم تضربون فيرد الواو مع النون في الوقف لان
الواو انما حذفت لسكونها وسكون النون ويرد النون لزوال موجب البناء والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا كالتنوين ونون اذا اي اذا وقف على ما فيه نون خفيفة مع فتح
ما قبلها كقولك اضربَنْ يا زيد فاذا وقفت عليها فتبدل النون الخفيفة الفا لانفتاح
ما قبلها فتقول في هل تضربن انت في الوقف هل تضربا كالتنوين في المنصوب نحو رايت
زيدا وكنون اذن فانه تقلب في الوقف الفا فتقال اذا وسيأتي ومن انواع
المبني الاسماء المبنية وهي التي تناسب ما لا تمكن له اصلا او وضع لا لغرض التركيب
او لتادية الهيئة من غير تصرف يعني بقوله ما لا تمكن له اصلا مبني الاصل وهو الماضي
والامر بغير اللام والحروف فانها وضعت في الاصل بحيث لا تمكن لها بخلاف الاسماء
المبنية فان عدم تمكنها عارض لا اصلي والتي تناسب ما لا تمكن له اصلا انواع
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات وبعض الظروف
واسماء الافعال بنوعيها من الاسماء المبنية فذكرهما بقوله او وضع لا لغرض التركيب
او لتادية الهيئة من غير تصرف يعني بها قسمين من اسماء الموصولات احدهما ما
صُوِّت به للبهائم كالاصوات التي تزجر بها البهائم والسباع او تدعى او تسكن
كخ لزجر الجمل وحل لزجر الناقة على ما سياتي ان شاء الله تعالى فانها ليست مناسبة
لمبنى الاصل بل وضع لا لغرض التركيب في الاصل والآخر ما وضع من الاصوات

لتادية هيئة الصوت من غير تصرف كغاق حكاية لصوت الغراب فانها تحكى عن صوت
عنه من غير تغيير ولا تصرف فيه اصلا واورد المصنف في التعليق على قوله او وضع لا لغرض
التركيب فقال فان قلت الغرض من وضع الكلم التركيب لامتناع وضعها للفايدة وامتناع
الفايدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها من اجل افادتها المسميات لاستلزامه الدور
لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة اليها او الى غيرها لاستحالة
ترجيح احد المستويين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها نفسها ابتداء
اجاب بان هذه الشبهة هي التي غرت من حكم على هذه الاسماء بانها اسماء الافعال فان نحو كخ
اسم فعل للاستناخة ثم قال ومن قال انها ليست باسماء افعال فعذره ان البهائم لم تقصد
بمخاطبتها العقلاء ثم قال هكذا ذكره بعض الائمة واورد بان افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني
لا تكون بالطبع والا لم تكن من قبيل الكلم ولا بالوضع لان نفس الافادة اما ان تكون في نفس
الكلم فتكون نحو كخ مثلا يدل على طلب الاستناخة دلالة هلم على طلب الاقبال وحينئذ يكون
اسم فعل او يكون لا على سبيل الاستقلال وح يكون حرفا على ما هو مذهب بعضهم
هذا معنى كلامه وفيه نظر اما الزام الدور فغير متوجه لانا نختار ان الغرض من وضع الكلم
الفايدة لكن لا نسلم امتناع الفايدة فيها غير مركبة قوله يلزم الدور لتوقف افادتها على العلم
بكونها مختصة بها وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها نفسها ابتداء قلنا لا نسلم ذلك وبيانه
ان معنى كون الالفاظ مختصة بالمعاني كونها موضوعة لها ونحن نسلم ان افادتها موقوفة
على وضعها لكن لا نسلم ان وضعها متوقف على افادتها بمعنى اطلاق اللفظ لارادة المعنى
بل وضعها متوقف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ لا على افادته له واما قوله في الايراد
الثاني افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني لا تخلو اما ان تكون بالوضع او بالطبع قلنا نختار
انه بالوضع قوله لا تخلو اما ان تكون الافادة في نفس الكلمة بمعنى على الاستقلال او لا على
الاستقلال قلنا نختار انها على الاستقلال قوله فيكون نحو كخ مثلا يدل على طلب الاستناخة
دلالة هلم وح يكون نحو اسم فعل قلنا ممنوع فانه يدل على طلب قائم بنفس المتكلم من غير
مخاطب للبعير وانما يكون اسم فعل لو كان المقصود طلب الاستناخة من البعير وكونه
مخاطبا به وليس كذلك فانك اذا قلت طلبت واطلب يدل على طلب قائم بالمتكلم من غير
مخاطبته لشخص مخصوص به فلا يكون امرا فقولنا كخ يدل على طلب قائم بالمتكلم لحصول الاستناخة

من البعير لا لكونه مخاطبا مطلوبا منه الاناخة فلا يلزم ان يكون اسم فعل بخلاف هلمّ ٢٧
فان المخاطب به صحيح فاهم يمكن منه طلب الاقبال وحيّ لانسلم انه يخاطب به البعير لطلب
الامتثال منه حقيقة و انما جعل كل واحد من القسمين الاخيرين قسما للذي ناسب
ما لا تمكن له اصلا لان المراد بالمناسبة الوضع الذي سيأتي من كونها مستحقة للحروف ونحوه
وهذان القسمان احق بهما لكمال المناسبات فصح كونهما قسمين للاول ثم كل واحد من
القسمين صح كونه قسيما للآخر باعتبار ان احدهما لحكاية الصوت فقط و الآخر و هو نخ
مثلا ليس لحكاية صوت فقط بل هو تصويت لاجل اناخة البعير فكانا قسمين باعتبار ان
احدهما حكاية الصوت و الآخر ليس حكاية للصوت لكن جعله قسما للذي ما وضع لا لغرض التركيب
فيه نظر لان كل واحد منهما غير موضوع لغرض التركيب فمن هذه الحيثية لا يكونا قسمين
بل للذكرين فاللازم ان لم يوجد لها حالة اعراب قطعا هذا تقسيم للاسماء المبنية فان
بناءها قد يكون لازما وقد يكون عارضا فاللازم ان لا يوجد لها حالة اعراب قطعا كالمضمرات
واسماء الاشارة والعارض ما وجد له اعراب في حالة دون اخرى نحو لا رجل فانه معرب اذا
وقع اسم لا معرب في نحو كم حالي رجل والاصل فيها السكون اي الاصل في البناء اللازم
لانه لما لم تكن لمعان معتورة تفتقر الى تمييز بعضها عن بعض والاصل عدم الحركة لخفته ما
هو الاصل الا ان يضطر الى الحركة لالتقاء الساكنين نحو قولك هؤلاء فانه لو لم تحرك
الآخر التقى ساكنان على غير حده وانما لم يحرك الاول مع حصول المقصود به لان المحذور
هو الآخر الذي اي ابتداء بساكن لفظا او حكما اي والا ان يضطر الى الحركة لابتداء
بساكن اما لفظا كقولك كزيد اذا جعلنا الكاف اسما فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن
وهو ممتنع واما حكما فالمراد به كاف الخطاب نحو اكرمك فان الضمير من حيث انه اسم مستقل
غرضه الابتداء فهو في حكم ما صح به الابتداء من حيث انه معمول و المعمول على الجملة
قد تقدم فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن حكما هذا معنى قوله حكما وفيه تعسف على
ما لا يخفى او اريد بيان حروف اللين بالحركة ان امكن نحو هو وهي فانهما بنيا على الحركة
وكان اصلهما السكون في الواو والياء وكان محل البيان فيهما بالحركة فان الواو
والياء يمكن تحريكهما بخلاف الالف فلذلك قال ان امكن او عوض نحو انا وحيّهل
بفتح الهاء واللام فان الفتح فيهما للدلالة على الالف المرجوع اليه في الوقف وانا بالمد

وحيّهلا

وحيّهلا بالمد فنزل عنه اي عن حروف المد واللين يعني ان الحركة للبيان و
التعبير عن حروف اللين فهو منبئ عنه وناب عنه وكاشف عنه والاصل في حركة
الساكن الكسر لان الكسر لفقد يناسب العدم والسكون يناسب عدم الحركة فكان الكسر
اولى به فلا يعدل عن الكسر الا لموجب كما سيأتي وهو قوله الا اذا طلب خفة كان ويه
ثم بكسر المجرد الضعيف او اتباع نحو منذ فانه ضم الذال لاتباع ضمة الميم او جبر نقص نحو
قبل و بعد فان الضم فيه قوة وكان فيهما نقص بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقص
بالضم لقوته او تنبيه على قوة نحو فقط ونحن فقد يذكر للتعظيم كقول الملك نحن فعلنا
وقد يذكر للكثرة على ما هو مفهوم وصيغه وعلى المذكورين فهو قوة التعظيم او الكثرة
وكذلك قط فانه لنفي الازمنة المستمرة كقولك ما فعلته قط اي في زمان من الازمنة
الماضية فهو موضوع للعموم فالضم لقوته يناسب القوة التي فيها فلذلك بني على الضم
تنبيها على تلك القوة والا فعارض الا بنى لقوله قبل ذكر في اللازم لم يوجد لها حالة
اعراب فهو نوع لذلك الذي فهو الجانب معناه ان وجد لها حالة اعراب فعارض
فيكون قسيما للازم ومثاله لا رجل و يا زيد فانهما قد يوجدان معربين وهو الكثير وقد
يوجدان مبنيين فبناؤهما عارض لانهما وجد لهما حالة اعراب ويفضل بالتحريك على
الاول اي يفضل العارض على الاول وهو اللازم بسبب الحركة تنبيها بالتحريك على ان
بناءه عارض فهو الاول اي فيما هو لازم البناء اسماء الاصوات فمن لم يجعلها حروفا
يعني ان بعضهم جعلها حروفا لما توهم توقف دلالتها على معنى في الغير كالحروف وهو
ضعيف والدليل على اسميتها وجهان احدهما دلالتها على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان
والثاني دخول التنوين على كثير منها كغاق وصه وويه وذه ونظائرها لزمتها الحكاية اي
سواء لزمتها الحكاية او لم تلزمها كما سيأتي ان شاء الله تعالى فمما لزمتها الحكاية كطيخ لصوت
الضاحك بكسر الخاء على اصل التقاء الساكنين ولطلب مناسبة حركة اوله ومخ في قولهم
اف في مخ لبيخ اي علامة لدرك المراد ويروى لطمعا اي و الاجابة ويروى
لطمعا وكلها متقاربة في المعنى وهو مثل يضرب عند الشك في نيل الشيء ومخ بكسر
الميم والخاء مشددة على اللغة المشهورة ونقل فيها ايضا فتح الخاء وهو التصويت
باللسان والغار شفة الاعلى ومعناه رددي الحاجة مع الطماعة قال الشاعر

[illegible]

٣٨

سالت هل وصل فقالت بقى وحركت لي راسها بالنغض اي صوتت شفتها بالرد على وجه الاحاح وكاصوات الحيوانات او الجمادات المحكية كغاق لصوت الغراب بكسر القاف وطق بفتح الطاء وكسرها مع سكون القاف وهو صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف والصراي مثالان للاصوات المحكية للجمادات او لم يلزمها عطف على قوله لزمتها ومعنى لزوم الحكاية انها في الاصل حكاية شيء ان تحكى تلك الاصوات والمراد بعدم لزومها انها تكون تارة حكاية كقولك قال الرجل وي فانه حكاية لقوله وتارة تكون نفس الصوت لا حكاية كقولك حب عند زجر الجمل ووي عند التعجب واما طيخ وغاق ومض فهو نفس الاصوات المحكية فان نحو غاق صادر عن الغراب ليس فيها حروف متميزة حتى يقال انها كلمة تحكى بل هو صوت مجرد ليس كلمة وكذا مض فانه ليس بعين ما صوت به الشخص عند رد ذي الحاجة بل يشبه ما تحرك به شفتاه وليس المراد انه تلفظ بميم وصاد مكسورة مشددة صريحا كالاصوات التي تنتدم بها او تتوجع او تتعجب او كالتي يصيح بها البهائم والسباع والطيور او تدعى او تسكن كوي وصه لها المتندم والمتعجب واوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء للتوجع واكثر التعجب وما يجري مجراها كاخ عند الكراهة وحس وبخ عند التوجع ايضا ونحو حل وحب في قولهم لزجر الناقة حل لا حليب بطن الماء وحب لا مشيت بعد الماء لزجر الجمل وعدس في نحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وعدس بسكون السين زجر للبغلة وعباد اسم ملك حسن صاحب هذه البغلة ووده في قولهم الاجمع فلاده ده ذكر الزمخشري انه زجر للابل وذكر في امثاله ان ده بفتح الدال وكسرها كلمة فارسية معناها الضرب واصله ان الموتور يلقى واتره فلا يتعرض له فيقال له ذلك اي ان لم تضربه الآن فانك لا تضربه ابدا فصار مثلا في كل ما تقوم عليه الرجل ويقدر عليه من قضاء دين وفرصة او حاجة طلب او نحوهما مما لا يسوغ تاخيره وقد ذكر في معناه وجوه اخر ومنه اي ومما لم يلزمها الحكاية دج للصياح بالدجاج ونشوء وساوها دعاء للحمار الى الشرب وفي قولهم ادا وقف الحمار على الرد هنز فلا تقل له سا والرد هة نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء يضرب للرجل يعلم ما يصنعه اي كل اليه الامر

ولكرم

ولا نكرهه على فعله اذا رأيت رشده ومنه هدع وهو تسكين لصغار الابل وهذه اي ما لم يلزمها الحكاية يحتمل ان يجعل من اسماء الافعال مثلا وي معناه تندمت واوه معناه توجعت وواها معناه تعجبت وكذا غيرها والمحكي منها مقدر في محله الاعراب مثلا في غير المحكي اذا لم يجعل اسم فعل بعض الاصوات المحكية كقولك ان في مض لفظة مض ليس مجرد الصوت التي لا تستحق اسم الكلمة لكونها غير متميزة الحروف حال كونها صوتا عند تحريك الشفتين اما اذا حكي ذلك الصوت فيكون مبنيا في محل الاعراب كسائر الاسماء المبنية حيث يقدر في محلها الاعراب واما اذا لم يحك الاصوات فهي لا تستحق الاعراب لكونها غير واقعة في التركيب فلا تستحق لها اعرابا هذا اذا لم يجعل اسم فعل لها اذا جعل اسم فعل فله اعراب محلي كسائر اسماء الافعال على ما سابق ومنه اي ومن الاول وهو ما لزم بناؤه اسماء الافعال كرويد زيدا واخواته كهات الشيء وحيهل الثريد وبله زيدا وفعال التي بمعنى الامر كنزال واما بحيث المناسبة ما لا تمكن له وسيذكره اي سيذكر في بحث الاسماء العاملة في اواخر الكتاب حيث قال ومنها اسماء الافعال ويعمل عمل مسمياتها الى آخره ولا محل لها من الاعراب على راي لوقوعها موقع ما لا اعراب له ومرفوعة المحل بالابتداء على راي واغناؤها عن الفعل عن مانع بدليل اقائم الزيدان نعم اختلف في موضعها من الاعراب فقيل لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت بها لا موضع له من الاعراب فوجب ان لا يكون للدال عليها موضع من الاعراب وهذا ضعيف لقوله واغناؤها عن الفعل الى آخره ومعناه ان مجرد وقوعها موقع ما لا اعراب له غير مانع من اعرابه بدليل اقائم الزيدان فانه واقع موقع ايقوم الزيدان ومع هذا فلا يمنع قائم من الاعراب بل هو مبتدأ والزيدان فاعله على ما ذكر غير ما في الباب ان اعراب قائم لفظي لكونه اسما معربا واما اسماء الافعال فلا اعراب لها لفظا لكونها مبنية فتعين الاعراب المحلي لكونها اسماء والاسم لا بد وان يكون له اعراب اما لفظا او محلا ثم قال والنصب على المصدر اوجه عندي بعضهم في نحو رويد زيدا انه في موضع رفع بالابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا الى فاعلها قياسا على الصفة الرافعة لفاعلها نحو اقائم الزيدان لان التركيب يوجب الاعراب ظاهرا او تقديرا عند امتناع الظهور

ويرد عليه ان فاعله مضمر وهم شرطوا في الصفة ان تكون رافعة لظاهر واختار المصنف انها في موضع نصب على المصدرية لان المبني لما تعذر اعرابه لفظا حكم على موضعه بما يستحقه ودليل نصبها على المصدرية ان معناه أرْوِدْ زيدا اي امهله ارواد فرويد واقع موقع ارواد فهو كضربا زيدا لكنه مصدر لفظ ورويد بمعنى المصدر ولذلك جاء مضافا في بعض الوجوه نحو رويد زيدٍ اي ارواد زيد هذا معنى كلامه لكن اذا جعل منصوبا على المصدرية اما مضافا او غير مضاف ويقدر له فعل فلا يبقى لكونه اسم فعل معنى لانه يكون كضربا في انتصابه على المصدر بفعل مقدر الا ان يقول كان اصل ارود زيدا رويدا اي امهله امهالا ثم حذف الفعل وصار المصدر قائما مقامه متضمنا معناه فصار اسما للفعل فانتصابه على المصدرية باعتبار الاصل المنقول عنه كما ذكرنا في نعم المنقول وهو انه اذا نقل لفظ الى معنى آخر فمعناه بحسب المنقول اليه واعرابه بحسب المنقول عنه وهذا غاية تقريره وفيه حزازة بعد والبحث فيه مجال ومنه اي ومن اللازم البناء ما نحو على فعال اما بمعنى الامر كنزال لانه بمعنى انزل او معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة وهو مصدر معرفة وفجاح من قولهم ركب فلان فجاح وهو معدول عن الفجة ومعناه ركب الباطل يقال فج فلان اذا انفتح في طريق مقصوده ونحوه حماد معدولة عن المحمدة وجماد معدولة عن الجمود او عن الصفة مختصة بالنداء نحو يا خباث فان مفادها يا خبيثة او غير مختصة كطمار للمكان المرتفع يقال هوى من طمار اي من مكان عال وهو معدول عن صفة وهو طامر واصله من الطمور وهو شدة الوثوب ولا تختص بالنداء كما في المثال او قطاط واصله من القط وهو القطع وهو معدول عن قاطة بمعنى قاطعة وهو الصفة ولا تبال فلا لأ معدى بلازم فو معدوله من الباء واصله من البلال بمعنى الرطوبة اي لا يصيبه منى ندى وضر او عن فاعلة في الاعلام اي او معدولا عن فاعلة علما بمعنى المعدول يكون علما كحذام اسم امراة واصله من الحذم وهو القطع وقطام اسم امراة ايضا من القطم وهو قطع الشيء باطراف الاسنان وغرار في قولهم باءت غرار بكحل وغرار اسم بقرة وكذا كحل واصلها انهما بقرتان انتطحتا فماتتا بالنطاح فضرب مثلا لكل متساويين يقع احدهما بازاء الآخر ووجه فعال بمعنى الامر ظاهر لكونه واقعا موقع مبنى الاصل واما

بنائه

عمرو فلكونه مشابها لنزال في كونه معدولا ايضا مثله وفي انه وزنه ايضا فعال كهو ومنه اي ومن اللازم البناء ايضا المضمرات كما سبق ذكرها ومنه اي ومن اللازم البناء ايضا المبهمات وهو ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط ان يكون سابقا في الذكر البتة قوله الى غير المتكلم والمخاطب احتراز عن المضمر المتكلم والمخاطب فان نحو انا وانت في نهاية الوضوح فلا ابهام فيه بقي المضمر الغائب فاحترز عنه بقوله من غير اشتراط الى آخره فان المضمر الغائب يشترط ان يكون له ذكر سابق وههنا بحث وهو ان المتضمن للاشارة اما ان يريد به بحسب الوضع او بحسب الاستعمال بمعنى انه يجوز ان يقترن به الاشارة فعلى الاول لا نسلم ان المضمر بمعنى الاشارة مخصوصة باسماء الاشارة نحو انا واخواته وان اراد الثاني فكل اسم جاز ان يقترن به الاشارة من المعرف باللام والعلم وغيرهما فيلزم ان يكون من المبهمات قطعا وظاهر لفظه ان المبهمات اسم لقدر مشترك بين اسماء الاشارة والموصولات وظاهر كلام النحاة ان المبهمات مشترك لفظي بين اسماء الاشارة والموصولات فلا يفسر حينئذ بما هو قدر مشترك بينهما قال صاحب المفصل هو شيئان اسماء الاشارة والموصولات وقوله من غير اشتراط ان يكون سابقا الضمير في يكون يرجع الى غير المتكلم والمخاطب اي المتضمن للاشارة ان لم يشترط ان يكون ذلك الغير سابقا عليه في الذكر فهو المبهم وانما قال من غير اشتراط ولم يقل من غير ان يكون لان اسم الاشارة قد يكون له سابق في الذكر كقولك جاءني رجل وذا عالم اشارة الى الرجل فقد سبقه في الذكر ولكن لا يشترط هذا السبق فلذلك قال من غير اشتراط البتة ولفظ البتة كانه تاكيد للاشتراط واراد به مقابلة المضمر الغائب فان المضمر يشترط فيه سبق الذكر قطعا منفي ذلك صريحا فقال لا يشترط ههنا قطعا ثم ان كان اي المتضمن للاشارة بحيث يستغني عن صلة فهو اسما الاشارة نحو ذا للمذكر وتا وتي وذي وته وذه بالوصل اي بالوصل بالياء نحو تهي وذهي والسكون نحو ته وذه للمونث وكذا تثنيتها اي تثنية المذكر والمونث منها فمن قال ذان وتان في الاحوال الثلث بعد رفعا ونصبا وجرا وعليه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه بمعنى انها لغة بلحارث بن كعب فانهم يتركون الف التثنية بحالها في الاحوال الثلث وذكروا توجيه الآية على غير هذه اللغة وجوه احدها أنّ إنّ بمعنى نعم وهذان مبتدا وساحران خبره

واينما دخل اللام على هذا الوجه في الخبر على التشبيه بصورة انّ فكانه جواب سؤال
والاقوى ان تقدر بعد اللام مبتدأ آخر والتقدير لهما ساحران لئلا يدخل اللام على
المبتدأ والجملة خبر هذان او لانه قد يدخل اللام على خبر المبتدأ ايضا كما مر في ان
قال الشاعر ام الحليس لعجوز شهربه والثاني ان اسم انّ ضمير الشان اي انه
هذان لساحران والاعتذار عن اللام كما سبق والثالث ان ها الضمير والتقدير انها
اي ان القصة وذان مبتدأ ولساحران خبر واما من يقول ذان وذين فظاهر
مما نحن فيه على الظاهر هذا الكلام يقتضي ان يكون الظاهر عند المصنف ان اسماء
الاشارة اذا اختلفت الفاظها تكون معربة كما توهمه بعضهم وهو فاسد لقيام
علة البناء فيه مع اختلافها وسبب توهمهم انه يختلف آخره باختلاف العوامل نحو
جاءني مسلمان ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين قلنا لا نسلم ان الاختلاف حصل باختلاف
العوامل بل ذان موضوع لتثنية المرفوع وذين لتثنية المنصوب والمجرور
واولاء بالمد والقصر لجمعهما جميعا اي لجمع المذكر والمؤنث وقد قرئ قوله تعالى هم
اولاء بالمد والقصر في الشواذ والعطف على قوله ثم ان كان بحيث يستغني عن قصة
اي ان لم يكن بحيث يستغني عن القصة فهي الموصولات والقصة مبتدأ وخبره سميت
صلة التي تتم اي الموصولات بها اي بالقصة وهي احدى الجمل الخبرية احترازا عما لا
يحتمل الصدق والكذب كالاستفهام والامر وغير ذلك وانما لم تقع غير الخبرية صلة
لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فكما لا يوصف بغير الجمل الخبرية لا يوصل
بغيرها ايضا ولا بد فيها اي في احدى الجمل من ذكر يعود اليها اي الى الموصولات ليرتبط
الجملة بالموصولات ولا تكون اجنبية عنها كما في الصفة وان تكون معلومة للمخاطب
اي لا بد من ان تكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدم لا تستعمل الا اذا كان
اصل القدوم معلوما بالاستقراء سميت صلة وحشوا اما تسميته الصلة فظاهرة لكونه
توصل بها واما تسميته حشوا فلان الصلة قد يقع حشوا في الكلام اي وسطا كقولك
الذي ابوه منطلق زيد وحذفت اي الصلة في نحو بعد اللتيا والتي اي بعد
لقصور العبارة عن الاحاطة بوصفها المكنى عنه اي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت
قال العجاج دافع عني بنقير موتتي بعد اللتيا واللتيا والتي

وهي اي الموصولات الذي وقد وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات
لا يقع صفة للمعارف فاذا عرفت بدخول الموصول صح الوصف بها هكذا ذكره النحاة وفيه
بحث وهو ان في نحو جاء زيد الذي ضرب اما ان تكون الصفة نفس الصلة او الموصول مع
الصلة لا جائز ان تكون الصلة لان الصلة لا محل لها من الاعراب فيتعين ان تكون الصفة
هو الموصول مع صلته فيلزم ان تكون المعرفة موصوفة بمفرد لا بجملة والتي للمؤنث و
قد حذفنا اي الذي والتي بحذف الياء مع بقاء كسرها قبلها نحو اللذ فعل بكسر
الدال للدلالة على الياء المحذوفة وحركة ما قبلها اي وقد حذفنا بحذف الياء مع حذف
حركة ما قبلها نحو اللذ بسكون الدال قال كاللذ تزبى زبية فاصطيدا والزبية حفرة
تحفر لصيد الاسد وحذفهما رأسا والاجتزاء عنهما باللام اي بحذف الياء والدال
والاكتفاء عنهما باللام في نحو اللذ بكسر الدال هذا مثال للاولى واللذ اي بسكون الدال
مثال للثاني والضارب زيدا عمرو اي الذي ضرب زيدا عمرو مثال للثالث
واسم الفاعل هنا على الخصوص بمعنى الفعل وضح المرفوع به جملة واقعة صلة للام
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لم جاز ان يقع اسم الفاعل مع معموله وهو
مفرد صلة للام بمعنى الذي وقد شرط كون الصلة جملة فاجاب بان اسم الفاعل هنا
اي حال كونه صلة بمعنى الفعل فصح كون الصلة جملة تقديرا وقوله على الخصوص اما ان
يريد به ان اسم الفاعل هو جملة حقيقة او تقديرا فان اراد تقديرا لم يختص بهذا الموضع
فان اقائم الزيدان ونحوه جملة عند المصنف تقديرا وان لم يكن صلة للموصول وان
اراد الثاني وهو انه جملة حقيقة فهو ممنوع لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لفظا قطعا
نص النحاة عليه ولعل مستنده انه لو كان جملة لصح السكوت عليه لكن لا يصح اذ
لو سكت على اسم الفاعل مع فاعله من غير تقدم رافع او ناصب او جار لم يكن لان
الاسم لا بد له من اعراب فاذا لم يتقدم عامل لفظا او تقديرا لم يكن له اعراب لا لفظا
ولا تقديرا وهو فاسد وكذا اللتي واللت والضاربة زيدا هند هذه الامثلة للتي
ونقيضها كما ذكر في الذي على الترتيب ومثناهما ليس من هذا الباب في اكثر اللغات
اي مثنى الذي والتي ليس من باب المبني اللازم لما توهمه فيهما من كونه يختلف
آخره باختلاف العوامل وهو كلام ردي في العبارة كما سبق في اسماء الاشارة والاولى

واللائي حين قوله فيما بعد لجمع المذكر وليس من الباب اي اللاوي ليس من باب
المبنيات اللازم لتوهمهم المذكور وكذا اللذون ولغة بني عقيل وبني كنانة
قال قائلهم نحن اللذون صبحوا الصباحا وآخره يوم النخيل غارة ملحاحا
يعني اللذون عند من يستعمل بالواو في الرفع ليس من الباب ايضا لتوهمهم الاعراب
فيه لجمع المذكر خبر للاولى وما بعده وجاء حذف النون من المثنى نحو ابني كليب ان
عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اي اللذان بحذف النون ومن الجمع نحو
وخضتم كالذي خاضوا على احد الوجوه اي كالذين خاضوا وقيل الذي مفرد حاله
وهو صفة لموصوف مفرد وقد حذف العايد اي وخضتم خوضا كالخوض الذي
خاضوه وقيل الذي مصدرية كان على ما سائل ان ما استعمال في آخر الكتاب وهو
قوله انت فينا الذي نرغبين اي انت فينا رغبتك اي خضتم كخوضهم واللاتي
مبتدأ مع ما بعده خبر قوله لجمع المؤنث واللواتي باو وياء فيهما واللائي بهمزة وياء
بعدها واللات بلا من غير ياء واللاء بياء محذوفة بعد الالف لجمع المؤنث خبر اللاتي
وما بعده وما عطف على الذي ولا تقع صفة يعني ما لا يوصف بها لا يقال اشتريت
الكتاب ما تعلم بمعنى الذي تعلم وتكون موصوفة ايضا اي ما قد تكون موصوفة
ايضا كما وقعت موصولة اما بمفرد تقع صفة لما الموصوف اي قد تكون موصوفة بمفرد
نحو هذا ما لدي عتيد اي هذا شيء عتيد لدي او بجملة اي او تكون موصوفة
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس من الامر الشعر لامية بن الصلت وقبله اصبر النفس عند كل ملم
ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد يكشف غماؤها بغير احتيال
فرجة اي انفراج كحل العقال اي انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة ولا تعين
للاستشهاد اذ قيل ان ما كافة مهيئة لدخول رب على الجمل نحو ربما قام زيد ولكن
الاولى جعلها موصوفة لوجهين احدهما انه حمل لرب على بابه الاكثر وهو كونها غير
مكفوفة وغير داخلة على الجمل والثاني ان تكره لا بد له من مفعول ح وتقديره شيئا
من الامر لكن حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي جار ومجرور مقامه ضعيف
ومنه اي ومما وقع ما فيه موصوفة بجملة قوله نعم ما قلت ونعم ما فعلت ونعم

ما فعلت اي نعم شيئا فعلته ونعم شيئا فعلته والمخصوص محذوف وليست بموصولة
لان شرط نعم ان تكون فاعله معرفا باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم
رجلا زيد ونكرة اي وقد تكون ما نكرة في معنى شيء من غير صلة والصفة نحو فنعما هي
اي فنعم شيئا هي وهذه والتي تسمى تامة لعدم احتياجها الى صلة وصفة ومتضمنة معنى
الاستفهام اي وقد تكون ما متضمنة معنى الاستفهام نحو وما تلك بيمينك اي اي شيء
تلك والجزاء عطف على الاستفهام اي وقد تكون ما متضمنة نحو وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه اي ان تقدموا خيرا لانفسكم تجدوه وتسمى هذه جزائية وشرطية
باعتبار انها تستدعي شرطا وجزاء والفها اي الف ما بسببها الحذف اي يحذف في
حال كونها استفهامية مع الجار اي مع الحروف الجارة اي الكثير الشايع حذف الالف
وقد جاء قراءة عما يتساءلون باثبات الالف وفي قول حسان على ما قام يشتمني لئيم
كخنزير تمرغ في الدمان نحو مم وعم ولم حذفت الفها في الاستفهام لكثرة
الاستعمال والقلب اي بسببها القلب استفهامية في نحو قول ابي ذويب مه
قال ابو ذويب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت
مه اي ما فقيل هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وجزائية اي بسببها الفها
القلب حال كونها جزائية في مهما نحو مهما تصنع اصنع والاصل ما ما قلبت الفها
هاء كراهة اجتماع المثلين على ما سلف ومن عطف على ما اي الموصولات الذي
وما ومن وهي كما يعني ان من كما في وجوهها المذكورة فالموصولة كقولك جاءني
من عرفت والاستفهامية نحو من عندك والجزاء نحو من يأتني اكرمه الا انها لا تقع
غير موصوفة ولا موصولة نحو من لا تقع تامة بخلاف ما فلذلك استثناها وربي
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا مرفوعا ومجرورا يعني قد جاءت من
موصوفة في البيت اذا كان غير مجرورا صفة بخلاف المرفوع فان رفع جاز ان
تكون موصولة بحذف صدر الصلة اي الذي هو غيرنا ويحتمل على تقدير الرفع ان
تكون من ايضا موصوفة وغيرنا خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ مع خبره مجرور المحل
صفة لمن فلا يتعين على الرفع ان تكون موصوفة فقوله مرفوعا انما يصح الاستشهاد
على كونها موصوفة بناء على هذا الاحتمال وان احتمل الاستدلال وقد اعترض من يعلم

ولم تقل من يعقل ليكون اشمل اذ قد يطلق على البارى تعالى و يستعمل لفظ العلم
دون لفظ العقل ويقع اى من على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث
فالمفرد كما سبق والمثنى كقول الفرزدق شعر تعال فان عاهدتنى لا تخوننى
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان والجمع كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك و
التانيث كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول
وتانيث الثانى ولفظها مذكر والحمل عليه هو الاكثر ويجوز اى الحمل على المعنى
نحو من هى محسنة جاريتك ومن احسنت جاريتك وتقول من حمراء جاريتك
ولم يجز من احمر للفظ ومن محسن جاريتك جايز اما الصورتان الاوليان فجوازهما
ظاهر لان الاولى وقعت الجملة الاسمية فيها صلة والثانية وقعت الجملة الفعلية
صلة وفيهما ضمير مؤنث عائد الى من حملا على المعنى لانه مؤنث وكذا الصورة الثالثة
وهى من حمراء جاريتك اى من هى حمراء جاريتك حملا على المعنى ايضا بقيت صورتان
احدهما من هو احمر جاريتك والاخرى من هو محسن جاريتك فقال بمنع الاولى وجواز
الثانية اما امتناع الاولى فلان احمر ليس مؤنثا فى اللفظ فلا يصح اجراؤه مؤنثا كما لا
يجوز ان يقال هند احمر بل يجب ان يقال حمراء فلو لم يجز للفظ اى لم يجز للفظ احمر
فانه ليس فعلا ولا جاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل كما ذكرنا واما الاخرى وهى من هو محسن
فكان ينبغى ان لا يجوز ايضا لان محسن مذكر كما لا يجوز هند محسن الا انا وان بعده
انما اجازه لما ذكره فى التعليق وهو قوله اذ ليس بين محسن ومحسنة فى اللفظ والبناء الا
الهاء ونحو احمر وحمراء ليس كذلك هكذا ما ذكره وفيه نظر لانا نسلم ان ما ذكره فرق بين
المحسن وبين احمر لكن الكلام فى كون هذا الفرق موثرا فى الجواز والمنع اذ لو صح
ذلك لجاز فى السعة هند محسن بمعنى محسنة كما جاز هند محسنة وليس كذلك وان اراد
به انه جايز باعتبار التاويل وهو من هو شخص محسن او شئ محسن فجاز ايضا من هو احمر
بهذا التاويل وعلى كل حال ينبغى ان يجوز الصور كلها حملا على المعنى تارة وعلى اللفظ
اخرى من هو احمر ليست ممتنعة على الاطلاق فى الجواز نحو احمر على اللفظ وهو احمر
على المعنى لا على اللفظ واجاز الكسائى وقوعها اى وقوع من صلة بمعنى زايدة وانشد
ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا اى والاثرون

عددا

عددا بمعنى الاكثرون عددا وعددا نصب على التمييز فمن زايدة والتقدير انا انا
نعد عددا عند غيره هذا جواب عن استدلال الكسائى بمعنى لا نسلم ان من فى البيت صلة
لكن جاز ان يكون موصوفة وعددا مصدر لفعل محذوف وهو نعد والفعل مع المصدر
منصوب المحل صفة لمن اى انا انا نعد عددا ويحتمل ان لا تقدر الفعل وتجعل عددا مصدرا
بمعنى المفعول اى معدودا فيكون صفة مفردة ولا حاجة الى اضمار فعل ولا يتفقان
من وما موصوفتين لكن موصوفتين اى لا يتفقان موصوفتين حال كونهما موصولتين اى
لا توصف من الموصولة بصفة ولا ما الموصولة ايضا بصفة بخلاف الذى فانه يوصف
بالمعرف باللام نحو مررت بالذى اكرمته الظريف بالجر صفة للذى مع صلته ولا يجوز
ان يقال مررت بمن اكرمته الظريف ولا بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة
لمن مع صلته او لما مع صلته هكذا ذكره والفرق ان لفظ ما ومن اشبه بالحروف من الذى
فجاز وصف هذا دون ذلك اما اولا فلان لفظ من وما كل واحد منهما مركب من حرفين
موضوعه وضع الحروف وقيل هذا علة لشبههما بخلاف الذى فان وضعه ليس وضع الحروف
لانه مركب من اكثر من حرفين واما ثانيا فلان الذى فيه صورة اللام للتعريف وان كان
جزءا من الكلمة عندهم فهو اشبه بالاسما صورة من لفظ ما ومن واما ثالثا فلان لفظ
ما ومن يعمهما جا آخر ما صرفها بخلاف لفظ الذى فانه لم يوجد الا اسما هذا غاية الفرق بينهما
ولا يخلو عن الحزازة وتوكدان اى من وما مثلهما اى مثل الذى نحو نظرت الى ما عندك
نفسه والى من عندك نفسه بجر نفسه فيهما تاكيدا لما ومن مع صلتهما كما جاز نظرت
الى الذى اكرمته نفسه تاكيدا الموصول مع صلته وانما جاز تاكيد ما ومن موصولتين
ولم يجز وصفهما موصولتين لما ذكرنا من ان لفظ من وما اشبه بالحروف من الذى و
الحروف لا يجوز ان يوصف لكن يجوز ان يؤكد على الجملة تاكيد لفظى وهو تكرير نفس اللفظ
فعلى الجملة يجوز تاكيد الحروف ولا يجوز وصف الحروف واذا استفهم بها اى بمن
الواقف عن نكرة قابل الواقف حركته اى حركة ذلك الاسم الذى هو نكرة فى لفظ الذاكر
بما يجانسها من حروف المد واللين اذا كان اى ذلك اللفظ الواقع فى لفظ الذاكر مذكرا
واحدا فاذا قال جاءنى رجل قال المستفهم منو واذا قال رايت رجلا يقول المستفهم منا و
اذا قال مررت برجل يقول المستفهم منى وانما اختص بالوقف لان زيادة حروف

المد واللين على الكلمة على خلاف الاصل فجاز في الوقف لان الوقف محل تغيرات كثيرة كما
هو مذكور في بابه واما اختصاصه بان يكون المستفهم عنه نكرة لان احتياج النكرة الى التمييز
بالاستفهام اكثر من احتياج المعرفة وكان زيادة الحروف للدلالة على التمييز اليق بالنكرة
منه فيرجع الى اي وان لم يكن مذكرا واحدا بان يكون مثنى او جمعا مذكرين او مفردا
مونثا او مثنى او جمعا مونثين الحق اي الواقف علامة اي علامة كل واحد على حسب
احواله من الاعراب تنبيها على حال الذات والاعراب يعني في المثنى المذكر والجمع المذكر
اذا قال القائل جاءني رجلان للمستفهم الواقف ان يلحق علامة تدل على حال ذات المثنى وعلى
اعرابه فاذا قال منان دل بتثنيته على ان ذات المسؤل عنه مثنى وبالالف على ان
المسؤل عنه مرفوع وكذا في المثنى المونث والجمع المذكر فاذا قال جاء رجال قال منون
واذا قال رايت رجالا قال منين واذا قال جاءت امراتان تقول المستفهم منتان
او منتان بسكون النون فقد دل على ذات المثنى المونث بتثنية المونث وعلى اعرابه
بالالف وكذا في النصب والجر يقول منتين فاذا تعذر اجتماع الدلالتين كما في المونث
واحدا او جمعا اقتصر على الاولى اي على الدلالة على حال الذات فاذا قال جاءت امراة
يقول منة فقد دل بالحاق التاء على ان المسؤل عنه مونث ولم تكن الدلالة على اعرابه
لكونه في الوقف والسكون وكذا في الجمع المونث فاذا قال جاءت مسلمات يقول المستفهم
منات بسكون التاء فقد دل على ان الذات المسؤل عنه جمع مونث ولم يكن الدلالة
على اعرابها لكون الحركة ممتنعة في الوقف وانما اقتصر على دلالة الذات لانها اهم واوجب
وانما لم يذكر المصنف كون النون والتاء ساكنة مع انه شرط لان المفروض كون المستفهم
واقفا والوقف يجب فيه سكون الآخر ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين في
الاحوال كلها اي ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين في كل منكر مستفهم عنه
مذكرا او مونثا او مثنى او جمعا فاذا قيل جاء رجل يقول منو وفي رجالا منا وفي رجال
منى وكذا لو قال جاءت امراة او نساء فيقول المستفهم الواقف في كل واحد منهما في
الرفع منو وفي النصب منا وفي الجر منى فالواو للرفع والالف للنصب والياء للجر
فقد دل على اعراب المسؤل عنه دون احوال الذات والواصل لا تغيرها اي لا تغير
من بحال نحو من يا فتى فاذا قال جاءت امراة يقول المستفهم من يا فتى من غير

زيادة علامة من حروف المد واللين والتانيث كما ذكرنا من ان الحاق العلامات
تغيير فيلحق بحال الوقف دون غيره وقد جمع شذوذين من قال اتوا ناري
فقلت منون انتم الالحاق وصلا وتحريك النون تامة فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
احد الشذوذين اثبات علامة المد في الوصل والثاني تحريك النون والنون يجب ان
تكون ساكنة في الوصل ويحتمل ان يكون على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه ضرب من منا
بالاعراب هذا اعتذار عن الشذوذ الثاني بانه جاز ان يكون تحريك النون على
القياس وهو انه حكى سيبويه انه يستعمل من معربا بالحركات الثلث بان يقول
ضرب منٌ ورايت منًا ومررت بمنٍ فمن بهذا الاعتبار اذا جمع جمع السلامة تقال
منون كمسلمون ثم يكون منون في البيت حركتها قياسية كحركة نون مسلمون وهذا البيت
ذكره هو وغيره على الشذوذ في هذا القسم وفيه نظر لان المبحث ان يكون في لفظ الذاكر
نكرة ويستفهم عنه واصلح ثم يكون هذا شاذا ولا نعلم في البيت ان المستفهم عنه في
لفظ الذاكر نكرة بل لم يجئ لفظ ذاكر قبل الاستفهام بل المذكور هو اتوا والاستفهم الشخص
عما ذكره بنفسه ولو كان نكرة في لفظ الجن واستفهم عنه الواصل كان محل الاستشهاد
وهو غير معلوم ويمكن ان يجاب عنه بان المعلوم ان الحاق العلامة بلفظ المستفهم لا
يكون الا اذا كان المستفهم عنه نكرة بالاستقراء فاستدلوا بالحاق العلامة في لفظ
المستفهم على ان المستفهم عنه نكرة في لفظ ذاكر بالاستقراء المعلوم من اللغة وفي قوله
يحتمل ان يكون على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه نظر لان منٌ في ضرب منٌ اما
ان يكون استفهامية او لا فعلى الاول سقط صدريته في ضرب من وعلى الثاني يخرج
البحث وهو كون من الاستفهامية واما المعرفة فغير العلم يرفع وكذا العلم في تميم و
يحكي عن لفظ الذاكر في الحجاز يعني اذا كان المعرفة في لفظ الذاكر ويستفهم عنه بمن
فاما ان يكون المعرفة علما او غير علم فان كان غير علم فحقه ان يعاد تلك المعرفة بعد من
ويرفع في الاحوال الثلث بلا خلاف بين بني تميم والحجاز فيه فاذا قال الذاكر جاء الرجل
فيقول المستفهم من الرجل واذا قال رايت الرجل ومررت بالرجل قال ايضا من الرجل
بالرفع واما العلم ففيه مذهبان احدهما لبني تميم وهو الرفع ايضا مطلقا في الاحوال الثلث
والثاني للحجاز وهو حكاية لفظ الذاكر فاذا قال جاء زيد فيقول المستفهم من زيد بالرفع

واذا قال رايت زيدا تقول المستفهم من زيدا بالنصب واذا قال مررت بزيد تقول
المستفهم من زيد بالجر هذا هو المذهب المشهور وحكى ابضا جواز حكاية جميع المعارف
المعربة بعد من قياسا على الاعلام وحكى ايضا جواز حكاية المعارف بعد من كحكاية
النكرات فقال منو منا ومنى وقوله برفع ظاهر في ان الرفع واجب في الوصل والوقف
ولذا ذكرها بعد ذكر الوقف والوصل في النكرة وانما جرى في العلم الحكاية عند اهل
الحجاز دون ساير المعارف لان العلم بطريق الابهام اعتبارا لمسميات بالعلم
الواحد فكان فيه لبس مثل النكرات فقصد حكايتها ليعلم ان المسؤول عنه ما هو وانما
لم يلحق علامة كما في النكرات فرقا بين المعرفة والنكرة وانما لم يعكس لان الاكثر الاقدام
عن النكرات والحاق العلامة اخص من اعادة المستفهم عنه فكان الاخصر اليق بالاكثر
وهو النكرة والمستفهم بها اي بمن عن صفة العلم في تميم يصدرها بلام التعريف و
يعقبها بياء النسب مع الحاق العلامة في المثنى والمجموع يعني اذا ذكر علما نحو جاء زيد
واستفهم عن صفته وطريقه ان يصدر لفظ من بلام التعريف ويلحق باخره ياء
النسبة فاذا قال جاءني زيد تقول المستفهم المني يعني القرشي ام الثقفي واذا كان مثنى
او مجموعا يلحق علامة التثنية والجمع فلو قال جاءني زيدان فقال المستفهم المنيان
واذا قال جاءني الزيدون قال المنيون وفي النصب والجر تقول المنيين والمنيين
هذا اذا استفهم عن صفة العلم المنسوبة كالقرشي والثقفي اما اذا لم يكن منسوبة كغير
الصفات نحو العالم والكريم فقد اجاز المبرد فيه ايضا المني فاذا قال رايت زيدا جاز
ان تقول المني اي العالم او غيره والاكثرون على ان الاستفهام بالمني ونحوه مخصوص
بما اذا كانت الصفة منسوبة لان الصفات المنسوبة اهم عندهم وابلغ من غيرها لكونها ادل
الى التفاخر في الانساب وانه فيه ياء النسبة فلا تسع الا الصفة المنسوبة اظهر من
دلالته على غير المنسوبة واما الحق يعني علامة الاعراب مع قيام علة البناء فيها لان
ياء النسبة نقلتها من حكم البناء بدليل نقلها للاعلام الى النكرات الصالحة للوصف
ولهذا المعنى دخلت اللام في اولها وهذا الالحاق والتصدير مختص بتميم ولذلك
قيدها بقوله في تميم وذو الطائية هذا ايضا من الموصولات لكن يختص بلغة طي
ويستوي فيه اي في لفظ ذو المذكر والمؤنث في نحو قوله لا تنجين للعظم ذو انا
عارقه ونحو وبئري ذو حفرت وذو طويت يعني ان ذو يجيء بمعنى الذي والتي
انتهى

عرفته عارقه / ...

الني فالبيت الاول مثال الاستعمال بمعنى الذي والثاني مثال الاستعمال بمعنى التي واول
البيت الاول شعر لمن لم تغير بعض ما قد صنعتم وبروى بعد ما قد صنعتم وهو اظهر
ليوافق تغير لانه للمخاطب المفرد واما على رواية الجمع فقد خاطب واحدا من
الجمع لعدم لو تغيرات بعض الذي صنعتم مع غيرك لا تنجين من الانتحا وقال
النحو للمثنى اي تعرض له اي لا تعرض للعظم الذي انا عارقه اي اخذ لحمه و
هذا مبالغة في التخويف اي لا آخذ اللحم من العظم بل ازيد واتعرض للعظم بكسره ايضا
وذو بمعنى الذي صفة للعظم الذي هو مذكر اي العظم الذي انا عارقه واما
اول البيت الثاني فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت
فذو فيه بمعنى التي وهي مؤنثة اي بيري التي حفرتها والتي طويتها ومنهم من
يقول في المؤنث ذات مضمومة ويوحدان في كل حال وعن بعضهم هذان ذوا
تعرف وهاتان ذواتا تعرف وهؤلاء ذوات تعرف بضم التاء في الاحوال الثلث
يعني المذهب المشهور ان ذو الطائية لا تغير في المذكر والمؤنث والمؤنث والمثنى
والجمع فقال زيد ذو يضرب والزيدان ذو يضربان والزيدون ذو يضربون واللفظ مذكر
في الاحوال كلها ونقل المصنف وجهين احدهما في التانيث فانه قد يؤنث ويقال ذات
مضمومة بمعنى التي وانما قال مضمومة لانها لم يجئ الا مضمومة اي في الرفع والنصب
والجر ونقل ايضا عن بعضهم انهم يجوزون فيه التثنية نحو هذان ذوا تعرف في المذكر
المثنى اي اللذان تعرفهما وهاتان ذواتا تعرف اي اللتان تعرفهما في المؤنث و
في الجمع للمذكر والمؤنث هؤلاء ذوات تعرف اي هؤلاء الذين تعرفهم او اللاتي
تعرفهن وقال بضم التاء في الاحوال اي رفعا ونصبا وجرا لان الضمة للبناء فلا
تختلف باختلاف حال الموصوف وبهذا اي وبدخول التانيث والتثنية والجمع على
ذو تعرف انها ليست بالتي تضاف في نحو اذهب بذي تسلم نحو ان ذو يتميز عن
ذي في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون هكذا
ذكره وفي هذا الكلام نظر لان لفظ يقتضي ان يكون التمييز بين ذو الطائية
وبين ذي في اذهب بذي تسلم يعرف بهذا اي بالتغير المذكور في هذين الوجهين
المنقولين وهو غير مستقيم لان التمييز اما ان يكون على الوجه المشهور او على الوجهين

المثنى

کتابخانه مجلس شورای ملی

المنقولين اما على الوجه المشهور فالتغير حاصل لفظا ومعنى اما اللفظ فلان الطائي
ذو بالواو وفي المثال وهو اذهب بذي تسلم ذي بالياء فلا اشتراك بينهما لفظا حتى
يطلب التغير من جهة الفرق واما المعنى فلان ذو الطائية بمعنى الذي او التي
وذي في بذي تسلم بمعنى صاحب كما سنذكر في تفسيره واذا لم يكن اشتراك فلا احتياج
الى التغير واما على الوجهين المنقولين فالتغير ايضا ظاهر اما بين ذو المذكر
وبين ذي فظاهر لما ذكرنا واما في المثنى والمجموع فالظاهر ان الاشتراك بينهما حاصل
وايضا ظاهر كلامه انه يعرف الفرق بينهما بهذا التغير المنقول في هذين القولين
وح لا يعرف على المذهب المشهور الفرق بينهما لانه قيده بقوله وبهذا يعرف اي بهذا
التغير وليس كذلك فان على المشهور الفرق بينهما حاصل وان لم يوجد هذا التغير
فكان حقه ان يقول وبهذا يعرف عند القائل بهذا التغير انها ليست بذلك مع ان
التفرقة بينهما حاصلة ايضا كما ذكرنا ولعله نظر الى ان ذو في بذي تسلم مجرور او
مرفوعه ذو ولفظه ومعنى صاحب يشارك لفظ ذو الطائية من جهة اللفظ من
حيث ان كل واحد منهما يوصل بفعل فانه ذكر في المفصل وما يضاف الى الفعل آية وذو
في قولهم اذهب بذي تسلم فقال يعرف الفرق بينهما بهذا لكن هذا موقوف على
ان ذو في نحو بذي تسلم جاء ايضا مرفوعا يضاف الى فعل نحو هذا ذو تسلم لكنهم
لم ينقلوا ذو مضافا الى فعل بمعنى صاحب الا مع الياء ولم ينقلوه مرفوعا بالواو فكيف
وقد نقل عن الحواشي للمصنف ظاهرا تحت قوله اذهب بذي تسلم ان هذا سماعي
غير قياسي فيتاكد به الاشكال وذي في قولهم بذي تسلم بمعنى صاحب والفعل بعده
المصدر اي بذي سلامتك والمراد بذي اما الامر اي بالامر الذي هو صاحب
سلامتك او الوقت اي بالوقت الذي هو صاحب سلامتك وقال ابن الحاجب في
شرح المفصل واختار هذا اكثر من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف لاضافة
الى الجملة انتهى كلامه ولعلهم انما اختاروه لانه قد يورد ويقال ذو بمعنى صاحب كيف
جاز اضافته الى الفعل مع اشتراطهم ان الفعل لا يضاف اليه غير الزمان فقدر بمعنى
الزمان الوقت دفعا لهذا الايراد فكانه في المعنى زمان يضاف الى فعل وذا اي
الموصول الآخذ ذا في قولهم ماذا صنعت اي بعد ما عند سيبويه في احد قوليه لان

له قولين احدهما ان ذا بمعنى الذي فماذا صنعته معناه اي شيء الذي صنعت و
الآخر ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة ومعناه اي شيء صنعته ومطلقا عند الكوفيين يعني
ذا عندهم اسم اشارة بمعنى الذي ولم يشترط تقدم ما عليه بل كل اسم اشارة عندهم يجيء
بمعنى الموصول ويقدرون قوله تعالى وما تلك بيمينك بقولهم وما التي بيمينك نحو ماذا
صنعت بمعنى اي شيء الذي صنعته هذا مثال لما وقع فيه ذا موصولا على احد قولي
سيبويه وعلى مذهب الكوفيين والاحسن في جوابه الرفع بمعنى تعالى في جوابه خير بالرفع
ليطابق الجواب السؤال اذ لو نصب لنصب بفعل فيكون الجملة في الجواب فعلية وفي
السؤال اسمية فلا انطباق ومعنى اي شيء صنعت هذا مثال للقول الآخر لسيبويه
وهو ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة فيكون ماذا منصوبا مفعولا لصنعت مقدما فالجملة
فعلية وجوابه بالنصب اي خيرا ليطابق الجواب السؤال ويتوافقان وهذا التمثيل لطيف
مع شذوذه يحتمل ان يوجه على عمل الموصول هذا جواب عن احتجاج الكوفيين بان هذا
في البيت بمعنى الذي والتقدير والذي تحملينه طليق فاجاب المصنف رحمه الله بانه
لا يتعين للاستدلال اذ هذا في البيت يجوز ان يكون اسم اشارة لا موصولا وح هذا
مبتداء وطليق خبره وتحملينه جملة وقعت حالا اي هذا في حالة كونه محمولا لك طليق
وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد على انه بمعنى الذي منصوب المحل
بيدعو بعده ليكون ما بعده جملة ابتدائية فيصح اللام والاحسن انه على اصله وما بعد
يدعو جملة محكية للكافر يوم القيمة واما تقديرا الناصر في اللام فتعسف اللام في الآية
فيها نوع غموض لان مفعول يدعو يكون مفردا او لا يدخله اللام فذكروا فيه اقوالا
احدها ما ذكره الزجاج وهو ان ذلك بمعنى الذي منصوب المحل بالفعل بعده وهو
يدعو اي يدعو الذي هو الضلال البعيد ولهذا الوجه ذكر الآية لكن بعض على ان اسم
الاشارة جاء بمعنى الموصول كما ذكره الكوفيون فعلى هذا يكون ما بعد يدعو وهو قوله
لمن ضره اقرب من نفعه جملة ابتدائية فاللام صحيحة في موقعه داخل على الجملة الابتدائية
ولا اشكال فيه الا جعل اسم الاشارة بمعنى الذي على مذهب الكوفيين والقول الثاني وهو
الاحسن الذي اختاره المصنف ان اسم الاشارة وهو ذلك باق على اصله وهو مبتداء
وهو الضلال البعيد خبره ثم ذكر ان ما بعد يدعو جملة محكية للكافر يوم القيمة يعني

بقول الكافر في القيمة لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى فاللام داخلة على الجملة
الابتدائية ومن مع صلته مبتدا وخبر الجملة القسمية وهو لبئس المولى كانه قال لمن
ضره اقرب من نفعه والله انه لبئس المولى كانه قال لمن ضره اقرب من نفعه والله
انه لبئس المولى فانما دخل اللام لان يدعو بمعنى يقول وجاز ان يحكى بعد القول
جملة ابتدائية اولها اللام ولا اشكال فيه ولا في اسم الاشارة اذ هو باق على اصل
معنى الاشارة فلذلك كان احسن وقدر بعضهم تاخير اللام الى ما بعد من واصله من
لضره اقرب من نفعه وهذا القول يحكى عن الزجاج ايضا ورده ابو علي بان اللام
ح يكون من صلة الموصول لا يتقدم عليه ولذلك قال مقتصد ويعتقد ظاهر و
يحتمل ان يكون يدعو تاكيدا ليدعو المذكور اولا في قوله يدعو من دون الله ما لا يضره
وما لا ينفعه و لمن ضره اقرب من نفعه مبتداء و لبئس المولى خبره ويحتمل ان يكون
على تقدير جعل يدعو تاكيدا للاول ان يقدر بعد لمن ضره اقرب من نفعه يدعو لدلالة
يدعو المذكور عليه ليكون خبرا اي يدعوه الكافر ثم ابتداء بقوله لبئس المولى ولبئس
العشير واي عطف على الموصولات السابقة وهي لمن في اوجهها فالاستفهامية نحو
ايهم حضر والجزائية نحو ايهم يأتني اكرمه والموصولة نحو اضرب ايهم قائم والموصوفة نحو
يا ايها الرجل ولا يكون تامة ولا صلة لمن وليست من الباب الا موصولة محذوفة
صدر الصلة نحو ايهم اشد ضمن قرا بالفتح يعني ليست اي من باب المبنيات الا في
في اوجهها الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها وانما اعرب اي استفهامية
وشرطية وموصولة تامة الصلة وان وجدت فيها علة البناء من تضمن حرف الاستفهام
او حروف الشرط او احتياجها الى الصلة لان اي الملكات لازمة الاضافة وحبها
التمكن وكانت دافعة لعلة البناء فرجعت الى اصل اعرابها واما اذا حذف صدر صلتها
فهي مبنية لان الموصول والصلة كشيء واحد فاذا حذف صدر الصلة كان بمنزلة حرف
من الكلمة فلم يستحق الاعراب نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
فمن قرا بفتح الياء واما على قراءة الفتح وهو في الشواذ فهو مفعول لننزعن فقد
اعرب على اصله واما في القراءة المشهورة وهو ضم ايهم فالمقدر لننزعن ايهم هو اشد
فلما حذف صدر الصلة عاد مبنيا فلذلك ضم وقول الخليل ان ارتفاعه على الحكاية بتقدير

القول ضعيف فلما يصار اليه في سعة الكلام يعني قال الخليل في الآية انها ليست
بموصولة بل القول في استفهامية مرفوعة على الابتداء واشد خبره وبتقدير القول
لكون الجملة الابتدائية محكية والتقدير لننزعن من يقال فيه ايهم اشد واستضعفه
المصنف بقوله فلما يصار اليه في سعة الكلام يعني ان الحكاية واضمار القول على خلاف
الاصل فلما يصار اليه في سعة الكلام اذ لا يطرد ان يقال لاضربن الفاسق بتقدير لاضربن
من يقال له الفاسق بحذف الموصول وبعض صلته وظاهر انه في غاية الضعف
لكثرة الحذف وكذا قول يونس بالتعلق اذ لا يعرف تعلق المؤثر من الافعال يعني
قال يونس انهم اتهم في الآية على التعليق نحو علمت ايهم خرج وانما جاز التعليق فيه
مع انه من خواص افعال القلوب لان النزع عبارة عن التمييز والتمييز سبب العلم
فكانه قال لنميزن اي لنعلمن ايهم اشد ورده المصنف بانه لا يعرف تعلق المؤثر
من الافعال والمراد بالمؤثر ما ليس من افعال القلوب ويسميه النحويون افعال
الجوارح والنزع من افعال الجوارح فلا يجوز معه التعليق لكن على التاويل الذي ذكرنا
وهو ان النزع هو التمييز الذي هو سبب العلم فلا يسلم يونس ان النزع من
افعال الجوارح بل هو من افعال القلوب على الوجه المجازي اطلاقا لاسم المسبب على
السبب ففيه نظر وقوله واي لمن يوهم ان من كما لا يكون صفة فاي كذلك لكن
جاز صفة على المدح والذم نحو كذا جاءني رجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي صفة
وغاية العذر انه لم يذكر من انها لا يكون صفة بل ذكر فيه وجوها وقال اي لمن اي
اي باق فيما الوجوه المذكورة في من ولم يلزم منه ان لا يكون اي صفة بل غايته انه
لم يذكر ان يجيء اي صفة وكان الاولى ان يذكر ايضا دفعا لهذا الايهام ولا يليها من
الافعال الا المستقبل دون الماضي وقد خلفت كذا اي لا يلي ايا الا الفعل المستقبل
فلا يقال ضربت ايهم في الدار ولكن لاضربن ايهم في الدار او ساضرب وقد نقل في
التعليق انه سئل الكسائي عنها فقال اي خلقت كذا يعني انها وضعت كذلك ومعنى
قول ابن السراج ان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا
فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل
ليس كذلك قال المصنف وهو معنى قول الكسائي انها خلقت كذا فكانه عبر عن

وصعها المعنى الذي بني في الماضي دون المستقبل بانها خلفت كذا والمستفهم
بها اي باي عن نكرة وصلا يطابقها تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا
حكاية ويجوز الافراد في الاحوال وتسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا قيل جاء رجل
فتقول المستفهم في حال الوصل اي وفي رايت رجلا ايا وفي مررت برجل اي وفي
التثنية في الرفع ايان وفي النصب والجر ايين وفي الجمع ايون رفعا وايين نصبا
وجرا وفي المونث اية فيطابق المستفهم لفظ الذاكر في الامور كلها ويطابقها ايضا
في الاعراب على طريق الحكاية رفعا ونصبا وجرا يعني اعرابها محكي فيقدر الاعراب
على محله فاذا قيل رايت رجلا فتقول المستفهم ايا الرجل فايا نصب على الحكاية لفظا
وهو مرفوع المحل بالابتداء وكذا في الجر فوزان اي فجره لفظ الحكاية لفظ الذاكر وقد
مقدر على الابتداء ولم يعرف لفظ المامتر من ان الحكاية تمنع من الاعراب اللفظي
وانما اختص بالنكرة والاستفهام لما ذكرنا في منا ومنو ومني وانما لم يشترط في اي
الوقف كما اشترط في من في الحاق الزيادات بها لانها معربة في اصلها بقبل الحركات
بخلاف من فانه لا يقبلها فجعل عوض حركاتها حروف المد واللين وانما حكى في اي لفظ
الذاكر بالحركات الثلث وحال الوصل ولم يحك في من في حال الوصل للعلة المذكورة
وهي قبول اي الاعراب بالحركات وبالحروف دون من ومنهم من جوز الافراد
في الاحوال كلها فتقول اي وايا واي كلفظ من تقول منو ومنا ومني في الاحوال كلها
لان الحركة ههنا بمثابة الحروف ثمة فاذا قال رايت رجلين او رجالا فتقول المستفهم
ايا واذا قال مررت برجلين فتقول المستفهم اي فلا يراعي الا المفرد في الاعراب
خاصة دون ساير الاحوال وتسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا وقفت عليها
كان امرها كالوقف على الاسماء المعربة فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت الياء
اي وان وقفت على المنصوب قلت ايا بابدال الالف من التنوين وان وقفت على
المثنى والمجموع اسكنت النون وقلت ايان وايون وايين وايين وان وقفت
على المونث قلت اية رجاء وقلت ايتان وقفت على المجموع بالالف والتاء سكنت
التاء وقلت ايات لان هذا حكم الوقف على ساير الاسماء المعربة ولقايل ان يقول
قوله وتسقط الحركة والتنوين وقفا اما ان يتصل بالثانية وهو قوله ويجوز الافراد

في الاحوال او بقوله والمستفهم بها عن نكرة وصلا على ما هو الظاهر ليكون وقفا
في مقابلة وصلا فعلى الاول فيه سوالان احدهما ان لا يكون المطابقة في حال الوقف
في الاستفهام عن النكرة مذكورا والثاني انه كان ينبغي ان يقول وسقط الحركة
والتنوين في حال الرفع والجر وبدل التنوين الفا في حال النصب وعلى الثاني وهو
ان يتصل بالاول ليكون مقابل وصلا ففيه سوالان احدهما انه لا يعلم فيه المطابقة
في حال الوقف اذ لم يذكر الا سقوط الحركة والتنوين والمطابقة المذكورة مختصة
بقوله وصلا والثاني كان ينبغي ان يقول وسقط الحركة والتنوين في حال الرفع و
الجر ويسكن النون في التثنية والجمع والتاء في جمع الالف والتاء والثالث انه لم يذكر
ابدال التنوين الفا في حال النصب مع انه شرط في حال الوقف ويمكن الجواب عنه باحد
وجوه الجواب الاول انا نختار التقدير الاول والجواب عن السوال الاول انه ذكر ان
ايا كمن فمن ذلك الاطلاق نعلم انه كما يجب المطابقة في من وقفا على ما ذكر يجب ايضا
المطابقة في اي وقفا وانما ذكر المطابقة وصلا لانه تفرد بها اي عن من فذكر بانه
تفرد به وترك المشترك اعتمادا على اطلاق ان حكمه حكم من والجواب عن الثاني ان
المراد بقوله انه يسقط التنوين اي لا يوجد لفظا في الرفع والنصب والجر وحكم
ابداله الفا معلوم من باب الوقف على المنصوب المنون والثاني انا التقدير الثاني
وهو انه يتصل بالاول ليكون وقفا مقابل قوله وصلا والجواب عن السوال الاول انا ذكرنا
من ان حكم المطابقة في الوقف قد ذكره في من وقفا واي كمن وعن الثاني انه لما قال
وسقط الحركة علم منه انه تسكن اخر المفرد وتسكن نون المثنى والمجموع وتسكن تاء
الجمع بالالف والتاء وكانه قال وتسقط الحركة حيثما كان مفردا او مثنى او مجموعا اي
جمع كان وعن الثالث ان ابدال التنوين الفا انما لم يذكره اعتمادا على باب الوقف
اذ هو من المعلوم فيه ولا شك انه كان الاولى ان يذكره والجواب الثالث ان يقال قوله
وتسقط الحركة والتنوين عايد الى الكلامين المذكورين كليهما اي في حال الوقف يسقط
الحركة والتنوين مطلقا وفي المطابقة او جواز الافراد فان سقوط الحركة والتنوين
في الوقف لازم على التقديرين واما ترك ذكر المطابقة وترك تسكين النون والتاء وترك
ذكر ابدال التنوين الفا فلما ذكرنا والعفو اولى والكلام تما على هذا الاعتذارات

وفي المعرفة الرفع لا غير وان كان علما نحو اي زيد لمن قال رايت زيدا تفاديا عن المخالفة بينهما لفظا لما فرغ عن الحكاية في الاستفهام عن النكرة شرع في الحكاية في الاستفهام عن المعرفة وحكمه في المعرفة الرفع لا غير اي في الاحوال كلها فيقال لمن قال رايت زيدا اي زيد ولمن قال رايت الرجل او مررت بالرجل اي الرجل ولمن قال رايت عبد الله اي عبد الله بالرفع وقوله تفاديا اي احترازا من قولهم تفادى فلان من كذا اي تحاماه وانزوى عنه قال تفادى الاسود الغلب منه تفاديا هذا علة الرفع في المعرفة والعلم ايضا اي انما وجب الرفع احترازا من المخالفة بين اي وما يذكر بعده من المعرفة والعلم لو قيل اي زيدا او زيد على الحكاية بخلاف نحو من زيدا فانه لا يظهر المخالفة بينهما لفظا لان من مبني واي معرب وانما عدد المعرفة بعد اي ولم يعد النكرة لان الاستفهام عن المعرفة اقل لان النكرة هي المحتاجة الى الاستفهام عنها لابهامها ووجوب الاختصار في النكرة فلم يعد فيها رعاية للتخفيف فيما هو الاكثر ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته منزلة اسم واحد لان الموصول مع صلته يقع فاعلا او مفعولا او مضافا اليه وهذه كلها احكام المفرد فلا يوصف ما وصف منه ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة هذا من لوازم الافراد وكونه منزلة اسم واحد فلا يوصف الموصول قبل تمام صلته ولا يؤكد قبل تمام صلته ولا يبدل منه ايضا قبل تمام صلته وقال ما وصف منه احترازا من موصول لا يقع موصوفا نحو من وما فانهما لا يوصفان اصلا وان كانا بعد تمام الصلة فلا يحتاج الى تقييد امتناع وصفه بكونه قبل تمام الصلة اذ بعد تمام الصلة ايضا لا يوصف فهو خارج عن البحث وانما امتنع الوصف والتاكيد والابدال قبل تمام الصلة لان الموصول قبل تمام الصلة بمنزلة جزء من الكلمة كالزاي من زيد وهو لا يقبل الوصف ولا التاكيد ولا الابدال ومن ثم اي ومن اجل انه لا يؤكد الموصول قبل تمام الصلة لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار اذ قولك في الدار صلة للذين فقد وقع اجمعين تاكيدا قبل تمام الصلة وهو ممتنع وبالضاربين اجمعين زيدا كذلك اي لا يجوز لان زيدا معمول ضاربين فهو من تمة الصلة فلا يتقدم اجمعين عليه وجاز اجمعون اي في المثال المذكور وجاز اجمعون بالرفع لانه تاكيد للضمير في ضاربين وهو فهم اي الذين ضربوهم اجمعون فاجمعون ايضا من اجزاء الصلة تقدم على الجزء الاخر من الصلة وهو

زيد ويجوز تقديم بعض اجزاء الصلة على بعضها فان قلت لم لم يجز نحو قولك مررت بالضاربين اجمعين زيدا على ان يكون اجمعين تاكيدا الضاربين لا للموصول قلت لوجهين احدهما ان اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا يعمل لبعده عن شبه الفعل وكذا لا يعمل اذا كان موكدا ايضا لان الفعل انما يكون موكدا بالتاكيد اللفظي وهو تكرير اللفظ لا بالتاكيد المعنوي ككل واجمعين وهو المبحث والثاني ان اجمعين اما ان يكون تاكيدا للضاربين مع اللام او بدون اللام وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه يلزم تاكيد الموصول قبل تمام صلته وهو ممتنع لما مر واما الثاني وهو تاكيده بدون اللام فهو فاسد لوجهين احدهما ان جزء الصلة وحدها لا محل لها من الاعراب فلا يمكن تاكيده بمعرب لفظا وهذه من خواص الحضور منه بحث وذلك ان لفظ الضارب يختلف اخره باختلاف العوامل فيكون معربا وهو مشكل لان اللام مع الصلة في مثل جاء الضارب اما ان يكون لها اعراب بالفاعلية مثلا او لا يكون فان كان مع ان ضارب ايضا معرب فيكون لجاء فاعلان ويلزم ان يعرب جزء من الموصول مع انه بمنزلة الزاي من زيد وان لم يكن لم يصح قولهم الموصول مع الصلة في حكم الجزء من الكلام فاعلا او مفعولا او مضافا اليه وجه التفصي امران احدهما انه نظير قولهم في الابعوع غير انه لما لم يكن اعراب الا تعلق الى الاسم الواقع بعده مع ان حق الاعراب ان يكون لمحل الا لانه بمعنى غير والثاني ان لفظ الضارب مشابه للفظ الرجل فكما جعل اللام بمنزلة الجزء من الكلمة واعرب الرجل جعل اللام في الضارب في الصورة بمنزلة تلك اللام وان كانت بمعنى الذي فاجري الاعراب لفظا عليما دخله اللام وانما اعرب الضارب مع انه بمنزلة الزاي من زيد لان ضاربا في الاصل كان اسما مستقلا بنفسه مستحقا للاعراب وعرض له كونه جزءا من الموصول فاستصحب الاستقلال الاصلي دون الجزئية العارضة بخلاف الجملة اذا وقعت صلة فانه لا محل لها من الاعراب قطعا لان الاعراب انما يكون لها اذا كانت بمعنى المفرد كالخبر او الحال او الصفة او نحوها ولا يجوز نحو الذي الذي كان ابواه راغبين فيه منطلق حتى يجيء لاحدهما بجزء ظاهر او مقدر لتمام الجزء لان المذكور في المثال موصولان وهما مبتدان وكل واحد منهما يحتاج الى الصلة والخبر منطلق اما ان يكون خبر الموصول الثاني او الاول فان كان للثاني كان الموصول

مع صلته وبعض جملة واقعة صلة للموصول الاول فالموصول الاول الى قوله كل منطلق بمنزلة
مفرد فيحتاج الى خبر آخر ظاهرا او مقدرا وان جعلته خبر الموصول الاول فقد اخبرت
عن الموصول الاول قبل تمام صلته لان الموصول الثاني مع صلته بمنزلة مفرد والمفروض
ان ان منطلق خبر للاول فالموصول الثاني ليس له خبر ظاهر فلا يكون جملة فلا يتم
الموصول الاول به فلا يصح ان يخبر عنه بمنطلق اذ لم يتم فقوله حتى يجي لاحدهما معناه
انه المذكور خبر لاحدهما ولا يجوز هذا الكلام حتى يجي للآخر بخبر ظاهر او مقدر وتقول
جاءني القائم اليه الشارب ماءه الساكن داره الضارب اخاه زيد فلو جئت للقائم بتابع
قبل شيء مما ذكر لم يجز لان الكل في صلته فالقائم فاعل جاءني والشارب فاعل القائم و
الساكن فاعل الشارب والضارب فاعل الساكن وزيد فاعل الضارب فكل واحد من
المعرفات جزء صلة للمعرف الذي قبله فالشارب جزء صلة الموصول وهو اللام من
القائم فلو جئت بتابع للقائم وقبل جاءني القائم اليه وزيد مثلا وعطفته على الموصول لم يجز
لانه لم يتم صلته بعد فلا يعطف عليه وكذا سائر التوابع لو قلت جاءني القائم اليه الكريم و
جعلته صلة للموصول لم يجز لانه صفة للموصول قبل تمام صلته وهو واضح واذا قلت
الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره اخوك سوطا بشر بكرا عمرا خالدا
عبد الله اكرم الاكل طعامه غلامه فالبدل الاول وهو بشر للموصول الاخير وهو القائم
مع صلته والذي بعده وهو بكرا بدل للذي قبله اي قبل القائم وهو المعطي وهكذا على
الترتيب فعمرا بدل للمكرم وخالدا بدل للشاتم وعبد الله بدل للضارب والا اي وان
لم يكن على هذا الترتيب بان قدمت مثلا بكرا على بشر وجعلته بدلا من المعطي فالابدال
قبل تمام الصلة اي لزم الابدال من الموصول وهو المعطي قبل تمام صلته لان تمام القائم
في داره بشر فقد ابدلت عن المعطي قبل تمام صلته وكذا سائر الصور فقولك الضارب
مفعول اكرم والشاتم مفعول الضارب والمكرم مفعول الشاتم والمعطيه مفعول
المكرم ومفعول المعطيه الضمير المتصل به ودرهما والقائم فاعل معطيه وفي داره متعلق
بالقائم واخوك فاعل القائم وسوطا مصدر الضارب والضارب مفعول اكرم في قوله
اكرم الاكل فلا يجوز ان يقدم البدل من الضارب الذي هو الموصول الاول على
اسم من المبدلات الباقيات ولا من الابدال كلها لانها كلها في صلة الضارب فان

قلت بشر بدل من القائم وهو من تتمة القائم وسوطا بشر من تتمة الضارب فهو اجنبي
وقع بينهما قلت بشر ليس من اجزاء الصلة لانه بدل عن الموصول مع صلته والموصول
مع صلته تم عند قوله اخوك فهو ليس اجنبيا وقع بين اجزاء الصلة اذ آخر الصلة
قوله اخوك فان قلت لم اختير وقوع سوطا هذا الموقع مع انه يلزم منه الفصل بين
البدل وهو بشر وبين ولد وهو القائم قلت هذا احسن مقالة وبيانه بمقدمات
احديها انه يمتنع تقديم جزء الصلة على الموصول والثانية ان تقديم المفعول به على
المفعول المطلق اولى لكونه اقرب الى الفاعل ولذلك يتعين اقامته مقام الفاعل اذا
وجد مع سائر المفاعيل ولان المفعول به هو مورد للفعل المتعدي ومحتاج اليه
لبيانه بخلاف المصدر لانه تأكيد زايد مستغنى عنه بلفظ الفعل الثالثة امتناع
الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي الرابعة ان المفعول المطلق اصل في المنصوبات
لسائر المفاعيل فحقه ان يتقدم على البدل وسائر التوابع ايثارا لتقديم الاصول
على الفروع واذا ثبت هذا فنقول لو قدم سوطا على الضارب امتنع للمقدمة الاولى
ولو اخر عن الضارب متصلا لم يحسن للمقدمة الثانية ولو اوقع بين الموصولات
لم يجز للمقدمة الثالثة ولو اوقع بين الابدال او بعدها لم يحسن للمقدمة الرابعة فتعين
ان احسن مواقعه هو مركزه الذي استقر فيه اذ ليس فيه محذور من المحاذير الاربعة
بقي انه وقع الفصل بين البدل والمبدل قلنا الفصل بينهما واقع كثيرا كما جاء في مواضع
من التنزيل كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر وكقوله تعالى اذ تقول للمؤمنين الن يكفيكم فانه قيل ان اذ بدل من
اذ غدوت مع تخلل الآيات بينهما ونظائرهما ولينتبه بقاعدة لطيفة وهي ان التوابع
على ثلثة اقسام قسم مدلول الثاني منه مدلول الاول اي يصدقان على شيء واحد
وهي الصفة وعطف البيان والتأكيد فهذه الثلث حقها ان لا يختار الفصل بينها
وبين متبوعاتها او لا يجوز وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كالعطف بالحروف فلا يستبعد
فيه الفصل للمغايرة الظاهرة وقسم واقع بين المرتبتين وهو البدل فان قسما منه
مدلوله مدلول الاول كبدل الكل من الكل وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كبدل البعض
والاشتمال والغلط فيجوز الفصل فيما يغاير الاول كالابدال الثلثة واستبعاد الفصل

فيما الانفا و كبدل الكل من الكل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه الفصل على ان
المصنف انما اخّر سوطا ردما النوع من الالغاز والتعمية في المثال و لذلك اخّر
قوله اكرم الاكل طعامه غلامه من قوله الضارب زو ما للالغاز هذا هو كشف الغطاء
عن بيان المسئلة والله اعلم واجاز الفراء الذي نفسه محسن اخوك والذين اجمعون
محسنون اخوتك والذي و زيد ضاربان اخوك والتابع للمحذوف دون الموصول
يعني اجاز الفراء الصور الثلث مع ان ظاهرها يقتضي ان يكون نفسه في المثال الاول
تاكيدا للذي قبل تمام صلته وكذا اجمعون تاكيدا للذين قبل تمام الصلة وكذا
و زيد عطف على الذي وامتناعه ظاهر فقال التابع للمحذوف دون الموصول
يعني في المثال الاول تقديره الذي هو نفسه محسن فنفسه تاكيد لهو المحذوف و
محسن خبر هو والجملة صلة الذي و الذي مبتداء و اخوك خبر وكذا في المثال الثاني
المقدير الذين هم اجمعون محسنون فاجمعون تاكيد لهم المحذوف وكذا في
المثال الثالث المقدر الذي هو و زيد ضاربان و زيد عطف على هو المحذوف
لا على الذي فاستقام الامثلة لان التابع في كل واحد منها للمحذوف دون الموصول
ولا يجوز اي الفراء الحذف مع الفعل والظرف الالباس حيث لا تابع فيتبعه المتبوع
يعني لو قيل الذي ضرب اخوك او الذي في الدار اخوك لم يجز ان يقال فيه قد حذف
صدر الصلة مقدر الذي هو ضرب او الذي هو في الدار لان هذا المحذوف لا
قرينة تدل عليه لان كل واحد من الفعل والظرف صح بالاستقلال ان يكون صلة
من غير حذف فلو جوزنا الحذف لالتبس اي لم يعلم ان الصلة جملة فعلية او اسمية
هذا اذا لم يكن للمحذوف تابع مذكور لفظا فاما اذا كان للمحذوف تابع مثلا تقول الذي
نفسه ضربك اخوك او الذي نفسه في الدار اخوك او تقول الذي و زيد ضربا اخوك
او الذي و زيد في الدار اخوك فكان القياس يقتضي ان يجوز لان هذه التوابع
قرينة دالة على المحذوف ومع هذا لم يجوز ايضا مع وجود القرينة طرد الباب ومعنى
قوله فيتبعه المتبوع يعني اذا كان المحذوف متبوعا اي له تابع فيتبع اي يلحق في المنع
بما لم يذكر له تابع فالمراد بالمتبوع الذي له تابع ويحتمل ان يراد بالمتبوع الاصل وبالتابع
الفرع والصور التي ذكر فيها التابع معه قرينة تدل على المحذوف هو الاصل لان الاصل

ان يكون

ان يكون على المحذوف قرينة دالة وحيث لا يوجد القرينة يكون فرعا فتبع المتبوع
اي تبع الاصل و هو ما وجد فيه القرينة ما لا يوجد فيه القرينة في المنع وانما عبر المصنف
بهذه العبارة لان فيه غرابة وهو ان المتبوع صار تابعا ومنه اي ومن المبني الاسم
ما تضمن معنى حرف الاستفهام او الجزاء نحو اين مثلا فانه ليس متضمنا الحرف لحرف
وهو الهمزة الاستفهامية بل يتضمن الاستفهام الذي هو معنى حرف الاستفهام
غير ايّ يعني ان ايّا مستثنى عن الضابط لانه متضمن للاستفهام ايضا وهو معنى
حرف ومع ذلك فهو معرب فلذلك استثناه وانما اعرب للزومه الاضافة كامن
كا من وابن للمكان استفهاما وجزاء هذا مثال المتضمن معنى الحرف فما قد يتضمن
معنى الاستفهام نحو وما تلك بيمينك يا موسى و قد يتضمن معنى الجزاء الذي هو معنى
الحرف وهو ان نحو ما تصنع اصنع وكذا من قد يتضمن معنى الاستفهام نحو من
عندك و قد يتضمن معنى الجزاء نحو من تاتني اكرمه وكذا اين وهو ظرف للمكان
خاصة قد يتضمن الاستفهام كاين زيد وقد يتضمن الجزاء نحو اين تجلس اجلس
ومتى للزمان كذلك يعني ان متى للزمان وهو كذلك اي قد يكون استفهاما
نحو متى القتال و قد يتضمن معنى الجزاء نحو متى تخرج اخرج وايان ومعناها
ايضا معنى متى يكون للزمان استفهاما كقوله تعالى ايان مرساها اي متى
ارساؤها ولم يات جزاء فلذلك قيد بالاستفهام وكيف للحال استفهاما نحو كيف
زيد فانه سوال عن احواله اي اصحيح ام مريض ونحو هما من الاحوال فهو متضمن
للاستفهام عن الاحوال وانى لها اي للحال استفهاما وجزاء نحو سعوا انى ومرابع
انى لك الطوب اي كيف لك الطوب وجزاء نحو قوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم
وكم الاستفهامية بالجر صفة لكم وهو عطف على انى اي ونحو كم وانما قيدها بالخبرية
يعني الاستفهامية انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهامية والخبرية لم توجد فيها
هذه العلة وانما بنيت الحاقا لها بالاستفهامية لكونها مثلها ولكونها على وضع الحروف
ولها اي ولكم في وجهيها يعني استفهامية وخبرية صدر الكلام اما الاستفهامية
فظاهر لان للاستفهام صدر الكلام وكذا الخبرية لتضمنها معنى الانشاء في التكثير كما ان
رب متضمن لانشاء التقليل فلذلك وجب لها صدر الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى

لحرف

ظرف م

الموجب لها التصدر مقدر قبله لان ادواتها هنا جواب عن سوال مقدر وهو ان كم
اذا كان لها صدر الكلام فلم جاز ان تقدمها الجار وان تقال بكم درهما اشتريت فاجاب
بان المعنى الذي اوجب لها التصدر وهو الاستفهام مقدر قبل الجار وان تقال بكم
درهما لاتحاد الجار بالمجرور وهو كم بمعنى اذا قلنا بكم اشتريت مقدر الاستفهام
قبل البا والتقدير ابكم اشتريته فالاستفهام لم يتقدم عليها شي ولا يقدر الاستفهام بعد
الجار ليبطل تصدره وانما اختص هذا التقدير بالجار دون غيره لما ذكره وصار الجار
متصلا بالمجرور وبتقديره لشدة اتصال الجار بالمجرور فكانهما كلمة واحدة بخلاف المنصوب
والمرفوع اذ ليس لهما اتحاد الجار بالمجرور ومحلها اي محل كم الجر ان تقدمها الجار
كما ذكرنا والا اي وان لم يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان فعلا او جاريا مجراه
من نحو اسم الفاعل والمفعول والظرف فان اشتغل اي الفعل او الجاري مجراه الى
ضميرها اي الى ضمير كم او متعلقها فالرفع بالابتداء نحو كم رجلا جاءك فان جاء فعلا
وهو جاء مسند الى ضمير كم ولو قلت كم رجلا جاءك غلامه كان مسندا الى متعلقها و
كذا لو قلت كم رجل في الدار فان فيه الظرف الجاري مجرى الفعل والتقدير كم رجل
حصل في الدار فهو ايضا مسند الى ضمير كم فالرفع بالابتداء اي كم مرفوع المحل
بالابتداء والفعل بعده او الجاري مجراه خبره قوله او متعلقها اي متعلق كم ولو قال
او متعلقها ليرجع الضمير الى لفظ ضميرها اي او متعلق الضمير كان اشبه كما قالوا في
الاضمار على شريطة التفسير مشتغل بضميره او متعلقه وقالوا المراد او متعلق ضميره
وانما كان اشبه لان في كم رجلا جاءك غلامه فالغلام مضاف الى ضمير هو متعلق
به والضمير عائد الى كم فهو لفظا متعلق بالضمير لا بكم وان لم يشتغل اي الفعل
او الجاري مجراه لا الى ضميرها ولا الى متعلقها فان كان اي الفعل واقعا عليها اي على عليها
كم فالنصب بالمفعولية نحو كم رجلا ضربت فان الفعل واقع عليها وليس مشتغلا عنه بنحو
فهو متصل فينصب على المفعولية وان كان واقعا على ضميرها نحو كم رجلا ضربته
او متعلقها نحو كم رجلا ضربت غلامه فالوجهان اي جاز ان ينتصب كم على المفعولية
اضمارا على شريطة التفسير لان الفعل مشتغل عنه فالتقدير كم رجلا ضربت ضربته وكم رجلا
اهنت ضربت غلامه وجاز ان يرتفع على الابتداء فالفعل بعده خبره ولا يبدو الثاني اي

فما

فما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه كما ذكرنا في المثال من تقدير ناصب بعدها
اي بعد كم كما قدرنا في المثال يعني تقول كم رجلا ضربت ضربته على شريطة التفسير فلا
تقدرنا صبا قبل كم كما تقدر في زيدا ضربته قبل زيد رعاية لصدريته كم والا اي وان لم
يكن الفعل واقعا على كم ولا على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان يكون اي
كم ظرفا نحو كم يوم ضربت او مصدرا نحو كم ضربة ضربت وان كان اسما اي وان كان
الواقع بعدها اسما مفردا فالرفع بالابتدا ان لم يكن اي كم ظرفا نحو كم غلاما لك ذاهب
والا اي وان كان ظرفا فالخبرية اي فيرتفع كم بالخبرية نحو كم يوم سفرك فان سفرك
مبتدا وكم يوم خبره هذا حل لفظ المتن ويحتاج الاختصار في الاقسام الى بيان وذلك ان
تقول حاصل الكلام ان الواقع بعد كم اما ان يكون فعلا او جاريا مجراه من اسم الفاعل
ونحوه من الاسما العاملة والظرف واما ان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفردا اي غير
الاسم م عامل لان العامل لا بد له من فاعل فيكون مركبا اي معه فاعل وهو المراد بالمركب هنا
فاذا لم يكن الواقع بعده فعلا ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا اي جامدا نحو كم رجلا وكم
غلاما لك ونحوه وهو معنى قوله وان كان اسما مفردا في مقابلة الاول وهو الفعل او ١
الجاري مجراه وان كان فعلا او جاريا مجراه فاما ان يكون الواقع بعد كم مسندا اليه
او لا فان كان الاول فالرفع بالابتدا كما ذكرنا وان لم يكن مسندا اليه فيكون كم اما مفعولا
به المذكور او مضمرا فعله على شريطة التفسير واما ان يكون مفعولا فيه ظرف زمان
او مكان واما ان يكون مفعولا مطلقا وهو المصدر نحو كم ضربة ضربت فهذا معنى قوله
فلا بد من ان يكون ظرفا او مصدرا اذ لا يمكن المفعول معه ولا المفعول له ولا غيرها
من الملحقات بالمفعول وهو ظاهر فيتعين ان يكون مصدرا او ظرفا فقوله وان
كان اسما مفردا قسيم للاول اي وان لم يكن الواقع بعده فعلا ولا جاريا مجراه فح
تعين ان يكون اسما مفردا فرفعه بالابتدا ان لم يكن ظرفا وبالخبرية ان كان ظرفا
فهذا تمام بيان لفظ المتن وهكذا حكم اسما الاستفهام والشرط الا ان الشرط لا تقع بعده
الاسم يعني ان اسما الاستفهام واسما الشرط مثل كم في وجوه الاعراب فانه تارة يقع
مجرورا فالاستفهام كقوله لمن هذا الفرس والشرط كقوله بمن تمرر امرر فتقدير
الاستفهام والشرط قبل الجار لئلا يبطل صدريته وتارة يقع منصوبا اما الاستفهام

كقولك من ضربت اي اي رجل ضربت او من ضربته على من يطلب التفسير والمقدر اي رجل
ضربت ضربته والشرط نحو من تضرب اضرب او من تضربه اضربه وتارة تقع مرفوعا
فالاستفهام كقولك من عندك اي اي رجل عندك والشرط كقوله من تضربه اضربه على
ان من مبتدا فهو في الاحكام مثل كم اي ان كم مع بعده الاسم والشرط لا يقع بعده الاسم الاسم
لان الشرط يقتضي فعلا وحكمها اي وحكم كم في جواز عود الكناية الى لفظها ومعناها حكم
من فيذكر على لفظه ويونث على معناه وكذا في الافراد والتثنية والجمع نحو كم رجل
رايته ورايتهم وكم امراة رايتها ورايتهن قال الله تعالى وكم من ملك في السموات
لا تغني شفاعتهم شيئا ومنها اي من اللازم البناء ما التزم فيه الاضافة الى الجملة كاذ
واذا زمانيتين كانتا او مكانيتين وهذا هو علة بنائهما لان الجملة من حيث هي جملة
مبنية فاكتسى اذ واذا البناء من المضاف اليه وانما التزم البناء فيهما لالتزام الاضافة
فيهما الى الجملة وانما التزم اضافتهما الى الجملة لانهما وضعا للدلالة على زمان النسبة او
مكان النسبة والنسبة في الاصل لا تكون الا في جملة وقد تعلل بناؤهما ايضا بالاحتياج
الى الغير كالحروف واذ زمانية لما مضى وتضاف الى كلتا الجملتين يعني الى الجملة الاسمية
والفعلية نحو جئتك اذ زيد قائم في الجملة الاسمية والخبر مفرد واذ قام زيد في الفعلية
والفعل ماض واذ يقوم زيد في الفعلية ايضا والفعل مضارع والمعنى على المضي لان اذ
موضوع للماضي واذ زيد يقوم في الجملة الاسمية ايضا لكن الخبر فيه جملة فعلية وانما
اخر هذا المثال مع ان حقه ان يقرن بقوله اذ زيد قائم لانهما جملتان اسميتان لانه
كان يريد ان يفرق بين قوله اذ زيد يقوم واذ زيد قام مع ان كل واحد منهما اسمية
والخبر جملة فعلية فلما اراد الفرق بينهما اخرها عن قرينتها وهي اذ زيد قائم واستقبح
اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم او ما يضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول
هذا وجه استقباحه وبيانه ان الجملة ههنا اسمية فاصله ان يكون الخبر اسما او مضارعا
زيد للاسم نحو زيد اذ يقوم فان اذ يقوم مضارع لقائم فالواجب ان لا يعدل عن الاسم او مضارعه
الا لضرورة نحو زيد قام بغير اذ لان الغرض الاخبار عن الماضي ولا يحصل هذا الغرض
لو اتى بالجملة الاسمية التي خبرها اسم او مضارع له فلذلك تعين الاتيان بالفعل الماضي
ولا ضرورة هنا اي في قولنا اذ زيد قام اذ عرضت الدلالة على المضي حصل من نفس اذ

فلا ضرورة الى الاتيان بالماضي في الخبر واذا للمستقبل اي اذا موضوع للزمان المستقبل
عكس اذ ولتضمنها اي ولتضمن اذا معنى المجازاة لا يضاف الا الى الجملة الفعلية
في حال السعة فتم العلة وهو لتضمنها اي لا تضاف اذا الا الى الجملة الفعلية لتضمنها
معنى الشرط والشرط يقتضي فعلا وانما قال في حال السعة لان اذا قد يضاف الى الجملة
الاسمية وح لا يكون متضمنا لمعنى المجازاة بمعنى ان الكران اذا تضمن معنى المجازاة
وقد لا يتضمنها خلاف اذ فانها لا تتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما
يكون في المستقبل لا في الواقع والاصل فيها اي في اذا القطع بوجود الشرط بخلاف ان
اي الاصل في اذا ان تستعمل في موضع وجود الشرط مقطوع مجزوم به معلوم بخلاف
ان فانه يستعمل حيث شك في وجود الشرط نحو آتيك ان جاء زيد ويقال آتيك اذا احمر
البسر فان وجود الشرط مقطوع ولذلك لا يجوز ان يقال ان قامت القيامة لانه يكون
شكا في قيام القيامة مع انه مجزوم به ولذا اي ولكون الاصل في اذا ان تستعمل في المقطوع
غلب وقوع الماضي بعدها استعمالا لان الماضي مقطوع به فهو مناسب لمدلول اذا
وقد تجيء اي اذا للمعنى الظرفية يعني قد يستعمل اذا وليس فيه معنى الشرط في نحو والليل
اذا يغشى ويستعمل اي اذا اسما في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى زمان قيام
زيد هو زمان قعود عمرو فلا يجب ان تنتصب اذا على الظرفية بل يقع مبتدا وهما
اي اذ واذا مكانيتين للمفاجاة نحو خرجت فاذا السبع واما اذ للمفاجاة فكما جاء في الحديث
بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل الحديث ويختص الاولى
اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والثانية وهي اذا المكانية بالاسمية ابقاعا للتفرقة بينهما
اي بين اذا المكانية وبين اذا الزمانية والاقرب ان يراد بالاولى اذا المكانية وبالثانية
اذ المكانية وقوله ابقاعا للتفرقة بينهما اي بين المكانية من اذ واذا وبين الزمانية
منهما لان اذا الزمانية تختص بالجملة الفعلية واذ الزمانية تدخل على الجملتين واذا المكانية
تختص بالاسمية واذ المكانية تختص بالفعلية وذلك نحو بينا زيد قائم اذ راى عمرا وهو امثال
لاذ المكانية واذا فلان قد طلع عليه هذا مثال لاذا المكانية والاصمعي لا يستفصح الا
طرحهما اي طرح اذا واذ في جواب بينا وبينما وانشد شعر فبينا نحن نرقبه اتانا معلق
وفضة وزناد راع بينا وبينما ظرفان متضمنان لمعنى الشرط فلذلك اقتضيا جوابا والغالب

ان لايكون اذا في جوابه كما قال الاصمعي كما انك اذا قلت ان جئتني اكرمتك فالجزاء
مستقبل لاحاجة الى ذكر اذ واذا معه فكان ينبغي ان لايذكر اذ واذا ايضا في جواب بينا
وبينما كما في جواب ان وجه الاستشهاد ان انا باجا وجوابا لبينا من غير اذ واذا لان
الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الزمانية على الصحيح فيلزم تقدم
ما في صلة المضاف اليه على المضاف فهذا علة لقول الاصمعي وبيانه ان بينا متضمن شرطية
وجوابه انا باجفته ان لا يكون بعده اذ واذا اذ لو كان معه احدهما لكان العامل في بينا هو
انا باجا على الصحيح يعني اختلف في ان العامل في الاسم المتضمن للشرط هو الشرط او الجزاء
والمختار انه الجزاء فعلى هذا يكون انا باجا عاملا في بينا مع انه مضاف اليه لاذ والمعمول
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وفيه نظر سيأتي ان شاء الله تعالى وعن بعضهم ان اذا
في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وليست بمضافة كما يقال خرجت فثم السبع والصحيح
ان الخبر محذوف يعني ان الظاهر ان اذا يضاف الى الجملة فالتقدير فاذا السبع
حاصل والخبر محذوف وعن بعضهم انه ظرف مستقل بنفسه غير مضاف فعلى هذا السبع
مبتدا واذا مرفوع المحل على انه خبره كقولك فثم السبع او فبالحضرة السبع فان السبع
مبتدا وثم او بالحضرة خبره والصحيح الاول وهو حذف الخبر حملا له على الكثير الشائع
وهو كون اذا مضافا الى الجملة لانه لا يستعمل اذا وحده لا يقال قمت اذا كما يقال قمت
بالحضرة ولو كان مستقلا بنفسه من غير اضافة لصح ان يستعمل وحده من غير ذكر مضاف
اليه ولم يأت مثله في كلام وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قائم الرفع والنصب على حذف
الخبر يعني يجوز في قائم الرفع على انه خبر زيد ويجوز فيه النصب نحو فاذا زيد قائما على
انه منتصب على الحال والخبر محذوف اي فاذا زيد حاصل حال كونه قائما واما في قولهم
كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فلا يجوز فيه الا الرفع عند
سيبويه والكوفيون يقولون فاذا هو اياها هو يرجع الى الزنبور وهي الى العقرب انما
لم يجز فيه الا الرفع عند سيبويه لانه خبر المبتدا وهو هو نحو فاذا زيد قائم وانما لم يجز
ههنا النصب وان جاز في قائم النصب لان انتصابه كان على الحالية ولا يستقيم تقدير
الحالية في الضمير الثاني وهو هي فلذلك تعين فيه الرفع على الخبرية فعلى هذا فالعامل
في اذا معنى المفاجاة الذي تضمن الظرف المكاني اياه لان المضمر الواقع خبر الاصح

ان يكون عاملا في الظرف واما الكوفيون فانما جوزوا الاتيان بالضمير المنصوب
وهو اياها لان المفاجاة تدل على [illegible] الوجدان ولفظ هو فصل وعماد واياها مفعول
وجدت مضمرا والمفعول الاول محذوف نائب ضمير الفصل والعماد عنه اي وجدته هو
اياها فاذا بمعنى وجدت ووجه التكلف فيه ظاهر فلذلك كان مذهب سيبويه ارجح وروي
ان هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه فعلى هذا يكون الارجح مذهب الكسائي
وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها يعني ان اذا حرف مفاجاة
عند وقوع الجملة بعدها يعني ليس باسم بل هو حرف فلا محل له من الاعراب وليس
مضافا الى الجملة بعدها وهذا مما يؤكد ان الخبر في قولك فاذا السبع محذوف
وبينا وبينما هكذا مشبعة يعني بينا فان اصله بين واشبعت فتحتها فصار بينا او متصلة
بما المزيدة يعني بينما اصله بين الحقت بها ما المزيدة من الظروف الزمانية خبر لقوله
بينا وبينما اي هما من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية والفعلية
فيهما اي في بينا وبينما الجواب اذا كان مجردا من كلمتي المفاجاة وهما اذ واذا والا اي
وان لم يكن مجردا منهما يعني المفاجاة المتضمنة هي اي اذ واذا اياه يعني ذكر المعنى
يعني ان بينا وبينما ظرفان زمانيان يتضمنان معنى المجازاة فلا بد لهما من جواب والجواب
اما ان يكون معه اذ واذا او لا يكون فان لم يكن فظاهر ان العامل هو الجواب ولا
مانع فيه لان الجواب غير مجرور حتى يكون مانعا من العمل فيما قبل الجار وان كان معه
اذا او اذ فالعامل ليس نفس الجواب للمانع السابق لانه مجرور بل العامل معنى المفاجاة
التي تضمنه اذ واذا فعلى هذا يكون وجود اذ واذا مانعا من عمل الجواب بينا وبينما لان
ما بعد اذا واذ مجرور بهما واذ واذا منصوب بفاجا مقدرا قبلهما وفاجا هو الجواب
والعامل في بينا وبينما فلا يتوجه ما ذكره المصنف في توجيه قول الاصمعي وهو انه اذا
وجد اذ واذا لزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان العامل كما بينا ليس المضاف
اليه بل فعل المفاجاة المقدر قبلهما وحيث لمكان عطف على بينا وبينما اي هو ايضا
من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وانما التزم اضافته الى الجملة لان وضعه لمكان
النسبة والنسبة اصلها ان تكون في الجملة ووجه بنائها احتياجها الى تتمتها وهي
الجملة فاشبه الحرف لاحتياجها الى الغير ويضاف الى كلتا الجملتين يعني الاسمية

والفعلية لانه لما كان لمكان النسبة والنسبة تسند عن صلة والجملة قد تكون اسمية
وقد تكون فعلية فصح اضافتها الى كل واحد منهما وقد شذ اضافتها الى المفرد
نحو شعر اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا واختلف
فيه فقيل انه معرب لان علة بنائه اضافته الى الجملة وقد انتفت وقيل بقي
على بنائه حملا له على اعم احواله اي غالب احواله ان يكون اضافته الى الجملة و
اضافته الى المفرد مع الحكم عليه بالبناء في اعم احواله لا توجب له البناء فيما
لدن كقوله تعالى من لدن حكيم عليم فان اعم احواله ان يكون جارا وقد لا يعرب
اذا دخل على غدوة فلا يجب طرد الحكم الذي ثبت في اعم الاحوال في جميع الاحوال
ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتدا حذف خبره وهو حاصل وطالعا حال وهذا
نحو سهيلا وتغرب حيث ولما بمعنى حين وهو عطف على حيث لانه اضمار الظروف
اللازمة للاضافة الى الجملة وهي لوقوع الشيء لوقوع غيره ولا يضاف الا الى الجملة
الفعلية لتضمنها معنى الى المجازاة والعامل الجواب يعني انما اختص اضافته الى الجملة
الفعلية لما فيها من معنى المجازاة وانما لم يقل لما فيها من معنى المجازاة بل قال لتضمنها
معنى الى المجازاة لان لما في قولك لما جئتني اكرمتك ليس بمعنى الشرط حقيقة لانه
ليس بمعنى الاستقبال حتى يكون معناه ان تجئني اكرمتك بل هو في الماضي ومعناه
اوقعت اكرامي في زمان مجيئك فكان حقه ان يقال ليس فيه معنى المجازاة ولكنه
لما كان متضمنا التقييد وقوع امر بوقوع امر آخر اشبه الشرط والجزاء لانه ايضا تقييد
امر آخر فلما اشتركا في اصل التقييد حمل على الجزائية والا فليست هي حقيقة الجزائية
والعامل في لما هو جوابه كما كان العامل في الظروف المتضمن للشرط حقيقة نحو اذا هو
الجواب على الصحيح وليس من الباب كلما وان كانت من الظروف اللازمة للجملة
متضمنة معنى المجازاة لانها كل اضيف الى المصدر النائب مناب الظرف منصوبة على
الظرفية وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى حين يعني ان كلما يتوهم فيه انه بمنزلة لما فيكون
هو ايضا من الظروف اللازمة للجملة المتضمنة لمعنى المجازاة فدفع هذا التوهم وقال
ان كلما مركب من كل وما وكل ليس بظرف وما احتمل وجهين احدهما ان يكون مصدرية
نحو كلما قمت قمت اي كل قيام اي كل زمان قيام لك والمصدر قد يسد مسد الظرف

منصوبا على الظرفية نحو آتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها فالمصدر سد مسد
الظرف باعتبار حذف المضاف فكذا هنا ما مصدرية وتقدير زمان فيكون كل مضافا
الى المصدر والثاني ان يكون ما نكرة موصوفة بمعنى موصوفة بمعنى حين و
النكرة موصوفة بالجملة بعده ويضمر لفظ فيه ليرجع ضمير من الصفة الى الموصوفة
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه فحذف الجار و
المجرور لكونه معلوما فعلى التقديرين يكون كل ظرفا باكتساء الظرفية من
المضاف اليه لان المضاف اليه اما زمان مضاف الى المصدر او زمان موصوف
بجملة لكن المضاف اليه في الوجهين مفرد ليس بجملة والمراد بقوله ليس من الباب
اي ليس من باب الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة اذ هو على ما قررنا المضاف
الى المفرد على وجهين وانما توهم اضافته الى الجملة من حيث انه مضاف الى ما مصدرية
او موصوفة وما داخل على الجملة على التقديرين فيتوهم اشتراط الجملة من هذا و
ليس كذلك لان الجملة صلة ما او ليست مضافا اليها لكن هذا كله على تقدير ان يكون
كلما كلمة منفصلة من كل وما ويمكن ان يقال ان كلما بجملتها كلمة مفردة مثل لما و
يلزم ذكر جملة بعدها فتكون من الظروف اللازمة للاضافة مثل لما فمعنى كلما
قمت قمت معناه كل زمان قمت فيه قمت فيكون معناه معنى لما بزيادة التكرار
المأخوذ في وضعه ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء ما جاء على لفظ الحرف لفظا
وتقديرا مع قرب معناه من معناه كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ اي انه قد جاء
اسماء مبنية على لفظ الحروف وهي نحو على فانه قد يكون اسما بدخول حرف الجر عليه كقوله
شعر فهي تنوش الحوض نوشا من علي فان لفظ على حرفا نحو زيد على السطح و
هو ظاهر وتقديرا اي الف على حرفا لا تقدر لها اصل من واو او ياء فكذا الف على
اسما مبنيا لا تقدر لالفها ايضا اصل واليه اشار ابن الحاجب في شرح الكافية في باب
حروف الجر حيث قال وكذلك على الحق بالفعلية اصلها عن واو والحق بالاسم والحروف
لا اصل لالفها فافترقا وانما قال مع قرب معناه من معناه اي مع قرب معناه اسما من
معناه حرفا ولم يقل ان معناه معناه فان كليهما من العلو لان الحرف مشروط في دلالته
على ان معناه اقتران الغير به والاسم لا يشترط في دلالته ذكر غيره فقد يشترط في استعماله

ان يكون مع الغير فلو قال مع ان معناه معناه لفهم انهما في المعنى واشتراط الدلالة
باقتران الغير في اصل الوضع متساويان فلذلك قال مع قرب معناه وكذلك عن فانه
يجيء ايضا اسما نحو من عن يمين مرة واماما وقد يكون حرفا وهو ظاهر ولفظهما
وتقديرهما واحد ومعناه قريب من معناه لان فيهما معنى المجاوزة وان افترقا في
اشتراط الدلالة بانضمام الغير وكذا الكاف اسما نحو قول الشاعر يضحكن عن
كالبرد المنهم فانه مثل الكاف حرفا لفظا وتقديرا ومعناه قريب من معناه لانهما من
المماثلة وكذا مذ ومنذ اذ قد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميع المدة على ما
سيأتي وقد يكونان حرفين ولفظهما اسما مثل لفظهما حرفا لفظا وتقديرا ومعناهما
قريب من معناهما ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء كلمات جاءت نظام
الضبط اي لم يف الضبط بها اي لم يكن ادخالها تحت ضابط واحد فلا بد من
عدها اي عدها تفصيلا وهي الآن وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد
وقعت في اول الوهلة بالالف واللام وهو علة بنائها على ما ذكر يقال لقيته اول وهلة
اي اول شيء والوهلة الفزعة يعني لا يستعمل آن من غير الف ولام بل وقعت
في ابتداء الوضع مع الالف واللام وقال هو علة بنائها يعني ان الآن لما لم يستعمل
بدون اللام كان اللام بمنزلة جزء الكلمة فلا يكون حرف تعريف والكلمة معرفة في
نفس الامر ومعناها الساعة ففيه تعريف وليس فيه حرف التعريف لفظا فيقدر
له تعريف بالحرف فهو متضمن الحرف والاسم اذا تضمن معنى الحرف يكون مبنيا
وهذه العلة كانت ضعيفة لانه اذا لم يعتبر في تعريفه اللام لفظا وهو في المعنى معرفة
فجاز ان يكون علما لجنس الزمان الحاضر لا انه متضمن للام التعريف فلذلك قال المصنف
على ما ذكروا احالة على غيره واما امس بمعنى يوم يليه يومك على الكسر بمعنى اخلف وامس
فمنهم من يعربه معدولا فيقول مضى الامس المبارك ومضى امسنا فعلى هذا لا يكون
من الباب ومنهم من يبنيه على الكسر معرفة وعلة بنائه تضمنه لمعنى حرف التعريف
كما ذكرنا في الآن وقط وعوض اي ومن كلمات اللازمة البناء قط وعوض وهما للزمان
الماضي والمستقبل على سبيل الاستغراق وهو من اللف اي قط للزمان الماضي يقال
ما فعلته قط وعوض للزمان المستقبل يقال لا افعل عوض واشتقاق عوض من عاضه

يعوضه

يعوضه عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه خلفه جزء آخر فصار عوضا عنه وانما
بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف لانهما موضوعان لاستغراق الزمان فهما معرفتان
من حيث المعنى فيتضمنان اللام وقيل انما بنيا لتضمنهما معنى من الدالة على الاستغراق
وقيل بنيا لتضمنهما معنى المضاف اليه لكون عوض بمعنى عوض العائضين اي
دهر الداهرين وكون قط بمعنى نفي المضي ولا يستعملان الا مع النفي قال الشاعر
رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق البيت للاعشى
يمدح المحلق وقبله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق البيت اي
بات على هذه النار الجود والمحلق لان الجود ضجيع المحلق لا يفارقه رضيعي لبان
اي هما اخوان امهما واحدة على طريق المثل وتقاسما اي تحالفا على انه لا يفارق
احدهما صاحبه باسحم داج قيل هو الرماد اي تحالفا عند الرماد وهذا صنيع العرب
والاسحم الاسود والداجي لتشديد السواد وقيل هو الليل اي تحالفا بالليل وقيل هو
الرحم اي تحالفا الندى والمحلق في الرحم قبل ولادته وقيل هو الدم وذلك لان العرب
اذا تحالفت غمست ايديها في الدم واسم المحلق عبد العزيز وهو من بني بكر بن
وائل واليفاع المكان المرتفع تشب اي توقد تلك النار المقرورين اي لمن اصابهما
القر وهو البرد وعوض من اسماء الدهر والمعنى انهما تحالفا لا نفترقان ابدا فان قلت
البيت يدل على استعمال عوض في النفي ولا يدل على انحصار الاستعمال فيه مع ان
ظاهر لفظ هذا الكتاب استدل به على انهما لا يستعملان الا مع النفي وايضا هذا استدلال
على عوض دون قط مع انه قال لا يستعملان قلت استدل على انه يستعمل في النفي
واما الانحصار فيه فلا يوجد الا بالاستقراء فلا بد في الاستدلال على صحة الاستقراء
اليه وهو ظاهر واما قط فلم يذكر مثاله لانه مشهور يقال ما رايته قط وما فعلته قط
وانما ذكر مثال عوض لانه اقل في الاستعمال من قط وتذكره لذلك وفيهما لغات اما
قط ففيه اربع لغات فتح القاف مع ضم الطاء مشددة وضمها على اتباع الضمة مثل
مد ما هذا فعل امر من مد الشيء يمده مدا وقط بفتح القاف مخففة الطاء مضمومة
وقط باتباع الضمة الضمة في المخففة ايضا واما عوض فبضم الضاد وفتح بغير تنوين

ولدا عطف على قط وعوض وعلة بنائها ان بعض لغاتها على وضع الحروف كلدن
فحمل الباقي عليه وفيها لغات منها لدن بضم الدال وسكون النون ومنها لدن بسكون
الدال وكسر النون ومنها لدن بفتح الدال وسكون النون ولد بسكون الدال ولد
بضم الدال واللام في هذه اللغات مفتوحة ومنها لدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ومنها لد لكن يحذف النون وشبه نونها بالتنوين لسكونها وكونها
آخرا مثل التنوين ولذلك اي ولذلك التشبيه نصبت بها العرب غدوة حتى
نحو لدن غدوة حتى الاذ تحفها وآخره بقية منقوص من الظل قاصر يعني لدن غدوة
مشبه بضارب زيدا وما ذكره من التشبيه تقتضي جواز نصب كل اسم بعدها ولا
يوجب اختصاصها النصب بغدوة فاما اختصاص غدوة بنصبها فليس من
مقتضى التشبيه كما هو ظاهر اللفظ بل للاستعمال المحض الاذحاو وليص وقلص
الظل وتقلص اي انضم وانزوى ظل قاصر اذا نقص والضمير في تحفها يرجع الى
النافة ومن وما الموصوفتان عطف على لدى يعني هما اسمان مبنيان وعلة بنائهما
كونهما على وضع الحروف واحتياجهما الى الغير وما غير موصوفة والموصولة بمعنى
ما التامة ايضا اسم مبني وعلة بنائها كونها على وضع الحروف دائما وانما لم يذكر
من وما الاسميتين غيرهما مع انهما ايضا مبنية لان الغرض ذكر اسماء مبنية خارجة
نظام الضبط فاما الموصول فهي داخلة تحت ضابط معلوم وهو باب الموصول وكم
الخبرية من المبنيات ايضا وكذا كاين في معناها اي في معنى كم الخبرية وكيت و
ذيت كناية عن القصة ولا يستعملان الا مكررتين يعني كيت وكيت وذيت وذيت
وان وقع بينهما حرف العطف ولا يريد بها التكرير اللفظي المجرد نحو كيت كيت ولا ذيت
ذيت وانما جعل كم الخبرية وكاين وذيت وكيت مما خارجا نظام الضبط مع انها معدودة
في الكنايات عند صاحب المفصل وغيره لان الكنايات المبنية مما يعسر ضبطها لانه
ضبطها بعضهم بانها الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا فعلى هذا لا يكون
كم من ذلك ولا كاين الخبرية وقد يعترض ايضا بانه موضوع لفظ عوضا من لفظ او من الفاظ
وهذا يؤدي ايضا الى ان يكون نحو ابن وكيف ومتى كنايات فلما عسر ذكر ضابط يشمل
جميع الصور التي اطلق عليها الكنايات افردها المصنف بالتعداد وجعلها مما خارجا نظام

الضبط ولهذا المعنى لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات كما جعلها غيره وعلة
بناء كم الخبرية مشابهتها بكم الاستفهامية وكونها على وضع الحروف وعلة بناء كيت وذيت
انهما كنايتان عن جملة والجملة من حيث هي جملة لا تستحق الاعراب وكاين كلمة واحدة
في معنى كم الخبرية فالحقت بها في البناء وانما جعلت كلمة واحدة لان من لغاته كيء بوزن
كيع وكاء بوزن كاع وهما مفردان بلا كلام وكان ينبغي الحكم بالافراد على مثلهما وظاهر
لفظه ان كان تختص بالخبرية لكن قال في الصحاح وقد يدخل على اي الكاف وقد يكون
في معنى كم في الخبر والاستفهام ولهي ابوك وولله لا افعل اما لهي ابوك فاصله لله
ابوك فحذفت اللام الجارة كما يقال الله لافعلن اي بالله فحذف الجار ثم حذفت لام التعريف
للتخفيف واصله لاه فقدم اللام الى موضع العين على وجه القلب فصار لهي على وزن
فلع ثم سكن الهاء للتخفيف وقيل لهي بفتح الياء وانما بني لان الاصل لله فهو متضمن
للام فبني لتضمنه معنى الحرف وفتح لانه اخف الحركات واما ولله لا افعل فمعناه بالاه
لا افعل على القسم واصل لاه قيل وله لان القلوب تولّه وتضطرب بمحبته تعالى وقيل لوه
فانقلبت الواو الفا فصار لاه فوله جاء على الاصل ثم سكنت اللام للتخفيف فصار وله
اي بالله فبني لتضمنه للام التعريف كما في لهي لكن الجار المحذوف في لهي هو اللام الجارة
اذ معناه لله ابوك على التعجب كما تقول لله زيد ولله دره واما الجار المحذوف في وله
فهو الباء القسمية اي بوله ولذلك ذكر بعده الفعل وهو لا افعل اي بالله لا افعل وبني
على الفتح ايضا للخفة هذا تقرير هذه الكلمة وفيه بعد نظر لانه يفتقر على استعمال وله
بفتح الواو وسكون اللام في اسماء الله تعالى ولم نجد فيه نقلا لكن كلامه يشعر ان يكون
قد ورد والله اعلم بحقيقة ويحتمل ان يكون الواو من وله واو القسم واصله والله
لا افعل بلا الف كما جاء الا بارك الله في سهيل ثم حذف لام التعريف كما حذف من لاه
من لهي ابوك وله فبنيت الكلمة لتضمنها لام التعريف وفتح تخفيفا فصار وله ثم ههنا
احتمالان احدهما ان يقرا لفظ الكتاب هكذا بفتح اللام والهاء والثاني ان يسكن اللام
تخفيفا مع فتح الهاء فان القسم مما يتوخى فيه ضروب من التخفيف كما قيل ايمن ثم من
ثم وهذا احتمال ظاهر يصح حمل لفظ الكتاب عليه والله أعلم ومن ألفاظ النافي

وهو ما بناؤه عارض المركبات بجعل الكلمتين واحدة والصدر هو المبني فقط اذا لم يتضمن
العجز الحروف بعضها او تقديرا كبعلبك وحضرموت وبادي بدا وايدي سبا المراد
المركبات المبنية التي جعلت الكلمتان فيها بمنزلة كلمة واحدة وهي قسمان احدهما ان لا يتضمن
الجزء الثاني حرفا فلا يكون المبني منه الا الصدر وهو الجزء الاول منه كبعلبك فان الجزء الثاني
منه لا يتضمن حرفا فيكون معربا والجزء الاول بمنزلة الزاي من زيد فلا يستحق
اعرابا وقوله بعضها تقسيم لتضمن الحروف فان التضمن قد يكون بعضها كخمسة عشر فان
فان الاصل خمسة وعشرة وقد يكون تقديرا كجاء زيد فانه ليس ثمة دليل على ان الاصل جاء
وبان تخفيفا لكن بني الجزء الثاني ولا بد له من علة ولا علة سوى تضمن الحروف فحكم بتضمن
الحروف تقديرا الحكم ببنائه كالعدل في عمر لظهوره منع الصرف كما سياتي وقوله كبعلبك
لما هو مثال لما لا يتضمن العجز الحروف وكذا حضرموت الخ وكذا بادي بدا بمعنى اول
كل شيء اما بادي فقيل هو من بدا اذا ظهر وقيل من الهمزة وهو المشهور خففت
بتسكينها وقلبها ياء كبير في بئر واما الاسم الثاني فقيل اصله بداء بوزن فعال فحذفت الهمزة
تخفيفا وثبتت الالف الزائدة ووزنه فعا او فعل فحذف الف فعال وخففت الهمزة فصارت
الفا لانفتاح ما قبلها ووزنه فعل ويروى بادي بدي بياء بعد الدال فاصل بادي على ما مر
واما بدي فاصله بدئ ففعل فحذف الياء وخففت الهمزة بقلبها ياء لانكسار ما قبلها او حذفت
الهمزة تخفيفا وبقيت الياء الزائدة وفيه لغات اخرى بادئ بداء بهمزها وبادي بداء
بهمز الثاني دون الاول وبادي بدئ على وزن فعيل على الاصل ثم قيل بادي بدا او بدي
فهو معرب منصوب على الحال لان تخفيف الهمزة لا يوجب البناء وسكون الياء لكثرة استعمال
يجري مجرى المثل نحو اعط القوس باريها فالاول مضاف الى الثاني وح لا يكون من الباب
وقيل وجه بنائه مشكل لانه مضاف ظاهرا منصوب على الحال وانما حكموا بالبناء عليه لانهم
راوا اسكان الاول وهو في موضع النصب وراوا صورة تركيب وعادة تغييره انه كثر استعمالهم
ايدي سبا في التفرق الكثير حتى صار يفهم من ايدي سبا التفرق من غير نظر الى معنى الايدي
ومعنى سبا فلما صارا جميعا يفهم منهما معنى مقصود من غير نظر الى آحادهما كان بمنزلة
معدي كرب في دلالتها على مدلولها من غير نظر الى تفصيل اللفظين فحكم ببناء ايدي سبا

فجاز ان يجري بادي بدا من حيث انها الفاظ متعددة يفهم منها معنى مقصود وهو الاولية
منه من غير نظر الى مدلول كل مفرد مجرى ايدي سبا وبعلبك في بناء الاول منه هذا ما تكلف
الشيخ ابن الحاجب لوجه البناء ولا مزيد عليه واما ايدي سبا فوجه بنائه ما ذكرنا من ان
الكلمتين على التفرق من غير نظر الى تفصيل الاجزاء فالجزء الاول بمنزلة الزاي من زيد
وفيه ما ذكرنا في بادي بدا من احتمال الاعراب والنصب على الحال وقد يجعل منه اي مما
بني الصدر منه فقط نحو صاركة وهاسي فانهما كلمتان مركبتان من اسم وبناء تانيث او اسم
وياء نسبة وجرى الاعراب على الجزء الثاني والجزء الاول بني لانه بمنزلة الزاي من زيد
والا اي وان تضمن العجز الحروف فكلاهما مبني كاحد عشر مع ما يتفرع عليها اي راد عليها كاحد
عشر وثلاثة عشر فالجزآن مبنيان اما الاول فلكونه بمنزلة الزاي من زيد واما الثاني
فلتضمنه الحروف اذ الاصل ثلاثة وعشرة او واحد وعشرة وكذا نظائرهما الى تسعة عشر
الا اثنا عشر استثنى من تتمة العشرة اثنا عشر فان الجزء الاول منه معرب لتنزل
الثاني منزلة نون التثنية يعني ان اثنا في صورة مضاف ولذلك حذف نون التثنية
منه واصله اثنين فلفظ عشر واقع موقع نون التثنية المحذوفة من اثنا وكانه مضاف
فلذلك اعرب اسما فلم يكن مضافا حقيقة لان عشر متضمن لحرف العطف فلا يصح اضافة
اليه وقوله لان الاصل فيه العطف بالواو يحتمل وجهين احدهما ان يكون علة لقوله كلاهما
مبني يعني الاول مبني لكونه بمنزلة جزء الكلمة والثاني مبني لكون الاول بمنزلة الجزء
ولكون الثاني متضمنا الحرف لكن لما ذكر في القسم الاول علة بناء الجزء الاول علم انه يجوز
ههنا ان يضاف بناء الثاني فذكر توجيهه فكانه قال الجامع بناء الجزئين لتضمن الثاني
العطف والثاني انه متعلق بقوله اثنا عشر اي انما اعرب الجزء الاول لان الثاني بمنزلة
منزلة نون التثنية وليس بمضاف اليه حقيقة لان الاصل فيه العطف بالواو ولا يضاف
الاسم الى ما فيه واو العطف واما علة قوله فكلاهما مبني فيعلم من قوله فالاول الى
وان تضمن الثاني الحرف فبناء الثاني لتضمن الحرف وبناء الاول لكونه بمنزلة الجزء على
ما سبق في القسم الاول فكانه قال كلاهما مبني اما الاول فلما سبق واما الثاني فلتضمن
الحرف المدلول عليه بقوله والا اي وان تضمن وكذا الحادي عشر الى التاسع عشر
يعني اذا اشتق اسم الفاعل من العدد كالحادي والثاني وذكر بعدها عشر فكلا

الجزئين مبنيان لكون الاول بمنزلة الجزء والثاني متضمن الحرف هذا ما تقتضيه ظاهر
كلامه وفيه نظر لان قولك حادي عشر لا نسلم ان الثاني متضمن لحرف العطف فانك اذا قلت
زيد حادي عشر او ثالث عشر فليس المراد به انه واحد وعشرة او ثالث وعشرة وهذا
ظاهر فوجه بنا الثاني ان يقال ان اصل حادي احد عشر لان المراد به واحد من احد عشر لا
من عشرة فحذف احد بعشر من احد عشر متضمن لواو العطف اذ الاصل واحد وعشرة
فلما حذف احد تخفيفا بقي تضمنه لواو العطف باعتبار الاصل فهذا وجه بنائه لتضمن
الجزء الثاني لحرف العطف والله اعلم وكذلك حكم اخواته الى التاسع عشر وجاز اسكان
الياء اي من حادي عشر وان كان القياس فتحه لكونه مبنيا كاحد عشر وخمسة عشر
لكن سكن تخفيفا لاستثقال اصل الحركة على الياء واحترازا من توالي خمس حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة كما في ثماني عشر سكون الياء والاضافة ودخول اللام فيها اي فيها يتقدم
العشرة لا يخلان بالبناء خلافا للاخفش في الاضافة نحو عند الاخفش هو معرب في
الاضافة اذا قلت خمسة عشرك دون اللام لان الاضافة توثر في المضاف معنى ولفظا
وحرف التعريف يؤثر في المعنى لا غير فكانت الاضافة ابلغ في التاثير فقوله لا يخلان بالبناء
جواب عما يتوهم من الاعراب لان الاضافة واللام مبعدان عن شبه الحرف فكان حقهما
ان يوجبا الاعراب لما دخلا عليه فقال لا يخلان بالبناء يعني ان علة البناء كون الاول
بمنزلة الجزء والثاني متضمنا لحرف العطف والموجبان قائمان سواء وجدت الاضافة
واللام او لم يوجدا وكذلك اي كالعشرة مع النيف في ان الجزئين مبنيان قولهم وقعوا
في حيص بيص اي في فتنة تموج باهلها متاخرين ومتقدمين من حاص اذا تاخر ومن
باص اذا هلك فحيص مبني لانه بمنزلة الجزء من الكلمة وبيص لتضمنه لواو العطف اذ
التقدير وقعوا في حيص وبيص ولقيته كفة كفة اي متكافئين اي كفه من الاذى
وكفه من الملقى وكل واحد يكف صاحبه عن ان يتجاوزه وصحرة بحرة اي ذو شيء
صحرة ونحرة اي انكشاف واتساع فمن لم يضم اليهما نحرة يعني اذا ضم اليهما نحرة
ليس مثناهما
وقيل لقيته صحرة بحرة نحرة فيعرب الثالث اذ لو بني لزم امتزاج اكثر من كلمتين و
في لفظ الكتاب نظر لانه يوهم ان بناء صحرة بحرة مقيد بان لم يضم اليهما الثالث وهو
ليس كذلك فان الاولين مبنيان ضم اليهما او لا الثالث وهو جاري بيت بيت اي

ملتصقا الى بيت او ملاصقا لبيت فالجزء الثاني مبني لتضمن الحرف وهو اللام او الى
ووقع بين بين اي بين هذا وبين هذا فالثاني متضمن للواو واتيك صباح مساء اي
صباحا ومساء ويوم يوم اي يوما ويوما وتفرقوا شغر بغر اي شعرا ونفرا اي متفرقين
في البلاد من شغرت عليه ضيعته فشت وانتشرت وبذر النجم هاج بالمطر وسقط
ونحى بالنجم الثريا وشذر مذر اي شذرا ومذرا بمعنى متفرقين من الشذر وهو
التفريق ومن التبذير وهو التفريق ايضا والميم في مذر بدل من الباء وخذع مذع
اي خذعا ومذعا اي متقطعين متشرعين من الخذع وهو القطع ومن قولهم مذاع
يمشي الشر وينشره وتركوا البلاد حيث بيث اي حثا وبثا من استحثت واستبثت
اي استحثت واستثارت لان تضمن الثاني معنى الحرف ظاهر هذا علة البناء قوله و نحوا
في حيص وبيص الى الجزء ومنه الخاز باز في لغاته المبني هو فيها لانه كلمة كانه في الاصل
بالعطف حيث استعمل مبنيا الحق في ما عرف المتضمن فيه حقيقة قوله في لغاته المبني
هو فيها احترازا عن خز باز على مثال قرطاس فانه معرب مطلقا وعن خاز باز بفتح
الاول وضم الثاني فانه كبعلبك في بناء الاول واعراب الثاني وعن خاز باز بكسر الاول
وضم الثاني واما كسر الاول فلالتقاء الساكنين واما ضم الثاني فللتنبيه بمعدي كرب وعن
خاز باز بضم الاول وجر الثاني فانه مضاف كما تقول بعلبك بالتنوين في اضافته
وعن خازباء بوزن فاعلاء فانه معرب غير منصرف فالمبني من اللغات هو خاز باز
بفتحهما وخاز باز بكسرهما فالجزآن مبنيان في هذين المثالين وتحمل المصنف لبناء خاز
باز وجها وهو كانه في الاصل بالعطف لانهما وجدا مبنيين والعلة لبناء الثاني الا تضمن الحرف
ولا تظهر تضمنه للحرف ههنا فقال هو ملحق بما عرف المتضمن فيه حقيقة كخمسة عشر قوله
ومنه اي ومما بني فيه الجزآن ومنه الغايات اي ومن القسم الثاني وهو ما بناؤه عارض
الغايات وهي ما اصل الكلام فيه ان ينطق به مضافا ثم يترك المضاف اليه لفظا لا نية
هذا اشارة الى علة بنائها فان قولك مبني لانه قطع عن الاضافة وهو مراد فاحتاج الى جزء آخر
فيكون مشابها للحرف في احتياجه الى الغير لفظا فالظروف كانت اي سواء كانت ظروفا كقولهم
من قبل ومن بعد ومن تحت وكذا باقي الجهات الست بحق يمين ويسار وقدام وخلف
وفعلت اول ومن دون ومن عل وفيه اي ثلاث لغات وهي من عال ومن علا

٥٩ ومن علو بالحركات الثلث على الواو كلها بمعنى واحد او غير ظرف اى سوا كان ظرفا او
غير ظرف كحسبه ولا عمره وبكل بمعنى حسب الا انه اى الآن يجعل من القسم الاول وهو
ما لزم بناؤه ومنه اى ومن القسم الثانى وهو ما بناؤه عارض ما اضيف الى ياء المتكلم
فمن بردى بناؤه احترازا عن القول الآخر وهو ان المضاف الى ياء المتكلم معرب ومنه
اى ومن القسم الثانى ما يضاف الى الجمل نحو هذا يوم ينفع الصادقين وهو على بنائه لان
الاضافة الى الجملة توجب اكتساب البناء للمضاف اذ الجملة من حيث هى جملة لا اعراب
لها واذا اى وما يضاف الى اذ من اسماء الزمان فمن بنيه كيومئذ وحينئذ فمن حكم
ببنائه فان بعضهم يعربه وقرئ من عذاب يومئذ بجر يومئذ ومثل اى ومثل ما يضاف
الى اذ فى البناء مثل وغير مع ما وان يعنى ان مثل اذا اضيف الى ما المصدرية نحو
كقولك قيامك مثل ان قام زيد وكذا لفظ غير اذا اضيف الى ما او ان كقولك قيامك
غير ما قام زيد وغير ان نطقت فى مثل قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة
فى غصون غصون ذات اوقال وانما بنى مثل وغير تشبيها لها بالظروف المضافة الى
الجمل لان ما وان يستلزمان الجملة فكانتا ما اضيفت الى اذ بنى ايضا ما اشبه
الظروف والكوفيون اجازوا بناء غير بمعنى الا مطلقا اى سواء اضيف الى متمكن
نحو ما نفعنى غير قيام زيد او الى غيره كغير ان قام لانه بمعنى الا فالحق به فى البناء ومنه
اى ومن العارض ما بنى من المنادى كيا زيد على ما سياتى ومنه اى ومن القسم
الثانى ايضا لات اوان فى قوله شعر طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين
بقاء فمن لم يجعل لات حرف جر هو المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت
على رب وثم لتحقيق الدخول على الاحيان هذا مذهب الخليل وسيبويه وعند الاخفش
انها لا النافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفى الاحيان واما كسر اوان تشبيها لها باذ
فى قوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح فى انه زمان قطع منه
المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح هذا عند من لم يجعل لات
حرف جر واما من جعله حرف جر فاوان مجرور به مضاف اى طلبوا صلحنا وليس
الآن اوان صلح فاجبنا ان ليس الحين حين بقاء اى البقاء ومساهلة والاوان بمعنى
الحين وجمعه اونة آونة كزمان وازمنة فهذا ما بنى من الكلم بعد استوفا القسم

المبنى من الاسماء وما عداه معرب وهو اى من المعرب على نوعين الاسم المتمكن
والفعل المضارع والاول وهو الاسم المتمكن اما ان يستوفى حركات الاعراب مع التنوين
ويسمى المنصرف يعنى من شانه ان يستوفيها لا الآن يستوفيها بالفعل ليدخل المعرف باللام
فيه او لا يستوفيها مع التنوين يعنى لا تتم له الحركات ولا يوجد فيه التنوين
وليس المراد انه لا يوجد فيه هذا المجموع وهو الحركات والتنوين فان انتفاءه قد يكون
بانتفاء الحركات مع وجود التنوين وهو غير مراد قطعا ويكون بالفتح جرا يعنى يفتح
فى حال الجر فاذا قلت مررت باحمد فغير المنصرف مجرور لكن لم يدخل الكسر بل ابدل
عن الكسر فتحة غير مضاف ولا معرف باللام حال من فاعل يكون اى يكون مفتوحا
حال كونه غير مضاف ولا معرف باللام فاما اذا اضيف او عرف باللام فلا يكون مفتوحا
فى حال الجر بل يكون مكسورا كقولك مررت باحمدكم وبالاحمر وانما دخله الكسر فى حال
الاضافة والتعريف باللام لان امتناع الكسر كان بسبب ذهاب التنوين للعلتين
وههنا ذهاب التنوين ليس للعلتين بل اللام والاضافة فزال موجب منع الكسر فعاد
الكسر وانما كان تبعا لان المراد من التنوين تنوين التمكن وهو كون الاسم بحيث لا يشبه
الفعل وغير المنصرف هو ما يشبه الفعل فبينهما تناف بخلاف الكسر فان مفهومه لا ينافى
غير المنصرف بل يتبع ذهاب التنوين للعلتين ولذلك اذا اضطر الشاعر الى ادخال التنوين
اعاد الكسر ولو لم يكن تبعا لما اعاده لان الكسر والفتح سواء فى الشعر بعد دخول التنوين
ويسمى غير المنصرف اى ويسمى هذا النوع الذى لا يستوفى الحركات مع التنوين غير المنصرف
واسباب منع الصرف عشرة المشهور انها تسعة وزاد المصنف الف الالحاق نحو ارطى
اذا سمى به فانه غير منصرف للعلمية والف الالحاق المشابهة لالف التانيث فعده سببا
آخر فكانت عشرة وهذا متوقف على ورود ارطى بعد التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر
الف الالحاق ولا يعده سببا يمنع ذلك فانه ليس فيه الا سبب واحد وهو اى الاسباب
التعريف والتانيث ووزن الفعل والعدل والوصف والجمع والتركيب والعجمة والالف
والنون المضارعتان لالفى التانيث والف الالحاق وسياتى لكل واحد ما يتعلق به
من الشروط متى اجتمع فى الاسم اثنان منها او واحد يقوم مقامهما كالجمع والف التانيث
لم ينصرف وفى اللفظ ادنى حزازة لانه عطف واحد على اثنان فالتقدير متى اجتمع فى

الاسم واحدا الا ان نقول هذا الواحد بمنزلة اثنين فكانه اثنان وح يصح ذكر الاجماع
معه وهو تكلف وانما اعتبر اثنان لان الاصل في الاسم الصرف وانما منع لمشابهة الفعل
فاعتبر السببان لتقوية جهة المشابهة لتمكن له معارضة الاصل فان السبب الواحد ضعيف
والمعتبر في ابواب الاستقراء اي غير المنصرف اعتبر السببان فيه بحسب الاستقراء
فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف ولا اضافة وانما اشترط ان لا يكون التعريف
بحرف ولا اضافة لان التعريف باللام والاضافة يدخل الممتنع من الصرف في حكم الصرف
فلا يكون مانعا من الصرف ولا يلزم المضمر والمبهم للزوم بنائهما هذا الجواب عن سؤال
مقدر فان المضمر والمبهم تعريفهما ليس بحرف ولا باضافة فينبغي ان يكون معتبرا في
منع الصرف فاجاب بانهما لازما البناء ومنع الصرف فرع الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب
لم يات بحث منع الصرف وعدمه وانما قال بحرف ليشمل مطلق حرف التعريف من اللام
وميم التعريف وياء النداء ايضا والذي اعرب اي من المبهمات ان كان مضافا كاي
واية فانه يقال ايهم وايتهن فلا اشكال في انه لا يعتبر تعريفه لانه حصل بالاضافة و
التعريف الاضافي غير معتبر في منع الصرف وان كان مفردا اي ان لم يكن مضافا فلانه في
مقابلة قوله ان كان مضافا فقد قيل بتنكيره ولا اشكال ايضا اي يكون منصرفا بلا
اشكال لعدم وجود السببين وقيل بتعريفه ومنع صرفه مؤنثه لان الصيغة كانها موضوعة
للتانيث وان كانت بالتاء يعني قال بعضهم ان نحو اي واية معرفة اما اي فمنصرف
لعدم وجود العلتين واما اية فقيل بمنع صرفه للتعريف والتانيث وكان موضع سؤال وهو ان
يقال هب ان فيها تعريفا وتانيثا لكن تانيثه بالتاء والتانيث بالتاء شرطه العلمية
وهو غير علم فكان ينبغي ان لا يعتبر تانيثه بالتاء فاجاب بان المعتبر لزوم التانيث
واللزوم يكون بطريقين احدهما العلمية والثاني كون الصيغة كانها موضوعة للتانيث
فكانه وجد فيه لزوم التانيث باعتبار الوضع كما في العلمية واعتبر لزومه وان كان
بالتاء لان التاء ح كالجزء من الكلمة فالمعتبر هو التانيث المعنوي لا التانيث اللفظي ليشترط
معه العلمية وقيل لا يسوغ حذف تنوينه لكنه لو وقع وسطا تقديرا كان في حكم المشابهة
بجزء منكر وهذا قول الاخفش هذا مقابل للقول الاول القائل بتعريفه ومنع صرفه مؤنثة
فان عنده يسقط التنوين اذ تقول اية صاحبكم بلا تنوين وهذا القائل يقول هو معرفة

وموضوعه

وموضوعه من الصرف لكن لم يسغ حذف تنوينه مع انه غير منصرف بمعرفة لانه وقع التنوين وسطا
في التقدير فكانه سمي مع التنوين كما سمي بجزء منكر فانه لا يحذف منه التنوين فقوله وسطا
تقديرا فيه نظر لانه يريد انه في التقدير مضاف فالتنوين الواقع آخرا ظاهرا كانه ليس على
الاخير لانه وسط تقديرا اذ هو مضاف وح يلزم احد الامرين اما تقدير التنوين في حال
الاضافة حتى يكون التنوين وسطا وهو فاسد واما ان لا تقدر المضاف اليه فيكون التنوين
آخرا لا وسطا بخلاف جزء منكر فان كون التنوين فيه وسطا ظاهر وفيه نظر اي لا نسلم انها
معرفة وممنوعة من الصرف فانك اذا قلت اية صاحبتك بلا تنوين فكانك قلت اية امراة
صاحبتك فتكون في التقدير مضافة الى نكرة فتكون نكرة واما اذا قدرنا انها مضافة الى معرفة
وهو ان تقدم ذكر نساء ثم قلت اية صاحبتك اي ايتهن فنسلم انها معرفة ولا نسلم انها ممنوعة
من الصرف وح لوجهين احدهما انها مضافة والثاني عدم شرط اعتبار التاء وهو العلمية
فاحد الامرين لازم اما منع تعريفه ان قدر مضافا الى نكرة او منع عدم صرفه ان قدر مضافا
الى معرفة وقد ذكره في التعليق واما اجمع ونحوه فمن لم يجعل تعريف التاكيد اصلا فالوصف مقدر
فيه ولا اثر للتعريف لانه بالاضافة تقديرا ومن جعله اصلا فلا اشكال يعني ان اجمع غير منصرف
اتفاقا واختلف في تعليله فقال بعضهم تعريف باب التاكيد اصل معتبر كتعريف العلمية ففيه
سببان التعريف التاكيدي ووزن الفعل وقال بعضهم لا يعتبر التعريف التاكيدي اصلا
فمنع صرفه للوصفية المقدرة ووزن الفعل لان اجمع فيه معنى الاجتماع فهو في الاصل وصف
كاحمر اذ هو مستعمل تاكيدا ظاهرا الا انه يجري على موصوف فلذلك قال فالوصفية مقدرة
فيه قوله لا اثر للتعريف جواب عن سؤال مقدر وهو ان بعضهم قال هو معرفة لان التقدير
اجمعهم ونحو كلهم فاجاب بان هذا التعريف في التقدير بالاضافة والتعريف الاضافي غير معتبر
فسبب منع صرفه وزن الفعل والوصف المقدر فالمؤثر فيها هو العلمية نعم ان التعريف قد
يكون بالحرف وقد يكون بالاضافة وقد يكون في المبهمات وقد يكون في المضمرات وقد يكون
بالعلمية وقد يكون في التاكيد وقد تبين ان التعريف بالحرف والاضافة لا يعتبر وكذا في
المبنيات من المضمر والمبهم وفي التاكيد وكذا التعريف فيما اعرب من المبهمات مختلف
فيه على ما سبق فالذي يقطع باعتباره من انواع التعريف فهو العلمية واما ما عداه فاما ان
لا يعتبر اصلا او يعتبر لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف وهو اي العلمية كون الاسم معلقا على

شئ بعينه غير متناول ما اشبهه انما قال معلقا ولم يقل موضوعا ليشمل الاعلام الغالبة
كالنجم والصعق فانهما ليسا موضوعين في الاصل لشئ معين ولكنهما صارا علمين بغلبة الاستعمال
غير متناول الظاهر ان غير منصوب لكونه خبرا بعد خبر اي كون الاسم معلقا غير متناول
ولا يكون مجرورا صفة لشئ لان التناول وعدم التناول من عوارض الاسم لا المدلول
قوله بعينه صفة لشئ اي شئ معين والمراد بالمعين الاعم من المتشخص فيدخل فيه
المعارف كلها فاخرج ما سوى العلم بقوله غير متناول فان نحو الرجل معلق على شئ معين
ولكن تناول ما اشبهه واحترز بقوله بعينه عن النكرات فان مدلولها غير معين بالوضع
لمتشخص كان كطلحة او لجنس عينا كاسامة او معنى حدثا كسبحان وزوبرا او وقتا كغدوة
وبكرة هذا بيان لانواع العلم اي العلم قد يكون لمتشخص كطلحة او لجنس وعلم الجنس اما ان
يكون لاسم عين كاسامة للاسد او اسم معنى واسم المعنى ينقسم الى اسم الحدث كسبحان فانه
اسم للتسبيح وزوبر فانه علم لمعنى الكلية والى اسم الوقت كغدوة وبكرة فانهما علمان لغدوة
يوم كل وبكرته ولذلك امتنع من الصرف للعلمية والتانيث وعلم الجنس مشكل من اجل ان
مدلوله غير متشخص وغاية الجواب عنه انه وجد اسما اجرى فيها احكام العلمية فقدروا فيها
العلمية لضرورة تلك الاحكام كالعدل في عمر فان اسامة وقع مبتداء وذا الحال وغير منصرف
وامتنع عنه اللام والاضافة وهذه كلها تستدعي تقدير العلمية فيها فهو علمية تقديرية اي علم
للحقيقة المعقولة من الاسد فاسامة اذا اطلق على الفرد من الاسد فانما يطلق لا لانه موضوع
له بل لكونه موضوعا للحقيقة المعقولة والحقيقة موجودة في الفرد واسماء العدد دالة على
مجرده معدودة في الاعلام على راي نحو ستة ضعف ثلثة فستة مبتداء ولا بد من تقدير
التعريف فيه ولا تقدير فيه الا العلمية فجعل علما لمجرد العدد المخصوص ولذلك كان غير
منصرف قوله على مجرده اي على مجرد العدد وقوله على راي اشارة الى ما ذكره الشيخ ابن
الحاجب وهو انه قد نقع في بعض نسخ المفصل وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلثة وفيه علمية
كما يتبادر قال الذي ما معناه ان عده في اسماء الاعلام ضعيف اذ يجوز الا ان تكون اسماء
الاجناس كلها اعلاما اذا جعلت مبتداء فاندفع المذكور وكذا الامثلة التي يوزن بها
اي كذا الامثلة التي يوزن بها معدودة ايضا في الاعلام كاسماء العدد ونحوها نحو كل افعل
علم لكل ما يوزن بها نحو احمر واسود وابيض وغير ذلك الا ان فيها تفصيلا لان ما يستعمل

منها اي من تلك الامثلة وزنا للافعال خاصة حكي حكم ما مثل به اي حكي حكم موزونه نحو استخرج
كما اذا قلت استفعل حكمه كذا فحكم لفظ استفعل حكم موزونه نحو استخرج فكان موزونه مبني
على الفتح فكذا استفعل وما يستعمل لغيرها ايضا اي لغير الافعال بل يستعمل وزنا للاسماء او
للاسماء والافعال جميعا فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو علم كاسامة الا ان يتكلم
بمعنى ما لا يختص وزنه بالافعال فهو ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون موضوعا لجنس ما يوزن
به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لا لمتشخص بعينه بل لجنس ما يوزن به كعطشان وسكران
وغيرهما فلفظ فعلان علم جنس كاسامة الا ان يتكلم فحينئذ لا يكون علما كسائر الاعلام المنكرة
فله اي فلهذا الموضوع لجنس ما يوزن به حكم نفسه في الصرف وتركه يعني ان كان فيه سببان
يمنعان الصرف حكم بمنع صرفه والا حكم بصرفه نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى الذي مؤنثه
فعلانة منصرف هذا مثال لما وجد فيه سبب منع الصرف فقولك فعلان مبتداء والذي مؤنثه
فعلى صفته ولا ينصرف خبره وكذا فعلان مبتداء والذي مؤنثه فعلانة صفته ومنصرف خبره
فلفظ فعلان في الموضعين غير منصرف لان فيه العلمية والالف والنون فله حكم نفسه لا حكم موزونه
اذ موزونه في الاول غير منصرف وهو سكران وموزونه في الثاني منصرف وهو ندمان فلهما
حكم نفسهما لا حكم موزونهما والدليل على علمية فعلان في الموضعين كونه مبتداء وموصوفا بالذي
او كل افعل صفة اذا كان صفة لا ينصرف هذا مثال للذي له حكم نفسه في الصرف وكان ما قبله
وهو فعلان مثالا لما له حكم نفسه في ترك الصرف وانما كان افعل في قولنا كل افعل منصرفا لانه
نكرة بدخول كل عليه فلم يوجد فيه سببا منع الصرف فلذلك انصرف فالموضوع لجنس ما يوزن
به قسمان غير منصرف كفعلان في المثال المذكور ومنصرف كافعل في قولنا كل افعل والا
اي وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن به هذا قسيم لقوله فان كان موضوعا فحكم المثل
ان كان كناية عن موزونه وان لم يكن اي وان لم يكن كناية عن موزونه كان موزونه
مذكورا معه يعني ما لا يكون موضوعا لجنس ما يوزن به قسمان احدهما ما يكون كناية عن
موزونه فله حكم الممثل اي حكم موزونه كما تقول هو الفاعل اي الزاني فلفظ الفاعل ليس
موضوعا لجنس ما يوزن به بل هو كناية عن لفظ الزاني معينا وانما كني عنه استهجانا للفظ
وكذا قول المتنبي كان فعلة لم تملاء مواكبها ديار بكر ولم تقلع ولم تهب يرثي اخت سيف
الدولة المسماة بخولة ولم يصرح بلفظها استعظاما لها لكونها ملكة بل كنى بفعلة فلفظة

بعلم
معلوم لا ينصرف ايضا

فعلة كلها حكم موزونها وموزونها ممتنع من الصرف والقسم الثاني وهو قوله وان لم يكن كناية
عن موزونه وهو ان يكون موزونه مذكورا معه على ما هو مستعمل النحاة وهو مختلف في ان له حكم
نفسه او حكم موزونه فلذلك قال وهو اي هذا الذي ليس كناية وذكر موزونه معه ملحق
بالاول وهو ماله حكم نفسه على احد المذهبين وبالثاني يعني وهو ملحق بالثاني وهو ماله
حكم موزونه لا نفسه على الثاني اي على المذهب الثاني يعني الذي ليس كناية وذكر موزونه
معه فيه مذهبان احدهما ان له حكم موزونه والثاني ان له حكم نفسه قوله والاقرب المثل
اراد به الموزون وكان الاولى ان يقول لحكم المثل به لان الموزون هو المثل به كما
ذكر في قوله حكم ما مثل به اي حكم موزونه ويعلم منه ان المثل به هو الموزون وعلى
المذهبين يقول وزن طلحة فعلة غير منون اما على الاول اي على المذهب الاول وهو
ماله حكم نفسه فلمنع الصرف اي فيكون غير منون على الاول لمنع صرفه نظرا الى حكم نفسه
ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على الثاني وهو ان له حكم موزونه فلاجرائه مجرى
موزونه يعني يكون ايضا غير منون كما ان موزونه وهو طلحة غير منون وعكسه اي
عكس المثال المذكور في انه غير منون ضارب مضاربة على وزن فاعل مفاعلة بالتنوين
يعني لفظ مفاعلة لا يتعين تنوينه على المذهبين اما على المذهب الثاني وهو ان له حكم
موزونه فظاهر لان موزونه وهو مضاربة فيه التنوين واما على الاول وهو ان له حكم
نفسه فالتنوين للمماثلة دون التمكن لاطراده في المثل يعني على الاول كان حقه ان لا ينون
لان في مفاعلة العلمية والتانيث فيكون ممنوعا من الصرف فاعتذر عنه بان التنوين لتحقيق
مماثلة الوزنين يعني كما ان مضاربة في آخره نون ساكنة فينبغي ان يكون في آخر مفاعلة
ايضا نون ساكنة تحقيقا للمماثلة بين الوزنين في جميع اجزاء الحروف وليس تنوينه للتمكن
حتى يوجب صرف الكلمة فقوله لاطراده في المثل علة لقوله فالتنوين للمماثلة اي انما
اعتبر المماثلة في هذا التنوين ايضا لان هذا التنوين مطرد في جميع صور المثل اي
الموزون فلذلك روعي المماثلة فيها فان قلت افعل كان ينبغي ايضا ان ينون كما
نون مفاعلة مفاعلة للتماثل موزونه ايضا وهو اصبع قلت التنوين في مفاعلة انما جعل
لاطراده في صور موزونه وهو مضاربة اذ مفاعلة لم يجئ الا منصرفا بخلاف افعل فان
موزونه قد يكون منصرفا فيه التنوين كاصبع وقد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه اذا

سمي به فالتنوين في افعل غير مطرد في جميع صور موزونه وفي مفاعلة التنوين مطرد
في جميع صور موزونه اذ صور موزونها كلها منصرفة وبظهر الخلاف في قولهم وزن اصبع
افعل او افعل بالتنوين يعني اذا قلت وزن اصبع افعل فافعل اما ان يكون له حكم نفسه
فيكون بلا تنوين لانه صيغة فعل الامر فلا يكون فيه تنوين وان كان حكمه حكم موزونه
وهو اصبع كان منونا كما ان موزونه منون والتانيث قد يكون بالتاء لفظا وشرطه العلمية
سواء فيه المذكر والمونث كفاطمة اي التانيث قد يكون بالتاء وقد يكون بالالف اما
الذي بالتاء فقد يكون التاء لفظا وقد يكون مقدرا اما الذي فيه التاء لفظا فشرطه العلمية
ليلزم التاء اذ لو لم يكن علما كضاربة لم يكن التاء فيه لازما اذ ينزع وتثبت فاعتبر العلمية
ليكون التاء لازما فيكون اقوى وهذه مستقراة اذ لو لم يعتبر فيه العلمية لكان نحو ضاربة
ان يكون ممتنعا من الصرف لوجود التانيث والصفة يعني اذا وجد التاء مع العلمية في اسم
امتنع من الصرف سواء كان لمونث كفاطمة او لمذكر كطلحة ولو مثل بطلحة لكان اولى
لانه لمذكر واما مسماه ولفظه مونثان فاظهر وكان التمثيل بالمذكر اولى فكان حقه ان يمثل
بهما ويقول كطلحة وفاطمة او مقدرا فيما جاوز الثلاثي وشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب
وان كانا لرجلين يعني ما لا يكون التاء فيه لفظا بل يكون مقدرا فهو اما ان يكون فيما جاوز
الثلاثي او في الثلاثي فان كان فيما جاوز فشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وان
كانا لرجلين يعني اذا سمي رجل بزينب او بسعاد فهو غير منصرف فان التانيث
المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام التاء كما اذا صغر عقرب لا يرد فيه التاء لان الحرف
الرابع قام مقام التاء فكذا هاهنا او في ثلاثي متحرك الاوسط وشرطه العلمية مع كونه لمونث
فسقر اسم رجل منصرف يعني ان كان التاء مقدرا في ثلاثي فالثلاثي اما متحرك الاوسط او
ساكن الاوسط فان كان متحرك الاوسط فشرطه العلمية مع كونه لمونث لانه لم يوجد فيه التاء
لفظا ولم يوجد فيه حرف رابع قام مقام التاء لكونه ثلاثيا فلو لم يشترط كونه لمونث لم يوجد
فيه دال على التانيث لا لفظا ولا معنى فسقر اسم رجل منصرف لما ذكرنا او ساكنه عطف على
متحرك الاوسط اي او في ثلاثي ساكن الاوسط وشرطه مع ذلك اي مع كونه لمونث العجمة
في اللغة العليا نحو دعد وهند اسما امراتين منصرف في اللغة الفصيحة لان سكون
الاوسط قاوم احد السببين فلم يبق الا سبب واحد فهو منصرف بخلاف ما اذا كان معها

العجمة كماه وجور اسما موضعين فانهما ممتنعان من الصرف لان سكون الوسط
وان قابل احد السببين فيبقى سببان آخران لان فيه ثلثة اسباب العلمية والتانيث
والعجمة فان قلت جاز ان يقابل سكون الوسط العلمية فاذا زالت تلك اعتبار التانيث
واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمية فالجواب انه اذا قابل العلمية اسقط تاثير
العلمية في منع الصرف فيكون حينئذ لا وجود العلمية والمعتبر في تاثير العجمة والتانيث
وجود العلمية لا كونها معتبرة في منع الصرف فسكون الوسط يسقط تاثير العلمية لا وجودها
وشرط التانيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها قوله في اللغة العليا اي انما يشترط
العجمة في اللغة الفصيحة واما في اللغة الاخرى وهي القائلة بمنع صرف نحو هند فلا
يشترط فيه العجمة ولا ينظر الى مقاومة السكون بل يعتبر وجود السببين الا ان
يكون منقولا عما يغلب في اسماء المذكور للفرق هذا استثناء من قوله في الساكن الوسط
فانه يشترط فيه مع العلمية العجمة الا ان يكون منقولا فانه لا يشترط فيه العجمة نحو زيد فانه
يغلب في اسماء المذكور فاذا سمي به مؤنث فقد عدل عن خفة التذكير الى ثقل التانيث
فالخفة بكونه ثلاثيا ساكن الوسط قابلها وعارضها هذا الثقل فبقي السببان على حالهما
فمنع الصرف يعني انا اعتبرنا العجمة ليقاوم سكون الوسط فبقي السببان فيمتنع الصرف
فهذا الثقل الحاصل من العدول عما هو خفة من تسمية المذكور به بمنزلة العجمة وقوله
للفرق اي انما اعتبر ترك العجمة فيما هو منقول عما يغلب في اسماء المذكور دون ما لم يكن
غالبا فيها للفرق بين المنقول عن الغالب في المذكور وبين المنقول عما ليس غالبا فيها
كجور هذا مثال لما وجد فيه العجمة مع سكون الوسط وكزيد اسم امراة هذا مثال
لما نقل بتسمية المذكور به فانه اذا سمي به امراة يكون غير منصرف وان وجد فيه سكون
الوسط لمعارضة ثقل العدول عن الغالب سكون الوسط فبقي السببان وهو العلمية
والتانيث فيمنعان الصرف واما هند فمنصرف فيها اي في اللغة العليا لفقدان الشرط
وهو العجمة كما ذكرنا فيقاوم السكون فيه احد السببين فلذلك انصرف وعرفات مثلا
ان تاءها ليست للتانيث واختصاصها بجمع المؤنث يابى تقدير التاء منصرف قدم
العلة وعرفات مبتدأ ومنصرف خبره يعني ان عرفات منصرف لانه لا يوجد فيه الا العلمية
واما تانيثها فغير معتبر اذ لو اعتبر لكان بالتاء والتاء اما ان يكون لفظا او تقديرا اما

اللفظ

اللفظ فغير معتبر لان تاءها ليست للتانيث ولذلك لا تقلب هاء في الوقف واما تقديرا
فلانه انما تقدر التاء اذا لم يوجد لفظا وعرفات مخصوصة بجمع المؤنث وما يكون لجمع
المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه كمسلمات هكذا ذكروه وفيه نظر لان الجمع المؤنث بالالف
والتاء لا تقدر فيه التاء اما اذا لم يكن جمعا فقد لا نسلم انه يمتنع تقدير التاء وهم قد ذكروا
ان عرفات معرفة سواء في التسمية فيدل على انه ليس بجمع المؤنث وقد يكون بالالف قسيم
لقوله والاولى التانيث وقد يكون بالتاء مقصورة وممدودة كبشرى وصحراء وانها للزومها
وبناء الكلمة عليها نزلت منزلة السببين يعني انما كانت الالف قائمة مقام السببين لان فيه
تانيثا ولزوم تانيث فكانهما تانيثان وقوله وبناء الكلمة عليها مقررا لمعنى اللزوم فان
التاء لم يبن الكلمة عليها اي ليس جزء الكلمة في اصل وضعها بل يطرأ ويزول بخلاف
نحو بشرى فان الكلمة بنيت على الالف لا تنفك عنها فهي لازمة فان قلت انما تقوم مقام
السببين لو كان اللزوم سببا ايضا ولم يعد لزوم التانيث سببا قلت لم تقل فيه سببان
بل قال نزلت منزلة السببين وههنا كذلك لان التانيث سبب واما لزوم التانيث
فنزلت منزلة سبب لانه فرع ايضا اذ الاصل ان لا يلزم التانيث الكلمة فحيث لزم كان
فرعا واللزوم لكونه فرعا على عدم اللزوم شابه سائر الاسباب التي اعتبرت لكون كل
واحد منها فرعا فان قلت فالتانيث بالتاء اذا وجد معه العلمية فيلزم انه يلزم التانيث
فكان ينبغي ان يقال نحو فاطمة فيه ثلثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث لكونه
علما قلت الجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يعتبر اللزوم في التاء لكونه مستفادا من وجود
السببين وهو العلمية والتانيث فلم يحتج الى تقدير اللزوم بخلاف الف التانيث والثاني
ان المعتبر في الف التانيث لزوم بني الكلمة عليه اي لزوم لا ينفك بحال ولزوم التاء
بالعلمية ليس بهذه المثابة اذ لو حذف العلمية لا يبقى اللزوم بخلاف الف التانيث فان
لزومه حاصل بالوضع لا باشتراط امر آخر ينضم اليه ولذلك لم يقتصر المصنف على قوله
للزومها بل ضم اليها بناء الكلمة عليها فالعلة مركبة من اللزوم وكونه جزءا من الكلمة فخرج
باللزوم ما فيه التاء من غير علمية وخرج ببناء الكلمة عليها لزوم التاء مع العلمية واما وزن الفعل
فشرطه ان يكون مختصا بالفعل كشمر لان هذا الوزن لا يوجد في الاسماء الا منقولا كبذر
اسم موضع وخضم اسم رجل او من فعلا للعلمية كشلم اسم موضع بالشام وبقم هو اسم من نبت

المقدس بالعبرانية او اعجميا كبقم وذكر في الصحاح ان شلم لا ينصرف للعجمة ووزن
الفعل وقد جعله المصنف فيما للعجمة وفيه نظر او يكون او له زيادة كزيادة اي كزيادة
الفعل بغيرها كاحمر هذا قسيم لقوله ان يكون مختصا اي شرط وزن الفعل احد الامرين
اما اختصاصه بالفعل او كون واحد من زوايد الافعال المضارعة في اوله واما قال بغير
ها احترازا عن نحو يعمل فان في اوله زيادة من زوايد الفعل لكنه قابل للتاء وهذا التاء
يخرج الوزن الى وزن الاسماء فتبعد عن شبه الفعل فلذلك اشترط عدمها والمراد
من قوله بغيرها ان لا يكون قابلا للتاء كاحمر اذ لا تدخل التاء الا ان لا يوجد فيه تاء فان
اربعا لا يوجد فيه التاء وهو منصرف لانه قابل للتاء وهذا اولى من قولهم او يغلبه لما
يلزم عليه منع المسمى بخاتم لكون الوزن في الفعل اكثر منه في الاسم على ان الكثرة في افعل
ممنوعة بعين ذكر بعضهم بدل قوله او يكون او له زيادة او يغلب ذلك الوزن في الفعل
وعنوا به ان نحو افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فاختار قوله ان يكون او له زيادة على
تلك العبارة لوجهين احدهما انه يلزم على تلك ان يكون المسمى بخاتم غير منصرف لان فاعل
في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ فاعل في الاسم لم يجئ الا كلمات معدودة كخاتم ودانق و
طابع ونحوها وباب فاعل يفاعل مفاعلة اكثر من ان تحصى والثاني ان الكثرة في افعل
من الافعال ممنوعة اذ كل ما ورد منه افعل للتعجب ورد منه افعل للتفضيل وقد يكون
افعل في الاسم من غير فعل كارنب واجدل واخيل وغير ذلك هكذا ذكروه وفيه نظر
لان افعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم انا وقد يجئ للتعدية كاخرجته وللنقل من واحد
الى اثنين كالبسته مالا وقد يجئ للتعريض كابعته وقد يجئ للصيرورة كاغد البعير وعلى
الجملة فافعل التعجب يقارب افعل التفضيل وزاد هذه الابواب في فعل الفعل من غير
معارض له في الاسماء فافعل في الافعال اكثر من افعل في الاسماء وهو ظاهر في الاسم قد يكون
منقولا عن الفعل اما مجردا عن الضمير فيمنع الصرف ان كان الوزن ما ذكر لتغلب و
يشكر والا صرف ككعسب وان كان مجردا عن الضمير او مع الضمير فحكي كما هو نحو قوله شعر
نبيت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد يعني ان الفعل اذا نقل عنه وسمي به فاما
ان يكون على الوزن المعتبر في وزن الفعل وهو الوزن الخاص او ما في اوله زيادة من
الزوايد الاربع كتغلب ويشكر فانه غير منصرف كما ذكرنا للعلمية ووزن الفعل واما ان لا يكون

على الوزن المعتبرة في منع الصرف نحو كعسب وضرب ونحوهما فقال كعسب الرجل اذا
مشى مشيا سريعا باخطاء وهذا القسم منصرف عند سيبويه والاكثرين وخالف فيه عيسى
بن عمر النحوي لكونه ليس على الزنة المعتبرة في وزن الفعل كما مر واما عيسى بن
عمر فقد تمسك بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فان جلا اسم علم فلو لم يعتبر فيه وزن
الفعل لكان منصرفا وقد جاء غير مصروف لكونه غير منون في البيت فوجب اعتبار
وزن الفعل مطلقا واجاب عنه سيبويه بان جلا فيه ضمير وهو من باب حكاية الجمل
كقوله بني يزيد وتحقيق الفعل مجردا عن الضمير واجيب ايضا بان جلا في البيت غير
علم بل هو باق على فعليته والتقدير انا ابن رجل جلا الامور وكشفها ثم حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه واما مع الضمير فحقه ان يحكى كما هو اي مع الضمير باقيا على انا هو
جملته كما في البيت وهو نبيت اخوالي بني يزيد فان يزيد قد يكون بلا ضمير كقوله
يزيد المال وقد يكون مع الضمير نحو المال يزيد فالبيت من المنقول مع الضمير والا
لقيل بني يزيد بالفتح لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وضمه دليل على انه جملة
محكية ومن جملة ثلاثة مفاعيل اولها اقيم مقام الفاعل وهو ضمير المتكلم وثانيها
اخوالي وبني يزيد عطف بيان لاخوالي والثالث لهم فديد اي صياح وقوله ظلما
مفعول له للفعل المراد من الجملة اي نفعل ونصير للظلم او منتصب على الحال
اي ظالمين واما العدل فهو ان يذكر لفظ ويراد به غيره هكذا عرفه وهو غير تام لان
نحو فلان وفلانة يصدق عليه انه ذكر لفظ واريد غيره من الاعلام وكذا في الكنايات
نحو كيت وذيت وكذا قولك زيد ضرب بمعنى ضارب او مضروب فقد ذكر لفظ واريد
غيره وقد يستدل عليه اي على العدل بدليل غير منع الصرف هذا هو العدل المسمى
بالتحقيقي وقد لا يستدل الا به اي الا بمنع الصرف وهو المسمى بالعدل التقديري
كعمر على ما سيأتي فمن الاول اي من العدل التحقيقي احاد وموحد وكذا ثناء
ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر فانك اذا قلت جاءني القوم ثلث
فلما دليل على عدلية غير منع الصرف اذ الاصل في العدد الذي يراد تقسيم الاشياء
عليه ان يكرر ويقال جاء القوم ثلثة ثلثة وثلث غير مكرر وغير مفتوح الاول فيعلم
انه معدول عن المكرر المفتوح وكذا غيره ومنه اي ومن الاول عمر فانه معدول

من النحو على أنه قياس تعريف مثله من الأسماء ووجه كون العدل فيه محققا أن المفرد
ان سحر كان اسم جنس في الأصل وتعريف أسماء الأجناس إما باللام أو بالإضافة والمفروض
أنه مفرد فقياس تعريفه باللام فلما ورد سحر معرّفا بلا لام علم أنه معدول عن المعرّف
باللام وهذا العدل لا يتوقف على منع صرفه عند تحققه ثم لما ورد في الاستعمال ممنوعا
من الصرف وليس فيه سوى العدل قدّر له علمية لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد كعلمية
مقدرة لا عدلية وجعل علما كأمس عند من يعربه قال الشيخ ابن الحاجب لو جعل
سحر مبنيا لتضمنه حرف التعريف لم يكن بعيدا كأمس ومثل أمس في من يعربه ويمنعه
الصرف في الأحوال الثلث رفعا ونصبا وجرا وهم بنو تميم لكن قالوا منع صرفه عندهم
للعلمية والعدل إذ أصله أن يعرّف باللام كما هو قياس مثله نحو قوله لقد رأيت عجبا
مذ أمسا وآخره عجائزا مثل السعالي خمسا فإن أمس ممنوع من الصرف لأنه فاعل في محل
الجر للعلمية والعدل وفي حال الرفع فقط ممن يقول مضى أمس بالضم ووقفت أمس بالكسر
وخرجت أول من أمس بالكسر بمعنى أن بعضهم لا يعرب أمس إلا في حال الرفع وأما في
حال النصب والجر فيبنيه بالكسر واللغة العليا وهو مذهب أهل الحجاز بناؤه أي بناء
أمس على الكسر في الأحوال كلها رفعا ونصبا وجرا لتضمنه لحرف التعريف ومنه أي ومن
الأول أخر فإنه معدول عن الآخر على رأي وعن آخر من على الصحيح بمعنى أخر جمع
أخرى وأخرى تأنيث آخر وآخر أفعل التفضيل فحقه أن لا يستعمل إلا بمن أو باللام
أو بالإضافة وجاء أُخر غير مستعمل بأحدها فهو معدول قطعا عن أحدها هذا بيان
تحقق العدل فيه وأما تعيين المعدول عنه فاختلف فيه فقال بعضهم هو معدول عما فيه
اللام وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من واختاره المصنف لأن آخر ورد نكرة
فالمناسب أن يكون المعدول عنه أيضا نكرة وهو الذي معه من إذ المعرّف والمضاف
معرفتان إذ يقال مررت بنساء أُخر يوصف به النكرة ولمن قال إنه معدول عن
اللام أن يقول إن أُخر روعي فيه المطابقة مع موصوفها إفرادا وتثنية وجمعا إذ يقال
رجل آخر ورجلان آخران ورجال أُخر فقد روعي فيه المطابقة وهو إما الذي
معه اللام أو الذي هو مضاف أما المضاف فلا يجب فيه المطابقة وأما المعرّف باللام
فيجب فيه المطابقة فالأولى أن يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرّف باللام

لا عما فيه من ولو كان معدولا عما فيه من لم يراع فيه المطابقة إذ الذي فيه من يجب فيه
ترك المطابقة فلا يناسب أن يكون معدولا عنه إذ المناسب عدل ما يجب فيه المطابقة
عما يجب فيه المطابقة ثم السيف بضاربه ومنه جُمَع لأنه عن جُمْع مسكن العين على
رأي إذ قياس فعلاء فعلا إن جمع على فُعْل كحمر فلما ورد جُمَع غير مسكن علم أنه فرع
عن مسكن ومعدول عنه على رأي لأن ذلك القياس فيما لم يجمع مذكره بالواو والنون
كالحمر حمراء فإنه لا يقال فيه أحمرون فكان جمعه على فُعْل مسكن العين وأما جمع
فقد جمع بالواو والنون فلا نسلم أن قياسه فُعْل مسكن العين بل قياسه فعالى لأنه قياس
جمع الأسماء كصحارى وعن بعضهم هو معدول عن جمعاوات لأنه قياس جمع الأسماء
كصحراوات وعلى الجملة فعدليته محققة والنظر في تعيين المعدول عنه فلذا أورده
في هذا القسم وهو العدل التحقيقي ومن الثاني وهو العدل التقديري أي الذي لا
يستدل على عدليته إلا بمنع الصرف فحسب فإنه لم يوجد إلا علما غير منصرف ولم يكن
فيه سبب آخر مع العلمية سوى العدل ولهذا أي ولكونه علما غير منصرف قالوا إنه
أي أن عمر لا يثنى ولا يجمع إذ لو ثني وجمع لم يكن علما غير منصرف لأنه لا يكون علما
لفوات تشخصه ولزوم اللام فلا يكون غير منصرف لفوات العلمية فلا يكون عدلا تقديريا
لأنه لا يستدل على عدليته إلا بمنع الصرف فإذا لم يكن ممنوعا من الصرف لم يبق دليل
على عدليته فلا يكون العدل مقدرا مع أنه المفروض فيقال جاءني عمر كلاهما وعمر كلهم
هذا لازم لقوله لا يثنى ولا يجمع يعني إذا لم يثن العلم المعدول ولم يجمع فإن أريد التثنية
والجمع لم يغير عن لفظه فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع كما يقال جاءني
تأبط شرا كلاهما في التثنية وتأبط شرا كلهم في الجمع ومنه أي ومن الثاني وهو العدل
التقديري باب قطام في تميم على ما ذكر بعد أن تميما يعربونه ويمنعونه الصرف فلابد
فيه من تقدير العدلية ليكون فيه سببان وأشار المصنف بقوله على ما ذكر إلى أن
باب قطام ينبغي أن لا يعد من القسم الثاني المفسر بأنه لا يستدل على عدليته إلا بمنع
الصرف فإنا نمنع ذلك إذ قطام عدليته ليس لأجل منع الصرف بل لأن فعال فيما سواه
معدول فينبغي أن يكون هذا أيضا معدولا لئلا ينكسر القاعدة وهو أي باب فعال
معدول وإن قدر العدل فيه كما في عمر فليس كذلك لأن عمر لو لم يقدر فيه العدل لزم

باب ... قطام
يلزم عدم ٣

منع صرفه بدون سببين وههنا ليس كذلك اذ قطام فيه العلمية والتانيث فالاحتياج
الى تقدير العدل فيه اصلا فلذلك قال على ما ذكره وفي الحجاز هو مبني على الكسر وعليه قوله
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام يعني ان اهل الحجاز يبنونه لكن
لتزال عدلا وزنة الا ما كان آخره راء فان تميما وافقوا الحجازيين في بنائه على الكسر لان الامالة
غرض مطلوب عندهم والراء المكسورة سبب للامالة فكسروا ليميلوا ومنه اي ومن
هذا الذي بني على الكسر لكون آخره راء قولهم من دخل ظفار حمّر بمعنى حمر صبغ
ثوبه بحمرة اي بالمغرة وهو الطين الاحمر لانه يعمل فيها المغرة وقيل من تكلم بلغة حمير
قالوا ان واحدا دخل على بعض ملوك حمير فقال له ثب وهو بلغتهم اقعد فوثب الرجل
فهلك فقال الملك ليس عندنا عربيت من دخل ظفار حمّر وظفار قرية باليمن الا
القليل منهم قال الشاعر ومرّ دهر على وبارِ فهلكت جهرةً وبارُ اسم ارض كانت
لعاد هذا استثناء من قوله فان تميما وافقوا الحجازيين في بنائه اي الا القليل من تميم
فانهم لم يوافقوهم فيما فيه الراء بل اعربوه ومنعوه الصرف كما في البيت وانما اعرب على
وبار لضرورة الشعر وباب فاعل هكذا فقد اعرب وجهرة اي هلاكا ظاهرا مكشوفا
واما الوصف فشرطه ان يكون في الاصل فلا تقدح فيه الغلبة اي غلبة استعماله في الاسم
ولهذا اي ولهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لفوات الوصفية الاصلية اذ الاربع
في الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرضت وصفيته في المثال ومنع اسود اسما
للحية ونحوه كادهم للقيد وانما منع الصرف وان كان اسما لانه في الاصل وصف وان
غلب في الاسمية وهو مثال قوله فلا تقدح فيه الغلبة وقد منع قوم اجدل واخيل
وافعى لتوهم معنى الوصفية بان قيل ان الاجدل ماخوذ من الجدل وهو القوة واحكام
الفتل وقيل هو بعيد والخلق وان الاخيل ماخوذ من الخيلان وهو جمع خال لانه
طائر ذو الوان وافعى لما فيه من معنى الخبث يقال منه تفعى الرجل اذا ساء خلقه
وانه ضعيف فان ظاهرها انها اسماء وهذه التوهمات ضعيفة ولذلك كثر في الاستعمال
صرفها واما الجمع فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان اولهما او ثلثة اوسطها ساكن كمساجد
ودواب ومصابيح يعني بعد الفه حرفان لفظا وتقديرا اما لفظا كمساجد واما تقديرا
كدواب فان اصله دوابب فسكن للادغام ومصابيح مثال لما فيه ثلثة احرف اوسطها ساكن

فان قل

فان قلت مدائنُ بعد الفه حرفان فكان ينبغي ان يمنع من الصرف وهو منصرف
فكان حقه ان يذكر قيدا يخرجه قلت نبه عليه بالمثال وهو ان يكون بعد الفه حرفان
او ثلثة مع آخر الكلمة كمساجد ومصابيح ومدائن بعد الحاق ياء النسبة صار الحرفين
بعد الالف وسطا فخرجا عن كونهما طرفين فالمراد بقوله بعد الفه حرفان او ثلثة ان
يكونا واقعين طرفا لا حشوا ونبه عليها بالامثلة المذكورة والحرفان في مدائني حشو
لا طرف وانه اي ان الجمع المخصوص للزومه جرى مجرى سببين يعني انما قام
مقام السببين لان هذه الصيغة وهي ما بعد الفه حرفان او ثلثة لم يرد الا جمعا فكان جمعه
لازما فقام مقام سببين لكونه جمعا لازما فجرى لزوم الجمع مجرى سبب آخر فكان
غير منصرف للجمع ولزوم الجمع وهما فرعان لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع
لعدم اللزوم اذ هو وصف للجمع الذي فرع ووصف الفرع فرع كما ذكر في التانيث
بالالف فيه تانيثا ولزوم تانيث ولا يلزمنا باب افعل وافعال لجريهما مجرى
الواحد في قبول التكسير والتصغير هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان باب افعل
وافعال كاكلب واجمال جمعان لازمان ايضا فكان ينبغي ان يقوم كل واحد منهما مقام
السببين لكنهما ليسا كذلك لكونهما منصرفين فاجاب بانهما جريا مجرى الواحد فكانهما
ليسا بجمعين وانهما جريا مجرى الواحد لانهما يكسران ويصغران على لفظهما فيقال في
اكلب اكالب في التكسير وفي الجمع اكالب وفي افعال كاجمال اجيمال في التصغير وفي
الجمع اكالب وفي افعال نعال في نعام اناعم واذا جريا مجرى الواحد ضعف امر الجمعية
فيهما فكانهما ليسا جمعين فلا يرد وهذا على الحقيقة ليس بوارد لانه شرط في الجمع المعتبر
ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وافعل وافعال ليسا كذلك بل انما يرد ذلك على
من قال السبب جمع لا نظير له في الآحاد فكانه اورد على اصل لزوم الجمع ولكن اللزوم
صفة للجمع الذي بعد الفه حرفان فصاعدا وليس اللزوم وحده هو السبب حتى يورد
عليه فسقط السوال من اصله واما حضاجر علما للضبع فمنع لكونه منقولا عن جمع حضجر
هذا ايضا سوال وجواب فالسوال ان حضاجر علما للضبع مفرد فكان حقه ان لا يمنع
من الصرف لفوات اصل الجمع فاجاب بانه منقول عن جمع حضجر وهو العظيم البطن
فكانه كان في الاصل جمعا ثم سمي به كما لو سمي بمساجد رجل فانه ممتنع من الصرف وان كان

مفردا نظرا الى الجمعية الاصلية فكذا ههنا و سراويل ابي وامتنع سراويل من الصرف
مع انه مفرد لانه جمع سروالة تقديرا بمعنى لم يستعمل في المشهور سروالة فيقدر ليكون
واحد السراويل الا مرد و نحو جوار حكمه حكم قاض رفعا وجرا في الاعراب وحكم
ضوارب نصبا وقيل نصبا وجوا نحو جوار مما كان جمعا لفاعلة معتل اللام كغوال
جمع غالية وعوالي جمع عالية ومواش جمع ماشية وفيه قولان احدهما وهو الاعرف ونظائرها
ان حكمه حكم قاض في الرفع والجر فيقال هذه جوار كما يقال هذا قاض ويقال مررت
بجوار بالجر كما يقال مررت بقاض بحوالا يفتح الا في حال النصب فيقال رايت جواري
كما يقال رايت ضوارب نحو انه في النصب اعرابه لفظي وفي الرفع والجر تقديري
والقول الثاني ان حكم جوار حكم ضوارب في النصب والجر فكما يقال رايت ضوارب
ومررت بضوارب يقال رايت جواري ومررت بجواري بفتح الياء فاعرابه
في الرفع تقديري وفي النصب والجر لفظي وبهذا سقط اعتراض عبد الله بن ابي اسحق
على الفرزدق في قوله فلو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
قيل لما قال الفرزدق وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
لحنه عبد الله بن ابي اسحق الزيادي الحضرمي فهجاه الفرزدق بهذا البيت وهو
فلو ان عبد الله مولى هجوته البيت وعبد الله مولى بني الحضرمي وبنو الحضرمي من
حلفاء بني عبد شمس والمولى الحليف الذي انضم الى قوم وهو ذليل ليعتز بهم فاذا
حالف رجل مولى كان اذل فلما بلغ هذا البيت ابن ابي اسحق قال قولوا للفرزدق
لحنت في هذا البيت ايضا حين حركت ياء موالي في الخفض المسحت من اسحته
اذا استاصله فالمسحت المهلك والمجلف الذي بقيت منه بقية من الجلف وهو القشر
يقال جلفت الطين عن راس الدن وجلفت الشيء قطعته واستاصلته والتنوين
بدل عن الياء المحذوف عند سيبويه والمبرد والزجاج لكون الاسم ممتنعا من الصرف
وللتمكن عن الاخفش في الرواية الاصح اذ لم يبق بعد اعتبار الحذف بعد الالف
الا حرف واحد وريب بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة بمعنى
ان نحو جوار فيه روايتان عن سيبويه احديهما انه ممتنع عن الصرف والتنوين
ليس للتمكن بل هو بدل عن الياء المحذوف او عن حركة الياء وثانيهما انه غير ممتنع

ان الاسم منصرف كما هو مذهب الاخفش و التنوين للتمكن وعلل صحة
بان شرط هذا الجمع ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وليس هنا بعد الحذف
الا حرف واحد بعد الف ورد هذا بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء
الكسرة لان الياء لو لم يكن في حكم الثابت لما كسر الراء فلما حكم بثبوت الياء في حكم بقاء
الكسرة فينبغي ان يحكم بثبوته في منع الصرف لانه حكم لفظي مثله ومثله اي ومثل نحو جوار
اعيش اذا صغر فقال اعيش فان فيه الوجهين كما في جوار في وجه حكمه حكم قاض
رفعا وجرا وحكم ضوارب نصبا فيقال هذا اعيش ومررت باعيش ورايت
اعيشي كما يقال رايت افيضل والوجه الثاني ان حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا
فيقال رايت اعيشي ومررت باعيشي وفي الصرف وعدمه ايضا مثل جوار فانه
قد يقال انه غير منصرف لان الياء المحذوفة في حكم الثابت اذ اصله اعيشي بوزن
افيضل وقد يقال انه منصرف لان الياء محذوف حذفا مستمرا فلم يبق وزن الفعل لان
اعيش بوزن كليب صورة وهو منصرف واجيب بان المحذوف في حكم الثابت
بشهادة بقاء كسر الشين واما التركيب فشرط تاثيره العلمية لانه بعد العلمية يحصل
الامتزاج بين الكلمتين فيصيران بمنزلة كلمة واحدة تعرب باعراب واحد فلا نه اذا
لم يكونا ممتزجين كضارب زيدا وعشرون درهما فانهما كلمتان غير ممتزجين فلم يكن
لهما اعراب فالامتزاج انما حصل بالعلمية فلذلك اشترطت وان لا يكون باضافة لان
الاضافة توجب اعرابين اعرابا للمضاف واعرابا للمضاف اليه وان كان بعد التسمية
فلو يوجد فيهما امتزاج يجعلهما كلمة واحدة تستحق اعرابا واحدا وهو المعتبر في منع
الصرف ولا اسناد لان الاسناد يقتضي استبقاء الاسم على حاله الاولى فيكون محكيا
فيتعذر الاعراب فيه ومنع الصرف في المحريات بعد ان يكون من اسمين اي شرط
التركيب ما ذكرنا بعد ان يكون بين اسمين احترازا عن نحو هاشمي علما فانه لم يعتبر تركيبه
لانه بين اسم وحرف لانه لشدة اتصال الحرف به نزل منزلة احد حروف الكلمة فلا
يظهر حكم التركيب ولكونه فرعا وشرط وجود تاثيره اي تاثير التركيب ان لا يكون
الثاني متضمنا الحرف قبل العلمية لانه لو تضمن الحرف لبني فجعله ممتنع لوجود شرط
الوجوب اذ ليس الثاني متضمنا الحرف وخمسة عشر علما جاز اعرابه مع منع الصرف

والابقاء على الفتحة نحو ازرجنة عشرها تضمن التاء وحرف العطف قبل العلمية جاز
فيه وجهان بعد العلمية احدهما عدم اعتبار تضمنه ادخال العلمية لا تراد تضمنه للحرف
فهو معرب ممنوع من الصرف كبعلبك والثاني ان يقال لما تضمن الحرف قبل العلمية
نقل الى العلمية مجازا بقاء الفتح اعتبارا للمنقول عنه وكما روعي المنقول عنه في الاعراب
روعي ايضا في البناء على ما يجب تأثره واما العجمة فهي كون الكلمة من غير اوضاع العرب
وشرطها علمية في العجمة والزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط كابرهيم في الزيادة على
الثلاثة وملك اسم ابي نوح عليه السلام في تحرك الاوسط وانما اشترطت العلمية في
العجمة لانه لو لم يكن علما في العجمة ونقل الى العربية جرى على لسانهم فادخل اللام
والاضافة بخلاف ما اذا كان علما فانه يمتنع اضافته وادخال اللام عليه فيغني لاجرى
عليه احكام العربية صفو من اصل العجمة ويشترط مع العلمية احد الامرين من الزيادة
على الثلاثة او تحرك الاوسط لانهما يوجبان الثقل بخلاف الثلاثي الساكن الاوسط فهو
نوح منصرف في الاكثر لانه ثلاثي ساكن الاوسط فخفته تقابل احد السببين فيكون
منصرفا فان قلت فلم اعتبرت العجمة في ماه وجور حتى يجب منع صرفهما مع فوات شرطها
وهو تحرك الوسط ولم يعتبر في نوح قلت العجمة هناك ايضا غير معتبرة في كونها سببا مانعا
من الصرف بل المعتبرة لترجيح امر التانيث والمعنوية لها ولا يلزم من كونها مرجحة
كونها سببا موثرا في منع الصرف واما الالف والنون فان كانا في اسم فشرطه
العلمية نحو عثمان وان كانا في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى بعده
ان كانت على فعلان بصيغة المضارعة فسكران ممتنع على الوجهين لانه انتفى فيه
فعلانة ووجد فيه فعلى كسكرى وندمان منصرف على الوجهين لانه وجد فيه فعلانة و
انتفى فيه فعلى ورحمن يختلف فيه فعلى انتفاء فعلانة يمتنع من الصرف وعلى اعتبار اعتباره
وجود فعلى ينصرف اذ لم يوجد فيه رحمى وقوله بعد ان كانت اي بعد ما عين فعلان اي
في المذكر بصيغة المضارعة يعني ان الالف والنون مضارعتان لالفي التانيث في حمراء
لانهما زائدتان زيدتا معا في آخر الكلمة ولكون ما قبلها مفتوحا ولكون اول الزائدتين
مدة فهذه الموضع لبيان اصل المضارعة وذكر المصنف لتحقق المضارعة وجها آخر
وهو ان مذكر كل واحد منهما مخالف الصيغة لمؤنث الآخر ففعلان مذكر ومؤنثه فعلى

وافعل

وافعل مذكر كاحمر ومؤنثه فعلاء كحمراء فيكون مذكر كل واحد منهما مخالفا لمؤنثه
تحقق المضارعة بينهما وهذا معنى قولهم ان فعلان وفعلاء متضارعان ايضا من حيث
ان مذكر كل واحد منهما مخالف لمؤنثه في الصيغة بخلاف ضارب وضاربة فان مؤنثه ومذكره
في الصيغة متساويان لا تختلفان الا بوجود التاء وعدم التاء بخلاف فعلان وفعلاء
فانهما مختلفان صيغة كما ان حمراء واحمر مختلفان صيغة ولذلك فلا يبعد تحقق
المضارعة بينهما واما الف الالحاق فهي الف تلحق الآخر وحدها لا للتانيث وشرطها
العلمية نحو ارطى اذا سمي به ويدل على انها لغير التانيث تنوين ارطاة فشرط الف الالحاق الف
تلحق آخر الكلمة لا للتانيث ولا يريد بالالحاق هنا ان يلحق به الاسم باصل فان الف قبعثرى
للالحاق فانها الحقت آخر الاسم وليست للتانيث بدليل قبعثراة وليس في الكلام سداسي
اصلي يلحق هذا به بل المراد بالالحاق ما صرناه به فعلى هذا الوسمي بقبعثرى كان غير منصرف
للعلمية والف الالحاق لانه بالعلمية اشبهت الف التانيث بامتناع دخول التاء كما ان ارطى
اذا سمي به لا يدخله التاء فيشبه الف التانيث وقوله وحدها اي هي الف مفردة هكذا نقل
في الحواشي عن المصنف وفي جعل الف الالحاق سببا نظر لانه يتوقف على استعماله من العرب
ممنوعا من الصرف والا فهذا ليس منع صرفه ولذلك لم يذكره صاحب المفصل وعن كونه
سببا لمنع صرفه فاعلم عندهم بعد التسمية ليس فيه الا سبب ونحن نحققه ان يكون منصرفا
وهذان الاخيران نعني الف الالحاق والالف والنون المضارعتين لا يعدان سببين
اصليين بل هما فرعا الف التانيث هذا في ارطى ظاهر لان سببيته تتوقف على شبهه
بالف التانيث اما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه
كما ان التانيث فرع على التذكير وكذا في غيره فتثبت فرعيته من هذه الجهة لكن ذكروا
لوجه المعنوية مضارعتها لالفي التانيث لان فرعيته تتوقف على هذا الشبه بخلاف
الف ارطى فان فرعيته تتوقف على هذا الشبه ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة
مطلقا خلافا للكوفيين في افعل من كذا وما تمسكوا به يبطله لحوق التنوين لغير صفة ونحو
يعني ان غير المنصرف يجوز صرفه لضرورة الشعر مطلقا يعني وكل ما نحو قول الشاعر
عهدت بها وحشا عليها براقع بالتنوين وهذي وحوش اصبحت لم تبرقع وانما جاز
صرف ما لا ينصرف لانه يرده الى اصله وهو الصرف ويستثنى ما في آخره الف التانيث

المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين
فسقط الالف فيؤدى الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة
تلجى اليه فقوله للضرورة اخرج هذه الصورة لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلا يجوزون
صرف افعل من كذا الملازمة من الدالة على المفاضلة فصار بمنزلة المضاف فيمتنع دخول
التنوين فيه وقال المصنف وجوديين لا نمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خير منه
وشر منه لانهما جرتا افعل في المعنى وللتناسب عطف على قوله للضرورة اى
يجوز صرف غير المنصرف للتناسب ايضا مثل سلاسلا واغلالا فانه قارن كلمات
منصرفة فصرف لتناسبها ولا يجوز عكسه اى لا يجوز منع الصرف المنصرف لضرورة الشعر
لانه ليس رد اله الى اصله بخلاف الاول واهل الكوفة جوزوا منع الصرف للعلمية وحدها
اى من غير سبب آخر متمسكين بقوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في مجمع حيث منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية فقط واجاب عنه بعضهم
بان الرواية يفوقان شيخى فى مجمع وهذا ليس بمستقيم لان الرواية الاخرى صحيحة
ومنقولة فى صحيح مسلم وغيره ويكفى فى التمسك الرواية الصحيحة بل الاولى فى الجواب
ان يقال انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وقبله اتجعل نهبى ونهب العبيد بين
عيينة والاقرع وما بعده وما كان حصن ولا حابس البيت وبعده شعر وقد كنت
في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع الا افايل اعطيتها عديد قوائمها الاربع وما
كنت دون امرء منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع وذلك لان النبى صلى الله عليه وسلم
اعطى جميعا من المؤلفة منهم من بنى فزارة عيينة بن حصن ومن بنى تميم الاقرع
بن حابس كل واحد منهم مائة ناقة واعطى عباس بن مرداس من سليم خمسين فقال
العباس فى ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم اتجعل البيت والعبيد اسم فرس العباس فاعطاه
النبى صلى الله عليه وسلم ايضا مائة ناقة فقال السلطان ذو تدرء اى ذو دفع وقوة
على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم موضوع للدفع من الادرء والنار زايدة والمرداس يكنى
المهم اصله الحجر الذى يرمى فى البير ليعلم انها فيها ماء ام لا وبه سمى الرجل وقوله لم اعط
شيئا ولم امنع معناه انى لم امنع لانى اعطيت بعضا ولم اعط شيئا استحقه وهو المائة
وما احد سببيه او اسبابه العلمية انصرف عند التنكير لما انها لا تكون سببا الا مع ما هى

شرطه والعدل ووزن الفعل وهما متضادان اذ العدل لا يكون الا فى الاوزان المذكورة
وليست من اوزان الفعل فلا يكون الا احدهما فاذا نكر بقى بلا سبب او على سبب
واحد نحو رب سعاد وقطام كل اسم احد سببيه العلمية كسعاد وطلحة او احد اسبابه
العلمية كاذربيجان فان فيه العلمية والتانيث البقعة والعجمة والتركيب والالف والنون
بمعنى يكون العلمية مؤثرة فيه فان حكمه ان ينصرف اذا نكر لان العلمية مع الاسباب اما
ان تجامعها اولا فان لم تجامع كالوصف فليس بحثنا وان جامعها فاما ان يكون مؤثرة
اولا فان لم يكن كالجمع والف التانيث فليس بحثنا ايضا وان كانت مؤثرة فاما ان يكون
العلمية شرطا فيها اولا فما هى شرط فيه كالتركيب والعجمة والالف والنون والاسم والتانيث
والتعريف وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن الفعل فالعلمية المؤثرة لا يكون الا مع
ما هى شرط فيه او مع العدل ووزن الفعل فان كان مع ما هى شرطه فاذا نكر انتفى الشرط
فيبقى الاسم بلا سبب لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن
الفعل فكان مظنة لان يتوهم انه بعد التنكير بقى السببان وهما العدل ووزن الفعل
فدفع هذا الوهم بقوله وهما متضادان فلا يكون اسم مشتمل على العلمية والعدل ووزن
الفعل حتى يبقى بعد التنكير سببان وبيان التضاد ان اوزان العدل محصورة بحسب
الاستقراء فيما ذكرنا نحو فعل كعمر وفعال كثلاث ومفعل كمثلث وفعال كقطام وليس
شئ منها بوزن الفعل فلا يجتمع وزن الفعل والعدل بل لا يكون مع العلمية الا احدهما
فاذا نكر بقى على سبب واحد فيكون مصروفا وذكر فى تنكير العلم قوله رب سعاد و
قطام لان رب لا تدخل الا على النكرات فمعناه رب مسمى بسعاد ومسمى بقطام فسعاد
مثال لما كان العلمية فيه شرطا وهو التانيث فبقى بعد التنكير بلا سبب وقطام مثال
ما بقى على سبب واحد لان فيه العلمية والعدل والتانيث فاذا نكر بزوال اعتبار التانيث
فبقى على سبب واحد فثبت انه بعد التنكير ينصرف الاسم وهنا واضح قوله والعدل ووزن
الفعل هما مجروران عطفا على ما اى الا مع ما هى شرطه او الا مع العدل ووزن
الفعل الا نحو احمر وسكران اذا نكر بعد العلمية عند سيبويه اعتبارا بالوصفية
هذا استثناء من الضابط المذكور فان نحو احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة
فاذا جعل علما امتنع للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر كان القياس ان ينصرف لان

٧٠ العلمية وجدت مع وزن الفعل فبعد التنكير لا يبقى الا سبب واحد وهو وزن الفعل فانصرف
فقال سيبويه انه بعد التنكير غير منصرف ايضا اعتبار الوصفية الاصلية فالخلاف راجع
الى ان الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوالها بالعلمية هل هي معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه
ولم يعتبرها الاخفش فلا يلزمه اي لا يلزم سيبويه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم هذا جواب عن ايراد على سيبويه وهو ان باب حاتم نحو كل ما كان صفة في الاصل
فجعل علما ينبغي ان يمنع من الصرف حال كونه علما للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب
بانه لا يلزمه لان الوصفية الاصلية مضادة للعلمية فلا يمكن اعتبار المتضادين في
حكم واحد وهو منع الصرف بخلاف ما اذا نكر العلم الذي كان وصفا فانه يمكن اعتبار
الوصفية الاصلية لارتفاع ما يضادها وهو العلمية فان قلت لا نسلم ان الوصفية الاصلية
مضادة للعلمية في الحال لان معنى الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل فيصدق
على العلم انه كان وصفا في الاصل فهما غير متضادين كما ان نحو الحسن علما ادخل فيه
اللام باعتبار الوصفية الاصلية فحال كونه علما اعتبر فيه الوصفية الاصلية ولذلك
ادخل فيه اللام فلم لم يعتبر الوصفية الاصلية في نحو حاتم قلت غاية ما ذكر في الفرق
بينهما ان الاجتماع بين الوصفية الاصلية والعلمية شرط لكون سببا لمنع الصرف واما
اللام في الحسن فمستلزم اعتبار الوصفية لكن اعتبار الوصفية ليس شرطه ان يكون
مع العلمية في ادخال اللام فدخول اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفية والعلمية ومنع
الصرف يشترط فيه اعتبار الوصفية والعلمية وهذا انما يصح اذا سلم
التضاد بين الوصفية الاصلية والعلمية في الحال ونحن قد منعناه من اصله فلا يكفي
هذا الفرق في الجواب وغاية تقرير مذهب سيبويه انا علمنا بالاستقراء
اعتبار الوصفية الاصلية في موضعين احدهما ما كان وصفا في الاصل وهو الان
وصف كاحمر في غير العلم والثاني ما كان وصفا في الاصل وهو الان اسم جنس غير
علم كاسود للحية وادهم للقيد واما اذا كان علما وكان وصفا في الاصل فلم يعهد
اعتباره فلا بد له من دليل وعلى الاخفش بيانه واما بعد تنكير العلم فقد يصح مساويا
لصورة الاسود والادهم لانه ليس معه المنافي وهو قوله لما يلزم من اعتبار
متضادين في حكم واحد اي اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم واحد وهو منع

الصرف فان اجتماع السببين معا يشترط في هذا الحكم وهذا احتراز عن صورة يعتبر
احدهما نحو الحسن علما فانا انما ادخلنا اللام باعتبار الوصفية ولكن الوصفية والعلمية
ليس اجتماعهما معا شرطا في ادخال اللام والثانية الاحاد فان هذا الجمع انما
يكون في الاسم لا في الصفة وادخال اللام انما يكون باعتبار الوصفية فاذا جمعناه
هذا الجمع وعرفناه باللام فقد اعتبرنا الوصفية والعلمية كليهما في الحكمين اما الوصفية
فباعتبار اللام واما العلمية فباعتبار جمعه هذا الجمع ويمكن ان يقال هذه الصورة
خارجة بالقيد الاول وهو اعتبار اجتماع السببين معا اذ اعتبارهما معا ليس بشرط
في ادخال اللام ولا في الجمعية والصرف احاد ونحوه كثلث ومثلث على الاول لا يمكن
اعتبار العدلية الاصلية لانه يستلزم الوصفية فاعتبارها يستلزم اعتبار الوصفية
مع العلمية فيمتنع كحاتم واذا نكر بعد التسمية فحكمه حكم احمر يعني اذا نكر احاد ونحوه فيزول
مانع اعتبار العدلية وهو العلمية فترد العدلية مع الوصفية الاصلية فحكمه حكم احمر باعتبار
الوصفية فان قلت مساجد اذا جعل علما ينبغي ان لا يعتبر فيه الجمعية لان الجمعية تنافي
العلمية ولذلك اذا جعل العلم يتاول بتنكيره فالجمعية منافية لها قلت المراد انه مشابه
الجمع ولذلك اعتبر ولذلك قالوا من الاسباب الجمع وما يشابه الجمع فان قلت فلم
اعتبر مشابهة الجمع في المنابر ولم يعتبر مشابهة العدل قلت لان الجمع اعتبر في تاثيره
صيغة منتهى الجموع فكونه على هذه الصيغة سبب لاعتباره والعدلية لم يعتبر في اعتبارها
كونها على صيغة مخصوصة فاعتبر المشابهة في الاول دون الثانية وطريق تنكير العلم
ان يتاول بواحد من الامة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر او يكون صاحبه
قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم
لكل فرعون موسى لما ذكر المسالة السابقة وهو ان ما احد سببيه او اسبابه العلمية ينصرف
عند التنكير كان مظنة لان يقال فما طريق تنكير العلم فقال وطريق تنكير العلم الى آخره
وذكر لتنكير العلم طريقين احدهما ان يتاول العلم بواحد من الجماعة المسماة به يعني ان لفظ
زيد مثلا الواحد مختص فاذا اريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطئا يدخل
فيه كل من سمي به فيخرج عن العلمية ولم يقتصر على قوله ان يتاول بالمسمى بالاسم لانه لا يلزم
منه التنكير بل يكون نوعا من التعريف العلمي الى التعريف اللامي فانما يكون نكرة اذا

ويمكن ان يقال ... مع ادخال اللام ... بجمعه هذا الجمع

اريد واحد من المسمى به فلذلك قال تاقل بواحد من الامة المسماة به ولم يقل بالمسمى
ولذلك لو قيل هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد كان معناه ان المسمى بزيد المشار
اليه اشرف من ذلك المسمى الآخر ويكون معرفة ولذلك وقع صفة لهذا فتنكيره
باعتبار ارادة واحد من المسمى والثاني ان يكون صاحب العلم اي مسماه مشهورا
بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى
فالفرعون مشهور بالظلم فكانه اريد لكل متصف بالظلم اي لكل ظالم مبطل موسى
اي عادل محق فالمنكر في الاول باعتبار التسمية وهو كونه مسمى به وفي الثاني باعتبار
الاتصاف بالمعنى الذي فيه اذ ليس المراد تقول لكل فرعون موسى لكل مسمى بفرعون
مسمى بموسى وهذا المثال ان ورد في استعمال العرب فتاويله ما ذكره على انه يحتمل
ان يقال لا حاجة الى تنكيره بل يقدر المثل كما قيل في لا هيثم الليلة للمطي وفي قضية ولا
ابا حسن ان المراد لا مثل هيثم ولا مثل ابي حسن فيحتمل في المثال ان يكون المقدر
لكل مثل فرعون مثل موسى فالعلمان بحالهما ولا حاجة الى تنكيرهما الا بتقدير المضاف
وهو المثل ولعل صاحب المفصل انما ذكر الطريق الثاني بناء على هذا الاحتمال او لم
يرد واردا في استعمالهم والتصغير لا يخل بسبب الا العدل والجمع ووزن الفعل ما خلا
صدره عن الزوائد لانخرام الصيغة نحو أُحَيّد تصغير آحاد ومسيجد في المسمى بمسجد
اي في تصغير المسمى بمساجد وخضيضم تصغير حضرتم اسم رجل بخلاف اجمر وتغلب
لان صيغة المكبر كانها محفوظة في الثاني من حيث يمكن الاستدلال عليها وهي في الاول
مجهولة لا يمكن ان يعرف بعد التصغير لا يخل بسبب من الاسباب الا ما استثنى
اما الوصف فظاهر انه لا يخل التصغير به بل يزيد وصفا الى وصف فاذا قلت ضويرب
تصغير ضارب فضارب كان وصفا وضويرب يدل على حقارة في ذلك الوصف
والحقارة وصف آخر فلا يخل بمعنى الوصفية كانه قال ضارب حقير وكذا التانيث
لا يخل به التصغير وهو واضح وكذا التركيب مثل بعلبك لو قيل بعيلبك كان التركيب
باقيا بحاله اما العجمة ففيه موضع حزازة اذ لو صغر العجمي فينبغي ان يمتنع امر العجمة
بهذا التصغير ففيه نظر واما الالف والنون ان كان في صفة فظاهر ان التصغير لا يخل به
لانه يقال سكيران فيبقى الالف والنون بحاله وكذا ان كان في الاسم كعثمان وعمران

ومروان اذ قال في التصغير عثيمان وعميران ومريوان فالتصغير لا يخل بالزيادة لبقاء
الالف والنون بحالهما فقوله لانخرام الصيغة علة للمستثنيات المذكورة يعني انما
اخل التصغير بها لانخرام الصيغة فالعدل اذا صغر وقيل عُمَيْر لم يبق وزن فعال وكذا
الجمع نحو مسيجد لا يبقى وزن مفاعل وكذا وزن الفعل الخاص نحو خضيضم وبذر فانه لا يبقى
ذلك الوزن ثم استثنى من وزن الفعل فقال ما خلا صدره عن الزوائد يعني اذا كان
في اوله واحد الزوائد كاحمر فانه يقال في تصغيره احيمر وتغلب فانه يقال في تصغيره
تغيلب فصيغة المكبر كانها باقية محفوظة من حيث يمكن الاستدلال عليها بعوارض حروف
المكبر وهي الهمزة والحاء والميم والراء باقية بحالها لكن اختلفت الحركات وكذا تغلب
حروفه الاصول باقية واختلفت الحركات فهذا معنى كون الصيغة محفوظة يعني
حروفه باقية بخلاف وزن الفعل الخاص نحو خضرتم فانه في التصغير يقال خضيضم فحروف
الاصول وان كانت باقية ايضا لكن بعضها كان في الاصل مدغما وهو الضاد في خضّم
وفي التصغير صار منفكا بينهما ياء التصغير فالصيغة المدغمة لم تبق بحالها فلذلك قال
وهي اي الصيغة في الاول اي وزن الفعل الخاص مجهولة لانها منفكة وقد كانت
مدغمة فكانها مجهولة ولهذا قال اخل التصغير بالعدل والجمع ايضا نحو مساجد
فانه اذا قيل مسيجد لم يبق جميع حروفه لفوات الالف وكذا احاد لو قيل احيد لم يبق
الالف فحروف الاصول غير باقية فانخرمت الصيغة ويمكن ان يقال ان نحو احمر و
تغلب بعد التصغير انما امتنع صرفهما لانهما بوزن الفعل ايضا فان احيمر كابيطر انا وتغيلب
كتبيطر انت فبعد التصغير هما على زنة فعلين فالتصغير ما اخل بزنة الفعل اصلا بل نقل
الفعلين الى زنة فعلين آخرين فاحمر كان بوزن اعلم واحيمر بوزن ابيطر ثم التصغير
لا ينقل الاسم به الى الوصفية لجواز علميون وقبيون مع امتناع ذلك في مكبرهما ولهذا
قيل يمنع صرف اديهم مع صرف مكبره خليق بان يخل بالعلمية كالنسبة الا انهم لم يفرقوا
بين المصغر والمكبر في اعتبارهم فقالوا هذا طليحة كما قالوا طلحة لان المصغر لا يجعل
نيرا الا ان جعله وصفا له محضا التصغير مبتدأ ووضع قوله خليق هذا ايرادا وجوابا
اما الايراد فهو انه لقائل ان يقول التصغير ينبغي ان يخل بالعلمية ايضا لان المصغر
يجعل الاسم وصفا ولذلك يجوز عليقون وان لم يجز في علام علامون وفي الجمع بالواو

والنون ومصغره وهو فتى يجمع بالواو والنون لان الجمع بالواو والنون انما يكون للعلم او الصفة وغلام وفتى ليسا بعلم ولا صفة فلم يجمعا بالواو والنون ولان التصغير يجعل الاسم وصفا قالوا ادوَر جمع دار مصغره واما اذا صغر وقيل ادير حكموا بمنع صرفها الوزن الفعل والصفة فثبت ان التصغير ينقل الاسم من الاسمية الى الوصفية فكان خليقا بان يخل بالعلمية لان الوصفية تضاد العلمية كما ان النسبة ايضا تنقل الاسم الى الوصف كهاشمي وهاشم فان هاشما اسم محض لا يوصف به وهاشمي يوصف به نحو رجل هاشمي واجاب بانهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية فقالوا طلحة غير منصرف للعلمية والتانيث وكذا طليحة الشيخين ومفادة تقريره ان العلمية كانها وردت على المصغر لا ان التصغير ورد على العلم فكان طلحة صغر اولا فقيل طليحة ثم كانهم جعلوا طليحة بعد التصغير علما وعلما فقت ان التصغير يجعله بمنزلة الوصف لكن لما جعل هذا الوصف علما فقد زال تلك الوصفية بطريان علميتها فلذلك اعتبرت العلمية بعد التصغير وهذا معنى قوله لا ان جعله وصفا محضا معنى ان التصغير جعل طلحة المكبر وصفا لكن لما طرأت العلمية على الوصف لم يبق تلك الوصفية بحالها وكانه اخرجه عن الوصفية الى الاسمية فلم يبق وصفا محضا فلم يخل بالعلمية ولا يخفى عليك انه تمحل والمصنف لم يخف عليه ولذلك قال كانه جعل المصغر علما وما ذكرناه توضيح المسئلة لا تصحيح لها ويمكن ان يجاب بجواب آخر وهو ان التصغير لا اخلال هيهنا بالعلمية قولك ان التصغير بمنزلة الوصف قلنا بمنزلة وصف العلم او بمنزلة وصف مطلقا الاول مسلم والثاني ممنوع فعلى هذا اذا قلت في زيد زييد فمعناه انه علم حقير فالعلمية باقية وانضم اليها بسبب التصغير وصف الحقارة فلم يخرج العلم عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه فمعنى التصغير لا ينافي العلمية بل كان علما بلا صفة فصار علما موصوفا بصفة فكذلك طليحة في التقدير مكبر ومعناه طلحة الحقير فالعلمية باقية بحالها وهذا كانه اجود ويمكن تنزيل قوله لا ان جعله وصفا له محضا عليه ومعناه ان المصغر جعل المصغر علما لا ان جعل المصغر وصفا محضا له اي لا يجعل التصغير الحكم بجعله وصفا محضا للعلم بل المصغر بل معناه انه علم موصوف بصفة زايدة وهي الحقارة كما ان قولك غلام اذا صغر معناه غلام حقير فالذات باقية و الاسم

الباصفة الحقارة فلا نضمام هذه الصفة صح جمعه بالواو والنون هذا غاية تقرير هذا الكلام والله اعلم و الكلمات المتهجى بها في اوايل السور فمن جعلها اسما لها فما لا تاتى فيه الاعراب نحو كهيعص و الم حكى ليس الا و اما ما تاتى فيه الاعراب بان يكون اسما فردا كص ونحوه او اسما على صيغة مجموعها على زنة مفرد كطاسين بوزن قابيل وكذا طاسين ميم جعلها اسما كدار ابجرد فسايغ فيه الحكاية والاعراب مع منع الصرف للعلمية والتانيث وعليه قوله يذكرني حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم بمعنى ان كلمات التهجي الواقعة في اوايل السور اختلف فيها فقال بعضهم انها حروف ملتقطة من كلمات فالم معناه انا الله اعلم والمر انا الله اعلم وافصل وقال بعضهم انها اسماء السور وعليه الاكثرون فعلى هذا من جعلها اسما فمنها ما لا يتاتى فيه الاعراب نحو كهيعص فتعين كونه محكيا اذ لا يمكن له اعراب والا لكان اسم واحد مركبا من خمس كلمات ولا يجوز تركيب اكثر من كلمتين في كلام العرب فانه لا يمكن له اعراب فلذلك تعين كونه محكيا ومنها ما يتاتى فيه الاعراب وهذا على ثلثة اقسام احدها ان يكون اسما فردا كص ونحوه والثاني ان يكون اسما مجموعها على زنة مفرد كطاسين فانه بزنة قابيل وكذا حاميم والثالث ان يكون اسما لا يوازنها مفرد بل جعلت بمنزلة اسم واحد كطاسين ميم فانها بمنزلة مركب كدار ابجرد فهذه الاقسام الثلثة يجوز فيها الحكاية ويجوز فيها الاعراب مع منع الصرف للعلمية وتانيث السورة كما جاء في قوله شعر يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم فاعرب حم ومنعه الصرف والشعر لقاتل محمد بن طلحة السجاد وهو شريح ابن اوفى العبسي وقبله شعر واشعث قوام بايات ربه قليل الاذى فيما ترى العين مسلم يذكرني البيت وبعده شعر هتكت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم اما الاعراب فيه فظاهر لوقوعه في التركيب ووجود السببين لمنع الصرف واما الحكاية فلانها كانت كلمات حقها ان يوقف عليها ولا توقع في التركيب بل تعدد تعديدا كقولك ثوب غلام جارية فاستبقوا ذلك الحكم الذي كان له قبل التركيب فحكى ثم المعرب كلا نوعيه نعني الاسم المتمكن والفعل المضارع اما ان يستحق الاعراب على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع لغيره والمستبد اما مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المرفوع وهو من الاسم انواع منها الفاعل وهو ما كان المسند اليه من فعل او

مقدما عليه ابدا نحو قام زيد من فى من فعل للبيان المسند اليه فان قلت ظاهر هذا
تقتضى ان يكون الفعل هو المسند اليه ولا يستقيم لان الفعل مسند لا مسند اليه قلت
الضمير فى اليه لو رجع الى اللام فى المسند لزم ذلك وهو ان الفعل مسند اليه وليس
كذلك بل الضمير راجع الى الموصول الاول او الموصوف وهو ما اى هو المسند الى ذلك الشئ
فالفعل يصدق عليه انه المسند الى الفاعل لا الى نفسه فقوله من فعل بيان لما اسند اليه
وهو المعبر عنه بقوله ما فقوله او شبهه يعنى به الاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ان اعمل وكذا الظرف ويعبر عنه بمعمول الفعل لا
لشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فان اندرج
لم يصدق قوله فى الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان نقصه
ان يذكرها هنا او معناه مقدما عليه احتراز عن نحو زيد ضرب فان الفعل مسند اليه ولكنه
ليس مقدما عليه فلا يكون فاعلا وهذا انما يصح اذا ثبت ان ضرب مسند الى زيد وقد منع
بانه مسند الى ضميره لا اليه وقوله ابدا تاكيد للتقديم الا ان يقال المفعول به ايضا مسند اليه
الفعل ومقدم عليه لكن لا ابدا اذ المفعول قد يتقدم على الفعل نحو زيدا ضربت وان اريد
بالاسناد اليه الاخبار عنه من حيث المعنى فيجيب بما وقع خبر المبتدا اذا قدم على المبتدا
يخرج عنه لانه وان قدم عليه فليس بمقدم عليه ابدا اذ جاز تاخير الخبر ولا يكون الفاعل
الا واحدا اذ المسند لا يسند لان تعلق الفعل بالفاعل بجهة الاسناد والتقوم فاذا اسند مرة
الى الفاعل فقد حصل الاسناد والتقوم به فتمت الجملة فلو اسند بعده الى شئ آخر لما تم الاسناد
الاول لكنه تام كما ان المضاف اذا اضيف الى شئ وتم ذلك الحال لا يضاف الى شئ آخر معه
ولان تعلق الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف ونسبة الفعل الى المفعول
على جهة التعلق والتعلقات تختلف بحسب المصدر والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له
والمفعول معه فلذلك تعددت المفاعيل بحسب تعدد التعلقات ولم يتعدد الفاعل اذ تعلق
الاسناد واحد سواء اسند الى الواحد او الى الاثنين او الى الجماعة وقولهم قام الزيدان
فالمسند اليه المجموع لا كل واحد منهما يعنى قد يتوهم ان نحو قام الزيدان الفاعل فيه ليس
واحدا فاجاب عنه بان المسند اليه المجموع لا كل واحد منهما وبيانه ما ذكرنا وهو ان جهة
الاسناد بين الزيدين لا تختلف فهما متحدان فى اسناد الفعل اليهما معا فهو بمنزلة نحو قام

الكثير

الكثير فان الفاعل واحد قطعا وان كان معناه افرادا متعددة فالفاعل واحد ومورده
متعددة بخلاف المفعول والحاصل ان المفعولات لما كانت متعددة فى المعنى لم يمكن التعبير
عنها باسرها بلفظ واحد فتعددت المفعولات بخلاف الفاعل فانك اذا قلت قام زيد وزيد
امكن ان يعبر عنهما بلفظ واحد له اعراب واحد نحو الزيدان وكذا فى الجميع يمكن التعبير عنه
بلفظ واحد وكذا فى المختلفين نحو جاء زيد وعمرو وكان يمكن التعبير عنهما بلفظ واحد وهو
الرجلان فلم يوضع الفاعل متعددا لعدم الاحتياج اليه ووضعت المفعولات متعددة للاحتياج
اليها واما قوله شعر تواهق رجلاها يداها وراسه لها قتب خلف الزميل رادف فيمن
روى البيت لاوس بن حجر وقبله شعر كان بجنبيه جنابين من حصى اذا عقدتها
به متصاعد من نصائب الوادى اى مصاعد والمواهقة المسايرة ومد الاعناق والسير
وقال ابن السيرافى فى شرح ابياته اى يدى العير اعنى انه يقدم العير الاتان ويسوقها
ضيداه ثقلان على عجز الاتان وراسه فوق عجزها كالقتب على ظهر البعير وفى رواية خلف
الحقيبة وهما الاتان عن الكفل وحائر من حصى اى بين التراب والحصى فيه نفس من
جانبيه فصرنا كالجانب والعقد المكان الذى فيه حجر عاد ان الناس الموردين مترامية اى
الاتان والعير والزميل الرديف ورفع يداها ولم يجعلها مفعولا لتواهق لان اليدين
فى المعنى مواهقتان كالرجلين فحملهما على المعنى كانه قال تواهق رجلاها تواهقهما يداها
وقوله فيمن روى اشارة الى الرواية الاخرى التى ذكرها ابن السيرافى فقد قيل ان الفاعل
لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل مما يستوى فيه الطرفان بحيث يكون
عكسه سواء ورفع الاسمين معا بعث على توهم الفاعلية فيهما معا لما كانت تصح فى كل
واحد منهما على البدل ذكر البيت على وجه الاعتراض وهو ان الفعل وهو تواهق ذكر بعده
فاعلان من غير توسط عاطف بينهما فالفاعل قد يتعدد لفظا فلا يكون الفاعل واحدا و
اجاب بان الفاعل على ضربين قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول وهو فى باب المفاعلة
كقولك ضارب زيد عمرا فان عمرا مفعول لفظا وهو فى المعنى فاعل لانه مضارب
ايضا كما فى البيت فان الرجلين كما انهما مواهقتان اى مسايرتان لليدين فكذلك
اليدان ايضا مواهقتان لهما فليس التميز بينهما بالذات لاستواء الطرفين فى نسبة الفعل
اليهما اذ ينعكس فيهما عكسا اى كما يقال ضارب زيد عمرا يصح بالعكس ان يقال ضارب

زيد اضرب و نحو هما انهما فاعلان في المعنى اذ يصح ان يكون كل واحد منهما بدلا عن الاخر
وفي الفاعلية فرفع الظرفان لهذا التوهم يعني كانهما فاعل واحد ثم قال والمعدول الى غير ذلك
نزوحة اي سعة للسامع اي سائغ ان يقال ان ارتفاع يداها في البيت ليس على جهة
الفاعلية لهذا الفعل المذكور بل يحتمل وجوها اخر احدها انه على لغة من يجري التثنية
في الاحوال الثلثة مجرى واحدا وهم الكنانة فيقولون رايت الزيدان ومررت بالزيدان
وجاني الزيدان فجاز في البيت ان يكون يداها بمعنى يديها فهو منصوب على المفعولية
والمبني فاعل والثاني ان يقدر فعل اخر اي نواهضها يداها والثالث ان يكون خبر
مبتدا محذوف يدل عليه ما قبله وهو نواهض رجلاها كأن سائلا سال هذان الرجلان
نواهضتان لاي شي فقال النواهضتان يداها فهو خبر مبتدا محذوف فلهذه الاحتمالات يداها اي
قال والمعدول به الى غير ذلك نزوحة اي سعة للسامع ولا يكون اي الفاعل الا بعد الفعل
لان تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد وتصور الاسناد ما اليه الاسناد اي تصوير
الاسناد ما يستعقب تصور ما اليه الاسناد هذا ظاهر لان الفعل مفهومه الحدث المقترن
بزمان والحدث معنى مفتقر الى ما يقوم به عقلا فذكر بعده الفاعل المقوم به ليطابق
مقتضى الطبع فاذا تقدم الفعل فالو تاخره كان فاعلا فان كان معرفة او ما يجري مجراها
لم يكن الا مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز فيه نية التقدم والتاخر نحو زيد خرج وان كان
نكرة محضة لم يكن الا مبتدا لفظا ولا يسوغه الا نية التقدم والتاخر نحو رجل جاءني اي
ما جاءني الا رجل وان لم يصلح للفاعلية وذلك في الضماير المنفصلة ساغ فيه الامران نحو
انا ضربت وانت ضربت لما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل ذكر تقسيما يتميز به مواقع
الفاعل عن مواقع المبتدا فقال الاسم المقدم على الفعل اما ان يصلح للفاعلية بتقدير
التاخير او لا يصلح فان صلح فاما ان يكون اي المقدم معرفة نحو زيد خرج او جاريا
مجراها اي مجرى المعرفة نحو افضل منك خرج فما يصلح للفاعلية معرفة او جاريا مجراها
لا يكون الا مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز تقدير تاخير ذلك الاسم و تقدم الفعل اذ لو
تقدم عليه الفعل والمفروض انه يصلح فاعلا فالتبس بالفاعل اما لفظا فظاهر لان الفاعل
لا يتقدم على الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن تقدير تاخيره لئلا يلتبس بالفاعل نحو ان
المبتدا المقدم لفظا على الخبر نحو زيد قام جاز تقدير تاخيره وهنا لا يجوز تقدير تاخيره

فهو

فهو مبتدا لفظا وتقديرا وان لم يكن معرفة بل نكرة محضة اي غير مختصة بنوع من
المخصصات لا يجوز الا بالتشبيه بالفاعل على تقدير تاخيره فيصح ان يقدر له هذه الجهة
وهو التشبيه بالفاعل ليصلح كونه مبتدا لفظا نحو رجل جاء فانه لا يكون مبتدا الا لفظا و
اما من حيث التقدير فهو فاعل ولولا هذا التقدير لم يصلح جعله مبتدا بوجه ما لانه
لا مصحح للمبتدا اصلا لان الما يصح كونه نكرة لانه في المعنى فاعل فالمسوغ هو نية التاخير و
ان لم يصلح للفاعلية وذلك في الضماير المنفصلة نحو انا ضربت فان هذا الضمير لا يصلح
فاعلا لا متقدما ولا متاخرا لان الفاعل لا يتقدم الفعل ولا موخرا لان للفعل فاعلا وهو الضمير المتصل
به فيجوز فيه الامران اي يجوز ان يكون مبتدا لفظا وتقديرا وان يكون مبتدا لفظا
وفاعلا تقديرا بحسب ما تقتضيه من المعنى وهو الحصر فيجاب ان يكون التقدير ما ضرب
الا انا وما ضرب الا انت وقولهم شر اهر ذا ناب من قبيل الثاني اي الثاني في
الاعرب وهو ان يكون مبتدا لفظا وفاعلا تقديرا لان المعنى لم يحرشه الا ابا غضب
فهو المعنى من المثل مرعد ش الضب اي صاده وهو ان يحتك بيده على جحره ليظنه
حية فيخرج ذنبه ليصيدها فياخذه والاصل ان يلي الفعل اي اصل الفاعل ان يلي فعله
ولا يفصل بينهما فاصل لانه كالجزء منه اي من الفعل ودل على ذلك اسكان اللام في ضربت
ذكر ادلة على ان الفاعل كالجزء من الفعل الاول هذا وبيانه ان اربع حركات متواليه
لا يجوز في كلمة واحدة فلو قيل ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات متواليه فيما هو كالكلمة
الواحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن اللام كما لم يسكن في ضربك مع توالي الحركات
الاربع لان المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء ومنه وقوع اعراب الفعل بعده في يفعلان
واخواته هذا هو الثاني يعني ان النون في يفعلان علامة رفع الفعل فهو بمنزلة حركة يضرب
فلو لم يكن الفاعل وهو الف التثنية كالجزء من الفعل لم يقع فاصلا بين لام الفعل وما هو
بمنزلة حركته وكذلك اخواته نحو يفعلون وتفعلين ورد العين في نحو قولا واللام في
رميا يا ثمين نقول هذا هو الثالث يعني نحو قد حذفت فيه العين لالتقاء الساكنين فاذا
اتصل به الفاعل نحو قولا وقولوا وقولي ردت الواو لتحرك ما بعده تحركا اصلية لاتصاله
بما هو الجزء وهو الفاعل فلذلك ردت الواو بخلاف ما اذا اتصلت الحركة بالمتحرك
لجزء فانه لا يرد كقل الحق فان حركة اللام عارضة فلم يرد لاجله الواو لعدم اعتبار

الحركة العارضة فهي كالساكنة فيدل على ان الفاعل كالجزء فالحركة لاجله حركة اصلية
لا عارضة وكذلك ردّ اللام في زيدا ثانيهن تقول بعض المشهور زيدا بلا رد اللام فاما من
رد اللام فقد نظر الى ان حركته الان كالاصلية لاتصالها بالف المثنية التي هي الفاعل
وتثنيته وجمعه لتثنية الفعل وجمعه في نحو القيا ورب ارجعون هذا هو الرابع يعني
اذا كرر الفعل كان حقه ان لا يثنى الفاعل ولا يجمع كما تقول اضرب اضرب فالفاعل مفرد
وان كان الفعل مكررا فالمراد بالقيا التي في الفعل مثنى اي ألق ألق وثنى الفاعل ايضا
معه وهو الف القيا لاجل تثنية الفعل وكذلك الجمع في رب ارجعون اصله ارجع
ارجع ارجع فلما قصد جمع الفعل جمع الفاعل ايضا وهو الواو في ارجعون وان كان
المخاطب مفردا في الصورتين وهذا يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل فيلزم من
قصد تثنية الفعل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه وان كان المخاطب واحدا وتأنيث
الفعل لتأنيثه في نحو ضربت هند هذا هو الخامس يعني ان الفعل من حيث هو فعل لا يستحق
التأنيث وانما أنث لان الفاعل مؤنث والفاعل كالجزء من الفعل وتأنيثه تأنيث
الفعل ولذلك قيل ضربت وان كان الفعل مذكرا وتنزلهما منزلة كلمة واحدة وحينئذ
هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذا تنزل من حبّ وهو الفعل منزلة كلمة واحدة و
لذلك لم يجز تأنيث ذا ولا تثنيته ولا جمعه ولا تصغيره ولا وصفه ولا تأكيده ولا العطف
عليه لشدة الامتزاج بالفعل فسرى اليه حكم الفعل وصار كاحد حروفه ولا يمكن ان يقال
ان ذا هو الفاعل والرجل صفته لانه يقال حبذا الرجلان وحبذا الرجال فدل على ان
المعرف باللام ليس صفة لاسم الاشارة والغاء الفعل معه في باب ظننت هذا هو السابع
من الادلة وتقريره ان افعال القلوب اذا توسطت او تأخرت نحو زيد مقيم ظننت و
زيد ظننت مقيم حكموا بالغاء الفعل مع الفاعل ولو لم يكن الفاعل كالجزء لم يحكموا بالغائها
معا لان الفاعل ليس عاملا حتى يلغى بالغائه بل بتبعية الفعل وزيادته معه في قوله
فكيف ولد مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام هذا هو الثامن من الادلة وتقريره
انهم حكموا بان كانوا زائدة وان كان الفعل وهو كان وحده زيادة ولكن لما كان الفاعل
كالجزء لم يفكوه عن الفعل فحكموا بزيادتهما جميعا والنسبة اليهما جميعا في نحو فاصبحت
كنتيا واصبحت عاجيا وشرخهما الحركات وعاجنّ هذا هو التاسع اي اصبحت من

يقول هذه الكلمة وهو اني كنت كذا او كنت كذا يعني كنت أحدث عن الامور الماضية كما هي
عادة الشيوخ والهرمين والعاجن من عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض من
الكبر فنسب الى كان مع فاعله وهو كنت فلو لم يكن الفاعل كالجزء لما الحق ياء النسبة بهما
معا هذه هي الادلة التي ذكرها المصنف على ان الفاعل كالجزء من الفعل ويمكن ان يذكر
دليلان آخران احدهما تأكيد المضمر المرفوع بمنفصل نحو قمت انا وزيد لئلا يلزم عطف الاسم
على ما هو كالجزء والثاني اتصال الكاف به في نحو أرأيتك مع انه لا يتصل الا بالعامل فلو لم يكن
الفاعل وهو تاء المضمر كجزء من الفعل لم يجز اتصال الضمير المتصل به فاذا قدم عليه غيره المنفصل
كان في النية مؤخرا هذا لازم لقوله والاصل ان يلي الفعل يعني اذا ثبت ذلك الاصل فلو
قدم على الفاعل غيره كان ذلك الغير في التقدير مؤخرا ومن ثمة اي ومن اجل ان ذلك
الغير في التقدير مؤخرا جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير يرجع الى زيد المقدم رتبة لان
الاصل ان يلي الفاعل الفعل فليس فيه اضمار قبل الذكر وامتنع عند غير ابن جني ضرب
غلامه زيدا لان الضمير يرجع الى المفعول وهو زيد المؤخر لفظا وتقديرا ففيه اضمار قبل
الذكر فلذلك امتنع واما جواز ابن جني اياه فلان الاضمار قبل الذكر لما سبق واما نحو قوله جزى ربه عني
عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فمحمول على الضرورة او على ان الضمير
للمصدر هذا مستدل ابن جني وهو ان الضمير في ربه يرجع الى عدي المذكور آخرا على
المفعولية فهو مثل ضرب غلامه زيدا اذ التقدير جزى رب عدي عديا واجاب عنه بوجهين
احدهما انه محمول على الضرورة والكلام في سعة الكلام والثاني انا لا نسلم ان الضمير
يرجع الى عدي بل الى المصدر المدلول عليه بلفظ الفعل اي جزى رب الجزاء ويجب
تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة كضرب موسى
عيسى اي اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا وانتفت القرينة لان الاعراب لفظا [illegible] فيهما ان انتفا
المبني وما اعرابه تقديري لا لفظي فالاول نحو ضرب هذا ذاك والثاني كضرب موسى عيسى
و[illegible] شرط فيه انتفاء القرينة والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فاللفظية ان
يذكر عقيب احدهما تابع من التوابع دال على اعراب المتبوع نحو ضرب موسى العاقل عيسى
الظريف برفع الظريف والمعنوية كاكل الكمثرى موسى و[illegible] الكبرى الصغرى واما
وجب تقديم الفاعل هنا لانه لو لم يجب تقديمه لكان اما ان يجب تأخيره او يجوز الامران

وكلاهما ممتنعان اما وجوب تاخير الفاعل فلانه التزام مخالفة الاصل من غير ضرورة لوقوعها
جواز الامرين فلانه يوجب اللبس لان المفروض ان لا قرينة ولا اعراب ظاهرا وكان
ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا عطف على انتفى اي يجب تقديم الفاعل اذا كان ضميرا متصلا
لان اتصاله يمنع من تاخيره وتاخيره عطف على قوله تقديمه اي ويجب تاخير الفاعل اذا
كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي الفاعل غير متصل فانه يجب تقديم المفعول هنا لان
اتصاله يمنع من تاخيره وانما قيده بقوله غير متصل لان الفاعل اذا كان متصلا ايضا فلا
يجب تقديم المفعول بل يجب تقديم الفاعل المتصل نحو ضربتك زيدا او تصل به اي بالفاعل
ضمير اي ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه فهنا يجب تقديم المفعول ايضا
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لما ذكرنا واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي و
الاستثناء فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا
وما ضرب عمروا الا زيد هذه المسئلة ذكرها الشيخ ابن الحاجب وعين من صور وجوب
تقديم الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الا فقولك ما ضرب زيد الا عمروا المدعى انه يجب
تاخير المفعول اذ لو قدم لكان اما بدون الا او معه والقسمان ممتنعان اما الاول فلانه
ينعكس المعنى اذ لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد كان الحصر في الفاعل وقد كان في الاول
الحصر في المفعول ولو قدم مع الا وقيل ما ضرب الا عمروا زيد فكذلك ممتنع لانه يجوز
ان يكون الحصر في الموضعين بعد الا وهما الفاعل والمفعول معا اي ما ضرب احد احدا
الا عمروا زيد بناء على جواز تعدد الاستثناء المفرغ وكذا في الصورة الاخرى وهو ما ضرب
عمروا الا زيد فانه يمتنع تقديم الفاعل اذ لو تقدم لتقدم مع الا وبدون الا وهما ممتنعان
كما ذكرنا والمصنف ذكر ان الاولى في الصورة الاولى تقديم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم
المفعول انما قال اولى ولم يقل بالوجوب لجواز ان يقدم مع الا فيقول في الصورة الاولى
ما ضرب الا عمروا زيد ويكون الحصر فيما يلي الا فقط دون الاخر فلا يلتبس وهذا انما
يصح اذا قلنا لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ وان جاز فالحق ما ذكره المصنف وهو انه
اولى لانه لو قدم مع الا فانه وان تعين الحصر في المفعول فقط لكن لما كان محتملا ان
يكون الحصر في الطرفين كان تاخيره اولى لئلا يقع هذا الالتباس بناء على جواز التعدد
وانه اذا اخر لم يقع الحصر الا في المفعول وحده فلذلك كان اولى واما تعدد الاستثناء

المفرغ فلا منع من جهة القياس اذ يجوز ان يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
فاذا لم يذكر المستثنى منه فينبغي ان يجوز ايضا ويكون استثناء مفرغا لكن الكلام
في وقوعه وذلك يتعلق بالاستعمال فلينظر هل وجد الاستعمال ام لا وانما اي وان تعين
الفاعل في الاول وتقدم المفعول في الثاني واجب مع انما نحو انما ضرب زيد عمروا
وانما يضرب عمروا زيد لان التاخير ملبس هنا بخلاف ثمة يعني انما يعلم الحصر فيما يقع
آخرا فلو قدم المفعول واخر الفاعل كان الحصر في الفاعل وهو عكس المراد بخلاف
الصورة الاولى وهو ما اذا وجد ما والا فيها فان الحصر يفهم من وقوعه بعد الا سواء
قدم او اخر يكون الحصر فيما وقع بعد الا فلا يلتبس ان لم يجوز تعدد الاستثناء المفرغ
ولعل ابن الحاجب انما حكم بالوجوب في ما والا حملا للدعاء على اطراد الباب ويحذف
اي الفاعل اي جاز ان يكون الفاعل ضميرا اما منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله
بالا لفظا او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا قطره اي
القاه على احد قطريه وهما جانباه وقول الآخر انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي هذا مثال لما فصل بين الفاعل وبين عامله بالا تقديرا اذ التقدير
ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي والذمار ما يحق على الرجل ان يحميه كما يقال الحقيقة حاشي ٣
اي ما يحق عليه ان يحميه لانه اذا ذكر اي حث وهيج وغضب حمى او اضمر الفاعل
عطف على قوله فصل يعني يكون الفاعل ضميرا منفصلا اذا اضمر العامل نحو اذا انت
لم تفعل كذا فانا فعل كذا الان اذ الشرط يستدعي فعلا فالتقدير اذا لم تفعل فلما حذف
الفعل صار الضمير المستتر بارزا اولا عامل يتصل به فيكون منفصلا فلم يفعل المذكور معنى
المحذوف او جرت الصفة على غير ما هي له في موضع يلبس نحو زيد عمرو يضربه هو
او الزيدان العمران يضربانهما هما هذا ايضا عطف على فصل اي الفاعل يكون ضميرا
منفصلا اذا جرت الصفة على غير من هي له في موضع الالتباس كما ذكره فان يضربه جاز
ان يكون لزيد وجاز ان يكون لعمرو واحترز به عما لا يلبس نحو زيد هند ضاربها
فانه وان جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير لانه لا التباس اذ يتعين
ان يكون لزيد وكذا الزيدان الهندان ضرباهما فانه لا يلتبس على تقدير ان يكون
الفعل للزيدين فلا يجب فيه ابراز الضمير والتزم ذلك في الصفات مطلقا اي سواء

كانت في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي فانه جرت صفة على غير
من هي له ولبس فيه الالتباس وكذا جرت بلا لبس نحو زيد عمرو ضاربه هو والحاصل
زيد او هند زينب ضاربتها هي والضاربة هند وانما التزم في الصفات مطلقا ولم يلتزم
في الفعل الا في موضع اللبس على ما ذكره لان الصفات تنقص في القوة عن الافعال
فلا يلزم من تحمل الافعال الضمائر ما ليست جارية عليه تحملها هذه مع ضعفها ولان
اكثر الافعال يصح ضمائرها بارزة فتعرف بها من هو له بخلاف الصفات فانه لا يتصل
بها مضمر بارز وانما يكون مستترا فلم يلزم في الافعال مطلقا لبروز ضمائرها في الاكثر
بخلاف الصفات ظاهر هذا النقل ان الابراز يجب في الفعل ايضا في موضع اللبس
وظاهر نقل النحاة ان الفعل لا يجب فيه ابراز الضمير مطلقا وانما الخلاف بين البصريين
والكوفيين في الصفة اذا جرت على غير من هي له الا ان يكون قد اضمر على
شريطة التفسير نحو قوله فقضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى
غريمها وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة
ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان موفق محمول على الضرورة استشهد بهما على وجوب
ابرازه من الصفات ما اضمر عامله على شريطة التفسير كما في البيت ووجه الاستدلال
ان ممطول ومعنى موجهان الى غريمها فلو اعمل الثاني وهو معنى كما هو مذهب
البصريين لكان ممطول جاريا على عزة لفظا وهو الغريم اذ المطول هو الغريم وكان
حقه ان يبرز الضمير فيقال ممطول هو وانما لم يبرز لانه اضمار على شريطة التفسير
اذ كان الاصل ممطول غريمها فحذف اعتمادا على التفسير بعده والتقدير وعزة ممطول
غريمها وح يكون مثل هند ضارب غلامها وليس مما جرى على غير من هي له اذ الفاعل
بعده فالغريم المحذوف كانه مذكور بشهادة التفسير وكانه لم يجر على غير من هي له فلذلك
لم يبرز الضمير وفي البيت احتمال آخر وهو ان يكون عزة مبتدا وغريمها مبتدا ثانيا
وممطول خبر غريمها مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال من الضمير في ممطول والمقدر
وعزة غريمها ممطول معنى فالصفتان في التقدير جاريتان على الغريم لا على عزة
فلذلك لم يبرز الضمير وهو احتمال ظاهر وقوله وان امرأ مبتدأ وخبره محمول
على الضرورة هذا البيت استشهد به الكوفيون على ان الصفة جرت على غير

من هي له من غير ابراز الضمير وبيانه ان محقوقة خبر ان فهو جار على امرأ وهو في
المعنى للمرأة فكان القياس ابراز ضميرها وان يقال لمحقوقة انت فاجاب بانه
محمول على الضرورة ويمكن ان يقال الجواب ان قوله ان تستجيبي جاز ان يكون مبتدأ
ومحقوقة خبرها مقدما اي ان امرأ اسرى اليك لاستجابتك محقوقة بك وح محقوقة
يكون خبرا للاستجابة مقدما عليه والجملة خبر ان فتجري على من هي له ومحقوقة
بمعنى جديرة يقال انت حقيق ان تفعل كذا وزيد حقيق بالاستجابة لان الاستجابة
حقيقة بزيد ويطرد ذلك ما استشكل من قوله تعالى حقيق على ان لا اقول في قراءة
غير نافع بتشديد الياء من علي وتؤول بتاويلات احدها انه على القلب كقوله وتشقى
الرماح بالضياطرة الحمر والمعنى وحقيق علي ان لا اقول والثاني ان ما لزمك
فقد لزمته والثالث ان المراد حقيق على ترك القول ان اكون انا قائله ولا يرضى
الا بتلك باطنا به واسرى بمعنى سرى والمعنى ان امرأ اسرى الليل اليها المرأة
ومن اليك ودونه موماة اي مفازة وبيداء سملق اي قاع صفصف وجب عليك ان
تستجيبي دعاءه وتعينه وان تعلمي ان المعان على الصلات والخيرات موفق وصاحب
توفيق من الله تعالى او مستكنا عطف على قوله منفصلا اي يكون الفاعل مضمرا اما
منفصلا او مستكنا ثم قسم المستكن فقال اما لازما وهو في اربعة افعال افعل ونفعل
وافعل فعل امر وتفعل للمخاطب فان هذه الافعال لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز
بل اذا قلت افعل انا فهو تاكيد للمستكن في الفعل لان افعل دال على المتكلم مسندا اليه
بدليل تمام الكلام عنده فقولك انا تاكيد وكذا في بقية الاربع او غير لازم وهو في فعل
الواحد الغائب مذكرا كان او مؤنثا نحو فعل ويفعل في المذكر الواحد الغائب وفعلت
وتفعل في المؤنث الغائب وفي الصفات اي وغير لازم في الصفات الجارية على ما هي
له نحو زيد ضارب وانما لم يكن لازما في المذكورات لانه يسند الى المظهر والمنفصل
البارز نحو يفعل زيد وفعل زيد وما يفعل الا هو وما فعل الا هو ونظائرها وكذا زيد
ضارب غلامه وفي الصفات فانه يسند الى المظهر ايضا او متصلا بارزا عطف على قوله
منفصلا يعني الفاعل المضمر قد يكون منفصلا كما ذكرنا وقد يكون متصلا بارزا وهو
فيما عدا ما ذكرنا يعني نحو فعلت للمتكلم المفرد وفعلنا في الجمع وفعلت للمخاطب المذكر

وفعلت للمخاطب المونث وكذا تفعلين وتفعلان وتفعلون وتفعلن ونحو افعلا و
افعلوا وافعلي وافعلن وقد يضمر اي الفاعل لتقرره في النفوس وارتفاع اللبس
وان لم يجر له ذكر نحو اذا كان غدا فأتني اذا اصبحت غدا اي ما نحن عليه فكان
تامة اي اذا كان ما نحن عليه من الحال غدا فأتني وغدا نصبت على الظرف والعامل
فيه معنى الاستقرار اي اذا كان الحال مستقرا في الغد وانما قال اذا نصبت لانه
يجوز ان ترفع غدا على الفاعلية فكان وح لا يكون الفاعل مضمرا ومنه اي ومن
هذا القسم الذي يضمر فيه الفاعل لتقرره في النفوس قوله لعمرك ما يغني الثراء عن
الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر اي النفس اي اذا حشرجت النفس
والحشرجة الغرغرة عند الموت وتردد النفس اي اذا حشرجت النفس وضاق بها
اي بالحشرجة والثراء والثروة الغنى اي لا يغني الثروة عن المرء اذا حان اجله
ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرا بالنصب اي الامر ومن قرا بالرفع بينكم
فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مظهر والبين هو الوصل اي تقطع وصلكم واما
من قرا بالنصب ففاعل تقطع مضمر لدلالة الكلام عليه وتقرره في النفوس اي
تقطع الامر بينكم وفي المثل لم خليلت ان لم اجدع الرجال اي اللحية اي لم حلقت
اللحية اظهارا للرجولية ومتى كان اي الفاعل مضمرا مستترا المونث او بارزا
للمثنى لا غير حقيقيا كان المونث او غير حقيقي لزم التاء في فعله نحو هند قامت في
المونث المستتر والهندان قامتا في المثنى والتانيث بها حقيقي والشمس طلعت
في التانيث الغير الحقيقي يعني ان الفعل اما ان يسند الى المونث الى مظهر او مضمر فان
اسند الى مضمر مونثا او مونثين يلزم التاء سواء كان المونث حقيقيا او غير حقيقي
يعني ان الفعل مذكر صيغة ان لا يقترن به التاء وان كان الفاعل مضمرا فانما لزم
التاء لان الفاعل كالجزء من الفعل فلذلك الحق التاء بالفعل دلالة على تانيث
الفاعل واما لم يجب الالحاق في المظهر كما سيأتي لظهوره واما المضمر فلفساده الحق
التاء به فرقا بينهما ومتى كان مظهرا مونثا لم يلزم الا في الحقيقي بلا فصل من الادميين
نحو عرفت المراة هذا هو القسم الثاني يعني اذا كان الفاعل مونثا غير حقيقي ومظهرا لم
يلزم التاء اعتمادا على ظهور لفظ المونث نحو طلع الشمس ثم استثنى ما ذكره فاحترز

بالحقيقي من غيره نحو طلع الشمس فانه لا يلزم التاء وقال بلا فصل احترازا عما اذا
وقع بينهما فاصل كما سيأتي وقال من الادميين احترازا من نحو سار الناقة فان المونث
وان كان حقيقيا بلا فصل لكنه ليس من الادميين فلم يلزم فيه التاء وقوله عرفت
المراة مثال المستجمع للقيود فانه حقيقي بلا فصل من الادميين وجاز طلع الشمس
لكون المونث غير حقيقي وحضر القاضي اليوم امراة لكون المونث لا بلا الفصل و
ان كان حقيقيا بل وقع بينهما فاصل وسار الناقة لكون المونث من غير الادميين وان
كان المختار في الصور الثلث لحوق التاء دلالة على تانيث المسند اليه على الجملة
وهذا خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الاسناد الى غير الحقيقي فانه استدل
بقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان القراء اتفقوا عليه ولا يتفقون على غير المختار
ويجوز ان يحمل لفظ المسند وان كان المختار على صورة الفصل ونحو سار الناقة
لا على قوله طلع الشمس لئلا تلزم مخالفة لما ذكره ابن الحاجب ونحو ولا ارض ابقل ابقالها
متاول واوله فلا مزنة ودقت ودقها هذا ايراد اذا الفعل وهو ابقل مسند الى ضمير
الارض فكان حقه ان يقال ابقلت كما ذكرنا في الشمس طلعت فاجاب بانه متاول وتاويله
ان الارض بمعنى المكان وهو مذكر ومعنى ولا ارض ابقلت ابقالها بنقل حركة الهمزة
من ابقالها الى التاء لاستقامة الوزن وح لا اشكال فيه وعكسه اتته كتابي فاحتقرها
بمعنى ما ذكرنا في البيت مونث لم يلحق التاء بالفعل المسند الى ضميره وهذا مذكر وهو
الكتاب الحق التاء بفعله على عكس ما ذكرنا وتاويله وهو ان الكتاب عبارة عن الصحيفة فهو
مونث معنى فلذلك قال اتته كتابي اي صحيفتي واحتقرها والمونث الحقيقي ما بازائه
ذكر في الحيوان وغير الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح كتانيث الشمس والنار والقدر
فانه لا معنى لتانيثها اذ ليس بازائه ذكر في الحيوان بل تانيثها باعتبار الاستعمال واصطلاح
اهل العرف وهذا الحد في الحقيقي يقتضي ان لا يكون فرق بين تانيث الادمي وغيره لان
كليهما حقيقي فلعل تانيث الادمي اقوى لكونه اشرف انواع الحيوان ولانه الاصل المقصود
في جميع المخاطبات وسائر الحيوانات تبع له فيه اي في غير الحقيقي قسم غير الحقيقي
الى قسمين احدهما ما في لفظه شيء يدل على تانيثه وثانيهما قوله بعد ذلك ومنه ما ليس
كذلك وهو اي ما في لفظه شيء يدل على تانيثه ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو

والنون مذكرا كان واحده او مونثا حقيقيا كقوله تعالى وقال نسوة وقوله تعالى اذا
جاءك المومنات بتاويل بل انها جمع لان تانيثه غير حقيقي وفي غير الحقيقي يجوز الحاق
التاء بفعله وعدم الحاقه وفي لفظه ما يدل على تانيثه وهو كونه جماعة واستثنى منه
ما جمع بالواو والنون فانه لا يجوز قالت المسلمون مع انه جمع لان لفظه للمذكر وضعا
بخلاف الرجال والمسلمات فان لفظ جمع المكسر غير موضوع للذكور واما الالف التاء
فهو موضوعة للاناث او يكون عطف على يكون جمعا اي وهو ان يكون في آخره تاء
ينقلب هاء في الوقف مثل بقرة فانه في آخره شيء يدل على تانيثه وقال بعض الحذاق مما
لا ينقلب هاء في الوقف كالتاءات والبنات ونحوها او الف زائدة اي او يكون في
آخره الف زائدة اما مقصورة رابعة والوزن فُعَلى بضم الفاء وفتح العين كشُعَبى
لموضع وأُرَبى للداهية او سكونها اي سكون العين كبشرى وحبلى او فعلى بفتح الفاء
والعين مطلقا يعني اسما كدَقَرى لروضة ونَوَزى لنهر دمشق او صفة كجمزى في
بشكى يقال حمار جمزى اي سريع وناقة بشكى اي خفيفة المشي او فعلى وفعلى بفتح
الفاء او كسرها وسكون العين كسلمى ورضوى ودعوى وشيزى لشجر وذكرى
اذا لم تكن الالف للالحاق يحترز به عن فعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها اذا كانت الالف
للالحاق كعلقى ومعزى فانهما ملحقان بجعفر ودرهم او فوق ذلك عطف على رابعة مما ليست الالف للالحاق
نحو سفرجل اي يكون الالف فوق الرابعة وليست ملحقة بنحو سفرجل كحبنطى الا في
نحو قبعثرى اي ما تكون الالف فوق الرابعة وليست للالحاق تكون للتانيث الا في نحو
قبعثرى فانه ليس الالف للتانيث وانما زيدت الالف فيها لتلحق بنات الخمسة
ببنات الستة كذا ذكره في الصحاح وليس الالحاق على هذا هو المصطلح المتعارف في
التصريف بل هو ما ذكره في باب منع الصرف وفي نحو ارطى يدل على انها ليست للتانيث لحوق
التاء كعلقاة وصرف الاسم اسمي الاحو علقى ومعزى ونحوهما ان صرفهما دليل على
انها ليست للتانيث واما ممدودة عطف على قوله اما مقصورة والوزن غير فعلاء
وفعلاء بسكون العين والفاء غير مفتوح فان الفها للالحاق كعلباء وحرباء وجواء
ابنة ومُزاء للخمرة اللذيذة الطعم ومعنى ماليس كذلك اي ليس في آخره شيء يدل
على تانيثه فيرجع الى ان تصغيره التاء او في صفته او في فعله وذكر الاصل الكلمة

على الترتيب نحو أُرَيضة في التصغير اي تانيثه علم من تصغيره وارض مُبقلة في الوصف
اي تانيثه علم من وصفه بالمونث وابقلت الارض في فعله اي علم التانيث من الحاق
التاء بفعله ويجوز الفاعل ورافعه مضمر لقولك لمن قال من فعل تحقيقا او تقديرا زيد
اي كقولك زيد لمن قال وعليه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن قرا
مفتوحة الباء اي يسبحه رجال الواو في ورافعه للحال تحقيقا او تقديرا تقسيم لقوله من
فعل اي قد يتلفظ به تحقيقا كما اذا قال من فعل فتقول زيد اي فعل زيد وقد يكون
تقديرا بدلالة الحال كمن طاف بطلاب ضاربا من غير تلفظ منه بقول من ضرب فتقول زيد
فكانه قال من ضرب فتقول زيد وعلى هذا ورد قوله تعالى يسبح فيمن قرا مفتوحة الباء
لانه لما قال يسبح كان مظنة سوال سائل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه تقديرا لا لفظا
ويلزم ذلك اي اضمار الرافع اذا وقع اي ذلك المضمر بعد ظاهر نحو هل زيد خرج واذا
السماء انشقت ولو ذات سوار لطمتني وان ذو لوثة لانا اذ التقدير هل خرج زيد لان
هل يقتضي دخولها على الفعل وكذا اذا الشرطية وكذا لو وان لانهما حرفا شرط فيستدعيان
فعلا وقوله اذا القائم سنهم معشر خشن عند الحفيظة ومنه ولو انهم صبروا اي لو ثبت
لان ان المفتوحة تدل على الثبوت فكانت كالمفسر فاضمرت معراه ولهذا قال ومنه و
كالمفسر واجريت مجراه لان ان المفتوحة ليست بمفسر على الحقيقة لوجهين احدهما ان
المقدر ليس عينه بل مدلوله وهو ثبت فكان كالمفسر والثاني ان شرط المفسر ان يقع
بعد الفاعل كما في الصورة المذكورة وههنا انهم صبروا فاعل فعل محذوف وليس هو عين
المفسر لكونه فاعلا ولكنه لما دل على الثبوت الدال على المضمر قيل هو كالمفسر والفاعل اذا كان
عامله نعم او بئس وهما للمدح العام او الذم العام انشاء التزم ان يكون مضمرا مفسرا
بنكرة منصوبة المراد بالمدح العام والذم العام انهما لا يدلان على خصوص الخصلة التي
بها المدح او الذم بل تدلان على اصل المدح او الذم وليس المراد منه العموم المطلق
الدال على المدح او الذم من كل الجهات فلفظ المطلق اولى من لفظ العام في هذا المعرض
قوله التزم ان يكون اي الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة نحو فاعل نعم رجلا وقد يكون
مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سياتي فالمضمر شرطه ان يفسر بنكرة منصوبة كما هو
مقتضى التمييز موضحا باسم معرفة مرفوع مجانس له يسمى مخصوصا بالمدح او الذم اي شرط

المضمر ان يذكر بعده تمييزه المخصوص بالمدح او الذم وهو اسم معرفة انما اشترط كونه
معرفة لان الاصل في الايضاح والبيان ان يكون بالمعرفة واشترط كونه موضوعا
لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف على ما سيأتي يطابق لذلك المضمر اي في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وفي كونه بحيث يصدق عليه فاعل نعم وبئس بان يكون
مرادا منه سماه لانه في المعنى عبارة عن ذلك المضمر فلذلك يجب ان يطابقه او مظهرا عطف
على مضمرا اي المرتين ان يكون مضمرا كما ذكرنا او مظهرا معرفا بلام الجنس او مضافا اليه
اي الى المعرف موضحا بالمخصوص اي شرط المظهر ايضا ان يوضح بالمخصوص مدحا او ذما
لان المعرف المضاف لا يدل على تعيين المخصوص وذكر بعدها المخصوص ايضا للتعيين
وانما اشترط التعريف في الفاعل المظهر لان لفظ الفعل يدل على المدح العام او الذم العام
فتعريفه زيادة تعميم المفهوم ولانه عبارة عن المعهود الذهني في المدح او الذم فعرف
باعتبار ذلك العهد الذهني ثم ذكر المخصوص تخصيصا لذلك المعهود في الذهن بحسب الجنس
نحو نعم رجلا زيد هذا مثال لما يكون الفاعل مضمرا ومفسرا بنكرة وهو رجلا موضحا
باسم معرفة وهو زيد المخصوص بالمدح او نعم الصاحب هذا مثال لما يكون الفاعل مظهرا
معرفا بلام الجنس وهو الصاحب او نعم صاحب القوم عمرو وهذا مثال المضاف الى المعرف
وعمرو هو المخصوص وفي المؤنث ونعمت امرأة هند هذا لما يكون الفاعل ايضا
مضمرا لكنه مؤنث فلذلك قيل نعمت ونعمت او نعم الصاحبة او صاحبة القوم دعد
هذا مثال للفاعل المظهر المعرف بلام التعريف اما المضاف الى المعرف وانما قال نعم او
نعمت يعني يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وانما جاز التذكير والتأنيث مع ان الفاعل مؤنث حقيقي
لان المقدر بنعم التي هي ضمير مبهم باعتبار الوضع ليس بإزائه ذكر من الحيوان حتى يقال
ان تأنيثه حقيقي ولا يجوز تذكير فعله كانت هند لان المؤنث بحسب الوضع للمؤنث الاعم
من ان يكون آدميا من الحيوان وغيره وكذا صاحبة القوم فان صاحبة بحسب الوضع
دال على ذات موصوف بالصحبة سواء كان حيوانا او غيره فليس بمؤنث حقيقي علما ما
فتر بحسب الوضع وفي التثنية والجمع نعم رجلين او الرجلان اخواك ونعم رجالا
او الرجال اخوتك يعني وقد يكون الفاعل اما مضمرا مفسرا بمثنى نكرة نحو نعم رجلين
اخواك او بجمع نكرة نحو نعم رجالا اخوتك وقد يكون الفاعل معرفا باللام اما مثنى

نحو

نحو نعم الرجلان اخواك او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك وحكي نعما ونعموا بمعنى بالحاق
الف التثنية وواو الجمع نحو يقال نعما رجلين ونعموا رجالا وهو شاذ عند الاكثرين ويجوز
الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر تأكيدا نحو فنعم الزاد زاد ابيك زادا واوله تزود مثل
زاد ابيك فينا يعني اذا كان الفاعل ظاهرا معرفا فلا احتاج الى تمييز بل الى ذكر المخصوص
فقط كما تقول نعم الرجل زيد فذكر التمييز وهو قوله زادا في البيت زيادة تأكيد على انه يحتمل
ان يكون زادا مفعول تزود ومثل زاد ابيك صفة لزادا تقدمت عليه فيكون حالا والتقدير
تزود زادا مثل زاد ابيك ثم قال فنعم الزاد زاد ابيك فح لا يكون الجمع بين الفاعل والمفسر
وهو احتمال ظاهر وحذفه اي ويجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم العبد
اي ايوب فحذف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه بالابتداء على رأي والجملة خبره وبانه خبر
مبتدأ محذوف على رأي فقد ذكر في اعراب المخصوص وجهان احدهما ان يكون مبتدأ
والجملة قبله خبره والتقدير زيد نعم الرجل وانما استغني عن العائد الى المبتدأ لان الفاعل
عبارة عن ذلك المخصوص فاستغنوا به كاقامة المظهر مقام المضمر في قوله لا ارى الموت
يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والثاني ان المخصوص خبر مبتدأ
محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سئل وقيل من الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام
على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وحبذا جار مجرى نعم وهو مسند الى
اسم الاشارة وهو في مثل ابهام الضمير في نعم ومن ثم فسر بما فسر به الا انهم سووا ترك
المفسر فيه نحو حبذا زيد تفضيلا للظاهر على المضمر واما من التباس المخصوص بالفاعل
هنا يعني ان حبذا جار مجرى نعم في انشاء المدح وفي التفسير فكما ان فاعل نعم قد يكون
معرفا باللام ومضافا فكذا يكون في حبذا لكن الفرق ان نعم اذا كان فاعله مضمرا
تفسر بنكرة وههنا قيم ذا لابهامه مقام المضمر وكما تفسر المضمر بنكرة فيقال نعم رجلا زيد
تفسر ذا بنكرة فيقال حبذا رجلا وكذا الفرق في المعرف باللام فان المعرف باللام في نعم فاعل
وفي حبذا الفاعل ذا لكنه لا يتغير بتغير ما بعده لما ذكرنا من انه كالجزء من الفعل ومن حيث
انه جار مجرى الامثال وبينهما فرق ايضا وهو ان في نعم اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز
الاقتصار على المخصوص وترك التمييز وفي حبذا جاز ان يترك التمييز ويقال حبذا زيد
ولا يقال نعم زيد ووجه الفرق امران احدهما ان لفظ ذا مظهر فاستغني عن التفسير بخلاف

المضمر تفصيلا للظاهر على المضمر والثاني الامر من التباس المخصوص بالفاعل فانك
اذا قلت نعم زيد لم يعلم ان زيدا فاعل او مخصوص وفي حبذا زيد لا التباس اذ ذا
فاعل وزيد مخصوص بالمدح هكذا ذكره وفيه نظر لان زيد لا يصلح ان يكون فاعلا
لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا باللام فكان الاولى ان يقال لو قيل نعم الرجل
لم يعلم ان الرجل فاعل او مخصوص وساء جرى مجرى بئس في كون الفاعل مظهرا او
مضمرا وفي ذكر المخصوص وفي اعراب المخصوص نحو ساء رجلا زيد وساء الرجل زيد
وساء صاحب الرجل زيد واذا توجه الفعلان الى اسم واحد بعدهما اما بجهة الفاعلية نحو
قام وقعد زيد واما بجهة المفعولية نحو ضربت وشتمت عمروا او احدهما بجهة الفاعلية والآخر
بجهة المفعولية والذي يعمل فيه احدهما لا غير واختار البصريون اعمال الثاني لانه الاقرب
والكوفيون اعمال الاول كان الاولى ان يقول اذا توجه العاملان ليكون اشمل فان
التنازع قد يكون بين الفعلين وبين الاسمين وبين الاسم والفعل وانما ذكر الفعلان لان
اصل العمل للافعال وانما قال بعدهما لان الاسم الواحد اما ان يقع قبل الفعلين او بينهما
او بعدهما فاذا وقع بعدهما فهو محل الخلاف لان احدهما ينظر الى القرب والآخر الى الاولية
وهذا الخلاف انما يتحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت
فتعين ان يكون مفعولا للفعل الاول للقرب وللاولية ايضا واذا وقع بينهما نحو ضربت
زيدا واكرمت فتعين ايضا ان يكون مفعولا للفعل الاول لان له الاولية وهما في القرب
متساويان على ان الواو مانع من اعمال الثاني فيه فتعين الاول فثبت ان شرط التنازع
ان يكون الاسم الواحد واقعا بعدهما واتفق البصريون والكوفيون على جواز اعمال كل
واحد من الفعلين وان اختلفوا في الاختيار فاختار البصريون اعمال الثاني للقرب
والكوفيون اعمال الاول للاولية ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة اما البصريون
فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهو ممنوع واما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين
العامل وهو الفعل الاول وبين معموله باجنبي وهو الفعل الثاني فان اعمل الثاني اضمر
الفاعل في الاول على وفق الظاهر خلافا للكسائي فرع على مذهب البصريين وقال ان ولا عذره
اعمل الثاني فالفعل الاول اما ان يقتضي فاعلا او مفعولا فان اقتضى فاعلا فلا بد من
اضماره فيه ولكن المضمر على وفق الظاهر افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا الا انه

عنه والجمهور حذف الفاعل خلافا للكسائي فان الكسائي راى حذف اقرب من
الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في التثنية والجمع نحو قاما وقعد اخواك نحو اذا كان
مفردين فلا يظهر الخلاف في اللفظ فان نحو قام وقعد زيد الفعلان مفردان لفظا سواء
اعمل الاول او الثاني اما اذا كان في التثنية والجمع فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني اضمر
في الاول مثنى نحو قاما وقعد اخواك وان كان بالعكس فبالعكس نحو قام وقعد اخواك
والفراء لا يجوز اعمال الثاني لافضائه الى حذف الفاعل او اضماره قبل الذكر لكن لما ورد
عن العرب في كلام الفصحاء لم يمكن الحكم بنفيه فلا بد من التزام احد الامرين اما الحذف
او الضم الاضمار وقد جاء اعمال الثاني في قوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وحذف المفعول ان استغنى عنه نحو ضربت وضربني زيد هذا عطف على قوله اضمر
الفاعل يعني ان اقتضى الاول الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول فاما ان يكون المفعول
مستغنى عنه اي يكون في غير افعال القلوب فحكم حذفه لانه فضلة كما ذكر من المثال والا
اي وان لم يستغن عنه اظهر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لتعذر
الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني
هذا تفريع على مذهب الكوفيين نحو قوله حتى اذا زلجت عن كل حنجرة الى الغليل ولم
يقصعنه نغب البيت انشد الوقعة وقبله فاقبل الحقب والاكباد ناشزة فوق الشراسيف
من احشائها تجب حتى اذا زلجت البيت وبعده رمى فاخطاه والاقدار غالبة فانصعن
والويل هجيراه والحرب اي حتى اذا انحدرت النغب عن حلقها ولم تزل رمي
المقتضي الاصابة المذكور في الابيات قبله فاخطا فانصعن اي فتفرقن الحمير وحال
المقتضي انه يدعو بالويل والحرب لما فاته من الصيد بسبب اخطائه وهجيراه عادته
الحقب الحمر سميت حقبا لبياض بطونها والواحد احقب ناشزة مرتفعة من شدة
العطش والشراسيف اطراف الضلوع مما يلي البطن تجب تضطرب وتخفق من وجيب
قلبه وجيبا زلجت مرت في الحلق والغليل حرارة العطش والقصع القتل يقال قصع
حرارته اي قتل عطشه بالري وضمير المفعول من يقصعه للغليل النغب جمع نغبة وهي
الجرعة من الماء القليل وارتفع نغب بانه فاعل زلجت اي انحدرت في الحلق وضمير
اي حتى اذا مضت فانحدرت جرع من الماء قليلة في كل طبقة من حلقها وحنجرة وكل

٨٢ النصب لم يقبل العطشى اي لم تشرب ريا ووجه الاستشهاد ان زلحت ولم يقصح متوجهان
الى النصب اي زلحت النصب ولم يقصح النصب الفتيل فقد اعمل الاول واضمر الفاعل
في الثاني وهو النون بمعونتهن راجعة الى النصب والمعمول ايضا على المختار اي وحذف
المعمول على المختار اي وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني واضمر المفعول ايضا
على المختار وانما كان اضمار المفعول هنا احسن من حذفه لانه لا يلزم فيه الاضمار قبل
الذكر لان المذكور آخرا في تقدير التقديم نحو تنخل فاستاكت به عودا اسحل اذ الحد وهنا
لا يطبق مفصل واوله اذا هي لم تستك بعود اراكة فقد اعمل الاول وهو تنخل اي تخير و
اضمر المفعول وهو به للفعل الثاني وهو استاكت طبق السيف اذا اصاب المفصل
وابان العضو فيستعمل مجازا في حسن الاصابة في الكلام وانما لم يطبق لان الاضمار هنا
ليس قبل الذكر فالحذف لا يحسن فيه بخلاف ما اذا اعمل الثاني فانه يتعين الحذف للزوم
الاضمار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت شيئا آخر وهو انه لو حذف المفعول
من الثاني لحذف الجار معه ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا ولهذا اي ولكون
اضمار المفعول في الثاني احسن من حذفه لو اعمل الاول جعل آتوني افرغ عليه قطرا
وهاؤم اقرأوا كتابيه على اعمال الثاني اذ لو اعمل الاول لزم ترك الاحسن وهو اضمار
المفعول في الثاني ولو اعمل في الثاني لم يلزم فيه محذور اذ المفعول من الاول يجب
حذفه فلذلك كان حجة للبصريين وهاؤم معنى خذوا فلو اعمل الاول فيهما لكان الاحسن
ان يقال افرغه واقرأوه الا ان يمنع مانع فيظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا — وحسبتهما
هذا استثناء من قوله والمفعول ايضا اي يضمر المفعول على تقدير اعمال الاول الا
ان يمنع مانع من اضماره فيجب اظهاره ففي المثال اعمل الفعل الاول ولذلك رفع الزيدان
بالفاعلية للفعل الاول ومنطلقا مفعوله الثاني والفعل الآخر يقتضي مفعولا ثانيا وكان
القياس اضماره لكن لم يمكن الاضمار اذ لو اضمر في منطلقا لاقيم مقامه اما ضمير مفرد
او مثنى لا جائز ان يضمر المفرد لانه لا يطابق المفعول الاول لحسبتهما مع انهما مبتدا
وخبر في الحقيقة ولا جائز ان يضمر المثنى لانه يرجع الى منطلقا فيرجع المثنى الى مفرد و
هو فاسد فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار لانه ثاني مفعولي افعال القلوب ولا يجوز
الاقتصار على احدهما على ما ذكر فان قلت شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد

والرابع

في الواقع بعدها وهنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل
الثاني لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا
ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما قلت اجيب عنه بان الاضمار فيه ناظر على المعنى المقصود
وان اختلفا في اللفظ فمعنى التنازع في الذات الموصوفة بالانطلاق وافراده وتثنيته
وجمعه بحسب اقتضاء الحال كما قيل في قوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم ذكر الوارث
لانها عبارة الذات الموصوفة بالوراثة مذكرا كان او مؤنثا وهذا الجواب انما يصار
اليه اذا ورد في الاستعمال مثل هذه الصورة لنا قول بما ذكر فاما اذا لم يرد في الاستعمال
فلا يحتاج الى فرضه والتمحل في الجواب عن هذا الاشكال فيه هذا اذا لم يكن الاسم المتوجه
اليه مضمرا فان التوجيه اليه اي الى المضمر يوجب الاستواء بينهما اي بين العاملين
وان كان مضمرا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا الا ان يختلفا رفعا ونصبا فان هنالك
الاثبات لا غير في الظن لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر واضماره بدون الحرف ملبس
والاظهار مستغنى عنه فالمضمر اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فقد
استوى الفعلان في الاتصال نحو ضربت واكرمت وضربني واكرمني وضرب واكرم
وكل واحد مستقل بضميره فلا تنازع وان كان منفصلا وهو الذي عبر عنه بقوله وان
كان مضمرا واقعا بعد الا وتعليله قوله لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر الى آخره وبيانه
انه لو حمل على التنازع ولا يحمل على الحذف فلو اعمل احدهما في هذا المنفصل لكان اما ان
يضمر في الآخر او يظهر والاضمار ممتنع لان الاضمار اما ان يكون مع الحرف او بدون
الحرف والاول متعذر لان الحرف لا يضمر وكذا الثاني لانه ملبس وكان الاولى ان يقال
لو اضمر بلا حرف لزم فساد المعنى اذ يلزم نفي الفعل عن المضمر والمقصود انحصار ذلك
الفعل فيه لا نفيه عنه وتقرير الالتباس على ما ذكره ان يقال هذا الكلام يحتمل ان يكون
محمولا على الحذف اي حذف الاسم مع الا من احدهما استغناء عنه بذكره مع الثاني فلو
جوز ايضا الاضمار بلا حرف كان المعنى نفي ذلك الفعل عن المضمر فيحتمل انحصار الضمير
فيه على تقدير كونه محمولا على الحذف ويحتمل نفي الفعل عنه بناء على تجويز الاضمار فيه
مع حذف الحرف فيحصل الالتباس ح وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع — بذكره آخرا وفي التوجيه نظر لان كونه ضم
فهذا الكلام بين امور ثلاثة الاضمار وقد بين امتناعه بقوله ان اضمار الحذف والاظهار و

وقد ذكروا ان الفاعل لا يحذف فكان حقه ان يتعين الاظهار قوله الا ان يختلفا
اي الا ان يختلف المضمران رفعا ونصبا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربني الا انت وما
اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياك في سعي الاثبات اي اثبات ذلك المضمر عقيب كل
فعل بالتصريح من غير حذف ولا اضمار اما الاضمار فلما ذكرنا من الامتناع واما الحذف فلان
احدهما مرفوع والاخر منصوب ولا يدل احدهما على الاخر بخلاف ما اذا كانا مرفوعين
فان لفظ المذكور هو بعينه لفظ المحذوف فجاز ان يحذف لدلالته عليه ولقائل ان
يقول هذا لا يختص بالمضمر فان المظهر كذلك ايضا فاذا قلت ما ضرب واكرم الا
زيد فهو دائر ايضا بين الامور الثلثة اذ الاظهار منفي عنه والاضمار مع الحرف ممتنع
وبدون الحرف ملبس ولعلهم انما ذكروا في المضمر تتميما للحصر اذ المدعى ان التنازع لا
يكون في المضمر لانه اما ان يكون متصلا او منفصلا لوقوعه بعد الا والقسمان باطلان
بخلاف المظهر فانه يمكن التنازع فيه بدون وقوعه بعد الا وانما لم يصرحوا به في المظهر
اعتمادا على قولهم المضمر المنفصل بمنزلة المظهر لاستقلال كل واحد منهما وايضا قوله
الا ان يختلفا فيه نظر لان الاختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه دالا على الاخر
ويمكن الجواب عنه بان الاختلاف في المضمرات يمنع من الدلالة اذ صيغة المضمر المرفوع
نحو انا وهو وانت مغايرة بجوهرها للصيغة المنصوبة نحو اياك فلا يدل المرفوع على
المنصوب وبالعكس بخلاف المظهر المرفوع والمنصوب فان جوهرهما متحدان و
ان اختلفا في الاعراب وقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع اذ لم يوجه فيه الفعل الاول الى ما وجه
اليه الثاني والا لكان الاخبار بان سعيه ليس لادنى معيشة وبان القليل من المال
يكفيه لما في لو امتناع الشيء لامتناع غيره هذا الكلام ظاهر لكن في العبارة ادنى من ه
تساهل من وجهين احدهما ان عدم السعي لادنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا
فلا تنافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا والثاني ان اللازم من سياق لو ان
لا يكفيه القليل فلا يكون اخبارا بان القليل يكفيه بل بانه لا يكفيه بل الحق في دفع استدلال
الكوفيين ان يقال ان لم اطلب عطف على كفاني فهو في سياق جواب لو فيلزم منه
اثبات الطلب فيلزم ان ينتفي الطلب والسعي لادنى معيشة ويثبت طلب القليل

من المال وصاحب الايضاح استدل به على اعمال الاول بناء على ان الواو في ولم اطلب
للحال فيكون المعنى كفاني قليل من المال في حال كون غير طالب له فلا يلزم منه اثبات
الطلب المنافي لعدم السعي لانه ليس جوابا فلا يلزم منه تقدير اثباته ويمكن ان يجاب
عنه من وجهين بانه وان احتمل لا يتعين بل رجحان العطف فلا يمكن الاستدلال به
على مذهبهم وبان ظاهر الواو للعطف لا سيما وقد دخل على المضارع المنفي الذي وقع
حالا وفي جواز دخول الواو على المضارع المنفي الذي وقع حالا وجهان فعند بعضهم
يتعين ان يكون حالا بدون الواو وعند بعضهم يجوز الواو فيترجح جانب العطف اذ
لم يمنعه احد اصلا وقوله لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره معناه ان المذكور بعد
لو شرطا وجزاء يمتنعان فان كانا مثبتين يكونان منفيين وان كانا منفيين
يكونان مثبتين لان امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي وقد احتج سيبويه
على اعمال الثاني وان كان تنازع الفعلين ليس على سبيل العطف بقوله ولقد ارى تغنى
به سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه وقوله يا صاحبي توقفا نتبين وقفا لطلوع نزل
اكمة رجل سيفان اي طويل ممشوق ضامر البطن وامرأة سيفانة ومثلها اي
ومثل سيفانة اصباه اي جعل الحليم ذا صبوة وعشق لكمال حسنها غني المكان اي اقام
به والضمير في به يرجع الى المنزل وجه الاستدلال ان ارى وتغنى متوجهان الى سيفانة
ورفعها على انه فاعل تغنى فقد اعمل الثاني والمصنف اشار بقوله وان كان تنازع
الفعلين الى ان الفعلين المتنازعين عند سيبويه لا يكون بينهما حرف العطف نحو
ضربني واكرمت زيدا ولم يعطف احد الفعلين على الاخر في البيت فهو اشارة الى دفع
الاستدلال به والمتعدي الى ثلثة اي الفعل المتعدي الى ثلثة مفاعيل قيل لم يجئ
في هذا الباب اي في التنازع فمنعه الجرمي واجازه غيره نحو اعلمت واعلمني زيد نحوه
زيدا عمرا منطلقا اجاز بعضهم التنازع فيه قياسا على الفعل المتعدي الى اثنين والى
واحد ومنع الجرمي الجواز لعدم السماع فتقول على اعمال الثاني اعلمت واعلمني زيد
عمرا منطلقا على حذف مفاعيل الاول وعلى اعمال الاول اعلمت واعلمنيه اياه زيدا
عمرا منطلقا بالجمع بين مفاعيل الفعلين وجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل اليه
اذا بني له الفعل بان ضم اوله ماضيا وكسر ما قبل آخره لئلا يلتبس لو اقتصر على احدهما

هذا شروع في باب المفعول الذي لم يسم فاعله واجراه مجرى الفاعل في حكم الاسناد اليه كما
كما ذكره صاحب المفصل ايضا وهو ان اندرج تحت ذكر الفاعل على ما اورده المصنف فانما
اورده باعتبار ذكر شرايطه وهي ان يبنى له الفعل بصيغة الفعل لو لم يسم الفاعل الذي مفتوحه
سمي فاعله عن ما لم يسم فاعله وذلك بان يضم اول الماضي ويكسر ما قبل آخره يعني يجب
الامران اذ لو اقتصر على ضم اول الماضي فقط لحصل فيه الالتباس مثلا لو ضم اول الماضي من
اضرب يضرب اضرابا واقتصر على الضم لكان صيغة بضم الاول وفتح الرابع فيلتبس بالمضارع أضرب
المجهول المتكلم من أضرب اذا وقع متعديا نحو عمرو بن ان اضرب انا ولو اقتصر
على كسر ما قبل الآخر بدون ضم الاول لحصل الالتباس ايضا اذ نحو علم لو لم يضم اوله وكسر ما قبل
آخره ووقف لا يتميز عن صيغة الامر نحو علم انت للمخاطب وكذا في دحرج لو قال
دحرج وكذا استخرج وكذا انطلق وضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق فانه بكسر ما قبل
الآخر وبضم الاول فقط لو لم يضم الحرف الثالث وهو الطاء في المثال اذ لو لم يضم واقتصر
على الامرين وقيل انطلق لا لتبس صيغة الماضي المجهول بالامر المخاطب ولو ضم الثالث وقد وقف على ضم ساقطة همزة الوصل في الدرج قيل وانطلق
لا يرتفع اللبس والثاني مع التاء اي يضم الحرف الثاني مع التاء اذا وقع في الاول مثل
تكرم اذ لو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يضم الثاني لكان الصيغة تكرم وهي صيغة
المضارع للمؤنث الغائب من كرمت تكرم فيلتبس صيغة الماضي للمذكر بالمضارع
للمؤنث ولو ضم الحرف الثاني وقيل تكرم ارتفع اللبس وكذا في نحو تجاهل لو لم يضم
الثاني لكان صيغة تجاهل مضارع علم من جاهلت فهو تجاهل فيلتبس الماضي المجهول
بالمضارع المبني للمفعول رفعا للبس فيهما على الحكمين السابقين وهو ضم الثالث وضم
الثاني ومعتل العين بالياء الافصح وجاز الاشمام والواو في مجرد الثلاثي وفي انفعل
وافتعل يعني اذا كان الماضي معتل العين واويا او يائيا فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال
وباع او انفعل كانقاد او افتعل كاختار فاذا بني صيغة المجهول منها فالافصح ان
يصرح بالياء فيقال قيل وبيع واختير وانقيد واصل بيع بُيِع استثقلت الحركة على الياء
فسكنت فبقيت ياء ساكنة مضموم ما قبلها وهو مستثقل فاما ان تغير الحركة او الحرف
وكان تغيير الحركة اخف من تغيير الحرف وكان تغيير فكسرت الاول ليسلم الياء فصار
بيع بالياء واما قيل فاصله قول استثقلت الحركة على الواو فسكنت فكان قياسه ان يقال

قول بضم الاول فحملت الواو على الياء في كسر الاول وقلبت الواو ياء حملا للاثقل وهو الواو
على الاخف وهو الياء لان الباب واحد وكذا اختير اصله اختير وكذا انقيد اصله انقيد
انقود فيه وفي نحو مثل قول وبيع فعوملا معاملتهما فكان الافصح فيهما ايضا الياء
الخالصة نحو اختير وانقيد وجاء فيهما وجهان آخران احدهما الاشمام اي اشمام الضم
شوب الكسر في نحو قيل وبيع اي لا ضمة خالصة لانه ما قبل الياء والكسرة خالصة تنبيها
على الاصل الذي كان مضموما فيه فالاشمام نظرا الى الجهتين والوجه الثاني قلب الياء واوا
وهو كبوع وقول وهو لغة ضعيفة لانه حمل الثاني وهو الاخف على الواوي وهو الاثقل
وعليه ما رايت شبابا بوع فاشتريت وقلت ليت وما ينفع شيئا ليت وبالياء فحسب في
افعل واستفعل يعني ان المعتل العين في باب افعل واستفعل لا يجوز فيه الا الياء فقط دون
الاشمام ودون قلب الواو الياء مثاله اقيم في افعل واستقيم في استفعل وانما تعين فيه
الياء لان اصله اقوم بسكون القاف وكسر الواو فنقل حركة الواو الى القاف الساكنة فانقلبت الواو ياء وكذا في استقيم اصله استقوم فنقل كسر الواو الى القاف الساكنة
فانقلبت الواو ياء فصار استقيم وانما لم يجز فيهما الوجهان الاخران لان ما قبل حرف
العلة فيهما ساكن فلما لم يكن فيهما متحرك فيه مثل بيع ولا يمكن لبيع بخلاف اختير وانقيد فان ما قبل حرف العلة
فلذلك تعين فيه الياء وبالتصحيح ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو افعل واستفعل
فيما عدا ذلك عطف على قوله بالياء يعني ما عدا
المذكورات من المعتل العين يجب فيه تصحيح حرف العلة من غير قلب نحو قوم وتقوم
وبين وتبين وبويع وعوون وتعووف فان المجهول يبقى فيها حرف العلة صحيحا
من غير قلب نحو قوم وتقوم وبين وتبين وبويع وتعووف فان حرف العلة في
الجميع وان تحرك ما قبلها ساكن فلو اسقطت الحركة عن الواو والياء المتوسطتين لان
المفروض ان ما قبلها ساكن وضم اول مضارعه مع فتح ما قبل آخره خوف اللبس الماضي
من امثال الماضي المجهول شرع في المضارع فاشترط ضم اوله وفتح ما قبل آخره مثل
يضرب وانما اشترط خوف اللبس اذ لو ضم اقتصر على ضم اوله ولم يفتح ما قبل آخره لفرق
اضرب للمتكلم من ضرب اضرب بضم الاول وفتح يلتبس بصيغة المجهول الماضي من
اضرب يضرب اضرابا فان صيغة مجهوله في الماضي اضرب ايضا فيلتبس المضارع بالماضي

بالاختصار على فتح ما قبل الآخر

ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم اوله لالتبس المضارع المعروف بالمجهول في نحو
يتعلم فانه لو قيل في مجهوله يتعلم لم يعرف المعروف والمجهول فضم اوله لذلك وقد
لنا اي ولكون ما قبل آخره مفتوحا ينقلب معتل العين فيه الفا اي في المضارع نحو يقال
ويباع اصلهما يقول ويبيع نقل حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها فانقلبت الياء و
الواو الفا لتحركهما قبل النقل وانفتاح ما قبلهما بعد نقل الحركة اليه فانما انقلب العين الفا
لكون ما قبل آخره مفتوحا وكذا معتل اللام وان لم يذكره نحو يغزى ويرمى بل الانقلاب
فيه اظهر لكون الواو والياء متحركين مع فتح ما قبلها ويسمى اي هذا المفعول الذي
جعل فاعلا مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله لفظا وتعين المفعول
به المتعدي اليه بغير حرف اذا كان في الكلام يعني اذا وجد المفعول به الذي يتعدى
الفعل بنفسه لا بحرف يتعين ان يكون هو القائم مقام الفاعل لانه اقرب الى الفاعل من
غيره ولا سيما في المعنى فقد يكون فاعلا نحو ضارب زيد عمروا فان الفاعل لفظا هو المفعول
معنى وكذا المفعول لفظا هو الفاعل معنى ونحو قوله ولدت قفيرة جرو
كلب لسب بذلك الجرو الكلابا من الشواذ هذا ايراد وجواب الايراد ان سبّ
يتعدى الى الكلاب بنفسه والى الآخر بالباء فكان اقامة المفعول به مقام الفاعل
اولى من اقامة الجار والمجرور فاجاب بانه من الشواذ وقيل الكلاب نصب بمفعول
سبّ بل مفعول ولدت وجرو نصب على النداء او على الذم وقيل الكلاب نصب
على الذم وصح ان قفيرة او قفيرة على الروايتين مجرور وكلبا ملثه واذا لم يكن اي
المفعول المذكور في الكلام فالمسند اليه اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين
على السواء يعني لا مزية في اقامة احدها مقام الفاعل على الآخر نحو سير بزيد على
اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الباقيات او سير شديد على اقامة المصدر
او يوم الجمعة باقامة ظرف الزمان مقام الفاعل او امام الامير باقامة ظرف المكان
مقام الفاعل واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان اما المصدر فانما وصف
لان المصدر المطلق مستفاد معناه من لفظ الفعل فليس في اقامته زيادة فائدة فعلا
ما اذا وصف فانه تقيده بالوصف لا يفهم من معنى الفعل فكان في تعيينه فائدة وكذا
المبهم من الزمان يستحسن وصفه ليفيد فانه لو لم يوصف لم يكن في ذكره فائدة لانا

نعلم من لفظ الفعل انه تقع في زمان ما على الابهام فلا يكون في ذكر المبهم فائدة لم يكن
في ذكر الفعل فائدة لانا نعلم من لفظ الفعل انه تقع في زمان ما على الابهام فلا يكون في
ذكر المبهم فائدة فقط بخلاف المعين من الزمان فانه لا حاجة الى الوصف لكونه مفيدا
بنفسه اذ الفعل لا يعلم من مطلق الزمان المعين الموقت فكان في ذكره فائدة لم تستفد
من لفظ الفعل وبخلاف المبهم من المكان فانه ايضا لا حاجة الى وصفه اذ الفعل بالوضع
يدل على الزمان ولا يدل على المكان فذكر المكان مما لا يفهم من اطلاق لفظ الفعل بحسب
الوضع واجاز سيبويه قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ان
قام وقعد فعلان لازمان فلا يصح بناء ما لم يسم فاعله فيه اذ ليس فيه مفعول به يقام مقام
الفاعل واما جوز سيبويه بالاسناد الى المصدر لان اصل قولك قام فعل القيام و
قعد فعل القعود فلو بني منه المجهول فكانه قيل فعل القيام وفعل القعود فهما وان كانا
مصدرين كانهما مفعول بهما باعتبار هذا التقدير ومنه اي ومما وقع المصدر مقام
الفاعل المثل وقد حيل بين العير والنزوان لان بين للزوم الظرفية لا تقام مقام
الفاعل فتعين ان يكون الذي اقيم مقام الفاعل هو المصدر على ما ذكرنا لان التقدير
وقد فعل الحيلولة واوقعت ظاهر هذا انه لا يصح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا
بل انما تقام اذا لم يكن لازم الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء
طعنه ابو ثور الاسدي في حرب طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان
يكرمها فسمعها رجل وكانت ذات خلق واوراك فقال لها اتباع الكفل فقالت نعم عما قليل
وكان ذلك بسمع صخر فقال اما والله لان قدرت لاقدمنك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف
هل تقلّ يده فناولته فاذا هو لا يقله فقال في ابيات اهمّ بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان وقيل ان المصدر والظرفين انما اسند اليهما لا حق
فيهما اي في المصدر والظرفين من الاتساع والاجراء مجرى المفعول به في قولهم ضرب
ضربة واليوم قمنة وفرسخان سرتهما واسناد الفعل اليهما مجازا في قولهم شعر شاعر
في اسناد الفعل الى المصدر اي شعر الشعر ونهار صائم في اسناد الفعل الى الزمان اي الخ
صام النهار وغرفة ناظرة الى موضع كذا في اسناد الفعل الى المكان اي تنظر الغرفة
يعني ان المصدر والظرفين ذكرنا انما اسند اليهما لوجهين آخرين احدهما اما في الاتساع

٨٦

يجري مجرى المفعول به حتى كان كل واحد منها مفعولا به كما قال اليوم قمته و
لم يقل قمت فيه وكذا في سحان سرتهما ولم يقل سرت فيهما وكذا ضرب ضربة كان
الضرب مضروب فلهذا الاتساع كان الثلثة في حكم المفعول به فانها يسند اليها الفعل
لكونها مفعولا بها على الاتساع والوجه الثاني ان الفعل يسند اليها مجازا اي كل واحد
منها يجعل فاعلا في المعنى ومسندا اليه على طريق المجاز لان الفعل ملابس لشيء
ملابس المصدر والزمان والمكان والسبب ونحوها فلهذا التجوز اجري مجرى
الفاعل وكان كل واحد منها فاعلا على جهة المجاز فالحاصل ان كل واحد منها اقيم مقام
الفاعل لانها مفعول على الاتساع او فاعل على المجاز كما ذكرنا وقوله واسناد الفعل عطف
على ما استتر اي يسند اليها لما استتر من الاتساع ولاسناد الفعل اليها مجازا او يسند
الى الثاني من باب اعطيت وان كان الاول اولى لان فيه ما عليه ما لكونه آخذا ولا
يسند اليه اي الى الثاني في باب علمت لانه في المعنى خبر مبتدأ ومسند فلا يصح ايقاعه
موقع المسند اليه وقيل يسند اليه اي الى الثاني في البابين عند امن الالباس نحو اعطي
درهم زيدا او علم منطلق زيدا بخلاف اعطي بشر خالدا وعلم اخوك زيدا يعني اذا كان
المفعول الثاني في علم معرفة لا يقام مقام الفاعل لانه يلتبس اذ كل واحد يصلح
ان يكون مفعولا اولا بخلاف ما اذا كان الثاني نكرة نحو علم منطلق زيدا فانه يتعين
ان يكون مفعولا ثانيا لكونه نكرة فلا التباس والالباس في اعطي بشر خالدا ظاهر لان
كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اول هكذا ذكروه وهو يقتضي ان يكون علة المنع هو
الالباس وليس كذلك فان علة المنع على ما ذكروه وكون المفعول الثاني خبرا فلا يكون
مخبرا عنه وهذا المعنى يقتضي ان لا يجوز مطلقا ارتفع اللبس او لم يرتفع فلعل علة المنع
عند هذا القائل هو خوف اللبس فلذلك فرق والثالث من باب اعلمت بمنزلة الثاني
من باب علمت لانه في المعنى هو الخبر كالمفعول الثاني من باب علمت فانه هو الخبر ايضا
فهما سواء بخلاف الاول والثاني من باب اعلمت فانه يصح اقامتهما مقام الفاعل اما الاول
فلكونه بمنزلة مفعول باب اعطيت لانه ليس في المعنى بمبتدأ ولا خبر واما الثاني
من باب اعلمت فلانه محكوم عليه كالاول من باب علمت ايضا في المعنى فصح اقامته مقام
الفاعل لانه محكوم عليه ايضا ولا يسند الى المفعول له والمفعول معه اما المفعول له فلانه

انما لم يقم مقام الفاعل لانه في المعنى علة غائية فلو اقيم لم يفهم منه العلية ولا ينتقض
بالمفعول به والظرف لانهما اذا اقيما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه وفيه بخلاف
العلة فانه لا يفهم منه العلية بعدما استتر مقامه لان نصبه هو المشعر بعليته فاذا اقيم
مقام الفاعل ورفع لم يفهم العلية منه ولان المفعول له قد يكون علة للافعال متعددة
باعتبار المجموع اي يكون علة للاجتماع لا لكل واحد واحد منها فلو اقيم مقام واحد كان
الفعل الآخر اما ان يضمر فيه او لا يضمر فان اضمر فيه كان علة لذلك الفعل والمفروض
انه علة المجموع لا لكل واحد واحد وان لم يضمر فيه لزم ان لا يكون لبعضها فاعل
ولا ما يقوم مقامه بعد ما [illegible] الفاعل وبدله واذا تعذر اقامته مقام الفاعل في بعض
الصور امتنع اقامته مقامه مطلقا طردا للباب ونظيره في العربية كثير واما المفعول
معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين احدهما ان مفهومه مصاحبة الفاعل في بعض
الصور فلو اقيم حينئذ مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة والثاني انه اما ان يقام مقام لفات
الفاعل مع الواو او بدونه والقسمان باطلان اما مع الواو فلانه يوهم عطف الاسم على
الفعل واما بدون الواو ففاسد ايضا لان المفعول معه لا يكون الا مع الواو ومنها اي
ومن انواع المرفوعات المبتدأ والخبر اما المبتدأ فيعمل بالاشتراك على شيئين احدهما الاسم
المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية نحو من حيث هو اسم للاسناد اليه نحو زيد قائم
وبحسبك درهم وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا وجدنا
في كتاب بني تميم احق الخيل بالركض المعار وهو المبتدأ باصطلاح النحاة مشترك بالاشتراك
اللفظي بين شيئين احدهما الاسم المجرد الى آخره وقوله للاسناد اليه متعلق بالمجرد اي
جرد لاجل الاسناد اليه اذ لو جرد لا له لكان في حكم الاصوات التي حقها ان ينعق
بها غير معربة فالمعتبر هو التجريد لاجل الاسناد اليه والمراد من ملابسة العوامل تاثيرها
وقيد بالمعنوي ليدخل ما العامل فيه لفظا لا معنى ورد به فالشرط ان يكون مجردا عن
التاثير المعنوي للعوامل اللفظية وكذا في سمعت الناس ينتجعون فانه في المعنى ليس
مؤثرا في المبتدأ وكذا في وجدنا البيت وقوله من حيث هو اسم قيد للتجريد اي انما اعتبر
التجريد للاسناد اليه لان المبتدأ اسم اما اذا كان صفة كما هو القسم الثاني لم يعتبر فيه التجريد
للاسناد اليه اذ المبتدأ هو المسند في القسم الثاني فكونه اسما يقتضي التجريد للاسناد اليه

ولا معنى نحو زيد قائم ونحو بحسبك درهم فانه مجرد عن تاثير الجار من حيث المعنى في المبتدأ وان لم يكن مجردا عن تاثيره فيه لفظا (؟)

وصبّح اسم ناقة و بلال هو بلال بن ابي بردة ممدوح الشاعر واما البيت الثاني وهو دنا
فيه بعض عملنا اي عملنا هذه الجملة والبيت للطرماح معار من عار الفرس اي انفلت
وذهب هنا وهنا من مرجه واعاره صاحبه فهو معار اي احق الخيل بالركض ان
يكون نشيطا ذاهبا في الجهات وبعض الناس يجعلونه من العارية وهو خطأ ذكره
في الصحاح والثاني الصفة المعتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي الرافعة لظاهر او
ما يجري مجراه اي مجرى الظاهر نحو اقائم او ما قائم اخوك بخلاف اقائمان اخوك
فانها خبر وقل اقائم اخوك سابع الامران هذا هو القسم الثاني من المبتدا فالصفة
احتراز عن الاسم كما ذكرنا في القسم الاول وشرط في الصفة ان يكون معتمدة على
احد حرفي الاستفهام والنفي فما لا يكون معتمدة نحو زيد ضارب ابوه فان صفة لكنه غير
معتمدة على احد الحرفين فهو خبر لا مبتدا وشرطه ان يكون رافعة لظاهر او ما يجري
مجرى الظاهر من المضمر المنفصل نحو اقائم انتما بخلاف اقائمان انتما فانها غير رافعة
لظاهر ولكنها رافعة لمضمر منفصل يجري مجرى الظاهر نحو اقائم اخواك في الاستفهام وما
قائم اخواك في النفي فالصفة والمرفوع به اما ان يكونا متطابقين في الافراد وفي التثنية
او غير متطابقين وذلك انما يكون بافراد الاول فقط اذ لا يمكن تثنية الاول وافراد الثاني
بوجه ما فان تطابقا في التثنية تعين ان لا يكون رافعة لظاهر بل يكون الثاني مبتدا
والاول خبرا مقدما نحو اقائمان الزيدان الا على لغة اكلوني البراغيث واما اذا كان
الاول مفردا والثاني مثنى فلا يمكن جعله خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتدا فتعين ان يكون
الصفة مبتدا وما بعده فاعلها يسد مسد الخبر واما اذا كانا متطابقين في الافراد فيجوز
ان يكون الثاني مبتدا والصفة خبرا مقدما وجاز ان يكون الصفة مبتدا وما بعده
فاعله يسد مسد الخبر ولذلك قال صاحب اللباب وانما شرط الاعتماد على احد الحرفين
ليكون الصفة في المعنى بمنزلة الفعل فان اقائم الزيدان بمعنى ايقوم الزيدان فلو لم يعتمد
عليهما لم يصح وقوعه موقع الفعل اما لو شرط الاعتماد على احد الحرفين ليستقيم كونه جملة
بعدم السكوت عليها من غير افتقار الى تقدير خبر وهو معنى قولهم انه يسد مسد الخبر
لا بمعنى انه محذوف خبر فيسد هذا مسده بل معناه انه مستغنى به عن ذكر الخبر ومثل باخواك
لا بالزيدان ونحوه من المعارف لان الصفة منونة من غير حذف التنوين في الاغير كما لا يتقار

الساكنين وهو التنوين والالف واللام فلفظا هو كل الاحتياج فيه الى عوض الحركة الكثير
ام قليل فلذلك اختاروا التمثيل بمعرفة مثنى مضافا فلا يلزم فيه التقاء الساكنين واما نحو
هذان فانه وان كان كذلك في المثل لكنه مبني فالتمثيل بالمعرب اولى وبحث العامل
سياتي في القسم الثالث من الكتاب واما قوله المعنويين العوامل اللفظية نحو دواخل المبتدا
والخبر من افعال القلوب ونحو كان واخواتها وان واخواتها لانها التي تتعرض للدخول
على المبتدا والخبر واما غيرها من العوامل اللفظية فلما لم يكن عرضة للدخول على المبتدا
والخبر لم يشترطوا التجرد عنها لظهوره واما الخبر فهو المجرد المسند الى ما تقدمه لفظا
او تقديرا اي يشترط في الخبر ايضا التجرد عن العوامل اللفظية وان يكون مسندا الى
ما تقدمه بمعنى يكون المسند اليه مقدما اما تقدما لفظيا نحو زيد قائم او تقدما تقديريا نحو
قائم زيد فان المبتدا مقدم تقديرا ويدخل في التقدم اللفظي نحو زيد يضرب لان يضرب
مسند الى ضمير وهو مع الضمير مسند الى زيد فالمسند اليه مقدم لفظا وهو زيد والاصل
في المبتدا التقديم اي التقديم اللفظي لان احد التقديمين واجب قطعا واما التقديم
اللفظي فقد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون وانما كان الاصل لانه محكوم عليه
ولا يشتبه بالفاعل لوجهين احدهما الوجه تقديم المحكوم عليه اذا كان فاعلا لازم
التباس باب المبتدا بباب الفاعل والثاني وهو ان تقديم الاسم اولى والاسم في باب
المبتدا والخبر بتقديم المسند اليه والاسم في باب الفعل والفاعل ذكر الفعل وهذا من فن علم
المعاني والبيان لان الفعل يدل على التجدد والحدوث فاذا كان الغرض التجدد والحدوث
قدم الفعل واذا كان الغرض الثبات والدوام لم يوت بالفعل اولا ومن ثم اي ومن
اجل ان المقدم كان الاصل جاز في داره زيد لان الضمير يرجع الى زيد المؤخر لفظا
المقدم تقديرا وامتنع صاحبها في الدار لانه يعود الضمير في صاحبها الى الدار المتاخر لفظا
وتقديرا ايضا لكونه جزءا من الخبر وان يكون عطفا على قوله والتقديم اي والاصل في
المبتدا ان يكون معرفة لان الاصل في المحكوم عليه ان يكون معرفة والمعارف
مضمر وعلم سواء كان نحو زيد وعمرو او انا وانت نحو ابن عمرو والمبهم والمضمر وما عطف العلم وهو
وما عطف من التابعة فتم العلم الى قسمين احدهما ما يكون بالوضع وهو المسمى بالقصدي
والثاني ما يكون بالاستعمال وهو الذي يسماه اتفاقيا نحو لم يكن في اصل الوضع علما

ثم صار في الاستعمال على نحو الامثلة المذكورة فان النجم مثلا اسم لكل نجم ثم صار علما للثريا باستعمال العرب وكذلك الصعق غلب بالاستعمال على خويلد بن نفيل وما غلب من التابعة نعم بعد التخصيص فان النجم والصعق ايضا من اسماء الشايعة التي غلب في الاستعمال على بعض المسميات سواء اي وما غلب من التابعة الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت من بين ما يوصف بهذا الاوصاف وهي الدبور والعيوق والسموك والثروة وما لم يعرف باشتقاق اي من هذا النوع من الغالبة فلعل ما عرف كالمشترى والمريخ للكوكبين فان معنى الوصفية وهو الاشتراء والمريخ غير معلوم فيهما على التفصيل كما عرفناه في العيوق والسماك لانه من السموك وهو العلو ومعنى العلو فيه ظاهر وكذا الثريا من الثروة وهو الكثرة لانها كواكب مجتمعة فمعنى الثروة فيها معلوم بخلاف الاشتراء والمريخ والكوكب والمضمر والمبهم عطف على العلم اي ومن المعارف المضمر والمبهم والداخل عليه اللام

تعريفه

اما لتعريف العهد نحو اكرمني رجل فالرجل مكرم او المكرم مخرج فم اللام ضربين احدهما تعريف العهد والثاني الجنس فالاول ما مثل به وذكر العهد باعتبارين احدهما باعتبار المحكوم عليه من غير اعتبار الفعل معه والثاني هو باعتبار ضم الصفة المدلول عليها بلفظ الفعل وهو قوله او المكرم مخرج او الجنس هذا هو القسم الثاني نحو الرجل خير من المرأة اي هذا النوع خير من ذلك النوع لا ان كل فرد من الرجل خير من المرأة وهو اي هذا النوع شيء واحد وكل ما فرضت من ابعاضه فهو داخل فيه من حيث

كانه

انه الحقيقة النوعية هذا ايراد وجواب فالايراد ان يقال لما كان المراد من الحقيقة والماهية فلا ينبغي ان يطلق على الواحد باعتبار الوجود الخارجي فان الموجود في الخارج ليس الماهية فهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة فيه واجاب بانا لا نطلقه باعتبار انه موضوع له بل باعتبار الحقيقة النوعية تصدق عليه وهذا كما نرى

انه مجاز

لا يدفع الايراد بالكلية لانه قد يسلم ان الحقيقة غير الفرد الخارجي والسائل لم يدع الا انه مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة والمضاف الى احدها اي اضافة حقيقية نحو غلام زيد وبغار الانسان لان المضاف يحذو المضاف اليه فيما يدخل في التعريف كما يأخذ حكم في التانيث في قولهم سقطت بعض اناملة هذا هو النوع الخامس من المعارف

وشرطه في الاضافة ان يكون حقيقة احترازا من الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد فانها لا تفيد التعريف كما سيأتي ويمثل لهما الى ووجه الفرق بينهما ان احدهما مضاف الى العلم والآخر مضاف الى المعرف باللام وايضا احدهما اسم عين مضاف وهو الغلام والآخر اسم معنى مضافا وهو المفاد وقوله لان المضاف علة لكون الاضافة سببا للتعريف اي ان المضاف متصل بالمضاف اليه ومصرح به فياخذ حكم تعريفه كما ياخذ حكم تانيثه وفي هذا التشبيه شيء وذلك ان اخذ المعرف من المضاف التعريف ثابت محقق بالاستقراء بخلاف اخذ حكم التانيث من المضاف اليه فانهم اتفقوا على ضعفه وورد في كلمات معدودة مثل المثال الذي ذكره وقوله هولاء اشارة الى المعارف السابقة وهي العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام فعلى هذا لا يندرج تحت المعارف بالفعل الا المضاف الى احد هولاء لانه ليس احد هولاء الاربع

منه

ولا مضافا الى احد الاربع وهو المعارف فطاف فكان الاولى ان يقال والمضاف الى المعرفة ليشمل الجميع ولا يسوغ نكرة اي تنكير المبتدا الا اذا اختص بوجه ما وذلك اي وذلك الوجه بالوصف لفظا نحو واجل مسمى عنده فان المبتدا نكرة موصوفة بصفة من حيث اللفظ او تقديرا نحو شخب في الاناء وشخب في الارض وان ذهب عير فعير في الرباط في بالتقدير ان يقدر للمبتدا وصفا كما في المثال اي شخب من اللبن في الاناء فمن اللبن صفة مقدرة للشخب بقرينة سياق الكلام وكذا التقدير في المثال الثاني اي فعير آخر

فتارة

والمثال الاول مثل الحالب في حلبه في الاناء يحلو يحلب في الارض وتارة يصب فحلب في الاناء يضرب لمن يكلم فيخطئ مرة ويصيب اخرى يقال شخب اللبن اذا خرج من موضعه ممتدا والمصدر الشخب بالفتح والشخب بالضم الاسم والمثال الثاني يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب الرباط ما يشد به الدابة يقال قطع الظبي رباطه اي حبالة يقال للصايد ان ذهب عير فلم يعلق في الحبالة فاقتصر على ما علق فيها او معنى عطف على قوله تقديرا كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان كم مقتضية تخصيص ما ملك جعله فضلا آخر او بكونه فاعلا معنى فقدم للتخصيص نحو شر اهر ذا ناب ولذا فهذا عطف على قوله بالوصف اي ذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه في المعنى فاعلا وانما قدم على الفعل الذي هو خبر له لارادة التخصيص كما في المثل يقال للمولود اصل المثل ان يمضي الى امه بعد ... قالوا وكان سابع سبعة

معناه كثير من الرجال فهذا الوصف ما تقدم لكثير ومعنى كم لان الوصف مفهوم مع لفظ كم

اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم حروب وهم في الجهر فقتلوا منهم سبعة وبقي بيهس وكان يحمق وكان اصغرهم فارادوا قتله ثم قالوا وما تريدون من قتله يحسب عليكم برجل ولا خير فيه فتركوه وكانت امه قد احبته فقال لها الناس وذلك وانكروا عليها فقالت ثكل ارامها ولدا اي ما ارامها ولدا الا ثكل اي انما احبته لثكل اولادها ولما كان الصحيح لكون المبتدا نكرة انه فاعل في المعنى شرط في الخبر ان يكون جملة فعلية ليمكن تقديرها بفعل وفاعل فقال ولا يكون الخبر هنا الا جملة فعلية و قولهم شر اهر ذا ناب تقال اهره اذا حمله على الهرير وذو الناب السبع يضرب في ظهور امارات الشر ومخايله ووجه التخصيص فيه انه في المعنى فاعل لانه مفهوم من السياق ان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وقد ذكر لوجه تخصيصه وجه آخر اي

ان هو | ايضا التنوين للتعظيم فهو في المعنى كالوصف اي شر عظيم اهر ذا ناب وقيل انه خبر مبتدا محذوف اي هو شر اهر وما اكرم زيدا فمن جعل ما نكرة غير موصوفة تحمل الامرين يعني ان قوله ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين احدهما ان يكون المبتدا في المعنى فاعلا اي ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين احدهما ان يكون المبتدا في المعنى فاعلا اي ما اكرم زيدا الاشيء والثاني ان يقدر وصف مع المبتدا اي شيء عظيم او شيء من الاشياء وانما قال فمن جعل احترازا عن القولين الاخرين احدهما ان ما في ما اكرم زيدا موصولة والخبر محذوف اي الذي اكرم زيدا حاصل فالمبتدا ح معرفة والثاني انه بمعنى الاستفهام اي اي شيء اكرم زيدا فيكون التخصيص حاصلا ايضا لما تضمنه من الاستفهام كما في قولهم ارجل في الدار ام امراة او مصدرا منتسبا الي الفاعل رفع لغرض الثبوت

قوله م | نحو سلام عليك او مصدرا عطف على فاعلا اي وذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه فاعلا او يكون المبتدا مصدرا منتسبا الى الفاعل نحو سلام عليك اي سلمت سلاما عليك وانما حذف الفعل ورفع المصدر ليكون الجملة اسمية فيحصل به غرض الثبوت بخلاف الفعلية فانها للحدوث لا للثبوت والدوام وانما قال منتسبا الي الفاعل ولم يقل مضافا لان المصدر في المعنى انما يتخصص بانتساب فعله الى الفاعل لا لانه مضاف اذ لو فرض مضافا لم يتحقق كونه مصدرا منصوبا عدل الى رفعه لغرض الثبوت بل هو في الابتداء جملة اسمية لا معدولة عن الفعلية ولا يكون الا في الدعاء اي لم يرد هذا النوع

من المخصص الا في الدعاء نحو سلام عليك وويل له وكذا ما اشبههما من الادعية او تخصيصا بهمزة الاستفهام يعادلها ام متصلة اما تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امراة او تقديرا كما في كم الاستفهامية هذا عطف على قوله مصدرا والتقدير او بكونه اي يكون المبتدا مصدرا بهمزة الاستفهام اما التحقيق فظاهر اذ ذكر الهمزة ومعادلها وهي ام المتصلة و

علاما اشتريت | اما التقدير كما في كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم علاما اشتريت كان التقدير اعشرين ام ثلثين ونحوه فيه في المقدر معنى الهمزة وام او نكرة تتناول كل واحد على سبيل الاستغراق نحو تمرة خير من جرادة وما احد خير منك وشر مرغوب اليه فصيل ريان وكل شاة برجلها معلقة فان المعنى كل تمرة خير من جرادة وكذا وما احد خير منك فانه نكرة في سياق النفي فتعم وجميع افراده فهو بمنزلة العام وكذا المثل وهو شر مرغوب

ان معناه | ولعل تقديره العموم فيه شر الاشياء المرغوب اليها فصيل ريان فالاشياء فيها عموم و شر مضاف اليها فالتقدير شر كل مرغوب اليه فاكتفى العموم من المضاف اليه واصل المثل ان الناقة لا تكاد تدر الا على ولد او على بو وهو جلد حوار يحشى ثم تعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فاذا كان الفصيل ريان لم يترها فيفوق اربابها من غير اللبن يضرب للغني الذي يحتاج اليه محتاج وكذا كل شاة برجلها معلقة واول من قال ذلك وكيع بن سلمة وكان ولي امر البيت بعد جرهم وكان يزعم انه يناجي الله تعالى وكان ينطق بكثير من الخير وكان علماء العرب يزعمون انه صديق من الصديقين فلما حضرته الوفاة جمع

ومن غوية | قبيلة اياد فقال لهم اسمعوا وعوا الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوي فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة فارسلها مثلا ووجه التخصيص بالمعنى المذكور فيه ظاهر او مقدما عليه الظرف خبرا له نحو في الدار رجل هذا ايضا عطف على قوله نكرة والتقدير او يكون المبتدا مقدما عليه الظرف خبرا له يعني يكون تقديم الظرف بجهة الخبرية للمبتدا نحو في الدار رجل فانه اشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كما في الفاعل قال سيبويه وقد يكون نكرة على غير هذا نحو امت في الحجر لا فيك وهو شاذ يعني قد يكون المبتدا نكرة على غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك لانه ليس بمعنى الفاعل وليس بمعنى الدعاء بل المعنى مدحه بانه لا اعوجاج فيه وهو شاذ على ما قال وهكذا ذكره وقرره في الحواشي ايضا وفيه نظر لانه ذكر صاحب الينابيع فيه انه دعاء بالبقاء

وله بعدها كل الخبر قال الامتنان بلفظ مكان و يدق مكان قال امتلا السما ماء مابه
اي لا شق فيه و قيل الشق اللين والضعف من سير سير الاشت فيه اي الضعف
فيه فعلى هذا هو بمعنى الدعاء كسلام عليك وغير و حق الخبر ان يكون نكرة اي لان الاخبار
بما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد و قد يجيئان معرفتين معا اذا كان الكلام مفيدا نحو
انت انت يعني انما يكون الخبر معرفة اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت لان انت
الثاني بمنزلة الوصف نحو انت الفاضل الكريم و نحو ذلك و اذا لم يكن مفيدا لم يجز نحو
زيد زيد اذا لم يرد بالثاني غير الذات كما في الاول فان قلت الله الهنا و محمد نبينا
بهذه المثابة فانه لا يفيد ظاهرا فالجواب انه يستعمل للرد على منكر الالهية او النبوة او
الغرض تعريض المخاطب بانه غير معتقد اي انا اعتقد هذا بخلاف المخاطب والخبر قد
يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد اخوك و يتضمنه اي الضمير و زيد منطلق
بدليل ابرازه في نحو زيد الخبر اكله هو و هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين
فان الكوفيين الخبر لا يخلو عن ضمير و يقدرون الجامد بالمشتق و زيد غلامك نحو مملوكك
و زيد اخوك بمعنى مواخيك و هند امك بمعنى والدتك و يستدلون عليه بان ذات الخبر
لا يكون عين ذات المبتدا و عند البصريين لا يحتاج الى هذا التكلف لان الظاهر انه غير
مشتق و معنى حمل الخبر على المبتدا انهما يصدقان على ذات واحدة لا ان عين هذه الذات
عين تلك الذات كما هو محقق في الميزان في بحث الحمل والوضع و استدل في الكتاب على
كون الخبر متضمنا للضمير بابرازه في زيد الخبز اكله هو بمعنى انما ابرز لان الكلام جرى على
غير من هو له و هو الخبز فيجب ابراز الضمير و انما ابرز لما كان مستترا فيه فدل على ان
الخبر كان متضمنا للضمير و يمكن ان يقال الخبر اذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل فلا بد ان
يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لامتناع الحذف و يكون اي الخبر اسم
الجملة الاربع نحو زيد قام غلامه و في المطلب او زيد قام رجل بحضرته من عمرو في داره هذا
ايضا و عليه لكن الضمير العائد الى المبتدا ليس في نفس الفعل و لا الفاعل بل في متعلق صفة
الفاعل بمعنى يشترط ان يكون في الجملة ضمير يرجع الى المبتدا اما في نفس الجملة كالمثال
الاول او في متعلق الجملة كالمثال الثاني و زيد ابوه قائم هذا مثال كون الخبر جملة
اسمية مشتملة على ضمير في نفس تلك الجملة او زيد غلامه جاريته زوجها ابنه امرأته

دارها

دارها سقفها خشبه ساج فخشبه مبتدا ثاني و هو وضع اي ساج خبر عن الثامن
اي عن المبتدا الثامن و هو سقفها و هكذا الى الاول اي في كل جملة ضمير يرجع الى
مبتداها فالحاصل المعنى زيد خشب سقف دار امراة ابن زوج جارية غلامه ساج و
زيد عندك او القتال يوم الجمعة هذا في الظرف مكانا كعندك او زمانا كيوم الجمعة و
اي و مما وقع ظرفا بشرط الكرام لان المقدر حصل بمعنى انما كان الظرف مقدرا بالجملة
تقديرا الفعل فيه و هو حصل و انما يتربص الكرام عما قبله لانه ليس بظرف حقيقة
اذ ليس بظرف زمان و لا مكان و انما هو جار و مجرور يحتاج الى متعلق من فعل و نحوه
فهو مشتبه بالظروف في الاحتياج الى تقدير متعلق من فعل او نحوه و لما اختزل اي
اقتطع ذلك و حذفت لفظا سد بالظرف مسده و احتوى هو على الضمير الذي كان مستكنا
فيه اي في ذلك الفعل المختزل و معنى الاختزال ان الفعل حذف و صار نسيا منسيا فالظرف
هو المتحمل للضمير و اختلف فيه فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر و قال بعضهم هو الظرف
السادّ مسده و اختار المصنف في المفتاح ان الصواب ان الخبر هو الفعل المحذوف مع
الظرف اذ ليس المقصود الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم و لا بالظرف وحده
بدون اعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك زيد في الدار ان لم يقدر معه شيء آخر فالخبر
هما معا و لفظ الكتاب كانه مشير الى غير الذي اختاره في المفتاح و الله اعلم و استدل ابو علي
على ان الفعل نسي و الظرف هو المتحمل للضمير بامتناع قائما زيد في الدار و تقريره ان
الفعل لو لم يكن منسيا بل مقدرا لم يمتنع تقديم الحال عليه فامتناعه يدل على ان العامل
هو الظرف السادّ مسد الفعل و العامل معنوي فيمتنع تقدم الحال عليه و استدل ايضا
بانه لو كان الفعل مقدرا لا منسيا لكان زيد في قولنا في الدار زيد يرتفع بالفاعلية لا
بالابتداء لان التقدير استقر في الدار زيد و لا يمكن ان يقدر مبتدا لان الخبر فعل له و
يمتنع تقديم مثل هذا الخبر على المبتدا نحو زيد قام و منهم من يقدر اسم فاعل و بعده مفردا
هذا اشارة الى الوجه الآخر و هو ان الظرف مقدر باسم الفاعل و الخبر مفرد و رجح لاجله
و بجواز الوصل به اي بالظرف يعني جواز ايقاع الظرف صلة للموصول في نحو ما عندكم
يتقدم ما بعضا الاول و هو كونه مقدرا بفعل اذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا
فلم يجز جعله صلة لما الموصولة و ظروف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مضمر

91 فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة لان طلوع الشمس
من الافق حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم وليس المراد ظهور شعاعها لانه
قد يكون في يوم وقد لا يكون في يوم بواسطة منع السحاب ونحوه وظهور الشعاع حدث غير
مستمر واما نفس الطلوع فهو حدث مستمر واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ من حيث
تجدده نفع مادتنا هذا الايراد وجواب فالايراد ان الهلال عين جثة وقد اوقع ظرف
الزمان خبرا له واجاب بان الهلال ليس هو المراد وحده بل تجدده وظهوره وهذا حدث
فجاز ان يخبر عنه بالزمان اي تجدد الهلال وبروزه حصل في الليلة واما نحو يوم الجمعة
او السبت فعلى تاويل الجمع والتثبت مصدرين هذا ايراد آخر وهو ان اليوم ظرف زمان
وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت فاجاب بان الجمعة ما قيل بالمصدر وهو
بمعنى اي الاجتماع للجمعة والسبت ماول بانه مصدر بمعنى القطع والسكون فهما
مصدران اخبر عنهما بالزمان ولهذا اي ولامكان هذا التاويل لا يجوز في سائر الايام فلا
يقال اليوم الثلاثاء لانه لا يمكن تقدير المعنى بمصدر فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو
ممتنع واما نحو اليوم يوم كل فعلى تاويل على [illegible] وسلطانكم يعني ان اليوم الواقع مبتداء
ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن المملكة والسلطان فيصح الاخبار عنها باليوم
ولا امتناع فيه ونحو لكن ان تقطع يشكرك هذا مثال لكون الجملة شرطية وقد فرغ
من ذكر الجمل الاربع واقعة اخبارا للمبتداء وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا
من غير ان يكون معها حرف الشرط ولا بد من ان يكون المبتداء اسما من الاسماء الشرطية
ايضا فان ابيه نحو من ياتني او علام من ياتني اكرمه نحو ان نحو من ياتني اكرمه كلام تام
من مبتداء وخبر والخبر جملة شرطية والشرطية هو من مع ما في حيزه فيكون ما جعلناه
مبتداء داخلا في الخبر الذي هو الجملة الشرطية فذكر هذا الدفع هذا التوهم وبانه انما يرد
زيد ان ياتني اكرمه وبكر وخالد وعمرو ضربها فزيد مبتداء وان ياتني اكرمه خبره فهذه الجملة
الشرطية متضمنة في قولنا من ياتني اكرمه فمن مبتداء للدلالة على الذات ودال على الجزاء
لا تشعر المعنى الشرط فهو عند البعض [illegible] يرجع الى مبتداء شرطية وبعضهم على ان الخبر هنا
الجزاء وحده والشرط من صلة المبتداء فيكون المبتداء من ياتني والخبر اكرمه فان قلت
كان نحو الجيران يرتفع وهو مرفوم هنا قلت لا نسلم انه لو كان خبرا لكان مرفوعا الى ذكر اذا

لم يكن

لم يكن المبتداء متضمنا لمعنى الشرط وهذا مثل قولهم الذي ياتيني فله درهم اذ خبر المبتداء
لا يدخله الفاء فلا يقال زيد فعالم وانما جاز دخول الفاء لتضمن المبتداء معنى الشرط وكما جاز
ان يدخل الفاء لتضمن المبتداء معنى الشرط جاز ان يجزم الجزاء ايضا لتضمن المبتداء معنى الشرط
بان قال قلت الذي ياتني فاكرمه كان ينبغي ان يجوز جزم ضرب لتضمن المبتداء معنى الشرط
قلت الفرق ان من موضوع للشرطية والذي ليس موضوعا للشرطية بل قد يتضمن الشرط وقد
لا يتضمن فجاز الجزم مع من دون الذي وجوازه لم يكن فاني اشكل مما يعضد الاول وهو
ان الخبر ليس الجزاء وحده اذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه ضمير راجع الى المبتداء وهو
٩٢ خال عنه فلا يكون الجزاء وحده ليس خبرا ويمكن ان يقال بتقدير فاني اشكل فيه بمعنى اي
حال اشكل فيه فاني اشكل اي فيه ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير الا الشان نحو قل هو الله احد
فان هو مبتداء اي الشان والله احد جملة واقعة خبرا له وليس فيه ضمير يرجع الى الشان
والتحقيق فيه ان الجملة هاهنا في معنى مفرد وهو القصة والشان كما قلت الشان هو هذه القصة
وهذه الجملة والخبر والمبتداء يكونان هو هو في هذه الصورة اوكانت اي الجملة الواقعة
خبرا مشتملة على اسم مندرج فيه اي المبتداء نحو زيد نعم الرجل هذا الكلام يوهم ان الرجل
شامل لزيد وغيره فيكون المندرج هو الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انه اقيم المظهر
مقام المضمر كقوله لا ارى الموت يسبق الموت ذا الغنى والفقيرا او نحو اما القتال
فلا قتال لديكم هذا عطف على قوله نحو زيد نعم الرجل يعني الخبر وهو قوله فلا قتال مشتمل على
ما يندرج فيه المبتداء لانه نكرة وقع في سياق النفي فيعم فيندرج تحته المبتداء نقل المبرد في
المقتضب هذا البيت على انه حذف الفاء لضرورة الشعر والبيت اما القتال لا قتال
لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب اي اما ذكرك في القتال والبيت والكتاب مذكور
مع الفاء في الفتح ولعل نسخة غير ما نقله المبرد في المقتضب او يكون الفاء سهوا من الناسخ
ومن ثم اي ومن اجل انه لا بد من جملة الواقعة خبرا من ضمير لم يجز على زيد كان ذا مال
اذ لا ضمير في الخبر يرجع الى المبتداء وهو على ان الضمير في كان يرجع الى زيد وقد
يحذف المبتداء اذا كان معلوما كما يحذف الجملة راسا في قوله تعالى واللائي لم يحضن اي
عدتهن ثلثة اشهر لدلالة ما قبل عليه وهو قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض فعدتهن
ثلثة اشهر وذلك اي الحذف المعلوم نحو الا الكريمين اي الكرمة لان الضمير في الظرف

يرجع الى المبتداء ليحصل الارتباط بين المبتداء والخبر ولا يكون الخبر اجنبيا عن المبتداء الا اذا كان ضميرا

شيء نغص الموت

راجع الى المكرم منه منتصب على الحال من الضمير الذي في الظرف والعامل فيه هو الظرف وانما جاز تقدمه على الظرف وهو العامل المعنوي لكون الحال ايضا ظرفا وقد يتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها ولذلك جاز كل يوم لك ثوب وان تكون محتملا للصدق والكذب عطف على قوله ان تكون نكرة وان تكون محتملا للصدق والكذب وهو زيد اضربه متاول بتاويلين احدهما ان يضمر القول اي زيد مقول في حقه اضربه والثاني ان المعنى زيد مامور بضربه واذا كان المبتدا ضمير الشان والقصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر الشان والقصة التي هي جملة ومفسر الجملة جملة وتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض لان الخبر وان تعدد لفظا فهو متحد معنى لانهما بمنزلة مُز وقد يورد على هذا المثال ان كل واحد من الخبرين اما ان يكون فيه ضمير او لا يكون في واحد منهما ضمير او يكون في احدهما دون الاخر فان لم يكن في واحد منهما ضمير لم يستقم لان الخبر مشتق فلا يخلو عن ضمير وان كان في احدهما دون الآخر فهو فاسد للتحكم وان كان في كل واحد منهما ضمير يلزم منه التناقض وهو ان هذا الرمان حلو باسره حامض باسره وهو فاسد وجوابه انا نختار ان في كل واحد منهما ضميرا قوله يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم اذ معناه ان له الحلاوة وان له الحموضة وهو جامع بين الطعمين لا ان كل جزء منه حلو وكل جزء منه حامض بل هو الذي له الحلاوة على الجملة وله الحموضة فقد تضمن كل واحد ضميرا باعتبار هذا المعنى وتضمن ايضا ضميرا آخر باعتبار تقديرهما بمز ولا مساغ لدخول الفاء فيه اي في خبر المبتدا لان الفاء اما للعطف او للجزائية ولا مجال للعطف لانه ليس الغرض اشتراك الخبر في حكم المبتدا واما الجزائية فظاهر الا اذا تصدر المبتدا باما او تضمن المبتدا معنى الشرط وذلك اما اسم موصول بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما او معرفة موصوفة بموصول بها اي باحدهما او اسم من اسماء الشرطية والجزاء مما لا تنطرق اليه الجزم نحو اما زيد فمنطلق او الذي او كل رجل او الرجل الذي ياتي او في الدار فله درهم ومن ياتي فله كذا ذكرا الامثلة على الترتيب وانما افرد تصدر المبتدا باما عن تضمن المبتدا باما عن تضمن المبتدا معنى الشرط لان في صورة اما لم يتضمن المبتدا معنى الشرط بل اما هو المتضمن ولذلك فسره سيبويه بقوله مهما يكن من شيء وانما ادخل الفاء في الخبر في اما زيد فمنطلق لتضمن اما معنى الشرط على ما ذكرناه وكان حق الفاء ان يدخل على زيد لانه داخل في الجزاء الا انه

(في الهامش: اي وحق الخبر ان يكون نكرة)

(في الهامش: يعني ان الخبر قد يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد ضارب كاتب وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو هذا حلو حامض)

مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولكنهم ارادوا ان لا تتلاقى حرفا الشرط والجزاء فقدم بعض ما في حيز الجزاء ليقع فصلا بين اما وحرف الجزاء ومثال الاسم الموصول بفعل قوله الذي ياتيني فله درهم ومثال الموصول بالظرف الذي في الدار فله درهم ومثال النكرة الموصوفة باحدهما كل رجل ياتيني فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم ومثال المعرفة الموصوفة بالموصول باحدهما الرجل الذي ياتيني او الرجل الذي في الدار فله درهم ومثال الاسم من الاسماء الشرطية قوله من ياتيني فله كذا وقيل بمنزلة والجزاء مما لا ينطرق اليه الجزم يعني لا يكون فعلا مضارعا نحو من ياتني اكرمه فتعين فيه جزم الجزاء ولا يجوز الفاء الا في تأويل من ياتني فانا اكرمه الا على كونه جملة اسمية اي فانا اكرمه ثم لا ينطرق اليه الجزم لكون الجملة اسمية فقوله والجزاء مما لا ينطرق اليه يدخل فيه الجملة الاسمية نحو فله درهم والجملة الطلبية من امر ونهي فاكرمه او فليكرمه عمرو على امر الغائب او نهي نحو فلا تضربه وقوله تضمن المبتدا معنى الشرط احتراز عما اذا تضمن المبتدا الموصول صح الشرط والجزاء كليهما نحو الذي ان يكرمني اكرمه فانه لا يدخل الفاء وحينئذ لان دخول الفاء انما كان لكون الخبر جزاء في المعنى وههنا قد استوفى المبتدا الشرط والجزاء كليهما فلا يفتقر الى جزاء آخر وانما اشترط ان يكون الصلة او الصفة فعلا او ظرفا لان المبتدا مشبه بشرط والشرط يستدعي فعلا او معنى فعل فلا يجوز الصاحب فله درهم فقد دخل اي الفاء في الخبر اي في المثال الاخير او في الجزء الاخير من الخبر اي في اول الجزء الاخير منه او اول الخبر او في اول الخبر على الاختلاف السابق ذكره يعني فقد سبق ان الخبر في من ياتني اكرمه هو الجزاء او مجموع الشرط والجزاء فان كان الخبر المجموع فقد دخل الفاء في اول الجزاء وهو الجزء الاخير وان كان الخبر هو الجزاء فقط فقد دخل الفاء في اول الخبر وليت ولعل مانعان باتفاق اي اذا دخل ليت ولعل على ما تضمن الشرط نحو ليت الذي ياتيني فله درهم فلا يدخل الفاء في خبرها باتفاق لان الخبر هو المجزوم به وليت ولعل ينافيان الجزم وان عند سيبويه اي هو مانع من دخول الفاء وحجته قياسا لان لفظا ان لا يدخل على الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن الشرط ايضا لكن الاستعمال وارد بخلافه نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقد ضعف الوجه القياسي ايضا فان ان انما لم يدخل على الشرط الصريح لان الشرط صدر الكلام وان

(في الهامش: تأويل)

(في الهامش: الجزم)

ايضا له صدر الكلام بخلاف ما تضمن معنى الشرط فانا لا نسلم ان له صدر الكلام فلذلك
جاز ان الذي يأتيني فله درهم فيجوز تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا للاهتمام بذكره نحو
تميمي انا و سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك لان الهمزة في الاصل للسؤال
عن المستويين وههنا انسلخ عن معنى الاستفهام والسؤال وبقي اصل معنى الاستواء والفعلان
المتقدمان مقصودين وهما مرتفعان على الابتداء وسواء خبر مقدم وموت مررت برجل سواء هو
والعدم اذا رفع سواء يعني اذا جعل سواء صفة لرجل بمعنى مستو نكون هو تاكيدا للمستكن
في سواء وانما اكده ليصح العطف عليه بقوله والعدم اي برجل مستو هو والعدم فلا يكون
بحثنا اما اذا رفع سواء فهو خبر متقدم و في المثل مكره اخوك لا بطل هذا من كلام ابي
حنش خال النعمان الملك فامنا المذكور وذلك ان امها ولدا وذكر انه لما قتل ناس من
اشجع اخوة المنذر وتركوا سخبر قالوا اما تريدون من قتل هذا يجب عليكم رجل ثم انه
اخبر ان اناسا من اشجع في غار يشربون فيه فانطلق بخاله ابي حنش فقال له هل لك
في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها و في رواية هل لك في غنيمة باردة فانطلق بهم خاله
حتى اقامه على فم الغار ثم دفع ابا حنش في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان
ابا حنش لبطل فقال ابو حنش مكره اخوك لا بطل يريد انه محمول عليه لا انه في طبعه شجاعة
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه فاخوك مبتدا ومكره خبره المقدم ويلزم اي
تقديم الخبر على المبتدا اذا كان اي الخبر مفردا متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا
له اي للاستفهام معه محتويا على ضمير المبتدا نحو كيف زيد مثال لكون الخبر مفردا متضمنا
للاستفهام وهو كيف وابن عمرو و فوق مثالا لكون الظرف متضمنا للاستفهام محتويا
على ضمير المبتدا احترز به عن نحو زيد ابن غلامه فانه لا يجب تقديم الظرف ههنا لان المتضمن
الاستفهام لا يحتوي على ضمير المبتدا وهو زيد لان غلامه انما [illegible] فليس ابن
محتويا على ضمير المبتدا وهو زيد في المثال فالظرف ليس [illegible] وان جوز ان يكون
غلامه مبتدا وابن خبره المقدم فهو ان ضميره يرجع الى غلامه لا الى المبتدا الاول وهو
زيد في المثال فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتدا على التقديرين وهذه العبارة خير
من قولهم انما يلزم التقديم اذا كان المبتدا مفردا متضمنا للاستفهام فان ابن زيد
قد انتقض انه مفرد بالظرف على المذهب الصحيح مقدر على جملة فذكر المصنف قيد

المتقدم

قوله محتويا على ضمير المبتداء

الخبر

قوله محتويا على ضمير المبتدا ليخرج نحو زيد ابن غلامه من غير تعرض لكون الظرف
مفردا او جملة فان الظرف فيه ليس محتويا على ضمير المبتدا الاول سواء كان مقدرا بالمفرد
او بجملة على ما مضى فقوله او ظرفا عطف على قوله مفردا اي اذا كان اسما مفردا متضمنا
للاستفهام نحو كيف زيد فانه اسم مفرد متضمن للاستفهام وليس بظرف او ظرفا الى
آخره وانما قيد المفرد في الاول ليخرج نحو زيد من ابوه فان الخبر وان تضمن معنى الاستفهام
فليس مفردا فلا يلزم تقديم الخبر فيه لان له صدر جملته او كان اي تقديم الخبر
مصححا نحو في الدار رجل فان المبتدا نكرة ومصححه كون الخبر مقدما عليه وبذلك اشبه
الفاعل فلو اخر الخبر بطل تشبيهه بالفاعل فلا يصح كونه مبتدا او اتصل بالمبتدا ضمير
لمتعلقه اي لمتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان الضمير المتصل بالمبتدا يرجع الى
التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر هو مجموع قولك على التمرة ومنه المثل في بطن زهمان
زاده فلو اخر الخبر لرجع الضمير الى ما يتاخر عنه لفظا ورتبة او عن ان هذا عطف على
قوله مفردا اي يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا او كان الخبر عن ان نحو عندي ان زيدا
قائم وانما وجب تقديم الخبر لانه لو لم يتقدم لالتبس ان التي للتحقيق بان بمعنى لعل اما اذا
قدم الخبر فلا تكون بمعنى لعل لان له صدر الكلام وامتنع اي تقديم الخبر اذا كان المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام كالاسماء الشرطية نحو من جاء فهو مكرم فانه اذا كان الجزاء
هو الخبر فلا يتقدم على المبتدا والاستفهامية نحو من زيد وضمير الشان نحو هو
زيد قائم وما التعجبية نحو ما احسن زيدا وكم الخبرية نحو كم غلام اشتريته فان في هذه الصور
يمتنع تقديم الخبر على المبتدا لئلا يبطل صدريته او كانا معرفتين اي وامتنع تقديم الخبر
ايضا اذا كان المبتدا والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق لئلا يلتبس المبتدا بالخبر لكون
كل واحد منهما صالحا لكونه مبتدا وخبرا بخلاف قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد فان المبتدا والخبر معرفتان لوجود القرينة من غرض المعنوي اذ
المعنى ان بني ابنائنا منزلة بنينا الا ان بنينا منزلة بني ابنائنا او متساويين
اي او كان المبتدا والخبر متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما وان كانا نكرتين
لكنهما متساويان فيحصل فيه اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا له والمبتداء

زهمان بفتح الزاي وسكون الهاء على الرواية اسم كلب وذلك ان رجلا نحر جزورا فقسم فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع زهمان ثانيا فقيل ايضا ان ... في بطن زهمان زاده

يصلح فاعلا له لو اخره او تاكيدا للفاعل كما في زيد قام فان المبتدا لو تاخر كان فاعلا
فلا يلتبس المبتدا بالفاعل هذا مثال لما لو تاخر كان تاكيدا لا فاعلا نحو زيد وانا قلت م
قام ابوه فانه [illegible] فمن جعل مبتدا اما زيد قام ابوه فالخبر فعل لكن المبتدا
لو تاخر لم يصلح كونه فاعلا ولا تاكيدا فلذلك جاز تقديم الخبر وان يقال قام ابوه زيد
وانما قال فمن جعله مبتدا احترازا عمن جعله فاعلا وجعل الواو علامة الجمع لا ضميرا
على ما قيل ومن زعم بان الحكم في قول الضب في بيته يؤتى الحكم مبتدا تقدمه الخبر
فقد سها لان هذا المبتدا يصلح فاعلا ليؤتى وقد ذكرنا ان الخبر اذا كان فعلا والمبتدا
يصلح فاعلا له لو تاخر يجب تقديم المبتدا فهو مثل قام زيد فانه لا يجوز ان يقال ان
زيدا مبتدا تقدم خبره للالتباس المذكور فالسهو ظاهر واصل المثل على ما زعمت العرب
عن ألسنة البهائم فقالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا
يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت فقالت اتيناك
لنختصم اليك قال عادلا حكّمتما قالت فاخرج الينا قال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت قال م
تمرة قال حلوة فكليها قالت فاختلسها الثعلب فاكلها قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته
قال بحقك اخذت قالت فلطمني قال حرّ انتصر قالت فاقض بيننا قال حدّث حديثين
امراة فان ابت فاربعة فذهبت اقواله كلها امثالا ويحذف المبتدا عند الدلالة نحو
قوله اذ قال الخميس نعم واوله لا يبعد الله التلبب والغارات اي هذا نعم وفي
المثل احدى حظيات لقمن اي هذه احدى حظيات لقمن الحظية تصغير الحظوة
بفتح الحاء وهو السهم الصغير وقيل هو الذي لا نصل لها وكان بين لقمن بن عاد وبين
رجلين من عاد قتال فكانا ذوي ابل وكان لقمن ربّ غنم فاعجبت لقمن الابل واراد
ان يبتاعها منهما وكان يلتمس ان يغفلا عن ابلهما ولما رآهما لا يغفلان عنها ولم يجد
مطمعا فيهما ومعهما جفير من نبل كثير فقال ما تصنعان بها انما هي حطب فوالله ما آخذ
معي غير سهمين فيذا هما عن سهمين فعمد لقمن الى النبل فحرقها وكانت لهما سمرة يستظلان
بها فاتخذ فيها عشا رجاء ان يصيب منهما غرة فلما وردت الابل تجرد من الرجلين
واحد وهو المسمى بعمرو واكب على البير ليستقي فرماه لقمن فوقه بسهم في ظهره

فقال

اي هذه احدى حظيات لقمن م

فقال حُبَيّ احدى حظيات لقمن يضرب لمن عرف بالشر فاذا جاءت هنة من جنسه قالوا
هذه احدى حظيات لقمن اي انه فعله من فعلاته وخير قليل وفضحت نفسي اي هذا الفعل
خير قليل ويروى نعم قليل واول من قال ذلك فاخرة امراة مرة الاسدي وقد غاب عنها
زوجها فهويت عبدا لها كان يرعى ماشيتها فلما همّت اقبلت على نفسها فقالت يا نفس
لا خير في اللذة فانها تفضح الحرة وتحدث العرة ثم اعرضت عنه حينا ثم همت به ثم قالت ثم م
يا نفس موتة مريحة خير من الفضيحة وركوب القبيحة واياك والعار ولبس الشنار [illegible]
وسوء الشعار ولوم الديار ثم همت به ثم قالت لو كانت مرة واحدة فقد تنطح القا
وتكرم الحادثة ثم جسرت على امرها وقالت لزوجها وكان عائبا فغيب عن ... فاجترت
ان امرها لم تحر قط ولا تخبر الا الحكم الدالة فركب فرسه وسار مسرعا فانتهى اليها فقد
قام عنها العبد وقد ندمت وهي تقول خير قليل وفضحت نفسي وبها مرقد وجد عليها
وهو من هدانه من الغيظ فقالت له ما اثر عندك فقال مرة لتعلم انه قد علم خير قليل
فضحت نفسي فاستنم قام الى العبد فقتله ويلزم ذلك اي حذف المبتدا في نحو
زيد الخبز اكله بنصب الخبز اي زيد اكل الخبز هو اكله اذ لا بد من اضمار ناصب للخبز
تكون الجملة بعده مشتغلا عنه بضميره واذا لزم اضمار المبتدا اذ لو لم يضمر ورفع اكله
اما بالاصالة او بالتبعية لا يجوز ان يكون بالاصالة اذ لا يصلح ان يكون خبرا اولا
يكون للخبز ناصب ولا جائز ان يرتفع بالتبعية اذ لا يصلح ان يكون احد التوابع فان قلت
يجوز ان يكون الخبز تاكيدا لاكل المقدر قلت لا يجوز لوجهين احدهما ان المؤكد لا يحذف
والثاني لو كان تاكيدا لجاز ان يكتفي باحدهما لا بعينه لكن لا يصلح ان يكتفى بالثاني اذ لا
يكون للخبز حينئذ ناصب هذا غاية تقريره والمصنف قال في التعليق لزم حذفه لئلا
يتوهم انه جملة اخرى مستانفة وفيه نظر ويحذف الخبر نحو قوله اانت ام ام سالم
وقبله ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا وتقديره اانت ظبية ام ام سالم
فحذف الخبر وفي المثل كلاهما وتمرا فمن روى بنصب كليهما اي اطعمك كليهما وازيدك
تمرا ومن روى كلاهما بالرفع فالتقدير لك كلاهما وازيدك تمرا فحذف الخبر واول
من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي ودفع اليه رجل قد اضر به العطش والجوع
وعمرو قاعد بين يديه زبد وتمر وتامك فدنا منه الرجل فقال من الجوع من هذا الزبد

والنائك وقال عمر ونحو كلاهما وتر الفاظهم الوصل حتى انتهى وسماه ابن الحاجب زيد
فذهبت كلمة مثلا وخرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف واذا المفاجاة فحذف
الخبر هنا عند من لا يجعل اذا ظرفا مكانيا وافعا خبرا له وتقدر لولا انتما قيل وقد يجب
ذلك اي حذف الخبر فيما التزم في موضعه غيره اي في موضع الخبر غيره نحو لولا زيد لكان
كذا في احد المذهبين اي لولا زيد موجود فحذف لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع
الشيء لوجود غيره والمذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين وهو ان زيدا فاعل فعل
محذوف اي لولا حصل زيد وقد توهموا ان لولا على معناها من اقتضاء
الفعل ولا النفي نحو لولم يمنع زيد وضعف بامتناع لولا احد ولا زيد ولا عمرو اذ
لوكان لا على اصلها من افادة الجحود لم يمتنع هذا وضربي زيدا قائما هذا امثال لما
حذف الخبر لزوما لانه التزم في موضعه غيره والتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا في الكلام ثم
حذف الظرف اذ لم يبق ما يضاف اليه وبيانه ان قائما منصوب على الحال اذ المعنى
ان كل ضرب مني انما هو واقع في حال القيام والحال لابد له من ذي الحال ومن العامل ولا
يجوز ان يكون ذو الحال هو الضمير المتكلم او زيدا لانه يكون من تتمة المبتدا فلا يكون
واقعا موقع الخبر ولا يجوز ان يكون العامل في الحال هو المصدر المذكور لما ذكرنا فالحال
انه لابد من تقدير ذي حال وعامل اذ لو لم يقدر وكان ذو الحال والعامل هما المذكورين
لفظا لكان من تتمة المبتدا ولا يجوز ان يكون من تتمة المبتدا لوجهين احدهما انه
لا يكون في موضع الخبر شيء يقوم مقامه والثاني ان معناه ح اي ضربي الواقع على زيد في
حال كونه قائما او كونه قائما حاصل فلا يلزم منه انحصار الضرب في حال القيام بل المعنى
ان الضرب في حال القيام واقع لا ان كل ضرب منحصر في حال القيام مع ان كل هذا المعنى
هو مفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال فاذا لم يجز ان يكون من تتمة المبتدا وجب
تقدير عامل وذي حال وهما كان وهو المستكن فيه فيكون التقدير ضربي زيدا كان قائما
وهذا الاستعمال مجرده لانه لا ضمير فيه يرجع الى المبتدا وهو مثل على ان كان ذا الحال
فقدر بظرف وهو اذا ثم يعود السائل ويقول هذا الظرف متعلق بضربي او بشيء اخر
فان تعلق بضربي كان من تتمة المبتدا ايضا فقد وقعنا فيما فررنا منه فلا يكون اذا

متعلقا بالمبتدا فلابد من ان يتعلق بحاصل مقدرا فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما فصح ان قائما من تتمة الخبر وهو غير الخبر والتزم في موضعه فوجب حذف الخبر
لذلك لانه وقع موقعه غيره وسد مسده واما اخبر كان لانه من الافعال العامة التي
لا يحتاج اضمارها الى قرينة معينة نحو زيد في الدار اي حاصل وكاين وكان هي التامة
لا الناقصة لوجهين احدهما لو كانت ناقصة لكان قائما خبر كان لا حالا فيفوت
معنى المقصود الحال المعين للمعنى الذي ذكرناه والثاني انه لو كان خبرا لجاز تعريفه وان
تقول ضربي زيدا القائم لكنه ما التزم تنكيره في الاستعمال واخطب ما يكون الامير قائما
هذا مثال الاول اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب
على جهة المجاز واحصر ما يكون البر مدين بدرهم او درهم بدرهمين هذا مثال اخر
ضربين مثل قائما منصب على الحال اي احصر ما يكون البر حاصل كونه مسعرا هذا السعر
واما اذا قلت فلان بدرهم فدان مبتدا ومعنى منه محذوفا وبدرهم هو الخبر
والجملة منصوب المحل على الحالية وليس فيه الواو نحو كلمته فوه الى في والفرق بين
المثالين ان مدين حال مفرد ومثل بدرهم جملة وقعت حالا فالتقدير حاصل
سواء كانت الحال مفردا او جملة وقد روي في قوله الحرب اول ما تكون فتية
تسعى بزينتها لكل جهول برفع الاسمين ونصبهما واختلافهما الاسمان هو لفظ اول وفتية
الشعر لعمرو بن معدي كرب وما بعده حتى اذا اوقدت وشبت ضرامها عادت عجوزا
غير ذات خليل شمطاء جزت راسها وتنكرت مكروهة للشم والتقبيل وفيه اربعة اوجه
الوجه الاول ان يكونا مرفوعين فالحرب مبتدا اول واول مبتدا ثان وفتية خبر
المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول وقد يكون اول خبر الحرب واول مذكر وفتية
مؤنث وهو خبر وانما جوز هذا لان اول مضاف الى كون الحرب فكون الحرب هو
الحرب فكانه قال اول الحرب فاكتسى التانيث من المضاف اليه كذهبت بعض اصابعه
اي الحرب اول احوالها التي تكون عليها فتية والثاني ان تنصب اول وفتية على ان
اول ظرف وفتية خبر تكون وخبر الحرب محذوف اي الحرب في اول كونها فتية
والثالث ان تنصب اول وترفع فتية على ان الحرب مبتدا وفتية هو خبره واول منتصب
على الظرف والرابع ان ترفع اول وتنصب فتية واول هو مبتدا ثان وفتية حال سد

سد خبر المبتدا نحو ضربي زيدا قائما اى اولى اكوانها حاصل اذا كانت هي هيئة وكذلك
وبهذا الوجه ذكر المص فانه مثل ضربي زيدا قائما دون الوجوه الاخر والخبر في
هذه المسائل هو الظرف المضاف الى ما حصل في الحال المحذوف فالظرف والمضاف هو اذا
والمضاف اليه العامل في الحال وهو كان سد الحال مسده اى مسد الخبر على ما [illegible]
فقوله سدا علة لقوله المحذوف اى انما حذف الظرف لسد الحال مسده ومذهب
الكوفيين هو ان قائما حال من فاعل ضربي او مفعوله فيكون من تتمة المبتدا والعامل
هو المصدر وهذا يخرج الكلام عما هو المقصود ان موضع انما هو وهذه الحال لا واقع
وهذا الاشتغال وهو عدم غير هذه الحال وايضا على تقديرهم لا يكون الحال في موضع الخبر
بل هو من تتمة المبتدا فلا يلزم حذف الخبر لان التزام حذف الخبر كان لاجل وقوع
موقعه وسده مسده فاذا لم يكن ما سد مسده فلا يلزم حذف الخبر بل علي جواز
ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا اى [illegible] على ان تقديرهم لا يفيد انحصار الضرب
في حال القيام هذا المثال اذا [illegible] معه ضرب اخر في غير حال القيام ومن [illegible]
الجملة الفعلية كاقائم الزيدان [illegible] عدم استقلال الكلام بدون الحال مع [illegible]
الكلام من جهة الموضوع هو [illegible] انه قد ذهب بعضهم الى ان ضربي زيدا قائما بمنزلة
ضربت زيدا قائما كما ان اقائم الزيدان بمنزلة ايقوم الزيدان بحيث هو في التقدير جملة
فعلية وابطله المص بوجهين احدهما لو كان جملة فعلية [illegible] لجاز ان يحذف الحال
ويستقل الكلام بدون الحال كما في ضربت زيدا قائما لو حذف الحال لتم الكلام لكنه لا يتم مع
حذف الحال والثاني انه يخرج عن المعنى المقصود اذ المعنى ان كل ضرب مني واقع في
حال القيام وضربت زيدا قائما لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار بل معناه انه صدر
مني ضرب في حال القيام وهو ظاهر والزمان المقدر منصوب المحل [illegible] قولهم اخطب
ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب [illegible] المصدرية ان [illegible] الوقت
فيكون المحذوف اى اذا [illegible] نحو اخطب ما يكون الامير يوم
الجمعة بالرفع [illegible] قوله اخطب ما يكون الامير قائما [illegible] اذا كان قائما
فاذا الحمل [illegible] ان يكون [illegible] ان يكون [illegible] لكل واحد دليلا
اما الوجه الاول فهو ان الزمان المقدر [illegible] يدل عليه قولهم اخطب

اذ المقصود [illegible] الحدث
[illegible] الواقع

ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب فيوم الجمعة ظرف وقع خبرا لاخطب اى اخطب اكوانه
حاصل في يوم الجمعة فكذا اخطب ما يكون الامير حاصل اذا كان قائما اى حاصل في هذا الزمان
فاذا نصبوا الحال في الظرفية ثم الظرف موضع الحال في الخبرية والوجه الثاني ان تقديرها
المصدرية بالزمان فكانه قال اخطب ازمنة اكوان الامير هو هذا الكون اذا كان قائما
منصوبا على الظرفية اذ لا يقع الزمان في زمان بل يقع ان يكون اذا في موضع الحال يكونه يكون
بدل من اخطب ازمنة اكوانه ليكون هو هو اى اخطب الزمان هو هذا الزمان لان
اخطب الازمان واقع في هذا الزمان ويدل عليه ورود يوم الجمعة بالرفع ليكون خبرا
من اخطب ما يكون الامير لما كان لفظا اذا يحتمل الوجهين ولفظ يوم الجمعة نصب بعين
الظرفية ورفعه بعين الخبرية استشهد لكل وجه من الوجهين فانما يدل عليه في يوم
الجمعة وعند بعضهم جاز هذا اى تقدير المصدر بالزمان في الكل اى فيما كان المبتدا
مصدرا نحو ضربي زيدا قائما او مضافا الى المصدر كاكثر شربي السويق ملتوتا او مضافا
الى مؤول المصدر كاخطب ما يكون الامير على تقدير مضاف محذوف اى زمان ضربي زيدا
اذا كان قائما او زمان كونه قائما وكذا اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب ازمنة اكوانه
اذا كان قائما اى هو زمان قيامه فيكون اذا المقدر في جميع الصور مرفوع المحل خبرا
للمبتدا لا ظرفا فان قلت فالوا ان الحال بمنزلة الظرف فكان يستغنى في مثل ضربي زيدا
قائما عن اضمار اذا او كان بل يجعل قائما حالا من الخبر المقدر وهو حاصل والمقدر
ضربي زيدا حاصل قائما اى في حال القيام قلت الحال في المعنى صفة ويلزم ان يرجع الضمير
من الصفة الى الموصوف فكذا يلزم ان يرجع ضمير من الحال الى ذي الحال ولو لم يقدر اذا
كان لكان ذو الحال ضميرا في حاصل وهو راجع الى الضرب والضمير فيما يرجع الى زيد فلا
يكون راجعا من الحال ضميرا الى ذي الحال فلا يصح اذا لم يرجع ضمير من الصفة الى الموصوف
فقدر اذا كان ليكون ظرفا مستقرا حاصل فلا يمنع [illegible] عدم تحمل الظرف الضمير كما لو
قلت ضربت يوم الجمعة فان الظرف لا يحتمل الضمير بخلاف الحال ومنه اى ومما التزم في
موضع الخبر الحذف كل رجل وضيعته والتقدير كل رجل وضيعته مقرونان فحذف الخبر
لدلالة الواو عليه لان الواو للجمعية فهي قرينة من معنى المقارنة هكذا قرره النحويون
وفيه نظر لان الخبر ان قدر بعدها لم يلزم في موضع الخبر غير الخبر بل كان الاولى ان يقدر

كل رجل مقرون هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر ملتزما في موضعه ولعمرك
لافعلن كذا اي لعمرك قسمي فحذف الخبر والتزم في موضعه لافعلن واللام لجواب
القسم موجود قرينة لحذف الخبر مع ثبوت وكذا لفظ العمر بالفتح لانه لا يذكر الا في القسم وربط
الخبز آكله قريب منه والتقدير زيد آكل الخبز آكلا فحذف الخبر لدلالة المصدر عليه وانما
قال قريب منه لانها يقع موقع الخبر وانما وقع بعد معمول الخبر وهو الخبز هكذا ذكره في المطلب
وفيه نظر لانا نقول الخبز معمول الخبر وواقع موقع الخبر وهو آكل كما ان ضربي زيدا قائما
[لفظ قائما مع وواقع موقع الخبر به الخبز] من معمول الخبر والاولى في بيان مغايرة هذه الصورة لما قبلها ان يقال الدال على الخبر
هو عين لفظ الخبر الا انه اشتغل بغيره بخلاف الصورة السابقة فان الدال على الخبر
مغاير للفظه لان لفظها ما مغاير للخبر وهو حاصل ولفظ وضيعته مغاير للمقدر وهو
مقرون ويجوز ان يتعلق المبتدأ والخبر في نحو العبد اي ابوب على تقدير وهو ابوب
فمن جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اما من جعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله
خبرا مقدما فهو من باب حذف المبتدأ فقط واضمر احدهما وكلاهما معا ويكون المبتدأ
مضمرا نحو انا زيد وقد يكون الخبر مضمرا نحو زيد انا وقد يكونان مضمرين نحو انت انت
كما ذكر ويكون منفصلا لاعرابي ويكون المبتدأ او الخبر متصلا لاعرابي لا يكون متصلا
متصل لان الاتصال يكون بعامل لفظي والعامل في المبتدأ والخبر معنوي ولا يمكن
اتصال اللفظ بالمعنى بلفظ فلذلك تعين فيهما الانفصال الاصمي قال لولاك ولولاي
فان الكاف والياء في محل الرفع على الابتداء عند الاخفش وان الرفع محمول على الجر
[ليستقيم] وعند سيبويه محلها الجر وان للولا مع المكني حالا ليس لها مع غيره معناه ظاهر وتقدير
قول الاخفش ان الجر قد حمل على الرفع في قولهم ما انا كانت فكذا يحمل الرفع على الجر
في هذه الصورة فاللواحق بلولا عند الاخفش مجرورة في محل الرفع كما ان انت في
ما انا كانت مرفوع في موضع الجر واما عند سيبويه فاللواحق عليها مجرورة ولولا حرف جر
وان اختص بالمضمر اذ لم يوجد لولا جارة لمظهر فلذلك خصصه بالمكني اي المضمر وكل
واحد من المذهبين راجح من وجه مرجوح من وجه اما مذهب الاخفش فرجحانه
ان لولا محمول على معناه المشهور المستفيض حيث لا اختلاف مع المظهر والمضمر
ومرجوح من حيث انه يلزمه تغيرات كثيرة في اللواحق بالاصالة واما مذهب سيبويه

فرجحانه انه يتغير العامل فقط وهو لولا والمتغيرات في اللواحق بقي لا اصلا ومرجوح
من حيث ان لولا لم يعهد جارا والشايع الكثير لولا انت ولولا انا وهو القياس لما ذكرنا
من ان حق المبتدأ اذا كان مضمرا ان يكون منفصلا مرفوعا وهو كذلك واذا كان الخبر
معرفا او مضارعا لها في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا والفعل المضارع
جاز تخلل ضمير الفصل بينهما ادرج تحت ضمير الفصل في باب المبتدأ والخبر لانه متعلق بهما
وذكر شرائطه وهو كون الخبر معرفة او مضارعا لها والمراد بالمعرفة ان يكون مما يجب
ان يقع نعتا للمبتدأ لا كل معرفة لان ضمير الفصل انما جيء به ليفصل بين كون الخبر خبرا
او نعتا فيصح في ذلك زيد هو غلام الرجل فان الخبر وان كان معرفة لا يصلح نعتا
للمبتدأ ولكنه على الجملة مما يصح به وهو قريب من المعرفة فالحق بالمعرفة بخلاف
[فلا تحتاج الى ضمير يفصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا نظايره وكان حقه ان لا يفصل بين المبتدأ ... يصلح ايضا نعتا للمبتدأ] ما لا يقع نعتا اصلا نحو غلام الرجل والفعل المضارع الحق بالمعرفة ايضا لامتناع دخول
حروف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا وهو اي ضمير الفصل احد الضماير المنفصلة
المرفوعة مطابقا للمبتدأ اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما
بالمعرفة نعت على المنفصل نحو انما اصل للايذان بانه خبر لا نعت وبضرب من التوكيد
اي انما قال انما بانه خبر وانما بضرب من التوكيد حتى ادعى بعضهم الحصر في قولك
زيد هو العالم اي لا عالم الا هو ولكن المحققون على ان فيه تاكيدا دون الحصر ولذلك قال
بضرب من التوكيد اي بنوع من التوكيد وان لم يكن حصرا نحو زيد هو المنطلق مثال لما
كان الخبر معرفة او هو افضل منك اي زيد هو افضل منك مثال لما كان الخبر افعل
او هو يضرب اي زيد هو يضرب مثال لما كان الخبر الفعل المضارع وجاز اي تخلل ضمير
الفصل بعد دخول العوامل اللفظية نحو ان ترن انا اقل منك وان كنا نحن الغالبين
فانا ونحن الفصل بعد دخول العوامل وانما جاز تخلل الفصل مع ان الخبر لم يصلح ان يكون
نعتا لان المضمر لا يوصف لها فالباب المضمر بالمظهر اذ الاصل هو المظهر والمضمر فرع عليه
والفروع تلحق بالاصول في الاحكام وان لم يكن علة للاصول حاصلة فيها طردا للباب ولا
محل له اي لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا فانه حرف عندهم ككاف الخطاب في
نحو ارايتك زيدا ما صنع وغيره اي غير الكاف نحو اياه واياي واياك فان هذه الاصول
اللواحق لا محل لها من الاعراب عند اصحابنا البصريين خلافا للكوفيين فان حكمه حكم

ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لانك اذا قلت زيد هو المنطلق فهو عبارة
عن المبتدا لانه راجع اليه فكانه قال زيد زيد المنطلق فهو من حيث المعنى كالتوكيد
للاول وحكمه ما بعده عند آخرين لانه معه كالشيء الواحد معنى وحكم هذا المضمر عند آخرين
حكم ما بعده وهو الخبر لانه يحقق ويؤكد أن ما بعده خبر لا نعت فهو مؤكد للحكم الخبرية
ومتعلق بما بعده فهو معه كالشيء الواحد لكونه تحقيقا وتوكيدا له وبطل الاول بان حكمه
حكم ما قبله وتوكيد له لان المضمر لا يقع توكيدا للمظهر وانه لا يختلف باختلافه نحو ان
زيدا هو المنطلق ابطله بوجهين احدهما ان المضمر لا يؤكد بالمظهر لان التوكيد اما
لفظي او معنوي وهو ليس لتاكيد معنوي لانه ليس معه لفظ النفس والعين ولا غيرهما
من الصيغ المخصوصة بالتاكيد المعنوي ولا لتاكيد لفظي لانه بتكرير اللفظ الاول وههنا
ليس كذلك لان الاول مظهر والثاني مضمر فلا يكون تكرير اللفظ فلا يكون
توكيدا لفظيا ولا معنويا والثاني انه لو كان تاكيدا لاختلف باختلاف المؤكد رفعا ونصبا
وجرا وليس كذلك لجواز ان زيدا هو المنطلق وهما مختلفان في الاعراب ويمكن
ان يجاب عن الاول بان الغرض التاكيد المعنوي بان يقرر الاول على الجملة لا بالتاكيد
الذي هو احد التوابع الخمسة وعن الثاني ان توافق الاعراب في التاكيد لا نسلم
انه شرط بدليل جواز مررت بك انت وبه هو وبنا نحن الا ان يقول ذلك في المضمر
اما في المضمر والمظهر فليس كذلك والثاني اي وبطل الثاني وهو ان حكمه حكم ما بعده
انه لا تعلق له بما بعده وانه لا يختلف باختلافه قوله لا تعلق له بما بعده ان اراد به انه
لا يؤكد معنى الخبرية ولا يميزه عن النعت فممنوع لما ذكرنا وان اراد به انه لم يكن
عقيبه فمسلم لكنه لا ينفي اصل التعلق ولما كان المختار عند المصنف ان لا محل له من الاعراب
كان حقه ان لا يصح بانه احد الضمائر المنفصلة المرفوعة بل الاولى ان يقال صيغة
ضمير مرفوع لانه عبر المضمر كما ذكره غيره ويدخل عليه اي على ضمير الفصل لام الابتداء
نحو ان كان زيد لهو الظريف وان تبه مخففة من المثقلة اصله انه قد حذف ضمير الشان
تخفيفا ولزم دخول لام الابتداء فرقا بينه وبين النافية ولام الابتداء انما ادخل على
ضمير الفصل لانه اما ان يدخل على اسم كان او على الخبر او على الفصل لم يدخل على الخبر لان
لام الابتداء حقه ان يدخل على المبتدا نحو لزيد منطلق واما ان يدخل على اسم كان

او على ضمير الفصل لم يدخل على اسم كان لان اللام صدر الكلام فلا يناسب ان يدخل على
ما هو معمول كان فتعين ان يدخل على ضمير الفصل فالحاصل ان اللام اما ان يؤتى به
او لا فان لم يؤت به المتبس بان النافية وان اتى به فاما ان يدخل على اسم كان او خبره
او ضمير الفصل الاحسن ان يدخل عليه وكثير من العرب يجعلونه مبتدا وما بعده مبنيا عليه
ونحن ما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وانا اقل بالرفع في انهم مبتدا والظالمون
خبره والجملة خبر كان وانا مبتدا واقل خبره والجملة مفعول ثان لترن والمراد بقوله
مبنيا عليه ان يكون خبرا له وانما عدل الى هذه العبارة لان لفظ مبنيا عليه ينبئ عن
وجوب المطابقة مع المبتدا لكونه بناء عليه فيطابقه في الافراد والتثنية والجمع ولفظ
خبر المجرد لا يشعر الا بالخبرية دون كونه مطابقا له ومن هذا الباب اي من باب المبتدا
والخبر فلذلك اورده ههنا الاخبار عن الشيء مكنيا عنه بالذي او اللام التي في معناها
في معنى مكنيا ان يقع موقعه ذلك الشيء المخبر عنه ضمير والباء للاستعانة اي مستعانا في
الاخبار بتصدير الذي او اللام التي في معناها لان الذي مخبر به بل هو مخبر عنه لانه
يصدر مخبرا عنه وذلك الاسم المكنى عنه يقع خبرا له فالباء باء الاستعانة لا صلة للاخبار
ومجال الاول اي الذي والتي ونحوهما في الاخبار بها اوسع من الثانية وهو اللام والاخبار
بها من حيث دخلت الاول اي الذي الجملتين الاسمية والفعلية تقول في الاخبار عن زيد
في ضرب زيد الذي ضرب هو زيد وتقول في الاخبار عن زيد في زيد قائم الذي هو قائم
زيد وعن قائم الذي زيد هو قائم فيصح الاخبار بالذي في الجملة الاسمية والفعلية
واختصت الثانية وهي اللام بالفعلية متصرفا فعلها بحيث صح منه بنا للفاعل او المفعول
واعرابه باعراب الموصول المقدر اعراب ما بعدا لا بمعنى تغير باعرابه بمعنى الاخبار باللام
التي بمعنى الذي مخصوص بالجملة الفعلية اذ لا يمكن في الاسمية نحو زيد قائم اذا اخبر عن
زيد فلا يقال الهو قائم زيد بل تختص بالفعلية ثم لما علم ان الفعلية ايضا لا يدخلها اللام بل
لا بد من شرط فيها وهو ان تشتق من الفعلية ما يصلح صلة للام وهو اسم الفاعل او اسم
المفعول فقال متصرفا فعلها احترازا من نحو نعم وعسى وفعل التعجب فانها من الافعال الغير
المتصرفة اي لا يجيء منه اسم فاعل او مفعول فلا يمكن الاخبار باللام لاحتياجه الى اسم فاعل
او مفعول وقد امتنعا مقول في ضرب زيد اذا اخبر عن زيد الضارب هو زيد وفي

وكان ضمير الفصل

لان مسند الاخبار يجعل فيها الموصول مبتدا وذلك الاسم الذي يخبر عنه خبرا فهو من باب المبتدا والخبر فلذلك اورده ههنا

اسم فاعل او مفعول الا كان ان

زيد على المجهول المضروب هو زيد بعد صوغه اي بعد صوغ الفعل مبنيا للفاعل او المفعول
حال عن المجرور في صوغه وفي الكلام لف ونشر اذا كان الفعل مبنيا للفاعل يصاغ منه اسم
الفاعل وان كان مبنيا للمفعول يصاغ منه اسم المفعول وقوله واعرابه باعراب الموصول
الى آخره اشارة الى بحث اشرنا اليه من قبل وسنوضح بزيادة البيان وهو ان اسم الفاعل
والمفعول اذا وقعا صلة للام حقهما ان لا يكون لهما اعراب لان صلة الموصول لا اعراب
لها بل الاعراب للموصول الذي اوقع مبتدا او كان حقه ان الاعراب اسم الفاعل والمفعول
اصلا وذكر ان حق الاعراب كان اصله للموصول ولكنهم كرهوا تقدير الاعراب في اللام
فاظهروا اعرابه عن كونه حرفا فاظهروا اعرابه فيما بعده فكانهما في اسم حقيقة قد
تقدم والاخبار سائغ عن كل اسم في جملة الا ما تفقد اداة الفاء بشرط اي بشرط الاخبار
المذكور وانما كان سائغا عن كل اسم لان كل اسم صح ان يعبر عنه بالمظهر يقول الا هذه الجهة
الاجنبي وعدم مانع من الاخبار كما سيأتي ان شاء الله تعالى وشرطه اي وشرط الاخبار صحة
الجملة بالموصول مبتدا وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ووضع ضمير الموصول موضعه
هذه اربعة شروط احدها تصدير الجملة بالموصول مبتدا والثاني صحة تاخير الاسم الذي
اريد ان يخبر عنه خبرا والثالث وضع ضمير موضع ذلك الاسم والرابع كون الضمير عائدا الى
الموصول فاذا انتفى واحد منها تعذر الاخبار على ما سياتي بيانه ان شاء الله تعالى وانه اي
وان ضمير المخبر عنه منصوبا جاز ابلاؤه الفعل منفصلا وان لم يله الاسم الموضوع هو
موضعه اذا لم يلتبس يعني اذا كان الاسم الذي يراد الاخبار عنه غير متصل بالفعل بان يكون
بينهما فصل جاز ان تذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل اذا لم يلتبس مثلا اذا قلت اعطيت
زيدا درهما اذا اردت الاخبار عن درهما وهو غير متصل بالفعل جاز لك ان تذكر الضمير
الذي تضعه موضعه متصلا بالفعل فتقول الذي اعطيته زيدا درهم وكان حقه ان يوضع
موضع الدرهم منفصلا فقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم ولكن عدل الى الضمير المتصل
وابلاه الفعل لانه اذا جاز الاتصال لم يعدل الى الانفصال هذا اذا لم يلتبس مثل المثال
المذكور واما اذا التبس نحو اعطيت زيدا عبد الله فلا يجوز تقديمه وابلاؤه الفعل مثل
في الاخبار عن عبد الله الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله ولو اوليته الفعل وقلت الذي
اعطيته زيدا عبد الله لم يتميز المفعول الاول عن الثاني لان الضمير انما يحصل بالتقديم

لفظا

لفظا فان المقدم هو المفعول الاول والمؤخر هو الثاني وجاز ان تذكر في مثال الا الا ما
ضرب زيد عمرا فان الحصر في الاسم الثاني لانه بمنزلة الواقع بعد الا اي ما ضرب
زيد الا عمرا فلو اخبرت عن عمرو في ما ضرب زيد عمرا واوليته الفعل وقلت
الذي انما ضربه زيد عمرو انعكس الحصر وصار زيد هو بمنزلة الاسم الواقع
بعد الا وهو فع الالتباس وحذفه متصلا منصوبا ايضا اي وجاز حذف الضمير اذا كان
متصلا منصوبا في صلة اللام كان او في صلة الذي فمن يجعل المتصل بالوصف منصوبا
لفظا ومعنى والا اي وان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى بل مجرورا لفظا منصوبا معنى
كما هو مذهب بعضهم فهو اي الحذف ضعيف فيه اي في ذلك المتصل نحو اذا كان
الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر عنه متصلا منصوبا جاز حذفه ايضا مثلا في ضربت زيدا
لو اخبرت عن زيد قيل الذي ضربته زيد وجاز حذف هذا الضمير بان تقول الضاربه انا
زيد فمن يجعل المتصل بالوصف منصوبا يعني اذا اتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو
ضاربه وضاربي فاختلف فيه ان المتصل هل هو منصوب او مجرور فعند سيبويه هو
مجرور وعند الاخفش هو منصوب فقال انما يجوز الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف
المنصوب كثير شائع اما من جعله مجرورا فلو حذفه لحذف المجرور دون الجار وهو ضعيف
فيه فلذلك قال والا فهو ضعيف فيه وكان الاولى ان تقول في صلة الذي كان او في صلة
اللام فمن يجعل الى آخره يختص باللام فان الخلاف بالوصف اذا اتصل به ضمير كما ذكرنا
ومن هذا اي ومما ذكر من شرط الاخبار على الوجه المذكور يظهر انه اي ان الاخبار
ممتنع فيما يتضمن الصدارة من ضمير الشان وكم الخبرية وغير ذلك لتعذر التاخير هذا
شروع في بيان ان كل واحد من الامور الاربعة المذكورة شرط الاخبار فانه اذا
انتفى واحد من هذه الامور الاربعة انتفى الاخبار فاذا كان الاسم الذي اريد الاخبار
مستحقا الصدر الكلام لم يجز الاخبار عنه لان احد شروطه ان يؤخر ذلك الاسم ليكون
خبرا عن الموصول وما يستحق الصدرية لم يمكن تاخيره كضمير الشان في نحو هو زيد
قائم لا يمكن الاخبار عن هذا الضمير اذ لو قيل الذي هو زيد قائم هو لزم تاخير ضمير
الشان وهو ممتنع وكذا في كم الخبرية لو اخر بطل صدريته وقيد بالخبرية لان كم الاستفهامية
لا تقع صلة للموصول فيكون المانع فيه هو عدم تصدير الذي لا تاخيره وفي القتيل بضمير

وجاز حذف الضمير الذي ضربت زيد لان العائد المنصوب الى الموصول يجوز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكذا في صلة اللام في ضربت زيدا لو اخبرت عن زيد باللام تقول الضاربه انا زيد ثم وجاز حذفه

لان قوله فمن يجعل ...

الشان نظر لانه جاز ان يقال يمتنع الاخبار فيه لكونه متضمنا للغير الموصول اذ الضمير
يرجع الى المتصل في الذهن وهو الشان لا الى ملفوظ نحو ربه ضربته فانه مستلزم لغير
الموصول وامتناع الاخبار في ضمير الشان جاز ان يكون لكونه متضمنا للغير وهو المتصل
الذهني لا لكونه متعذر التاخير وفيما يلزم التنكير من الحال والتمييز والمنفي بلا
الجنس والمجرور برب وهو ذكر لبعض الاخبار يعني قوله فيما يلزم عطف على فيما يستلزم
اي ويمتنع الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال نحو ضربت راكبا فانه يمتنع الاخبار عن الحال
اذ لا يمكن وضع المضمر موضعه لان المضمر معرفة فلا يقع حالا وكذا التمييز ولو قلت
عندي عشرون درهما امتنع الاخبار عن درهما اذ لا يمكن وضع المضمر موضعه وكذا
المنفي بلا الجنس نحو لا رجل في الدار وكذا المجرور برب لانها لا تدخل الا على النكرة والمضمر معرفة
فلا يقع موقعها واما قولهم ربه رجلا فشاذ وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
رب قد يدخل على المضمر في ربه رجلا فلا يمتنع عن اضمار المجرور برب فاجاب بانه
شاذ لا يقاس عليه على انه يقال انه مبهم يرجع الى ما بعده فقصد الوصف فكانه ليس بضمير
وان كان لفظه لفظ المضمر وكذا في الموصوف بدون الصفة اي وكذا يمتنع الاخبار
في الموصوف بدون الصفة فلا يقال في جاء رجل عالم والاخبار عن الموصوف فقط الذي
جاء هو عالم رجل لان المضمر لا يقع موصوفا وقال بدون الصفة لانه لو اخبر عن الموصوف
والصفة معا جاز فقال الذي جاء هو رجل عالم فالمخبر عنه الموصوف والصفة معا
وفي الوصف اي بدون الموصوف فلا يخبر عن عالم في المثال المذكور فلا يقال الذي
جاء رجل هو عالم لان المضمر لا يقع صفة وفي المضاف بدون المضاف اليه نحو جاء غلام
زيد يمتنع الاخبار عن المضاف فقط وهذا ظاهر لامتناع اضافة الضمير الى الاسم لامتناع
الوصف للمضمر وبه واضافته هذا علة للمسائل الثلاث اي يمتنع الاخبار في الموصوف فقط
لامتناع الوصف للمضمر اي لامتناع المضمر موصوفا وبه يرجع الى قوله في الوصف اي
يمتنع الاخبار في الوصف لامتناع الوصف بالمضمر اي لامتناع كون المضمر صفة واضافته
يرجع الى قوله في المضاف اي يمتنع الاخبار في المضاف فقط لامتناع اضافة المضمر
الى شيء فقوله وفي الوصف اراد بدون الموصوف وانما اطلقه في اللفظ اعتمادا على
المذكور قبله وجاز في الاضافة البدلية وجاز الاخبار في المضاف اليه فقط مثل

مثل جاء غلام زيد في الاخبار عن زيد الذي جاء غلامه زيد اذ لا امتناع فيه الا اذا لم
يستقل بان كان المجموع علما كما رقبان لدويبة وسام ابرص لدويبة اخرى من كبار
الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف اليه فيه لانه بمنزلة حرف الكلمة وحكى المازني جواز
ذلك في الشعر والنثر ما لم يحده واذا كان المضاف اليه المركب من العشرة مع ما دونها
والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون الا اسمه في الاخبار اي عن المضاف اليه
يجب رد النون من المضاف لزوال علته نحو ثالث الثلاثة عشر مع نونها وقيل اثنا عشر
وثلاثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو ثلاثة عشر مضافا اليه وجعل المضاف
اسم الفاعل المشتق من العدد نحو الثالث والرابع ولا يكون الا اسمه اي لا يكون الا واحدا
من المضاف اليه نحو لا يكون بمعنى التصيير لان ذلك مخصوص بالعشرة فما دونها اذ يقال
حادي عشر بمعنى واحدها ويقال عاشر تسعة بمعنى مصير التسعة عشرة اما في غير العشرة
لم يشتق منه اسم الفاعل فلا يضاف الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لا يقال ثالث اثنى
عشر بمعنى مصير اثنى عشر ثلاثة عشر فاذا اضيف اسم الفاعل الى ما يساويه في العدد نحو
ثالث ثلاثة عشر قال المفرد ثالث عشر ثلاثة عشر بمعنى واحد من ثلاثة عشر فاذا اخبرت عن
المضاف اليه وهو ثلاثة عشر من هذا ثلاثة عشر يجب رد المضاف اليه المحذوف وهو ثالث
عشر من ثالث عشر فتقول الذي هذا ثالث عشره ثلاثة عشر لانه انما حذف المضاف اليه
وهو عشر من ثالث عشر كراهة اضافة اسم جمع فيه بين اسمين الى اسم آخر قد جمع
فيه بين اسمين مثلها للطول فحذفوا الثاني من الاول ولما اقيم المضمر مقامه ذهب
تلك الكراهة اي علة الحذف كانت تلك الكراهة فلما زالت رد المحذوف ولا يسوغ فيه
اللام اي لا يسوغ في مثل ثالث ثلاثة عشر الاخبار باللام لانه انما يكون في الفعلية وهذه
جملة اسمية فلا مدخل فيه للاخبار باللام بل يتعين فيه الاخبار بالذي كما ذكرنا وكذا
في كل ما اضيف الى العدد المشتق هو منه بمعنى ما اضيف الى المساوي نحو هذا ثالث
ثلاثة فانه لا يكون الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لان التصيير انما يكون في المضاف
الى الاقل نحو رابع ثلاثة اما في المضاف الى المساوي فلا يمكن فيه التصيير وحينئذ لا يكون
بمعنى الفعل فلا يسوغ فيه الاخبار باللام كما ذكرنا واما في المضاف الى ما دونه ولا يكون
الا فيما دون العشرة فلا يمتنع لانه يؤخذ من الفعل اسند نحو ان اسم الفاعل المشتق من العدد

اذا اضيف الى ما دونه نحو رابع ثلثة فيكون بمعنى المصير او مصير الثلثة اربعة ولا يكون التصيير الا فيما دون العشرة لان له فعلا يوخذ منه اسم الفاعل بمعنى المصير فان رابعا ماخوذ من ربعت الثلثة اي صيرتهم اربعة ولا يكون هذا في نيف العشرة لانه ليس له فعل ماخوذ من المركب حتى يشتق منه اسم الفاعل نحو هذا رابع ثلثة قال انه لا يمتنع من الاخبار فيه باللام فتقول في هذا رابع ثلثة الذي هذا ثلثة الذي هذا رابعهم ثلثة وجاز باللام ايضا نحو الرابعهم هذا الخ وذكر بعض النحويين ان هذا انما يوخذ من الفعل اشبه بمعنى ان ضارب ماخوذ من فعل قطعا لانه ليس بمعنى التصيير حتى يقدر له فعل واما رابع ثلثة فهو بين الوقتين لانه يحتمل ان يكون ماخوذا من الاسم وهو اربعة فيكون كرابع اربعة ويحتمل ان يكون ماخوذا من فعل وهو ربعت لانه بمعنى التصيير الذي يقتضي الفعلية فقال انه اشبه بما يوخذ من الفعل نحو ضارب مما يوخذ الاسم من نحو رابع اربعة هذا اصل اللفظ وقد ذكره في التعليق ايضا وفيه نظر لان الاخبار باللام يقتضي ان يكون في الجملة الفعلية صريحا والمثال المذكور حيث اسمية يمتنع الاخبار باللام في نحو زيد ضارب مع انه ماخوذ من الفعل قطعا فكيف في اسم الفاعل ماخوذا من العدد نعم لو قال ربعت الثلثة في فيجوز الاخبار باللام فيه نظرا الى انه مشتق منه اسم فاعل ويمكن ان يمنع ما اسم الفاعل فيه ليس على المعهود من اسم الفاعل الماخوذ من غيره من الافعال قال الاخفش جاز في القياس المبادي اثنين انا واستغني الثانيهما انا اثنان لعدم الفائدة بخلاف الضاربهما بمعنى لو قلت انا ثاني اثنين فقد اجاز الاخفش في القياس الاخبار عن انا باللام فقال الثاني اثنين انا لانه في المعنى الذي ثنى اثنين انا وانما قال على القياس لان ليس في الكلام فعل يصاغ منه الثاني بمعنى الواحد من الاخبار عن اثنين بان تقال الثانيهما انا اثنين فاخبرت عنهما بشيء معلوم بالضرورة بخلاف ما لو قلت انا ضارب اثنين واخبرت عن اثنين وقلت الضاربهما انا ويعلم ارجلان ام امرأتان وهذا الكلام كما ترى مخبط اما اولا فلانه ذكر الاخبار باللام في الجملة الاسمية وهو ممتنع كما ذكرنا واما ثانيا فلان نحو الكلام في انا ضارب اثنين على تجويز الاخبار باللام الضاربهما انا اي اللذان انا ضاربهما اثنان وح لا يتبين الفرق بين الثانيهما انا اثنان وبين الضاربهما انا اثنان اذ لفظ اثنان ان اريد به العدد

المجرد من غير اعتبار الذكورة فيهما في المنع سواء لان اللذين انت ضاربهما يكونان اثنين ايضا وان اريد به قيد الذكورة فالصورتان مفيدتان اذ اللذان انت ثانيهما قد يكونان ذكرين او انثيين او ذكرا او انثى اذا كان المتكلم ذكرا وكذا اللذان انت ضاربهما قد يكونان ذكرين او انثيين وليس في اللام في الضاربهما والثانيهما دلالة على تذكير او تانيث اذ جاز ان يقال اللتان او اللذان في الموضعين وعلى الجملة فقوله في التعليق في الفرق الضاربهما ان رجلان ليس بجيد بل حقه اثنان وح لا يصح الفرق فهو في غاية الصعوبة نعم لو قيل ان لفظ اثنان يطلق على الذكرين وعلى الذكر والانثى على وجه التغليب حقيقة تبين الفرق اذ لو قلت الضاربهما انا اثنان يخرج به المرأتان اذ اللام في الضاربهما يحتمل ان يراد به المرأتان والذكران والذكر والانثى لعدم حمل الضارب على المذكر في الاحوال الثلث فيفيد بخلاف الثانيهما انا اثنان اذ يحتمل اللام على الذكرين والذكر والانثى ولا يحتمل المرأتين اذا كان ذكرا ويحتمل اثنان في الخبر ايضا ان يكون المراد به ذكرين وذكرا وانثى فلا يخرج شيئا فلا يفيد امرا زائدا لكن الكلام في كون التغليب حقيقة اذ لو كان مجازا لاحتمل اثنان على وجه المجاز ان يراد به الذكران والذكر والانثى والمرأتان ايضا باعتبار انهما شخصان على وجه المجاز وكذا في الاسم العامل بدون معموله لتعذر الضمير اي وكما يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة ونحوه كما ذكرنا يمتنع ايضا الاخبار في الاسم العامل بدون معموله نحو المعجب ضرب عمرو يمتنع الاخبار عن ضرب فقط فلا يقال الذي اعجبني هو عمرا ضرب لتعذر اعمال الضمير وفي الاسم الذي يضارع الفعل العامل عمله مطلقا اي مع معموله وبدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه مشبه بالفعل وكانه فعل حقيقة ولفظ العامل مجرور صفة للاسم فللاسم شبهان احدهما كونه مضارعا للفعل والثاني كونه عاملا عمل الفعل بان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واحترز بقوله الذي يضارع الفعل عن المصدر فانه وان عمل عمل الفعل لكنه يسوغ الاخبار عنه مع معموله فتقول في ضربي زيدا حسن اذا اخبرت عن المصدر مع معموله وهو ضربي زيدا الذي هو حسن ضربي زيدا واما امتنع الاخبار في الاسم الفاعل العامل مطلقا ونحوه دون المصدر فانه يجوز الاخبار فيه مع معموله لان الاسم الفاعل يضارع الفعل ويجري

حجرا في الحركات والسكنات والدلالة على الزمان الحاضر او المستقبل ووقوعه
موقعه فهو كالفعل بخلاف المصدر فانه ليس جاريا على الفعل في الحركات والسكنات
والدلالة على احد الزمانين ووقوعه موقعه فان ضارب من قولك زيد ضارب
مثل يضرب في الامور الثلثة بخلاف المصدر فانه ليس كالفعل في تلك الامور فالمصدر
مع معموله كسائر الاسماء التي يصح الاخبار عنها وقيد الاسم بالعامل احترازا عن اسم
الفاعل غير العامل فانه يجوز الاخبار كسائر الاسماء الجامدة وقولهم في الاخبار عن عنده
منطلق في زيد منطلق الذي زيد هو منطلق فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف
الساد هو مسده هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال منطلق في زيد منطلق
اسم فاعل عامل لانه عامل في الضمير المستكن فيه فاعلا له فقد اخبرت عن اسم الفاعل
العامل فاجاب عنه بان منطلق صفة لمحذوف وهو الذات الموصوف بالانطلاق
فكان المخبر عنه وهو معروض هذه الصفة الذي حذفت الصفة مسده لا الصفة
العارضة وفيه نظر لانه ان هذا الجواب ايضا لو اخبرت عن اسم الفاعل العامل
في الماء باعتبار المعروض ايضا وكذا اي ويمتنع الاخبار ايضا عنه فيما يلزم
الظرفية نحو ذات يوم او المصدرية نحو لبيك وسعديك وسبحان الله ومعاذ الله فانه
يمتنع الاخبار فيهما لرفعهما خبرا للموصول لعدم صلوح الجرية لالتزام النصب فيهما
وجاز اي الاخبار عن الظرف غير ما ذكر فتقول في صليت اليوم واخبرت عن اليوم
الذي صليت فيه اليوم اذ يجوز رفع الظرف وايقاعه خبرا واشتراط اظهار في
اشتراط اظهار اللام في المفعول له لفوات شرط الحذف الا اذا اتسع فيه بعوادا
اخبرت عن الظرف غير ما ذكر فشرط اظهار في كما ذكرنا في المثال فهو الذي صليت
فيه ولا يقال الذي صليته كما شرط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه
فتقول في ضربت زيدا تاديبا واخبرت عن تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب باظهار
اللام وانما وجب اظهار اللام مع ان المخبر عنه لم يكن فيه اللام لان شرط النصب
في المفعول له ان يكون مصدرا ولفظ التاديب مصدر فجاز ان ينصب باضمار
اللام وكذا يشترط اظهار في في الظرف لم يكن عنه بالضمير لان اللفظ المظهر في
الظرف يدل على الزمان او على المكان بجوهره فاستغنى عن اظهار في بخلاف

بخلاف ما اذا وقع موقعه ضمير فانه ليس بمصدر فيجب اظهار اللام هـ

ما اذا جعل ضميرا فان جوهره لا يدل على الظرفية فاحتيج الى اظهار في للدلالة على
الظرفية قوله الا اذا اتسع نحو يشترط اظهار في الا اذا اتسع في الظرف بان يجري
مجرى المفعول به مفعول في سرت اليوم الذي سرته اليوم لان الظرف كانه مفعول
به على الاتساع نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وعن المصدر الذي
لم يسد مسد الفعل اي جاز الاخبار عن المصدر الذي لم يسد مسد فعله نحو المصدر
على قسمين قسم حذف فعله وسد هو مسده نحو سقيا زيدا فهذا لا يجوز الاخبار عنه
لانه سد مسد الفعل فكانه فعل فامتنع الاخبار عنه وقسم لا يسد مسده نحو الضرب
منه واعجبني الضرب ونحوهما فيجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر لارتفاع المانع
المذكور وهو سده مسد الفعل ووقع في الوارد لمجرد التوكيد لعدم الفائدة اي
وقبح الاخبار في المصدر الذي ورد لمجرد التوكيد نحو ضربت ضربا فانه يقبح الاخبار
عن ضربا بان تقول الذي ضربته ضربت فانه لا فائدة في هذا الاخبار لان المصدر قد فهم
من نفس الفعل فالاخبار به غير مفيد كما لا يحسن ضرب ضرب فانه لا فائدة فيه الا اذا
وصف وقيل ضرب ضرب شديد فكذا ههنا اذا قلت ضربت ضربا شديدا جاز الاخبار
عنه لانه ليس لمجرد التوكيد بل يدل على وصف لم يفهم من نفس الفعل فجاز الاخبار
عنه كقولك الذي ضربته ضرب شديد كما جاز ضرب ضرب شديد وامتنع عن الضمير
في ويحه رجلا والاظهر منعه لانه دعاء فهو بمنزلة الامر والنهي فلا تقع صلة للموصول
فلا يقال في ويحه رجلا الذي ويحه رجلا هو اذ لا يوصل بالدعاء كما لا يوصل بالامر والنهي
وقد اجازه بعضهم نظرا الى انه في صورة خبر وهو فاسد ويمكن ان يذكر لوجه المنع
ان الضمير في ويحه غير راجع الى مذكور سابق لفظا بل هو مبهم مفسر بالتمييز لفظا
فعلى هذا يمتنع الاخبار عنه لانه لو كني عنه بضمير اشترط ان يرجع الى الموصول فيخرج
هذا الضمير عن وضعه فكان هذا الضمير مستحقا لغير الذي وهو المبهم فاذا كني عنه
امتنع الاخبار كما امتنع الاخبار عن الضمير المستحق لغير الذي نحو زيد ضربته كما سيأتي
عقيبه وكذا في الضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول مبتدأ كان او موصوفا او
موصولا او كذا المضاف اليه او المشتمل عليه لخلو المستحق عما يستحقه بعوده اذا استحق
غير الموصول ضميرا لم يجز الاخبار عن ذلك الضمير لم فصل الخبر بقوله مبتدا او الى غيره

نحو غير الموصول الذي يستحق الضمير قد يكون مبتدأ نحو زيد ضربته و قد يكون
موصوفا نحو جاني رجل ضربته و قد لا يكون موصولا نحو الذي ضربته زيد فان المستحق
لهذا الضمير هو الموصول المذكور وكذا المضاف اليه اي وكذا يمتنع الاخبار عن المضاف
الى الضمير الذي يستحقه غير الموصول او المشتمل عليه اي وكذا يمتنع الاخبار عن الاسم
المشتمل على الضمير الذي يستحقه غير الموصول نحو زيد ابوك و رجل يحبه فلو اخبرت
عن رجل يحبه و قلت الذي زيد ابوك هو رجل يحبه لم يجز لانه بقي المبتدا بلا عائد
فالحاصل انه اذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول فيمتنع الاخبار عن ذلك الضمير وعن
المضاف الى ذلك الضمير ويمتنع ايضا عن الاسم المشتمل على ذلك الضمير و قوله مبتدأ
كان او موصوفا او موصولا متصل بالغير اي سواء كان المستحق وهو غير الموصول
مبتدا كان او موصوفا او كذا في الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير وخلوه او موصولا
عن الصلة واما مع الصلة فلا يمتنع كالموصوف والمضاف فهو يمتنع الاخبار عن
الموصول بدون صلته نحو الذي قام زيد لا يمكن الاخبار عن الذي وحده بان يقول
الذي هو قام زيد الذي وعلل امتناعه بوجهين احدهما ان الضمير لا يقع موصولا
وهو معنى قوله لتعذر وصل الضمير اي جعله موصولا والثاني لزوم خلو الموصول
المؤخر عن الصلة وفيه فساد آخر وهو ان الموصول بدون الصلة بمنزلة حرف
الكلمة ولا يقع ضمير موقع حرف كلمة هذا اذا اخبر عن الموصول بدون الصلة فاما الموصول
مع صلته فلا يمتنع من الاخبار عنه كما لا يمتنع الاخبار عن الموصوف مع صفته والمضاف
مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف شبه بالموصول اي حكم الموصوف والمضاف
حكم الموصول فكما لا يمتنع الاخبار عن الموصول بدون الصلة يجوز عن الموصول
مع الصلة كذلك الموصوف والمضاف في الحالين فان الموصوف يمتنع الاخبار عنه
ايضا بدون صفته فيجوز مع صفته وكذا المضاف يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف
اليه ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا كانت او غيره فان الذي لا يمتنع
ان يوصل بالذي في القياس اي يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته سواء كان
ذلك الموصول موصولا بموصول آخر او غير موصول به يعني سواء كانت صلته جملة
مصدرة بموصول او غير مصدرة به ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم ان يقال الموصول

كيف

كيف يوصل بموصول آخر قال فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في القياس يعني
جاز ان يكون صلة الذي جملة مصدرة بموصول آخر من حيث القياس وان لم يقع
في الاستعمال ويحتاج مبتدأ الى الصلة والخبر والثاني بصلته وخبره صلة للسابق
ولا بد فيه اي في الثاني من الضميرين احدهما اي للثاني والثاني للاول لما ذكر
ان الموصول يوصل بموصول نبه على نكتة وهي ان الموصول الثاني يحتاج الى امرين
لانه مبتدا فيحتاج الى خبره وموصول فيحتاج الى صلة والموصول مع صلته والخبر
جملة تقع صلة للموصول الاول فلا بد فيه من ضمير يرجع الى الموصول الثاني وضمير
يرجع الى الموصول الاول وان كان الذي بعد السابق اثنين اي بعد الموصول الذي
هو مبتدأ ليس اثنين او ثلثة اي موصولات ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر
من انضمام كل واحد الى ما يكون صلة والى ما يكون خبرا يعني ان كل موصول مذكور فلا بد له
من صلة وخبر الا الموصول الثاني و يصلح صلة للموصول الذي سبقه كالمسالة المحكية
من المازني وهي الذي التي اللذان اللتي ابوها ابوهما اخيها اخواك اخته زيد وامثاله
صحتها باقامة اسم مقام كل موصول بصلته في معناه حتى يرتد الجميع الى واحد بيانه
انا ذكرنا ان الموصول الثاني الواقع مبتدأ لا بد له من صلة وخبر فههنا الموصول الرابع
وهو اللتي مبتدا فلا بد له من صلة وعائد وخبر فصلته قوله ابوها ابوهما فابوها مبتدأ
وابوهما خبره والجملة من المبتدا والخبر صلة التي والعائد هو الضمير في ابوها فتم كونه
مبتدأ وخبره قوله اخيها فاللتي ابوها ابوهما اخيها موصول تمت صلته فهو مبتدا وذكره ابوهما
خبره فتمت جملة من مبتدا وخبر تصلح صلة للموصول الذي سبقه وهو اللذان و
اللذان مع صلته مبتدا وخبره قوله اخواك وعائده المجرور في ابوهما واللذان
مع خبره جملة تامة تصلح صلة للموصول الذي سبقه وهو التي ثم التي مبتدا اذ تمت
صلته وخبره اخته والمبتدا مع الخبر جملة تامة تصلح صلة للموصول الاول وهو الذي
فالذي تمت صلته وعائده هو المجرور في اخته فتصلح ان يكون مبتدا وخبره قوله
زيد قوله وامثال صحتها اي صحة هذا الحكم بان تقام اسم مقام كل موصول مع صلته
في معناه فتقيم موقع اللتي ابوها ابوهما اخيها الابن اللتي ابوها ابو شخص آخر بنت
هو ابنها فيصير الكلام الذي التي اللذان ابنها اخوها اخواك اخته زيد ثم تقيم اخواك ها

مقام اللذان اختهما اخيها لان الذين اخيها اخت امراة فتكونان اخويها فيصير
الكلام الذي التي ابواها اخواك اخته زيد ثم تقيم اخاك مقام التي بصلتها لان التي
اخواها اخواك فتكون اخاك فيصير الكلام الذي اخاك اخته زيد فيرتد الجميع الى
كلام واحد فان اردت الاخبار بها اي في المسالة المحكية عن الموصول الاول
او الثاني بصلته قلت كذا وكذا عن خبر الاول واما ما يرجع في صلته فلا تاتي فيه
وهو ذلك الا في خبر الموصول الثالث والمتصل به اي المتصل بخبر الموصول الثالث الكاف
في اخواك لما تقدم فتذكره اي ان اردت الاخبار في المسالة المحكية عن الموصول
الاول يعني بصلته اذ سبق ان الاخبار عن الموصول فقط غير جائز وآخر صلة
الموصول الاول هو اخته فاذا اخبرت عنه قلت الذي هو زيد الذي التي اللذان
التي ابوها ابواها اخيها اخواك اخته ولا خلل فيه ويصح ايضا الاخبار عن الموصول
الثاني وهو التي مع صلته وآخر صلته قوله اخواك فاذا اخبرت عنها قلت التي الذي
هو اخته زيد التي اللذان التي ابوها ابواها اخيها اخواك وصح هذا ايضا لانا اخبرنا عن التي
مع صلته والضمير المحتاج للذي ليس في صلة التي حتى يمتنع من الاخبار عنه وانما هو في اخته
وهو خبر الذي وليس من صلته فليس التي مع صلته مشتملا على الضمير المستحق للغير حتى
يمتنع الاخبار عنه قوله وكذا عن خبر الاول معناه يصح الاخبار ايضا عن خبر الاول اي
خبر الموصول الاول وهو زيد فقلت في الاخبار عن زيد الذي الذي التي اللذان
التي ابوها ابواها اخيها اخواك اخته هو زيد ولا خلل فيه ايضا واما ما يرجع في صلته
الى آخره معناه ان الباقي مما في صلة الموصول الاول فلا تاتي فيه الاخبار الا ما استثناه
ولما قال بما يرجع الباقي لانا لو اخبرنا عن التي مع صلته وهو في صلة الموصول
الاول فهذا الخبر من صلة الاول فلا يصح الاخبار عنه فبقي الباقي وهذا الباقي لا يصح الا
عنه الا في شيئين خبر الموصول الثالث وما اتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف
المتصل باخواك فان اخواك خبر اللذان واللذان هو الموصول الثالث فلا يصح
الاخبار عن اللذان مع صلته وهو ابواها اخيها ولا يصح عن الموصول الرابع مع
صلته وهو قوله ابوها ابواها ولا عن ابواها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا
عن ابوها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اخيها لا عن المضاف ولا

المضاف

المضاف اليه ولا عن اخته مضافا ومضافا اليه وعلة الامتناع في اللذان مع صلته
انه مشتمل على الضمير المستحق وهو المضاف اليه في اخيها فانه مستحق للموصول قبله وهو
التي فلا يصح الاخبار عنه واما البواقي فكل ما كان مضافا لا يصح الاخبار عنه
بدون المضاف اليه لانا لو اقمنا مقامه مضمرا لزم اضافته والمضمر لا يضاف واما
المضاف اليه من ابوها الى اخته فلا يصح الاخبار عنه لانها ضمائر مستحقة لغير ما تصدر
الكلام به من الموصول حالة الاخبار وانما صح الاخبار عن خبر الموصول الثالث
وهو اخواك عن المضاف والمضاف اليه معا لانه غير مشتمل على ضمير مستحق للغير ولا
مانع سواه فيصح الاخبار عنه فتقول في الاخبار عن اخواك الذي التي اللذان
التي ابوها ابواها اخيها اخته زيد اخواك واخواك خبر اللذان الذي صدرت به
الجملة حالة الاخبار ولا مانع فيه ايضا ويصح الاخبار ايضا عن المتصل بخبر الموصول الثالث
وهو الكاف في اخواك بان تقول الذي الذي التي اللذان التي ابوها ابواها اخيها
اخواه اخته زيد انت وقوله لما تقدم اشارة الى الاشتمال على الضمير المستحق للغير
او كون الضمير متصلا للغير او كون الضمير مضافا فلذلك قال فتذكره اي سبق ذكر
هذه الموانع فتذكرها لتعلم صحة ما صح وامتناع ما امتنع واما الاسمان معطوفا احدهما
على الآخر في جملة فقد يتاتى الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية
ما اشترط يعني اذا قلت ضرب زيد وعمرو يصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين
وحده وعن كليهما اما الاخبار عن كل واحد فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب
هو وعمرو زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضرب زيد وهو عمرو وفي الاخبار
عن كليهما اللذان ضربا زيد وعمرو وكذا في المنصوبين نحو ضربت زيدا وعمروا
فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربته وعمروا زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي
ضربت زيدا واياه عمرو وفي الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية
ما اشترط يعني يراعى شرائط الاخبار من الاركان الاربعة المذكورة ويراعى ايضا
في اقامة الضمير كونه مرفوعا او منصوبا متصلا او منفصلا مذكرا او مؤنثا فتقول في ضربت
هند وعمرو في الاخبار عن هند التي ضربت هي وعمرو هند فينبغي ايضا ان تبرز
الضمير المرفوع ليصح العطف عليه وهذا ايضا اشار اليه في قوله مع رعاية ما اشترط

وكذا في الموصول الرابع لانه ايضا مشتمل على الضمير وهو ها في ابوها والضمير مستحق لغير التي وهو اللذان فلا يصح الاخبار عنه صح

واما في جملتين عطف احديهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما فلا بنا في الاخبار
في واحد منهما فلو قلت ضربت زيدا واكرم خالدا فهما جملتان عطف احديهما على
الاخرى ولا ملابسة بينهما اي بين الجملتين المذكورتين في قوله واما في جملتين
اي واما الاسمان في جملتين وانما لم يصح الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم
المعطوفة خلو الموصول عن العايد اليه في الجملة الاولى او في الثانية التي حكمها حكم المعطوف
عليها فلو اخبرت عن زيد قلت الذي ضربه هو واكرم خالدا زيد والمعطوف في حكم
المعطوف عليه فكانك قلت الذي اكرم خالدا ولا عايد منه الى الموصول وكذا لو اخبرت
عن خالد يلزم خلو الجملة الاولى التي وقعت صلة عن عايد منها الى الموصول وهذا
ظاهر وهذا اذا لم يكن بين الجملتين ملابسة اما اذا كانت بينهما ملابسة سوى العطف
نحو ضرب زيد واكرم غلامه فقد صح الاخبار لانه لا يلزم خلو الموصول عن العايد
اليه وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم عمرو في داره او معه صح لوجود الملابسة
بين الجملتين بغير العطف واما البدل فمنهم من ابى الاخبار عنه الا والبدل معه
كالموصوف ومنهم من اجازه اي اجاز الاخبار عن المبدل بدون ذكر اي بدون
ان يكون معه البدل بصرف البدل الى المضمر ولعله الظاهر اذ لا منع من الابدال
من المضمر بخلاف الوصف يعني اختلف في الاخبار عن المبدل وحده فمنهم من قال
لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل كما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون
الصفة ومنهم من اجاز الاخبار عن المبدل بدون البدل فلو قلت جاءني زيد اخوك
فعلى الاول لا يجوز الاخبار عن زيد وحده بدون بدله وذكر في شرح اللباب قياسا جار
على الموصوف في انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة فكذا لا يجوز الا
عن المبدل بدون البدل لانه تابع مثل الصفة والظاهر عند المصنف جواز الاخبار
عن المبدل بدون البدل وذكر الفرق وهو انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف
بدون الصفة لانه يلزم منه كون المضمر موصوفا وهو ممتنع ولا منع من كون
المبدل مضمرا فافترقا وقوله بصرف البدل الى المضمر معناه ان المبدل كان قبل
الاخبار متوجها الى المظهر فلما اخبرنا عن المبدل فقد صرفنا البدل الذي كان متوجها
الى المظهر ووجهناه الى المضمر وهو معنى قوله لا منع من الابدال من المضمر ومعنى

قوله

قوله والبدل معه اي انه لا يجوز الاخبار عن المبدل فقط اي بدون البدل واما المبدل
فان اردت الاخبار عنه وهو في نحو مررت برجل اخيك قلت المار انا برجل به اخوك واستقبحه
المانعين لانك جئت بالبدل بعدما قدرت كلاما مستقلا تقديرا فاسدا يعني اذا اردت الاخبار
عن البدل فقط في نحو قولك مررت برجل اخيك مثلا في الاخبار عن اخيك بالذي الذي مررت
برجل به اخوك وباللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرز الضمير لان الصفة جرت
على اللام الذي هو عبارة عن الاخ والمار للمتكلم في المعنى فقد جرت على غير من هي له فوجب
ابراز الضمير وانما لم يذكر المصنف في الاخبار الا باللام لان كان اشكل من حيث احتياجه الى
ابراز الضمير بخلاف الذي فانه لا اشكال في لفظه لانه لا يحتاج فيه الى ابراز الضمير ووجه استقباح
المانعين ان حق البدل ان يستقل الكلام معه وهنا لو قلت المار انا برجل قبل ذكر البدل
لم يصح اذ لا عايد من الصلة الى الموصول وهو اللام او الذي فقد قدرت كلاما او لا تقديرا
فاسدا لخلوه عن العايد ثم جئت بالبدل الذي حق الكلام ان يستقل بدون ذكره ولعل
وجه تصحيحه ان البدل هو المنسوب اليه في المعنى حتى قال بعضهم ان المبدل في حكم
الطرح فكان التقدير المار به اخوك وهو مستقيم لوجود العايد من البدل الذي هو المنسوب
اليه في المعنى الى الموصول ولذلك قالوا في الالزام لو كان المبدل في حكم الطرح لم يجز زيد
رايت غلامه رجلا صالحا لان المبدل لو طرح كان التقدير زيد رايت رجلا صالحا ولا ضمير
فيه يرجع الى المبتدا فهذه المسألة على عكس ذلك اذ وجد الضمير في البدل دون المبدل
فلو كان المبدل في حكم الطرح يصح وفي ذلك المثال كان الضمير في المبدل دون البدل
فلو حذف المبدل لم يصح فالحاصل انهم ينظرون الى البدل فان كان فيه ضمير جوزوه و
ان لم يكن فيه ضمير منعوه ومن اجاز هذا معنى قوله المار انا برجل به اخوك نظرا الى ان الضمير
في البدل كاف لانه المقصود بالنسبة اجاز زيد ضربت الخال اباه اذ المبدل ايضا في حكم الطرح
فكانه قال زيد ضربته وقد يوجد في بعض النسخ هكذا الا انك جئت بالبدل الذي لا يصح
الكلام الا به فصلة بعدما قدرت وهذا كانه غلط من ناسخ لان كون البدل بحيث لا يصح
الكلام الا به علة مناسبة للجواز لا للاستقباح بايقاعه في اثناء تعليل الاستقباح حشو
ولفظ التعليل مشعر بان الصحيحة هي النسخة الاولى ولا يعرف فيه نسخة اخرى اصلا
قوله ان لا يمكن في الفعل والاخبار عن خبر كان واخواته لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر المبتدا

فاذا قلت كنت قائما واخبرت عن الخبر قلت الذي كنت اياه انا كنت قائم لان خبر كان في
المعنى كخبر المبتدا ولا يمتنع الاخبار عن خبر المبتدا نحو زيد قائم جاز في الاخبار
عن الخبر ان تقول الذي زيد هو قائم فجاز هنا ايضا وقد اباه بعضهم وقال نحو كان
زيد قائما كان زيد من امره كذا وكذا وكان الخبر جملة من حيث المعنى وكما لا يخبر عن
قولنا من امره كذا وكذا لا يخبر عما وضع هو موضعه واليه اشار المبرد في المقتضب ثم قال
وهو قول فاسد مردود وابطل بان موضع المبتدا معناه ويجوز [illegible] كذا
كذلك مع صحة الاخبار عنه والتحقيق انا لا نسلم ان الخبر المفرد سد مسد جملة بل لو كان جملة
قدرناها بالمفرد لان الاصل الافراد ورد المفرد الى الجملة من غير ضرورة فاسد واذا اريد
الاخبار عن الاسم الذي تنازع فيه فعلان معطوفا احدهما على الآخر والفاعل والمفعولية
فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما تاتي الاخبار باضمار المفعول وان حذف حذف
المطول لا على ما حذف في الاصل والا اي وان لم يحذف المطول بل على ما حذف في الاصل
يلزم اخلاء الصلة عما يعود الى الموصول نحو اذا تنازع الفعلان نحو فاعلا فانما
ان يكون الاخبار عن الاسم المتنازع فيه او عن غيره فالقسم الاول اما ان يكون المتنازع
فيه فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما تاتي الاخبار فيه باظهار المفعول نحو ضربت
وضربني زيدا وضربني وضربت زيد فلو اخبرت عن المتنازع فيه وهو زيد قلت في
الاول الذي ضربته وضربني زيد ولا بد من اظهار المفعول ليرجع الى الموصول فان
حذف كان حذفه لطول الصلة كما يحذف العائد المفعول من صلة الموصول لطولها
ولا يكون حذفه كما حذف في الاصل لان الحذف في الاصل كان لكونه فضلة ومستغنى عنه
ولما صار صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه فليس حذفه على ما حذف في الاصل بل لطول
الصلة نحو اهذا الذي بعث الله اي بعثه الله وانما وجب الاضمار في المفعول لانه لو لم
يضمر وحذف على ما حذف في الاصل يلزم اخلاء الصلة عن العائد الى الموصول وقوله
والمفعول محذوف يشمل قسمين احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد لان الاضمار
قبل الذكر في المفعول غير جائز والثاني ما لم يجب حذفه على الجملة وان كان الاولى
اضماره نحو ضربني وضربت زيدا فان الاولى ضربته بالاضمار لانه عائد الى زيد المتقدم معنى
ورأى المازني ان يحمل الكلام جملتين اسميتين معطوف احديهما على الاخرى محذوف

المفعول

المفعول كما في الاصل تقرير كلام المازني ان الكلام كان على جملتين اسميتين معطوفة
احديهما على الاخرى محذوف الفعل قبل ورود الاخبار عليه فحمل الكلام بعد الاخبار
ايضا على جملتين لمناسب الاصل فاذا قلت ضربت وضربني زيد واخبرت عن زيد
الذي قلت الذي ضربت وضربني هو زيد فالكلام على هذا جملة واحدة واذا اخبرت
باللام قلت على راي المازني الضارب انا والضاربي زيد على ان الضارب مبتدا
وانا خبره والضاربي مبتدا وخبره زيد والجملة الثانية معطوفة على الجملة الاولى
والضارب في الجملة الاولى فاعل مستتر فيه يعود الى الالف واللام والالف واللام
والصفة للمتكلم لا لزيد ضمير المفعول مستغنى عنه لان الراجع الى الموصول هو الضمير
في الضارب لا ضمير المفعول فيحذف ضمير المفعول كما حذف في الاصل قبل الاخبار للاستغناء
عنه في الصورتين ولا حسن عندي اذ الاصل الاول ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف
عليه وهو الواقع نحو ضربني وضربت زيد فلو اخبرت عن زيد باللام على راي المازني قيل
الضاربي والضاربه انا زيد فالضاربي مبتدا وزيد خبره والضارب مبتدا
وانا خبره والجملة الثانية وهو الضاربه انا معطوفة على الضاربي زيد فقد عطف
قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور اخيرا وهو زيد والمفعول في الثاني ايضا محذوف
كما في الاصل لانه غير عائد الى الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب
ولذلك اخبر عنه بانا لان الالف واللام والصفة للمتكلم ولهذا كان زيد خبرا للضاربي
اذ لا يصح ان يكون خبرا عن الضارب لانه عبارة عن المتكلم فخبره انا لا زيد وانما لزم
العطف قبل تمام الجملة على اعمال الاول دون اعمال الثاني لانه اذا اعمل الاول وقيل
الضاربي زيد يتعين ان يكون خبره لان اللام والصفة عبارتان عن زيد وقولك
الضاربه انا اللام والصفة عبارتان عن المتكلم فتعين ان يكون خبره انا لا زيد فيكون
المذكور آخرا خبر الاول بخلاف العكس وهو ضربت وضربني زيد فانه اذا قيل الضارب
انا فاللام والصفة للمتكلم فتعين ان يكون انا خبره وزيد يتعين ان يكون خبر الثاني
فلا يلزم العطف قبل فان قلت قاعدة الاخبار ان يصدر الكلام بالموصول ويوضع
الذي اخبر عنه آخرا فيكون خبر الذكر المصدر وقول المازني على تقدير اعمال الثاني
يخرج المسالة عن قاعدة الاخبار لانه يصدر الجملة الاولى باللام ويجعل خبره انا لا المخبر

عنه وهو زيد وتجعل زيدا خبرا عن الموصول الثاني مع انه غير مصدر به صدر الجملة الاولى
قلت الاخبار عن زيد في الجملة الثانية وصدرناها باللام واوقعنا المخبر عنه خبرا عنه
فاوقعنا ما هو المخبر عنه خبر المصدر به فان قلت كان حق الكلام حينئذ ان لا يصدر
الجملة الاولى بالموصول لانه خارج عن جملة الاخبار ح فلم صدّر بالموصول قلت لو لم
يصدر به قيل في الاخبار ضربت والضاربي زيد لكان عطفا للجملة الاسمية على الجملة
الفعلية وصدره بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفا عليها جملة اسمية رعاية
للمناسبة وهذا كله تكلف من المازني لان في الاخبار باللام في نحو ضربت وضربني زيد
اذا اخبر عن زيد ان يقال الضارب انا والضاربي زيد وانا ابراز للضمير المستتر
في الصفة لانها للمتكلم وقد جرت على اللام وهو لزيد فقد جرت على غير من هي له فوجب
ابراز الضمير ليكون فاعلا للصفة وحذف الضمير الراجع للطول لا للاستغناء عنه والضاربي
عطف على الضارب والخبر عنهما خبر واحد وهو زيد كما لو قلت القائم والضارب زيد
فالكلام جملة واحدة وقوله انا فقد جعلتين لمناسبة الاصل لا طائل تحته لان الاصل كان
جملتين لما اذا دخل الموصول صارا في حكم الصلة والموصول في حكم مفرد فتحول الموصول
صير منتقد المفرد ولا يجب ان يكون الاول غير مصدر بالموصول لجملة كونه مصدرا
بالموصول ايضا جملة ثم هذا لا حاجة الى تقدير الخبر في الاول او في الثاني اذا اعمل الاول
وان كان الاخبار عن غير المتنازع فلا فساد في الحذف مثل ضربت وضربني زيدا اذا
اخبرت عن التاء في ضربت قلت الضارب والضاربه زيدا انا فحذف المفعول
من الاول وهو الضارب ولا فساد ولا حاجة الى الاعتذار عنه بانه حذف للطول لانه
ح مستغنى عنه اذ اللام والصفة للمتكلم فالعائد الى الموصول ليس ضمير المفعول بل المستكن
في الصفة فحذف المفعول لكونه مستغنى عنه كما في الاصل فلا فساد في حذفه وان كان اي
وان كان المتنازع فيه مفعولا له اي مفعولا لاحد الفعلين والفاعل مضمر اي في الفعل
الاخر فالاخبار على طريقته اي على ما هو طريق الاخبار ولا فساد نحو ضربني وضربت
زيدا او ضربت وضربني زيد في الاول اذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته
وضربني زيد فلا حذف ايضا ولا فساد واما باللام في الاول قلت الضاربي والضاربه
انا زيد وفي الثاني قلت الضاربه انا والضاربي زيد فلا محذوف لان ضمير الموصول

والصورة

في الصورة الاولى هو المستكن في الضاربي للموصول الاول والمذكور في الضاربه مفعولا
للموصول الثاني وكذا في الصورة الثانية ضمير الموصول الاول هو المفعول في الضاربه
المذكور لفظا وضمير الموصول الثاني هو المستكن في الضاربي فالعائد الى الموصول في الصورتين
اما مضمر واما مذكور لفظا فلا خلل ولا فساد لان توهم الفساد كان من الحذف فاذا لم يحذف
فلا توهم فسادا اصلا ولا حاجة الى ما تكلفه المازني وان كان لا يعرف نحو ان الاخبار فيما
لو كان مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر متفق على ما ذكرنا ولا حاجة الى جعلهما جملتين
اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى هذا ظاهر هذا الكلام ان المازني انما جعل الكلام
جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربت وضربني زيدا اذا قال في الاخبار
عن زيد الضارب انا والضاربه زيد لان الضارب في المعنى للمتكلم وهو جار على اللام الذي
هو لزيد في المعنى فجرى على غير من هو له فوجب ابراز الضمير واما اذا جعل مفعولا لاحدهما
والفاعل مضمر في الاخر كما اذا قلت في ضربني وضربت زيدا الضاربي والضاربه انا زيد
فالضارب جار على اللام وهو لزيد فقد جرى على من هو له فلا حاجة الى ابراز الضمير ليكون
في صورة جملة اسمية كما قال الضارب هو وفيه نظر لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين
رعاية للمناسبة بين جملة الاخبار وبين الاصل الذي كان على جملتين قبل الاخبار وابراز
الضمير ليس لكونه جاريا على غير من هو له حتى يجيء هذا التوهم اذ ابراز الضمير وقوله
في ضربت وضربني زيد الضارب انا مع ان الضارب واللام كليهما للمتكلم اذ لو كان
للغائب لما صح الاخبار عنه بقوله انا بل قدر هذا الضمير ليكون جملة فالمازني انما قدر
الضمير لجعلهما جملتين اسميتين معطوفا احديهما على الاخرى فحينئذ ان لا فرق بين ما جرى
على من هو له وبين ما جرى على غير من هو له لمكان جعلهما جملتين اسميتين وهذا جرى
حكم الاخبار اذا كان التنازع في الفاعلية وحدها نحو ضربني واكرمني زيد فلك ان تقول
في الاخبار عنه بالذي الذي ضربني واكرمني هو زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت في الاخبار عنه الذي ضربته واكرمته زيد وجاز حذف العائد للطول او كان
الفعل مما يتعدى الى المفعولين فصاعدا وقد سهل على كل طريقة اذا اعملت الثاني
وضابطه فقلت فيما يتعدى الى المفعولين كسوت وكساني زيد جبة على اعمال الثاني
وقد اخبرت عن زيد قلت الذي كسوت وكساني جبة زيد وكذا فيما يتعدى الى ثلثة

١١٨ نحو اعلمت واعلى زيد عمرو ا فاما في الاخبار عن عمرو الذي اعلمته اياه اعلمنيه
زيد فانا عمرو و في الاخبار عن قائما الذي اعلمنيه واعلمنيه زيد عمرو ا قائم ومن
الشروط لم يتعرض لها المصنف لكثرة اشتراط الصور ولا حاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على الضوابط
ومنها اي ومن انواع المرفوع الخبر في باب ان اي ان واخواتها كما سيأتي ذكرها
في العوامل ان شاء الله تعالى وحكمه كحكم خبر المبتدأ لانه اي لان اسمه وخبره في الاصل مبتدأ وخبر
الا في تقديمه اذا لم يكن ظرفا فانه يجوز زيدا قائم ولا يقال ان قائم زيدا ولكن ان في الدار زيدا ان هو
يعني ان خبر المبتدأ جاز تقديمه على المبتدأ مطلقا ظرفا او لم يكن بخلاف خبر ان فان
خبره لا يتقدم في غير الظرف على الاسم لانه حرف وعمله ضعيف ولان عمله للمشابهة
الفعل على ما سيأتي والفعل له عملان اصلي وفرعي فالاصلي ما يتقدم مرفوعه على منصوبه
والفرعي بعكس ذلك ولما كان ان فرعا اعطي العمل الفرعي للفعل فتقدم منصوبه على مرفوعه
فلو تقدم الخبر كان مشابها للفعل في عمله الاصلي وهو خلاف القياس لان القياس ان
تنحط رتبة الفرع عن الاصل وهذه العلة توجب ان لا يتقدم الظرف ايضا لكن جوز لا[illegible]
اتساعهم فيه لانه لا يظهر الرفع في الظرف بخلاف غير الظرف فانه يشابه تقدم المرفوع على
المنصوب والظرف ليس كذلك نحو ان في الدار زيدا وانما الظروف يتسع فيها
ما لا يتسع في غيرها ولذلك يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره و
تقام مقام المفعول به صورة نحو اليوم سرته و[illegible] تقديم الظرف كون المبتدأ نكرة
نحو في الدار رجل بخلاف غيره فانه لا يجوز منطلق رجل ونظائر ذلك وقد يحذف اي الخبر
في نحو ان محلا وان مرتحلا وتمامه وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا
وان لنا مرتحلا عنها الى الآخرة ومثواي وفي نحو انشد شرح [illegible] ولو ان اشجرا اي
لو ان فيه اشجرا فحذف الخبر هذا اشارة الى شرح [illegible] واسيمر تصغير اسمر جمع سمرة
قال لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا فقال له سرح فذهب لقيم يعني ابنه
عن السمر وقد كان لقمان قد حسده واراد اهلاكه فاحتفر له خندقا وقطع كل ما كان
هناك من السمر ثم ملأه بالحريق فاوقد عليه ليقع فيه لقيم فلما ابصر المكان وانكر فقده
السمر عنده قال ذلك يضرب في شئ يشابهان في شئ ويفترقان في شئ قال
الزمخشري اي اشبه هذا المكان الذي يحث اليه المكان الذي عهدته لو ان

في السمر ان الذي عهد فيها وكانت قائمة الان ونحو ياليت ايام الصبي رواجعا عند
اصحابنا بجعل الخبر محذوفا والتقدير ياليت ايام الصبي لنا اي كائنة لنا في حال كونها
رواجع فرواجع نصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف خلافا للكسائي والفراء فان مذهب
الكسائي ان رواجع خبر كان مقدرة اي كانت رواجع وكان مع خبره مرفوع المحل خبر
ليت ومذهب الفراء انه ليت ينصب الجزئين لانه بمعنى تمنيت وهو ضعيف لانه يؤدي
الى حصول الفائدة بمنصوب من غير مرفوع ولانه عند ذلك في اللغة ولانها لو عملت لكون
معناها معنى التمني لوجب ان تنصب مطلقا لا ان تنصب في صورة دون صورة وكان
ينبغي ان لا يجوز ليت زيدا قائم ومذهب الكسائي وان كان غير بعيد لان حذف كان مع معموله
الا ان حذف الخبر الذي هو ابلغ من حذف كان وقد حذف في نحو ان مالا اي ذكر الا انما حكى
ان قريشا جاء الى عمر بن عبد العزيز وتوسل اليه بقرابة معه فقال ان ذاك اي
ان ذاك مصدق ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اي لعل مطلوبك حاصل وحذف لقرينة الخبر
الحال والتزم اي حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي حاصل
بما يجاب به هذا القول كقولك في علمت من ابوك علمت ما يجاب به هذا الاستفهام ومن ثمة
قد التزم حذف الخبر لقيام هذا الكلام وهو الجملة الاستفهامية المذكورة بعد ليت شعري
مقام الخبر مثل لولا زيد لكان كذا في حذف الخبر وسد الجواب مسده وانما ذكر المصنف
بعد قوله ليت شعري هل كان كذا ولم ينص على انه التزم الحذف في ليت شعري كما قال
صاحب المفصل اذ قال وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري لانه لا ينحصر عليه في
استعمال العرب بل يضم اليه استفهام نحو ليت شعري اي الرجلين عندك او ازيد
عندك ام عمرو وقد التزم الحذف حيث ذكرت الجملة الاسمية الاستفهامية بعده ومنها
اي ومن انواع المرفوع خبر لا التي لنفي الجنس وهو في قول اهل الحجاز نحو لا غلام
رجل ظريف فيها مثل بالمضاف لتعين كون الظريف خبرا اذ لو مثل بالمفرد نحو لا رجل ظريف
لم يتعين للخبرية بل جاز ان يكون صفة ويرد على الحمل على الرجل وحكمه كحكم خبر ان
لان لا نقيضة ان تحمل عليه في العمل لان العرب تحمل النقيض على النقيض فان قلت لان النقيض
[illegible] ان [illegible] الشيء وطرف النقيض [illegible] لا شئ الا هما في كونهما طرفين
فهو في الحقيقة حمل النظير على النظير لا النقيض على النقيض وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر

حق حكم النقيض ان يكون مخالفا للنقيض لا موافقا فكيف حمل عليه قلت [illegible]

١٠٩ القاهر رحمه الله الا في جواز تقديم الظرف فان خبر ان يتقدم اذا كان ظرفا على
اسمه ولا يتقدم خبر لا وان كان ظرفا على اسمه فلا يجوز لا في الدار رجل وجاز
ان في الدار غلام رجل والفرق ان ان شابه الفعل الماضي في كونه ثلاثيا مفتوح
الاخر وفي اتصال الضمير المنصوب به وفي اتصال نون الوقاية به مع ضمير المتكلم فكانه
كانه فعل بخلاف لا فانه محمول على ان وفرع عليه وانحطاط رتبته عن رتبة ما هو اصله
وهو ان ويحذف اي الخبر نحو لا باس اي عليك ومنه كلمة الشهادة اي وجاء
فيه الخبر نحو لا اله الا الله فان ما بعد الا مستثنى فيجب ان يكون هنا قبله كلاما فلا بد
من تقدير خبر اي لا اله في الوجود الا الله ولا يثبت الخبر في تميم اصلا اي بنو تميم
لا يثبتون الخبر ويقولون لا اهل ولا مال ويحتمل وجهين احدهما انه لا يثبت لفظا
وهو في العموم مراد والثاني ان لا يقدر الخبر اصلا لا لفظا ولا تقديرا ومعناه
انتفى الاهل فلا يحتاج الى تقدير الخبر ومنها اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او ما
رجل خيرا منك ولا رجل افضل منك ولا يجوز لا زيد مطلقا لنقصان مشابهتها اي
مشابهة لا لليس فان مشابهة ما اقوى لانه لنفي الحال وليس لنفي الحال بخلاف لا فانه
للنفي المطلق ويصدقه الاقراء وضمير منفصلا نحو ما انت او هو او ما انا قائما وهذا
ايضا من فوات نقصان مشابهة لا لليس فانه لم يدخل المضمر ايضا الذي هو اعرف
المعارف ولذلك اقتصر الزمخشري وغيره على الاول ولا يجوز الفصل بينه اي بين
اسم ما ولا وبين عاملهما وهو ما ولا ولا تقول افضل ما طعامك زيد بآكل كما لا يجوز
في باب المواضع الفصل بين العامل ومعموله باجنبي نحو كانت زيدا الحمى تاخذ
على ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا معمول تاخذ فهو اجنبي عن العامل والمعمول
وهو جائز اذا جعلت حتى اسم كانت اما اذا جعل ضمير الشان والقصة والحمى مبتدا
وتاخذ خبره وزيدا معمول تاخذ فهو جائز اذ ليس فيه الفصل بين العامل والمعمول
لان كان غير عامل في الحمى على انه اسم له ولذلك ضربت وذهب عمرو زيدا لا يجوز
ايضا لان قولك وذهب وقع فصلا بين ضربت ومعموله وهو اجنبي عنهما وبالجملة
فالفاصل بين العامل والمعمول باجنبي ممتنع الا في الجملة المؤكدة نحو خرج والله
زيد ونحوه فان لقائل ان يقول ايضا ان والضمير بمنزلة الاثنا وهو متعلق بفعل

وهو

وهو اقسم فو الله جملة مستقلة فلا ينبغي ان يجوز الفصل بين خرج وفاعله وهو زيد
بها فاجاب بان معناه ان الجملة القسمية تذكر لتاكيد الجملة فهي في الحقيقة غير اجنبية عنها
فلذلك جوز الفصل بها دون غيرها وقوله ونحوه يريد به ما يشاكله في كونه للتاكيد نحو خرج
لا شك زيد وخرج يقينا خرج زيد ولذلك في التاكيد نحو خرج خرج زيد فانه وان كان
فصلا لكنه جوز لانه لكونه غير اجنبي بل للتاكيد واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع
بحيث يصح وقوع الاسم اما مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فيه نحو زيد يضرب مثال
المجرد او سيضرب مثال الكون مع حرف غير عامل فان يضرب وان لم يقع موقع الاسم لان
الاسم لا يقع بعد السين لكن المراد ان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز بقوله
لا يكون عاملا عما اذا كان مع حرف عامل نحو زيد لم يضرب ولن يضرب ويضرب
الزيدان لان ابتداء الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يضرب في يضرب الزيدان مرفوع مع انه ليس بواقع موقع الاسم اذ لا يجوز ان تقول
ضارب الزيدان من غير اعتماد على استفهام ونفي وغيرهما فاجاب بان مبتدا الكلام
من حيث هو كلام لا يتعين ان يكون فعلا دون الاسم بل جاز ان يكون ابتداء الكلام
اسما على الجملة فيصدق انه وقع موقع الاسم على الاطلاق اي موقعا كان يصح ان يوقع فيه
اسم من الاسماء وان لم يقع خصوصا ونحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم وقد عدل الى
لفظ الفعل لزوما للعوض وقد استعمل الاصل المرفوض فمن يروي قوله وما كدت آيبا
هذا ايضا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان خبر كاد يلزم ان يكون فعلا وهو ان كاد
موضوع لمقاربة وقوع فعل فيجب في خبره ان يكون فعلا مضارعا فلا يكون خبره اسما فيقتضي
ان لا يرتفع الفعل المضارع فيه لان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع خبرا لكاد
فاجاب بان الاصل في خبر كاد ان يكون اسما كما في خبر كان ونظائره وكذلك استعمل
ذلك الاصل المرفوض في قوله وما كدت آيبا فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى ان الاصل
المرفوض واصل البيت فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
وانما قال فمن روى لانه قد يروى ولم اك آيبا وحينئذ لا استشهاد فيه المنصوب
هو من النوع الاسمي ايضا انواع لما فرغ من انواع المرفوع اسماء شرع في المنصوب
وهو ايضا نوعان اسمي وفعلي وذكر الاسمي اولا لانه اصل في الاعراب وقسمه الى انواع

11 منها المفعول المطلق وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا
وهذا الحد بطلقه يندرج تحت المصدر سواء كان جاريا على الفعل نحو ضربت ضربا
او غير جار نحو الضرب تبع لانه ايضا يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان لكنه
الكون يجعله نوعا من المنصوب فكانه قال المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل
مع انه غير منصوب فلو كان النصب جزءا من حقيقته لم يصح اقامته مقام الفاعل
لاستلزامه الرفع الذي هو مناف لحقيقته فكان الاولى ان يجعل النصب جزء حقيقته
والذي ذكره حد المصدر من حيث هو المصدر لا النوع منه خاصة وهو المفعول
المطلق الذي من شانه ان يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ويجيء مبهما
لانه لا يتعين لنوع وعدد وانه لتوكيد الفعل فحسب كالمثال المذكور ويكون للنوع
والمرة ويجيء موقتا اي معينا نوع تبين بحسب النوع والعدد نحو جلست جلسة
بكسر الجيم لبيان النوع وجلست جلسة بفتح الجيم لبيان والاول وهو الذي يذكر لتوكيد
الفعل لا يستدعم عاملا لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يتاخر عن المؤكد هذا وجه
لتقريره والكلام في الاستعمال انه هل جاء متقدما على عامله ام لا ولا يثنى ولا يجمع
بخلاف الاخرين وهو اما النوع او المرة واما المرتين فلم يجمع لانه الجنس المطلق
فليس له مثل ينضم اليه ليثنى ويجمع بخلاف النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع
آخر فيثنى ويجمع وبخلاف المرة فانه يصح انضمام المرة الاخرى اليها وقد يكون
بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه مصدرا كان اما ملاقيا له في اشتقاقه كانبت نباتا
او غير ملاق له فيه كجلوسا او غير مصدر كضربته ثلث ضربات وانواعا من الضرب
واشد ضرب وهذا الضرب وسوطا لا منافاة بين قوله غير مصدره وبين قوله
مصدرا لان المراد من قوله غير مصدره ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور وهذا
يتناول المركب واشتقاقه اما بانتفاء اصل المصدرية كسوطا او ما بقاء المصدرية وانتفاء
كونه لذلك الفعل نحو نباتا فانه مصدر لكنه يصدق عليه انه ليس مصدرا للفعل المذكور
فصح تقسيم ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور الى المصدر والى غير المصدر فمثال
غير المصدر قوله ثلث ضربات لان لفظ الثلاث غير مصدر لكنه مضاف الى
مصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه وكانه قال ضربته ضربات ثلاثا وكذا

بيان المرة — [margin, beside "بكسر الجيم لبيان النوع…"]

كقعدت — [margin, beside "او غير ملاق له فيه…"]

المنصوب الذي يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان فيخرج نحو الضرب قبيح فانه ليس من المفعول المطلق — [margin note]

انواعا

انواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ولكنه موصوف بالجار والمجرور وهو
قوله من الضرب فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه صفته فكان المعنى
ضربته ضربا شديدا وضربا خفيفا وضربا مسيحا الى غير ذلك وكذا اشد ضرب
لفظ اشد ليس بمصدر لانه افعل التفضيل واضيف الى مصدر فاكتسى حكم المصدرية
من المضاف اليه او من الموصوف المقدر في المعنى لان التقدير ضربته ضربا هو اشد
ضرب وكذا هذا الضرب لفظ هذا اسم ليس بمصدر لكنه موصوف بمصدر فاكتسى
حكم المصدرية منه واما سوطا فان اريد به الآلة التي يضرب بها فانما اجري حكم
المصدر عليه لان الاصل ضربته ضربا بسوط ثم ضرب سوط ثم سوطا على اقامة
المضاف اليه مقام المضاف وان اريد به المصدر من ساطه بسوطه سوطا اي ضربه
بالسوط فلا يكون من هذا القسم لانه يكون مصدرا حقيقة والباقي واضح وجاز
ذلك اي يقرن بالفعل فيما هو اعم منه اي اعم مما يدل عليه لفظ الفعل كقوله فما
شنا والذيب كانا يقلبه ورد من الحمى مزدم اي عادته عداء والعداء الموالاة
بين الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر الآخر فلفظ شنا قرن بالفعل وهو
عادي مع ان مفهومه اعم من العداء وغيره الذرين الثوب الخلق والموم البرسام
يقال منه موم الرجل فهو مموم والمردم من اردمت الحمى اذا دامت ومنه
ويند مزدم وسحاب مردم اي دائم اي هذا الصائد يقول عادت عداء اي صدت
احد الصيدين على اثر الآخر وكنت على خوف من ان يخطي رميه وسمى الانسب
الصيد كمحموم او من به علة البرسام فهو مرتعد مستغفر لمن به ورد دائم من
البرسام والموضع المطلق الخرع المقلب هو لصاحبه لكن نسب الارعاج والتقليب
الى الثوب الخلق الذي لبسه حال الصيد اي يقلب الورد الدائم من المرض ثوبه
الخلق الذي كنت فيه واراد انه يقلقه ويقلق على وجه الكناية ومنه اي ومما
هو اعم من المصدر قولهم ما اغفله عنك شيئا اذ المعنى انظر او تفكر شيئا لكنه حذف
للكثرة نقل في التعليق عن ابي سعيد انه قال ما فسره من مضى الى ان جاء
المبرد وفسره الزجاج فقال معناه مبني على كلام قد تقدم كان قائلا قال زيد ليس
بغافل عنك فقال المجيب بلى ما اغفله عنك واراد ان يعبر على ان يعرض

كلامه فقال انظر شيئا فانك تعرف صحة ما اقول لك كما تقول انظر قليلا وفكر
شيئا اي تفكر قليلا هكذا نقلوا في التعليق اعفله على هذا التفسير بالغين المعجمة
والفاء وكذا ذكره السيرافي في شرح كتاب سيبويه بعد النسخة المعتبرة ودلالة
الكلام وهو مخالف للصحاح اذ قال في فصل العين المهملة مع اللام في عقل قولهم
ما اعقله عنك شيئا اي دع عنك الشك وقال هذا حرف رواه سيبويه في باب
الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء كانه قال ما اعلم شيئا مما تقول فدع عنك الشك
ويستدل بها على صحة الاضمار في كلامهم للاختصار وقال الاخفش انا منذ خلقت
اسأل عن هذا وقد يحذف اي المصدر ويقام وصفه نحو قمت طويلا اي قياما
طويلا وضربت شديدا اي ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا في حده صح
انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصاء بضم القاف والفاء وهي قعدة المحتبي
يحتبون الثوب ومشي الهيرا العرضنة بفتح العين وكسر الراء اذا مشى مشية
في شق فيها نشاط وفي نصبها اختلاف قال سيبويه ان الناصب له الفعل الظاهر
لانه نوع منه وقال المبرد وابن السراج انها صفات لمصادر محذوفة اي قعدت
القعدة القرفصاء ومشى المشية العرضنة ونحو ذلك نحو رجع القهقرى اي الرجعة
القهقرى ومعنى كون الموصوف ماخوذا في حده ان القرفصاء موضوع لقعود
خاص فالقعود ماخوذ في حده ومعناه وكذا العرضنة مشية خاصة فالمشي ماخوذ
في حدها بخلاف ضربته انواع الضرب فان الضرب غير ماخوذ في حد النوع اذ النوع قد
يكون ضربا وقد يكون غيره وتخصيصه بالضرب يعرف من خارج وهو صفته
نحو عن الضرب ونظائره وقد يكون اي المصدر ولا فعل له من لفظه نحو مات حتف
انفه اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان على فراشه فيخرج نفسه من
انفه وفمه وينتصب اي المصدر باضمار فعل اما مستعمل اظهاره نحو خير مقدم
باضمار قدمت ومواعيد عرقوب وحذا وسقيا بقوله وعدت وكان الخلف منك
سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب انتصب مواعيد بوعدت اي وعدت
وعدا مثل مواعيد عرقوب وانتصب اخاه بوعد بدلالة مواعيد عليه وعرقوب
اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في الخلف وذلك انه اتاه اخ له يسأله

بفتح الراء وكسر العين

شيئا فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى قال
اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا جذه من الليل ولم يعطه ويثرب
بالتاء المنقوطة نقطتين من فوق وفتح الراء اسم موضع قريب من اليمامة ويروى
بالثاء المثلثة وهي اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والاول اصح لان العمالقة
لم يسكنوا المدينة وقوله جزاء سنمار وقوله جزاني ابو سعيد بحسن فعاله جزاء سنمار وما كان ذا ذنب
سنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق للنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه
من اعلاه فخر ميتا كيلا يبني مثله فضرب به العرب المثل او غير مستعمل عطف على
قوله مستعمل اي غير مستعمل اظهار فعله سماعا اي ينتصب المصدر باضمار فعله
وانتصابه اما سماعي ليس له ضابط نحو سقيا ورعيا وعقرا وجدعا وبؤسا وخيبة
وعيا فيقال سقيا لفلان وبؤسا له وخيبة له بالابتداء ولم يسمع سقي له ورعي له
ومنه حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ولا افعل ذلك ولا كيدا اي ولا اكاد ان افعله
ولا هما اي لا اهم بفعله هما وانما فصله عما قبله لان ما قبله كان في الدعاء وهذا في
الخبر ومنه حاشا زيد وعمرو ايضا ومنه فضلا في نحو قوله ومخيبة لسنا نرى
من يصدها عن الفلك فضلا ان نرى من يصيدها ايضا مصدرا من يفضل
اي عاد وفضلا ايضا مصدر فضل انتفاء ان نرى انسانا يصدها عن الفلك فضلا
عن رؤيتنا انسانا يصيدها لنا من مصدر فضل من الشيء كذا اذا بقي منه بقية
كقولك انفقت اكثر دراهمك والذي فضل منها ثلثة فابقي منها اقل مما انفق كذلك
انتفاء رؤية صدها عن الفلك اقل من انتفاء رؤيتنا من يصيدها لنا اي لا نصدق
فكيف يصاد كان صيدها مستحيل وصدها ممكن قليل وانتفاء المستحيل اكثر من
انتفاء الممكن القليل وكذا قولهم هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين اي
انتفاء افادته لليقين قطعي وانتفاء افادته للظن مظنون فالانتفاء الاول اكثر
لانه لا يقع البتة والانتفاء الثاني اقل لانه قد يوجد لانه غير قطعي الانتفاء ونحوه لا
ينظر زيد الى الفقير فضلا عن اعطائه الدراهم اي انتفاء الدراهم النظر اليه اقل
من انتفاء اعطائه الدراهم لان ذلك كالمستحيل بخلاف النظر ومنه ويلك وويحك معناه
وويسك فصل هذا عما قبلها لكونها ليس لها فعال من لفظها بخلاف ما تقدم بل

الدعاء بالهلاك وقد يدعى به في معرض التعجب ومما يحكى من قول لبيد فما قال و
لا واح ولا واس ابو هند فتاذا بمعنى عليه ومنه تربا وجندلا وفاها لفيك والهاء
في فاها للارض وفم الارض وهو التراب لانها به يشرب الماء فهو تعبير بالفم
وقيل الضمير كناية عن الداهية ومعناها الخيبة ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر في
تمة لعزة من اعراضنا ما استحلت فصله عما قبله لكونه صفة بمعنى المصدر يقال
طعام هنيء مريء ثم استعمل مصدرا بمعنى الهنيء نحو عائذا بك بمعنى اعوذ عياذا
بك واقاما وقد قعد الناس اي اتقوم قياما فلفظه لفظ الصفة ومعناه المصدر
وقياسا عطف على قوله سماعا اي وينتصب المصدر بالفعل قياسا بمعنى له
ضابط وذلك فيما اذا وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا
عنه نحو ما انت الا سيرا وانما انت خلاف الضبع الراكب اي حذف فعله لزوما
اذا وجد هذا الضابط قوله مثبتا احتراز عن المنفي نحو ما زيد سيرا بعد نفي احتراز
عما اذا لم يقع بعد نفي نحو زيد سيرا او معناه اي معنى النفي نحو انما انت سيرا او داخلا
على اسم احتراز عما اذا دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا شديدا فانه مثبت بعد
نفي داخل على اسم ولكنه خبر عنه نحو ما انت الا سير ما انت الا سير سير وقوله
انما انت خلاف الضبع الراكب اي ما انت الا تخالف خلافا مثل خلاف الضبع الراكب
لان الضبع اذا رأت راكبا خالفته واخذت في ناحية هربا عنه والذئب يعارض
الراكب مضادة للضبع يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون او وقع عطف على
وقع قبله اي او فيما اذا وقع مكررا بعده اي بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو زيد ضربا
ضربا بخلاف اذا دكت الارض دكا دكا فان المصدر وان وقع مكررا لكنه ليس
بعد اسم بل بعد فعل او وقع تفصيلا اي او فيما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا واما تفدون
تفادون فداء فمضمون الجملة المتقدمة هو شد الوثاق وهو الشدة اثر و
تفصيل ذلك الاثر المن والفداء او وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
اي بمعنى المصدر وصاحبه اي صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اي يصوت صوتا مشبها لصوت الحمار وقد ينتصب بالمصدر المذكور

اي

اي فاذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار وانما ينتصب اذا اريد به معنى الحدث
اما اذا اريد الصفة الثابتة فلا ينتصب على المصدرية اذ لا دلالة فيها على الفعل او وقع
مؤكدا اما لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة لا محتمل لها غيره اي لا تحتمل الجملة غير
ذلك المصدر نحو له علي الف درهم عرفا اي الا اعترافا والاعتراف مؤكد لمضمون الجملة
السابقة لانه ايضا اعتراف او لغيره اي او وقع تاكيدا لغيره او المؤكد لغير مضمون الجملة اذا
كان له اي لمضمون الجملة محتمل غيره اي غير المصدر نحو هذا زيد حقا في النكرة
او الحق في المعرفة فان قوله هذا زيد يحتمل ان يكون حقا وان لا يكون حقا وقوله
لغيره اللام اما ان يكون للعلة او صلة للمؤكد اي او المؤكد غيره فان كان للصلة
فالمؤكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف مضاف اي لاجل دفع الغير
فان قوله حقا دفع عنه الغير وهو الباطل وان كان للصلة فمعناه ان قوله حقا
مؤكد لا لحق مضمونه او ما هو غير الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان معنى احقيته
الحق الى المتكلم وهو غير معنى زيد قائم فقوله حقا مؤكد غير مضمون الجملة فان
قلت له علي الف درهم عرفا ايضا وكذا اعتراف واعتراف غير مضمون جملة
لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الاعتراف اعم من ان يكون بالف درهم او بغيره
فالتاكيد للنفس والغير فيه اتفقا حينئذ في هذا المعنى قلت مدلول زيد قائم لا يلزمه
كونه حقا ومدلول له علي الف درهم يلزمه كونه اعترافا فكان ذلك تاكيدا لنفسه
وهذا للغير ولا افعله البتة او بتة اي قطعا مثل حقا لان مضمون لا افعل قد
يكون قطعا وقد لا يكون والاكثر في الاول وهو التاكيد للغير كلفظ حقا التنكير
اي استعمال حقا لتاكيد الجملة على التنكير اكثر من استعمال المعرفة وهو الحق و
في الثاني وهو لفظ البتة التعريف اي استعمال نحو لا افعله البتة بالتعريف اكثر
من استعمال بتة بالتنكير وقطع الهمزة من البتة مخالف عن القياس لان الالف
واللام للتعريف لكنه اي لكن قطع الهمزة مسموع اذ يقال لا افعله البتة بقطع
الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافا نحو لبيك حنانا اليوم فان
الباقية صنع مثلها في لبيك وعليك بمعنى المصدر اذا وقع مثنى مضافا للتثنية
حذف فعل لان في المعنى كالمصدر المكرر فهو لبا لبا اقام احدهما مقام الفعل ومعنى

نحو

على ما سيجيء منها او غير متصرف يعني ينتصب المصدر باضمار فعل وهذا المصدر
اما ان يكون متصرفا اي يكون فاعلا ومفعولا ومضافا اليه واما غير متصرف كما سبق
وهو ما لزم النصب نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله فانها
لم تجي الا منصوبة فمعنى سبحان الله اسبح تسبيحا اي انزهه تنزيها فهو مصدر
سبح كغفر غفرانا قال الشاعر قبح الاله وجوه تغلب كلما سبح الحجيج وكبروا اهلالا
وقيل اسم للمصدر وليس بمصدر لان المشهور في فعله سبح بالتشديد ومصدره
التسبيح فسبحان اسم للتسبيح ومعاذ الله اي اعوذ بالله معاذا وعمرك الله
بمعنى تعميرك مصدر عمر بتشديد الميم قال سيبويه انه مصدر بحذف الزوائد واصله
عمرتك الله تعميرا تضمن معنى السؤال اي سالت الله عمرك فحذفوا الفعل العامل
المصدر ومقامه ثم حذف زوايد المصدر فبقي عمرك الله فانتصب كما انتصب التعمير
بالمصدر ومضاف الى المفعول والله منصوب بالمصدر او بالفعل الناصب للمصدر
وقيل المعنى اسالك بعمرك اي بتعميرك الله اي بوصفك الله بالبقاء وقعدك
الله من القعيد الذي معناه الثبات والدوام او الحفظ والمصاحبة من قوله تعالى
عن اليمين وعن الشمال قعيد اي حافظ وعند سيبويه مثل عمرك واصله تقعيدك الله
فحذف زوايده والمعنى اسالك بتقعدك الله اي بتقعيدك الله اي بوصفك الله
بالثبات او الحفظ ومنه سلامك ربنا في كل وقت برينا ما تعيبك الذموم اي
تسليمك وتنزيهك يا ربنا من كل سوء ونقص فهو بمعنى سبحانك بريء ما يعيبك
من تعييبه اي جعله ذا عيب وفي بعض الحواشي ما تعنك اي ما تعلق بك ويروى
بالثاء المثلثة يقال ما تعنثني كذا اي ما لاق بي ومعنى ما تعنك اي ما يليق بك
الذموم والبيت لامية بن ابي الصلت وبعده يخطئون وانت رب بكفيك المنايا عاد كم
والحتوم والحتم القضا وخطى بمعنى اخطى او معطوفا عليه اي على غير متصرف
نحو سبحان الله وريحانه اي ورزقه الا انه لا يلزم النصب لقوله سلام الاله وريحانه
ورحمته وسماء درر اي وسحاب ذات درر جمع درة وهو المصب البيت للنمر بن
تولب وقبله تصابى وامسى علاه الكبر وامسى لجمرة حبل غرا جمرة اسم
امراته واراد بتفاعل تصابى نفسه اي امسى حبلها اي وصلها وعهدها عزورا

لا التثنية فقط كقوله تعالى ارجع البصر كرتين اي المراد التكرير والدوام

113 لبيك اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة والمراد به التكرير والدوام اي كرة بعد كرة
وليس المراد رجع البصر والنظر مرتين وهو من الب بالمكان اذا اقام به وحكى
ابن مالك ثلاثيا فلبيك تثنية لبا وقال يونس ان الف لبا انقلبت ياء لاتصالها
بالمضمر كالف لدى وعلى فانه مفرد وقال اذا اتصل بالمظهر انقلبت ياء نحو لديك
وعليك ورد بقوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور اي دعوت
مسورا لما نابني من الحاجة فلباني اي فاجابني ثم قال فلبى يدي مسور اي اقيم
في طاعة اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي بيد يديه اي اكون تحت تصرفه
وحكمه حجة عليه اي على يونس اذا اضافه الى مظهر وسعديك من الاسعاد
وهو الموافقة والاعانة اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد فهو مصدر بحذف الزوائد
وحنانيك اي حنانا بعد حنان والحنان الرحمة ودواليك من المداولة وهي
المناوبة قال اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس
وبرد يعني حتى كلنا موجها لابس ومعنى البيت ان عادة العرب في الجاهلية ان يلبس
كل واحد من الزوجين برد الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس
طلبا لتأكيد المودة وقيل انهم يزعمون انه اذا شق عند البضاع شيء من ثوب
كل واحد من الزوجين دام بينهما الود والا تهاجرا وقيل انه في البيت في موضع
الحال اي متداولين يعني الثوب ومثله وكذلك هذاذيك بالدال المعجمة معناه
السرعة والقطع والضرب اي هذا بعد هذ قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وخضا
بمعنى الى عاص العروق النضا والنبض اللحم المكتنز اي بمعنى الطعن والضرب
في اللحم الى العروق العاصية وقبله نحن نهم يطعن فرجو فرضا وتارة يسلقون
فرضا اي نضربهم ضربا بهذا اللحم هذا بعد هذ اي قطعا بعد قطع ونطعنهم طعنا
وخضا يرد دما هم في اجوافهم اي يصل الى اجوافهم والبيت للعجاج وحاصله
اي حاصل ما حذف الفعل فيه قيا سا يرجع الى السماع لان الضابط القياسي على
ما ذكرنا مستخرج من الصور المسموعة عن العرب لولاها لما حصل الضابط فكلى
فالضابط انما حصل بعد سماع تلك الصور وهو معنى قوله يرجع الى السماع الا
ان حذف الفعل قياس لانا بعد معرفة الضابط نقيس صورا لم نسمع من مفرداته

عيا

لايوثق به وشاب ولا مرحبا بالبياض والشيب من غاب يفتقر فلوان
حمرة تذنو له ولكن حمرة منه بعيد لو الفتى تذنو له اي تقرب منه ومنه سفر
اي لكنها بعيدة منه سلام الاله البيت بعد صحبه بالسقي اي سلام الله ورزقه
ورحمته لازالت على حمرة وبعد غمام يزل تدق العباد فاحيى البلاد وطاب
الشجر اي مثل الغمام لرزق العباد ورعاه مصدر منصرف لكنه معطوف على غير
متصرف وهو سبحان الله فحكم حكم غير المتصرف في الانتصاب بفعل مضمر الا
انه لا يلزم النصب كما جاز في البيت وفي المصدر الغير المتصرف ملزم ومنها اي
المصدر يكون مصدرا متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به نحو اعجبني الضرب الذي
ضربته فان الهاء ضمير المصدر وغير متوسع فيه نحو زيدا ظنه منطلقا اي الظن ظني
نعني بالتوسع ان يجرى المصدر مجرى المفعول به حتى كانه مفعول به لا مانع
من ان يجرى مجرى المفعول به بخلاف الظنه فانه لو اجرى مجرى المفعول لكان
احد مفعولي افعال القلوب مذكورا دون الاخر وهو غير جائز على ما سيجيء
ان شاء الله تعالى ومنه المعلم والمعلم زيد عمرو اخير الناس اياه انا اي الاعلام
اصل اعلمت واعلمني زيد عمرا اخير الناس اياه في التاريخ في زيد عمرو خير الناس
فاصل الثاني ورفع زيد بالفاعلية وعمرو وخير الناس اياه انا فالمعلم مبتدا
والمعلم عطف عليه والهاء في موضع المفعول الاول وزيد فاعله وعمرو وخيرهما
الثاني والثالث واياه ضمير المصدر اي الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا فيه
بان يجعل كالمفعول به لان التوسع في الافعال المتعدية الى الثلثة لا يجوز قطعا اذ
ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به وانا خبر المبتدا والمعلم والمعلم
وانما صح الاخبار عنهما بخبر واحد لان اللام في الموضعين عبارة عن المتكلم
الذي هو فاعل في موضع ومفعول في موضع وانما جعل الضمير في اعلمني غائبا في
الاخبار مع انه كان متكلما لانه لما جعل اسم فاعل صلة اللام وجب ان يعود
اليه ضمير وانما يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول فلذلك قال
والمعلمه ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول له وهو علة الاقدام على
الفعل المجتمع فيه ان يكون مصدرا او فعلا للمقدم ومقارنا للمقدم عليه قوله

كما في الظرف اذا توسع فيه نحو ويوم شهدناه فالضمير في ضربته متوسع فيه نحو [illegible] لا انتهى

بالضمير الثاني رفع زيد بالفاعلية وعمرو وخير الناس هما المفعولان و حذف المفعولات الثلث للاول [illegible] الثاني [illegible] اللام [illegible] المعلم والمعلم زيد عمرو اخير الناس [illegible]

علة الاقدام اشارة الى بحث مذكور هنا وهو ان المفعول له في نحو ضربته تاديبا
مسبب عن الضرب فلا يكون سببا له لان الشيء الواحد لا يكون سببا ومسببا واجيب
بانه قد يكون سببا ومسببا باعتبارين وهنا كذلك لان التاديب ليس علة لوجود
الضرب بل علة للاقدام عليه وسببا حاملا عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود التاديب
فوجود التاديب مسبب عن وجود الضرب وتصوره في الذهن هو سبب الاقدام
فقد تغاير الجهتان وشرط في نصب المفعول له امور ثلثة كونه مصدرا او فعلا
للمقدم اي الشخص الذي تقدم على الفعل وكونه مقارنا للفعل المقدم عليه وقوله مما
اجتمع من فيه للبيان المفعول له اي هو الذي اجتمع فيه الامور الثلثة وانما شرطت
الامور الثلثة في نصبه لكون المفعول له علة للاقدام فلا يكون عينا بل معنى ليكون
تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الاقدام على الفعل فلذلك شرط كونه مصدرا
فان قلت مقتضى هذا ان لا يكون العين مفعولا له مع اللام نحو جئت للسمن لانه
ليس بمعنى وقد شرطت في الباعث كونه معنى وقد صرحوا بانه مفعول له قلت
هذا ايضا راجع الى المعنى اذ معنى جئت للسمن لطلب السمن او لاخذه او لشرائه
ونحو ذلك فالباعث ليس هو العين بل المعنى القائم به بشهادة قرينة الحال فيصح
كون الباعث معنى في جميع الصور ظاهرا او مقدرا وشرط كونه فعلا للمقدم
ليكون باعثا له على اقدامه وشرط المقارنة لان الاصل ان تقارن العلة المعلول
فهذه الامور شرائط النصب بمعنى انه لو انتفى واحد منها انتفى النصب لا كونه
مفعولا له فيتعين فيه ذكر اللام ح كما سيأتي سببا غائيا كان نحو قوله واغفر عوراء
الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما او سببا باعثا ليس غاية تقصد
قصدها اي قصد الغاية نحو يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور و
الهول من تهول الهبور هذا تفصيل للعلة اي العلة قد تكون سببا غائيا
كالادخار للغفران اي اعفو واغفر زلات الكريم لاجل ان ادخره للشدة
صديقا والعوراء الكلمة القبيحة وكذا التكرم علة غائية للاعراض عن شتم اللئيم
اي اعرض عنه ليحصل لي المقصود وهو كرامة النفس وعزتها وقد يكون العلة
سببا باعثا وليس غاية مقصودة كما تقول قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن

سبب باعث على المقصود وليس غاية مطلوبة للشخص اذ لا يطلب كونه جبانا بخلاف
التكرم والادخار فانهما مطلوبان للشخص وهو مفعول له هو علة الاقدام تشهد هذين
الصنفين والبيت الاول مشتمل على المفعول له معرفة وهو ادخاره ونكرة وهو تكرما
واستدل به لان الجرمي لا يجوز كونه معرفة وكذا البيت الثاني مشتمل على المفعول له
نكرة وهو مخافة ومعرفة وهو زعل والهول والبيت للعجاج والعاقر من
الرمل الذي لا ينبت شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها و
المحبور المسرور والتهول ان يعظم الشيء في عينك والهبور جمع هبر وهو
المطمئن من الارض والهيبر في يركب مثل الثور الوحشي وقيل لبعيره
وهو الظاهر بدلالة ما قبله من الابيات وقد ذكرتها الناع وهو البعير الابيض
اي يركب الرمل ويعلوه مخافة ممن يقصده ونشاطا لافلاته من صائد او غيره
وقيل ان الهول عطف على كل اي ويركب الهول والاصل فيه اللام لانه صريحها
على العلية فاذا لم يجتمع ما ذكرنا بعض الامور الثلثة المذكورة ولم يلتزم الاصل
فاذا انتفى المصدرية تعين اللام نحو جئتك للسمن واللبن وكذا اذا انتفى كونه
فعلا للمقدم نحو زرت لمخاصمتك اياي وكذا اذا انتفى المقارنة كزرت اليوم لمخاصمتك
اياك غدا الا في نحو زرتك ان تكرمني وانك تحسن الي فانه انتفى كونه فعلا للمقدم
ولم يذكر اللام لان ان وان يحذف فيهما اللام قياسا مستمرا ونحو قوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا متاول هذا اشارة الى ايراد وهو ان خوفا وطمعا
ليسا فعلين لفاعل يريكم وهو الله تعالى اذ لا يصح عليه الخوف والطمع فكان
ينبغي ان لا ينتصبا فاجاب بانه متاول وتاويله ان يريكم معناه يجعلكم رائين
فالخوف والطمع على هذا فعلان لرؤيتهم للاراءة والخوف والطمع فعلان للمقدم
على فعل الرؤية وهم المخاطبون كانه قال يرون البرق خوفا وطمعا ويجوز ان
يأول على حذف مضاف اي ارادة خوف وطمع فيكون علة ليريكم لان ارادة
خوفهم وطمعهم حاصلة للمقدم على الاراءة وهو الله تعالى فانه يريهم البرق
فيريد خوفهم وطمعهم والغالب عليه اي على المفعول له التنكير بحسب الاستعمال
ولذلك توهم الجرمي اشتراط تنكيره ولم يجوز كونه معرفة وعند الزجاج انتصابه

اي انتصاب المفعول له على المصدر فقولك ضربته تاديبا معناه ضربته ضرب تاديب
او ضربته وادبته تاديبا وهو ضعيف لفوات معنى العلية بتقديره مصدرا ولا يجوز   على حد
اي يتقدم اي المفعول له على عامله لانه فضلة كالمفعول به وان يضمر اي ويجوز ان
يكون مضمرا وهذا ان اراد به انه يجوز كونه مضمرا مع اللام كما تقول ضربته لتاديبه
اي له فهو محل النظر موقوف على الاستعمال فان حذف حرف الجر عن الاسماء
غير مطرد ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع فيه الفعل
من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في ومن في ما للبيان احترازا عن المفعول
له فان قلت قولهم يوم الجمعة حسن ينبغي ان يكون مفعولا فيه لانه مما وقع فيه
الفعل وليس بمفعول فيه قلت شرط كونه مما يصح فيه تقدير في وههنا لا يصح
فيه تقدير في وهذا القيد يغني عن تقييده بفعل مذكور كما ذكره غيره وهو ان
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واحترز به عن قولهم يوم الجمعة حسن فظرف
الزمان كله مبهمه وموقته يقبل ذلك اي صحة تقدير في كالحين واليوم والشهر
والسنة فالحين مثال للمبهم وما عداه للموقت ومن ظرف المكان المبهم دون
الموقت اي يقبل المبهم من ظرف المكان تقدير في دون الموقت منه وفسر
الموقت بانه الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد
فان اسم الدار باعتبار الجدران والسقف والعرصة وهي داخلة في مسماها بحسب
الوضع وكذا السوق والمسجد والمبهم اي وفسر المبهم بانه الذي اسمه باعتبار
ما ليس داخلا في مسماه كجهات الجسم الست والفرسخ والبريد وهو اثنا عشر
ميلا وغير ذلك وانما كان مبهما لان نحو فوق وتحت من الجهات الست يطلق
على المكان باعتبار جهة العلو وجهة السفل وهذه الجهة لا يدخل في مسمى المكان
فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علاه الشخص
وكذلك ما يكون يمينا يتبدل باليسار وكذا القدام والخلف فهذه الامور اعتبارية
لا يدخل في مسمى المكان بخلاف الدار فان ما كان اسما له باعتبار الامور المذكورة
لا يتبدل اصلا وكذا الفرسخ والبريد يطلقان على امكنة باعتبار امر عارض وهو
كونه مقدرا باثني عشر الف خطوة وباثني عشر ميلا ونحوه وهي امور اعتبارية

التاديب ضربت مراعاة فهو الظاهر الجواز وان اراد به انه يتعين مضمرا كما تقول

لا يدخل في مفهوم المكان هذا بيان ما قالوا وفيه نظر فانا اذا اطلقنا فوق
على مكان فانما اطلقناه باعتبار امر داخل اضافي في مفهوم الفوق لا في مفهوم المكان
فجهة العلو داخلة في مفهوم الفوق لا بحسب اللغة وان لم يدخل في مفهوم المكان
وقد شذ ذهبت الشام وفاقا لان معناه ذهبت في الشام مع انه موقت وذهب
لازم اتفاقا فلذلك كان شاذا اتفاقا ودخلت الدار على الخلاف اي وشذ
دخلت الدار على الخلاف فيه فان بعضهم قال ان دخلت متعد والدار مفعول
فلا شذوذ في هذه الكلمة اصلا عند هذا القائل فهو كضربت زيدا ورأيت الدار
وقال بعضهم ان دخلت لازم لانه نحو غار ولان مصدره الدخول وهو مصدر
اللازم غالبا كالرجوع والصدور والوقوف ونحوها ولانه نقيض خرج وخرج
لازم وعلى هذا يكون دخلت الدار شاذا لانه مكان معين انتصب بتقدير
في فشذوذه مختلف فيه وشذوذ ذهبت الشام متفق عليه لان ذهب
اتفاقا لازم وانما قبل مبهم الزمان وموقته النصب بتقدير في دون موقت
المكان لان النصب انما يكون بحسب اقتضاء الفعل والفعل يقتضي مكانا مبهما على
الاطلاق وزمانا مبهما ايضا واما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل اذ الفعل
ما دل على احد الازمنة المعينة والمكان المعين ليس من مقتضى الفعل فلم ينتصب
واما المضمر فلا بد فيه من اظهاره اي اظهار في الا اذا اتسع فيه نحو ويوم
شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وهذا يؤكد ما قلنا في المفعول له وهو ان
المضمر لا بد فيه من اظهار اللام ايضا وجاز ذلك اي الاتساع واضمار في
غير المتعدي نحو اليوم خرجته لان الاتساع جعله كالمفعول به وفي المتعدي
الى واحد نحو ضربته زيدا ولا يجوز في ذوات الثلاثة نحو اليوم اريتك زيدا اليوم
قائما اياه اذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به فكان له اربعة مفاعيل وهو
ممتنع اذ لا يتجاوز الفعل المتعدي ثلاثة وفي ذوات الاثنين خلاف نحو اليوم
اعطيته زيدا درهما اي فيه فبعضهم يجوز الاتساع فيه لم يرجع الى ثلاثة مفاعيل
ثم قليل ولا يحمل عليه غيرهما ورد وكذا مظهرا موقت المكان اي لا بد فيه من
الاظهار في نحو الظرف كلا نوعيه يعني المبهم والموقت اما مستعمل اسما وظرفا

وهو ... ممتنع لان الفعل المتعدي ... ثلاثة مفاعيل

وهو

وهو ما جاز ان ينتصب على العوامل كاليوم والسنة والشهر فانه يقال هذا اليوم
ورأيت جيدا وعجبت من حين فلا يلزم النصب على الظرفية او مستعمل ظرفا
لا غير وهو ما لزم النصب نحو سوى ذات مرة ولقيته بعيدات بين اي بعيد
فراق وذلك اذا كان الرجل يسأل عن اتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك
عنه نحو ذلك ايضا ثم يأتيه ثلثة فيقال لقيته بعيدات بين وبكرا وسحر وضحى او صحوة وعشا
وعتمة وعشية ومساء اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومه وعشاه وعشية وعتمة
لذلك ومساءها يعني ان هذه الظروف يستعمل على وجهين احدهما ان يراد بكل
واحد منها معين كما تقول لقيت زيدا سحرا من الاسحار فلهذا لا يلزم نصبه على
الظرفية اذ يقال هذا سحر من الاسحار وادركت سحرا وعجبت من سحر وعشية وعتمة
على انه كغدوة وبكرة فمن لم يصرفهما والصرف اكثر فلا علية وان كانا معينين
يعني ان عشية وعتمة يستعملان على وجهين احدهما منع صرفهما وحينئذ يكونان
علمين منع صرفهما للعلمية والتأنيث والثاني الصرف وهو الارجح لا حاجة الى تقدير
العلمية قوله وان كانا معينين لا يقتضي العلمية كما اذا قلت جاءني رجل او الرجل
واردت به معينا جاز وان لم يكن علما فكل علم معين ولا ينعكس كنفسها اذ ليس
كل معين علما ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير سوى مقصورا بضم السين
وهو الاكثر وكسرها وسواء ممدودا بفتح السين على الاعرف اي المشهور انها
ظروف فاذا قلت جاء زيد سواك او سواك فمعناه مكانك وبذلك فهو منصوب
بتقدير في وعند الكوفيين هما اسمان ومستندهم قول الشاعر ولم يبق سوى
العدوان فانه فاعل كقوله لم يبق فلا يلزم انتصابه على الظرف وجوابه ان
التقدير فلم يبق شيء سوى العدوان فسوى باق على ظرفيته ومنه وسط الدار
بالسكون فانه مستعمل ظرفا لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين
طرفي الشيء كمركز الدائرة وبالسكون اسم المبهم لداخل الدائرة مثلا ولذلك
كان ظرفا فالاول يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا ويدخل عليه حرف الجر والاصح من
الثاني في المتحرك وسطه خير من طرفه واتسع وسطه وجلست في وسط الدار
وجلست وسطها بالسكون لا غير وقريب منه اي من وسط بالسكون عند فانه

حصص ... يلزم نصبه والثاني ان تستعمل ولا يراد زمان معين منه

هذا في

بحو ابن حاصة وانما قال قريب منه لان عند قد يدخل عليه من الجارة بخلاف وسط
بالسكون ولكنه لما كان دخول من قليلا كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا وصله
دون اي ومثل عند دون لانك لا تقول دونك كذا بالرفع كما لا تقول عندك ذلك
وامتنع بالرفع وتقول من دونه كما تقول من عنده ولا تقول جلست في عنده وقد جاء
في هذا مثل في دون كما قال وان جاء في دون هذا ما شكر المراة صاحبها هذا
مثل واصله ان الحكم بن عمرو الثقفي قال خرجت حاجا منفردا فرايت بامرة وهو
موضع جاريتين من مزينة لم ار كجمالهما وظرافتهما فكسوتهما واحسنت اليهما فر
حججت من قابل ومعي اهلي وقد اعتللت ونصل خضابي فلما مررت بامرة اذ
احديهما قد جاءت فسالت سوال منكرة فقلت فلانة قالت فقد كان ابو واحب
واني تعرفني وانكرتك قلت الحكم بن عمرو قالت رايتك عاما اول شابا سوقة
واراك اليوم شيخا ملكا وفي دون هذا ما شكر المراة صاحبها وتذهب مثلا قال ط
ما فعلت اختك فنفست الصعداء وقالت قدم عليها ابن عم لها فتزوجها
فخرج بها فذلك حيث تقول اذا ما قفلنا نحو نجد واهله فحسبي من الدنيا قفولي
الى نجد فقلت اما انك لو ادركتها لتزوجتها فقالت وما يمنعك من شريكها وحبيها
وجمالها وشقيقتها قلت يمنعني من ذلك قول كثير اذا وصلتنا خلة كي تزيلنا
ابينا وقلنا الحاجبية اول فقالت كثير بيني وبينك اليس الذي يقول هل وصل
عزة الا وصل غانية في وصل غانية من وصلها خلف وصلها خلف قال ابن عمرو
فتركت جوابها وما يمنعني من ذلك الا العي وما في ما شكر مصدرية اي انكار
المصدر المراة صاحبها يقع ودون هذا النصر وتستعمل عند في الزمان ايضا
في مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى يعني ان عند اصله ان يستعمل في
المكان وقد جاء مستعملا في الزمان قاله خالد بن الوليد وبعده تنجلي عنهم غيا
بات الكرى يضرب للرجل يحمل المشقة رجاء الراحة ومنه اي ومن المستعمل
ظرفا مع وقد جاء كان معها فانتزعته من معها وابو علي يحكم عليها بالحرفية اذا
اسكنت نحو فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الخلاف الخفاه
في مع فالجمهور انه ظرف واحتجوا بوجوه احدها تحرك آخرها بعد ساكن بعده

ملس

ملس بحروف اذ الحروف الثنائية ساكنة الاواخر نحو من وعن وقد ونظايرها فلما
لم يكن حرفا تعين ان يكون ظرفا اذا قابل بعده والثاني دخول التنوين عليها قال
الشاعر فيقوا بني حرب واهواؤنا معا وارحامنا موصولة لم تقضب والثالث ما
استدل به المصنف وهو اضافة نحو معها ودخول حرف الجر عليها وهو قوله من معها
واستدل على حرفيتها بانها لما اسكنت اشبهت الحروف الثانية كمن وعن على حرفين وليس
في الاسماء المعربة ما يكون على حرفين وجوابه ان السكون الوارد في البيت لضرورة الشعر
واما كونها على حرفين فلعله على مذهب يونس اذ قال لانها محذوفة وهو منزلة قفا و
المنوين بدل من اللام وفيه نظر اذ كان يجب ان يقال كان معاها فانتزعته من معاها
بالالف فتوله ووجه اي بناه وبلاما ابن عمها والبيت لجرير يمدح هشام بن عبد
الملك ويضمر عامله جوازا في قولك يوم الجمعة في جواب من يقول متى سرت اي
سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو اليوم سرت فيه وهو نظير زيدا ضربته من حيث
انه اضمار على شريطة التفسير ويتقدم عامله جوازا في نحو اليوم سرت فيه ونحو زيدا
ضربته من حيث انه اضمار على شريطة التفسير ووجوبا في نحو اي يوم سرت ونحوه
مما تضمن صدر الكلام وهو ظاهر ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول معه وهو
المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه فالمذكور بعد الواو ليخرج ما وقع بعد الفاء
ونحوه بمعنى مع ليخرج المذكور بعد الواو لا بمعنى مع قوله بعد فعل او معناه ليخرج نحو
زيد وعمرو قايمان حيث كانا معا في القيام فانه مذكور بعد الواو بمعنى مع وليس
بمفعول معه لعدم ذكر فعل او معناه وانما عدل عما قاله غيره وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة
معمول فعل لانه قد يفهم من المصاحبة الموافقة في اصل الفعل دون المعية بالزمان
فقوله بمعنى مع اصرح وادل على المعنى المقصود وهو المعية ولم يحسن حملها على العطف
نحو ما صنعت وابك واستوى الماء والخشبة ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اذ
العطف لا يؤدي المعنى المقصود هذا مثال المذكور بعد فعل وقوله لم يحسن كانه اشارة
الى جواب سوال وهو ان الاصل وكذا واستوى الماء والخشبة بالرفع وكذا وفصيلها
فاجاب بقوله ولم يحسن اي حمل على العطف لانه لا يؤدي المعنى المقصود وهو المعية
فان معنى قوله ما صنعت انت وابوك فقد تكون ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك

نظيره

نحو جاء زيد و عمرو قبله فانه مذكور بعد الواو لا بمعنى مع

العطف فلو لم يقل ما صنعت انت و ابوك لتكون للعطف وهو العطف

وحده فلا تعقد فيه المعية وهو المراد اذ المعنى ما صنعت مع ابيك واستوى الماء
مع الخشبة اي ساوى الماء الخشبة وليس المراد العطف ليكون المعنى استوى
الماء وحده واستوى الخشبة وحدها او استوى الماء مع غير الخشبة او الخشبة مع
غير الماء مع ان المعنى المقصود ان الاستواء حاصل للخشبة مع الماء وذكر انه اذا غرز
رأسه خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث ساوى الخشبة يقال استوى الماء بحيث ساوى
راس الخشبة فقال استوى الماء والخشبة فلا يحسن حملها على العطف فيهما وكذا في المثال
ليس الثالث معناه لو تركت الناقة وحدها وترك الفصيل وحده بل معناه لو تركت معه وخلى
بينها وبينه بان يكونا معا لرضعها وهذا ظاهر في ان العطف لا يؤدي المعنى المقصود و
انما قال لا يحسن لانه كان يجوز ان يحمل عاطفا ويراد به المعية لان العطف قد يكون
المعنى في التقدم والتاخر وفي المعية ولكن لما لم يتعين المقصود في العطف قال لم يحسن
ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا عطف على قوله ما صنعت وهو مثال للمذكور
بعد معنى الفعل وانما كان بمعنى الفعل اذ المعنى ما تصنع اما دلالة الظرف وهو لك
على معنى الفعل فظاهر لان الظرف يتضمن اما الاسم الفاعل وهو حاصل او الفعل
وهو حصل على المذهبين فعلى الجملة يتضمن معنى الفعل واما قوله ما شانك فليس
كالظرف لان الشان اسم لا يلزم تضمنه لمعنى الفعل كما في الظرف وقوله اذ المعنى
قيل يتضمن معنى الفعل بقرينة السياق ولذلك قال اذ المعنى ما تصنع لان لفظ الفعل
مقدر معنى كما في الظرف وقوله اذ المعنى ما تصنع يشمل الصورتين ولو قال لان الفعل
او معنى الفعل مضمر يصح في الظرف دون الشان ولا يصح الجر اي في زيد وعمرو
في المثالين حملا على المكني اي المضمر فلا يقال ما شانك وزيد لانه لا يجوز عطف
المظهر على المضمر المجرور من غير اعادة الجار فاذا جيء بالظاهر كان الجر الاختيار
نحو ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو لان الاصل العطف وفي هذا الكلام نظر
لانه يقتضي ان يكون الحمل على العطف ان لم يمنع مانع لفظي وهو الاولى وليس كذلك
اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود لانه يجوز ان يقال جاء زيد وعمرو قبله او عمرو
بعده او عمرو ومعه فهو اي العطف قد يكون للمعية وقد لا يكون للمعية واذا قلت جاء
زيد وعمرا اي مع عمرو يتعين كونه للمعية فحمله على العطف لا يؤدي المعنى المقصود

ولا تتعين

ولا تتعين به المعية المقصودة كما ذكرنا في استوى الماء والخشبة فالمانع من الحمل على
العطف ينبغي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود لا الامر اللفظي فقط وهو كونه
عطفا على مضمر مجرور حتى اذا انتفى هذا المانع اللفظي صح كونه للعطف وهذا السؤال
يرد عليه وعلى صاحب المفصل ايضا واذا لم يكن بعد فعل او معناه لم ينصب نحو كل
رجل وضيعته وكيف انت وزيد فانهما وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى مع
لم ينصب لان الانتصاب انما يكون بعد فعل او معناه الا فيمن تأوله على كيف تكون
فانه يجوز النصب ح لاضمار الفعل ومنه اي ومما جاز فيه النصب مع انه لم يذكر فعل
او معناه بتأويل اضمار يكون قوله فما انا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط
لان المعنى ما اكون انا مع السير في مهلكة واذا كان اي واذا كان المذكور بعد الواو
بمعنى مع بعد فعل وحسن مع ذلك العطف جاز الامران وان افترق العطف عن الرجحان
نحو جئت انا وزيد بالرفع والنصب يعني اذا اكد المرفوع المتصل بالمنفصل حسن العطف
فيجوز ان يحمل على العطف ويرفع وان ينصب حملا على المفعول معه اقتداء بكشف
من قولهم افتر فلان ضاحكا اذا ابدى اسنانه ويرد عليه النظر المذكور ايضا من حيث ان
العطف بمجرده لا يؤدي المعنى المقصود اذ لا يتعين للمعية هذا انتهى يجعل الباب قياسا او
لم يقتصر على السماع يعني انه اختلف في باب المفعول معه انه هل هو قياسي كسائر
المفاعيل او هو مقصور على السماع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا اشارة الى البحث
المذكور من اول باب المفعول معه الى هاهنا يعني قد ذكرنا فيما قبل انه يجوز الحمل على
المفعول معه وعلى العطف وهذا انما يستقيم اذا قلنا انه قياسي فاما من يقول هو
مقصور على السماع فلا يمكن تجويز الامرين على الاطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع
نحو ويضمر منفصلا اي قد يكون المفعول معه مضمرا منفصلا نحو قوله وكان واياها
كحران لم يفق عن الماء اذ لانا ه حتى تعذرا اي وكان العاشق مع المعشوق كحران اي
كعطشان لم يفق عن الماء يعني شرب وما افاق عن شربه اي ما تركه حتى تعذر و
تقطع مدة عادة الشرب والري كانه اشتاق بحيث كاد ان تنقطع امتلاءه ولا يتقدم عامله
اي لا يتقدم المفعول معه عامله فلا يقال وزيدا سرت لانه يوهم العطف من غير
تقدم معطوف عليه ولانه ليس كسائر المفاعيل في القوة فانحطت رتبته عنها ومنها اي ومن

انواع المنصوب المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول به
عن سائر المفاعيل مع انه اقوى المفاعيل لانه ذكر فيه بحث المنادى واقسامه
ولواحقه فلو قدمه لوقعت هذه المباحث متخللة بين المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة
الى سائر المفاعيل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل بدونه كما سلف في تعريف
الفعل المتعدي اما بغير واسطة كضربت زيدا وهو الفارق بين المتعدي من الافعال
وغير المتعدي يعني ان المفعول به هو الفارق بين القسمين وان سائر المفاعيل
يشترك فيه اللازم والمتعدي ويكون اي المفعول به واحدا كضربت زيدا وصاعدا
الى الثلثة كاعطيت زيدا درهما واريتك زيدا قائما على ما سيأتي من الافعال واما
بواسطة حرف جر ويسمى ظرفا ايضا لمشاركته للظرف لكونه ايضا بواسطة حرف جر
فلغو خبر مبتدا محذوف اي فبعضه لغو اذا كان العامل شيئا من خارج فعلا
او معناه مستقر ان كان معنى الاستقرار او الحصول مقدرا غير مذكور فسمي الظرف
او الجار والمجرور الى لغو مستقرا فالمستقر لما كان متعلقه حاصلا فيه مقدرا معه
غير خارج عنه كقولك زيد في الدار فان معنى الاستقرار متضمن الظرف لغيره
بخلاف قولك جلست على البساط فان متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف
وهو جلست فالظرف الذي تضمن متعلقه يسمى مستقرا بشرطين احدهما ان
يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والاستقرار والكون ونظائرها والثاني
ان يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف غير مذكور لفظا فالحاصل ان المستقر
ما تحقق اذا اجتمع فيه امور ثلثة احدها كون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون
من الافعال العامة والثالث ان يكون مقدرا غير مذكور فاحترزنا بالاول عن مثل
مررت بزيد فان المتعلق وهو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر
خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اي اكل في الدار اذا
وجد قرينة معينة واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن
الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار فقوله اذا كان العامل
فعلا نحو مررت بزيد او معناه نحو انا مار بزيد والمستقر نحو زيد في الدار فان
معنى حاصل متضمن في الظرف وهو من الافعال العامة ومقدر غير مذكور

[Margin notes: وانما اخر المفعول به … / في المتعدي / اي بعضه مستقر / المقدر فيهما … المتعلق متضمن … مقدر في الظرف …]

واستقصا

وانتصابه اي انتصاب المفعول به بواسطة حرف جر لا يظهر لفظا لانه مجرور
لفظا الا في تابعه نحو بذهبت في نجد وغورا غائرا واخره فواسقا عن قصدها
جوائرا فان قوله وغورا عطف على محل في نجد فانتصابه انما ظهر لفظا في المعطوف
لا في المعطوف عليه فعلى المنصوب المحل هو المجرور فقط يعني اذا قيل مررت بزيد
فلفظ زيد الذي هو المجرور لفظا منصوب محلا فان الجار هو المعدي للفعل فهو متمم
لمعنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت وح فالمنصوب محلا هو المجرور وهو لفظ زيد
فقط لا الجار والمجرور فقط معا فقول النحاة الجار والمجرور في محل النصب فيه
تسامح والتفصيل ما ذكره ويتقدم اي المفعول به على عامله اذا اريد الاختصاص نحو
زيدا ضربت وبعمرو مررت ويلزم ذلك اي التقدم فيما تضمن صدر الكلام نحو اي
رجل ضربت ويمتنع اي التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربي زيدا حسن
فلا يجوز تقدم المفعول عليه او مقدرا نحو ان تضرب زيدا حسن لانه بتقدير المصدر
اي ضربك زيدا او اسم فعل نحو رويد زيدا فانه لا يتقدم معموله عليه او فعل تعجب نحو
ما احسن زيدا واحسن بزيد او مضافا اليه اي اذا كان العامل مضافا اليه فلا يجوز
انا زيدا غلام ضارب وقولهم انا زيدا غير ضارب متاول هذا المراد فان زيدا
معمول المضاف اليه وقد تقدم فاجاب بانه متاول وتاويله ان غير بمنزلة لا فكانه
قال انا زيدا لا ضارب فهو في التقدير غير معمول للمضاف اليه ويضمر كل منهما اي من
المفعول بواسطة او بغير واسطة حتى يكون كل واحد منهما مضمرا متصلا نحو ضربك
في المفعول بغير واسطة ومررت بك في المفعول بواسطة والاول لا غير اي
المفعول بلا واسطة يكون منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا او معناه او تقدم
اي المفعول العامل او اضمر عامله نحو ما ضربت الا اياك هذا مثال لما وقع المفعول بلا
واسطة مضمرا منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا اذ لا يمكن الاتصال بالا او نحو
وما بالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار شاذ اورده على ان المضمر
وقع متصلا بعد الا فاجاب بانه شاذ وهذا وان لم يكن نحو لاصلها لانه متفق
مقدم اذ التقدير لا يجاورنا ديار الاك فقدم لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول
فلذلك ذكره هنا وانا ضربت اياك هذا مثال لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل بينه

وبين عامله بالا في التقدير اذ التقدير ما ضربت الا اياك و اياك اعني فاسمعي
يا جاره هذا مثال لما تقدم العامل وهو اعني والاصل اعنيك فلما قدم صار
منفصلا قاله سهل بن مالك الفزاري حين راى اخت حارثة بن لام ووقع
في نفسه شيء منها فجلس في فناء الخباء وهو يسمع كلامه فجعل ينشد يا اخت خير
البدو والحضاره كيف ترين في فتى فزاره اصبح يهوى حرة معطاره اياك اعني
فاسمعي يا جاره يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرض لغيره يا ابقطلج ويعني
حاضن وايا ك والاسد هذا مثال لما اضمر عامله وهو اتق كما سيأتي في التحذير ان شاء الله تعالى
واذا اضمر المفعولان في بابي اعطيت وعلمت جاز ان يتصلا وان ينفصل الثاني
وهو المختار في الغائبين يعني في باب علمت مطلقا اي في الغائبين وغيرهما يعني انه اذا
كان المفعولان مضمرين في باب اعطيت وفي باب علمت يجوز ان يتصلا جميعا نحو
اعطيتكه والمطلق علمتكه وجاز ان يتصل الاول وينفصل الثاني نحو اعطيتك
اياه وعلمتك اياه وهذا هو المختار في الغائبين نحو اعطيته اياه وقوله وفي باب
علمت معطوف على قوله في الغائبين يعني وانفصال الثاني هو المختار في باب علمت
مطلقا نحو علمتك اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه وقوله مطلقا يتضمن هذه الثلاثة وانما كان
المختار في باب علمت انفصال الثاني لان المفعول الثاني بمنزلة خبر المبتدا وخبر
المبتدا يجب ان يكون منفصلا فاذا وقع مفعولا علمت كان انفصاله هو المختار
لان خبر المبتدا لا يمكن ان يكون متصلا لان عامله ليس بلفظ وههنا يمكن اتصاله
لكون عامله لفظيا ولكن اختير الانفصال نظرا الى اصله وقد جاء وقد جعلت نفسي
تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها البيت من قصيدة للقيط بن مرة وقبله
اخاه اطيطا وهما مرة بن عبدا وهذا نكل بن حصن وقبله وابقت لي الايام بعدك
مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها قرينين كالذئبين يقتسمان وشر صحابات الرجال
ذيابها وقد جعلت البيت الضغمة العضة يقول قد جعلت نفسي تطيب لان اضغمها
ضغمة يقرع له الناب العظم واللام في لضغمهماها تتعلق بيقرع والجملة صفة لضغمة
واضاف الناب الى ضمير الضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء في لضغمهماها
تعود الى الضغمة وانتصابها كانتصاب المصادر وكان القياس لضغمهما اياها لما

لما ذكرنا من ان المختار في الغائبين انفصال الثاني هكذا ذكره في المفصل وذكر
الشيخ ابن الحاجب في الامالي انه يقول طابت نفسي للشدة التي اصابتني لوقوع
القاصدين في اعظم منها والضغم عبارة عن الشدة وهما اثنان قصداه بسوء فوقعا
في مثل ما طلبا له وجعل هذا من الافعال المقاربة التي يجب ان يكون خبرها فعلا
مضارعا وقوله لضغمة مفعول تطيب اعمل اعمال الفعل في معموله وليست بمعنى
المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغمة وانما طابت بها والتعليل
هو قوله لضغمهماها اي طابت نفسي بما اصابني من الشدة لاصابة من قصدني مثلها
والضغمة العضة فكنى بها عن المصيبة ويقال ضغمة الشدة وضغمة السبع وجاز
البيت في الوجهين فقوله لضغمة من قولهم عضة السبع وقوله لضغمهماها من
قولهم عضة الشدة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول ضمير ها
اي لضغمهما اياها في معضوضة لا عاضة لجعلها مفعولة لا فاعلة فيجوز ان تكون
الموضعان من ضغمة الشدة لاصابتني ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغة في
انه عض الشدة عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض وكنى ببلوغ الناب العظم عن
ذلك والضمير الاول في موضع خفض بالاضافة وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني
في موضع نصب على المفعولية للمصدر لان ضغماها يقرع العظم نابها في موضع
اما الضغمة الاولى وفصل للضرورة وبالجار والمجرور وهو لضغمهماها وبضعف
لاجل الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي واما في موضع صفة كقولك ها
اذ معناه لضغمهما امثلها فهو في المعنى مراد ومثل نكرة وان اضيفت الى المعرفة
فجاز ان يوصف بالجملة ويجوز ان يقرع العظم نابها جملة مستانفة لتبيين امر
الضغمة في الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب لانها لم يقع موقع مفرد
واذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم المتكلم على غيره كما يجب تاخير الغائب
عن غيره تقديما للاعراف لان المتكلم اعرف من غيره والمتكلم والمخاطب كلاهما
اعرف من الغائب فلذلك قال يجب تاخير الغائب عن غيره نحو اعطانيك زيد
مثالا لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه مثالا لتقديم المخاطب على الغائب واذا
انفصل الثاني لم يجب اي تقديم الاعرف نحو اعطيتك اياه ويجوز اعطيته اياك

لان ضغمة الاولى لم تقتضب هذين وانما اصابهما هم

ايضا ويحذف اي المفعول به لفظا ويراد معنى نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
اي بعثه و فاصدع بما تؤمر اي فاصدع به ونحوهما مما يعود الى الموصول نحو فاذا رجع
الضمير المنصوب الى الموصول فانه جاز ان يحذف لفظا ويراد معنى لانه ثابت
يعود الى الموصول ضميرا اذا لم يكن سبقه عايدا اليه اي الى الموصول مذكورا او في حكمه
يعني انما يكون ضمير المفعول محذوفا لفظا ومرادا معنى اذا كان هو عايدا الى
الموصول اما اذا سبقه عايد الى الموصول فلا يحذف لفظا ومرادا معنى اذا كان
هو عايدا الى الموصول اما اذا سبقه عايد الى الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنى
لانه لا ضرورة اليه لان العايد الى الموصول قد وجد قبله فالضمير الثاني مستغنى عنه فلا
يراد معنى لانه انما يراد معنى اذا احتيج اليه لكونه في صلة الموصول ومعنى قوله لم يكن
معنى ان لا يكون مستغنى عنه في وجود قبله ضمير فلا يجوز ان يكون مرادا معنى لانه مستغنى
عنه بالضمير الاول وقوله مذكورا او في حكمه اشارة الى ان العايد السابق قد يكون
مذكورا لفظا نحو الذي ان زرته اكرمته زيد وقد يكون في حكم المذكور كما اذا قلت
الذي ان زرت اكرمت زيد والمقدر ان زرته فهو في حكم المذكور فلم يحذف الذي
ليس اضرب زيدا اي لم يحذف حذف الضمير من اضرب لفظا واريد معنى لكونه مستغنى
عنه بالعايد السابق الى الذي في ليس الا اذا اضمرت ضمير الشان اي اذا اضمرت
في ليس ضمير الشان فلم يكن عايدا الى الموصول وح تعين ان يكون العايد الى
الموصول هو مفعول اضرب اي اضربه في يكون محذوفا لفظا ومرادا معنى اذ لم
يسبق عايد الى الموصول هذا احل اللفظ وبيانه وفيه نظر لان عند الضرورة لا
يبقى الجوار واذا عطف عليه اي على الضمير المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن
حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد والمقدر الذي ضربته وعبد الله زيد وانما
لم يحسن حذفه لانه في الصورة عطف اسم على فعل وانما قال لم يحسن ولم يقل لم
يجز مع انه لو قيل ضربت وعبد الله بعد ضربت زيدا وعبد الله لم يجز لان
هذا الضمير العايد الى الموصول في حكم الملفوظ لانه مراد معنى غير مستغنى عنه
فاشترطنا ان يكون المحذوف في حكم المراد ولم يحسن لكونه غير مذكور لفظا والعطف
يستدعي المعطوف عليه لفظا فيحصل بعد الحذف شيئا منسيا كأنه فعل غير متعد

نحو

نحو فلان يعطي ويمنع اذ المقصود صدور منه العطاء والمنع لا انه يعطي شيئا او دينارا
لان المطلوب اصل الفعل دون تعيين المفعول وربما تعدى بحرف نحو يجرح في
عراقيبها نصلي وانه وان تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها الى الضيف وذي الضروع
هو اللبن والمحل القحط اي تعتذر الابل الى الضيف بسبب القحط يعني ان لم يكن
لها لبن في الضرع نحرها لاجل الضيف ويجرح حذف مفعوله في الاصل وجعل نسيا
منسيا كيعطي ويمنع اي يفعل الجرح فلما ذكر بعده مفعول احتيج الى حرف تعديه
لانه صار من جنس غير المتعدي فمعناه يفعل الجرح في عراقيبها وههنا تضمين
حديد بارد مثله ايضا لان معناه يفعل الضرب في حديد بارد وانه على ما ذكره في مجمع
الامثال بالخادع الجهلاء عن مواليهم هيهات وقد يذكر ان هذا هو الاول وآخره
ان كنت تطمع في نوال ابي سعيد وتجري عاملة عند الدلالة جوازا نحو مكة الحجاج
اي يقصدون مكة والقرطاس الرامي اي تصيب القرطاس ومنه كاليوم رجلا اي
لم ار رجلا كرجل واصله لم ار رجلا كرجل هذا اراه اليوم فحذف الموصوف وهو
رجل المجرور بالكاف وحذف اراه ايضا واقيم الظرف الذي هو معمول عامله صفة
لرجل مقامه فانجر بالكاف ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه وهو رجلا فانتصب
على الحال ثم حذف لم ار وهذه المحذوفات لدلالة قرينة الحال عليها واللهم ضبعا و
ذئبا اي اجمع ضبعا وذئبا فقيل هذا دعا للغنم اي اذا اجتمعا تقاتلا فسلم الغنم
وقيل دعا عليه لاجتماع عدوين عليها ووجوبا عطف على جوازا اي حذف عامله وجوبا
نحو امرأ ونفسه باضمار دع وهذا ولا زعماتك اي الامر هذا ولا اتوهم زعماتك و
دهدرين سعد القين واصله على ما ذكره الزمخشري ان القين ضرب به المثل
في الكذب ثم ان قينا ادعى ان اسمه سعد فدعي به زمانا ثم تبين كذب دعواه
فقيل له ذلك اي جمعت باطلين يا سعد القين ومعنى تثنية الباطل ان القين
مشهور بالكذب في المشرق وقد انضم اليه انتحال الاسم والدهدر الباطل و
دهدرين منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة والقين صفة وهو
مرفوع او منصوب قال هذا اصح ما يؤدي اليه النظر والاجتهاد في تفسير هذا المثل
يضرب لمن جاء بباطلين وقد ذكر له وجوه اخر لا نطيل الكتاب بذكرها وهي مذكورة

في جميع الامثال وفي المطلق ايضا وقياسا عطف على سماعا اي وبعض العامل وجوبا سماعا على ما ذكرو وقياسا في مواضع منها المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فالاصل ١٢٢
يا اياك اعني نص عليه سيبويه فاقيم المظهر مقام المضمر تنبيها للمخاطب ان القصد متوجه
اليه لا لغيره ثم حذف الفعل لازما لنيابة يا عنه ولما في الحذف من رفع اللبس بالخبر
قوله لانك علة لانتصاب المنادى بالفعل المضمر الذي يدل عليه قوله منها المنادى
قوله تنبيها علة لتصدير الكلام بيا اي لما في الكلام بيا من التنبيه ويجوز ان يكون علة
للمجموع قولك يا اياك اعني لان يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستفاد من اياك لانه لفظ
الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فانه غير موضوع للمخاطب وتقديم اياك على اعني لاختصاص
ان القصد متوجه اليه اي الى المخاطب لغيره فقوله يا اياك اعني جامع لثلثة امور
تصديره بيا ووضع المخاطب موضع المظهر وتقديم المفعول على الفعل وقوله تنبيها
للمخاطب الى آخره علة لهذا المجموع وقوله تنبيها ليس علة لانه ان المضمر وهو اياك
موضوع للمخاطب والمظهر نحو عبد الله غير موضوع له بل هو علة لقوله فالاصل اياك
اعني قوله حذف الفعل لازما علة بامرين اي لزم حذف الفعل لنيابة يا عنه فلو
جيء بالفعل لزم الجمع بين البدل والمبدل ولما في الحذف على آخره للزوم حذف
الفعل لانه لو جيء بالفعل لالتبس بالخبر لان لفظ اعني يحتمل ان يكون خبرا وانشاء
بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء وحكى يا اياك بمعنى ذلك الاصل جاء مثل لفظ ابدا في
الاستعمال على ما حكاه وقد قالوا ايضا يا انت نظرا الى اللفظ حين قد جاء المنادى
بلفظ المضمر اما منصوبا نحو يا اياك واما مرفوعا نحو يا انت نظرا الى لفظ انت وهو
مفرد كما ان المفرد المعرفة في المظهر اذا وقع منادى مضموم لفظا ومنصوب محلا
فيا اياك نظرا الى النصب المحلي ويا انت نظرا الى الضم اللفظي قال يا اقرع بن
حابس يا انت الذي طلقت عام جعت وقيل انما نصب ايا لانه مضاف ولا يجوز في اياك
نصب انت لانه مفرد وهذا ضعيف لانه بنا على ان ايا مضاف وقد ذكرنا انه وجه
مردود ثم انه اي ان المنادى ينصب لفظا كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع
له وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا
حسنا وجهه ويا غلاما ويا ابنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين اسم رجل قوله اسم رجل احتراز

عما اذا كان ثلثة وثلثين للعدد فانه لا ينتصب بل يقال يا ثلثة وثلثون لانهما مفردان
معطوف احدهما على الآخر نحو يا زيد وعمرو ويسلون وانتصب الاول اي المعطوف
عليه للنداء والثاني اي المعطوف ثانيا على المنهاج الاول الذي قبل التسمية اعني
متابعة المعطوف المعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان نحو يا ثلثة وثلثين لما صار علما لم يجز ان يعتبر
فيه الجزان المعطوف والمعطوف عليه لان كل واحد منهما بمنزلة حرف الكلمة فلا يقبل
النصب فاجاب بان الاصل قبل التسمية ان يكون احدهما معطوفا على الآخر ثم
نقل الى العلمية وقد ذكرنا قبل ان الكلمات المنقولة اعرابها باعتبار المنقول عنه ومعناها
باعتبار المنقول اليه مثل يا عبد الله سواء فانه يقال انه بعد ما جعل علما لا يعرب ان
يعرب باعرابين نصب الاول وجر الثاني لانهما بمنزلة حرف الكلمة والجواب
لان اعرابه ايضا باعتبار ما قبل النقل والنكرة عطف على المضاف والمضارع اي و
ينصب لفظا كالمضاف والمضارع وكالنكرة اما موصوفة نحو يا رجلا صالحا وعود
الضمير من الوصف على لفظ الغيبة لا غير نحو يا رجلا صالحا هذا ايضا جواب
عن توهم سوال وهو ان رجلا في حكم المخاطب والمخاطب لا يرجع اليه ضمير الغايب
واجاب بان المخاطب لما اقيم مقامه لفظ غايب جاز عود الضمير الغايب اليه من الصفة
نحو يا صالحا من يا رجلا صالحا ومن سره فقال البيت فانه صفة للنكرة قوله لا غير يريد
به ان عود الضمير يختص هنا بالغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما يجوز في يا تميم كلكم والفرق
ان لم يقع موقع انتم بنفسه واما هنا فلا يقع الموصوف موقع المخاطب الا مع الصفة
لان المنادى هو النكرة الموصوفة لا النكرة مطلقا فتخصيصه يحصل بعد الوصف فقيل
الوصف له حكم الغيبة مطلقا او غير موصوفة كقول الاعمى لمن لا يضبطه يا بصيرا
خذ بيدي فانه لا يريد به واحدا بعينه او محلا عطف على لفظا اي ينصب لفظا كما ذكرنا
او محلا كالمفرد المعرفة معينا مبهما او غير مبهم فانه مبني على ما يرفع به نحو
يا زيد ويا رجل في غير المبهم ويا ايها الرجل في المبهم ويا زيدان ويا زيدون لوقوعه
موقع ضمير المخاطب اي انما بني المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع ضمير المخاطب
وهو انت وضمير الخطاب مفرد معرفة فانا بني فاشابهه بالقيد من مخرج عنه

المضاف والمضارع لكونهما غير مفردين ويخرج عنه المفرد النكرة لغير معين
بالمعرفة والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا او مضارعا له نحو يا زيد ويا رجل في
المفرد ويا زيدان ويا زيدون في المثنى والجمع واما المفرد فهو مبني على الضم و
اما المثنى والجمع فالضمير فيهما فقوله ما يرفع به يشمل الثلاثة لانها مرفوع به اما ضمه
كيا زيد واما الف يا زيدان واما واو كيا زيدون ولم يبن المضاف لانه انما وقع موقعه
مع قيد الاضافة فلو بني وحده كان تقديما للحكم على العلة اي ان المضاف لا يقع
موقع الضمير الا بالاضافة لان تعريفه بواسطة الاضافة ولا يبقى الا اذا كان مع
فلو بني المضاف وحده كان تقديما لحكم البناء في المضاف على علة البناء وهو وقوعه
موقع الضمير الذي لا يتم الا بالجزء الاخير ولا يمكن ان يبنى الاسمان الا ان البناء انما
يكون للمفرد اذ بالافراد شابه المفرد وتلك المشابهة علة البناء ونداء العلم بعد
تنكيره على راي بعض ان العلم معرفة وبالتعريف فينبغي ان لا يصح دخول يا على العلم
لاستلزامه تعريف المعرف واجيب عنه بوجهين ان الممتنع هو الجمع بين
اداتي تعريف نحو يا الرجل وهذا ليس بشيء لانه لا يندفع به تعريف المعرف فلذلك
ذكر المصنف الوجه الآخر وهو ان العلم ينكر اولا ثم يدخل عليه حرف النداء فاذا
قال يا زيد فكانه قال يا مسمى بالزاء والياء والدال واما قوله سلام الله يا مطر
عليها وليس عليك يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس شبهه بباب ما لا
ينصرف فانه قد ينون عند الضرورة البيت للاحوص الانصاري وبعده فان
يكن النكاح احل أنثى فان نكاحها مطر احرام قدم البصرة فخطب الى رجل
تميمي ابنته وذكر له نسبه فقال هات شاهدا انك ابن حمي الدبر فجاء بشاهد
فزوجه اياها وشرطت عليه ان لا يغيبها من اهلها فخرج بها الى المدينة
فكانت اخبتها عنده ثم قربها من طريقهم فكانت العدل الى الحق فعمل فقبلت اصد
لهم [illegible] ثم تزوجها مع رغانة بالابل والغنم الكثير واسم الرجل
مطر فلما رآه الاحوص اقتحمته عينه وكان دميما واخت امراته من اجمل
النساء فقالت له زوجتني مثل سلكك وسلف الرجل زوج اخت امراته فسلم
عليه فقال واشار الى اخت زوجته باصبعه سلام الله يا مطر عليها يقول النكاح

هذه المرارة حرام عليك يا مطر فنصب مطرا على انه مفعول نكاحها وهو مضاف
الى الفاعل وجه الاستشهاد ان مطرا منادى مفرد معرفة فكان ينبغي ان يضم
ونونه فقال هو قبيح بعيد عن القياس ثم ذكر لتنوينه تاويلا فقال شبهه بما
لا ينصرف يعني ان المنادى مرفوع على الضم كما ان غير المنصرف يكون للضرورة مع عدم التعريف كالمفرد م
ينون ايضا هذه الضرورة تشبيها به او الداخل عطف على قوله المعرفة اي
وينتصب المنادى محلا كالمفرد او كالداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او
التعجب واللام مفتوحة بخلاف ما عطف عليه يعني ان المنادى اذا دخل عليه
لام الاستغاثة نحو يا لتميم او لام التعجب نحو يا للدواهي فانه يجر لفظا باللام وينصب
محلا لانه معمول ادعوا مقدرا واللام مفتوحة لان المنادى في حكم المضمر و
اللام الجارة اذا دخلت على مضمر فتحت نحو لك وله فكذا اذا دخل على المشبه بالمضمر
بخلاف ما عطف عليه يعني اذا عطف بلام على ما فيه لام التعجب او الاستغاثة فان
اللام الثانية تكسر كما سياتي مثاله لانه بعد المعطوف عن الواقع موقع المضمر و
هو المعطوف عليه فرجع الى اصل حكم اللام وهو الكسر كما تقول المال لزيد فرقا
بين المدعو والمدعو اليه اي انما فتح اللام في المدعو وكسر في المدعو اليه للفرق
بين الداخل على كل واحد منهما وانما لم يعكس لان المدعو هو الواقع موقع المضمر
فناسب ان يفتح اللام الداخل عليه بخلاف المدعو اليه فانه لم يقع موقع المضمر
فكسرت كما هو مقتضى اصله وهذا معنى ما اشار اليه بقوله والفتح به اي بالمدعو
اولى منها بالمدعو اليه لضربه بقرب الى المخاطب اي لان المدعو يضرب بقرب
اي له مناسبة بالمخاطب لوقوعه موقعه نحو يا لله للمسلمين اي ادعوك يا الله
للمسلمين الاول للمدعو والمدعو اليه كما ذكر ونحو يا للكهول وللشبان للتعجب هذا
مثال لما عطف على ما دخل فيه لام الاستغاثة فان الكهول والشبان كليهما مدعوان
ولكن اللام فتح في المعطوف عليه وكسر في المعطوف لبعده عما وقع موقع المضمر
وهو الداخل عليه لفظا واوله يبكيك نا بعيد الدار مغترب اي يبكيك البعيد
في القرابة والبعيد في الدار اي يبكيك من لا قرابة بينك وبينه ومن داره بعيد
عن دارك وهو غريب وفي هذا البيت استشهادان احدهما ان لام المعطوف

نحو والثاني المدعو اليه بفتح الاول وكسر الثاني فرقا بين المدعو والمدعو

يكسر وان كان مدعوا كما ذكرنا والثاني قوله للعجب فانه مدعو اليه ولذلك كسر فرقا بين المدعو والمدعو اليه اي يا قوم احضروا للعجب وقولهم يا للبهيتة وهي البهتان ويا للفليقة وهي الداهية ويا للعضيهة وهي الافك والبهتان على ترك المدعو هذا كانه سوال وجواب فالسوال ان هذه اللامات في الامثلة الثلث مكسورة وهي للمدعو اليه وانما يكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين وههنا لم يتقدمها مدعو فاجاب بترك المدعو وهو مراد كانه قال يا قوم للبهيتة اي ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها وعلى هذا فلام التعجب تنا كان فالمدعو وان لم يذكر معه تقديرا لا اقتصارا بامدعوا الا ان تقال يا للعجب بفتح اللام بتقدير كونه مدعوا على جهة مجازية اي يا عجب احضر فهذا اوان كذلك فلا حاجة الى تقدير مدعو لكن اذا كانت مكسورة فلا تكون ما دخل عليه مدعوا فلا بد من تقدير مدعو آخر فان من جعله مدعوا مجازا بفتح اللام معه وتقول يا للعجب بالفتح ولو كسر لاضمر مدعوا وبدخل الضمير نحو يا لك من ليل وآخره كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل ويالك من قبرة بمعمر القبرة والقبر وهو ضرب من الطير والبيت لطرفة بن العبد وقد نزل مع عمه على ماء فنصب فخا له للقنابر وهو جمع القنبر لغة في القبر وبقي عامة يومه فلم يصد شيئا ثم حمل فخه ورجع الى عمه وتحملوا من ذلك المكان فراى القنابر يلتقطن ما نثر لهن من الحب فقال يالك من قبرة بمعمر والمعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلاء وآخره خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع الفخ فماذا تحذري لا بد من صيدك يوما فاصبري اما الالف للاستغاثة فلا لام اي اوكالداخل عليه الالف للاستغاثة نحو يا زيداه فانه ايضا منتصب محلا فلا لام اي لا يجتمع اللام مع الالف للاستغاثة لتنافي اثريهما اذ الف الاستغاثة يوجب فتح ما قبلها واللام يوجب جره فلذلك لا يجتمعان او للندبة اي اوكالداخل عليه الف الندبة فانه يفتح نحو يا زيداه والهاء للوقف خاصة اي انما يلحق الهاء في الوقف خاصة ولا يجوز تحريكه الا للضرورة نحو يا رب يا رباه اياك اسل وآخره عفراء يا رباه من قبل الاجل

عفراء اسم امراة اي اسالك يا رب عفراء والاتصال بها قبل حلول الاجل وما كان مبنيا قبل النداء تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر ويا حذام ويا لكاع يعني اذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يبقى بناؤه على ما كان فهو منتصب محلا ايضا وقسم المبني الى قسمين تحقيقي وتقديري فالتحقيق نحو يا خمسة عشر فان بناءه لتضمن حرف العطف وهو موجب للبناء تحقيقا والتقديري نحو يا حذام ويا لكاع فان ليس لها علة بناء تحقيقا لكنهما بنيا لمشابهتهما نزال الواقع موقع انزل فالبناء فيهما تقديري لا تحقيقي لان نزال انما بني لمشابهته ما لا يكن له وهو فعل الامر واما حذام ولكاع فلم يتضمنا معنى فعل الامر ولا معنى الماضي ولا معنى الحروف بل شابه ما تضمن معنى الاصل فالبنا فيه تقديري لا تحقيقي ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اي سواء يعرف قبل النداء كيا زيد او بالنداء نحو يا رجل الا عرف خلافا للاصمعي فانه منع من وصفه منها وحمل ما ورد من نصبه على اضمار اعني ومن رفعه على تقدير مبتدا محذوف كانه نظر الى ان المفرد المعرفة واقع موقع المضمر والمضمر لا يوصف فكذا الواقع موقعه وانما جاز على الاعرف لانه وان وقع موقع ما لا يوصف وهو المضمر لم يجر مجراه في كل حال يعني انه لا يلزم من وقوعه موقعه ان ياخذ حكمه من جميع الوجوه ولم يصرفوه عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا انصرف عن حكم الغيبة راسا لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة هذا استدلال على انه لا يلزم من وقوعه موقع المضمر ان يجري مجراه في جميع الاحوال لانه لم يصرف المنادى المعرفة عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا انصرف عن حكم الغيبة راسا لكنه لم يصرف ولذلك جاز عود الضمير الغايب اليه فلم يكن له حكم المضمر مطلقا باعتبار عود الضمير فجاز ان لا ياخذ حكمه ايضا واستثنى بعضهم النكرة المعرفة بالنداء مثل يا رجل فانه لم يجوز وصف اي بالمعرفة قبل النداء لانه نكرة قبله فلا يوصف بالمعرفة هذا مقابل لقوله مطلقا لان بعضهم قال المنادى اذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه كيا زيد الطويل اما النكرة المعرفة بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة وقد حكي عن سيبويه جواز وصف النكرة المعرفة بالنداء بالمعرفة نحو يا فاسق الخبيث وليس بقياس والحقنا استطاع العرا ايا بوصفه مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف واما العلم فلما لم يكن مقيدا من الالفاظ ولا معنى له الا الاشارة

لم يستطل فاذا انتهيت الى الطريف من قولك يا زيد الطريف كانك قلت يا طريف
هذا الكلام تعليل لقوله استقبح بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء اي تفرق بين
المنادى اذا كان علما بعينه اذا كان نكرة قبل النداء اذا جاز وصف الاول دون
الثاني وعلة الفرق ان العلم بنفسه تعين المدلول ولم يفتقر الى الصفة في الدلالة
على التعيين بخلاف النكرة فان تخصيصه مفتقر الى الوصف فلو ضم قبل الوصف لزم تقدم
الحكم على العلة كما ذكرنا في امتناع بناء المضاف وبيانه ان ضمه انما كان لكونه معرفة
مخصصة وتخصيصه يحصل بالوصف فلو ضم قبل وصفه لزم تقدم الحكم وهو الضم
على علته وهي تخصيصه وتعينه لان علة ضمه كونه واقعا موقع المضمر لكونه متعرفا معرفة
وتعريفه بوصفه فيلزم تقدم الحكم على العلة وايضا لما كان تخصيصه مفتقرا الى الوصف
كان متطالا بوصفه فكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه بخلاف العلم
فان تعينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف في التعين فلا يستطال بالوصف بل وصفه
زائد باق بعد تمام الاول ولذلك اشار بقوله كانك قلت يا طريف اي الصفة مستغنى
عنه لا يفتقر اليه العلم في تعينه فكانه منادى آخر لان الصفة في حكم تكرير العامل و
قوله لما لم يكن مفيدا من الالفاظ جرى فيه على عبارة القدماء وهي انهم قالوا العلم
يشير ولا يفيد اي يشير الى تعين الذات ولا يفيد الوصف والصفة تفيد ولا
تشير نحو العالم فانه يفيد وصف العلم ولا يشير الى تعين الذات لان مدلول الذات
ما قام به العلم هذا غاية تقرير حل اللفظ وفيه نظر لانا لا نسلم ان تعين النكرة بواسطة
الوصف بل بدخول يا عليه وكذا العلم لا سيما عند من قال نداء العلم بعد تنكيره فاذا
نكر صار مساويا كقولك يا رجل فلكل يا سواء في جواز الوصف وامتناعه فالمفرد
منه اي من الوصف او ما هو في حكمه اي في حكم المفرد نحو حسن الوجه فان حكمه حكم
المفرد لان اضافته غير حقيقية والمفرد حسن وجهه وهذا الوصف اذا وقع صفة لمنادى
اعطوه حكم المضاف ونصبوه والفرق غامض ولكن الاستعمال على ما ذكره
فانهم جوزوا في نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس نصب الضامر ورفعه كما لو قلت
يا هذا الضامر رفعا ونصبا اذا كان جاريا على مضموم غير مبهم جاز فيه النصب
حملا على الموضع منه قوله فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجواد

فنصب

فنصب الجواد حملا على الموضع فانه منصوب والرفع اي وجاز الرفع حملا على
اللفظ لان الضم لاطراده هاهنا اشبه الرفع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
المعربات انما تجري الصفات على محالها لا على الفاظها نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع
ولا يجوز جره حملا على لفظ هؤلاء فكان ينبغي ان لا يجوز رفع الوصف في يا زيد الطريف
نظرا الى لفظ يا زيد لانه مبني ايضا فاجاب بان ضم المنادى لما كان مطردا مع حرف
النداء كان كاطراد رفع الفاعل مع الفعل فاشبه هذه الحركة لاطرادها حركة المعرب
فلذلك اجري الصفة على لفظه وقيل ان حركة المنادى فاشبه لعروضه حركة — عارضة
المعرب فلذلك اجريت الصفة على لفظه وهذا كانه اظهر فان عروضه شابه الاعراب
اذ المنادى قبل النداء اسم معرب تعرض له البناء ثانيا فحركة بنائه عارضة شابهة
لحركة المعرب اما الاطراد فليس سببا لجري المعرب على لفظه فان نحو هؤلاء كذلك
مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة على لفظه الا اذا ضم العروض معه فالتعليل
بالعروض اولى لكونه مستقلا بالدلالة على هذا الغرض ومعنى الاطراد ان البناء على
الضم حاصل في كل منادى مفرد يدخل عليه حرف النداء سواء كان معرفة قبل
النداء كيا زيد او بالنداء كيا رجل وعلى هذا يا زيد الكريم الحليم رفعا ونصبا لان
الكريم الحليم حكمه حكم المفرد بناء على ما ذكرنا من كون الاضافة فيه غير حقيقية فهو
في حكم الانفصال والتقدير يا زيد الكريم حلمه واذا كان اي الوصف مضافا فا
المضاف فالنصب ليس الا نحو يا زيد ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف مضافا ويا
عبد الله الطريف هذا مثال لما كان الوصف لمضاف بعنوان المنادى
الموصوف مضاف فيجب نصب الصفة في الموضعين اما اذا كان الوصف مضافا
فلان حكمه حكم المنادى والمنادى المضاف منصوب فكذا الوصف واما اذا كان
صفة لمنادى مضاف فيجب النصب ايضا في الوصف لانه تابع لما نصب لفظا او
محلا وكذا ساير التوابع فان حكمها حكم الوصف في انه اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع
والنصب واذا كان مضافا او لمضاف فيجب فيه النصب ايضا الا البدل ونحو زيد
وعمرو من المعطوفات التي لا تمتنع دخول يا عليه فان حكمها حكم المنادى بعينه
مطلقا مفردة كانت او مضافة بعد مفرد او مضاف كساير التوابع مضافة اي

فعلم ان الاطراد ليس سببا مستقلا في اجراء الاعراب على اللفظ

كما ان ساير التوابع مضافة حكمها حكم المنادى مطلقا يعني انه لو كان منادى
لكان يجب نصبها فالقدر المشترك بين البدل وهذه المعطوفات التي يمتنع دخول
يا عليها وبين ساير التوابع مضافة هو ان حكمها حكم المنادى مطلقا تقول يا زيد
زيد يا صاحب عمرو اذا ابدلت ذكر مثالين للبدل الاول للمفرد والثاني للمضاف زيدم
وفي جعل زيد بدلا من زيد نظر لانه تاكيد لفظي لا بدل ويا زيد وعمرو
مثال للمفرد من المعطوف بحرف الذي لا يمتنع دخول يا عليه ويا زيد وعبد الله
مثال للمضاف منه ثم ذكر امثلة التوابع غير البدل والمعطوف بحرف المذكور
قال تقول يا تميم اجمعون واجمعين الرفع على اللفظ والنصب على المحل هذا
مثال للتاكيد المفرد وكلهم او كلكم هذا مثال للتاكيد المضاف وذكر كلهم او كلكم
فالغيبة في كلهم نظرا الى لفظ تميم وكلكم نظرا الى وقوعه موقع المضمر وهيا اسم
بالغيبة نظرا الى لفظ والخطاب نظرا الى المعنى ويا غلام بشر او بشرا ويا عبد الله
هذا مثال لعطف البيان مفردا ومضافا وجاز في قوله اني واسطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا على اربعة اوجه احدها ان يضم الاول وينصب
الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على المصدر ومن يرفع الثاني
على انه عطف بيان من اللفظ ونصب الثالث على الموضع او على المصدر بمعنى
يا نصر انصر نصرا انصرها او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدرا وبالعكس
والثاني ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ ونصب
الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني
بدل من الاول او تاكيد لفظي له ونصب الثالث اما على عطف البيان او المصدر
والرابع ان نصب الاول وبعده الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا
كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتعظيم ونصب الثالث اما على البيان او
على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكان هو طلب النصب مجازا كما قال
ابا حموقعن باح مكنا لها حقا فالي الصعق سوء اكل تشفيه وعلى هذا فالثالث لا يكون
الا مصدرا ويا عمرو والحارث هذا مثال للمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يجوز فيه رفع الحارث ونصبه وقفنا الخليل في المعطوف اي في هذا المذكور الرفع

المعطوف
نصبا

تنبيها على انه المقصود بالنداء ايضا كالاول فيرفع وابو عمرو النصب اي يختار
النصب لان المعطوف على المبني انما يجري على الموضع لا على اللفظ بدليل ضربت
هولاء وزيدا بالنصب وابو العباس الرفع اي يختار الرفع فيما يصح نزع اللام
عنه كالحسن فان الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ونزعه والنصب
اي ويختار النصب فيما لا يصح اي نزع اللام عنه كالنجم والصعق مما غلبت
الثانية اسما او صفة ووجه الفرق انه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول
حرف النداء عليه فكان الاولى حينئذ ان يتبع حركة المنادى واذا لم يصح امتنع
ادخال يا عليه فكان اولى ان يحمل تبعا والاتباع على موضع المبني هو الاصل وقيل
اختيار المبرد في العلم كالحارث والعباس الرفع وفي غير العلم كالرجل والغلام
النصب لان اللام مع العلم لا يمنع من تقدير حرف النداء لعدم افادتها للتعريف
ونحو الرجل لا يمكن الحكم بزيادتها لافادتها التعريف فهو معاقب للاضافة فكما يمتنع
مع الاضافة فكذا مع المعاقب لها وكذلك الرجل حيث لم يسوغوا يا زيد ويا رجل لانهم
كرهوا نداءه من غير علامة تعريف بخلاف العلم اي الرجل اي اذا عطف على المنادى
المضموم نحو يا زيد والرجل لا يصح تقدير نزع اللام عنه اذا لم يسوغوا نحو يا زيد
ويا رجل لانهم كرهوا نداءه من غير علامة تعريف يعني انه انما يكون مضموما لوقوعه
موقع المضمر ومشابهته له بكونه مفردا معرفة وههنا اذا نزع اللام لم يبق فيه تعريف
اللام وليس يا معه فهو خال عن علامة التعريف فلا يشابه المضمر فلا يضم بخلاف
العلم فانه يشبه المضمر بالافراد والتعريف فاذا كان المعطوف علما جاز ضمه لوجود
مشابهته للمضمر وهو الافراد والتعريف فاذا قيل يا زيد ورجل لم يضم لعدم مشابهته
للمضمر لعدم التعريف وفيه نظر لان الواو تقوم مقام يا فليس خاليا عن علامة
التعريف بخلاف ما اذا حذف يا ابتداء عن اسم جنس نحو رجل اذا قيل يا رجل لخلوه
عن حرف التعريف لفظا ولعدم قيام ما يقوم مقامه فاذا وصف المضموم بابن وهو
بين علمين بني المنادى معه على الفتح اتباعا لحركة الاول لحركة الثاني وتنزيلا
لهما منزلة كلمة واحدة فقيد بالمضموم ليخرج العلم المضاف نحو يا عبد الله بن زيد
فانه ليس من الباب وقوله بين علمين شرط لفتح المنادى فانه اذا وقع الابن

بين علمين كثر في الاستعمال فاختير فيه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال وفي
اللفظ ادنى تساهل لانهم قالوا العلم الموصوف بابن مضافا الى علم وفي لفظه
اطلاق اذ الابن بين علمين جاز ان يكون مضافا وان لا يكون نحو يا زيدا الابن الجعد
فانه بين علمين وليس مضافا وهذا الحكم مختص بالاضافة وانما قال وتنزيلا لان
مثل هذا الاتباع انما جاء في كلمة واحدة كابنم وامرئ اي وههنا كلمتان وكان
حقهما ان لا يجري الاتباع فيهما ولكن لما نزلا منزلة كلمة واحدة لشدة التصاق
الصفة بالموصوف كانتا كلمة واحدة وهذا الاتباع خارج عن القياس من وجهين
احدهما انه على عكس التوابع لانه ههنا جعل الاول تابعا للثاني والثاني ان حركة
الثاني حركة اعراب وحركة الاول حركة بناء وليس بجواز ذلك في الحركة الا
حيث صورة الفتح ولو قيل فتح المنادى للخفة فيما كثر استعماله من غير التعليل
بالاتباع كان اولى لعدم ارتكاب مخالفة الاصل من وجهين اثنين ذكرناهما والذي
جعل الكلمتين منزلة كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة فلان ما اذا لم يتفق على
الشرائط المذكورة من كون المنادى موصوفا وكونه مضموما وكون الصفة
ابنا وكونه بين علمين فانه اذا انتفى احد القيود المذكورة انتفى فتح المنادى وكذا
في غير المنادى يحذف التنوين من الموصوف بابن بين علمين معنى قوله
وكذا ان الموصوف بالابن الموصوف بما ذكر في غير المنادى حكمه حكم المنادى
وهذا التشبيه لا يتحقق الا في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة دون حكم فتح المنادى
وهو ظاهر دون الاتباع لان هناك فتح الاول تبعا للثاني وههنا الموصوف باق
على حركاته رفعا ونصبا وجرا غير انه حذف منه التنوين فالتشبيه في تنزيلهما
منزلة كلمة واحدة في امتزاجهما سبب لحذف التنوين وانما يحذف التنوين
اذا وجد القيود المذكورة وهو كون الموصوف موصوفا بابن وكون الابن
واقعا بين علمين وكونه صفة لا خبرا فانه اذا انتفى قيد انتفى حذف التنوين كما سيأتي
نحو يا زيد بن عمرو وهذا مثال لكونه بين علمين في المنادى ويا زيد ابن اخي
مثال لكونه غير واقع الابن بين علمين فلا يفتح المنادى بل يضم وهذا زيد بن
عمرو مثال لكونه في غير المنادى واقعا بين علمين يحذف التنوين من الاول

فقط والفاء في قوله فيحذف التنوين للتسبيب اي كونهما بمنزلة كلمة واحدة سبب

وزيد

وزيد بن اخي مثال لكونه غير واقع بين علمين فلذلك لم يحذف التنوين لان
كثرة الاستعمال فيما اذا وقع صفة فانه موجب تنزيلهما منزلة كلمة بخلاف ما اذا كان
خبرا وجوزوا في الوصف المنون في الضرورة نحو جارية من قيس بن ثعلبة و
يعلم من هذا ان الصفة المذكورة سبب لاختيار الفتح في المنادى ولوجوب حذف
التنوين في غيره وآخره قبا ذات سرة مقعنبة القبا ضامرة البطن والمقعنبة السرة
التي دخلت في البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعب وهو القدح الضخم ولا ينادى
ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف بل يتوصل اليه بالمبهم نحو يا ايها
الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ولا يسوغ في الوصف هنا اي في وصف المبهم
الا الرفع لانه المقصود بالنداء بخلاف ما اذا وصف غير المبهم نحو يا زيد الطويل فانا
ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ وعلى المحل ولذلك
قيده في الاول بقوله غير مبهم احترازا عن وصف المبهم وكذا في توابعه اي لا يسوغ
في توابع وصف المبهم الا الرفع نحو يا ايها الرجل الكريم لا يجوز في الكريم الا الرفع لانها
توابع معرب وانما جاز الوجهان في توابع المبني نحو يا زيد الطويل والرجل ههنا
معرب ويدل على اعرابه نحو يا ايها الجاهل ذو التنزي اي يدل على ان صفة المبهم
لا يجوز فيه الا الرفع وورود الرفع ههنا في ذو اي لو لم يكن وصف المبهم معربا
بل كان مبنيا لم يجز في تابع وصفه اذا كان مضافا الا النصب فلما جاز الرفع
دل على ان وصف المبهم معرب ويحتمل ان يريد ويدل على ان تابع صفة المبهم
لا يجوز فيه الا الاعراب وبيانه انه لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مفردة لوجب
فيها اذا كانت مضافة بدليل اطراد هذا الحكم في نحو يا زيد الطويل ويا زيد صاحب
عمرو وكذا تابع صفة المبهم لو جاز نصبه مفردا لوجب نصبه مضافا فلكنه لم يجب
بدليل رفعه في ذو التنزي وآخره لا توعدني حية بالنكز والنكز غرسها بنابها
اي لا ترهب وعيد موعد وان كان خبيثا داهية والتنزي التوثب والتسرع
ولهذا اي ولكلمة هذا وجه آخر وهو ان يكون اي هذا بمنزلة غيره من الاسماء
المستقلة بانفسها فيجوز في وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان لا يكون
الوصف في هذا القسم وهو كون هذا اسما مستقلا لا متوسلا به الى نداء المعرف

صفة الموصوف وكذا لا يحذف التنوين عن الاول اذا لم يقع الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان زيد مبتدأ وابن عمرو خبره فلا يحذف التنوين

اي ذو علم

اسم جنس ولكن مستقلا فانك اذا قلت يا هذا الرجل كان الرجل مقصودا بالنداء
بلا كلام شخص كون هذا وسيلة بخلاف ما اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا هو
المقصود بالنداء والطويل صفة بعد كون المنادى مستقلا بنفسه فلذلك جاز فيه
الوجهان لانه لا يوصف باسم الجنس الا وهو اي والموصوف غير معلوم بتمامه
ولا مستقل بنفسه هذا تعليل لقوله ينبغي ان لا يكون الوصف في هذا اسم جنس
لان الوصف باسم جنس لا يكون الا لامرين احدهما ما لا يكون معلوما بتمامه نحو
يا هذا الرجل لانه يعلم من هذا مبهم وتعين الذات يتوقف على اسم الجنس فلا يعلم
من الاول الذات المتعينة الا بضم اسم الجنس اليه والثاني ما لا يكون مستقلا
كاي فانه يوصف باسم الجنس لانه غير مستقل بنفسه اذ يحتاج الى المضاف المقدر — ولذلك الضمير لكون عوضا عن المضاف اليه
غير معلوم بتمامه يريد به هذا المتوسل به لا مستقل يريد به ايها فالحاصل ان اسم
الجنس لا يقع صفة الا لما ليس معلوما بتمامه كهذا الذي يتوسل به او لما ليس مستقلا
بنفسه كايها فهذا المستقل بنفسه ينبغي ان لا يوصف باسم الجنس وقالوا يا الله خاصة
حيث تمحضت اللام للتعويض مجردا عنها معنى التعريف استغناء بالنداء هنا — بالتعويض
يعني يقطعوا همزة ان في عدم الشذوذ وكون اللام للتعويض عن الهمزة المحذوفة
في يا الله وكونها لازمة انما يكون لازمة اذا انفصل عنها معنى التعريف لان لام
التعريف بنفسه لا يلزم الكلمة اذ جاز اثباته ونزعه نحو الرجل ورجل اما اذا
انفصل عنه معنى التعريف تمحض عوضا فصار لازما للكلمة فلذلك قال وقد سلك
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لكون اللام فيه وان كانت
لازمة غير عوض من محذوفة فلذلك كان شاذا وابعد منه قوله فيا الغلامان اللذان
فرا اياكما ان تكسبانا شرا وانما كان ابعد لانتفاء القيدين وهو اللزوم و
كونه عوضا واذا كرر المنادى في حال الاضافة جاز فيه نصب الاسمين على حذف
المضاف اليه او على اقحام الثاني بين المضاف والمضاف اليه وضم الاول اي — من الاول
وجاز ضم الاول نحو يا تيم تيم عدي لا اباكم فانه يجوز ان يقال ان تيم الاول
حذف منه المضاف اليه والتقدير يا تيم عدي يا تيم عدي فيجب نصب الاسمين
لان كل واحد منهما منادى مضاف وجاز ان يقال ان تيم الاول اضاف الى عدي [illegible]

الثاني نحو والمنادى المضاف واحد لكن كرر لفظ المضاف تاكيدا وجاز ان يقال الاول
منادى مفرد معرفة فيضم والثاني منادى مضاف فينصب نحو يا زيد صاحب عمرو
وآخره لا يلقينكم في سوءة عمر يريد به عمر بن عبد بن مناف وهو قوم عمرو بن لجا اي
لا يوقعنكم عمر في مكروه لاجل تعرضه بهجائي اي امنعوه عن هجائي حتى تمنعوا
شره عنكم واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان الياء و
فتحها وحذفها اي جاز في المنادى حذف الياء ايضا اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة
احترازا عن نحو يا فتاي فانه لا تحذف فيه الياء اذ لا كسر قبل الياء لفظا ليكتفى به عن
الياء وهو في غير النداء قليل اي الاكتفاء بالكسرة عن الياء في غير النداء قليل و
لعله في غير اواخر الآيات فانه في القرآن كثير نحو تقبل دعاء اي دعائي وكيف
كان نكير اي نكيري وكيف كان نذير اي نذيري ونظائره كثيرة اما في غير الاواخر
نحو يب غلام زيد بمعنى غلامي فهو قليل وابداله الفا اي وجاز ابداله الفا ولا
يكاد يوجد في غير النداء نحو يا ربا تجاوز عني وعليه يحمل قوله عليه السلام انفق
بلالا ولا تخش روي اي يا بلالي وقوله تخش روي اي رواه بالالف وقد روي منونا
ايضا ومضموما اي يا بلال وعلى المنون قيل معناه على تنكير العلم كانه جعل اسم العلم
مستعارا لكل من يفعل مثل فعله من الادخار للغد وعدم الاتكال نحو لكل فرعون
موسى وقيل المنادى محذوف اي يا بلال وبلالا مفعول انفق فعال اسم البل
بمعنى المبلول كانهم يبلونه ثم يفتلونه فيخرج من الاستشهاد وقد يقال معناه
انفق مقدرا لا اي بقدر التلفظ بكلمة لا يعني انه اذا سئلت فلا تجب بلا ويا ابت
اي وجاز ابدال الياء تاء وتاء تانيث في يا ابت ويا امت خاصة يعني يا ابي ويا امي
ولم يعوض في غيرهما لكثرة الاستعمال فيهما وجاز فيه اي في التاء الحركات الثلث
فالكسر لكونه بدلا عن الياء والكسرة اخت الياء والفتح لكونه بدلا عن حرف مفتوح
نحو يا ابي ويا امي بفتح الياء فيهما او لان الاصل يا ابتا ويا امتا فحذف الالف
وابقيت الفتحة للدلالة على الالف المحذوفة والاول اولى لان يا ابتا فرع ايضا
فلا يحسن الحمل عليه بل الحمل على الياء اولى لانه اصل والضم لانه تاء تانيث
فشبه تاء طلحة فضم وحكى يونس يا اب ويا ام والاصل يا ابا ويا اما على

كما في غير النداء نحو جاءني غلامي فانه يجوز فيه اسكان الياء وفتحها صح

١٣٦ ابدال الالف من الياء ثم حذف الالف وفتح آخر الاسمين دالا على الالف المحذوفة
والوقف عليه بالهاء عند اصحابنا مذهب البصريين انها تاء تانيث عوضت عن
الياء والكوفيون على انها للتانيث لان التاء عندهم للتانيث وقياس الوقف عليها
ان تقلب هاء كثمرة ونحوها واحتج الكوفيون بان اكثر القراء وقفوا عليها بالتاء فلو
لم يكن الياء مقدرا بعدها لكان وقف الاكثر على اللغة الضعيفة ويا الاضافة مقدرة
بعدها والمختار مذهب البصريين لوجهين احدهما انها تقلب هاء ولو قدرت يا الا[ضافة]
بعدها لم تقلب هاء لانها تقع متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاء والثاني انه لو لم يكن
عوضا عن الياء بل الياء مقدرة بعدها لم يمتنع الجمع بين الياء وبين التاء كما
يقال صاحبتي لكنهم امتنعوا من نحو يا ابتي ويا امتي فدل على ان التاء بدل عن
الياء وجاز الالف دون الياء نحو يا ابتا علك او عساكا وقولها يا ابتا ابصرتك
يسبق في مختصر لاجب وانما جاز الالف دون الياء لان التاء عوض عن الياء فيجتمع
الجمع بين العوض والمعوض بخلاف الالف فان غايته ان هذا عوضان وهو
غير ممتنع والضمير في قولها عبارة عن امراة لانه قول جارية من العرب وبعده
فقمت احثو التراب في وجهه عمدا واحمي حوزة الغايب فقالت امها الحضر اولى
لو تاتيه من حشك التراب على الراكب الحضر بالضم متصد حسن المراد بالضراي
عفت وآية الرجل تقصده ومنه يقول تاتيه على قفا علته وتاتيه على تعلقه
قصدت آيته ونحوه وفي البيت يروى على المد والقصر ويروى لو ترتديه و
والمعنى ان ابنه اللاحب الطريق الواضح فاعل بمعنى مفعول من لحبه يلحبه اذا
وطئه كانت لامراة ابنه فرانها تحثو التراب على راكب فقال لها ما تصنعين قالت
اريد ان احصان انعقق فقال امها الحضر اولى لو تاتيه البيت ... ونحوها
بشويه ... وان كان يحن في الظاهر وحثوت التراب احثوه وحثيته احثيه
لغتان وعمت بالغايب فرجها ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا اب يا غلامي
وجاز الفتح لكثرة حسن جعل الاسمين اسما واحدا يا اب يا غلام اشارة الى
كون المنادى مضافا الى ياء المتكلم يعني المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
الوجوه المذكورة في المنادى اذا كان مضافا الى المضاف الى ياء المتكلم لم يجز هذه

الوجوه

الوجوه الا في يا ابن ام ويا ابن عم لكونهما مترجحين فانهما كلمة واحدة اذ يا ابن امي
بمنزلة اخي فهو مثل يا اب يا غلام بخلاف يا ابن صديقي او يا صاحب اخي فانه
لا يجوز فيه تلك الوجوه بزيادة جواز الفتح فانه لا يجوز يا غلام بالفتح على المشهور
والمراد يا غلامي وجاز يا ابن ام ويا ابن عم بالفتح وعلله بانهما امتزجا فصارا كالكلمة
واحدة فهما بمنزلة خمسة عشر وان كان ذلك مبنيا وهذا معربا والتشبيه من جهة
حيث الصورة وحكم المندوب المتفجع عليه بيا او وازيداه او به اي المتفجع به نحو
واحزناه كما سيأتي بيا او وا وهما حرفان تتفجع بهما اما وا فمخصوص بالمندوبة واما
يا فيشترك فيه المندوب والمنادى لان المندوب ايضا نوع من المنادى في الحقيقة
حكم المنادى في الاعراب والبناء يعني ان المندوب اذا كان مفردا معرفة يضم
واذا كان طويلا ينصب والاكثر ان يلحق آخره الفا وجاز تركه نحو يا زيداه وانما
الحق الالف لطلب مد الصوت وتقول يا غلاميه ويا غلامهموه هربا من الالتباس
اي لو قيل في غلام المذكر الغايب وغلام المونث الغايبة بالالف وقع الالتباس
اذ صورتهما حينئذ يا غلامهاه فجي بالواو ليعرف بينهما فيقال في يا غلامه يا غلامهوه
وكذا في المضاف الى ضمير الجمع الغايب نحو واغلامهم لو الحق آخره الالف فقيل
واغلامهماه اشتبه بغلام المثنى فذكر الاول بالواو لئلا يقع اللبس وكذا في غلام
المخاطبة نحو واغلامك لو الحق الالف قيل واغلامكاه فحصل الالتباس بغلام
المخاطب المذكر نحو واغلامك في المونث جي بالياء وقيل واغلامكيه لئلا يقع اللبس
ويلحق اي الالف المضاف اليه نحو وا امير المومنيناه ولا يلحق الصفة خلافا ليونس
فانه اجاز الحاق الالف بالصفة لان الصفة والموصوف كشي واحد والارجح الفرق
اليه بين المضاف وبين الصفة من وجهين احدهما ان الصفة غير مندوبة ولان
المندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء اللازم للمضاف اذ لا يذكر بدونه بخلاف
الصفة والثاني ان الصفة اسم معرب منفصل عن المندوب بخلاف المضاف اليه
فهي كساير الاسماء المنفصلة من المندوب اذ لا يلحقها علامة الندبة ولا يندب
الا الاسم المعروف لان الغرض اقامة عذره في ذلك او طلب مواساة من الغير
وهما انما يحصلان لكونه معلوما معروفا الا ان يكون متفجعا به نحو واحزناه فانه

الوجوه المذكورة في باب غلامي ... وجاز الفتح اي يجوز فيه

١٣٠ لا يشترط التعريف فيه لفقدان الامرين المقتضيين للتعريف ولا اقبال وارجلاه
لان معناه ليس معنى متكلما بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير فاذا سمع مذكره تنفع
هذا نحو كانه جواب عن سوال مقدر وذلك ان المندوب اذا كان علما سوى ان تابع
مندوبة لانه ليس معنى متكلما معنا نحو وارجلاه فاجاب الفرق بان اشتهارها ما فيه
تصحح الندبة عليه دون النكرة ويجوز حذف حرف النداء الا عن اسم الجنس
واسم الاشارة والمستغاث والمندوب لما في الاولين من وجوه الحذف لان الاصل
في يا رجل والمخاطب به معين ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف يا ايضا لزم حذف لعدد
كثيرة وهي اي وها المقحمة ولام التعريف ويا وانما كان اصل هذا لان المخاطب
اما معين او غير معين فان لم يكن معينا نحو يا رجلا لم يحذف يا لانه يلتبس
بالمعرفة وان كان معينا فتعينه اما بالعلمية او باللام والمفروض انه اسم جنس فلا
يكون بالعلمية والتعيين باللام وانما يكون في المنادى اذا كان معه ايها ونحوه فالاصل
في المنادى المعين باللام ان يكون معه ايها ونحوه وكذا في اسم الاشارة وفي الثاني
اي وانما في الثانيين وهما المستغاث والمندوب من التخفيف المنافي لمقتضاهما
اذ مقتضاهما مد الصوت طلبا للاستغاثة واسماع الناس فالتخفيف بحذف حرف النداء
لا يناسب مقتضاهما نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وهما مثالان لقوله و
يجوز حذف حرف النداء لانه لا يلزم فيهما وجوه الحذف المذكورة ومثل اصبح
ليل وافتد مخنوق واعور عينك والحجر شاذ لحذف حرف النداء من اسم الجنس
فيها اما اصبح ليل فاصله ان امرء القيس كان رجلا مفركا ابغضته النساء
اصبحت فزوج امراة من طي فابغضته وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبح ليل وتنظر
فاذا الليل كما هو فقول هو اصبح ليل يضرب مثلا واما وافتد مخنوق فمثل يضرب
لكل مضطر يحمل بافتداء المال تخليصا لنفسه واما اعور عينك والحجر فمثل احفظ
عينك واحذر الحجر لان الاعور اذا اصيبت عينه الصحيحة لا يبصر والترخيم
حذف اي حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه هذا مذهب البصريين
والكوفيون يقولون اصله الله امنا بالخير ويستدلون بمثل قول الشاعر انى
اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وهو عند البصريين شاذ اذ لم يرد في فصيح

الكلام

الكلام الجمع بين يا والميم ويحذف المنادى عند الدلالة نحو الا يا اسجدوا
فيمن قرا اي الا يا قوم او يا ناس اسجدوا واحترز بقوله فيمن قرا عن القراءة
الاخرى اي الا ان لا يسجدوا اي لا يهتدون الى ان لا يسجدوا ولا زائدة اي
الى السجود وهي مخرجة عن الباب و للمنادى احكام اخر تختص به من الزيادة و
الحذف واختلاف الصيغة فالاول الحاقهم الزيادة بآخره في حالة الندبة
والاستغاثة ويكون مجانسة لحركة المنادى الا في الواحد فان فيه الفاتحة باهناه بمعنى
ان هنا اذا وقع منادى غير مستغاث الحق باخره زيادة فيقال في التثنية للمذكر
باهنانيه ويا هنتاه في المثنى وفي الجمع باهناتوه فالزيادات مجانسة لحركة المنادى
بالالف في حال الرفع للجمع واستوى الواحد فانه يقال ياهناه ولو كانت زيادة مجانسة
لحركة المنادى لقيل ياهنوه بالواو والهاء بدل من الواو التي هي لام على راي اذ
اصله هنو فابدل الواو هاء او من الهمزة المنقلبة عن الواو على راي اذ اصله
هناو فقلب الواو همزة ثم ابدلت الهاء عن الهمزة واصلية على راي ابي الهاء
اصله لا بدل على راي بدل ليل على انه صغر على هنيهة وزائدة لغير الوقف على راي
بدل ليل حتى للمذكر وهنية للمؤنث وللوقف على راي اي انما تكون تلك الزيادة في حال
الوقف خاصة وضعفوا الاخير لجواز تحريكه حال السعة فيقال ياهناه واجيب بان
حمله على باب اجراء الوصل مجرى الوقف والثلاثة الاول يبطلها ان العلامات تلحق
قبل اللام اي علامات المثنى والجمع والتانيث على ما ذكرنا نحو هنانيه فلو كانت
الهاء بدلا او اصلية لالحق العلامات بعد اللام وقيل هناهان في التثنية للمذكر وهنا
هون في جمع المذكر والثاني من الاحكام التي تختص بالنداء الترخيم وهو حذف في آخر
الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط لغير الميم من غير علة والترخيم ايضا
حذف من غير اعلال قيسية به وشرطه اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لانه
لو رخم من الجزء الاول وقع الترخيم في وسط الكلمة ولو رخم من الجزء الثاني
لرخم الاسم منادى لفظا على ما قيل ولا مندوبا ولا مستغاثا لان المطلوب فيهما
مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم ولا جملة لان الجملة محكي على حالها الا ولانه
على القصة ويكون اي المرخم اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث

يعني الشرط احد امرين اما الاول فلان العلم مما يكثر نداؤه فيليق به التخفيف و
شترط فيه الزيادة على الثلاثة لانه لو كان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم الى اقل من
في الابنية المتمكنة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان متحرك
الاوسط فيجوزون يا عُمَ في عُمَر واما اشتراط تاء التانيث اذا لم يكن علما فلان
التاء توجب ثقلا فناسب الترخيم ومرخم العلم لكثرة استعماله وترخيم المؤنث لثقله
ومثل بـ يا صاح ترخيم صاحب واطرق كرا ترخيم كروان وانما كانا من الشواذ
لترخيمهما مع انتفاء العلمية وتاء التانيث ثم ان المحذوف يكون كالثابت في
التقدير فيبقى ما قبل المحذوف على حركته او سكونه الا ان يفضي الى التقاء الساكنين
فيعود الى حركته الاصلية او يجعل ما بقي كانه اسم براسه في المرخم وجهان احدهما
ان يكون المحذوف في حكم الثابت لانه مراد قطعا واذا كان مرادا فيبقى الى
حركته الاصلية ويجعل حكمه هذا هو القياس والوجه الثاني ان يجعل المحذوف نسيا
منسيا ووجهه بانه حذف لا للاعلال ومن قواعدهم ان المحذوف لا للاعلال بعد
نسيا ويجري الاعراب على ما بقي فيقال يا ثمو ويا ثمي بعد حذف الياء فعلى الاول يجب
ما قبل المحذوف على حركته نحو يا حار في يا حارث بكسر الراء او على سكونه نحو هرقل
فيقال يا هرقْ بسكون القاف اعتبارا للمحذوف الا ان يفضي الى التقاء الساكنين ترخيمه
نحو شاد اسم فاعل من شدّ اذا سمّي به وانه لو حذف الدال الاخيرة لبقي قبله دال
ساكنة لان المدغم ساكن بعد الف فالتقى ساكنان فيعود الى حركته الاصلية اذا كان
شاد بوزن فاعل فيقال يا شادِ بكسر الدال فقوله الا ان يفضي استثناء من قوله
او سكونه اي يبقى على سكونه الا في هذه الصورة فقوله على الاول وهو ان يكون
كالثابت يا حار بكسر الراء في يا حارث ويا هرق في يا هرقل ويا ثمو ويا كرو
وبا حمزا المنسوب حمراوي فيبقى الواو في يا ثمو لانه وسط لا طرف حتى يلزم قلبها
يا ثمي وبا كرو تبقى الواو وان قلب الواو متحركة وما قبلها مفتوح فكان حقها ان
تقلب الفا الا انه لم يقلب لان ما بعده الف ونون في التقدير وهو في حكم
الثابت واذا كان في حكم الثابت لم يلزم قلب الواو التي قبله الفا لئلا يلتقي
ساكنان ويا شاء الاخرى اثناتا اي يبقي في العلم والرامل الا فتحة الطير ...

حذف

حذف التاء وبقي الالف لكن سقطت لسكون ما بعدها ويا طلح بفتح الحاء في
يا طلحة وعلى الثاني وهو ان يجعل المحذوف نسيا فيقال يا حار بضم الراء ويا هرق
بالضم ايضا لان المحذوف صار نسيا فهو اسم مستقل بنفسه فحقه ضم آخره ويا ثمي في يا ثمود
حذفت منه الدال فبقي يا ثمو والمحذوف فالواو طرف والواو لا تثبت طرفا مع ضم
ما قبله بل تقلب ياء او بكسر ما قبله كما في جمع دلو ويا كرا فتقلب فيه الواو الفا فلا يلزم
من قلبه الفا التقاء الساكنين بخلاف اللغة الاولى ويا حمراء فيمن زعموا بقاء الواو
همزة كان اصله يا حمراوي فحذفت ياء النسبة فعلى الثاني كان قياسه يا حمراو
بضم الواو لكن قلبوا الواو همزة لانه واو بعد الف زائدة فحقه ان يقلب همزة كما
هو قاعدة الاعلال في نحو قائل وقاول ومقتضى هذا ان تقلب الواو ايضا همزة
على الاول لوجود علة القلب بعينها وهو انها واو بعد الف زائدة وقد قالوا على الاول
يا حمراو بكسر الواو من غير قلبها همزة الى ذلك قال المصنف فيمن زعموا اي
قالوا هكذا وليس بسديد لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين قالوا
وحمرا هذه المرخمة تنصرف ان سمي بها وفيه نظر اما وجه الانصراف فهو ان الهمزة
ليست للتانيث بل منقلبة عن واو هي منقلبة عن همزة منقلبة عن الف التانيث
فيبعد من التانيث فلذلك انصرف واما وجه النظر فلانها بدل عن حرف التانيث
ولو صرف بقيا ان يعطى حكم التانيث ويمنع من الصرف ويا شاة اصله شوهة
فلما دخل اعدلام الكلمة لما بقي اسم متمكن على حرفين ويا طلح اي يقول على
المذهب الاول في يا طلحة بعد حذف التاء وجعله نسيا يا طلح بالضم لان فتحة انما
كان لكونه قبل تاء التانيث فلما حذفت التاء وجعلت نسيا لم يبق لها اثر فيضم
وقد اجازوا يا طلحة باقحام التاء بين الحاء وفتحه ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب يعني ان طلحة اذا رخم حذف التاء منه فقياس اللغة
الثانية يا طلح بضم الحاء كما قلت يا جعف وقد اجازوا يا طلحة بفتح التاء واقحام
التاء بين الحاء وفتحه ومنه البيت وبيانه انه اذا حذف التاء من طلحة وقيل
يا طلح بضم الحاء حصل الالتباس اذ لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة فارادوا
ان يفرقوا بينهما والفرق بينهما بوجود التاء فلا بد ان يرد التاء بعد الرد اما

وضعف ان يكون النظر هو انه قد تكون فعلاء بمعنى الفاعل لغير التانيث وهو غير صحيح كما سنذكره في جلوي

ان يكون بعد الحاء او قبلها لا يمكن ان يذكر قبلها لان التاء لا يقع حشوا بل يقع بعد
الحاء آخرا التاء المردودة لا تكون الا ساكنة لانها لو ردت متحركة فاما ان تحرك بالضم
او الفتح او الكسر فان ضمت صارت على صورة غير المرخم فيعود المرخم الى صورة
غير المرخم وهو فاسد ولا وجه لكسرها ولا لفتحها ايضا لانه منادى مفرد معرفة
فلا بد ان ترد ساكنة منفصلة بالحاء فيقع بين الحاء وفتحة الحاء مفتوحة ساكنة لتفصل
حركتها منفصلة عنها اذ فصل بينهما التاء فالحاء ساكنة والتاء المردودة ساكنة بعد
الحاء الساكنة ففتحة التاء هي الفتحة الاصلية التي كانت للحاء ثم فتح الحاء لئلا يكون
ما قبل التاء ساكنا فيصير في الصورة باطلحة بفتح الحاء والتاء ولا يخفى وجه تعسف
هذا الكلام وكذا في البيت وهو يا اميمة لو لم يكن مرخما لضم التاء لانه منادى
مفرد معرفة ففتحها بناء على هذا التقدير ولا يجوز هذا اي الوجه الثاني في يا صاح
فلا تضم اي لا يجوز تلك اللغة في نحو يا صاح من صاحب لان ترخيمه شاذ فلو ضم لكان
المحذوف في حكم الطرح ولزوم منه التزام الترخيم الذي هو شاذ والتزام ما هو
شاذ اشد من ارتكاب الشذوذ لان فيه محذورين ارتكاب الشذوذ و
التزامه ولا في ترخيم المثنى نحو حبلوي اي لا يجوز اللغة الثانية ايضا في حبلوي لما
يلزم من كون الفعل لغير التانيث اي لو حذف يا النسبة والمعدو وانتهى
فيبقى يا حبلو والواو متحركة مفتوح ما قبلها فقياسه ان تقلب الفا فيقال يا حبلى
ولا تكون الالف للتانيث لانها الف منقلبة عن واو فيلزم ان يكون فعلى بضم الفاء
لغير التانيث وهو ممتنع وقياس مذهب الاخفش ان تكون الفها للالحاق
بجخدب وفيه النقل المذكور فخصوا والحكم بصرفه كما ذكرناه من قبل ولا في المسمى
بطيلسان لما يلزم مما ليس من ابنيتهم اي لا يجوز الوجه الثاني في المسمى
بطيلسان اذ لو رخم لقيل يا طيلس وهو غير جائز اذ ليس في كلام فيعل بكسر
العين في الصحيح وانما جاء في المعتل نحو سيد وميت وهين ومن فيما ليس
من ابنيتهم للبيان وفاعل يلزم ضمير يرجع الى ما اي الشيء الذي يلزم وهو ما
ليس من ابنيتهم فان كان في آخره اي الاسم زيادتان في حكم واحدة اي
في حكم زيادة واحدة حذفتا نحو يا اسم ويا عثم في يا اسماء ويا عثمان وان كان

مفتوحة

فينتقل فتحة الحاء المرجلة تقديرا الى التاء المردودة لئلا يبقى التاء ساكنة

ما هو اصل

صحيح قبله مدة زائدة حذفتا ايضا ان كان الباقي على اكثر من حرفين نحو يا منص والا
فالصحيح لا غير قوله حذفتا ضميره يرجع الى الصحيح والمدة فاما الحذف فان بالقصد المذكور
فاذا انتفى واحد انتفى حذفهما واذا انتفى المدة قبله لم يحذفا مثل جعفر وان وجدت
المدة قبله ولم يكن زائدة لم يحذفا ايضا كمختار فان آخره صحيح وقبله مدة لكنها ليست
بمدة زائدة لان وزنها مفتعل او مفتعل اسم فاعل او مفعول وكذا اذا انتفى كون الباقي
على اكثر من حرفين لم يجز فكسعيد لما بقي الاسم على حرفين والمراد بالحرف الصحيح اعم
من ان يكون ان حرف علة اولا يكون فان نحو مرمي آخره حرف علة ولكنه اصل لانه
لام الفعل يجوز فانه ايضا كمنصور لان وزنه مفعول ولو قال اصل لكان اشد لانه يوهم
خروج ما كان معتلا وليس كذلك قوله والا اي وان لم يكن قبله مدة الى آخره فحسب
يحذف الصحيح فقط وانما اقتصر على حذف الصحيح لانه لو حذف معه غيره فان كان صحيحا
لم يجز لان الصحيح لا يحذف تبعا للصحيح وان كان آخره غير اصلي بل زائدا اقتصر
على حذفه وكذا ان كان ما قبله غير زائدة لانه في حكم الاصلي فلا يحذف تبعا الاصلي آخر
واما اذا لم يبق اكثر من حرفين لا يجوز عند من يجعل المحذوف منسيا نحو ثمود البصريين
والثاني من شطري المركب يعني المركب بمنزلة التاء ايضا فيحذف الثاني للتنبيه
اي كونه بمنزلة التاء سبب لحذفه ولفظا ايضا كان حقه ان يكون بعد قوله فيحذف
ووقع في النسخ قبله وفيه حزازة اذ لم يسبق فيما قبل شيء يجعل بمنزلة التاء حتى يقال
الشطر الثاني بمنزلة التاء ايضا قالوا يا بعل في بعلبك كما يحذف تاء التانيث من الكلمة
في ترخيمها ووجه مشابهة الشطر الثاني للتاء التانيث كونه ملحقا بالاسم الاول بعد
كماله كالتاء وكون التثنية والتصغير للجزء الاول كما في التاء وينسب اليه فيقال
بعلي وبعيلبك ولا يجوز الترخيم في غير النداء لان الترخيم تخفيف يناسب ما يكثر استعماله
وهو النداء فلا يجري في غير النداء الا في الضرورة اي ضرورة الشعر كما قال الحارث بن كعب
لا يحرم وراسب اي الحارث بن كعب ولم يسمع فيه اي في ترخيم غير النداء حيث
يجوز وهو حال الضرورة لم يسمع فيه المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالثابت فلا
يقال الحارث بن كعب بكسر الراء بل يتبع ان يضم على اللغة الاخرى وهو ان المحذوف نسي
والباقي اسم براسه هذا مذهب المبرد وعلله بان الاسم على هذه اللغة يصير كانه

آخره

فظاهر لانه يبقى الاسم على حرفين

وارد من على الاسم الاول دون الثاني فيقال بعيلبك في التصغير و بعلي في النسب كما يعرف

لم يحذف منه شيء فكانه لم يحصل الترخيم في غير النداء عنا ومنها اذا كان وجه كر
الثابت فان ارادة المحذوف يدل على انه مرخم والترخيم يكون بها لباق النداء ر
المصنف اختار هذا المبرد المذهب ورد مذهب سيبويه بقوله وما انشده سيبويه
من قوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما فمن رده المبرد
اشارة الى انه قال الرواية وما عهد كعهدك يا اماما وهذا الكلام ضعيف بل الاولى
مذهب سيبويه وهو انه يجوز الترخيم في غير النداء على اللغتين جميعا اما على اللغة
الاولى فظاهر قوله فاضحت منك شاسعة اماما لان فاعل اضحت والميم مفتوحة
فدل على ان المحذوف منوي وهو التاء الثابت ورد المبرد ليس بشيء لان الرواة الفصحة
لا يدفعها رواية اخرى فلعل الروايتين صحيحتان ويكفي في الاستدلال رواية صحيحة
واما على اللغة الثانية فقوله ديار مية اذ مي تساعفنا اي اذ مية مرخم في غير
النداء وجعل منسيا فكذلك رفع مبنيا ولو كان في حكم الثابت لابقاه على الفتح واما
اختلاف الصيغة فقولهم يا فومان هذا احكم اخر مختص بالنداء وان نومان وهو كثير
النوم مما لا يقال في غير النداء رجل نومان وكذا المعدول نحو يا فسق معدول عن فاسق
ويا لكاع من لكع الرجل اذ لؤم ولكع الرجل ورجل لكع وامراة لكاع مثل قطام
ويا ملامان من اللوم فانها لا تستعمل الا في النداء ونحوا اطوف ما اطوف ثم آوي
الى بيت قعيدته لكاع هذا ايراد على انه جاء في غير النداء اذ لكاع خبر المبتدا وهو
واجاب بانه شاذ ومنه قولهم يا فل اقبل وليس بمرخم فلان وعند الاقبل فلا لان
فلانا كهلال فلا يحذف منه حرفان اذ لا يبقى بعد حذفهما اكثر من حرفين وكقولهم
في المؤنث يا فلة اقبل هذا دليل آخر على ان فل ليس بمرخم فلان لانه لو كان مرخم
فلان لكان يا فلة مرخم يا فلانة وليس كذلك لان ترخيم حمدة حذف التاء وحذف
الالف والنون من الوسط فيدل على انه في المؤنث حذف ليس بمرخم والمذكر
والمؤنث لا يختلفان في جواز الترخيم ومنعه غالبا وقول ابي النجم في لجة امسك فلانا
عن فل اي عن فلان من الضرورات وقبله تثير ايديها عجاج القسطل اذ عصبت
بالعطن المغربل تدافع الشيب ولم تقتل في لجة البيت يصف الابل اذ عصبت اي
اجتمعت المغربل المنخول واللجة اختلاط اصوات الدواب الشيب جمع اشيب اي شيب

الشيبة

الشيبة الاول فسكنت فهو تتدافع كالشيوخ ذوي الحلم ولا تقتتل وتدافع مصدر
لفعل محذوف اي هذه الابل تتدافع اي يدفع بعضها بعضا كتدافع الشيوخ المذكور
ان قيل لم اختص فل بالنداء اورد هذا البيت عليه فانه قد جاء في غير النداء وهو قوله
عن فل فاجاب بانه من الضرورات ووزنه فعل تقديرا والذاهب عنه الواو و
التقدير فلو كفسق ومنها اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا باب
الاختصاص ويكون على طريقة النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل وانا معشر
العرب نفعل كذا ولا يثبت فيه حرف النداء وهذا على طريقة النداء لان قولك
ايها الرجل يستعمل في النداء لارادة تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم يستعمل
للاختصاص المجرد من غير طلب اقبال بل للاختصاص فمعنى قولك انا افعل كذا ايها
الرجل افعل كذا متخصصا من بين الرجال فهو على صيغة النداء وليس بنداء
ولذلك لا يثبت فيه حرف النداء وعلى غير طريقته اي ويكون على غير طريقة النداء
يعني انه لا يصلح ان يكون منادى نحو نحن العرب اقرى الناس اي اخص العرب
ولا يصلح ان يكون منادى لانه معرف باللام وقوله بنا تميما يكشف الضباب اي
بنا يكشف اعني تميما واخص تميما والضباب بالفتح جمع ضبابة وهي السحابة تغشى
الارض كالدخان ومنها اي ومن المواضع التي ينصب على الاختصاص ما ينصب
على المدح او الشتم او الترحم انشاء نحو الحمد لله الحميد بالنصب اي اخص الحميد
وامدح بالفتح والحمد لله اهل الملك اي اعني اهل الملك وحمالة الحطب فمن
قرأ بنصب حمالة اي اذم حمالة الحطب و اما من قرأها بالرفع فهو خبر
المبتدا وهو امراته ومررت به المسكين اي ارحم المسكين والغالب عليه
التعريف اي الغالب على ما ينصب على المدح ونحوه التعريف وقد جاء نكرة في قوله
ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي وقبله فاوردها مرصدا
حافظا له ابن الدجى لاطئا كالطحال اي اورد العير الاتن مرصدا اي مكانا يرصد
به الصائد الوحش حافظا له ابن الدجى يعني الصائد وقيل للصائد ابن الدجى لانه
يكمن بالليل للصيد لاطئا حال من ابن الدجى ملتصقا بالارض ليخفى من الصيد
وشعثا ينتصب على الترحم السعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان والمراضيع

جمع مرضاع وهو الكثيرة الارضاع اوجمع مرضع فاشبع الكسرة ومنها اي ومن
المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا التحذير وهو اما المنصوب بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
نحو اياك والاسد وماز راسك والسيف اي نح راسك عن السيف ونح السيف
عنك ماز مرخم مازن واصله ان كوانا المازني اسر بجير القشيري فجاء قعنب
اليربوعي ليقتل بجيرا فقال المازني دون اسيره فقال له قعنب ماز باماز راسك
فلعله سماه مازنا باسم ابيه وقيل انه مرخم مازني وفيه شذوذان ترخيم ما
ليس بعلم وحذف حرف قبل ياء النسبة وانما ارتكبوا شذوذين لان اسمه كذلك وهو
مازني اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك وانما ذكر النفس
ولم يقل اتقك لان الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين لشيء واحد الا في افعال
القلوب فقد لفظ النفس ليكون المفعول مظهرا لا مضمرا ثم حذف الفعل
ثم حذف المضاف فاعرب المجرور باعراب المضاف فصار ضميرا منفصلا و
تقول اياك اياك من الاسد واياك من ان تحذف الارنب وان تحذف ولا تقول
اياك الاسد لامتناع تقدير حرف الجر والعطف يعني يتعدى فعل التحذير على وجهين احدهما
بحرف الجر وحرف الجر قد يذكر لفظا داخلا على اسم نحو اياك من الاسد وقد يكون
داخلا على ان مع جزئيه نحو اياك من ان تحذف والثاني ان يذكر بحرف العطف اما
داخلا على اسم نحو اياك والاسد او على ان مع جزئيه نحو اياك وان تحذف وقد
يحذف حرف الجر من ان فيقال اياك ان تحذف اي من ان تحذف ولا يحذف
من الاسم فلا يقال اياك الاسد اي من الاسد وانما حذف حرف الجر من ان
ولم يحذف من الاسم لان ان مستطال بالصلة فناسب تخفيفه في حذف الجر
بخلاف الاسم المفرد فانه لا طول فيه قوله لامتناع تقدير حرف الجر والعطف معناه
انه لا يجوز اياك الاسد لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما
ممتنعان فلذلك امتنع واما قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب (وبالشر آمر)
فشاذ ومحمول على الضرورة او على ان المراء مصدر جار مجرى ان تماري او على
انه شروع في كلام آخر منصوب بفعل مقدر وما قبله مستقل وهو قول الخليل
هذا سؤال وجواب فالسؤال ان المراء لا يحذف منه حرف الجر مع انه اسم نحو الاسد

وكان

وكان سبق ان لا يجوز حذف حرف الجر منه فاجاب بوجوه احدها انه شاذ والثاني انه
محمول على ضرورة الشعر يعني انما يمتنع في سعة الكلام والثالث ان المراء مصدر و
المصدر مقدر بان والفعل كما تقول اعجبني ضرب زيد اي ان ضرب زيد فالمراء بمنزلة
ان تماري والرابع انه ليس من هذا الباب بل المراء منصوب بفعل مقدر فكانه
قال بعد تمام الكلام احذر المراء او ذكر المحذور منه مكررا فيه قوله تحذيرا مما بعده
ما بعده هو المنصوب بتقدير اتق وهو ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون تحذيرا
مما بعده كما في الصور السابقة والثاني ان يذكر المحذور منه مكررا نحو الاسد الاسد والجدار
الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق اي احذر الاسد والجدار المائل واحفظ (واحذر)
ابطال الصبي وخل الطريق وانما لزم حذف العامل في هذا القسم لانه مكرر فهو
نظير زيدا ضربا واما اذا افرد ولم يكرر لم يلزم حذف العامل ومنها اي ومن
المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا الاغراء ويكون مكررا ايضا نحو قوله اخاك
اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح اي الزم اخاك فحذف الفعل
ومنها ما يضمر بشرط ان يفسر اما بلفظه او معناه او لازم معناه وهو عامل واقع بعده
مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل منصوب يضمر
عامله بشرط ان يفسر فما عبارة عن المنصوب وفي يضمر ضمير يرجع الى العامل اي
المنصوب الذي يضمر عامله قوله وهو الضمير يرجع الى العامل المفسر المدلول عليه
بقوله ان يفسر لانه دال على مفسر وقوله اما بلفظه الى آخره تفصيل للناصب المضمر
كانه قال ومنها ما نصب اما بلفظ المفسر او بمعناه او بلازم معناه فالضمير في بعده
راجع الى ما فيها يضمر اي واقع بعد الاسم الذي اضمر عامله وشرط العامل ان يشتغل
عنه اي عن ذلك الاسم بضميره او متعلقه اي متعلق ضميره لانه لو لم يشتغل
باحدهما لكان عاملا فيما قبله ولا يكون هناك مضمرا نحو زيدا ضربت فانما يكون
مفسرا اذا اشتغل عنه بضميره او متعلقه نحو زيدا ضربته مثال لما نصب بلفظ المفسر
او مررت به مثال لما نصب بمعناه اي بمعنى المفسر فان جاوزت بمعنى مررت
به او ضربت غلامه مثال لما نصب بلازم معنى المفسر وهو اهنت فان ضرب الغلام
من لوازمه الاهانة اي ضربت واهنت كل واحد يرجع الى واحد على الترتيب

وجاوزت

المذكور والرفع بالابتداء اجود عند عدم قرينة خلافه او وجود اقوى منها كما
مع غير الطلب واذا المفاجاة اي الرفع في زيد ضربته ونظايره اجود لانه الفتاح
فيه الى اضمار بل هو مبتدا وما بعده خبره وانما يكون الرفع اجود في صورتين احدهما
اذا لم يوجد قرينة تنافي الرفع نحو زيد ضربته من غير تقدم آخر يقتضي النصب كجملة
فعلية ونحوها والثانية ان يوجد قرينة الرفع وقرينة النصب لكن قرينة الرفع
اقوى كاما مع غير الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرو فقد ضربته فقرينة النصب
تقدم الجملة الفعلية اذ تقتضي ان يقدر بعدها ايضا جملة فعلية واما قرينة الرفع
لانه يقع بعده الموضوع غالبا فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى وقيد
بغير الطلب احترازا عما اذا ذكرا اما مع الطلب نحو اما زيد فاضربه فانه يترجح
النصب لان الطلب لا يقع خبر الاسم او قد تقدم قرينة النصب وهو الجملة الفعلية
واذا المفاجاة من قراين الرفع ايضا لانه يقع بعدها الجملة الاسمية نحو ضربت زيدا
واذا عمرو يضربه بكر ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو
لقيت القوم وزيدا مررت به فالمختار فيه نصب زيد ليكون فعلا ويكون عطفا
للفعلية على الفعلية ويحصل التناسب بخلاف لقيت القوم واما عمرو فقد مررت
به واذا عبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب وان تقدم جملة فعلية لان
اما لغير الطلب واذا المفاجاة قرينتان للرفع اقوى من قرينة النصب وههنا
مثالان لما وجد فيه قرينة اقوى من قرينة النصب وفي موضع هو بالفعل
اولى هذا عطف على قوله عند العطف اي يختار النصب عند العطف وفي
موضع هو بالفعل اولى كالواقع بعد حرف النفي والاستفهام وحيث وفي الامر والنهي
هذه مواقع تقدير الفعل فيها اولى من تقدير الاسم نحو ما زيدا او ازيدا ضربته
فان النفي والاستفهام قرينتان للفعل فتقدير الفعل اولى من تقدير الاسم
واذا قدرت الفعل جاء النصب وحيث زيدا تجده فاكرمه اي حيث تجد زيدا
لان حيث ههنا للشرط وهو يطلب فعلا وزيدا اضربه مثال للامر ولا تضربه مثال
للنهي واما مثل ازيد ذهب به فالرفع ليس الا اي لا يجوز الا الرفع لما ذكر الضابط
توهم ان مثل هذه الصورة مما يجوز نصبه اضمارا على شريطة التفسير لانه اسم ذكر

لان اما لا تنصب بعده غالبا وترك التناسب لحفظ الجملة الاسمية على الفعلية لشرف الكلام فترك قرينة النصب اولى من ترك قرينة الرفع فالرفع اقوى

بعده فعل مشتغل عنه بضميره فرفع هذا التوهم وقال يجب الرفع ههنا ولا يجوز
النصب وسبب اخراجه من الضابط انا ذكرنا ان شرط المفسر ان يشتغل عن
العمل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا لم يشتغل الفعل فيه عن العمل بالضمير او
المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول و
هو لا يعمل رفعا فيما قبله فالشاغل ليس هو الضمير بل كونه رافعا والرافع لا يعمل فيما قبله
ولهذا لم يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو انه لو سلط عليه لنصبه لانه مستغني عنه بقوله
مشتغل عنه بضميره او متعلقه وههنا ليس المانع من العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير   اي نصب
او متعلقه بل كونه رافعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الفاء مبتدا اي ليس
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان ظاهره انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بتعلقه بضميره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من هذا الباب لقوله
فان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني اي ان زنيا فاجلدوا فان قلت اذا كان ظاهره انه داخل في الضابط فباي دليل
خرج هذه الصورة قلت بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه بمعنى يشترط ان يكون
المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير او متعلقه وههنا ليس المانع هو الاشتغال
بالضمير او متعلقه بل المانع عند المبرد كون الفاء بمعنى الشرط وما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبله وان حذف هذا الشاغل فامتناعه عن العمل فيما قبله بالفاء لا باشتغاله
بضميره او متعلقه واما عند سيبويه فهما جملتان اذ الزانية والزاني مبتدا وخبره
محذوف وهو في كتاب الله او فيما يتلى عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني
فقد تم هذه الجملة ثم لما كان الحكم مجملا ابتدا بجملة اخرى لبيان هذا الحكم فقال
فاجلدوا كل واحد منهما فهما جملتان مستقلتان فلا يتعلق احدهما في الاخرى فالمانع
عن العمل ليس اشتغاله بالضمير او متعلقه فقط والمراد من قوله مشتغل عنه بضميره
او متعلقه ان لا يكون المانع عن العمل الا هذا الاشتغال فقط وهذه الصورة ليس
المانع فيها هو هذا الاشتغال فقط على المذهبين وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر هذا عطف على قوله وفي موضع هو بالفعل اولى اي يختار
النصب في ثلثة مواضع احدها عند العطف على جملة فعلية والثاني ان يقع في موضع هو

بالفعل اولى والثالث عند حرف ليس المضمر بالصفة فالو قيل فاكل شيء كان
خلقناه يحتمل الامرين احدهما ان يكون مجرورا صفة لشيء وهو غير مراد اذ
ليس المراد ان الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا والثاني
ان يكون خلقناه مرفوع المحل خبرا لكل شيء ويفيد المعنى المقصود فالحاصل
ان الرفع يحتمل الوجهين مقصود وغير مقصود والنصب تعين المقصود فهو ارجح
ومستويان اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمروا اكرمته او في داره لان
الجملة الاولى ذات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية وقام وحده جملة
فعلية وانما ذكر عنده او في داره لئلا يرد عليه انه لا يصح عطف الجملة الثانية على
الفعلية فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى
المبتدا فلا بد في الجملة الثانية ضمير يرجع الى المبتدا الاول وهو زيد فذكر فيه
ضميرا آخر ليصح العطف لعود ضميره الى المبتدا ويجب النصب اذا وقع بعد كلمة
لا يليها الا الفعل كالشرط والتحضيض نحو ان زيدا تره تضربه فان حرف الشرط
مقتضي فعلا واذا قدر الفعل وجب النصب وهلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا
ضربته لان حرف التحضيض لا يليه الا الفعل لفظا او تقديرا وليس منه اي من الباب
وكل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود ويتوهم انه من الباب لانه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره مثل زيدا ضربته فرفع التوهم بانه لو كان من الباب ونصب كل
شيء كان التقدير فعلوا كل شيء في الزبر وهو معنى فاسد اذ الزبر وهو صحف الاعمال ليس
محلا لفعلهم فليس من الباب فالتحقيق ان المانع من العمل فيما قبله ليس هو الشاغل
فقط بل فساد المعنى المقصود فتعين الرفع لكونه مبتدا وفعلوه جملة مجرورة المحل
صفة لشيء اي كل شيء مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب في الزبر وهو صحيح
ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى الحال في المعنى
كالصفة لكن الصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا والحال
مبينة لهيئتها باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جاء زيد الظريف فهو مبين
للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف نحو جاء زيد ظريفا فانه
يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واطلق المفعول ليشمل المفعول

المطلق

[illegible]
هنته

مطلق أو المفعول به وخرج عن هذا الشرط الحال عن المضاف اليه نحو رايت وجه
هند ضاحكة فانه حال لا عن الفاعل ولا عن المفعول الا ان تقدر الاضافة فهو فعل
يتكلف له عامل وقد جاء الحال عن المضاف اليه في التنزيل نحو ملة ابرهيم حنيفا وان
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فرله لفظا او معنى تعميم للفاعل والمفعول نحو ضربت
زيدا قائما مثال الحال عن الفاعل لفظا وضربت زيدا راكبا هذا مثال للحال عن المفعول
لفظا فالمثال الاول يحتمل كل واحد منهما ان يكون حالا عن الفاعل او المفعول لكن الاظهر
ما ذكرنا وما شانك قائما مثال للفاعل المعنوي لان المعنى ما يصنع قائما فالعامل يعني
المستتر فيها ما معنوي وهذا بعلي شيخا مثال للحال عن المفعول معنى لان التقدير المشار
اليه في حال الشيخوخة بعلي وقد يكون اي الحال لهما اي للفاعل والمفعول على الجمع
والتفريق نحو لقيت زيدا راكبين هذا مثال للجمع اي لقيته وانا راكب وهو راكب ايضا و
مصعدا منحدرا مثال للحال لهما ايضا على التفريق اي لقيته وانا مصعد وهو
منحدر وبالعكس وعاملها الفعل كالامثلة المذكورة او شبهه من اسم الفاعل و
اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او افعل التفضيل ويتقدمها اي يتقدم
الحال العامل اللفظي وهو الفعل او شبهه جوازا نحو شتى توب الحلبة واصل التوب
ورود الابل وهم مجتمعون فاذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بطلب ناقته
ثم توب الاول فالاول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق وشتى
جمع شت اذا تفرق وهو حال اي توب الحلبة متفرقين وزيد متكيا جالس
كان المثال الاول لما يتقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم على شبه الفعل
وهو جالس ولزوما في بعض اي وتقدمه لزوما فيما اذا تضمن اي الحال معنى الاستفهام
نحو كيف جئت في مثال كون العامل فعلا اي على اي حال جئت او كيف زيد فاعل
مثال شبه الفعل او معناه عطف على قوله الفعل اي عاملها الفعل او شبهه او
معناه كالمستقر من الظروف نحو زيد في الدار قائما فان الظرف مستقر على ما عرفناه
من قبل واسماء الاشارة نحو هذا بعلي شيخا فان العامل معنى الاشارة وحرف
التنبيه نحو ها انت ذا متكئا حال والعامل فيه معنى التنبيه وها اي ابهك
حالة ابا لكن على هذه الجملة وقد وهو زيد وقد والحال هو الكاف في ابهك او المستتر

ايضا نحو ضربت زيدا الضرب الشديد فانه مبين لهيئة المفعول المطلق لا الفاعل م

شتى م

في التنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى
التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الذي
هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية ونحو ليت ولعل وكان
فانها تتضمن معاني الافعال اذ ليت يتضمن معنى التمني ولعل معنى الترجي وكان معنى
التشبيه فهذه الامثلة لما كان العامل فيها معنى الفعل ولا يتقدم اي لا يتقدم الحال
على معنى الفعل لضعفه خلاف الفعل وشبهه لقوتهما بخلاف الظرف نحو كل يوم
لك درهم ولا تقول فاما لك درهم يعني ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي نحو
كل يوم لك درهم ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي والفرق انهم يتسعون في
الظروف ما لا يتسعون في غيرها وله نظائر ولم يجوز بعضهم اي تقديم الحال
ايضا اذا كان ظرفا تشبيها للمستقر باللغو يعني اذا كان الحال ظرفا جاز ان يتقدم على العامل
المعنوي لحال الصورة الظرفية وقوله تشبيها للمستقر باللغو معناه ان الظرف قسمان
لغو وهو ما لا يقدر له متعلق محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما فعلا او شبهه
والمستقر ما يكون متعلقه من الافعال العامة ومقدرا فيه لا ملفوظا به فذكر ان
الظرف اللغو جاز ان يتقدم على العامل المعنوي والحال اذا كان ظرفا يكون مستقرا
نحو جاء زيد على الفرس اي حاصلا على الفرس فاذا قلت في الدار لك درهم على ان لك
درهم حاصلا في الدار حال اي كائنا في الدار والحال ظرف مستقر جاز ان يتقدم على
العامل المعنوي كما جاز ان يتقدم الظرف اللغو عليه ولا يتقدم اي الحال صاحبها
المجرور على الاصح نحو مررت جالسة بهند اختلف في تقدم الحال على ذي الحال المجرور
فاكثر البصريين على منعه وقد اجازه بعض النحويين ووجه الجواز انه حال من معمول
فعل لفظا فجاز التصرف فيه بالتقديم والتاخير كما يجوز التقدم على ذي الحال المرفوع
والمنصوب جاز التقدم على المجرور ووجه المنع انه لم يسمع عن الفصحاء تقدمه وفيه
معنى مناسب يمنع من التقدم على المجرور وهو ان حال المجرور في المعنى صفة لها
فهو معموله في المعنى لحرف الجر فكما ان معمول الجر لا يتقدم عليه فرع معمول الجار اولى
بان لا يتقدم عليه وهذا المعنى لا يوجد في المرفوع والمنصوب فلذلك افترقا الا ان
يكون اي الحال ظرفا فانه يجوز تقدمها على المجرور لحال الصورة الظرفية ولا حجة لمجوزه

مطلقا اي لا يجوز تقدم الحال على ذي الحال المجرور مطلقا اي ظرفا كانت الحال او
غيره في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس احتج من يجوز تقدم الحال على
ذي الحال المجرور بالآية فان كافة حال من الناس وهو مجرور اي ما ارسلناك
الا للناس كافة لهم وقد تقدم وانما لم يكن فيه حجة لانه يحتمل ان يكون حالا من الكاف
في ارسلناك والتاء للمبالغة كعلامة اي ارسلناك لتكف الناس عن الشرك ويحتمل
ايضا ان يكون كافة صفة لمصدر محذوف اي الا ارسالة كافة شاملة لجميع الناس
ويحتمل ان يكون مصدرا لان الفاعلة قد يجيء بمعنى المصدر كالكاذبة والعافية فلفظ
كافة بمعنى كفا وهو مصدر لفعل محذوف وهو تكف اي ما ارسلناك الا تكف كفا
ويتقدم اي الحال على المجرور اي ذا الحال غير المجرور نحو ان لقيتها راكبا زيد فانه
حال عن زيد وقد يتقدم عليه وجوبا في مثل جاء راكبا الا دهم صاحبه فان الادهم
مفعول راكبا ويجب تقدم الحال هنا على ذي الحال لئلا يلزم لو قدم ذو الحال عود الضمير
الى ما تاخر عنه لفظا ومعنى لو قيل جاء صاحبه راكبا الادهم اي صاحب الادهم
وحقها اي وحق الحال ان يكون نكرة لوجهين احدهما انه حكم على ذي الحال وحق
الحكم ان يكون نكرة والثاني انها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في بعض المواضع
نحو رايت زيدا الراكب وكذا اي ويكون حقها ان يكون نكرة يمتنع اضمارها اي
يمتنع كون الحال مضمرا نحو جاءني زيد وانا وجاءني عمرو وانا في جانبه لانها
لا بد للضمير يكون معرفة ونحو قوله واوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال ونحو فعله جهدك وطاقتك ومررت به وحده وغيره من المصادر
اي نحو رجع عوده على بدئه متاول وكذا نحو جاؤوا قضهم بقضيضهم اورد هذه
الصور فانها احوال معارف ظاهرا مع ان حق الحال ان يكون نكرة واجاب بقوله متاول
اما العراك فتاويله وجهان احدهما انه مصدر لفعل محذوف اي تعترك العراك وتعترك
وقعت حالا والجملة نكرة والثاني ان العراك بمعنى معتركة فالصورة وان كانت
معرفة فهو في التقدير نكرة كما ان حسن الوصف صورة المعارف وهو في المعنى نكرة
وكذا التاويلان في جهدك وطاقتك اي تجتهد اجتهادك اي تفعل جهدك بمعنى
جاهدا وكذا طاقتك اي تطيق طاقتك او طاقتك بمعنى مطيق وكذا وحده بمعنى

اما مصدر نحو جئته ركضا او عدا بعد وعدا او وحده بمعنى واحدا اي منفردا واما
فضهم بقضيضهم اي منضما على الحال وتاويله انه بمعنى مجتمعين واصل القضة من القض
وهو الكسر وقد استعمل القض في موضع الوقوع بسرعة وكان معناه وقع بعضهم على
بعض ومجتمعا او متوقعين فارسلها العراك والبيت للبيد يصف حمير وحش تعدو الى
الماء اي اوردها العير الاتن دفعة واحدة ولم يذدها اي لم يطردها لانه يخاف
القانص بخلاف الرعاة الذين يبترون امر الابل فاذا اوردت الماء حطوها قطعا
قطعا حتى تروى ولم يشفق على نغص الدخال ان تداخل بعض وقد شرب مرة في الابل التي لم تشرب
بعد حتى تشرب معها اذا كان الكريم العيبير كريما او شديد العطش او ضعيفا و
النغص بالصاد المعجمة بوزن الكتف المتحرك واماله الراجز الشوا فقيل اعتادها
الى الماء والدخال ويروى بالصاد غير المعجمة بوزن نكل اى لم يشفق العير على انه
تنغضها والتنغيص التعطيل قال السيرافي يريد ان بعضها تزحم بعضا حتى لا يقدر ان
يتحرك لشدة الازدحام فهو واقع موقع مزدحم لا يتمكن من الحركة ونحو قولهم مررت
بهم الجماء الغفير فعلى زيادة اللام فهو حال معرفة ايضا مع انه بمنزلة اسم الفاعل
بمعنى جاءوا بين عافرين والجماء من جم الشيء اذا اجتمع والغفير صفته وهو من
غفر الغير الستر اذا غطاها كانهم غطوا الارض لكثرتهم قوله فعلى زيادة اللام
لعل معناه انه بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى معتركة وكان الاولى ان يقول ولانه
انه بمعنى النكرة كما ان العراك بمعنى معتركة ووحده بمعنى منفرد وصاحبها لا يكون
نكرة لوجهين احدهما انه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
والثاني انه لو كان نكرة لالتبس بالصفة في بعض المواضع كما اذا قلت رايت رجلا
راكبا فان استوى من النكرة صورا لعال الا موصوفة او مختصة غنا المعرفة لاستغراقها
او واقعة في حيز الاستفهام او بعد الانقضاء للنفي او متقدما عليها الحال نحو جاء
رجل من بني تميم فارسا هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفة ونحو قوله
تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة
موصوفة لكنها تغني غنا المعرفة لاستغراقها اي جعلنا امرا حالا من كل امر وهو
لا تركنن لحالي الاحجام محتوقا يوم الوغا الحمام قوله محتوقا مثال الحال عن نكرة وهو

احد يغني غنا المعرفة لاستغراقها ايضا بوقوعها في سياق النهي وهل اتاك رجل
راكبا مثال للحال عن نكرة واقعة في حيز الاستفهام وانما صح لان الاستفهام في حكم
النفي لان الجملة الاستفهامية غير واجبة فهو كالنفي ومعنى هل لم غير واجبة انه
ليس بخبر ثبوتي فيشاركه النفي لانه ايضا ليس بخبر ثبوتي وما جاءني رجل الا راكبا مثال
لما وقع الحال فيه بعد الانقضاء للنفي وفيه بحث وهو ان مجرد هذا لا يكفي في كون
ذي الحال نكرة وكان يحتمل ان يقال وجه صحة كون ذي الحال نكرة كونه للعموم ايضا
لان هذه النكرة في سياق النفي فيكون عاما غايته انه ورد عليه استثناء فهو
في المعنى حال عما كان عاما لكونه في سياق النفي فهو مثل لا ابر كنى احد الا انه ورد
عليه تخصيص ولم يرد على احد تخصيص ويحتمل ان يقال وجه الجواز انه حال من
نكرة موصوفة باعم عام الاحوال لان الاستثناء مفرغ والتقدير ما جاءني رجل كائنا
من الاحوال الا في حال الركوب فهو استثناء عن عام ايضا وهو الاحوال فهو في
المعنى ليس حالا عن رجل وحده بل عن رجل موصوف باعم عام الاحوال لانه مفرغ
اي ما جاءني رجل متصف بصفة الا بهذه الصفة وجاءني راكبا رجل هذا مثال لما تقدم
الحال على النكرة وانما جاز لانه لو تاخر لم يجز لالتباسه بالصفة في بعض الصور فلما
تقدمت امتنع ان يكون صفة فتعين الحال وفيه نظر لانا ذكرنا ان ذا الحال
لا يكون نكرة لامرين احدهما الالتباس والثاني كون ذي الحال محكوما عليه و
حقه ان يكون معرفة وبالتقديم لا يرتفع كون ذي الحال محكوما عليه فينبغي
في الامتناع لهذه العلة تقدم الحال وتاخرها الا ان يقال تقدم الحكم سوغ تخصيصا
ولذلك جاز كون الفاعل نكرة مع انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعف في
غيرها اي ضعف كون ذي الحال نكرة في غير الصور المذكورة المستثناة حيث
لم يوجد مخصص ومما جاء فيه على ضعفه قول الشاعر وما حل سعدي غريبا ببلدة
على ان يحمل في البيت ان يكون المعنى الاستغراق وان كان سعدي علما فلا
استشهاد فيه اصلا وهو الحال في اسم العام اي الغالب اسم مشتق وقد يقع مصدرا
ماولا به اي بالمشتق نحو اتيته ركضا وقتلته صبرا اي صابرا او مصبورا وانه
قياس اي ان ايقاع المصدر حالا بهذا التاويل قياس في كل ما دل على الفعل نحو

اتانا سرعة ونحل ثقلها من انواع الاتيان بخلاف اتانا باحمكا وبكا ونحو كلا
وضربا وغير ذلك فانها ليست من انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصره على
السماع الاكثر على انها سماعية مطلقا وذهب المبرد الى انها قياسية ان كان في
الفعل دلالة عليها بان يكون من انواع الفعل ولفظ المصنف يشعر باختيار مذهب
المبرد والاكثر وعلى خلافه وقد يكون اي الحال اسما اي غير مشتق ولا مصدر بل
اسما جامدا على ضرب من التاويل يجعله في معنى المشتق كما سيأتي نحو جاء البر قصيرا
فمن لم يجعل خبرا عطا ان جاء بمعنى صار فيكون قصيرا خبرا لا حالا ومعناه لو كان
حالا انه حصل البر في هذا الحال وهو كونه نقيضا المذكور ومنه اي ومما جاء اسما ماكو
للتفصيل نحو بينت الحساب بابا بابا اي مبوبا مفصلا ومنه كلمته فاه الى في وبايعته
يدا بيد وبعت الشاة شاة ودرهما والاصل فيها الجمل اذ التقدير كلمته فوه الى في
ويده بيدي اي متصلا بيدي وبعت الشاة شاة بدرهم ولما كان الاصل فيها
الهيئة الجمل ولم يصح ان يكون هذه المفردات احوالا لان انما فهمت منها الوصل الجمل
دون المفرد لان كل واحد من المفردات لا يستقل بالدلالة على الهيئة المصححة
للحالية لان قولك فاه وحده لا يدل على المشافهة الا بضميمة قولك الى في اليه تعرف
المشافهة تفهم من تلك الجملة وهو قوله الى في وكذا معنى التحديد لا يفهم من
لفظ يدا وحده وكذا معنى المقابلة لا يفهم من لفظ شاة ولا من لفظ درهما وحده بل
يفهم من الجملة وهي شاة بدرهم الا انهم وضعوها اي وضعوا هذه الاسماء التي وقعت
حالا موضع لوازمها اي لوازم الجمل المفهومة لمبادرة الوهم اليها اي الى تلك اللوازم
لكثرة الاستعمال من غير نظر الى اجزائها بمعنى ان قوله الى في مثلا يفهم منه المشافهة من
غير نظر الى تفصيل اجزائها حتى يفهم ذلك المعنى من غير ان يخطر بالبال فم المتكلم ولا
فم المخاطب ولا معنى لفظ الجار فلما كان كذلك جعل كل المفردات ما عرب المعانيها اي
من تلك الاجزاء اعراب الحال وهو الاول في الاولين اي اللفظ الاول وهو فاه و
يدا في الاولين اي في المثالين الاولين وكلاهما وهو شاة بدرهم في المثال الثاني والمثال
الثالث بعد ابدال العاطف وهو الواو من اداة المصاحبة وهي الباء لان الواو
لما كان بمعنى المعية كان بمعنى المصاحبة ومنه اي ومما وقع الحال اسما جامدا هذا بسرا

اطيب

اطيب منه رطبا والعامل في بسرا اسم الاشارة على راي واطيب على راي وفعل محذوف
على راي اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا اي اذا وجد رطبا ويوجد في بعض
النسخ اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف وما اضيف اليه اي الفعل المضاف اليه هو
سد الحال مسده كما في ضربي زيدا قائما ويعود الاختلاف السابق في عامل الظرف
يعني اذا قدر الظرف هو اذا وجد يجري الاختلاف السابق في عامل هذا الظرف حتى يكون
العامل في الظرف اسم الاشارة على راي واطيب على راي والاصح انه اطيب اي
الاصح ان العامل في بسرا اطيب لا اسم الاشارة لصحة والمشار اليه بلح او رطب
اتفاقا لا وجب لا اسم اشارة ولما يلزم في غيره من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار
حالة واحدة اذ الاول وهو بسرا من تتمة هذا المبتدا احتج بوجوه على ان العامل هو
اطيب لا اسم الاشارة الاول انه لو كان العامل اسم الاشارة لم يصح الكلام اذا لم يكن
المشار اليه بسرا لكن يصح والمشار اليه بلح او رطب بيان الملازمة ان العامل هو
المتقيد بالحال فلو كان العامل اسم الاشارة لتقيدت الاشارة بحال البسرية واما
انتفاء اللازم فثابت بالاستعمال اذ تستعمل هذا الكلام في غير حال البسرية الثاني انه
لو كان اسم الاشارة هو العامل لم يستقم الكلام لو اوقع موقع اسم الاشارة اسم آخر
لا يدل على الاشارة لكنه يستقيم ان يقال ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا فتعين ان يكون
العامل هو اطيب لا اسم الاشارة والثالث انه لو كان اسم الاشارة هو العامل لكان
بسرا من تتمة اسم الاشارة لا من تتمة اطيب وكانه قال المشار اليه في حال البسرية
فبقي اطيب غير عامل في بسرا بل عاملا في رطبا وحده لكن الاطيبية لا تتعقل الا باعتبار
امرين فتصح ان يكون الاطيبية باعتبار حال واحدة وهي الرطبية فيلزم تفضيل الشيء على نفسه
باعتبار حالة واحدة اذ لا تتعلق اطيب بشيء على هذا التقدير لانه من تتمة هذا فان قلت
ظاهر ان الاطيبية لا تتعقل الا باعتبارين لكن لا نسلم انه يشترط ان يكون الاعتباران
معمولين له قلت ان اطيب انما كان عاملا لاشتماله على معنى التفضيل ومعنى التفضيل
نسبة واحدة تستدعي كلا من مفضلا ومفضلا عليه فلما كان عاملا في المفضل عليه وجب
ان يكون عاملا في المفضل ايضا لان نسبة الافضلية اليهما واحدة واختلاج لزوم تقييد
الواحد بحالين مختلفين يزول باختلاف الاعتبار اذ الاول باعتبار المفضل والثاني

باعتبار المفضولية وعمله في الاول عمل الفعل الصريح ولذا تقدمه وفي الثاني عمل المعنى
فامتنع التقدم هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان لقايل ان يقول لا يصح ان يكون
الطيب عاملا في بسرا او في رطبا معا لانهما حالان مختلفان ولا يصح ان يكون عاملا واحد
يعمل في حالين مختلفين دفعة واحدة نحو ضربت راكبا ماشيا لان المقيد بالحال
يمتنع ما سواه فاذا قلت ضربت راكبا معناه ان الضرب بقيد الركوب ولم يوجد في
غيره وكذا الوقت ماشيا فيتقيد به دون الركوب فلو جمعت بينهما يلزم ان يكون
المقيد بكل واحد منهما نفس المقيد بالاخر فيلزم ان يكون المقدر هذا اطيب بسرا
رطبا وهو غير مستقر كما في المثال المذكور فاجاب بانه ليس من هذا المثال الذي
ذكرته وهو ضربت اذ ليس له جهتان بخلاف اطيب فانه دال على الافضلية وهي نسبة
تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فمفهومه يستدعي حالين مختلفين باعتبار الفاضل المتفضل
وباعتبار المفضولية فصح كونه عاملا في حالين مختلفين لكونه مشتملا على اعتبارين
مختلفين فهو عامل في كل حال باعتبار فيه من الاعتبارين ثم توهم سوالا اخر وهو ان
الطيب لم جاز اعماله فيما تقدم عليه وهو بسرا فاجاب بان عمله في بسرا باعتبار الفعل
المدلول عليه بلفظ اطيب فهو كالفعل فجاز تقديم معموله عليه واما عمله في رطبا فباعتبار
المفضولية وهو من لوازم اطيب وكان العامل معنويا بهذا الاعتبار فلذلك امتنع
تقدم رطبا عليه وفيه نظر لان اطيب من شبه الفعل وشبه الفعل كالفعل في جواز
وانما الفاضل والمفضول فيها خارجان عن مدلول لفظ المفضل تقدم الحال عليه وقوله هو اصل التفضيل نسبة تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فاما ان
يكون الطرفان داخلين في مفهومه او خارجين او داخل احد الطرفين وهو الفاضل
من مدلول الفعل وخارج الاخر وهو المفضولية من معنى الفعل فهو ممنوع وقوله فامتنع
التقدم من لوازم جعل المفضولية من دلالة عمل المعنى وهو محل البحث ثم التحقيق
ان معنى اصل الفعل من غير الترجيح هو العامل في الحالين وبيانه انك تقول قبل الترجيح
طاب هذا التمر بسرا وطاب رطبا فالعامل في الحالين هو الفعل وهو ظاهر واذا اردت
ترجيح طيب على طيب نفسه عبارتان مطولة ومختصرة فالمطولة ان تقول طيب التمر
بسرا اطيب من طيبه رطبا فالعامل في الحالين هو اصل معنى الطيب والترجيح لا مدخل
له في كونه عاملا في الحال بل هو خبر محض وكذا في العبارة المختصرة وهو هذا بسرا

اطيب منه رطبا فالعامل في الحالين اصل طيب اذ الطيب من الموضعين والترجيح عبر
عنها بعبارة مختصرة وهي اطيب ولا شك ان معناه مطولا او مختصرا واحد وان اختلفا في
التعبير فعلى هذا تخرج الجواب عن السوالين احدهما هو انه لم عمل العامل في حالين
مختلفين وجوابه انه اعني اطيب عند التفكيك يرجع الى عاملين وهو طيب بسرا و
طيبه رطبا والثاني انه لم عمل في الحال المتقدمة مع ان عمل افعل ضعيف اذ لا يعمل في ظاهر
وجوابه ان عمله باعتبار تضمنه لاصل الطيب لا باعتبار الترجيح على ما لخصناه اذ
الغرض ترجيح طيبه بسرا على طيبه رطبا فاصل الطيب هو العامل في الحالين دون
الترجيح فاطيب لتضمن فعلية يعمل فيما قبله لا الترجيح على ان العامل في الحال في المعنى
ظرف فجاز ان يعمل فيها متقدمة او متاخرة لملاحظة الظرفية المتضمنة في الحال في
لفظ الكتاب نظر اذ يقتضي ان يكون عمله في موضع باعتبار الفعلية وفي موضع باعتبار
الترجيح وهو ليس كذلك اذ العامل في الحالين هو اصل الطيب لا الترجيح وهو في بيانه
الموضح وتكون اي الحال موطئة نحو انا انزلناه قرانا عربيا معنى الموطاة ان يعاد
ذو الحال في الحال ايضا في مثالنا هو قوله انا انزلناه عربيا كان حالا مقيدة فلما اعاد
قرانا وكان ذو الحال سمي موطاة لانه جرى ذكره من قبل مرة في انزلناه فذكر على
التمهيد والتوطئة ونظيره ظننت زيدا قائما فان معناه ظننت قيام زيد اذ المظنون
هو القيام لا ذات زيد فذكر زيد على سبيل التمهيد والتوطية فكذا معناه انا انزلناه
في حال كونه عربيا وذكر القران في الحال على سبيل التمهيد والتوطية ولذلك سمي موطاة
اي مذكورة على سبيل التوطية والاقرب الاول من الحال وهو قرانا على ذي الحال وهو الذي
مفعول انزلناه وتكون اي الحال جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد
وابوه قايم او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف وهو
ان الحال اصله ان يكون مفردا الا في المنصوبات وقد يكون جملة خبرية على تقدير
المفرد واحترز بالخبرية عن الجملة الانشائية فانها لا تقع حالا كما لا تقع خبرا للمبتدا والجملة
لما اشتملت على مسند ومسند اليه كانت مستقلة فاحتيج الى رابط بينها وبين ذي الحال
الرابط اما الواو والضمير معا وهو في غاية القوة واما الواو وحدها وهو اقوى من
الضمير وحده لان الواو تدل في الابتداء على الربط والضمير لا يلزم ان يكون في الابتداء

161 مع الواو المشعر بالمقارنة في الامر معلوم فلذلك قال او بالضمير وحده على ضعف نحو ولولا
جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق اي و سرباله لم يمزق والواو
للحال وقوله اجراء لها مجرى الظرف معناه ان الحال في المعنى كالظرف لان معنى قولك
جاء زيد وابوه قائم جاء زيد في حال قيام ابيه فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان
تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير والمضارع المثبت بالضمير وحده نحو جاء زيد يضرب
وانما لم يلزم الواو لان الفعل المضارع يقدر باسم الفاعل وفي اسم الفاعل يشترط
الضمير وحده اذا وقع حالا فكذا المضارع وقولهم دون ذلك وشق الحمار ليست الجملة
حالا بل هو كلام مستقل اي اذكر دون ذلك فانه يشق الحمار بدون ذلك ايضا لهذا اصل
المثل ان انسانا اراد بيع حماره فقال للمشتري اشتر حماري وكان جعل فيما دخل السوق
قال له المشتري هذا حمارك الذي كنت تصف الوصف عليه فقال دون ذلك وشق الحمار
اي ارهقتولا دون الذي تقول فان الحمار يمشي بدون هذا التشبيه وما سواهما
اي وما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت بالواو والضمير او احدهما وما سواهما
هو المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي وكل واحد منها اما مع الواو او مع الضمير
او مع كليهما فهو تسعة امثلة وهو ظاهرة واما في الماضي المثبت فقد علل النحويون
بانها اذا وليت الماضي قربته من الحال فالزم معه قد لفظا او تقديرا النواهي زيفه من
الفعل العامل وفيه نظر لانه ان كان الغرض من الاتيان بقد مقارنة زمان الحال لزمان
العامل فلا يحصل من الاتيان بقد لانه جاز ان يكون العامل ماضيا والحال الذي اقترن
بقد قريب من الحال فجاز ان لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل الاستعمال
ورد كذلك والا فمجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب وهو مقارنة الحال الا ان يريد
ان الفعل وان كان وقوعه في الزمان الماضي لكن اسناد الفعل الى الفاعل يكون حالة
الاخبار فلو كان الحال ماضيا غير مقترن من الحال بقد لكان الفعل حال الاسناد مقدما
بحال لا يكون مقارنا فلذلك اشترط قد فانك اذا قلت جاء زيد وقد ركب فالمجيء و
ان كان واقعا فيه لكن اسناد المجيء اليه حصل حالة الاخبار فالحال ينبغي ان يكون
ايضا واقعا حال الاخبار ليحصل التوافق وهذا مردود ايضا لانه لا يلزم منه المقارنة
المطلوبة ايضا ويجوز حذف لفظة قد لشهرته وتاويله جاؤكم حصرت صدورهم

بقولها يعني عن ضعف لان الصفة الموطئة في حكم الاسماء والموصوف محذوف فاستدل
المصنف لحذف قد بقوله تعالى او جاؤكم وقد حصرت كما استفيض المصنفون — حصرت اي ... ويقول الشاعر
بالله القطع وفيه بطلانه وسيبويه لم يجوز حذفه واول الاية بان حصرت ليست حالا بل
هو صفة لموصوف محذوف والتقدير جاؤكم قوما حصرت صدورهم والمصنف ضعف
هذا التاويل وقال اذا قدر الموصوف يكون حالا موطئة وصفة الموطئة في حكم الحال في
الباب بحصرها يعني كما ان الماضي المثبت يكون معه قد وصفة الموطئة اذا كان
ماضيا يلزم معه قد ايضا لانها والموصوف محذوف يعني اذا حذف الموصوف يكون
في صورة الحال فالاتيان بقد يكون اولى وفيه نظر لان سيبويه منع ذلك والمصنف لم
يات بدليل على ما ادعاه وتاويل المبرد بالدعاء يبطله ما بعده يعني ان المبرد ايضا
لا يقدر حذف قد وتاول الاية بان حصرت ليس الحال بل هو دعاء كانه قال او جاؤكم حصر الله
صدورهم وضيقها ومعنى قوله يبطله ما بعده لان ما بعده هو قوله او يقاتلوا قومهم وذلك
ذلك لان قوله او يقاتلوا منصوب بان اي ان يقاتلوا وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو
كان للدعاء لكان المعنى حصر الله وضيق صدورهم عن ان يقاتلوكم او عن ان يقاتلوا قومهم
ونحن ندعو بان يقاتلوا قومهم ابدا ونقول لا زالوا متقاتلين بعضهم بعضا ونَدعو اللهم
الق باسهم بينهم فهذا التاويل غير مستقيم وحكى الاخفش زيادة الواو في الخبر في باب
كان تقول كنت ومن يأتي آتة تشبيها بالحال يعني ان الاخفش يجوز ان يدخل الواو في خبر
باب كان تقول كان زيد وابوه قائم فان الجملة خبر كان ويجوز فيها دخول الواو تشبيها
للخبر بالحال لان المعنى كان زيد على هذا الحال وعليه قوله كنت ومن يأتي آتة فارس من
يأتي آتة جملة شرطية واقعة خبرا لكان فادخل الواو على التشبيه بالحال اي كنت على هذه
الحال وفيه نظر اذ يجوز ان يكون كان تامة والواو للحال على الاصل ولا يلزم ان يكون
ناقصة ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال ولا تقع اي الحال مستقبلا لمنافاة الحال وقولهم
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا متاول معناه انه لا يجوز ان يكون العامل ماضيا
او حاضرا والحال مستقبلا لانه حينئذ لا يكون مقيدا لذلك الفعل لانه لم يقع بعد والمقيد انما
يكون اذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدا واورد عليه قولهم مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا فان الصيد واقع في الغد فلا يحصل به تقييد ما هو حاصل وهو كون

الصقر معه اذ المعية حاصلة الآن واجاب بانه متأول وتأويله ان المراد بالحال ان يكون
مقدرة ومعناه معه صقر مقدرا الصيد به غدا فالتقدير واقع الآن فحصلت المقارنة
كقوله فادخلوها خالدين فان الخلود لم يحصل زمان الدخول واجيب بان المراد — حال م
تقدير الخلود اي ادخلوها مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل زمان الدخول فحصل
المقارنة ويجوز عامله نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي سافر او سافرت فحذف
لقرينة الحال ومنه اخذته بدرهم فصاعدا اي وذهب الثمن اذ لا يصح عطفه على ما
قبله ولا يصح حالا منه هذا انما يستعمل في شيء ذي اجزاء اشتري بعضها بدرهم و
بعضها باكثر من درهم وعلى هذا لابد من اضمار فعل اي اشتريت بعضه بدرهم وذهب
الثمن في البعض الآخر صاعدا ولا يستقيم ان يكون حالا عما قبله لوجود الفاء ولفساد
المعنى اما وجود الفاء فظاهر الحال لا يدخله الفاء خصوصا اذا كان مفردا واما فساد — لان م
المعنى فلانه ليس المعنى اخذته بدرهم في حال كونه صاعدا ولا يستقيم ان يكون عطفا
ما قبله اي المذكور قبل هو الفاعل والمفعول والدرهم ولا يصح عطفه على شيء منها اما
عطفه على الفاعل لا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا فلاختلافهما في الاعراب واما معنى
فلان الصاعد ليس آخذا حتى يعطف على الفاعل الذي هو آخذ واما على المفعول فلا
لفظا ولا معنى اذ ليس الغرض انك اخذت المثمن والثمن ولا يستقيم ان يكون معطوفا على — والصاعد لان الصاعد هو ...
درهم اما لفظا فلاختلافهما في الاعراب واما معنى فلانه لم يرد انه اخذ المثمن بدرهم
وصاعد بل المراد انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر ولو كان عطفا على الدرهم كان
ماخوذا بالدرهم والزائد جميعا والفاء ايضا مانع لانه يؤذن بالتعقيب ومعنى الثمن
لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض بل التقدير ذهب الثمن في البعض الآخر صاعدا
ومنها المثال أتميميا مرة وقيسيا اخرى اي بدا لها حالين معنى العامل فيه محذوف ايضا
والتقدير أتتحول في هذا الحال قوله تميميا حالين اشارة الى ان مذهب سيبويه
ان انتصابهما على المصدر لا على الحال والتقدير أتتحول هذا التحول وليس المراد اتتحول
حال كونك تميميا وقيسيا ومثله أفي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلة
اي أتتحولون هذا التحول وهو كونكم في الولائم ... وفي العيادة ... وكذا
في السلم أعيارا وجفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك اي الحيض عرك

المرارة اي عاضت اي أتتحولون هذا التحول وهو كونكم اعيارا ويحمل عند سيبويه — في حال السلم و اشباه النساء الحيض في حال الحرب م
على المصدر في جميع الصور ويلزم ذلك اي اضمار العامل في المؤكدة وهي المقررة لمضمون
جملة اسمية نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه عرف الحال المؤكدة بما يكون مقررة لمضمون
جملة اسمية لان المقصود هو الثبات والدوام لا التنقل ولو كانت الجملة فعلية افادت
التنقل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان العطف مقرر لمعنى الابوة
وانما لزم الاضمار لان الجملة الاسمية ههنا لا تصلح تقيدها بالحال كما في المثال فان الابوة
لا تتقيد بالعطف بمعنى انه اذا انتفت الحال انتفت الابوة ولابد للحال من عامل فلذلك
قدر له عامل وتقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو ولاتحادها بما قبلها نحو هو الحق لا شك
فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا مؤكدة وههنا لم يصدر بالواو لان
الحال المؤكدة متحدة بما قبلها فلا مجال لتخلل الواو بينها وبين الجملة المؤكدة بها وذلك
الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه يعني ان لا ريب فيه حال مؤكدة على احد الوجوه وقيل
ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك والخبر الاول الكتاب وقيل ذلك مبتدا والكتاب صفته
ولا ريب فيه خبره وقيل لا محل له من الاعراب بل هو جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها
ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستعمل اضافتها
هذا مرغوب بالاستعمال وقد استعمل صاحب المفصل لفظ كافة فقال محيطا بكافة الابواب
ومنها اي ومن المنصوبات التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة — ونحوه م
المراد بالابهام المستقر ان يكون ثابتا في اصل الوضع نحو عشرين وثلثين ونحوهما واحترز
به عن الاسماء المشتركة كالعين فانه وان اشتمل على ابهام لكنه لم يستقر في اصل الوضع اذ هو
موضوع في الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع في الاستعمال فالابهام عارض لا مستقر في
اصل الوضع بخلاف نحو عشرين فانه موضوع على الابهام وقوله عن ذات احتراز عن الحال
فانه يرفع الابهام المستقر عن هيئة الذات لا عن الذات ويورد على الحد الصفات نحو جاء رجل
عالم ويمكن ان يجاب عنه بان الذات لا ابهام فيه بل الابهام باعتبار الصفات وفيه صفة الذات
مبهمة دون الذات قوله مذكورة او مقدرة تشمل نوعي التمييز المفرد والجملة فالاول
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد تام وتمامه بالتنوين لفظا نحو
راقود خلا او تقديرا فيما لا ينصرف كهو احسن وجها والمثنى اي وفي المثنى كالاعداد المركبة

١٤٣ نحو ثلثة عشر رجلا لان الاصل فيهما ثلثة وعشرة فنبهما نوني مقدرة وكم الاستفهامية
نحو كم غلاما اشتريت وكذا الخبرية مفصولا بينها وبين مميزها بمعنى وكذا كم الخبرية اذا
فصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وبحو كم نالني منهم فضلا على عدم
اذ لا اكاد من الاقتار احتمل فانوح تقدر التنوين فيه كالاستفهامية وانما قيد الخبرية
بكون مفصولا لانها اذا لم يوجد فصل فهو مضاف الى مميزه فلا يكون فيه تنوين مقدر في
حال الاضافة واذا كان مع الفصل فالتنوين مقدر عليها لانها غير مضافة فهو كالا
فانها غير مضافة اصلا لكون مميزها منصوبا دائما فتمامها بان تقدر التنوين عليها لانها
بمعنى كثير وكذا عطف على كم الخبرية اي مقدر او لفظ كذا او على عندي كذا درهما
فان التنوين ايضا مقدر على ذا وبنوني التثنية والجمع نحو منوان سمنا وعشرون درهما
والمراد بنون الجمع ما يشبه الجمع وهي في الاعداد نحو عشرون درهما وانما لم يمثل في
نون الجمع الحقيقي بنحو حسنون وجوها لان الكلام في تمييز المفرد وذلك من تمييز الجمل
لان تمييز الجمل ما يكون الابهام فيه في نسبة هي في الفعل او شبهه او ما هو على ما سلف
والاضافة عطف على نون التثنية اي وتمامه بالتنوين وبالاضافة نحو مِلؤه عسلا فـ
الاكثر اي فالاكثر التمييز عن المفرد فيما كان مقدارا وذكر الاقسام المقدار بقوله كيلا نحو
قفيزان برا او وزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو ما في السماء قدر راحة سحابا او عددا
هذه اقسام المقدار ثم فسر العدد وقال اما صريحا نحو احد عشر الى تسعة وتسعين درهما
وما عداها اي ما عدا احد عشر الى تسعة وتسعين وهو العشرة فما دونها والمائة والالف
وما يوحد منهما يضاف اي الى مميزه نحو عشرة رجال ومائة درهم والف ثوب او كناية
عطف على صريحا نحو كم درهما لك في كم الاستفهامية وكم في الدار رجلا في الخبرية في
كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها فلكون مثالا لما ينتصب على التمييز لانه لو لم يكن
فصل لكان المميز مجرورا في الخبرية نحو كم رجل في الدار فلا يكون من المنصوب وكان في
رجلا في معنى كم الخبرية نصب ما بعدها وان كان ادخال من نحو كائن من رجل لقيت
اكثر من النصب واجود كذا في الصحاح وعندي كذا درهما هذا ايضا لما يكون كناية
عن العدد وقد جاء الجر في كم الاستفهامية منه مثل الكتاب على كم جذع بيتك مبنى
اي على اي جذع او الى جذع وحمله الخليل على اضمار من دون الاضافة نحو كم رجل

عطف على قوله بالتنوين اي وتمام الاسم بالتنوين وبنون التثنية والجمع

المميز

لقيت او كم من رجل لقيت لا يكون كم مضافا بل يقدر التنوين عليها كما اذا انتصب تمييزها
والنصب اكثر اي النصب في مميز كم الاستفهامية اكثر من الجر او مقياسا عطف على
مقدارا اي الاكثر الاول فيما كان مقدارا او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثل التمرة
ليس من المقادير ولكنه مما يقاس به الشيء وليس مقدارا حقيقة وفي العدد يفرد اي
يفرد مميز العدد وقوله في العدد يتعلق بالفعل بعده اي يفرد المميز في العدد وهو من
احد عشر الى تسعة وتسعين لان الغرض في التمييز رفع الابهام واذا حصل بفرد استغنى
به فيحصل بفرد اذا يجب افراده الا في كم الخبرية فان الافراد لم يلزم هناك فيقال كم غلام
اشتريت وكم غلمان اشتريت فاذا انتصب بان يقع فصل بينه وبين مميزه لا يلزم الافراد
ايضا بل يقال كم في الدار رجلا او رجالا لقيت ونحو اثنتي عشرة اسباطا محمول على البدل
هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسباطا مميز للعدد وهو ليس بمفرد والجواب بانه ليس
بمميز له بل هو بدل من اثنتي عشرة والمميز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة او امة
ونحو كم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف وانتصاب غلمانا على الحال هذا ايضا ايراد
فان المميز فيه كان حقه الافراد لان كم فيه استفهامية ومميزه ان يكون مفردا منصوبا
فاجاب بان غلمانا ليس مميزا بل المميز محذوف اي كم لك نفسا او شخصا وغلمانا منتصب
على الحال من الضمير في الظرف العائد الى كم بمعنى الكثير ولذلك انتصب غلمانا على
الجمع عنده فالمطابقة بين الحال وذي الحال في الجمع جائزة نظرا الى معنى الكثير وكان
الاولى ان لا يكون الفاء في قوله فالمميز لان نحو كم لك مبتدا وقوله المميز فيه محذوف
خبره فلا موجب لدخول الفاء ظاهرا ولو قال واما نحو كم لك كان الفاء في موقعه ولا
يجوز الاضافة فيما اذا كان المميز مفردا نحو احد عشر الى تسعة وتسعين فان مميزه
منصوب مفرد لان الاصل في العشر ان يكون منصوبا مفردا او اما في العقود من عشرين
الى تسعين ولا يجوز اضافة العدد الى مميزها وانما لم يجز الاضافة لانه اما ان يحذف تمام
النون او لا يحذف ولا يجوز حذفه لانه ليس نون الجمع حقيقة بل هو جزء من الكلمة
ولا يجوز ابقاء النون لانه يشبه نون الجمع ونون الجمع لا تثبت مع الاضافة فكذا ما
يشبهه هكذا قالوه ولا تمييز المذكر والمؤنث في غير المركب اي في غير العدد المركب
نحو عشرين رجلا وعشرين امرأة العقود التي في اواخرها النون الى تسعين فقال عشرون

بتمييز

رجلا وعشرون امراة وفي المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر تذكير الاول و
حذف التاء من الثاني مذكر وان كان نحو احدى عشرة او اثنتا او ثنتا عشرة
تانيث الاول وسكون شين عشرة في الحجاز وكسرها في تميم ثبت شرح في بيان
التذكير والتانيث في المركب ويتعلق في المركب بقوله بذكر اي ويذكر في المركب
ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره بتذكير الجزء الاول وهو احد وتسعة
اما احد فتذكيره ظاهر واما تسعة فتذكيره بوجود التاء كما سبق في تسعة رجال و
حذف التاء من الثاني اي تذكيره بتذكير الجزء الاول وحذف التاء من الجزء
الثاني وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره بحذف التاء على ما هو
قياس التذكير والتانيث في الاصل لا على ما هو القياس في العدد مفرده وان كان
نحو احدى عشرة اي ومونث المركب ان كان نحو احدى عشرة واثنتا عشرة او ثنتا
فان تانيثه بتانيث الجزء الاول وهو احدى واثنتا او ثنتا ووجود التاء في الجزء الثاني
وهو عشرة من احدى عشرة الى تسع عشرة ووجود التاء في الجزء الثاني وهو
عشرة من احدى عشرة وذكر ان سكون الشين في عشرة لغة الحجاز في المونث و
كسرها لغة تميم اما في احدى عشرة واحدى عشرة واثنتا عشرة فانها جارية على واثنا عشر
القياس وهو وجود علامة التانيث في المونث وعدمها في المذكر واما في ثلث عشر
الى تسعة عشر فالجزء الاول منه على حاله قبل التركيب في اثبات العلامة في المذكر وحذفها
في المونث على ما سياتي تعليله واما الاسم الثاني فانما حذف منه العلامة في المذكر و
اثبت في المونث ولم يجر على القياس قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر
لافضى الى الجمع بين علامتي تانيث لو قيل ثلثة عشرة رجلا مع الاستغناء عنه بكل واحدة
وكانت الاول احق بذلك لانه قد ثبت لها حكم السبق واما اثبات العلامة في الجزء الثاني
مع المونث فجاء على القياس لاحتياج اللفظ الدال على التانيث الى العلامة وانما حذفت
من الاسم الاول لما سبق من الفرق والاعتبار بحال الجزء الاول ايضا قبل التركيب فانك
قبل التركيب تقول ثلث نسوة بغير علامة وانما جمع بين علامتي التانيث في احدى
عشرة واثنتا عشرة ولم يجز في ثلثة عشر رجلا لان العلامتين في احدى عشرة
مختلفان لفظا واما المجتمع اتفاق لفظهما والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة

فلم يخص للتانيث حتى يحصل الجمع بين علامتين وفي لفظ الكتاب نظر لان بين
العشرين الى تسعين نحو ثلثة وعشرون وتسعة وعشرون يتميز فيه المذكر عن المونث
فقال اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة وثلثة وعشرون رجلا وثلث
وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ولم يذكر حكمه في الكتاب
لان هذا داخل في المركب وهو قد ذكر حكم المركب بنيف العشرة لانه قال ان كان نحو احد
عشر الى آخره وان اراد ادخاله تحت قوله ولا تمييز المذكر والتانيث فهو فاسد
لانا بينا ان ما فيه تمييز عن تذكيره وقوله لا تمييز مقصور على العقود من عشرين
الى تسعين كما ذكرنا فصح التذكير والتانيث في نيف العشرين الى تسعين وهذا اهمله
في الكتاب وما يضاف من الاعداد فالمائة والالف وما تضاعف منهما كالف الف درهم
ومائة الف درهم افردهما المضاف اليه البتة اما المائة فوجه افراد تمييزه واضافته اليه
انها حذف شيئها من العشرة لكونها عشر اعشار كما ان العشرة عشرة احاد ولانها عقد
تام براسه كالعشرة فاضيف الى مميزها كاضافة العشرة اليه وقد اخذت شبها من
التسعين اذ كانت العقد الذي يليها فميز بالمفرد كما ميز التسعون بالمفرد واما الالف
فاضيف الى المفرد لانه مناسب للمائة بكونه عقدا مثلها وبكونه عشر مئات كما ان المائة
عشر عشرات فاعطي حكمها ولا تمييز المذكر والتانيث اي في المائة والالف وما تضعف
منهما تقول مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة ونحوهما والثلثة الى العشرة مجموعا اي
مميزها المضاف اليه تقول ثلثة رجال وانما اضيف الى مميزها لان ما بعده هو المقصود
فلو نصبه صار ما ليس بمقصود كانه المقصود وانما كان المضاف اليه هو المقصود دون
الاول لانه الذي يوصف كما في قوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ولم الخبر فيه
غير فصل يحمل على الاول وهو المائة والالف معرفة فمفرد تمييزه المضاف اليه فقال
كم غلام اشترين وعلى الثاني اي ويحمل على الثاني وهو الثلثة الى العشرة اخرى ويجمع
كما جمع تمييز الثلثة فقال كم غلمان اشترين وانما ضمه بقوله من غير فصل لانه اذا وجد
الفصل الممكن كم رهنا فابل يكون مميزه منصوبا فلا يصح حمله على المضاف ونحو ثلثمائة
الى تسعمائة انه ليس بقياس لان مميز الثلث ذكرنا ان قياسه ان يكون مجموعا
ولفظ مائة مفرد وانما هو اي انه القياس نحو ثلث مئين للملوك وفي بها ازاري

١٢٥

وجلى عن وجوه الاهاتم فالوا قُتل في معركة تلك ملوك من العرب فكانت ديا نهم ملتاله بعير ضرعين رداؤه بالريات الثلث وهو دليل شرفه والاهاتم بقطع من فوف بنو الاهتم سنان بن سمي وانما سمي بذلك لانه كُسرت ثنيته يوم الكلاب والثنايا ليس الثنايا من اسلها لم ان كان بالتاء مذكر وبغيرها مؤنث اي حكمه تذكيره عند وجود التاء وتانيثه عند حذفها يعني ان العشرة الى التسعة جار على خلاف القياس فلو المذكر يلحق التاء في المؤنث يحذف هكذا ورد في الاستعمال وعلله النحويون بامور احدها ان العدد المؤنث لانه جماعة والمذكر اسبق من المؤنث فاختص العلامة به ولم يلحق بالمؤنث للفرق ولان ترك العلامة علامة والثاني ان التاء للمبالغة والمذكر اقوى فاختص به والثالث ان نحو حار ومقال من المذكر يجمع على افعلة فلما قصد هذا الحكم الى العدد لانه جمع فاثبت التاء مع المذكر دون المؤنث قياسا على الجمع الرابع ان العدد هو المعدود في المعنى واستغنوا بتانيث المضاف اليه عن تانيث المضاف لئلا يجتمع علامتا تانيث فلم يدخل في المؤنث وادخل على المذكر للفرق وهذه العلل لا تخفى وجه ضعفها بل الاولى التمسك بالاستعمال في امثالها وقد ينصب المميز نحو ثلثة اثوابا وتحو اذا عاش الفتى مائتين عاما واخره فقد ذهب اللذاذة والفتى وقول مع ملتاله سنين فمن قرا بغير مضاف محمول على البدل والا فلزم شذوذان جمع مميز مائة ونصبه وفي الاضافة واحد على قراءة اضافة ثلثمائة سنين يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز وقال ابو اسحق لو انتصب على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ووجه ذلك بانه فهم من اللغة ان مميز المائة واحد من مائة اذا قلت مائة رجل وكذا اذا قلت ثلث مائتين مثلا فيكون واحد من ثلثمائة و اقل السنين ثلثة فيجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة فقيل انه غير لازم لان ذلك مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا يكون القصد فيه كالقصد في وقوع المميز جمعا في نحو ثلثة اثواب فان الاثواب ايضا اقل ثلثة فلو كان المراد ثلثة من الجمع المميز كان معنى ثلثة اثواب تسعة اثواب الاثواب ايضا اقله ثلثة فلو كان المراد ثلثة من الجمع وهو باطل لان المراد منه الثلثة بالثوب وانما جمع ليطابق لانه

المعدود

المعدود في كونه للكثرة اما الواحد والاثنان فالاستغناء عن لفظا بالمميز واحدا او مثنى فقال رجل او رجلان فحصل الدلالتان الجنسية والمقدار بلفظ واحد فعلى مستغنى بلفظ المميز عن ذكر الواحد والاثنين لان قولك رجل يدل على الواحد وعلى الجنس وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس فلو قيل اثنا رجلين كان مستغنى عنه وهو نادر وسوطايف عجوز فيه ثنتا حنظل شاذ وكان القياس حنظلتان واوله كان خصيتيه تدلدل وفي غيره اي وفي غير العدد يفرد هذا عطف على قوله وفي العدد يفرد فرغ من ذكر العدد فشرع في غيره فقال يفرد في غير العدد ان كان جنسا وهو ما يدل على القليل والكثير بعينه بمعنى المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للعلم بل هو ما ذكر في باب التمييز ما يتشابه اجزاؤه فيقع على القليل والكثير منه كالماء والعسل فان بعض الماء ماء فاذا قلت رطل ماء يفرد لان الغرض الدلالة على بيان المعدود وقد حصل بالمفرد والجمع مستغنى عنه الا ان يقصد الانواع فيجوز ان يجمع باعتبار الانواع نحو عندي ارطال خلول لانواع من الخل ثم ان كان بنون التثنية والنون جازت الاضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن والا فلا نقول في موضع سحاب في وكذا ما في السماء موضع سحاب لانه لو حذف المضاف اليه واضيف الى التمييز لم يفهم المعنى المقصود وقد يقع فيما ليس اياها هذا مقابل لقوله في اول الباب والكثرة فيما كان مقدارا ذكر الاكثر فرتب الاقل بقوله وقد يقع فيما ليس اياها هكذا في النسخ بلفظ التثنية ولعله يريد به المقدار والقياس لانهما مذكوران قبل على ان القائل اما لو جعل قوله او مقياسا عطفا على عددا ليكون داخلا في انواع المقدار كان المقدار اما كيلا او وزنا او مساحة او عددا او مقياسا فكان الاولى ان يكون اللفظ فيما ليس اياها ليرجع الى هذه الانواع المفصلة كما هو لفظه اذ قال وقد يقع فيما ليس اياها ولعله تصحيف الناسخ نحو خاتم حديدا و الاضافة اكثر لانها الاصل في غير المقدار واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون الا عن نسبة في جملة او ما ضاهاها او في اضافة فهذا هو التمييز تمييز الجملة وقولهم فيه انه يرفع الابهام عن نسبة في جملة او نحوها فيه تساهل لان اصل النسبة لا ابهام فيها فانك اذا قلت طاب زيد كذا لا ابهام في الطيب ولا في ذات زيد ولا ابهام ايضا في اصل النسبة فانها ايضا معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المتعلق به النسبة

فان المعنى طاب زيد امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله ابا او دارا او علما ونحوها
فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وان هذه الامور تفسير للمنسوب اليه المجهول
لا لنفس النسبة ومراده هنا او اشتقاقا كان التمييز فيه عن النسبة في جملة او شبهها اي الجملة — ما
اي شابهها او في الاضافة كما سيأتي على الازل بالله تعالى فان كان اي التمييز اسما يصح
جعله لما انتصب اي التمييز عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه اي التمييز الا ان يكون اسما او
صفة فان كان اسما فاما ان يصح جعله لما انتصب عنه اي اما ان يصح اطلاق ذلك الاسم
على ما انتصب التمييز عنه كما يقال في طاب زيد ابا زيد اب او لا يصح اولا يقال زيد دارا اذ لا
اذ كان لزيد اب لا يقال فيه ايضا زيد اب بل يقال لزيد اب فان صح جاز فيه وجهان احدهما
ان يجعل التمييز له اي يطلق ويراد ما انتصب عنه فقال طاب زيد ابا بمعنى طاب زيد من
جهة كونه ابا لاولاده والثاني ان يطلق ويراد به متعلقه بمعنى طاب زيد من جهة ان
يكون له ابا نحو طاب زيد اي ابا هذا مثال لما كان النسبة فيه في جملة او بحسبها اهذا
مثال لما كان النسبة فيها شبه الجملة اذ لفظ طيب وحده بدون زيد مفرد لكنه مشتمل على — فيه م
نسبة الطيب الى الضمير المستتر الذي هو فاعله والنسبة في شبه الجملة ابو محسن طيبه ابا
مثال لما كان النسبة فيه في اضافة وهو اضافة الطيب الى الضمير فيطابق اي التمييز ما قصد
من الاسم الذي نسب اليه الطيب في المعنى وهو المتعلق نحو طاب الزيدان ابوين اذا
اريد بالاب المنسوب اليه فاذا كان مثنى كما في المثال والزيدان هما الابوان فيثنى
التمييز ايضا لانه هو الاول او زيد اي طاب زيد ابوين اي لزيد المتعلق وهو انه طاب
زيد من جهة ان له ابا فاذا تعدد المتعلق كما كان اذا المراد اباه وجده او امه فان زيد
طاب زيد من جهة ان له ابا وجدا او اما قلت طاب زيد ابوين على مطابقة التمييز — اي من جهة انه له ابوين
للمتعلق وكذا في الجمع نحو طاب زيد آباء اي من جهة ان له ابا وجدا او اما او الا اي وان
لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو اي التمييز يكون لمتعلقه نحو طاب زيد دارا ويطابق
اي يطابق التمييز ما قصد وهو المتعلق اي لا يلزم فيه المطابقة جاز ان يقال طاب — في الاكثر
الزيدون دارا اذ الغرض رفع الابهام عن المتعلق الذي نسب اليه الطيب حقيقة
وحصل بالمفرد فكفى وجاز ان يجعل التمييز مطابقا لذلك المتعلق في الاكثر نحو قوله
يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله اركانا
ناسا

اجزاء

اجزاء ولو قال في غير الشعر لكان يصح وقيل لله ما صنعت تلك العيون بنا قتلتنا ثم لم
يحيين قتلانا النون في يحيين ضمير المؤنث وهو العيون او الياء نحو لم يضربن ولا
تحذف مع الجازم ولو قال انت يا امراة لم تحيي سقطت النون لانه علامة رفع لا ضمير نحو
لم يضربي انت وقد يقع الواحد موقع الجمع نحو قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه اي
من الصداق نفسا اي انفسا ونظيره وقوع الواحد موقع الجمع نحو كلوا في بعض بطنكم — اي ونظيره
تعفوا فان زمانكم زمن خميص اي جائع بمعنى جائع اهله بسبب اه صابر وانما كان المراد
الجمع لان المخاطبين جماعة وتعفوا من عفى عن الحرام اي كف عنه وذلك لانهم كانوا
يتلصصون ويتغاورون فأمرهم بالاقتصار على القليل من الزاد ولبعض الا ان يكون جنسا
استثناء من قوله ويطابقه اي ويطابق التمييز ما قصد من متعلقه الا ان يكون التمييز جنسا
اي يقع على القليل والكثير منه نحو طاب زيد علما فان القليل من العلم علم ومنه اي ومما
يكون التمييز فيه جنسا اشتعل الراس شيبا فان الشيب يقع على القليل منه والكثير وانما ميزه
عما قبله بقوله ومنه لان الشيب في الآية مراد به شموله بجميع الراس وانتشاره وشيوعه
في جميعه فلذلك نسب اليه الاشتعال على الاستعارة فالشيب لا يراد به اصل الشيب فلم يكن منه
كما في طاب زيد علما والمناسب التمثيل به لان مطلق الشيب مما يصح اطلاقه على القليل والكثير
وبذلك الاعتبار كان جنسا لا باعتبار خصوص مورده في الآية الا ان يقصد الانواع اي
بذلك الجنس وهو استثناء من قوله جنسا اي تفرد التمييز ان كان جنسا الا ان يقصد بذلك
الجنس انواعه نحو بالاخسرين اعمالا جمع العمل وان كان جنسا لان المراد انواعه اي هم
الاخسرون من انواع اعمالهم من نحو الصناعة والتجارة والزراعة وسائر انواع اعمالهم
اي شمل الخسران انواع اعمالهم وآية اي لمتعلقه صحة اضافته الى ما انتصب عنه الآية العلامة التي
يعرف بها الشيء اي يعرف كون التمييز لما انتصب عنه وكونه لمتعلقه بصحة اضافته فاذا
قلت طاب زيد ابا واردت ان زيدا اب لم يصح اضافة الاب الى زيد لانه كاضافة الشيء
الى نفسه وان اردت ان له ابا جاز ان تقول ابو زيد وكذا يصح في الصور المذكورة اضافة
التمييز الى ما انتصب عنه فتقال ابو زيد لارادة المتعلق ودار زيد وعلم زيد وشيب الراس
واعمال الخسرين وان كانت اي وان كان التمييز صفة وانث اسم كان باعتبار الخبر
وهو لفظ صفة هذا مقابل قوله ان كان اسما وان كانت صفة فطبقه اي لما انتصب — كانت له

عن وطنه اي وكانت مطابقة له في الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا او درها ١٤٧
فارسين او درهم فوارس لانه مدحه باعتبار انه فارس لا باعتبار ان له فارسا و
احتملت اي الصفة الحال اي جاز ان يقال انه فارسا منصوب على الحال من الضمير في دره
ودرّ اللبن ويقال في الذم لا درّ درّه لا كثر خيره واللام في لله للتعجب والمدح ونحوه اي م
احدهما التعجب من غيره ووجوده وافاضته للمعروف والثاني التعجب من ابنه الذي ارتضعه
من ثدي امه اي التعجب من ذلك اللبن الذي تولد ونبت به مثل هذا الولد الكامل في
الصفات فالتمييز اولى لان المقصود مدحه بالفروسية لا مدحه حال الفروسية اذ قد يمدح
حال الفروسية بغيرها من الصفات وهو ظاهر ويلزمه اي ويلزم التمييز التنكير اي فلا يكون
الا نكرة على الاعرف الذي هو مذهب البصريين واحتجوا بثلثة اوجه احدها القياس
على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام والثاني ان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو
حاصل بالنكرة فيضيع التعريف والثالث ان النكرة هو الاصل والمعرفة فرع عليها ولا
يعدل عن الاصل الى الفرع بلا غرض ولا غرض في التعريف لما ذكرناه ويجيء للاخر
تعالى اي للقول الآخر وهو مذهب الكوفيين بقوله الا من سفه نفسه فمن قرأه فان المراد
من سفه نفسا اذ سفه لازم لا يقتضي مفعولا في الاول اي في القول الاول وهو الاعرف
محمول على نزع الخافض اي سفه في نفسه او على تضمين معنى الجهل اي جهل نفسه وقوله
في الكتاب فمن قرأ يقتضي ظاهره ان في الآية قراءة اخرى ولقد تتبعت كتبا كثيرة
معتبرة في مشهور القراءة وشواذها وسائر المعتبرين في القراءة وما عثرت على نقل
قراءة اخرى في الآية لا مشهورة ولا شاذة ولعل المصنف وقف على ما لم نقف عليه ويحتمل
ان يكون غلطا من الناسخ وانه كان الاصل فيما قيل اي على احد الاقوال اذ يحتمل الآية
نزع الخافض والتضمين والتمييز ايضا فلا ينحصر في واحد ويعضده لفظ صاحب المغني
اذ قال هنا الكوفيين قوله تعالى سفه نفسه على احد الاقوال ولم ينقل فيه قراءة اخرى
مع انه مرجح واشاذ في القراءة مشهور والله اعلم بحقيقته ولا يجوز تقديمه اي تقديم
التمييز على عامله مطلقا اي سواء كان العامل فعلا او معنى فعلى هذا مذهب سيبويه وجمهور
البصريين واحتجوا عليه بوجوه احدها ان التمييز في المعنى فاعل على ما سيأتي اذ معنى
طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وتصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد والفاعل يمتنع

تقديمه

تقديمه والثاني ان التمييز تفسير فالتفسير لا يتقدم على المفسر والثالث ان الغرض من
التمييز ذكر الشيء مجملا اولا ومفسرا آخرا لكونه اوقع في النفس واكد على ما سيأتي في آخر
الباب ان شاء الله تعالى فلو قدم فات هذا الغرض خلافا للمازني والمبرد فيما كان العامل
فعلا نحو قوله أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فيمن اثبت الضمير
في تطيب مذهب الكوفيين والمازني والمبرد جواز تقديم التمييز على العامل اذا كان فعلا
واحتجوا بالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام وجوابه بالفرق وهو ان الحال
فضلة يجوز تقديمها كالمفعول والتمييز فاعل في المعنى فلا يتقدم واحتجوا ايضا بقول الاعشى وهو ان
التمييز في البيت على رواية تانيث الضمير في تطيب وانما قلنا بهذه الرواية لانه لا حجة في كاد بضمير
الثاني لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى اي وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا
واما على رواية التذكير في ضمير تطيب فلا يصح الاستدلال اذ جاز ان يكون الضمير في كاد
للحبيب ونفسا منتصب على التمييز من كاد وهو العامل فيه وتطيب خبر كاد اي ما كاد نفسا
تطيب بالفراق يعني ما كاد نفسه تطيب بالفراق ويروى وما كان بالنون ولا استدلال
لهم فيه لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب او الى سلمى بتاويل المعشوق والمحبوب ونفسا
خبر كان وتطيب على التذكير او على التانيث صفة نفسا بتاويل بالشخص في التذكير اي
ما كان نفسا طيبة بالفراق ويروى تطيب بالعين من الاطابة ولا استدلال فيه ايضا
لكون نفسا مفعول التطيب مقدما اي ما كاد يطيب نفسا بالفراق وجاز على رواية كاد
وتانيث تطيب ان يكون الضمير في كاد للحبيب او لسلمى بالتاويل المذكور ونفسا خبر كاد
وتطيب صفة نفسا اي نفسا طيبة بالفراق ويكون على استعمال كاد على الاصل المرفوض
نحو ما كدت ايبا والادنى الاول والغرض انه لا يتعين الاستدلال ايضا على تانيث الضمير
في تطيب وذكر في التعليق ان دلالة البيت على رواية التانيث قاطعة وهذا الاحتمال
يدفع قطع الدلالة لان التمييز في الاصل يتصف بما ينتصب عنه اي موصوف في المعنى بما انتصب
التمييز عنه اذ الاصل عندي سمن منوان وعسل ملء الاناء ودراهم عشرون وكذا في طاب
زيد نفسا الاصل وصف النفس بالطيب والفاعل في المعنى الموصوف بالفعل وانما ازيل اي
التمييز عما هو اصله اعاد ازيل اي اتصاف الجملة لقصد التفصيل عنه نقيضا اي طلبا للغرض من لغرض
المبالغة والتوكيد اما المبالغة فلان كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس

من ذكره مفصلا اولا وتمام تقريره في علم المعاني والبيان واما التوكيد فاما ان يراد به تقرير
المبالغة وتوكيدها واما ان يراد به انه بمنزلة الشيء مرتين مجملا ومفصلا فهو كمررت بزيد او
زيد نفسه ومنها اي ومن المنصوبات ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا
واخواته نحو حاشا وعدا وخلا وغير على ما سياتي ان شاء الله تعالى وفي بعض النسخ
هكذا وهو المذكور بعد الا غير الصفة وكانه غير محتاج اليه لان المراد بقوله ما انتصب
ما جاز انتصابه والا فمعنى غير جاز انتصاب ما بعده ايضا تقول رايت رجلا الا زيدا
وانما خصه بهذا القيد لانه الاداة المشترك بين المتصل والمنقطع والمتصل مخرج من متعدد
والاخر غير مخرج فتعرض لما يشتركان فيه فتفصل اي فالمستثنى متصل ان كان مخرجا
من متعدد لفظا او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا هذا مثال المتعدد لفظا اي لفظه
موضوع للمتعدد او مثل نحو الرجال كان اولى وضربت زيدا الا راسه هذا مثال المتعدد
تقديرا اذ لفظ زيد علم موضوع لشخص لا تعدد فيه وليس في لفظه تعدد اذ لم يوضع
ولكن التعدد فيه تقديري باعتبار الاجزاء لا باعتبار الجزئيات اي اجزاء زيد متعددة
كالراس واليد والرجل وسائر الاعضاء والا اي وان لم يكن مخرجا من متعدد فمنقطع
نحو ما جاءني احد الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب اي يجب نصبه بعد الا غير الصفة
الا م في كلام موجب وقيد بغير الصفة لان اذا كان صفة بمعنى غير لا يجب نصب ما بعده في
الكلام فيما يجب نصب ما بعده والموجب احتراز عن غير الموجب كالنفي والنهي والاستفهام
فانه لا يجب نصب ما بعده على ما سياتي تفصيله ان شاء الله تعالى ومنقطعا اي وهو منصوب
اذا كان منقطعا مستثنى امتناع ايقاعه موقع الاسم الاول نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم الله ومطلقا في اللغة الحجازية نحو ما جاءني احد الا حمارا وفي تميم جاز رفعه على
البدل المنقطع وهو ما لا يكون من جنس الاول وهو فيما ان قسم امتنع ايقاعه موقع الاسم
الاول بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا حجرا اذ لا يصح اطلاق احد على حجر بالتاويل
ونحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على ان المراد بمن رحم المرحوم
فانه يمتنع ايقاع العاصم على المرحوم بالتاويل فيجب نصبه على المذهبين بلا خلاف وقسم
لا يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول وهو المراد بقوله في الكتاب ومطلقا او منقطعا
مطلقا عن قيد امتناع ايقاعه موقع الاسم الاول اي يجوز ايقاعه موقع الاول بضرب

الاسم

من التاويل نحو ما جاءني احد الا حمارا فان الحمار الا احد فقد يتناول الحمار بضرب من
التاويل وهو ان يراد بالاحد الشيء او يراد بالاحد الشخص وما يتعلق به من مركوبه
ونحوه فاذن يتناول الحمار مجازا فهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز ويجوز رفعه
على البدل عند بني تميم ولو قال في الكتاب واما في المطلق عن قيد الامتناع الى اخره
كان اظهر وادل على المقصود ومثل في الكتاب في المنقطع الذي لا يصح ايقاعه موقع الاسم
الاول بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي الا من رحمه الله يعني
الا المرحوم والمرحوم يمتنع ايقاعه موقع العاصم لان المرحوم معصوم لا عاصم هذا
على احد الوجوه وقد قيل ان العاصم بمعنى ذو العصمة فيشمل العاصم والمعصوم فيكون
الاستثناء من جنس الاول وقيل العاصم فاعل بمعنى مفعول كماء دافق فالمعنى لا
معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول وهو العاصم اي لا عاصم الا الراحم وورد في
قوله الا اواري لايا ما ابينها مرفوعا ومنصوبا البيت للنابغة واخره والنؤي كالحوض
بالمظلومة الجلد وقبله وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد الا اني
البطوء وما ابينها اي عرفت دار مية وتبينتها بعد بطوء بتامل لانها تغيرت عن حالها
لغرابها والاواري جمع آري وهو الذي تحبس بها الخيل من وتد او حبل والنؤي حاجز
من تراب يعمل حول البيت او الخيمة لئلا يصل اليها الماء والمظلومة الارض التي حفر
فيها الحوض وسماها مظلومة لانها لم تكن موضع حوض فجعلوها موضعه ووضع
الشيء في غير موضعه ظلم والجلد الارض الغليظة الصلبة استثنى الاواري من احد
وهي ليس من جنسه والاستثناء منقطع مثل ما جاء احد الا حمارا فلذلك جاز الوجهان
الرفع والنصب عند بني تميم ومقدما عطف على منقطعا اي يجب النصب اذا كان
مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني الا عمرا احد وانما وجب نصبه اذا قدم لان رفعه كان
على البدل فاذا تقدم امتنع البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى منه فهو
بمنزلة المتقدم عليه اي على المستثنى منه على راي والصحيح ان لا يكون لهذا التقدم اثر
لا يبالي نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك فقوله خير صفة والا زيد تقدم على صفة
المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان المتقدم على الصفة كالمتقدم على الموصوف لان
الموصوف والصفة كشيء واحد فكما يجب النصب عند التقدم على المستثنى منه يجب ايضا

ايضا وقيل من رحم هو الراحم اي لا من رحم الخلق فيكون من جنس الاول وقدم

احدهم

عند بعد بيده على صفته والصحيح ان الصفة فضلة فالمستثنى واقع صورة بعد المستثنى منه
وهو احد مجوز فيه الوجهان النصب والرفع والمصنف حكم الاول فلا يجا الى التقدير
عليها وبعد ما خلا وما عدا عطف على قوله بعد ما او يجب ايضا النصب في المستثنى اذا
كان واقعا بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي موجب او منفي نحو
جاءني القوم او ما جاءني ما خلا زيدا وما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه افعال
مضمر فاعلها فيجب نصب الواقع بعدها لان كل واحد منها فاعل فلا بد له من فاعل الا
ليس بمذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبله لفظ الرجال او النساء وقلت جاء الرجال
ما عدا زيدا او النساء ما عدا هندا فلا يرجع الضمير الى المذكور قلت هو على حذف مضاف
والتقدير لا يكون الرجال اي بعضهم فيكون الضمير في عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار
لفظ البعض المضاف ولولاه لجمع الضمير او انث في عدا وخلا وليس ولا يكون …
جاز فيه النصب والبدل وهو عطف على قوله منصوب اي والمستثنى جاز فيه النصب
والبدل وهو اي البدل المختار بعد الا متصلا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبله
قوله بعد حال من الضمير المجرور في قوله اي جاز في المستثنى واقعا بعد الا واحترز
بقوله غير موجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل لما لزم في الموجب البطلان
معنى البدل والاستثناء حيث يجاز واحد نحو ما جاء واحد الا زيدا والا زيد …
وهو ان زيدا اثبت له المجيء بدلا او استثناء فلو قلت جاءني احد الا زيد ونصبته على
الاستثناء يكون المجيء مسلوبا عن زيد ولو جعلته بدلا والبدل في حكم تكرير العامل فكأنك
جاء مكررا بعده فيكون المجيء ثابتا لزيد ففي البدل ثبت المجيء لزيد وفي الاستثناء نفي
المجيء عنه وهو بخلاف القاعدة المقررة من افادة معنى البدل والاستثناء حيث جوز
فان قلت لا نسلم ان البدل والاستثناء في غير الموجب معناهما واحد فانك اذا قلت ما جاءني
احد الا زيدا فلو نصبته على الاستثناء يكون المجيء ثابتا لزيد ولو رفعته على البدل فالبدل
في حكم التكرير فيكون ما جاء … الا يكون المجيء منتفيا عن زيد …
قلت البدل في حكم تكرير العامل والعامل هو الفعل السابق وهو جاء لا ما جاء فان
النفي لا تاثير له في العمل فالعامل المكرر هو الفعل المجرد عن النفي فيكون في البدل ايضا
ثبت المجيء لزيد كما في الاستثناء فيتحد المعنيان وقوله ذكر المستثنى منه قبله احترازا

عن المفرغ فانه معرب على حسب العوامل كما سياتي ان شاء الله تعالى فنصبه على اصل الاستثناء
ورفعه على البدل فان تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد
الا زيد ولا احد فيها الا زيد وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به وما زيد بشيء الا شيء بالرفع لا غير — او شيئا
لان الممتنع عمل الا والنفي لا يعمل في الاثبات قوله لان الممتنع الى آخره علة لتعيين
الرفع على البدل من المحل في الصور المذكورة جميعا وهي عبارة وجيزة جامعة اما قوله
ما جاءني من احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه على اللفظ لانه لو ابدل من لفظ احد
العامل في المبدل عاملا في البدل فيكون من عاملا فيما بعد الا وهو للاثبات لكن
لفظ من لا يعمل في الاثبات لانه لا يزاد الا في النفي وكذا قوله لا احد فيها الا زيد لا يمكن — في
ابدال زيد من لفظ احد لانه يلزم ان يكون لا الذي هو عامل في المبدل عاملا في
البدل الواقع بعد الا فيكون لا عاملا في المثبت وكذا ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا
به لانه لو ابدل على اللفظ شيء وهو معمول للباء لزم … حرف الجر وهو الباء فيما بعد الا — اعمال
لكن الباء انما يزاد في النفي وكذا ما زيد بشيء الا شيء لو ابدل عن لفظ شيء لزم اعمال
الباء فيما بعد الا وهو لا يزاد ايضا الا في النفي وكذا ما زيد شيئا الا شيء لو ابدل عن
لفظ شيئا لزم ان يكون العامل فيما بعد الا ما لكن ما لا يعمل الا في النفي فانه اذا — لفظ
انتقض النفي بطل عمله فقد اشتركت الصور في هذه العلة وانما قيد ليس زيد بالباء
وهي بشيء وذكر … مع الباء وبدونه لان ما ممتنع العمل فيما بعد الا لان ليس
يعمل لفعليته لا لنفيه فاذا بطل النفي بالا بقي لفظ اصل فعليته فيعمل فهو في التقدير
في قوة ما كان فاذا بطل نفيه بقي لفظ كان فيعمل في المثبت ولفظ ليس وان كان
مفردا فهو في تقدير نفي واثبات كما ذكرنا ويقول اقل رجل يقول ذلك الا زيد على
البدل هذا ايراد اذ هو كلام موجب وكان حقه ان يمتنع فيه البدل فاجاب بقوله
لانه بمعنى … مجرى النفي اذ المعنى ما يقول رجل ذلك الا زيد فهو في حكم النفي ولذا اي
ولكونه في معنى النفي الزموه الصدر اي الزموا تقديم لفظ اقل رجل ولا يقال يقول
اقل رجل ذلك الا زيد وصدريته لتضمنه النفي والرفع بالابتداء وخبر الجملة بعده
وتلزمه الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة وصف والخبر محذوف ثم ذكر اعراب
هذه الجملة وهو انه يرتفع اقل بالابتداء وخبر الجملة بعده وهو يقول ذلك ويلزم كون

والباء المزيدة ايضا ممتنع العمل فيما بعد الا واما ليس فليس ممتنع العمل فيما بعد الا

150 خبره جملة فعلية او ظرفية لان النفي يقتضي الفعل او معناه كالظروف غالبا وقد ضعفه
بعضهم بانه يقول الآخره صفة رجل بدليل انه مثنى الضمير فيها لمثنية الموصوف نحو
اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان وفي هذا التضعيف نظر اذ مثنية الضمير مشترك
بين كون الجملة وصفا وخبرا لان اقل مضاف الى المثنى فحكمه حكم المثنى فيثنى الضمير
في يقولان ذلك ح لازمة سواء كان خبرا او صفة وقيل الجملة وهي قوله ذلك وصف قوله
لرجل والخبر محذوف اي حاصل او موجود وقيل هو مبتدأ ولا خبر له لانه بمنزلة الفعل
وفي معناه لانه بمعنى اقل رجل يقول ذلك ونظيره اقائم الزيدان في كون الفاعل
سادا مسد الخبر على ما ذكرناه ولا يجوز طرح الوصف كما في رب لان المقلل هو الموصوف
دون المفرد اي دون المجرد عن الوصف هذا اشارة الى سؤال مقدر على تقدير
كونه وصفا بان يقال لو كان وصفا لجاز طرحه لان الصفة خارجة عن الجملة فيجوز
الاقتصار على الموصوف وحده نحو جاء رجل عالم لكن لم يجز طرحه فدل على انه ليس
بصفة فيكون خبرا فاجاب بانه لم يجز طرح الوصف فيه كما لم يجز طرحه عن مجرور
رب لان الغرض التقليل والشيء موصوفا اقل منه غير موصوف اذ بالصفة خرج ما ليس
موصوفا بها اذ قولك رب رجل طويل ادل على القلة من رب رجل ولا يجوز الجر بدلا
من المضاف اليه لانه لا يضاف الى المعرفة المفرد اذ لا يجوز جر زيد في المثال المذكور
على ابداله من المضاف اليه وهو رجل لان العامل في المبدل وهو اقل لا يمكن تقديره
في زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل يستدعي تعددا في المضاف اليه نحو
لو جمع وقيل اقل الرجال او نكرة وقيل اقل رجل جاز لانه في حكم الجمع تفرق للمعنى الذي
تضمنه القلة فاما اذا اضيف الى مفرد معرفة فلا يجوز وكذا اذا قلت قل رجل يقول
ذلك الا زيدا اي كما لم يجز ابدال زيد بالجر من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال زيد
بالرفع من لفظ رجل لانه في معنى اقل رجل فكما لم يجز ان يقال اقل زيد لا يجوز ان يقال
قل زيد فان قلت فلم جاز اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولم يجز قل رجل يقول ذلك
الا زيد على الابدال فيهما قلت الفرق ان قولك اقل رجل يقول ذلك انما جاز على تقدير
ان يكون يقول خبرا فهو في قوة قولك ما يقول رجل ذلك الا زيد وابداله من لفظ
رجل لا مانع فيه لان العامل في المبدل في التقدير يقول وادخاله على زيد غير صحيح

بخلاف

بخلاف قولك قل رجل يقول فان يقول يتعين ان يكون وصفا لرجل والعامل في
المبدل ح قل فلو ابدل فيه زيد من رجل يقول لانه في معنى لزم اضمار قل وايلاؤها
زيد ولا يقال قل زيد قال سيبويه ليس بدلا من الرجل لانه بمعنى اقل رجل قوله لانه
علة لقوله بدلا لا لقوله ليس بدلا كان قائلا قال ينبغي ان يجوز ابدال زيد من رجل
في قل رجل يقول ذلك وقد جاز فيه الابدال فليجز في قل رجل ايضا الابدال فاجاب
سيبويه فالابدال لهذه العلة منفي وهو اشارة الى السؤال الذي ذكرناه واجيب عنه
ويحتمل ان يكون علة لقوله ليس بدلا اي انما لم يكن بدلا من الرجل على اللفظ لانه
في معنى اقل رجل يقول ذلك الا زيد وقد ذكرنا انه لا يجوز جر زيد على الابدال من
المضاف اليه فكما لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد وانما جاز الابدال في اقل رجل يقول
ذلك الا زيد بالرفع على المحل لا على اللفظ ويعرب على حسب العوامل ان لم يذكر اي
المستثنى ان وقع في كلام غير موجب فان ذكر المستثنى منه جاز النصب والبدل على
ما ذكرنا وان لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب على حسب العوامل نحو
ما جاءني الا زيد فانه مرفوع بالفاعلية لان العامل يستدعي فاعلا وما رايت الا
زيدا منصوب بالمفعولية لان العامل يستدعي مفعولا به ومنه ما جاءني احد الا زيد خير منه
فما بعد الا وصف لما قبل زيد مبتدأ وخير منه والجملة في الموصوفة للحد فهو مستثنى
مفرغ من اعم عام الصفات والتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة الا بهذه الجملة
وانما ميزه عما قبله مع انه استثناء مفرغ ايضا لوجهين احدهما ان ما قبله كان ما بعد
الا مفردا وههنا وقع ما بعد الا جملة من مبتدأ وخبر وهو زيد خير منه والثاني
ان ما قبله كان من اعم عام الذوات اذ التقدير ما جاءني احد الا زيد وهذه
الصورة من اعم عام الصفات فههنا اي في المستثنى المفرغ المستثنى منه محذوف
والمستثنى سمي باسمه مجازا يعني ان المستثنى المفرغ حكم العامل بانه معرب على حسب
العوامل فهو فاعل تارة ومفعول اخرى فينبغي ان تسميته باسم الفاعل او المفعول
مجازا اذ الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المستثنى منه المحذوف فاذا قلت ما جاءني
الا زيد فالفاعل في الحقيقة هو احد الا انه حذف واقيم ما بعد الا مقامه سمي باسمه مجازا

لانه بمعنى اقل رجل يقوله

اي المستثنى منه هذا معطوف على النصب والبدل

لانه واقع موقعه تدل على اعتباره اي على اعتبار المستثنى منه المحذوف وجواز ما قام
الا هند مع امتناع قام هند اي لو كان الواقع بعد الا فاعلا في الحقيقة لكان يجب ان يلحق
بالفعل المسند اليه علامة التانيث لان فاعل مونث حقيقي اذ يمتنع ان يقال قام هند
بلا الحاق علامة التانيث بالفعل فدل على انه ليس فاعلا حقيقة وانما لم يلحق العلامة
بالفعل لانه مسند الى احد المحذوف وهو مذكر وهذا اي المستثنى المفرغ لا يكون
في الاثبات لا يقال جاءني الا زيد اذ لا يصح تقدير احد العام بمعنى جاءني كل احد الا زيد
ويستمر في النفي وما في معناه اذ يصح نفي الفعل الا عن واحد ولا يصح اثباته لكل
واحد الا الواحد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا اي قرات في جميع الايام
بمعنى واوقعت اصل القراءة في جميعها الا يوم كذا لا بمعنى شغلت جميع الاجزاء الا ان
الا يوم كذا فانه ممتنع ايضا ولهذا اي ولكونه لا يكون في الاثبات لا يجوز ما زال
زيد الا عالما لان ما زال مثبت في المعنى فلا يجوز كما لا يجوز كان زيد الا عالما ويجوز
اي الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي وان لم يكن هو نفيا نحو وما قام منا
قام فيه قد ينا فنطق الا الذي هو اعرف اذ يقال ينبغي ان لا يجوز لان قولك فنطق
مثبت ولا يصح المفرغ من المثبت فاجاب بان قولك فنطق بالنصب او نحوه
والتقدير فان ينطق وهذا المصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول و
هو قام اي ما يكون قيام فنطق لكم النفي منسحب على القيام والنطق والنطق في المعنى
منفي فيصح الاستثناء المفرغ منه ويظهره ما بيناه فهو ثنا بالنصب اي ما يكون منك
اتيان فتحديث على نفي المركب ان يكون مثل اتيان كثير ولا تحديث عقيبه ويجوز في الرفع
والجر عطف على قوله معرب اي والمستثنى جائز فيه الرفع والجر بعد لا سيما وروي
الوجوه الثلثة والجر في يوم في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل ما ولى الا ريب يوم لك اي الرفع والنصب
منهن صالح والسي المثل يقال هما سيان اي مثلان فالنصب لان لا سيما بمنزلة
الا اي الا يوما والرفع على انه خبر مبتدا محذوف وما موصولة اي لا مثل الذي
هو يوم ويجوز على هذا ان يكون ما نكرة بمعنى شيء اي لا مثل شيء هو يوم واما الجر
فما زائدة لا سيما نكرة بمعنى مثل اي لا مثل يوم على ابدال يوم من مثل ويجوز ان تكون

ما زايدة

ما زايدة اي لا مثل يوم وسي اسم لا اي لا مثل يوم وقد اورد على تقدير النصب
اشكالان احدهما دخول الواو على لا سيما فانه اذا كان بمعنى الا لا يدخل عليه الواو اذ لا
يقال جاءني القوم والا زيدا والثاني ان الاستثناء لا يصح في البيت اذ المراد ان يفضل
هذا اليوم على ساير الايام الصالحة التي حظي فيها بملاقاة النساء والاستثناء لا يصح لانه
يؤدي الى ان يكون الصحيح انه كثير ما انتفى الايام الصالحة الا يوم دارة جلجل فانه غير صالح
والمراد تفضيل هذا اليوم على ساير الايام لا خطرها واجيب عن الثاني بان مرادهم
انه يؤدي معنى الاستثناء لا انه بمنزلة حقيقة وبيان معنى الاستثناء فيه انك اذا
قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا من جملتهم بانه اثبت له افضل
ما اثبت لهم اذ المعنى ان القوم اكرموني وان زيدا قد اكرمني ولكن اكرامه بلغ كاه
بل افند وابلغ ويكون مستثنى منهم بزيادة الاكرام فمعنى الاستثناء وهو اخراج
الشيء عن حكم دخل فيه غيره متحقق فصح ان يقال لا سيما يعمل عمل الا لمشاركته اياه في
معناه وقال في المفتاح الاشكال الاول قائم لان الواو لا يتوسط بين عامل
ومعموله ويمكن ان يجاب عنه بان معنى لا سيما خصوصا فكانه قال خصوصا هذا اليوم
اي واخص هذا اليوم من ساير الايام خصوصا لكونه ابلغ في الخطوة منها فهو في
المعنى مقدر بفعل ينصبه وانما اطلق عليه انه بمنزلة الا نظرا الى المعنى لان الا
ايضا تخصيص وانما دخل الواو نظرا الى ان المعنى انه مقدر بجملة اي واخص هذا
اليوم لانه ليس مثل الايام الصالحة بل انه يدعا ما ذكرنا في الجواب عن الاشكال الثاني
والنصب والجر بعد خلا وعدا وكذا بعد حاشا عند المبرد لكونها حروفا تارة وافعالا اخرى
اي وجاز فيه النصب بعد خلا وعدا لكونهما فعلان على الاكثر اما عدا فنقل متعد بمعنى والجر انما النصب
نصب المعمول في غير الاستثنا هو عدا كالاسد بعدوك اي يجاوزك فكذا في الاستثناء
واما خلا فهو لازم في الاصل من خلا المكان لكنه تعدى لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة
يقال خلاك ذم اي جاوزك ذم فيرفعها كما في ليس ولا يكون بعد جاء القوم عدا
وخلا زيدا وزيد بعضهم زيدا واما حاشا فذهب سيبويه وساير البصريين انه حرف
جر وذهب المبرد الى انه مشترك فقد تكون حرف جر وقد تكون فعلا تنصب ما بعده
فعند سيبويه انه ورد الجر به قال حاشا ابي ثوبان ان ابا ثوبان ليس بمقدمة بكم وبعده

عشرون عبد الله ان بعضا عن الملحاء والثمر العدوة المعنى الثقيل وايضا
لو كان فعلا لصح دخول ما المصدرية عليه فيا ساعا حاشا ولا وعدا حجة المبرد انه ورد
الجر بعدها كما ذكره سيبويه وورد النصب بها عن الفصحاء نحو اللهم اغفر لي
ولمن سمع حاشا الشيطان وابا الاصبع جعله قرينا للشيطان في تبعيده من
الغفران فدل على انه مشترك بينهما ومجرور اي والمستثنى مجرور بعد غير و
سوى وسواء لانها اسماء مضافة واما غير فظاهر واما سوى وسواء فلانهما ظرفان
على الاصح كما ذكرنا من قبل فمعنى جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد معنى بدل زيد
او مكان زيد معنى حاشا او لم يجئ هو وهو معنى الاستثناء في اخراجه واعراب
غير كاعراب الاسم الواقع بعد الا في المنفصل فيجب نصبه بعد كلام موجب وعند
التقديم نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير حمار احد وكذا في المنقطع ويجوز
فيه النصب والبدل بعد كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما جاء احد غير زيد
بالنصب والرفع على البدل وكذا في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رايت غير زيد
وما مررت بغير زيد وانما اعرب اعراب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه ان
يعرب ما بعده لان غير موازن الا وما بعده موازن ما بعد الا لكن الاعراب لا يقبل
الاعراب فقدر الاعراب على ما بعده وغير اسم متمكن يقبل الاعراب فنقل الاعراب
عليه على الوجوه المذكورة والا يحمل على غير في الوصفية كما يحمل عليها غير في الا
وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه وفي الآية مانع اخر لان اصل
الا ان يكون حرفا بمعنى الاستثناء واصل غير ان يكون حرفا لمعنى الاستثناء و اصل
غير ان يكون وصفا يتبع ما قبله في الاعراب لانه بمعنى المغاير فهو ايضا وصف مثله
ثم جعل بينهما تعارض فحمل الا على غير في الوصفية وحمل غير على الا في الاستثناء
وانما يحمل الا على غير في الوصفية اذا لم يمكن اجراؤه على اصل الاستثناء وذلك اذا
كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لانه بمعنى غير وغير وصف تابع فهو انما يكون
بمعنى غير اذا كان تابعا لتشبيهها بغير وانما اشترط الجمع المنكور لانه اذا كان
المتبوع غير جمع لم يصح الاخراج واذا كان غير منكور بل معرفا والجمع المعرف

للعموم فيمكن اجراء الا على مقتضى بابه وهو الاستثناء لانه اخراج ما لولاه لوجب دخوله
تحت الاول وفي الجمع المنكور ليس كذلك لانه للعموم بخلاف الجمع المنكر نحو جاءني رجال
الا زيدا فانه ليس باستثناء اذ ليس يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول والا
كان الجمع المنكور للعموم وليس كذلك وانما اشترط ان يكون غير محصور احترازا
عن المحصور نحو له علي عشرون الا درهما فانه لا يصح حمله على الوصف بل يجب حمله
على الاستثناء والا يحمل على الاستثناء هكذا قالوه ولعل المراد بقولهم جمع الجمع
وما يشبه الجمع والا فلفظ عشرون ليس بجمع ثم يكون جا رجال الضابط قولنا
جمع ولم يحتج الى الاخراج بقوله غير محصور والا فمشمول على القيود وقوله لتعذر
الاستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه معناه ما ذكرناه وهو ان الاستثناء انما يكون فيما
يجب دخوله تحت الاول واما اذا لم يجب فيتعذر الاستثناء فيحمل على غير في الصفة
فمعنى لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة مغايرة لله ويتعذر الاستثناء لكون
آلهة ليست للعموم وقوله وفي الآية مانع آخر اشارة الى ما ذكره في التعليق وهو انه
لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن
لم تفسد فينتفي الملزوم والملزوم مركب ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد
من اجزائه فجاز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الالهة فلا
يحصل منه المطلوب وهو الرد على المشركين القائلين بان مع الله الها آخر تعالى عنه
علوا كبيرا وهذا المعنى لا يختص الا بحمل الا وصفا فان قلت يلزم على تقدير الوصف
ان يكون معناه لو كان فيهما آلهة موصوفة بمغايرة الله الحق لفسدتا لكن لم تفسدا
فينتفي المجموع وانتفاء المجموع قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء الالهة فلزم انتفاء
الملزوم اما بانتفاء الالهة او بانتفاء وصف المغايرة فان كان بانتفاء الالهة ثبت المطلوب
وان كان بانتفاء وصف المغايرة فكذلك لانه اذا انتفى وصف المغايرة وصفتها لم
تكن الالهة مغايرة لله الحق واذا انتفت ماهية المغايرة عنها كانت عين الله الحق
فيلزم ارتفاع التعدد ايضا وهو المطلوب لان التعدد لا يكون بعين الواحد وضعف
في غيره اي وضعف حمل الا على غير في غير الضابط المذكور ومنه قوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه اخرج الا عن باب الاستثناء اذ لو كان على بابه لقيل

الا الفرقدين بالنصب لانه بعد كلام موجب فلا رفعه حمله على غير مع كونه ما قبله المعرف
وهو كل اخ وقد ذكرنا انه اذا تعذر الاستثناء حمل على غير وههنا لم يتعذر فالحمل
البيت على غير ضعيف وتحتمل وجوها من الاعراب احدها ان يكون كل مبتدا ومفارقه خبره
واخوه فاعل مفارقه والثاني ان يكون كل مبتدا واخوه مبتدا ثانيا ومفارقه خبره
المقدم والجملة خبر المبتدا الاول والثالث ان يكون كل مبتدا واخوه مبتدا ثانيا
ومفارقه بدل منه واخوه كل اي مفارق كل اخ اخوه والرابع ان يكون مفارقه
بدلا من كل واخوه مبتدا وكل اخ مفارقه خبر مقدم وهو الى تعدد الاستثناء
ما اكل احد الا الخبز الا زيدا انتصب الاول على المفعول والثاني على الاستثناء لان
الكلام صار موجبا المعنى اكل الخبز كل واحد الا زيدا المثال يشتمل على استثنائين
الاول مفرغ والتقدير ما اكل احد شيئا من الاشياء الا الخبز فهو معرب على حسب
العوامل والعوامل تقتضي المفعول فلذلك قال بنصب الاول اي الخبز الاول وهو
الخبز على المفعولية والاستثناء الثاني هو قوله الا زيدا وقد تقرر انه جرى على كلام
غير الموجب ذكر المستثنى منه فيه وقد ذكرنا انه يجوز في مثله نصب المستثنى ورفعه على البدل
حيث ان في المثال تعين النصب في الاستثناء الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان النفي
الاول صار موجبا بطريان حرف الاستثناء عليه وهو الا الخبز لان الاستثناء من النفي
اثبات فالمعنى اكل كل واحد الخبز فيكون الا زيدا مستثنى من كلام موجب ذكر المستثنى
منه فيجب نصبه على الاستثناء وهو ظاهر وتقول ما اتاني الا زيد الا عمرا ترفع
احدهما لاسناد الفعل اليه وتنصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية ولا على الفاعلية
ما مر الا كلام على تركيب الناس ... زيد الا عمرو وهذه المسئلة تشارك المسألة
الاولى في تعدد الاستثناء لكن الاولى كان المستثنى منه مذكورا وهذه لم يذكر فيها فيها
بل المستثنى منه والاستثناء فيها مفرغ وذكر فيها استثناءين فالمستثنيان اما ان يرفعا
او ينصبا او يرفع الاول وينصب الثاني او بعكس هذا لا يجوز نصبهما لانه يبقى الفعل
بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ ولا يجوز رفعهما لان الاول يكون فاعلا والثاني ايضا
اما ان يكون على الفاعلية او على البدلية والقسمان ممتنعان اما الاول فلان الفاعل
لا يتعدد واما الثاني فلان الاستثناء الاول جعل الكلام في حكم الموجب لانه استثناء من

والاستثنا

والاستثناء من النفي اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل لخرج عن
اقسام البدل اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا الاشتمال لان ذات عمرو ذات
زيد لا يطلق احدهما بالاخر ولا يصدقان على ذات واحدة وليس بعضا ولا يكون بدل
الغلط لانه لا يكون في بديه الكلام كما سبق ... وهذا ليس
من ذلك الفصل وايضا لو كان بدلا لكان ... اما المستثنى منه المقدر او المستثنى الاول
وكلاهما منتفيان اما الاول فلان المبدل لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون
المستثنى الاول في حكم الطرح وليس المعنى على هذا فتعين ان يرفع احدهما على الفاعلية
هو مقتضى التفريغ وتعين نصب الاخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعهما معا فان قلت ينبغي
ان لا يجوز نصب الثاني اصلا او لا يجب لانه لو انتصب لكان استثناء والمستثنى منه اما ما
بعد الا الاولى او ما قبلها لا يجوز ان يكون ما بعدها لان ما بعدها زيد ولا يجوز استثناء
الا عمرو من زيد وان كان مستثنى مما قبل وهو احد المقدر لم يجب نصب المستثنى لانه
مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه تقديرا وكان حقه ان يجوز في المستثنى
الثاني النصب على الاستثناء والرفع على البدل قلت نختار الثاني وهو انه مستثنى مما قبل
الا وهو احد قولك انه يقتضي ان لا يتعين النصب بل يجوز البدل ممنوع لان ذلك في كلام غير
موجب لم يتطرق اليه نقض بوجه ما وههنا قد تطرق اليه نقض النفي بالاستثناء الاول
ما نحن فيه بمعزل عن المتنازع وجواز الوجهين انما كان في كلام غير موجب مطلقا
فلذلك قال المصنف ما ولا كلام على تركيب الناس ... زيدا الا عمرو انه عاد ذلك
النفي الى موجب باعتبار تطرق الاستثناء اليه والاستثناء من الموجب يجب ان يكون
منصوبا وانما قال ما ولا لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني مما قبل الا
الاولى وهو منفي ظاهرا فقيده بالاثبات تأويلا على خلاف الظاهر وقولهما ولا
منصوب على الحالية من فاعل انتصب وهو المخاطب اي ... ما ولا وتقول ما اتاني
الا زيدا الا عمرو الا احد منصوبين لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على الابدال
... نصبته وجه مغايرة هذه المسألة للمسألة السابقة ... الاستثناء فيهما
باعتبار المفرغ في احد الاستثناء وهذه لا تفريغ فيها لان المستثنى منه مذكور وهو احد
لكن ذكر استثناءين مقدمين على المستثنى منه صورة وذكر ان الاستثناء يجب ان يكون

خبره المقدم والجملة خبر المبتدا الاول والرابع ان يكون كل مبتدا ومفارقه

منصوبين اعلم ان الاستثناآت المتعددة لا تخلو في جنسه اقسام لان الاستثناآت اما ان يكون
بعضها من بعض او لا بل يكون كلها من مستثنى منه واحد والاول هو المذكور
في آخر الباب بقوله على عشرة الا تسعة الا ثمانية كما سيأتي ان شاء الله تعالى والثاني
ان يكون بينها عاطف او لا فان كان بينها عاطف فهو مفرد مذكور في الكتاب لانه
تحت مسائل العطف بالحروف والثاني اما ان يكون احدهما مستثنى منه او لا فان
كان احدهما مستثنى مفرغا فاما ان يكون المستثنى منه للآخر مذكورا او لا فان كان مذكورا
فهو المسألة الاولى في الكتاب وهي ما اكل احد الا الخبز الا زيدا وان لم يكن مذكورا
فهو الثانية كقوله ما اتاني الا زيدا الا عمرا فان الاول مفرغ والثاني غير مفرغ على
ما ذكرنا وان لم يكن احدهما مفرغا فهو مثل ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو فانه لا يرتفع
واحد ما نصب على الاستثناء لان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول ولا يكون لفعل
واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل الا بعاطف يخللهما والمفروض ان لا عاطف
وكان هذا القسم يتضمن ان يكون احدهما استثناء والآخر غير استثناء بل بدلا ولذلك
قالوا ان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول معه من حيث ان العامل فيه يعمل بتوسط
حرف فكما لا يتعدد المفعول معه لا يتعدد المستثنى المنصوب ايضا اذا ثبت هذا فنقول
ما اتاني الا زيدا الا عمرو احد لا يمكن ان يكونا منصوبين ابتداء على الاستثناء فلا
بد من تأخير احدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون احدهما مستثنى منه منصوبا
والآخر مرفوعا على البدلية وهو معنى قوله ان المقدم ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو
على الابدال اي على ابدال عمرو من احد فلما قدمته نصبته لان البدل لا يتقدم على
المبدل فان قلت في يكونان مستثنيين منصوبين وقد سبق جواز ذلك قلت
الممنوع هو ان يكونا ابتداء منصوبين فاما اذا كان احدهما منصوبا والآخر بدلا
وقدم فصار منصوبا للضرورة لان البدل لا يتقدم فلا منع فيه ونظيره ان صفة النكرة
لا يتقدم عليها فلما قدمت قالوا انه حال ليس بصفة مع انه في صورة الصفة المتقدمة
فان قيل هذان استثناآن منصوبان مفرغان على المستثنى منه بلا عاطف نحو قول
الكميت وما لي الا الله غيرك ناصر بنصب غير اي المقدم الا اياك قلت انه استثناء غيرك
كان صفة لناصر والتقدير وما لي الا الله ناصر غيرك وصفة النكرة اذا تقدمت انتصب

على الحال فقدم الاستثناء ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه كان من
النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا هذا هو القسم الاول الذي ذكرنا في التقسيم ان
بعض الاستثناآت مستثنى من بعض ولذلك قيده بقوله بعد ما يصح دخوله فيه
اذ لو لم يصح نحو قوله على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد يعني الا سبعة الا
ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا واحدا فاللازم خمسة بناء على ان الاستثناء من النفي
اثبات ومن الاثبات نفي لانك اذا قلت على عشرة الا تسعة لزم واحد ثم اذا قلت الا
ثمانية صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ستة صار
اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم
سبعة ثم اذا قلت الا ثلاثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اثنين صار اللازم ستة ثم اذا
قلت الا واحدا بقي اللازم خمسة ولو ذكرت بعده اي بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا
ثلاثة وهكذا الى التسعة اي الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم
واحد لانك اذا قلت الا اثنين صار اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم
عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا وفي الكلام حزازة لانه لو كان استثناء
من الاستثناء لزم ان يكون المستثنى منه اقل من المستثنى في بعض الاحوال كما ظهر لك
من المثال المذكور الا ان يجعل الاستثناآت من المستثنى منه الاول بان يخرج البعض
من المسقط والبعض من الباقي والخاطر لم يفرغ للتخيص بعد فان تلخيصه يكون
عبارة محققة فليلحقها بالكتاب ان شاء الله تعالى وقد يقع الفعل موقع الاسم المنصوب
في قولهم نشدتك بالله الا فعلت معناه نشدتك الله والرحم نشدة ونشدانا وانشد
الله اي سألتك بالله وبالرحم ويعديه الى المفعولين اما لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا
نشدتك بالله وبالله كما تقول دعوته بزيد وزيدا او لانه ضمن معنى ذكرت ومصداق
هذا قول حسان نشدت بني النجار افعال والدي اي ذكرتهم اياها وانشدتك بالله حظا
واعلم ان الفعل لا يقع مستثنى لان المستثنى من اقسام المنصوب والفعل لا يكون منصوبا
فلا بد من تأويله بمصدر اي الا فعلك ثم لا بد من تقدير نشدتك بما فيه نفي لان الاستثناء
مفرغ فلا بد من تقدير نفي ولذلك قدروا الطلب اي ما اطلب منك شيئا من الاشياء الا
فعلك وهذا المعنى هو المفهوم من استعمال العرب وقد يحذف المستثنى تخفيفا

نحو جاءني زيد ليس الا اي ليس الا زيدا اي ليس الجائي الا زيدا جميعا وليس
غير اي ليس الجائي غير زيد وضمير غير لانه مبني كقبل وبعد كما ذكرنا واسمها ضمير
في الا زيدا لان ليس فيه ضمير عائد الى الجائي الذي دل عليه الفعل فالتقدير ليس الجائي
الا زيدا ولامتناع جواز اضماره اي جواز كون المستثنى ضميرا نحو الا هو والا اياه و
نحوهما اي كما جاز ان يكون المستثنى مظهرا جاز ان يكون مضمرا ومنها اي ومن
المنصوبات الاسم في باب ان اي ان واخواتها نحو ان زيدا قائم وسائر عملها
في باب العوامل ان شاء الله تعالى ولا تحذف اي اسم ان فلا يقال ان قائم وان جاز
حذف خبره لان الاسم شبه بالمفعول به والخبر شبه بالفاعل والمشبه بالمفعول
اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف ولان الاسم يتعدد ولو قلت ان
قائم لم يعلم ما الاسم المحذوف هكذا قيل وفي الوجهين نظر اما الاول فلان
المفعول فضلة فالمشبه به اولى بالحذف واما الثاني فلانه ان لم يكن فيه قرينة فلا
يجوز الحذف وان كان تعيّن بها فلا لبس والاولى في تعليله ان يقال انما لم يحذف
الاسم لان ان انما قدم منصوبها على مرفوعها فلو حذف الاسم كان في صورة ما هو مخالف
من مشابهة عمل الفعل لان الفعل وهو انه يليه المرفوع ولذلك لم يحذف اسمه و
قد جاء حذفه في ضرورة الشعر قال فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
غليظ المشافر اي ولكنك زنجي الا اذا كان ضمير الشان اي لا تحذف اسم ان الا
اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام في بني حسان الحه واعصه في الخطوب
اي انه والضمير للشان والا اي وان لم يجعل الاسم ضمير الشان بل قيل من
الشرطية اسمه لزم الجزاء عن صدر الكلام اي لان من الجزائية لها صدر الكلام
فلا تقع معمولا لان لئلا تبطل صدريته ونحو عطف على قوله قبله ذكرا يا ناقى وقوع
الاسم ضمير الشان في ان المكسورة وان المفتوحة وفي ليت وكان ولكن اما ان
فقد ذكرناه واما ان المفتوحة فنحو قوله فلو ان حق اليوم منكم اقامة وان كان
سرح قد مضى وتسرعا اي فلو انه [illegible] وقبله اقول [illegible] صبابة وشوقا ولم
اطمع بذلك [illegible] بقي [illegible] وما خفت [illegible] قبلها
ان تحن اليوم [illegible] الابل التي عليها الهوادج

كانت فيها الفساد او لم يكن اي زالوا عن حيث اقاموا فيه ولم اطمع وقولهم
ذلك في ولكن حزني وشوقي حملني على الكلام حتى اي وجب اي لو تحقق انكم
تحسنون الي باقامتكم لشكرتكم وان كان سرح بالسين المهملة اي وان القاكم
ومناعكم قد صار فيكم وسرح ورذي وان كان سرب وهو الفساد نحو قوله
هم من بني ربد ماة من تيم ونحو ليت دهر عني ساعة فبتنا علوها
خليت ناعمة بالي اي قلبه فلان بصوتها ما اخبلك اي شبهت بها على عزم
غير يقين اي على ما ارتكن نفسك وشبهت واوهمت بحذف الفاعل من خليت
لانها بها اي خليت النفس ونحو فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما
ارتوى الماء مرتوي على احد التاويلين وهو ان يكون كفافا خبر كان مقدما عليه
وخيرك اسم كان ولابد من تقدير ضمير الشان لئلا تدخل ليت على الفعل والتقدير
ليته كان خيرك كله كفافا عني اي مكفوفا وشرك جاز فيه الرفع عطفا على خيرك
والنصب على هذا جاز ان تنصب محله وعني متعلق به والتقدير وكان شرك مرتويا
عني بمعنى مكفوفا لان من ارتوى عن شيء كف عنه وعلى هذا يكون الماء مرفوعا
بفاعلية ارتوى مجازا كما يقال في عكسه ما شاد اي مدة ارتواء الماء وجاز ان
يكون مرتو موضع المحمل بفاعله ارتوى والماء منصوب لا غير اي ما سقي الماء
وقيل معناه ما ارتوى في الماء نحو واختار موسى قومه والمعنى ليته كان خيرك و
شرك مكفوفين عني مدة ارتواء مرتوي من الماء لان كفافا مصدر يستوي فيه الواحد
والاثنان والجمع نحو رجلان عدل وانما قال على احد التاويلين لانه ذكر فيه ان
كفافا اسم ليت وفي كان ضميره وخيرك منصوب بالخبرية وكذا شرك على معنى فليت
شيئا مكفوفا هو خيرك كله وشرك ومع خرج عن الاستدلال ونحو كانهن الفتيات
اللعس كان في اظلالهن الشمس اي كانه والا اي وان لم يكن ضمير الشان نصب
الشمس لانه اسم كان اي كان الشمس في اظلالهن اي بيوتهن واللعس لون الشفة
تضرب الى السواد قليلا وهو مستملح عند العرب ونحو وتوضيني بالطرف اي انت
مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي اي لكنه اي لكن الشان لا اقليك فلما قدم
المفعول صار منفصلا وانما لم يجعل اياك اسم لكن لا يسوغ المنفصل مع القدرة

على المتصل الا اذا انجر اليك حتى بلغت اياكا فالحمل على ضمير الشان اولى
لانه اكثر ولا يجوز هذا اى حذف ضمير الشان في غير الاضطرار اى في غير ضرورة
الشعر عند الاكثر اذ لا يقال في سعة الكلام ان زيد قائم اى انه وبعضهم يجوزه
قياسا على الابيات المذكورة اذ الاصل عدم مخالفة الشعر لغيره وكما جاز في الشعر
جاز في غيره ولذلك يتداولون في المسائل بالاشعار ومنها اى ومن المنصوبات الخبر
في باب كان اى كان واخواته نحو كان زيد منطلقا وقول من يجوزه بالحال يبطله
عدم استقلال الكلام بدونه هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين
فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد قائما حال والبصريون على انه ليس بحال بل
هو خبر حجة الكوفيين امران احدهما انه لا ينصب على المفعولية لان كان فعل لازم
فلا يقتضي منصوبا على المفعولية فيكون حالا والثاني ان يقال كان زيد في حال كذا
وهو معنى الحالية فكذا لو قيل كان زيد قائما لانه يقع موقعه حجة البصريين امران
احدهما ان المنصوب بعد كان قد يكون مضمرا وقد يكون معرفة نحو كنت القائم
والقائم كنته فلا يكون حالا والثاني انه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان
حالا لاستقل بدونه لان الحال فضلة لا يورث حذفها الخلل وهذا الذي اشار
اليه المصنف بقوله يبطله عدم استقلال الكلام بدونه وحمل الكوفيين المعرفة
على باب ارسلها العراك ومررت به وحده ضعيف لان تلك الصور شاذة والجواب
عن الاول انا لا نقول بكونه مفعولا بل نقول هو مشبه به وعن الثاني انا لا نسلم ان
في قولهم في حال كذا من قولهم كان زيد في حال كذا بل هو خبر من جار ومجرور
فهو منصوب محلا على الخبرية لا على الحالية وامره على امر خبر المبتدا اى في اقسامه
وشرائطه واحكامه اى كما جاز ان يكون خبر المبتدا مفردا وجملة فخبر كان
كذلك وكما شرط ان يعود الضمير في الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا ايضا شرط
في خبر كان اذا كان جملة وكما ان الاصل ان يكون خبر المبتدا نكرة فكذا في خبر كان
لكنه يتقدم معرفة هذا استثناء من احكام فان خبر المبتدا لا يتقدم وخبر كان اذا كان
معرفة على اسمه لانه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر منصوبا ويتقدم عامله
فعلا لا يتقدم المبتدا نحو الذي يقوم كان زيد هذا استثناء آخر من الاحكام

اذا كان معرفة لا يتقدم على المبتدا

قال

فان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد يقوم لا يجوز تقديمه
على المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل ويجوز تقدم مثل هذا الفعل الواقع خبرا لكان على
كان كما في المثال المذكور فان زيد خبر الذي وبعده الذي كان نحو يقوم زيد و
يقوم خبر كان ويتقدم عليه وقوله فعلا حال من فاعل يتقدم واستفيد بعضهم
لانه في الصورة فعل داخل على الفعل ولا يكون الا حيث يفيد اى لا يكون خبر كان
الا حيث يفيد فائدة زائدة لم تستفد من نفس كان فلا يقال كان زيد كاسا ولا
كان مالك العبد صاحبه وقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما جواب لان الاول لا يفيد
العدد مجردا من الصغر والكبر هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسم كان في كانتا يدل
على التثنية فلا يفيد الاخبار عنه بقوله اثنتين فاجاب بان الغرض الاقتصار على مجرد
العدد من غير تعرض لذات صغيرة او كبيرة فكان قال ان كانتا واقتصر على هذا العدد
المجرد والاسم وان دل على العدد فليس مقصورا على العدد المجرد مع ذات فهو
بمنزلة وبشرى يبشرى بعفو انه هذا ايضا توهم ان المبتدا والخبر واحد فلا
وجوابه ان بشرى الواقع خبرا يدل على الوصف اى بشرى المبلغ الكامل فهو مغاير
معنى للاول وكذا في الاية فان لفظ اثنتين وان وافق الاسم من جهة التثنية
فهو مغاير له باعتبار الاقتصار على مجرد العدد كما ذكرنا بخلاف الزاهد جاريته
صاحبها حيث لا يفيد لانه يستفاد من قوله جاريته انه صاحبها وقوله حتى يكون
ابواه هما اللذان يهودانه روي اى الموصول مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه
اول الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه و
فيه اربعة اوجه من الاعراب احدها ان يكون في ضمير المولود وابواه مرفوع بالا
وهما ايضا مرفوع بالابتداء واللذان مع صلته خبر المبتدا الثاني والجملة [illegible]
هما اللذان يهودانه خبر ابواه والجملة خبر يكون والثالث ان يكون ابواه مرفوعا
بانه اسم يكون وهما اللذان جملة منصوبة المحل على الخبرية والرابع ان يكون ابواه
اسما ليكون وهما ضمير الفصل واللذان خبره وعلى هذا لا يجوز في اللذين الا النصب
والزيادة على الاربع محال بان يقال كان تامة او زائدة او ناقصة او فيه ضمير الشان
الى غير ذلك ويحذف عامله اى عامل خبر كان في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا

عليه الصلوة والسلام

يكون [illegible]

وابواه مبتدا [illegible] في موضع النصب خبرا ليكون والثاني ان يكون [illegible] الثاني [illegible] الاعراب [illegible] خبرا يكون

وان شرا فشر و يجوز في مثله اربعة اوجه نصبهما ورفعهما ونصب الاول ورفع
الثاني وبالعكس الاجود ان ينصب الاول على انه خبر كان ويرفع الثاني على انه
خبر المبتدا المحذوف على القياس في حذف المبتداء بعد فاء الجزاء اي ان
كان عمله خيرا فجزاؤه خير والاضعف رفع الاول ونصب الثاني لانه لا بد من
تقدير عامل فيهما وهو كان وكان اما تامة او ناقصة وتقديرها تامة ضعيف
لانها قليلة الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه وتقدير الناقصة يستدعي حذف
خبرها فيلزم كثرة المحذوف واما نصب الثاني فاما ان يقدر الناصب له كان
اي فكان جزاؤه خيرا او تقدير يجزى اي فيجزى خيرا والاول ضعيف لان بعد
حذف فاء الجزاء الموجودة في اللفظ ضعيف ولان حذف الفعل بعد الفاء عزيز قليل
بخلاف حذف المبتدا بعد الفاء واما الثاني وهو تقدير فيجزى فضعيف لوجهين
احدهما ما ذكرناه وهو حذف الفعل بعد فاء الجزاء والثاني ان الفعل المضارع اذا
وقع جواب الشرط لم يحتج الى الفاء كما يأتي ان شاء الله تعالى والوجه الثالث
رفعهما اما رفع الثاني فعلى القياس في حذف المبتداء واما رفع الاول فباضمار كان
وهو ضعيف كما مضى والوجه الرابع نصبهما اما نصب الاول فعلى القياس السابق
واما نصب الثاني فضعيف كما مضى فهذان الوجهان متوسطان لان احد الجزئين
منهما جار على القياس والجزء الاخر غير جار على القياس ومنه اي ومما حذف
عامل قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا واخره فما اعتذارك عن شيء اذا قيلا
البيت للنعمان بن المنذر ويجوز فيه اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ورفع الاول
ونصب الثاني وبالعكس فيقدر الرفع فيهما ان وقع حق وان وقع كذب او
ان كان فيه اي في المقول حق وان كان فيه كذب ونصبهما على انهما خبرا كان
والتقدير ان كان المقول حقا وان كان المقول كذبا واما رفع احدهما ونصب الاخر
فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما وانما قال ومنه لان الوجوه الاربعة كانت في
الشرط والجزاء وهو ان خير الخبر وفي البيت الوجوه في الشرطين وهما ان حقا وان
كذبا ويلتزم اي حذف العامل في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
فحذف اللام كما يحذف من أن وانّ قياسا مطردا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا كما

اعني الثالث والرابع
فهما متوسطان لان
الاول قوي جار
على القياس في
الجزئين ...
... الوجه
الثاني ... عكسه
ضعيف ...
... القياس ...
الجزئين ...
... متوسطان
...

في الامثلة المذكورة السابقة فانقلب الضمير المتصل المرفوع منفصلا لحذف ما تصل
به نحو زيد ما الكون وانما وقع الفعل المحذوف وادغم النون في الميم فصار اما انت
منطلقا وانما لزم حذف العامل لوقوع ما موقعه وضمير منفصلا في الكثر يعني
اذا كان خبر كان مضمرا فالاكثر على انه يكون منفصلا لئن كان بعدا ايا لمنفصل بعيدا
عن العهد والانسان قد يتغير ولما كان الانفصال ارجح لانه في المعنى خبر المبتداء
وخبر المبتداء يجب ان يكون منفصلا نحو زيد انت وقد جاء الاتصال اي في خبر
كان ووجهه انه مشبه بالمفعول وضمير المفعول يكون متصلا نحو ضربته وكذا
في المشبه به نحو فنقل نسمع ما حسيب بها كن حتى تكونه اي حتى تكون الهالك واخره
المرء قد يرجو الحيوة مؤملا والموت دونه وتسمل يعني لا نسمل وسها اي ومن
المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهو المنفي المضاف او المضارع له نحو لا
غلام رجل ولا خيرا من زيد عندنا لما كان البحث في المنصوبات قدم المعرب من
اسم لا وهو قسمان مضاف ومضارع له ثم ذكر المبني كالمعرض والمفرد مبني على
ما ينصب به نحو لا رجل او رجلين او مسلمين او مسلمات في الدار المراد بالمفرد ما لا يكون
مضافا فيدخل تحته الواحد نحو لا رجل والمثنى نحو لا رجلين والجمع المكسر السالم نحو
لا مسلمين والجمع المؤنث السالم نحو لا مسلمات والاجود بناؤه على الكسر لا بالفتح كنصبه
ومنهم من يثبت التنوين لانه للمقابلة بمنزلة نون مسلمين والاجود حذفه لانه دال
على المقابلة فلا يخرج عن ولانه على تمكن الاسم وذلك مما في البناء ومنهم من يبني هذا الجمع
على الفتح لان حمل النصب على الجر انما كان في حال الاعراب فاذا بني رجع حركة بنائه
الاصلية اذ لا مانع منها فعلى هذا الفتح لا مسلمات عن قوله بني على ما ينصب به قالوا
انما بني المفرد لانه متضمن للحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل لانك اذا قلت لا رجل بدون
من لم يصح لجواز قولك لا رجل في الدار بل رجلان فاما اذا وجد من نحو لا من رجل
عم واستغرق فقولنا لا رجل انما يكون مستغرقا بتضمن الحرف وهو من والاسم اذا
تضمن الحرف بني والتحقيق ان لا رجل بالتنوين ولا رجل بالفتح كلاهما مستغرقان بحسب
ما دل عليه اللفظ اما المنون فهو للواحد فيعم جميع الاحاد واما المفتوح فدال على
الجنس فيعم جميع افراد الجنس مفردا ومثنى ومجموعا فهما في الاستغراق سواء

٥٨

قوله ما ينصب به يبنى على حركة الفتح نحو لا رجل وبالياء في المثنى والجمع وكسر مسلمات وهو
المنفي بها ان يكون نكرة لتختص به اسم الجنس ونحو لا هيثم الليلة للمطي متاول و آخره و
لا فتى الا ابن خيبري هذا ايراد لان هيثم علم وكان يجب ان لا يدخل عليه لا وجوابه
انه متاول بالمقدر لا مثل هيثم والمثل نكرة فان وقع بعدها اي بعد لا معرفة وجب
رفعها اي رفع المعرفة والتكرير وانما وجب الرفع لانه خرج عن بابه فلا تعمل فيه
لانه لنفي الجنس فيرجع الى اصله وهو الرفع لكونه لا من دواخل المبتدا والخبر وانما
وجب التكرير جبرا لما فات من معنى الجنسية وتقوم التكثير المستفاد من التكرير
مقام الجنس وكذا اذا فصل بين لا واسمها بظرف يجب فيه الرفع والتكرير
ايضا اما الرفع فلان لا انما وجب التكرير فقوله اذ ضعفت بسبب الفصل نحو لا رجل
فيها ولا عمرو هذا مثال لما وقع بعدها معرفة وقد حصل الامران فيه وهو الرفع
والتكرير ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لما وقع فيه الفصل وقد حصل الامران ايضا
فيه وهو الرفع والتكرير والمراد بالتكرير ان يذكر نكرة اخرى او معرفة اخرى
معطوفة على الاولى لا ان يكرر الاسم الاول فاعرفه وقولهم لا نولك ان تفعل على ما
سبق هذا ايضا ايراد اذ يقال لا نولك ان تفعل كذا واسم لا معرفة ولا تكرير فيه فاجاب
بانه بمعنى فعل والنفي اذا دخل على الفعل لا يجب فيه التكرير وانما كان بمعنى الفعل
لان النول هو العطا فمعنى لا نولك ان تفعل كذا ما اعطيت هذا الفعل واذا لم
يعط الفعل فلا ينبغي له ذلك كما حمل يذر على يدع يعني ان الاصل في يدع يودع بكسر
الدال فحذف الواو لان الواو اذا وقعت بين يا وكسرة تحذف كيعد اذ الاصل
يوعد بكسر العين فصار يدع كيعد ثم فتح الدال لاجل حرف الحلق وهو العين من يدع
ولم يوجد في يذر حرف حلق يستحق به ان يفتح عينه لكنهم حملوه على يدع لاتفاقهما
في المعنى ووجه المشابهة ان لا نولك اسم في الصورة ولم يكرر لانه بمعنى فعل وهو
لا ينبغي وكذا يذر حمل على يدع لانه بمعناه وان لم يوجد فيه علته بالفتح واجاز
المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار ولا رجل عندك
هذان مثالان الاول نحو لا زيد في الدار فان اسم لا معرفة ولا تكرير بعده ولا
رجل عندك مثال لكون اسم لا نكرة مرفوعة من غير تكرير وهما على مذهب

المبرد

لا لضعف العمل باذا وقع الفصل لا تعمل فيرجع الى الاصل وهو الرفع

المبرد وفي اللفظ ابهام لانه يحتمل ان يكون مثالا لواحد لما تكون فيه لا داخلا على المعرفة وقدمه
وجب فيه الرفع والتكرير وهو جائز بالاتفاق ولو قال فيه ونحو لا رجل عندك كما
في بعض النسخ لدفع الابهام ولعل الاصل كذلك وسقط لفظ نحو في بعض النسخ والاولى
اثباته وان كررت النكرة معها اي مع لا من غير فصل جاز فتحهما ورفع الثاني اي فتح
الاول ورفع الثاني ونصبه اي نصب فتح الثاني ونصب الاول الثاني ورفعهما الاول
ورفعه اي رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله قوله وان كررت النكرة
معها من غير فصل ضابط لمسئلة لا حول ونظائرها اما فتحهما فعلى ان التي لنفي الجنس
في الموضعين واما فتح الاول ورفع الثاني فالاول على لا التي لنفي الجنس والثاني مرفوع
عطفا على المحل نحو لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واما فتح الاول ونصب الثاني فالاول
على لا النافية للجنس ونصب الثاني للعطف على اللفظ نحو لا اب وابنا ولا في هذين
الوجهين مزيدة للتاكيد واما رفعهما فعلى وجهين احدهما انه جواب لمن قال هل
فقال ابغير الله حول وقوة فاجيب برفعهما مطابقة للسؤال والثاني انه لو فتحا لتوهم
ما البين من التفرد من تركيب ما هو اكثر من كلمتين فالعدول الى الاصل برفعهما اولى من
ارتكاب ما فيه ابهام وان جاز ذلك كما في الوجه الاول واما رفع الاول وفتح الثاني
فرفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب المبرد في تجويز رفع النكرة من غير تكرير
واما الثاني فعلى النافية للجنس ونعت المبني الاول مفردا يليه جاز فيه اي في النعت
المذكور ثلاثة الاعراب حملا على اللفظ ومحله والبناء بجعل الموصوف والصفة واحدا
واما الثاني اي واما النعت الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب احترز بنعت المبني
عن نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه البناء اصلا لان متبوعه
معرب والاول مرفوع صفة للنعت احترازا عن النعت الثاني فانه لا يجوز فيه الا الاعراب
كراهية لتركيب اكثر من كلمتين قوله مفردا احترازا عن النعت المضاف نحو لا رجل
صاحب القوم اذ لا يجوز في المضاف الا الاعراب قوله يليه اي النعت الذي يلي الموصوف
بان لا يقع بينهما فصل اذ لو وقع فصل لم يكن بناؤه لان بناءه انما كان لنزوله
مع الموصوف منزلة شيء واحد والفصل يابى ذلك فيتعين الاعراب ثم حينئذ يجوز
ان يعرب على اللفظ وان كان مبنيا لان بناءه عارض فاشبه لعروضه حركة

الاعراب كما قيل في يا زيد الطويل وجاز ان يعرب على المحل فقال الا رجل ظريف بالرفع 159
حملا على المحل لانه مرفوع في الاصل الى لا من دواخل المبتدا والخبر وجب مع
فصله بانه ان الموصوف والصفة اتحدا وبني لا مع اسمه شيء واحد فكما بنوا الموصوف
بنوا الصفة وكذا المعطوف عليه نكرة اي اذا عطف نكرة على اسم لا يجوز في المعطوف
الاعراب ايضا اما على اللفظ او على المحل نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه واحد
اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا هذا مثال العطف على اللفظ والاولى ان كان ذاكرا
ولا اب في مثال العطف على المحل واوله هذا لعمركم الصغار بعينه وقيل واذا كيف
كرينه ادعى لها واذا يكون الجيش يدعى جندب واحترز بقوله نكرة عما اذا كان
معرفة المعطوف نكرة وهو قوله واما المعرفة فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس
العباس في المعطوف المعرفة الرفع لانه ان حمل على المحل وجب رفعه كما يجب في قيل
قولك لا زيد ولا عمرو وعندنا وان جعل ... وجب الرفع ايضا لان النصب في قولك
لا رجل ولا امراة انما كان اعني الحركة البنائية حركة الاعراب فعلى المعطوف
كان حرف النفي باشرة ولو باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا وهو
اذا كان تابعا اولى بان يكون مرفوعا واذا كرر اي اسم لا جاز في الثاني الاعراب
والبناء نحو لا ماء ماء باردا بالتنوين على الاعراب كما في الصفة وان شئت لم تنون بان يجعل
الاسم الثاني اما لانه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد او بدل على ما
قيل وحكم البدل حكم المبدل منه كما قيل يا زيد زيد بالضم لا غير واذا دخلت الهمزة
على لا لم تغير العمل لان العوامل لا تغير عملها بدخول كلمة الاستفهام عليها كما قلت
في ضربت زيدا اضربت وكذلك سائر العوامل ومعناها اي ومعنى الهمزة الا الاستفهام
نحو الا رجل في الدار او التمني نحو قول المغيرة الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل
سبيل الى نصر بن حجاج المغيرة اسم امراة مدنية عشقت فتى من بني سليم يقال له نصر بن
الحجاج وكان احسن اهل زمانه صورة فضنيت من حبه وصار ذكره حديثها اي
عادتها فسمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه من هذه المغيرة شعرا ونصرها فدعاه
عمر وامر به فحلق جمته ثم تامل فقال انت محلوقا احلى فقال وما ذنبي لي في ذلك
فقال صدقت الذنب لي ان تركتك في دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره الى البصرة

او حرف

تنبيه

او الغرض اي ومعناها العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا يعرض المتكلم النزول على الغير
كما يريد ان ينزل به ليصله خير وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت
جواب الخليل الاخر بان اسمه موضوع للتحضيض والمعنى الا تروني رجلا وعند يونس
معناه التمني ولكن نون الاسم ضرورة هذا ايراد على قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير
العمل اذ لو لم يتغير العمل لقيل الا رجل بالفتح من غير تنوين فاجاب عنه بوجهين
احدهما انه ليست لا داخلة عليها الهمزة بل الا كلها حرف براسه دال على التحضيض و
رجلا منصوب على المفعول به لفعل مضمر وهو تروني هذا قول الخليل والثاني قول
يونس وهو انه لا دخلت عليها الهمزة ومعناها التمني فكان حقها ان لا يدخل على
اسمها ولكن نون لضرورة الشعر وقالوا لا اباك ولا غلامي لك ولا ناصري لك
وكان القياس حذف الالف من لا اباك واثبات النون في لا غلامي ولا ناصري
لكنهم قصدوا الاضافة واقحمت اللام توكيدا للاضافة وتضمن معنى التنكير
بما يظهر بها صورة الانفصال القياس ان يقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين
لك لانه اسم لا وهو غير مضاف ولا مضارع له فحقه ان يبنى على ما ينصب به فالحاق
الالف في لا ابا وحذف النون من لا غلامي ولا ناصري مشكل لانه اما ان يكون مضافا
او غير مضاف فان لم يكن مضافا لم يجز الحاق الالف ولا حذف النون وان كان مضافا
الى المضمر بعده كان معرفة فلا يقع اسم لا من غير تكرير ولا رفع فاجاب عنه بانه كان
القياس كذلك لكنهم قصدوا الاضافة فلذلك الحقت الالف وحذفت النون
واقحمت اللام لوجهين احدهما قصد توكيد الاضافة لان غلام زيد بمعنى غلام
لزيد فاللام موكدة لمعنى الاضافة ولم يكن منافيا للاضافة الثاني انه لو لم يقحم اللام
لكان مضافا الى المعرفة فيكون معرفة فلما اقحمت اللام صار المعنى نكرة لصورة
الانفصال الظاهرة بواسطة توسط اللام وكان المضاف نكرة وكان الاولى ان يكون
وهو ليس بمضاف بل هو مشبه به فاذا لم يكن مضافا حقيقة كان نكرة وانما دخلت
اللام لمشابهة المضاف لمشاركته له في اصل معنى الاضافة وهو التخصيص ومن ثم
قوله في صورة لبيان ما اي لصورة الانفصال الظاهرة باقحام اللام فلو فصلت بينهما
اي بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الحذف اي حذف الالف من لا ابا والنون

اى وباثبات النون ولا غلامى ولا ناصرى نحو لا اب فيها لك وانما جوز اللام
باتمام اللام دون غيرها لان اللام مقررة لمعنى الاضافة بخلاف فى وعلى ونحوهما
وقد تحذف اى اسم لا نحو لا عليك اى لا باس عليك ومن المنصوبات
خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد قائما فى الدخول على المعرفة وما رجل
افضل منك فى الدخول على النكرة وهى اللغة الحجازية اى اعمالهما هو اللغة
الحجازية واما باعتبار الخبر فهى اللغة والتميمية اى واللغة التميمية رفعهما اى
رفع الجزئين على الابتداء وحجتهم ان ما ولا غير مختصين بالاسم او الفعل فلم يعمل
قياسا على حروف العطف والاستفهام واجيب بان الداخل على الاسم غير الداخل
على الفعل والاشتراك فى اللفظ لا يوجب الاشتراك فى الحكم كما ان ما الاسمية مشتركة
بين معان ولا يعمل الا فى الشرط دون غيره ووجه اهل الحجاز القياس على ليس و
الجامع امور احدها اشتراكهما فى النفى للحال والثانى اشتراكهما فى الدخول على المبتدا بينهما
والخبر والثالث اشتراكهما فى دخول الباء على خبرهما لتاكيد النفى نحو ما زيد بقائم
فاذا زيدت ان او تقدم الخبر بطل العمل نحو ما ان زيد قائم لانه عمل ضعيف فيبطل
بتوسط الفاصل وهو ان وكذا يبطل بتقدم الخبر نحو ما منطلق زيد للضعف وكذا
اذا انتقض النفى بالا بخلاف ليس فانما عملنا النفى وقد انتقض وليس اى عملت
للفعلية وهى باقية واما المبرد فقوله وكذا اذا انتقض النفى عما قبله مع [illegible]
فى بطلان العمل لوجهين احدهما ان المانع من الا وليس لبطلان والانتقاض مانع [illegible]
والثانى انه اراد ان يفرق بين الانتقاض بالا فى ما ولا وبينه فى ليس فلذا [illegible]
وكذا اذا عطف عليه بموجب بكسر الجيم اى بحرف موجب اى مثبت وهو بل ولكن
نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد يعنى انه لا يعمل ما ولا فيما بعد بل ولكن لانهما
للاثبات بعد النفى فهما بمنزلة الا فى نقض النفى فكما لا يعملان فيما بعد بل ولكن ودخول الا لا يعملان فيما بعدهما
الباء فى الخبر انما يصح فى لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد منطلق بمعنى لا تدخل الباء اذا لم
يكن الاعمال كما هو مذهب بنى تميم اذا رفعوا على الابتداء والخبر لا يدخل الباء فى خبر
المبتدا قوله الشيخ ابن الحاجب [illegible] وهو انه انما يقال زيد منطلق لفقدان النفى مع
دخول الباء لانك تقول ما جاءنى من احد الا زيدا [illegible]

اى تقول جاءنى من احد ولا المكسورة بالتاء اى الملحق آخرها تاء من كسعت فلانا
اذا ضربت دبره بيدك او بصدر قدمك ومن كسعت الناقة بغبرها اى ضربت ظهرها العزبة اللبن فى الضرع
بالماء البارد ليتراد اللبن فى ظهرها والمشبهة بليس الا انهم الزموها الا فى الحين
نحو لات حين مناص اختلف فى لات فذهب البصريون الى انها مشبهة بليس ويقيد اى ليس الحين حين مناص
قوله تعالى ولات حين مناص ليس الحين حين مناص اى مفر ومذهب الكوفيين انها
النافية للجنس وذهب ابو عبيد الى ان التاء متصلة بحين وحين وتحين لغتان
قال الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم وذهب
الاخفش الى انها ليس قلبت ياءها الفا وابدلت من سينها تاء والمرجح مذهب غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل ولات ارى حين مناص وذهب بعضهم الى تمام
البصريين لان تاء التانيث المتصلة من خواص الفعل فوجب ان يكون نحو ليس
لتقوى شبهها بالفعل لكنه اضعف فى الاستعمال بكون منصوبها حينا وتدل على ان
التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابى عبيد او ملحقة بلا ثم نحو ليس كما هو
مذهب البصريين قوله حنت ولات هنت وانى لك مقروع وجه الاستدلال
ان التاء دخلت مع لا على هنت فليس جزءا من الحين وهنت من هن يهن هنا
نحو حن [illegible] مقروع لقب عبد شمس بن سعد وفيه يقول المالك بن مازن وفى هجما
بنت العنبر كانت بنى تميم حنت ولات هنت وهو مثل واصله ان الهيجمانة بنت العنبر
كانت تعشق عبد شمس بن سعد وكانت يلقب بمقروع واراد ان يغير على قبيلة
الهيجمانة وعلمت بذلك الهيجمانة فاخبرت اباها فقال مازن بن مالك حنت ولات
هنت اى اشتاقت وليس وقت اشتياقها ثم رجع من الغيبة الى الخطاب فقال
انها وانى لك مقروع اى من اين تظفرين به يضرب لمن يحن الى مطلوبه قبل
اوانه وقوله يدل الى آخره قد لا يوجد فى بعض النسخ وقد يوجد فى بعضها وكتبناها
على الاحتياط واما منصوب الفعل فهو المضارع الواقع بعد ان واخواتها ظاهرة
نحو اريد ان تخرج ولن تذهب وجئت كى تنطلق واذن اكرمك لما فرغ من
منصوب الاسماء شرع فى منصوب الافعال وهو الفعل المضارع لانه المعرب
من الافعال انما قال النصب وانتصابه اما بناصب ظاهر او مضمر ما الاول هو ان
واخواته وقد ذكرنا انها وبعدها خاصة مضمرة اذا كان قبله احد هذه الا

وهي حتى الجارة اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها اي الى ما قبل حتى المسببة
كانت او المجرد الغاية نحو سرت حتى ادخلها مثال السببية او حتى تغيب الشمس مثال
المجرد الغاية قوله خاصة معناه ان المضمر لا يكون الا ان فاذا قلت سرت حتى ادخلها ناصبة
فالجارة لا تدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل بمصدر وحروف المصدر ان مخففة مفتوحة
وان مفتوحة مشددة وما المصدرية وكي على قول ولا يمكن تقدير ان مشددة
لانه من خواص الاسماء على ما سياتي ولا يمكن تقدير ما لانها لا تنصب ظاهرة
فكيف تنصب مضمرة ولا يمكن تقدير كي على قول انها مصدرية لانها قد لا تكون التعليل
فيه نحو اذا نحو سرت حتى تغيب الشمس فلا يمكن تقدير كي لعدم معنى التعليل
اذ السير ليس سببا للغيبوبة فتعين اضمار ان وانما اشترط احد هذه الاشياء و
هي حتى الجارة ونحوها لاحتياج الى تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرنا واشترط ان يكون
الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها فالاستقبال احتراز عن الحال على ما سياتي ان شاء الله
تعالى فانه يجب الرفع فاشترط الاستقبال ليمكن تقدير ان معها وانما قال بالنسبة
الى ما قبلها تنبيها على انه لا يشترط ان يكون زمان التلفظ مستقبلا بل قد يكون ماضيا
كما اذا كان السير والدخول ماضيين وقلت سرت حتى ادخلها جاز النصب نظرا
الى انه كان مستقبلا ومترقبا حال السير وجاز الفصل اي بين حتى والفعل المستقبل
على قبح نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذه اي حتى تاخذ ان قسم شيء من المال
ووجه القبح انه وقع الفاصل بين الجار والمجرور المؤول وهو ان وما بعده بالنصب
عند الاخفش اي اذا وقع الفصل بين حتى والمستقبل مجوز على قبح وينصب ذلك
الفعل عند الاخفش والجزم احسن يعني في المثال يجزم تاخذ ليكون جوابا
للشرط وهو ان قسم والشرط والجزاء يدخل عليهما حتى و ح لا يكون حتى هي الجارة
بل التي يبتدا بعدها الكلام وحتى يكون عاطفة ففيه نظر لانه يخرج عن الغرض وهو
كون حتى جارة فلعل مراده انه لا يجب حمل هذا المثال على حتى الجارة ليلزم الفصل
الموجب للقبح بل يجوز ان يحمل على حتى العاطفة لئلا يلزم هذا القبح فرجح الحاصل ان
ان المسموع نصب تاخذ وجزمه ولو قلت اي في المثال المذكور بدل قولك ان قسم
ان يقسم فالجزم ليس الا فيجب الجزم في تاخذ لان الشرط والجزاء مضارعان واذا
نحو

كما مسار عين يجب الجزم في الجزاء على ما سياتي ان شاء الله تعالى وهذا ايضا فيه
نظر لانه ان يرد تاخذ بالنصب جاز حمله على اضمار ان ثم مع الفصل ليكون فيها ايضا
التقدير انتظر حتى ان تاخذ ان يقسم شيء فتاخذ ليس جوابا للشرط على هذا التقدير
ليجب جزمه وان كان حالا اي ان كان الفعل الواقع بعد حتى حالا حقيقة بان يشرع
فيه او حكاية بان يكون قد مضى وهو يحكي حالا ماضية وتجب السببية ان كان الفعل
حالا نحو مرض حتى لا يرجونه اي الان وانما تجب السببية لئلا ينقطع عما قبله
مطلقا فانها اذا كانت الجارة تعلقت بما قبلها لفظا لتعلق الجار والمجرور بعامله واذا
كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترط السببية ليحصل التعلق المعنوي ان فات
التعلق اللفظي ولذا اي ولكونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها
ناقصة اي اذا كان في المثال ناقصة احتاج الى الخبر فيمتنع الرفع فيما بعد حتى اذ لو
ارتفع لكان حتى عاطفة لا جارة فلا يبقى لكان خبر فيمتنع وفيها اسرت حتى تدخلها
في عطف على في كان اي وكونه حرف ابتداء امتنع الرفع ايضا في اسرت حتى تدخلها
لانه تكون حتى حرف ابتداء فيجتمع مع السببية فيكون شاكا في السبب وهو السير لانه استفهم
عنه مع جزمه بالمسبب وهو ما بعد حتى ويمتنع الشك في السبب مع الجزم بالمسبب
وجاز في التامة وبعد الخبر في ايهم سار حتى يدخلها الوجهان اي اذا احد لما كان
في المثال تامة جاز فيما بعد حتى الوجهان النصب على ان يكون حتى جارة متعلقة بكان
والرفع ليكون حتى حرف ابتداء ويصح على هذا التقدير لعدم احتياج كان الى الخبر
لكونها تامة وكذا بعد الخبر يعني لو جعل كان ناقصة وذكرت له خبرا اي قلت كان
سيري سيرا متعبا فيجوز ايضا الوجهان فيما بعد حتى فالنصب على ان يكون حتى
جارة متعلقة بما قبلها والرفع ليكون حتى حرف ابتداء عاطفة لما بعدها على ما قبلها
وكذا في ايهم سار حتى يدخلها يجوز الوجهان اما النصب فليكون حتى جارة واما
الرفع فليكون حتى حرف ابتداء ولا يمتنع هنا لانه لم يقع الشك في اصل الفعل بل في
تعيين الفاعل والسبب محقق وكذا المسبب خلاف اسرت فانه الشك هناك في
اصل السبب ويقول سرت حتى اكاد ادخلها بالرفع لان الكيدودة كائنة ويحكى
الاخفش جواز النصب في ادخل الواقع بعد اكاد لانه لم يقع بعد وليس بذلك

كانت اي حتى حرف ابتداء اي عاطفة لا جارة وهي حرف ابتداء لانه حرف يبتدا بعدها الكلام

اي بعدم

اي ليس بالمقصود المعتبر انه في خبر كاد نحو ما ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا وقع بعد
حتى جاز نصبها و توهم الاخفش ان ادخل في أكاد ادخل فعل مستقبل الامر بعد ...
معقوب بالرفع فجاز نصبه نحو سرت حتى ادخلها عرض المصنف ذلك التوهم بان الواقع
بعد حتى هو اكاد دو اكاد دخل حال لان اكاد وده بمعنى القرب حاصل لا منزلة ...
رفع اكاد و هو يحتاج الى خبر مرفوع ادخل لكونه خبر اكاد فلا وجه لنصبه لانه ليس
واقعا بعد حتى لاحتياج الى مقدر ان منه للزوم جارة الا هو حرف ابتداء ولام كي عطف على
حتى الجارة اي ينتصب الفعل المستقبل بان مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء في
حتى الجارة ولام كي نحو جئت لتكرمني اي بكرمني وجاز الاظهار اي اظهار ان
بعد لان تكرمني ولزم اي ولزم اظهار ان مع لا نحو لئلا تعطوا ذلك لئلا تذكروا الخ
اللام الجارة لا النافية وهو ممتنع ووجه نصبه اظهار ان لان اللام جارة فلا تدخل الفعل
الا بتقدير المصدر فتعين تقديرا ان لما ذكرنا في حتى ولام الجحود عطف على لام كي
اذا كان قبلها حتى او لام كي او لام الجحود وهي المزيدة لتاكيد النفي بعد كان اي منفي كان
يكون النفي داخلا على كان نحو لم يكن ليعجد ولا يجوز الاظهار اي اظهار ان مع لام الجحود
فرقا بين لام كي و لام الجحود والفاء بشرط السببية والوقوع في جواب الاشياء الستة
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقال نحو والنهي
ائتني فاكرمك في جواب الامر ولا تدن من الاسد فياكلك في جواب النهي وما تاتينا
فتحدثنا في جواب النفي وابن بيتك فازورك في جواب الاستفهام وليت لي مالا فانفق
في جواب التمني والا تنزل بنا فتصيب خيرا في جواب العرض وانما انتصب الفعل
بعد الفاء في المواضع المذكورة لانه لو لم ينصب وقال مثلا انفق فاكرمك بالرفع لم
يصح اما لفظا فلانه يلزم عطف المعرب على المبني ولا يجوز الا اذا كان للمبني محل من
الاعراب نحو قام هولاء وزيد فانه انما صح عطفه لكون المعطوف عليه مرفوع المحل
وههنا ليس للامر وهو ائتني محل من الاعراب وليس بمعرب لفظا فلا يصح عطف
المعرب عليه واما معنى فليس المطلوب عطف خبر على امر بل المعنى المقصود ان الطلب
شامل للطرفين وهو الاتيان والاكرام اي ليكن منك اتيان فمني اكرام وانما يصح
عطفه على المصدر المنتزع من الامر لشمولهما الطلب اذا جعل مقدرا بمصدر ليصح عطفه

على مصدر ولما تقدر مصدرا باضمار ان على ما ذكرنا وهذا الكلام يستقر على ما يدل على
الطلب اما صريحا كالامر والنهي واما ضمنا كالاستفهام والتمني والعرض لان اذا
قلت ابن بيتك فمعنى الطلب اي عرفني بيتك فهو يرجع الى معنى الطلب وبقي النفي
وهو ما تاتينا فتحدثنا تقول انما ينتصب لان المقصود شمول النفي للطرفين اي ما يكون
منك اتيان فتحديث وانما يشملهما النفي اذا جعل ايضا بتقدير مصدر وعطف على المصدر وكذا مثله
المنتزع من الفعل المنفي ليشملهما النفي ولو رفع لكان عطفا للجملة على قوله ما تاتينا
فلا يلزم شمول النفي لان المعنى ما يكون منك اتيان ويكون منك تحديث وهو ليس مرادا
بل المراد نفي الاتيان ونفي التحديث بعده ونحو ما تاتيني فتكرمني ليس بقوي والحق الجواز
واستثنى بعضهم لانه نصب ما بعد الفاء في غير جواب الاشياء الستة ونحو كانه قال اي وكذا مثل
علينا فتشفعنا متناول لهذا اي دال على وقوع المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء الستة عن جم
فاجاب عنه بانه متناول اي بالنفي والتقدير ليست سوال علينا فتشفعنا الا انه لما شبه
بالرواية لم لانه ليس بحال لو جواب التشابه بين المشبه والمشبه به وفوات غير قائم
فما تاتينا جائز عند قوم ومنعه الاكثرون بمعنى ان بعضهم جوز النصب فيما بعد الفاء
في جواب المثال نظرا الى انه غير موجب والمعتبرون منعه لان الفاء و هو كلام مثبت وكذلك قولهم
ظاهر فلا ينتصب الفعل الواقع بعده لان وهذه الكلام ان جعل بالنسبة فالنصب والرفع
وان جعل محذوفه فلا ينتصب الفعل لان هذه محذوفه موجبة و لا يكون اسماء الاوامر كصه
ومه و رويد فلا ينفك الدمع فازورك ونحو الاسد الاسد نحو به باب التحذير بتكرير الاسم
المحذوف ففائدتها وان تضمن الطلب اذ التقدير اتق الاسد والدعاء اي و لا يكون
الدعاء ايضا وان تضمن الطلب بمنزلة الامر وقوله بمنزلة الامر خبر لا يكون اي
لا يكون اسماء الاوامر بمنزلة الامر ولا يكون نحو الاسد الاسد بمنزلة الامر خلافا للكسائي ولا يكون الدعاء بمنزلة الامر
فانه نظرا الى تضمنه لمعنى الطلب ينتصب بها الفعل المضارع بعد الفاء واما وجه المنع في اسماء
الاوامر نحو صه فلان اسماء الفعل لا تقدر مصادرها مع وجوده فيها ولذلك لا يناسبها في
المعاملة مع اسمه وكذا في التحذير لما حذف الفعل واكتفى بالاسم بدل عن الفعل صار نسيا
منسيا ايضا فلا يمكن انتزاع المصدر من لفظه فظاهر المعطوف عليه الفعل المقدر معه
اذ لانه اسم صريح لفظا واما في الدعاء غفر الله له فلانه صورته خبر وان تضمن معنى الامر

ويعترض المنع في الدعاء غامض لانهم نصوا في باب الاضمار على شريطة التفسير على
ان الدعاء بمنزلة الامر والنهي وتقول اللهم زيدا فاغفر له وزيدا امرّ الله عليه العيش
وقال الشاعر فكلا جزاه الله عني بما فعل واما زيدا فجزعاله واما عمروا فسبا لفعلها
باختيار النصب فيها للدلالة الدعاء على معنى الطلب فكان مقتضاه ان يجوز النصب
ههنا ايضا بعد الدعاء وقيل ان الدعاء اذا كان بلفظ الامر فهو بمنزلته اي بمنزلة
الامر نظرا الى صورة الامر وهو ظاهر نحو اللهم اغفر لزيد فيدخل الجنة اي ليكن
منك غفران فدخول منه ونحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق به وغالب الظن ان قوله
والدعاء ابتداء كلام وخبر بمنزلة الامر كما نقلنا عنهم في شريطة التفسير ولانهم نصوا
في غيره من الكتب في هذا الباب ان الدعاء بمنزلة الامر ومثلوا له بقولهم اللهم
ارزقني مالا فاتصدق به ويعضد هذا انه وجدت نسخة من الكتاب مقابلة بنسخة قرئت
على المصنف رحمه الله وقد نقدمها بالحمرة على قوله والدعاء تنبيها على استدراك كلام
وغير داخل فيها فيدل على ما هو المعتاد من العلامات بالحمرة في الكتب لتمييز الكلام
من بعض وعلى هذا لا يجوز ولا يكون اما مصدر لدلالة الكلام اي لا يكون هذان بمنزلة
الامر او كان كذا في الاصل فاسقط الناسخ بتصور التكرار وجعل قوله بمنزلة الامر عائدا
الى الجميع كما تصورنا اولا ويحتمل ان يكون ولا يكون ضمير عائدا الى ما قبل ويقرأ اسما
بالنصب ليكون خبرا لا يكون اي ولا يكون معنى ولا ينبغي ان يكون الدال على الطلب
اسما الا و اسم ونحو الاسد الاسد ثم استأنف فقال والدعاء بمنزلة الامر والله اعلم
بحقيقة الحال شرع في اعراب ما بعد الفاء لانه قدره بمصدر فلا بد له من اعراب
فقال ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف ما بعد الفاء عليه
فلا اشكال في محله اي محل الواقع بعد الفاء من ان الفعل المنصوب نحو عمري ويأمل ق
فيفرح اي فان تفرح وهو معطوف على ما قبل فلا اشكال اذ يكون تابعا للمعطوف
عليه رفعا ونصبا وجرا والا اي وان لم يكن قبله اسم يصح عطف ما بعد الفاء عليه
فالرفع اي محل الرفع في محله اذا كان اي الفعل الواقع بعد الفاء لغير من له الاول
اي لغير من له الفعل الاول بان يكون الفعل الاول للمخاطب والثاني الواقع بعد الفاء
للمتكلم مثلا نحو ائتني فاكرمك فيجب رفع ان والمضارع بعده لانه بتقدير مصدر

معطوف

معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول والكون من الافعال
العامة اي ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يمكن تقدير النصب بان يقال ليقع اتيانا
اذ لا يستقيم ان يقال افعل اتيانا فاكراما مني لان الفعل الثاني لغير من له الاول
فلا يمكن اضمار ان فيه الا اذا كان اي الفعل الواقع قبل الفاء مثلا مقرونا بليت غير داخلة افعلة
على ضمير الشان فالنصب اي فيجب النصب نحو ليتك تأتيني فاكرمك اذ التقدير ليت
اتيانا منك فاكراما مني هكذا قدره المصنف في التعليق ولم يجوز فيه الرفع على
تقدير ليتك يكون منك اتيان لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيؤول الى قولك فاكرام مني
ليتك يكون اكرام مني وهو غير مستقيم اذ لا يرجع من خبر ليت وهو جملة ضمير الى اسمه
فلذلك قال تعين النصب فقوله ليت داخلا على المصدر المنتزع وهو ليت اتيانا و فيه النصب
لم يقيده بعطف ليت داخلا على اسم وهو ضمير المخاطب اذ يكون التقدير حينئذ
ليتك تفعل اتيانا فاكراما مني وهو غير مستقيم لان الثاني لغير من له الفعل الاول فلا يمكن
اضمار الفعل الاول فيه وفيه حزازة لانه اخرج الاسم وهو الكاف عن الاعتبار و
جعل ما هو مقدرا باسم وقد اعتبر الكاف في منع الرفع اذ لا يقال ليتك يكون منك جبر الاسم
اتيان فاكرام مني ولولا اعتبار الكاف لجاز ان يقدر ليت الكاف ليت اتيان منك
فاكرام مني فيصح الرفع ايضا على هذا التقدير وكذا يجب الرفع اذا كان مقرونا بليت
داخلة على ضمير الشان وما بعد الفاء لغير من له الاول نحو ليته تأتيني فاكرمك فانه
يجب فيه الرفع اذ التقدير ليته اي ليت الشان يكون منك اتيان فمني اكرام ولا
يجوز النصب باضمار تفعل اذ لا يستقيم ليت الشان تفعل انت اتيانا فاكراما وفيما مقدم
عداها اي وفيما عدا القسمين المذكورين احدهما ما كان لغير من له الاول والثاني
ان يكون مقرونا بليت غير داخلة على ضمير الشان فبقي فيما احدهما ان يكون ما بعد
الفاء لمن له الاول مطلقا سواء كان غير مقرون بليت والثاني ان يكون مقرونا بليت او غير مقرون بليت
داخلة على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول فيجوز كل واحد من هذين القسمين
الباقيين الوجهان الرفع والنصب اما الاول وهو ما اذا كان الفعل لمن له الفعل
الاول في غير ليت نحو ائتني فاكرمك فيجوز فيه النصب على تقدير ليكن اتيانا فاكراما
ويجوز الرفع على تقدير ليكن منك اتيان فاكرام وكذا في نحو لا تدن من الاسد

فتحه يجوز النصب اي لا تجعل دنوا من الاسد فيرجا لك ويجوز الرفع على انه
لا يكن منك دنو من الاسد فيجرح منك له . كذا في لب عمود اخل على ضمير الشان وهو
لمن له الاول نحو ليتك تأتيني فتكرمني يجوز فيه النصب على ليتك تفعل اتيانا فاكراما
ويجوز الرفع اي ليتك يكون منك اتيان فاكرام منك واما القسم الثاني من الباقي
وهو ان يكون معنى ليت داخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء على له الاول نحو
ليته تاتيني فتكرمني فيجوز فيه النصب على ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما ويجوز
الرفع على ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام فالحاصل انه اذا لم يكن قبله اسم
يصح عطفه عليه فاما ان يكون ما بعد الفاء لغير من له الاول فيجب الرفع مطلقا الا
ما استثناه وهو اذا كان لمن له الاول فيجوز فيه الوجهان مطلقا سواء كان داخل
الفاء ليت او غيره داخلا على ضمير الشان او غير داخل عليه ولا يجاب للجواب ولانه
الواحد بجوابين معناه انه اذا ذكر ما بعد الفاء في جواب الاشياء الستة فلا يجوز ان
يذكر لهذا الجواب جواب آخر ولا يجاب للشيء الواحد بجوابين اي لا يكون لواحد
من الاشياء الستة جوابان مثلا لا تقول اتني فاكرمك فاعطيك على ان الثاني ليس
معطوفا على الاول بل جوابا مستقلا لان كل الواحد من الاشياء الستة ووجه المنع انه
مقدر بشرط وجزاء فمعنى قولك اتني ان تاتني اكرمك فلو كان الجواب الثاني
ايضا جوابا للاول مستقلا لكان المقدر ان تاتني اكرمك اعطك ولا يجوز دخول جوابين
مجزومين من غير حرف عاطف بينهما للاستقراء وقوله تعالى فتطردهم فتكون
فالاول للنفي قبله والثاني للنهي السابق هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان
قوله فتكون اما ان يكون جوابا للجواب وهو فتطردهم فيمتنع او يكون جوابا
مستقلا ايضا للنفي وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء فيكون لهذا النفي جوابان
احدهما قوله فتطردهم والثاني فتكون فاجاب بانه ليس من احد القسمين اي ليس جوابا
للجواب وليس من باب الجوابين لشيء واحد بقوله فالاول وهو قوله فتطردهم
جواب للنفي قبله وهو ما عليك من حسابهم من شيء الآية اي لا يكن منك طرد فكون
والواو عطف على قوله والفاء اي ينتصب الفعل المضارع اذا كان قبله احد هذه الا
وهو حتى والفاء والواو واما انتصب ما بعد الواو بشرط الجمعية والوقوع في

وقوله الاول ... فان كان لغير من له الاول ...

وقوله وهو قوله ... جواب ... والواو عطف ... على قوله ... الآية

السنة على ما قدرنا في الفاء نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان المراد النهي عن الجمع بينهما
لا النهي عن كل واحد منهما ولو جزم الفعل الثاني افاد النهي عن كل واحد منهما اذ المعنى
لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وهو غير مراد بل المراد لا تجمع بينهما فاذا نصب ما بعد الواو
يكون بتقدير ان ايضا ولا يصح عطفه على الفعل قبله بل لا بد من انتزاع مصدر من الفعل
الاول ليعطف هذا عليه وشرطها النهي اي لا تجمع بين اكل السمك وشرب اللبن ومعناه
اي معنى ما بعد الواو من ان والفعل المنتصب لا غير نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اي
وان تشرب اللبن فان مع حرفه معطوف على المصدر المنتزع من الاول اي لا تفعل اكل السمك
وشرب اللبن والواو بمعنى مع اي لا تأكل مع شربه وانما لم يجز الرفع فيه اذ لو قلت لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن لم يتعين الجمع مع انه المراد ولو كان الواو بمعنى مع افاده
نفي الجمع وهو المطلوب فان قلت جاز ان يقدر الرفع مع بقاء معنى الجمعية بان يقال المقدر
لا يجتمع لك اكل السمك وشرب اللبن قلت جوازه ظاهر لكن انما حمل على النصب لدقيقة
وهي انه اذا نصب يكون الواو بمعنى مع فيكون الواو للجمع ولو قدر لا يجتمع لك هذا
وهذا كان الواو للعطف والجمعية مستفادة من الفعل وهو لا يجتمع فعند النصب
لما يخرج الواو الى العطف ويبقى معنى الجمع في نفس الواو فاعرفه وامثلة البواقي ظاهرة
معلومة مما ذكرنا في الفاء او معطوف على الواو اي ينتصب المستقبل اذا كان قبله الواو وكان
قبله او بشرط معنى الى او الا نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما
الى ان تستقيم القناة او الا ان تستقيم والتفسير في المعنى متقارب لكن الاعراب مختلف و
لذلك قال وتعدد النصب او الجر بحسب اختلاف التفسير اما النصب فعلى تقدير او بمعنى الا
ان اي كسرتها الا زمان استقامتها وهو مفرغ من الواجب لا يصح معناه نحو قرأت الا يوم
كذا فحذف المضاف وهو زمان واعرب المضاف اليه باعراب المضاف ولذلك انتصب
واما الجر فعلى تقدير او بمعنى الى ان وهو ظاهر واذا انتفى الشرط في الثلاثة الفاء والواو
والواو الجمع فالاستئناف او الاشتراك ان امكن يعني ذكرنا شرط النصب فيما بعد كل
واحد منها من معنى السببية في الفاء ومعنى الجمعية في الواو وكونها بعد الاشياء الستة
ومن معنى الى ان او الا ان في او فاذا انتفى شرط من الشرايط لم يمكن النصب لفوات
شرطه فتعين الرفع نحو ما تأتينا فتحدثنا اذا لم يجعل الاتيان سببا للتحدث ورفعه يكون

على وجهين احدهما الاستيناف اي ما تأتينا ولا تحدثنا وانت تجهل امرنا فتحدثنا كما لحذ
من الحروف لحوانا فتحدثنا معطوف على جملة قوله ما تأتينا عطف جملة على جملة و
الثاني الاشتراك بين تأتينا وتحدثنا في انسحاب حكم النفي عليهما اي ما تأتينا فما تحدثنا
معطوف على ما بعد النفي وهو تأتينا وقوله ان امكن اي ان امكن كل واحد منهما اعني
الاستيناف والاشتراك احترازا عن نحو قوله الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك
اليوم بيداء سملق اي لم تسأل فانه ينطق بلسان الحال فالنطق ثابت ولو كان للاشتراك
فسد لفظا لان الاول مجزوم والثاني مرفوع فلا يمكن انسحاب حكم الجزم عليهما ومعنى
لادائه الى انه لم تسأل فلا ينطق وليس المعنى عليه فتعين الاستيناف في المثل و
عن قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الاستيناف فيه بالعطف على
جملة قوله لا يؤذن لهم ليكون الاعتذار متثبتا بل يتعين الاشتراك فيه وهو يؤذن
لينسحب النفي عليهما اي لا يؤذن لهم فلا يعتذرون لان المعنى عليه فلذا مثلنا الا ايما
يتعين فيه الاشتراك ومثلنا لما يتعين فيه الاستيناف وحروف العطف معطوف على الى
بمعنى اذا كانا قبله او او حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما اي ينتصب
الفعل المضارع اذا كان قبله حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما نحو اعجبني قيامك
وتخرج او قيامك فتخرج او قيامك ثم تخرج او قيامك حتى تخرج على ان حتى عاطفة
وكذا غيره من حروف العطف يعني اذا عطف فعل مضارع بحرف من الحروف العاطفة على
اسم قبله فيتعين تقديره بان لئلا يكون عطفا للفعل على الاسم وكذا قوله حتى الحسيف
ويقلو الوهدان ويقلو عطف على المضيف فلا بد من تقديره بمصدر بان تقديران
اي وان تقلو يعني حتى المضيف وحتى علا الفقدان والفقدان جمع قفر من الابل البكر
حين تلد بكرته وادنى ذلك ان يأتي عليه سنتان اذا وقيت نفسه اي الاعيق بحاله واوله
فلذا يوجد في حواشي الكتاب وجاز حذفها اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهار
ان فيجوز اعجبني قيامك وان تخرج وكذا في نظائره الاظهار اي اظهار ان مع لام كي
كما سبق والواو في قوله اي في قول الشاعر وهو كعب الغنوي وما انا للشيء الذي
ليس نافعي ويغضب عنه صاحبي بقؤول قيل انه للعطف دون الجمع والالى وان كان
للجمع لانه نفي القول دون الجمع ونفي النفي اثبات وتقديره وان كان الجمع فسد المعنى

المقصود

المقصود او يلزم نقض المعنى كما سيأتي بيانه وفي العطف ايضا نظر فالاولى تقدير
ان ناصبة والرفع اظهر لا بد من تمهيد مقدمة قبل الشروع في اعراب البيت وذلك
ان للقائل ان يقول واو الجمع اما ان تكون هي العطف او لا تكون له فان كان العطف
فلم جعل المصنف قسيم العطف حيث قال قيل انه للعطف دون الجمع وان لم يكن للعطف
فلم احتيج الى تقدير مصدر منتزع من الفعل السابق كما سبق وجوابه انه في الاصل
للعطف لكنه خص ببعض احواله وذلك ان المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه
في الوجود وقد يكون بعده وقد يكون معه نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده او معه
فخص واو الجمع بما يكون بمعنى مع فهو باعتبار اصل معنى العطف احتاج الى تقدير مصدر
منتزع من الاول وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعية صار كانه قسيم للعطف المطلق
الذي لا يتقيد فواو الجمع عطف مقيد بالمعية وواو العطف غير مقيد بها رجعنا الى المقصود
وهو ان يغضب في البيت اما مرفوع او منصوب فان كان منصوبا فيكون مقدرا بان
وان مع خبره اما ان يعطف على الشيء او على المصدر المنتزع من احد الاشياء الستة وليس
ههنا الا النفي فان عطف على الشيء لم يستقم اذ يصير التقدير ما انا للشيء وغضب صاحبي
بقؤول والنصب لا يقال فعل هو على اضمار القول اي وبقول الغضب فقال المصنف فيه
نظر لان القول المقدر اما ان يكون اضافته الى الغضب من باب اضافة المصدر الى المفعول
او من باب اضافة الشيء الى الشيء للملابسة وهما فاسدان اما الاول فانه يلزم منه وقوعها
فيما فر منه اذ يلزم منه ان يكون الغضب مقولا واما الثاني فلان لفظة عنه يدفعه اذ
اضافة الملابسة مغنية عن ذكر عنه او فيكون قول غضب صاحبي بمعنى الملابسة معناه
قوله يصدر ويتولد عنه غضب صاحبي فلا حاجة الى ذكر عنه كما تقول رأيتك يوم خرجت
فان الاضافة مغنية لكون الخروج في اليوم فلا حاجة الى ان تقول يوم خرجت فيه واما
اذا عطف على المصدر المنتزع من احد الاشياء الستة وهو النفي في البيت والنفي في موضعين
احدهما ليس نافعي والآخر قوله وما انا ولا يتصور جعله في جواب واحد منهما اما جعله في
جواب واحد منهما اما جعله في جواب ليس نافعي فالعطف على المصدر المنتزع وهو النفع
لينسحب عليهما النفي فلانه يلزم نفي النفع ونفي الغضب ومقصود الشاعر اني اقول ما لا
ينفعني ويغضب عنه صاحبي لا انه لا يغضب وهو ظاهر واما جعله في جواب النفي

الاخر وهو قوله وما انا فما سدا منها لان سنيه هو قوله دعوه ان عمل من تقدم المعطوف
وهو المنصب على المعطوف عليه وهو المصدر المنتزع عن القول اي لا بد من القول
لما لا سعى ولا سبب بنصب صاحبي منه دعوتهم فالاولى تقديم الناصر ما رجحه
في سياق ليس مع فساد المعنى فلا يحمل عليها الا اولى ان يحمل اليق الاخر وهو وما انا
وتقدير تأخير قوله ونصب عن قوله اذ التقدير وما انا بقول للشئ الذي لا
سعى ونقض صاحبي المنصب ونصب وان كان مقدما لفظا على قوله فهو مؤخر
لان حقه يقول حيوما فهو متقدم في التقدير وهذا اسهل من الوجه الاخر الذي يفسد
المعنى المقصود قوله والا اي وان يحصل الجمع واما ان يحصل في جواب لعمر قائم فيفسد
المعنى المقصود او يحصل في جواب وما انا فيلزم تقديم المعطوف وهو منصب على المنوي وهو
قوله كما قررناه ثم قال والرفع اظهر اي رفع نصب ليكون معطوفا على الصلة وهو
ليس بافع اظهر من نصبه ويكون التقدير وما انا للشئ الذي لا سعى ونصب منه
صاحبي بقول ولا اشكال فيه لا لفظا ولا معنى فكان اظهر واضمار ان
بدون هذا اي بدون هذه الحروف المذكورة وهي حرف الواو والفاء وغيرها
ضعيف منه الا ايهذا الزاجري احضر الوغا بنصب احضر اي الزاجري عن ان احضر
فحذف من كما حذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف ان من غير واحد من الحروف
المذكورة وكان ضعيفا وقوله فمن نصب احترازا عن الرواية الاخرى وهو قوله
فيما بعد وجاء بحذفها ورفع الفعل ونظيره الذي يسوغ اي سوغ النصب باضمار
ان من غير احد الحروف المذكورة دلالة ما بعده وان اشهد اللذات يعني انه انما جاز
اضمار ان بقرينة وهو احد الحروف المذكورة والبيت وان خلا عن الحروف المذكورة
ولكن قام دلالة ما بعده وهو ان اشهد مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حذف ان وجاء
حذفها اي حذف ان ورفع الفعل وهو احسن وقد مر في اول الكتاب في بحث حروف
الاسماء لما فرغ من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبهما شرع في المجرور ولا يكون الا
في الاسماء فقال المجرور وهو اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو المال لزيد
محروف الجر ذكر بعد ان شاء الله تعالى والاضافة على ضربين معنوية اي مفيدة معنى
في المضاف من قصر المعنى الى التعريف والتخصيص فقال نحو ما اذا كان المضاف

معرفة الا نحو غير ومثل وشبه لتوغلها في الابهام هذا استثناء من المضاف اي يتعرف
المضاف الى المعرفة الا اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثنى من هذا الاستثناء فقال
الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه نحو غير المغضوب فان المغضوب ضد المنعم
عليه فيتعرف ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن فانه يزول ذكر الابهام اذ ضد الساكن
هو المتحرك او بمماثلته اي او اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه نحو زيد مثل حاتم
اذا اشتهر باتصافه بالكرم لان المماثلة اذا انضرفت بالقرينة الى جهة معينة من علم
او كرم او نحوهما زال ذلك الابهام واورد عليه قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل
فان غير واقع في المعنى اذ المعنى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل من اعمال السوء فغير وقع
بين الصدين ولم يوجد تعريفا اذ لو افاد تعريفا لم يقع صفة للنكرة والجواب انه
ليس بصفة هنا بل هو بدل واجازوا ابدال المعرفة من النكرة وقد يعمل قولهم هذان
واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده نكرة عند قوله اما وعمر ابن رب واحد امه قلت
فلا غرو من عاني ولا حذو من عدل عليه اذا مال عليه بالظلم والاكثران يكون معرفة و
روي اجوف فلا فتل عليه ولا ضير بغواني فقد ذكر بعضهم ان قولهم واحد امه وعبد
بطنه ونسيج وحده مما لا يتعرف ايضا وان اضيف الى المعرفة لتوغلها في الابهام
اذ لا يتعين بالنسبة الى مضاف اليه معين اذ بعد الاضافة لا يتعين المضاف ايضا فهو
نظير غير كل ومثل ولذلك يجر وفي الزجب في قول الشاعر رب واحد امه وربما
ندخل الا على النكرات والاكثر ان يكون معرفة على قياس الاضافة الى المعارف واما
وروده نكرة فنادر انما جاء في الشعر فلان نسيج وحده اي لا نظير له في علم وغيره و
واصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله سواه واذا لم يكن رفيعا عمل
على منواله سدى لعدة اثواب والمنوال الخشبة الذي يلف عليه الحايك الثوب قال
عبد القاهر الضمير المتصل ببطنه وامه لا يجوز ان يعود الى نحو واحد وعبد لان المضاف
يكتسي من المضاف اليه التعريف فاذا كان تعريف الاسم باضافته الى ضمير الواحد كان
تعريف الواحد منها على الافتكار ممتنع اذ تعريف الشئ بنفسه فوجب ان يعود الضمير
الى موصوف عبد وواحد نحو ان تقول زيد عبد بطنه فيكون تعريف عبد بعين ضميره
قال فاذا قلت جاءني واحد امه وعبد بطنه جاز بان يقدم الذكر كانك قلت

النبيل

جاني الكامل الفضل الذي عرفته واذا جعل نكرة فعلى انه يوصف به نكرة محذوفة
كما في البيت كانه قال رب انسان واحد متميز لفضله كذلك رب انسان عزيز معظم لان
رب لا يدخل على المعارف او تخصيصا عطف على قوله تعريفا اي الاضافة المعنوية
ما تفيد تعريفا كما ذكرنا او تخصيصا اذا كان اي المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل
وهي اي الاضافة المعنوية في الامر العام اي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من
نحو غلام زيد وخاتم فضة وفي الثاني اي في الذي بمعنى من يصح اطلاق الثاني
على الاول اذ يصح اطلاق الفضة على الخاتم بخلاف الاول وهو الذي بمعنى اللام
نحو غلام زيد اذ لا يصح اطلاق الثاني على الاول لان الذي بمعنى من الثاني جنس
الاول ويصح اطلاق المبين على المبين واحترز بقوله في الامر العام عن الاضافة
بمعنى في فانه قليل كضرب اليوم اي ضرب في اليوم ولا بد من ان يجرد المضاف
من حروف التعريف اذ لو لم يجرد منها لكان المضاف معرفة فلا فائدة في اضافته
الى المعرفة وما اجازه الكوفيون من نحو الثلثة الاثواب ضعيف لما فيه الجمع بين
التعريفين وانه على خلاف استعمال الفصحاء اذ المسموع منهم ثلث الاثواب والديار
البلاقع وقد احتج الكوفيون بانه نقل عن قوم غير فصحاء وحقق الرضي بان الثلثة
هي الاثواب مثلا وغلام زيد لتغايرهما لما كانت هي الاثواب والثلثة المسند لكانت
اولى بالتعريف من الثاني وهذا ضعيف لانك اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة
ومع ذلك لا يجوز تعريف الاول وان يكون اي المضاف غير المضاف اليه في المعنى
ان عطف على ان في يجرد اي لا بد من ان يجرد ومن ان يكون غير المضاف اليه
في المعنى فلا يجوز اضافة الى ما يماثله في العموم والخصوص كليث واسد المراد من المماثلة
بين الشيئين في الخصوص والعموم بل الكل عام والدراهم خاص ولذلك قال كل
كل الدراهم وعين الشيء نفسه والمراد من الشيء معنى نحو عين الكتاب وعين
الثوب وليس المراد لفظ الشيء واضافة المسمى الى اسمه في قولهم سر بذات مرة
ليس منه اي ليس من باب اضافة الشيء الى مماثله اذ المسمى غير الاسم وكذا اضافة
الاسم العلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ليس من باب اضافة الشيء الى
نفسه ايضا لان سعيدا يراد به المسمى وكرز يراد به الاسم واللفظ فكانه قال جاني

انه ظن ان ... [illegible]

مسمى

مسمى لفظه كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لان اللقب انما يكون
عند الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر الى الاشهر اكتسابا للشهرة من المضاف
اليه وفي المضاف اذا كان مضافا لا يجوز الا الاجراء اي اجراء اللقب على العلم المضاف — اي العلم
بكونه عطف بيان له نحو هذا عبد الله بطة وانما تعين الاجراء لانه لا يمكن اضافة العلم
المضاف الى اللقب لانه لو اضيف لكان اما ان يضاف الجزآن معا وهما المضاف
والمضاف اليه او احدهما ولا يجوز اضافتهما لانه يخرج المضاف ان يكون محل الاعراب لاختلاف
العوامل واذا اضيفا جميعا في موضع الرفع وجب ان يرفعهما جميعا لاستحقاقهما ذلك
باعتبار الفاعلية فيكون الجزء الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع ولا يجوز اضافة احد
الجزئين دون الاخر لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يصح اضافته فلما تعذر الاضافة
في العلم المضاف اجري اللقب عليه بكونه عطف بيان له وقد جاء اي الاجراء في المفرد
ايضا ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة لما
صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس فان نعامة وبيهس اسمان لذات واحدة
والثاني لقب فكان القياس اضافة العلم الى اللقب وقد اجري عليه وما في ما حز انما
زائدة اي ومن طلب الاوتار حز انفه قصير وهو اشارة الى قصة قصير مع الزباء
مشهورة او مصدرية على انه مبتداء ومن تبعيضية والجار والمجرور وهو من طلب خبر
مقدم عليه اي جز انفه حاصل من طلب هذا الاوتار نعامة عطف بيان لبيهس
وهو محل الاستشهاد وقد مضى قصة بيهس ومحل كيف نصب على الحال والعامل يلبس
والجملة مفعول تبين مع انه معلق به ساد مسد المفعول لتبين ولا يجوز ان يكون معمولا
لتبين حقيقة لئلا يبطل صدريته وان لا يكون اي المضاف عطف ان على ما قبله اي لا بد
من ان لا يكون المضاف وصفا اي وصف المضاف اليه ولا موصوفا اي ولا موصوف
المضاف اليه نحوه انه لا يصح اضافة الموصوف الى صفته ولا اضافة الصفة الى الموصوف
اما اضافة الموصوف الى الصفة فلا يجوز لان الصفة يلزم ان يكون مجرورا لكونه مضافا
اليه وغير مجرور لكونه صفة والصفة تتبع الموصوف في اعرابه ولانهما كالشيء الواحد
واما اضافة الصفة الى الموصوف فلا يجوز ايضا لان الصفة تكون مقصودا بالنسبة
حيث انه مضاف وغير مقصود بالنسبة من حيث انه صفة ولانهما كالشيء الواحد ايضا

وقولهم نحو عمامة وجرد قطيفة ليس منه هذا الايراد فان السحق صفة للعمامة و
الجرد وهو البالي المتجرد عن الشعر صفة للقطيفة فقد اضيفت الصفة الى الموصوف
فاجاب بقوله ليس منه وبيانه ان السحق والجرد بعد حذف موصوفهما صارا بمنزلة
اسمين مبهمين فاضيفا الى العمامة والقطيفة للبيان كخاتم فضة وقولهم مسجد الجامع
وصلوة الاولى ونقل الحمقا مؤول على حذف المضاف اليه هذه الامثلة تذكر على سبيل
الايراد على قولهم لا يضاف الموصوف الى الصفة لان المسجد موصوف بكونه جامعا
والصلوة بكونها اولى والبقلة بكونها حمقا لانها نبتت على مجاري السيول فتقطعها فاجاب
بقوله على حذف المضاف اليه فالمسجد مضاف الى الوقت والوقت موصوف بالجامع
والوقت الذي اضيف اليه المسجد محذوف والجامع ليس صفة للمسجد وكذا الاولى
ليس صفة للصلوة بل للمضاف اليه وهو الساعة والتقدير صلوة الساعة الاولى
وكذا بقلة الحمقا تقديره بقلة الحبة الحمقا وفي اكثر النسخ على حذف المضاف من غير
لفظ اليه وفي غيره تفسيرا ظاهرا اذ المحذوف على ما قررناه هو المضاف اليه لا المضاف
ولو قال على حذف الموصوف كان انسب وهو اي الاضافة المعنوية تكون لازمة
وغير لازمة فالاولى وهي اللازمة ظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف
ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وعند ولدى وبين ووسط بالسكون وسوى وديم ودون
هذه وهي الظروف اللازمة الاضافة وغير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد بمعنى
غير يقال هو كثير المال بيد انه بخيل وقيد وقدى بمعنى قدر انضافتا اليهما قيد رمح و
قدى رمح بكسر القاف اي قدر رمح وقاب وقيس بمعنى اي الى الواحد المعرفة
ويمكن الى اثنين فصاعدا لانه بعض واحد منهما نحو اي الرجلين واي الرجال عندك
لان ايا استفهام ببعض من كل فيستدعي تعددا في المضاف اليه فلا يضاف الى الواحد
المعرفة بخلاف اي رجل اي رجلين فمعنى ان ايا اذا كان مضافا الى النكرة جاز اضافتها
الى المفرد والمثنى والجمع لانه ليس استفهاما عن بعض المضاف اليه بل هو لاستفهام المضاف
اليه وتمييزه عن غيره اي اي رجل من الرجال وقوله فاي ما وايك كان شرا
واخزه فقيد الى المقامة لا يراها اي من كان شر امي وسكك قيد الى موضع اقامة
الناس بحضرتهم في العرصات لا يراها اي فيدعى لا يرى المقامة هذا الايراد على
قوله

قوله ان اي لا تضاف الى الواحد المعرفة فانه يضاف الى الواحد المعرفة وهو المتكلم
الى اطب وما زايدة اي اي واي فاجاب عنه بقوله فالمعنى ايننا اي اي مضاف
في المعنى الى متعدد لان المعنى اينا وايكم اي لا من لفظي وهو انه لا يعطف على
المضمر المجرور الا باعادة الجار كما تقال بيني وبينك والتقدير بيننا ولم يذكر بين
الا امر لفظي وهو انه لا يمكن العطف على المضمر المجرور الا باعادة الجار وبعض و
كل وكلا هذه معطوفة على قوله واي لانها من غير الظروف اللازمة للاضافة فلا تضاف
اي كلا الا الى المثنى وما هو في معناه كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
اي كلا الامرين من الخير والشر وجه يتوجه اليه ويقبل عليه وذو عطف على بعض و
كل ولا تضاف اي ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة عند سيبويه وعلله بان ذو
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ونحو ابان ذوي ارومتها ذوو ها اذ عنده
اي عند سيبويه واوله صبحنا الخزرجية مرهفات والهاء في ذووها ترجع
الى المرهفات اي ابان ذو المرهفات ذوي ارومة الخزرجية اي قطعوهم و
قتلوهم ويروى ابار بدل ابان نحو اهلك من البوار وهو الهلاك والوعد سيبويه
بمعنى اصحاب وذوي لازمة للاضافة وقد وقط وحسب عطف على اولا انها مما يلزم
اضافتها ايضا والثانية عطف على الاولى اي غير اللازمة نحو ثوب ودار ونحوهما
مما يضاف في حال دون حال ولفظية عطف على معنوية اي الاضافة على ضربين معنوية
كما ذكرنا ولفظية وهي اضافة الصفة الى فاعلها او مفعولها نحو ضارب زيد وحسن
الوجه ولا تفيد اي الاضافة اللفظية الا خفة في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة اي
لا تفيد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا ومن ثم اي ومن اجل انها لا تفيد الا الخفة في اللفظ اجله
قالوا مررت برجل حسن الوجه فوصف بها النكرة والضاربا زيد اي ومن انها لا تفيد
الا الخفة في اللفظ قالوا الضاربا زيد والضاربو زيد ولو كانت الاضافة تفيد التعريف
عند الاضافة الى المعرفة لما جاز اضافة ما فيه اللام ولا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة
لان التنوين سقط باللام فلم يكن للاضافة خفة لم يكن قبل الاضافة لان الضارب
زيدا على العمل والضارب زيد على الاضافة سواء في الخفة خلافا للفراء فانه يجوز
بناء على ان الاصل ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد

الاضافة فالاضافة قد افادت خفة فهو مردود لان اللام داخل على الجزء الاول فلا ينبغي
لحذفها تنوينها وجاء الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها او الآ
لا يجوز ان لا يجوز الواهب عبدها وعوذا حال من المائة وهو جمع وعائذ وهي الحديثة
العهد بالنتاج والبيت للاعشى من قصيدة وفرق المصنف بين الصورتين اي بين
صورة ما دخل الواهب على عبدها وصورة ما دخل الواهب على المائة ويعطف عبدها
عليها اذ الاول وهو عبدها في الواهب عبدها مباشر بعض الشيء اي باشره المضاف
ولم يتوسط بينهما شيء آخر والثاني اي عبدها في الصورة الثانية غير مباشر للواهب
بل هو تابع معطوف على ما باشره الواهب وهو المائة وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
بدليل رب رجل وغلامه مع انه لا يجوز رب غلامه وكل شاة وسخلتها مع انه لا يجوز كل
منه سخلتها وصح مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين حيث ابطل المعطوف عن ضمير الموصوف
ولم يجز ذلك في المعطوف عليه بمعنى ان قاعدين معطوف على صفة رجل بلا مع انه لا يجوز
مررت برجل قاعدين ابواه لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا في الموصول
نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين اي لا اللذين قعدا ولم يجزه بعضهم
في الذي نحو اللذين قعدا بدل قوله لا القاعدين وغاية ما يتوهم من الفرق
ان اللام الموصول يصلح للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولفظها
في الجميع واحد نحو القائم والقائمة والقائمان والقائمون والقائمات بخلاف لفظ
الموصول فان الذي للمفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر واللتين للمثنى المؤنث واللام
مع حيزه هو الصفة فلا مخالفة ظاهرا بينه وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف اللذين
فانه يظهر المخالفة في الافراد والتثنية من اول الامر بينه وبين الرجل الموصوف فافترقا
ولم يستبعد بعضهم حملا على المعنى لان القاعدين في المعنى بمنزلة اللذين قعدا
كما في قوله انا الذي قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام وجه الاستدلال
ان قتلت مع حيزه صلة للذي والضمير فيه يرجع الى الموصول وانما جاز حملا على المعنى
لان الذي يراد به المتكلم لكونه خبرا فالعائد اليه هو ضمير المتكلم من قتلت لان
الموصول يراد به المتكلم من حيث المعنى وعلى هذا اي على انه يحتمل في التابع ما لا
يحتمل في المتبوع جاز الضارب الرجل وزيد وان لم يجز الضارب زيد والمؤلف

نعرف

نعرف بين الصورتين وهي الواهب المائة الهجان وعبدها والضارب الرجل وزيد قائلا
بان الضمير في عبدها للمائة فكانه قيل عبد المائة فالعبد مضاف في التقدير الى المعرف باللام
والمضاف الى المعرف باللام حكمه حكم المعرف باللام فعبد المائة كالمائة فكذا المعطوف
المعطوف على المعرف باللام لانه ليس حكم المعطوف حكم المعرف باللام فلم يجز وانما جاز الضارب
الرجل مع ان الاضافة لم تفد خفة لم تكن قبل الاضافة اذ كان الاصل الضارب الرجل
بالنصب فسقط التنوين باللام والاضافة لم تفد خفة وكان حقه ان لا يجوز كالضارب
زيد فقال انما جاز اي الضارب الرجل تشبيها اي الضارب الرجل بالحسن الوجه من حيث
ان الجزء الثاني فيه اللام في الصورتين وانما جاز الحسن الوجه مع ان الاضافة لم تفد خفة
لان الاصل الحسن وجهه فحذف الضمير وابدل عنه اللام في الوجه لانه اخف من الضمير
فحسب جواز الاضافة حذف الضمير واقامة اللام في الجزء الثاني فالحق بهما وجود اللام في الجزء
الثاني وهو الضارب الرجل دون الضارب زيد واما نحو الضاربك والضاربه فمن زعم
انه محمول مضاف في صحة الاضافة على ضاربك اذ الاضافة فيه لازمة من حيث انه لا
يجتمع بين التنوين او النون والضمير المتصل هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو
ان نحو الضاربك والضاربه كان حقه ان لا يجوز لانه اضافة لفظية لم تفد الاضافة خفة
لان التنوين سقط باللام فهو مثل الضارب زيد والجواب انه محمول على ضاربك بلا لام
لان اسماء الفاعلين والمفعولين اذا اتصلت الى الضمير المتصل لم يظهر فيها التخفيف
فان ضاربك اصله ضارب لك اذ التخفيف يكون بحذف تنوين والتنوين مع الضمير المتصل
لا يجتمعان لان التنوين يؤذن بتمام الاسم والضمير المتصل في حكم تتمة الاول يؤذن
بان الاول غير تام فلا يمكن الجمع بين التنوين وبين الضمير المتصل وكذا بين النون
والضمير المتصل فلو اعتبر التخفيف فيه لقدر اجتماع التنوين او النون مع الضمير المتصل
حتى يسقط بالاضافة وقد بينا انهما لا يجتمعان فقد جوز في نحو ضاربك من غير تقدير تخفيف
فالحق به الضاربك وشبهه لان الباب واحد اذ لا تقدير التخفيف فيهما جميعا وقوله فيمن
قال انه مضاف اشارة الى الخلاف في ان الضاربك مضاف والكاف مجرور او غير مضاف
والكاف منصوب على انه مفعول ولما كان الاشكال متوجها على من قال انه مضاف قيد به
ونحو الضاربون والضاربون والفاعلون مما لا يجوز عليه هذا الايراد فان لا يجمع بين النون والضمير

وكما يجوز الواهب المائة الهجان وعبدها يجوز الواهب عبد المائة

في الوجه

لم يضم الجميع

على

المفصل فاجاب بانه شاذ لا يعول عليه ولذا قال لا نحوي في سعة الكلام فلا يقاس عليه ولكن
لما ذكرنا من امتناع اجتماع النون والضمير المتصل واخره اذا ما خشوا من محدث النوبا
وافعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة مرادا به الزيادة على من اضيف اليه فالاضافة غير
محضة اي تكون لفظية على راي ولذا قيل مررت برجل افضل القوم لان المعنى
على ثبات من كانه قيل افضل من باقي القوم يونس به قوله تعالى ومن الذين اشركوا
والاصح انه معرفة افعل التفضيل اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة فان اضيف
الى المعرفة فله معنيان احدهما ان يراد به الزيادة والتفضيل على المضاف اليه والثاني
ان يقصد به الزيادة المطلقة كما سياتي ان شاء الله تعالى وان اريد به الزيادة على المضاف اليه
فاختلف في ان اضافته لفظية او معنوية فقيل اضافته لفظية لانه يقع صفة للنكرة نحو مررت
برجل افضل القوم ونحو قول الشاعر فلم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا
فوقع صفة للنكرة وهو قوما لخير وهو بمعنى افعل التفضيل ولو كانت الاضافة معنوية
مفيدة للتعريف لما وقع صفة للنكرة والجامع ووقوعه صفة للنكرة لان المعنى على ثبات
من فمعنى مررت برجل افضل القوم افضل من القوم اي من باقي القوم واستدل على
ثبات من بقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا لعطف
قوله ومن الذين على الناس اذ التقدير احرص من الناس ومن الذين فمن في التقدير
ثابتة وانما قال يونس به اي يجعل الاشياء مونسة لان الدلالة غير متعينة اذ قيل التقدير
واحرص من الذين فيكون عطفا لاحرص المقدر على احرص الملفوظ فلا يلزم تقدير
من في الاول لكن لما كان ظاهره ذلك قال يونس به والاصح انه معرفة اذا اضيف
الى المعرفة والاضافة معنوية لان الاضافة انما تكون لفظية اذا كانت بتقدير الانفصال
ما العمل وافعل التفضيل لا يعمل في المظهر ومن شرطه اي ومن شرط افعل التفضيل
اذا اريد به الزيادة على المضاف اليه ان يضاف الى ما هو بعضه لان الزيادة انما
تكون بعد الاشتراك في اصل المعنى اذ لا يقال عبدك احسن الاحرار بل التفضيل
على غير الجنس مخصوص فيجوز ان يقال عبدك احسن من الاحرار ولما ثبت هذه
المقدمة بالاستقراء فرع عليه وقال فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه من
جملتهم باضافتهم اي باضافة الاخوة الى ضميره اي ضمير يوسف فانك اذا قلت اخوة

يوسف لم يكن يوسف داخلا في الاخوة واصلاح لزوم تفضيل الشيء على نفسه بتحويل
بان لا فضل حقيقي اصل ثبوت المعنى والزيادة فيه لكونه من جملتهم باعتبار الاول دون
الثاني هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان افعل اذا اضيف الى ما هو بعضه فالمقصود
انه يراد به الزيادة على المضاف اليه فيلزم تفضيل على نفسه قطعا فاجاب بانه داخل في
المضاف اليه باعتبار المشاركة في اصل المعنى من غير ضرر الترجيح معه واما باعتبار
الترجيح فليس هو داخلا فيه فلا يلزم ترجيح الشيء على نفسه وهذا الكلام بمجرده لا يدفع
السوال لانه اذا ثبت انه يراد به الزيادة على جميع من اضيف اليه بل على من سواه كما نبه
عليه بقوله من قبل كانه افضل من باقي القوم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين
قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما هو الحال المفضل بها وقاعدا هو المفضل عليها
والعامل فيهما احسن فلو جعل نسبة احسن اليهما واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا
عليه بل نسبة احسن الى القيام نسبة الاحسنية ونسبته الى القعود نسبة اصل الحسن فقد
ظهر اختلاف اعتبار الجهتين وان قصد به زيادة مطلقة واضيف للتوضيح هذا قسيم
لقوله مرادا به الزيادة المطلقة لا الزيادة على المضاف اليه فقط بل اضافه اليه لمجرد التوضيح
واذا قلت زيد احسن قريش فمعناه زيد احسن الناس مطلقا وهو من جملة قريش
واضافته الى قريش للتفضيل عليهم بل للتوضيح فالمقال في تعرفه بالاضافة لانه ليس
المعنى على ثبات من حتى تكون الاضافة لفظية كما ذكرنا فيما اريد الزيادة على المضاف
اليه فانه لا بد ان تكون ثم المعنى على ثبات من لتصحيح التفضيل على المضاف اليه ولا
منع من اضافته الى ما ليس بعضه منه بمعنى انه لا يشترط في هذا القسم ان يكون بعض
المضاف اليه ولذلك يصح ان يقال عبدك احسن من الاحرار فجوز على هذا مسئلة يوسف
احسن اخوته لان المراد به الزيادة المطلقة اي هو احسن الناس على الاطلاق وانما
اضيف الى باقي الاخوة لملابسة اياهم وكذا لو قلت الناقص والاشج اعدلا بني
مروان فلا يراد به الزيادة عليهم بالعدل لانهم ظلمة بل المراد انهما اعدلا الناس
اضيفا الى بني مروان للتوضيح المجرد كما قيل هما اعادلا بني مروان وتكون في
الاضافة الملابسة توجيه ما اراد بالناقص محمد بن مروان وبالاشج عمر بن عبد العزيز
وعلى الاول وهو ما اريد به الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد والمطابقة لمن هو

على المضاف اليه وهو داخل في المضاف اليه فقد ثبت الزيادة على نفسه بل الجواب انه لا يراد به الزيادة نعم

على من اضيف اليه وان افعل في هذا القسم مراد به نعم

لا تقول الزيدان افضلا قوم كل وجاز افضل قوم كل واما جاز الوجهان لانه اشبه
المطابقة الذي بمن لذكر المفضل عليه فجرى مجراه في الافراد واما جاز فيه لانه دخل الاضافة
المطابقة التي هي من خواص الاسماء فجرى مجرى سائر الاسماء في جمعه وتثنيته وعلى الثاني وهو
ما اريد به الزيادة المطلقة المطابقة ليس الا اي تجب فيه المطابقة لانه صفة فحقه
ان يطابق الموصوف وليس المفضل عليه مذكورا معه ليشابه الذي بمن فلا يجوز
فيه الافراد واذا اضيف الى النكرة فسر لقوله اذا اضيف الى المعرفة فحكم المضاف
اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنية والجمع نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين
وهم افضل رجال اذا فضلوا رجلا رجلا واثنين اثنين او جماعة جماعة يعني اذا قلت
هو افضل رجل والافضل هو رجل في المعنى اي اذا فضل الرجال رجلا رجلا فهذا
الواحد افضل من اولئك المفضلين وكذا اذا قلت هما افضل رجلين والافضل
في المعنى هم الرجلان اي اذا فضل الرجال رجلين رجلين فهذان افضل من اولئك
المفضلين وكذا اذا قلت هم افضل الرجال والافضل هم الرجال في المعنى اي اذا
فضل الرجال جماعة جماعة فهم افضل من اولئك المفضلين والحاصل ان المضاف
اليه هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه هم المفضلون
كما ذكرنا ويضاف اسماء الزمان الى الجملتين اي الاسمية والفعلية نحو جئتك اذ قام
اي جئتك زيد وجئتك اذ زيد قائم ويضاف اية وذو الى الفعلية نحو زمن الحجاج امير هذا
مثال لاضافة ظرف الزمان الى الجملة الاسمية وقول الشاعر علاقة ام الوليد بعد
ما افنان راسك كالثغام المخلس وليست ما كافة عن الاضافة بل مهيئة للاضافة الى
الجملة ذكر البيت مثالا اخر لكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وذكر
بعضهم ان ما في البيت كافة وقال في المغني ان ذلك لا يتعين فان بعد في البيت
لا يتعين على معناه الاصلي من اقتضائه الاضافة الى الجملة وهو في المعنى مضاف الى ما بعده كما
قيل بعد حصول راسك اشمط كالثغام المخلس فما ذكرت اقرب نحو جعل ما مهيئة
للاضافة الى الجملة اي ولو جعلت ما كافة لم يكن بعد مضافا والمعنى على الاضافة
لكن ذكروا ان لفظة ما اما ان يكون اسما او حرفا وذكروا اقسام كل واحد منها
وفي اصطلاح ما هذه تحت واحد من الاقسام بحث وتامل التام بالفحص بعد يكون في

الجمل

الجمل يبيض اذا يبس فقال لو بالفارسية درمنه سفيد يشبه به الشيب يخالط به الشعر
نفسه اي اتعب ام الوليد بعد الشيب وعلاقة بالفتح سواده البياض ومنه اي ومما
يضاف من اسماء الزمان مصدر علق المراة اي احبها الحلي البان اخلاط رطبه
ويابسة والفلس راسه اذا خالطه الى الجملة قولهم ما رايته مذ دخل الشتاء فمن يرى الاضافة
سواده البياض ومنه اي ومما يضاف من اسماء الزمان
اي من يقول ان مذ مضاف الى ما بعده فاما من يقول ان ما بعده تقدير فيه زمان
مضاف وهو مبتداء وخبره مذ اي اول مدة انتفاء الرؤية او جميع مدة انتفاء الرؤية
زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب لان مذ غير داخل على الجملة ونحو اية تقدمون
الخيل شعثا واذهب بذي تسلم هذان مثالان لكون اية مضافا الى الجملة الفعلية
ولكون ذو مضافا الى الفعلية وهو معنى بحثهما في الظروف وانما اضيف اية الى الفعلية لقرب
معناها من معنى الوقت لان الوقت هو العلامة فكانك اذا قلت ايتني اذا اذن المؤذن
فقد جعلت ذلك الوقت علامة لاتيانه والمكان لا يضاف اليها الى الجملتين الا حيث ومنه
اي حيث
اي الحروف المكنية من المكان لا يضاف الى الجملتين نحو حيث قام زيد وحيث زيد قائم
واحترز بالمكنية عن غير ... مضافا الى الجملتين
وانما لم يضف ظروف المكان الى الجمل لان ظروف الزمان اكثر استعمالا فاتسع
فيه ما لم يتسع في المكان لقلة استعماله ولان ظروف المكان في الجهات والجهات اذا
اضيفت الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى مضمون الجمل بمصدر مضافه الى معنى لا يستقيم
اذ لا يقال خلف عملك وقدام عملك بخلاف الزمان فانه يصح اضافته الى المعاني ولا يجوز
اضافة المضاف اي المضاف لا يضاف الى شيء من معامرعه نحو غلام
زيد عمرو على الاضافة اليهما ولا تقديم المضاف اليه اي على المضاف ولا الفصل بينهما
اي بالظرف وغيره
مطلقا او بغيره اي في سعة الكلام ببعض الظروف اي ولا يجوز الفصل بغير الظرف
ضرورة اي في ضرورة الشعر نحو فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما
ويفهم من هذا انه يجوز الفصل بالظرف في ضرورة الشعر
صخرة بعسيل العسيل بالعين المهملة مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر اي لا يبقى
ان الوقت في مدحتي كمن يحت الصخر بمكنسة المكنسة اي لا يحصل له شيء ولا يمكن
له ذلك بحسب فرشني اي اصلحني فصل بين المضاف والمضاف اليه وهو جائز في ضرورة
الشعر نحو لله در اليوم من لامها اي در من لامها اما اضافة المضاف فانما لا يجوز
لوجهين احدهما ان تمام الاسم بالاضافة فلو اضيف مرة اخرى لزم ان يكون المضاف

ناما بالاضافة الى الاول عنه فلم يكن مضافا الى الثاني ايضا والثاني ان الاول اما ان يضاف
الى معرفة او نكرة فان اضيف الى معرفة لم يقبل اضافة اخرى لكونه كتعريف المعرف
وان اضيف الى معرفة اخرى او تخصيص المعرف ان اضيف الى نكرة وان اضيف الاول
الى نكرة فان اضيف ايضا الى نكرة لم يفد تحصيل الحاصل لوجود التخصيص بالاضافة الاولى
وان اضيف الى معرفة لغا الاضافة قبلها الى النكرة واما تقدم المضاف اليه على المضاف فلانه
لا يجوز لان المضاف اليه بمنزلة التنوين وحال محله فكما لا يتقدم التنوين لا يتقدم المضاف
اليه ولان المضاف لامتزاجهما فكما لا يتقدم جزء من الكلمة عليها لا يتقدم المضاف اليه كالجزء من المضاف
ايضا واما الفصل بينهما فانما لا يجوز في السعة لاتحاد المضاف والمضاف اليه ولتوليهما
فلا يتخلل اجنبي بينهما كما لا يتخلل بين الحروف من كلمة كما لا يتخلل بين الاسم وتنوينه
وانما جاز الفصل في ضرورة الشعر بالظرف لاتساعهم في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها
وقد سبق له نظايره ونحو بين ذراعي وجبهة الاسد على حذف المضاف اليه من الاول
وقيل مذهب سيبويه انه اي المضاف اليه محذوف من الثاني والجزء الاول المكون
كالعوض هذا ايراد وهو انه فصل بين ذراعي والاسد بالمعطوف وهو مولد و
جوابه فانما سعته بوجهين احدهما ان المضاف اليه من الاول محذوف والتقدير بين
ذراعي الاسد وجبهة الاسد فاكتفى باحدهما دالا على الاخرى لان اللفظين واحد والثاني
وهو مذهب سيبويه عند بعضهم ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور آخرا هو
المضاف اليه للاول واما المحذوف لكون كالعوض عن المضاف اليه في الثاني اذ لو قدر و
قيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن الثاني مضافا اليه لفظا ولا ما يقوم مقامه وادخل
الاول لكون كالنائب مقامه ومذهبه اي مذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم على
نحو ان قائم خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف وهذا اشارة الى ان سيبويه خالف
البصريين اذ كان قياسه ان يكون خبرا عن الاول ويحذف الخبر من الثاني كما ذكره
في قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ان المضاف اليه محذوف من الثاني وغاية الفرق
انه لو جعل الخبر للثاني لكان خبر الاول محذوفا والخبر يحذف كثيرا بالقرينة بخلاف
المضاف فانه لو جعل المحذوف من الاول لم يكن المضاف اليه للاول مذكورا لفظا ولا
ما يقوم مقامه متصلا به بخلاف الخبر فانه لو حذف من الثاني كان المذكور آخرا

مضافا

مضافا اليه للاول والثاني جاز ايضا كالعوض من المضاف اليه في الثاني متصلا به وكان
المضاف اليه فيهما مذكورا وقراءة نحو قيل لولا دهر شر كانهم يجيء ونصب
اولا دهر ليست بشكل المعونة للزوم الفصل بغير الظرف في السعة ويجوز حذف
المضاف واجراء حكمه من الاعراب على المضاف اليه عند امن الالتباس احترز به عما
يلبس فلا تقول رايت زيدا اي غلام زيد لانه يلبس اما مرة اي يجوز حذف المضا
مرة اي مضافا واحدا نحو واسئل القرية اذ المعلوم ان المسؤول اهلها لا هي فلا التباس
او مرتين اي يجوز ان يتعدد المضاف المحذوف نحو قوله في البرق اسال البحار اي
سقيا سحابه اي سحاب البرق البحار فحذف المضاف وهو السحاب والمضاف الاخر
وهو سقيا فاعرب الضمير المجرور باعراب المضاف المرفوع وهو سقيا فانقلب المجرور
مرفوعا فاستكن في الفعل وهو اسال هكذا ذكروه ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع الى
البرق على الاسناد المجازي بدون ارتكاب مجاز حذف ومن تكثير الاضمارات والاحذ حذف المضاف لم يكن جيدا بل ارتكابه
البيت فانحي للعقيق والعقيق موضع اي قصد البحار اسم موضع وكان في
الاصل جمع بحرة يقال هذه بحرتنا اي ارضنا اسال الماء هذه المواضع فقصد العقيق
واوله الا من يرى لي واي برق شريق او اكثر اي يجوز حذف اكثر من مضافين
نحو فكان قاب قوسين اي مقدار مسافة قربه ونقال هو مني فرسخان اي مقدار
مسافة قربه فرسخان او ميلان او فرسخ ولهم عند سيبويه قياس اي ليس تعدد
حذف المضاف بقياس وانكره ومنى عدوة الفرس او علوة السهم اي مقدار
مسافة عدوة الفرس اذ لم يسمع ولم يقيس عنده ولذلك انكره وقد يترك المضاف
اليه على اعرابه اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر كقراءة
من قرا والله يريد الاخرة بجر الاخرة اي يريد عرض الاخرة فابقى المضاف اليه
على اعرابه بعد حذف المضاف لانه سبق مضافا الى شيء آخر وهو قوله يريدون عرض
الدنيا ومنه اي ومما يترك المضاف اليه على اعرابه ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
اي شحمة فحذف المضاف وكل وترك بيضاء على اعرابه ولو اعرب بيضاء باعراب
المضاف لقيل ولا بيضاء بالرفع فيلزم العطف على عاملين فاما من يجوز العطف
على عاملين فيضمر بعد الواو عاملين وهو ما النصب شحمة وكل الجر بيضاء ومنه اي

١٧٣

ومما يترك المضاف اليه على اعرابه ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه التقدير
ولا مثل اخيه فحذف المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على اعرابه وهو
الجر وقد يتوهم بعضهم ان اخيه مجرور عطفا على عبد الله ومثال المذكور مضافا اليها
والتقدير في الثاني مضاف آخر محذوف وقد نبه بقوله ولا يجوز العطف اي عطف
اخيه على عبد الله حيث كان النفي عن كل من المثلين لا عن المماثل لهما ولا بد
من ابتكار الا المؤكدة للنفي فيما عطف على المنفي والفصل وهو مما يلزم من الفصل
بين المعطوف المجرور وهو اخيه باجنبي وهو يقول ذاك دفع ذلك التوهم بقوله
ولا يجوز العطف وعلله بثلثة اوجه احدها لو كان معطوفا على عبد الله كان المنفي مثلا
للمجموع وليس المراد ذلك بل المراد ان مثل عبد الله لا يقول والثاني انه لو عطف اخيه
على عبد الله لوجد لا المؤكدة للنفي في المعطوف ولم يوجد في المعطوف عليه وهو عبد الله
فلا يقال جاءني زيد ولا عمرو والثالث انه لو عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل
بينهما باجنبي وهو يقول وانما كان اجنبيا لانه خبر ما فهو اجنبي عن المعطوف لانه ليس
خبرا عنها وقيد المعطوف بالمجرور احترازا عن نحو ما زيد الضارب اخوه يقول ذاك
وعمرو وعن نحو ما زيد الضارب اباه يقول ذاك وعمروا فان قوله يقول خبر
ما وهو اجنبي وقع بين المعطوفين المرفوعين في المثال الاول والمعطوفين
المنصوبين في المثال الثاني ولا يمنع ذلك والفرق شدة اتصال المجرور بالجار
فالمعطوف على المجرور حكمه حكم المجرور والجار فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور
لا يقع الفصل بين المجرور وبين ما هو في حكمه من المعطوف المجرور ومثله ما مثل
ابيك ولا اخيك يقولان ذاك فانه حذف المثل من الثاني وترك المضاف اليه على
اعرابه ولا يصح العطف هنا ايضا للوجهين المتقدمين اما الاول فلانه لو عطف
اخيك على ابيك كان القول منفيا عن شخص مماثل لهما والمطلوب النفي عن كل
واحد من المثلين كما ذكرنا والثاني انه لو عطف لزم وجود لا في المعطوف دون
المعطوف عليه ولا يرد الوجه الثالث وهو الفصل بالاجنبي لانه اخر قوله يقولان ذاك
عن المعطوفين فلا يلزم منه الفصل لكن ههنا وجه ثالث لم يكن في المثال الاول فانه
اليه بقوله والتوهم الافراد في يقولان اي لو كان معطوفا على ابيك كان المبتدا مثلا

لهما فهو مفرد وكان حقه ان يكون الخبر ايضا مفردا بان يقال يقول ذاك والاعتذار
بان قيام المثل ضعيف لان المعاملة لفظا مع المقدر يشهادة امتناع مثلي افضل هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما يثنى الخبر لان لفظ المثل مقحم لانه يقال مثلك لا يقول
كذا اي انت لا يقول ما المقدر ما ابوك ولا اخوك يقولان فاجاب عنه بان هذا الاعتذار
ضعيف لان لفظ المثل وان كان مقحما من حيث المعنى فهو معتبر لفظا ولذلك امتنع
مثل افضل بل يجب ان يقال مثلك يفعل ولو كان المقحم غير معتبر مطلقا لجاز افعل كما
يقال انا افعل وحذفنا المضاف اليه معطوف على قوله قبل ذلك حذف المضاف
اي ويجوز حذف المضاف كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه في اذ وحينئذ ومررت
بكل وما بال المقدر اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ومررت بكل واحد واقيم التنوين
مقام المضاف وحكم الاضافة ان يحذف لها التنوين ونون التثنية والجمع من المضاف
والمانع منه لان العلامات الثلث تدل على تمام الاسم والاضافة تدل على ان الاسم غير تام
والمانع بالاضافة فيمتنع وجودها مع الاضافة لكون المضاف تاما وغير تام وكسر
آخره عطف على ان يحذف اي وحكم الاضافة كسر آخر الاسم ان كان صحيحا او جاريا
مجراه وهو ما كان آخره ياء او واوا ما قبلها ساكن عند الاضافة الى ياء المتكلم
يعني اذا اضيف الاسم الى ياء المتكلم فاما ان يكون الاسم صحيحا او جاريا مجراه او لا
يكون كذلك فان كان كسر آخره كداري وثوبي ودلوي وظبيي لان الكسرة اخت
الياء وان لم يكن صحيحا ولا جاريا مجراه فيكون آخره اما الفا او ياء او واوا متحركا
ما قبلها فتعرض لها بقوله وان كان آخره الفا ثبتت نحو عصاي ورحاي وغلاماي
الا في لغة هذيل فتقلب لغير التثنية ياء وتدغم اي ان كان آخره الفا وهذيل تقلب
الالف ياء ان لم يكن الف التثنية فيقولون عصي ورحي وغلاماي وانما لم تقلب
الف التثنية لالتباس بالفعل بخلاف عصاي ورحاي فانه لم يلزم بسبب القلب
لبس لان الجنس حاصل قلب او لم يقلب واما التثنية فاذا لم يقلب فلا لبس وان قلبت
التبس المرفوع بالمنصوب والمجرور فلذلك لم يقلب الالف في التثنية ياء وفتح الياء
لاجتماع الساكنين يعني ان كان الاخر الفا واضيف الى ياء المتكلم فالاضافة فتحة مفتوحة
اذ لا تكون ساكنة لاجتماع الساكنين واختيرت الفتحة للخفة والف لدى تقلب وفاقا

فيا

مع الضمائر اصح كالف الى وعلى هذا كانه سوال وهو ان آخر لدى الف فكان
حقه ان يثبت مع ياء المتكلم ولا تقلب كالعصاى فاجاب بانه حمل على الف الى وعلى
اذا اتصل بياء المتكلم فانه يقال الي وعلي فكذا يقال لدي والجامع بينهما كون
الالف في كل واحد منهما غير منقلبة عن واو وياء وقوله مع الضمائر اصح يعني
تقلب الف لدى ياء مع الضمير المتكلم والمخاطب والغائب فيقال لدي ولديك و
لديه كما يقال علي وعليك وعليه وان كان اي وان كان آخره واوا او ياء متحركا
ما قبلها احترازا عما اذا كان ساكنا فانه جار مجرى الصحيح وقد ذكرنا حكمه وما
انفتح اي فالواو والياء التي انفتح ما قبلها كمسلمين ومصطفون فقد عمرا[?] وكذلك
الياء مدغمة في ياء المتكلم وحال كونها ياء ساكنة اي ان كانت ياء فقد علم[?] في
الياء كمسلمي وان كانت واوا تنقلب ياء لم يدغم في ياء المتكلم كمصطفى واصله
مصطفوي اجتمع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغم في
الياء وفتح تلك الياء الساكنة بين مفتوحتين احدهما ما قبل الواو والياء والثاني
ياء المتكلم وما انضم اي الواو التي انضم ما قبلها كمسلمون او انكسر اي والياء التي
انكسر ما قبلها كمسلمين في الجمع قلب … مكسور ومفتوح اي منع ذلك المدغم بين
مكسور وهو ما قبل الياء ومفتوح وهو ياء المتكلم نحو مسلمي فانه تنقلب الواو ياء ويكسر
ما قبله فيمنع ايضا المدغم وهو يا بين مكسور ومفتوح كمسلمي في مسلمون هذا فيما
ما قبله نحو مسلمين وما انضم ما قبله نحو مسلمون لما فرغ من مرفوع الاسماء و
الافعال ومنصوبها ومجرور الاسماء شرع في المجزوم وقال المجزوم وهو المضارع
الواقع بعد لم ولما ولام الامر ولا للنهي نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب
ولا يضرب وكلم المجازاة وهي التي تقتضي سببية الاول للثاني ومسببية اي
الاول والثاني شرطا وجزاء فان كانا مضارعين فضا مجزوم فان نحو ان تكرمني
اكرمك لقبولهما الجزم وكذا الاول اي وكذا ان كان الاول مضارعا يجب
الجزم فيه وفي الثاني اذا كان … المضارع الجزم والرفع اي يجوز في الثاني
الرفع والجزم نحو ان جئتني اكرمك فيجوز فيه الرفع والجزم اما الجزم فلكونه
مضارعا قابلا للجزم واما الرفع فهو اما بتقدير الفاء عند المبرد اي تقديره ان جئتني

هذا فيما الكسر ما قبله نحو مسلمين واما ما انضم ما قبله نحو مسلمون

لدام

فاكرمك

فاكرمك او على نية التقديم والتاخير عند سيبويه فانه يقول تقدم الجزاء تقديرا
كانه قال اكرمك ان جئتني ومع يكون مرفوعا لانه اخبار مستقبل بغير مانع والتحقيق
ح ان جزاء الشرط محذوف يدل ما قبله عليه لان المقدم لا يكون جزاء وانما ذهب
سيبويه الى التقديم والتاخير لان الفاء لا تحذف عنده ولو كان جزاء من غير جزم
يجب الفاء فلا بد من تقديم لانه لو لم يقدم وجعل جزاء فاما ان تقدر الفاء اولا
تقدر والقسمان ممتنعان اما الاول فظاهر اذ لا تقول بتقدير الفاء وكذا
الثاني فان الجواب تتعين فيه الفاء عنده ان لم يكن جزما كما سيأتي في المضارع
المثبت واذا كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد من فعل متصرف او معنى فلا مساغ
للفاء نحو ان قمت قمت او لم اقم يعني ان كان الشرط والجزاء ماضيين فقد يكون
ماضيا لفظا نحو ان قمت قمت وقد يكون مضارعا لفظا وماضيا معنى نحو ان قمت
لم اقم فان الجزاء مضارع ولكن دخله لم فصار ماضيا فلا مساغ للفاء ههنا في
الجزاء لان حرف الشرط اثر في المعنى بقلبهما مضارعين فكانهما … وما نحن بصدد
والجزم اللفظي بناء في الفاء وكذا المقدر … لانه اذا وجد الارتباط المعنوي بين الشرط
والجزاء اكتفى به ولم يحتج الى رابط لفظي كالفاء وانما قال بغير قد لانه اذا وجد قد
فهو ماض محقق يمتنع تاثير الشرط فيه فلا بد من الفاء لفوات الرابط المعنوي
نحو ان جئتني فقد اكرمتك ونحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واحترز بقوله
متصرف عن نحو عسى من الافعال الغير المتصرفة نحو ان جئتني فعسى ان اكرمك فان
الشرط والجزاء ماضيان ولكن الجزاء لم يكن فعلا متصرفا لم يقبل الجزم فتعين الفاء
ايضا وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او منفيا بلا فوجهان
احدهما الجزم نحو ان تكرمني اكرمك او لا اهنك لامكان جعل نفس الجواب تاثير حرف
الشرط فيه بالجزم والثاني ان تدخل الفاء فيها ويرتفعا نحو ان تكرمني فاكرمك او فلا
اهينك بتاويل جعله خبر مبتدا محذوف لتصير جملة اسمية والتقدير ان اكرمتني فانا
اكرمك وان اكرمتني فانا لا اهينك وانما قال من غير سين او سوف لانه ان كان
مضارعا مثبتا مع السين او سوف فانه تتعين الفاء ولا يجوز الجزم فيه نحو ان
اكرمتني فسأكرمك او فسوف اكرمك على اضمار المبتدا اي فانا سأكرمك او فانا

مضارعان تقديرا واذا كانا مضارعين وجب جزمهما

173

سوف او لم ولما لم يكن الجزم فيه لانه لو جزم لفقد حرف الشرط بلا دال عليه
ليعلم انه الجزم ولا يتوارد حرفا الاستقبال على فعل واحد ما حد ورد بعوله معنى لا على
المنوي بعد نحو ان جئت لم اقم فانا قد ذكرنا انه لا امتناع للفاء فيه لامكان تاثير حرف
الشرط معنى لم يدخل الفاء فيه فلم يكن فيه وجهان والا فالفاء اي وان لم يكن الجزاء
احد المذكورات فيتعين الفاء اذا كانت الجزاء جملة اسمية او امرية او نهيية او
فعلا غير متصرف نحو ان جئتني فانت مكرم او ان جئتني فاكرمني او فلا تضربني
ونحو قوله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا الاية وكذا لو كان الجزاء ماضيا
محققا مع قد نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وكذا مع السين او سوف
نحو ان زرتني فساكرمك او فسوف اكرمك اما الجملة الاسمية فلانها لا تقبل الجزم فلابد
من الفاء لتكون رابطا واما الجملة الامرية فلا تقبل الجزم ايضا لكونه مبني الاصل
فلا تقبل الجزم لفظا وهو ظاهر ولا معنى لان الجزم انما يكون في المستقبل او فيما يقع
موقعه وفعل الامر لا تقع موقع المستقبل لكونه طلبا وكون المستقبل خبرا فلا تقبل لا تقع
موقع الخبر واما الجملة المنهية فلانه لا يمكن تاثير حرف الشرط فيه والا توارد عليه
جازمان احدهما حرف الشرط والثاني لا التي للنهي فتعين الفاء لتكون رابطا ويجوز
من يفعل الحسنات الله يشكرها ما يسوغه الا الضرورة نحو انشد وهو قوله الله
يشكرها جملة اسمية فكان حقها ان يكون فيه الفاء وليس فيه فانما جاز الضرورة
الشعر وآخره والشر بالشر عند الله مثلان ويجزم اي المضارع بان مقدرة وقع
فعل الشرط بعد الاشياء التي تجاب بالفاء الا النفي اذا قصد السببية لتضمنها اي
لتضمن الاشياء سوى النفي معنى الطلب وتضمنه اي تضمن الطلب السببية اذ لا يكون
الا لغرض خارج بخلاف الاخبار الا انهم الا اذا استعمل في معنى الطلب قوله اذا قصد
السببية شرط لقوله يجزم اي انما يجزم اذا قصد سببية الاول للمضارع فاما اذا لم يقصد
يجب الرفع حالا او وصفا او استئنافا على ما سيأتي فيه ان شاء الله تعالى فقوله لتضمنها
الى آخره علة لكونه مجزوما مع احد الاشياء الخمسة اي انما يجزم لان المفروض
انه قصد السببية فيكون المضارع سببا فيقتضي ذكره عن ذكر حرف الشرط والسبب
الطلب المستفاد من الخمسة فيقتضي السببية فيقتضي ان يكون الطلب سبب حامل عليه

في الجزاء بقبول الى معنى المضارع ... الشرط ...

وذلك

وذلك الحامل هو الذي جعل سببا لان العلة الغائية سبب حامل في الذهن ومسبب في
الخارج فقد وجد الدال على الشرط المقدر قوله اذ لا يكون اي الطلب الا لغرض خارج
اي عن مفهوم الطلب علة لتضمن الطلب السببية قوله بخلاف الاخبار يعني ان الخبر لا
يقتضي سببا خارجا عن الخبر يحمل على الاخبار بل الغرض في الاخبار هو اطلاع المخاطب
على نفس الخبر قوله الا انهم استدراك عن قوله بخلاف الاخبار اي الخبر لا يقتضي الجزم
الا اذا استعمل في معنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل
ونحو حسبك ينم الناس اي اكتف واسكت عن الكلام ينم الناس فحسبك خبر في معنى
الطلب فصح الجزم بعده وان لم يقصد السببية فيه لقوله اذا قصد السببية اي وان
لم يقصد السببية في المضارع والحال او الوصف او الاستئناف اي وان لم يقصد يجب
الرفع اما حالا كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اي ذرهم على هذه الحالة
الموهم عليها او وصفا نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قوله
الرفع اي وليا وارثا مني او استئنافا نحو اذهب به تعالى عليك وهو غير مفتقر لان
المعنى انا نعاتب عليه بعد الذهاب به ولا يجوز ان يكون حالا اذ ليس المعنى اذهب
به في حال كونك معاتبا عليه ليتعين الاستئناف اي انا نعاتب عليه بعد الذهاب به ولا
يجوز الجزم في لا تدن من الاسد يأكلك لان النفي لا يدل على الاثبات انما لم يجز الجزم
لان الجزم انما يكون بان مضمرة والمضمر يكون من جنس المظهر فاذا كان المظهر
منفيا كان المضمر منفيا مقدرا وان كان مثبتا قدر مثبتا مع ان ولا يقدر
الاثبات اذا كان المظهر منفيا فيكون التقدير ان لم تدن من الاسد يأكلك لان
... فالمقدر كذلك فيفسد المعنى خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك
اعتمادا على وضوح المعنى اذ يعلم بالعرف ان المقدر ان تدن من الاسد يأكلك و
الجزم في قوله تعالى فاصدق واكن لان الاول قد يكون مجزوما ولا اذ كان مجزوما فتدبر
هذا سؤال وجواب فالسؤال ان قوله واكن مجزوم والمعطوف عليه هو اصدق منصوب
باضمار ان ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب واجيب بان الاول محل الجزم على
تقدير عدم الفاء اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق بالجزم ولكن كان
منفيا لان الفعل مجزوم في جواب التحضيض لتضمنه معنى الطلب كالاشياء الخمسة

فانه لا يصح الجزم فيه ... والا لكان التقدير ان ... لا تذهب به ...

كما الجزاء الاسم في قوله تعالى انّي لست بمدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها الا ان الاول بدخول
الباء ذكرا البيتين على وجه التشبيه وذلك ان قوله ولا سابق مجرور والمعطوف
عليه قوله بمدرك وهو منصوب وكذا ناعب مجرور عطف على منصوب وهو مصلحين
فكما لا يجوز عطف المجرور على المنصوب لا يجوز عطف المجزوم على المنصوب فاجاب
بان الاول قد يدخله الباء وكانها ثابتة فيه اذ يصح ان يقال فلست بمدرك ما مضى
وليسوا بمصلحين فعطف المجرور على ذلك المقدر كما عطف المجزوم في الاية على الاول
بتقدير الجزم فيه واذا اجتمع الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب له
اي للقسم بشرط المضي في فعل الشرط اي بشرط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا
نحو والله ان اتيتني لا اتيتك او معنى نحو قوله والله ان لم تأتني لا اتيتك مذكورا
كان القسم كما مثلنا او مقدرا ملفوظا بما يدل عليه او غير ملفوظ به نحو لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم هذا مثال لما يكون القسم فيه مقدرا وقد تلفظ بما يدل عليه وهو
اللام في لئن اخرجوا فان اللام الموطئة تدل على قسم مقدر اذ التقدير والله لئن اخرجوا
وان اطعتموهم انكم لمشركون مثال لما يكون القسم مقدرا فيه ولم يتلفظ بما يدل عليه
والتقدير والله ان اطعتموهم انكم لمشركون وانما قدر القسم ليكون انكم لمشركون
جوابا له ولو لم يقدر لكان جوابا للشرط ولم يجز حذف الفاء لانه جملة اسمية
وقعت جزاء الشرط فالفاء لازمة في السعة اذ لا يقال في السعة ان اتيتني انت مكرم
بل الواجب ان يقال فانت مكرم كما ذكرنا يعني اذا اجتمع القسم والشرط فاما ان يكون
القسم في صدر الكلام واما ان يكون الشرط في صدر الكلام واما ان لا يكونا في الصدر
بل يكونا متوسطين فان تصدر الكلام بالقسم كان الجواب للقسم لا للشرط لان
الصدر دليل قوة الاعتبار به فلا يلغى واشترط المضي في فعل الشرط لانه لم يعمل في
الجزاء فلا يعمل في الشرط ايضا لئلا يختلفا ويعلم من اشتراط المضي ان لا يعمل الشرط في
في الجزاء لان الشرط لما الغي استهجن ان يعمل جزما لفظا في جوابه لانه لما لم يؤثر في حرف
الشرط والجزاء الاول الذي يليه وهو فعل الشرط لم يعمل ايضا في الجزاء الذي بعد
عنه ولا يليه هذا اذا تصدر القسم وان تصدر اي الكلام بالشرط نحو وهو الشرط

في صدر

في صدر الكلام وتأخر القسم عنه فيجوز اعتبارهما اي اعتبار القسم والشرط معا و
الغاء القسم اي وجاز الغاء القسم نحو ان تأتني والله لا آتيك او فوالله لا آتيك ولا
يجب ولهذا قال الغاه لما قد سلف اي اذا تصدر الكلام بالشرط فيجوز اعتبار القسم
والشرط بان يذكر لهما الجواب كما في المثال الثاني وهو قوله فوالله لا آتيك اي ان
تأتني فوالله لا آتيك فالكلام مصدر بالشرط وذكر القسم بعده مع الفاء دالا على
القسم ليكون قوله لا آتيك جوابا للقسم وقوله فوالله لا آتيك بجملته جوابا للشرط
ولذلك دخل الفاء على القسم وجاز الغاء القسم وحده واعتبار الشرط كما في المثال الاول
وهو قوله ان تأتني والله لا آتك بالجزم فان المجزوم جزاء الشرط وقد الغي القسم لكونه
واقعا في الوسط والتقدير ان تأتني لا آتك والله فحذف جواب القسم لدلالة جواب
الشرط عليه قوله لما قد سلف اشارة الى قوله فيما قبل والا فالفاء بمعنى الجملة القسمية
اذا وقعت جزاء للشرط فيجب فيه الفاء لانه ليس من مواقع الجزم لو ربط الجزاء بالشرط يجب ربط الجزاء
كما سبق في قسم ثالث وهو ان يتوسط القسم والشرط فقال وكذا الكلام او توسطا
او تقدم الشرط يعني اذا توسطا فاما ان يتقدم الشرط على القسم او يتأخر الشرط عن
القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما نحو انا ان لم تأتني والله لا آتيك يجوز ان يعتبر
القسم والشرط بان يجعل الفعل الآخر جوابا للقسم ويجعل القسم مع جوابه جزاء الشرط
ويجب دخول الفاء نحو انا ان لم تأتني فوالله لا آتيك وجاز الغاء القسم بان يجعل
الجواب للشرط نحو انا ان لم تأتني والله آتك فالقسم ملغى والفعل الاخير جزاء للشرط
ولذلك جزم وهو المراد بقوله وكذا اي وكذا يجوز اعتبارهما والغاء القسم ان
كان تأخر اي الشرط عن القسم فالغاء احدهما من الشرط والقسم فالغاء الشرط
نحو انا والله ان اتيتني لا آتيك فان قوله لا آتيك جواب للقسم والشرط ملغى اي
لم يذكر له جواب لفظا لدلالة جواب القسم على جوابه وجاز الغاء القسم بان يجعل الفعل
الآخر جزاء للشرط بان يقال انا والله ان تأتني آتك بالجزم ليكون المجزوم
جزاء للشرط والشرط والجزاء مرفوع المحل بكونه خبرا للمبتدأ المصدر به الكلام
وهو انا فيكون القسم ملغى اذ لم يذكر له جواب لفظا ويعود الشرط المذكور بعده
اي اولا اشارة الى قوله بشرط المضي في فعل الشرط يعني اذا الغي الشرط وجعل

الجواب للقسم فيشترط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما لو ان تصدر
الكلام بالقسم وقوله جذعة اي جديدة اي بعود الشرط الاول في الحال يقال فلان
في هذا الامر جذع اذا كان اخذ فيه حديثا فاما غير المنصرف من المعرب فهو النوع
ضد المعرب الى ثمن في اول الكتاب فقال المعرب كلام ... اما ان يمسه الا
على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع وذكر المسند وشرع في غير المسند وهو التوابع و
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل الاستبداد التبع لغيرها والمراد بلفظ التوابع الا
وبلفظ التبع اللغوي يعني ما لا يكون اعرابها بالاستبداد وفي بعض النسخ وهي الاسماء
فظاهر هذا اللفظ ان التوابع لا تكون الا ما يمسه الاعراب لا على سبيل الاستقلال
ويخرج عنه الفعل مع انه سيذكر ان التأكيد يجري في الالفاظ كلها فلا يصح تحت
هذا الحد اذا الفعل لا اعراب له وكذا الجملة والحروف فلعل المراد ان اصل التوابع ان
يكون في الاسماء وقد ذكر في الاسماء على سبيل الاستطراد ووجه حصر ان التابع اما
ان يكون مقصودا بالنسبة او لا يكون فان كان فاما ان يتوسط بينه وبين المتبوع حرف عطف
او لا فان لم يتوسط فهو البدل وان توسط فهو العطف بالحروف وان لم يكن مقصودا
بالنسبة فاما ان يدل التابع على معنى في المتبوع او لا فان دل فهو الصفة وان لم يدل
فاما ان يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او لا فالاول هو التأكيد والثاني
عطف البيان الاول التأكيد وهو ما يعاد به ذكر الاول غير مقصود وخرج بقوله غير
مقصود العطف بالحرف والبدل لان كل واحد منهما مقصود وخرج الصفة وعطف
البيان بقوله يعاد به ذكر الاول لان الغرض من التأكيد اعادة الاول اما بلفظ
الاول كزيد زيد او ما هو بمعناه كزيد نفسه وليس عطف البيان الغرض منه اعادة
ذكر الاول وكذا الصفة وفيه نظر لان المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يصدق
عليه فان اراد اعادة عين الاول خرج عنه التأكيد المعنوي لان عين الاول غير
معاد وان اراد اعادة ما يصدق عليه الاول فعطف البيان والصفة كذلك لانك
اذا قلت جاء ابو حفص عمر وجاء زيد الظريف فالاول ايضا معاد بقوله
ذلك في التابع ما يصدق على الاول ولا يختص اي التأكيد بالاسم بل قد يكون في
غير الاسم على ما سيأتي وفائدته اي وفائدة التأكيد التقرير وازالة التجوز

اي تقرير نسبة الفعل الى المتبوع وازالة التجوز فان المتبوع قد يتصور فيه تجوزان
احدهما ان يطلق الكل ويراد البعض والثاني ان يطلق اللفظ على الشيء
ويراد القائم مقامه لا هو بعينه فانك اذا قلت جاء القوم فقد يراد به الكل او البعض
وما اذا قلت جاء السلطان فقد يطلق ويراد به خادمه وهو حواشيه ونائبه وبالتأكيد
يزول التجوز اما الاول فيضم لفظ الكل والجمع اليه فانك اذا قلت جاء القوم
كلهم زال تجوز ارادة البعض واما الثاني فانك اذا قلت جاء زيد نفسه زال به
تجوز ارادة من يقوم مقامه فيندرج تحت ازالة التجوز تقرير النسبة اليه والتأويل
والاعادة اما بلفظ الاول ويسمى صريحا وهو المسمى بالتأكيد اللفظي ويجري في
الالفاظ كلها في الاسم نحو زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب وفي الحرف كان
ان زيدا قائم وفي الجملة كزيد قائم زيد قائم وحلي زيد حلي زيد واما بغيره
اي بغير لفظ الاول مما هو معناه وهو المسمى بالتأكيد المعنوي ويختص الاسم دون
الفعل باحد هذه الالفاظ اي تختص باحد هذه الالفاظ في الاسم دون الفعل اي
التأكيد المعنوي لا يكون في الافعال والحروف وهي اي الالفاظ التي يؤكد بها النفس
والعين وتثنيتهما كالنفسين والعينين وجمعهما كالانفس والاعين وكلا
ومؤنثه نحو كلتا وكل واجمعون في تأكيد الجمع المذكر واجمع في تأكيد المفرد المذكر
وجمعاء في تأكيد المفرد المؤنث وجمع في تأكيد الجمع المؤنث واكتعون وابتعون
وابصعون عطف على كل وهو اي وهذه الثلثة الاخيرة اتباعات لاجمعين لا تجيء
الا على اثره ويسمى غير صريح اي يسمى التأكيد بما هو بمعناه غير صريح ولا يؤكد بكلا
الا المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وبكل واجمع اي لا يؤكد
بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما مما هو معرفة او محدود وايضا
عند الكوفيين نحو رأيت القوم كلهم هذا مثال لما يصح افتراقها حسا واشتريت
العبد كله هذا مثال لما يصح افتراقها حكما فان المشتري قد يكون نصف العبد او
ثلثه او ربعه فيصح افتراق هذه الاجزاء في الحكم اذ جاز ان يشتري جزءا دون جزء
ولا تقول جاءني زيد كله لان اجزاء زيد لا يصح افتراقها في نسبة المجيء اليه لا حسا
ولا حكما وقوله مما هو معرفة يعني شرط المؤكد بالتأكيد المعنوي ان يكون معرفة

على مذهب البصريين وجوز الكوفيون تأكيد النكرة اذا كانت محدودة حجة البصريين
ان النكرة شايعة فلا تفتقر الى التأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثاني ان
التأكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فكل واحد
منهما مناقض صاحبه وفي الوجهين نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب واما
الثاني فلانا لا نسلم ان التأكيد يدل على التعيين لينافي الشيوع بل يدل على تقرير
النسبة والشمول وكما تقرر النسبة والشمول في المعرفة جاز ان تقرر ايضا في النكرة
فالاولى التمسك بالاستقراء وهو انه لم يوجد في كلام الفصحاء التأكيد المعنوي في غير
المعرفة واما حجة الكوفيين وهو قول الشاعر قد صرت البكرة يوما اجمعا فقد
رده البصريون بان البيت مجهول قايله لا يعلم انه من الفصحاء او لا ولئن سلم فهو
شاذ نادر لعدم اطراده والمظهر لا يؤكد بالمضمر لوجهين احدهما ان المظهر مستقل
بالدلالة على المعنى والمضمر غير مستقل بل فيه يحتاج الى سابق يعود اليه الضمير الغايب
والغرض من التأكيد البيان والتقرير والتأكيد بما هو ارجح عرفا في البيان وهو
المظهر اولى من التأكيد بغيره فامتنع اصل التأكيد بالمضمر رعاية لهذه الاولوية
والثاني ان التأكيد فضلة والمؤكد هو المقصود بالنسبة والمضمر اعرف المعارف
فلا يناسب ان يكون ما هو كالفضلة اعرف مما هو المقصود والمضمر يؤكد بهما اي
بالمظهر والمضمر لارتفاع المانع من التأكيد ووجود الفايدة ومرجحه اي ومن
حق المضمر اذا اكد بالمضمر ان لا يؤكد من الضماير الا بالمنفصل المرفوع نحو رايتني
انا فان المؤكد مضمر منصوب والثاني منفصل مرفوع ومررت بك انت الاول
متصل مجرور والثاني منفصل مرفوع فلا يلتبس بالبدل اي لو جوز تأكيد المضمر
بالمنصوب وقيل رايتني اياي التبس بالبدل اذ لا يعلم ان اياي بدل او تأكيد
بخلاف المرفوع المنفصل فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول لان البدل يشترط ان
يكون باعراب الاول ولا اشترط في التأكيد ذلك فالحاصل ان المضمرين اما ان يكونا
منفصلين فيجوز التأكيد فيهما رفعا ونصبا نحو ما قام الا هو هو وما ضربت الا اياك
اياك واما المجرور فليس له منفصل وان كانا منفصلين او الثاني متصلا فلا يمكن
لانه اذا اتصل احدهما تعذر اتصال الاخر فبقي ان يكون الاول متصلا والثاني منفصلا

فقال لا يجوز الا ان يكون الثاني منفصلا مرفوعا اذ لو كان منفصلا منصوبا
لالتبس بالبدل هذا اذا كان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا واما اذا كان الاول
متصلا مجرورا نحو مررت بك فلا يؤكد ايضا الا بالمرفوع المنفصل ولا يجوز بالمنصوب
المنفصل اذ لو قيل مررت بك اياك لتوهم ان يكون بدلا على محل الجار والمجرور
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يكون بدلا من الاول لفظا ولا محلا واذا كان
اي المضمر المؤكد متصلا مرفوعا والتأكيد احد لفظي النفس والعين فالواجب
توسيطا اي جعله ان يوسط بينهما اي بين المؤكد والمؤكد ضمير منفصل مرفوع نحو
اضرب انت نفسك وكذا ضربت لكراهية تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل يعني لم يجوز ان (انت نفسك)
يؤكد المتصل المرفوع بغير توسيط ضمير منفصل مرفوع والضمير المتصل كالجزء من
الفعل والنفس والعين مستقلان لزم تأكيد الجزء بالمستقل وهو النفس والعين لانه
توهم تأكيد الفعل بالاسم لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل وفيه بهذه العلة
وهو قوله كراهة تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل على اعتبار القيود المذكورة اذ لو لم
يكن الاول منفصلا بل كان متصلا لم يكن في هذه الكراهية اذ لا يكون تأكيدا لما
هو كالجزء اذ الضمير المنفصل لا يكون كالمتصل في الجزئية وكذا اذا لم يكن مرفوعا
نحو ضربتهم انفسهم او مررت بهم انفسهم فهو جائز اذ ليس فيه كراهة تأكيد ما
هو كالجزء اذ المنصوب والمجرور ليسا كالجزء لكونهما فضلة وكذا اذا لم يكن التأكيد
بلفظ النفس والعين بل كان بلفظ كل واخواته نحو جاؤوا كلهم فان الاول كالجزء
لانه مرفوع متصل ولكن الثاني غير مستقل لان كلا لم يوجد في سعة الكلام مسندا
اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم ورايت كلهم ومررت بكلهم
فلم يكن الثاني مستقلا وكان الكراهة تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل ولم يوجد
هنا تلك الكراهة اذ الاول غير مستقل لكونه جزءا والثاني ايضا غير مستقل في
السعة فكانا مشتركين في عدم الاستقلال فالحاصل ان المؤكد والمؤكد اما ان
يكونا منفصلين نحو ضربتهم انفسهم وهو الاول مستقل اذ ليس كالجزء والثاني
ايضا مستقل اذ يقع لفظ النفس والعين مرفوعين ومنصوبين ومجرورين
في السعة فكانا مشتركين في الاستقلال واما ان يكونا غير مستقلين نحو جاؤوني

كلهم وهو جايز ايضا لمشاركتهما في عدم الاستقلال اذ الاول كالجزء والثاني لا
يستقل بنفسه في الصفة كما ذكرنا واما ان يكون الاول مستقلا والثاني غير مستقل
نحو ضربتهم كلهم وهو جايز ايضا لان الاول مستقل لكونه منصوبا والثاني غير
مستقل كما ذكرنا واما ان يكون الاول غير مستقل والثاني مستقلا نحو ضربت
نفسك وهو غير جايز لانه تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل والتاكيد مستقل فلو جاز
ان يكون الفصل مستقلا وما هو كالمقصود غير مستقل والثاني من التوابع الصفة
وهي تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا والتابع كالجنس واحترز بقوله يدل
على معنى في متبوعه عن سائر التوابع فان العطف بالحروف ليس الثاني دالا على
معنى في المتبوع وكذا البدل وعطف البيان وكذا التاكيد وفيه نظر لان بدل الاشتمال
نحو اعجبني زيد علمه داخل في حد الصفة اذ يصدق عليه انه تابع يدل على معنى
في متبوعه ولو قيل في الصفة تابع يدل على ذات ومعنى في متبوعه خرج عنه البدل
لانه يدل على المعنى لا على الذات وكذا يرد عليها التاكيد المعنوي نحو جاء القوم كلهم
فان التابع يدل على معنى وهو الشمول والاحاطة الحاصلان للمتبوع وقوله مطلقا
احترز به عن الحال نحو رايت زيدا قائما فانه يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا
لان الحال تدل على تقييد العامل بها بخلاف الصفة فانه لا تقيد بها وهذا القيد
كانه مستغنى عنه لان الحال ليست من التوابع لانه لم يلزم فيه ان يكون باعراب سابقه
ولانه ليس على جهة واحدة ولهذا قال والما ذكره دفعا للتوهم متوهم انه داخل في التوابع
تخصيصا له اي المتبوع في النكرات اي اذا كان المتبوع نكرة وتوضيحا في المعارف
اي اذا كان المتبوع معرفة نحو زيد العالم فان زيدا علم والاجمال فيه بحسب الوضع
فيكون الصفة توضيحا محضا وكذا اذا كان معرفا باللام نحو الرجل العالم فانه بحسب
الوضع ايضا معين وان طرا عليه اجمال بحسب الاستعمال والتوضيح باعتبار
اصل الوضع ولا تخصيصها اي تخصيص الصفة بالاسم اي الوصف من خواص
الاسم لان الفعل نكرة لا يقبل التخصيص ولا التوضيح وقد تجيء اي الصفة لمجرد
الثناء والتعظيم كالصفات الجارية على البارئ تعالى نحو الله الرحمن الرحيم
ولما يضاده من الذم والتحقير نحو زيد الفاسق الخبيث اذا كان مشهورا بذلك

وللتاكيد

وللتاكيد نحو امس الدابر فان امس يدل على الدبور والمعنى معنى تاكيد واسم الجنس
الجاري على المبهم وصف له على الاعرف لان ما تقدم اي المبهم دال على الذات فتعين
دلالته اي دلالة اسم الجنس على المعنى وهو اي المعنى تعيين حصة الذات هذا سوال
وجواب فالسوال ان اسم الجنس يقع صفة للمبهم نحو هذا الرجل والرجل يدل
على الذات لا على معنى في الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف انه صفة وقيل انه
بدل فلا يرد السوال فاجاب بان المبهم يدل على ذات ثم الثاني يدل على الذات
بل على تعيين تلك الذات والتعيين معنى في الذات فيصدق ان الرجل صفة لانه
دال على معنى في متبوعه وهو التعيين ولذا اي ولكون اسم الجنس دالا على ما تعين
الذات لا يوصف المبهم الا بما اي باسم الاجناس لدلالة اسم الجنس عليها ويوصف
بالمصدر اي يصح ان يقع المصدر صفة نحو رجل عدل لانه يدل على معنى في الذات وانما
قيل هو مأول بتاويلات احدها انه بمعنى الفاعل والثاني انه بمعنى ذو عدل والثالث
انه مجاز بمعنى المبالغة كانه نفس العدل لان حق الصفة ان يكون دالا على ذات ومعنى
والمصدر مجرد المعنى لا دلالة له على ذات وهذا تنبيه على ما ذكرنا وهو انه لو ذكر في
حد الصفة انه تابع يدل على ذات ومعنى في متبوعه لم يرد عليه سوال البدل والنكرة
توصف بالجمل الخبرية اي كما يقع الصفة مفردا يقع ايضا جملة وشرط الجملة التي توصف
بها ان تكون خبرية لانه في المعنى كالخبر عن الموصوف فلا يصح بالجمل الانشائية وان
تكون موصوفها نكرة لان الجملة نكرة فلا يقع صفة لمعرفة ونحو جاؤا بمذق هل
رايت الذيب قط متاول ذكر ابدا لان قوله هل رايت الذيب قط جملة استفهامية
مع انها وقعت صفة للنكرة وهي مذق فاجاب بانه متاول اي بمذق مقول فيه هل رايت
الذيب قط والجملة الاستفهامية في التقدير معمول للقول والقول هو الصفة وهو خبر
لا استفهام فيه والمذق هو اللبن المخلوط بالماء شبه بلون الذيب لان فيه غبرة تضرب
الى السواد وكدورة واوله حتى اذا جن الظلام واختلط ونظيره قول ابي الدرداء
وجدت الناس اخبر تقله لان الجملة وهي قوله اخبر تقله طلبية مع انه وقع مفعولا ثانيا
لوجدت فتاويله يقع الطلب موقع خبر المبتدا وتاويله ايضا مثل ذلك اذ التقدير
وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اي اذا خبرتهم وجربتهم قليتهم وابغضتهم

180 ونحو بيض مقام الشيخ امرس امرس اي يبس مقام الشيخ المقام الذي يقال
فيه امرس امرس وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه يقال مرس الحبل اذا وقع في احد
جانبي البكرة يا ذا العدة الى صراه قلت امرسه والهمزة للسلب يضرب لمن يحمله
الامر الى ما لا طاقة له به ونحو ولقد امر على اللئيم يسبني وآخره فمضيت ثمة قلت لا
يعنيني حيث سلم كون الجملة وصفا يعني يحتمل ان يكون الجملة حالا لا صفة واما بعد تسليم
كونه صفة فلاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة لانه لا توقيت فيه يعني المابال
وقوع الجملة وصفا للمعرفة وهو اللئيم لان المعرف بلام الجنس لا يدل على تعين الذات
فكانه لا توقيت فيه اي لا تعريف فيه بل جرى مجرى النكرة كما قيل في غير المغضوب عليهم
انه صفة للذين انعمت عليهم لان الذين انعمت عليهم لا تعريف فيه لانه لا يدل على تعين
الذات فاجري مجرى النكرة ويوصف بغيره كما يوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل
عالم ويوصف بحال سببه اي بحال متعلقه نحو برجل كثير عدوه الكثرة ليست صفة للرجل
في المعنى بل للعدد الذي هو متعلق له والاول اي الصفة بحال الموصوف يتبعه اي
يتبع الموصوف في الاعراب والتعريف والتنكير نحو جاءني رجل عالم والرجل العالم والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول
نحو امرأة صبور ورجل صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح كعلامة
وهلباجة والهلباجة الذي جمع كل شر والثاني وهو الوصف بحال السبب وهو
المتعلق يتبعه اي يتبع الموصوف في الاعراب نحو جاء رجل كثير عدوه ورأيت رجلا
كثيرا عدوه والتعريف والتنكير نحو رجل كثير عدوه والرجل الكثير عدوه او يونث
اي او الا اذا كانت الصفة مؤنثة تجري على المذكر لكون التاء للمبالغة نحو جاءني رجل كثير
عدوه وفي الباقي وهو الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لا يجري تابعا للموصوف
بل هو كالفعل ولذا جاز رجل قاعد غلمانه لانه سيقدر يقعد غلمانه ويضعف قاعدون
اي غلمانه يقعدون اي لا يجمع الفعل لجمع فاعله الا على لغة اكلوني البراغيث و
حسن قعود اذ الصفة لا تشبه الفعل يعني ان صيغة قاعدون من حيث انه جمع الحق
بآخره واو ونون يشبه يقعدون بخلاف قعود فانه جمع تكسير فلا يشبه الفعل اذ
ليس للفعل صورة جمع تكسير واما لم يجز الوصف بحال المتعلق مجرى الموصوف في

الافراد

في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه لما اجري مجرى الموصوف في
القسم الاول موجب ان يطابق الضمير الراجع اليه فجرى مجرى الموصوف في الامور
المذكورة بخلاف ما اذا وصف بحال المتعلق فان الفاعل للصفة هنا غير الضمير المذكور
بل فاعله هو المذكور بعده وهو عامل في ذلك فهو كالفعل بالنسبة الى معموله فكما يجب
ان يفرد الفعل اذا تقدم معموله فكذا هذا الوصف العامل فيما بعده يجب ان يكون مفردا
وكما ان الفعل يذكر ويونث باعتبار فاعله فكذا هذا الوصف يذكر ويونث باعتبار
فاعله والمضمر لا يوصف لان الصفة انما يحتاج اليها للتفرقة بين المشتركين والمضمر
لا اشتراك فيه لانه انما يذكر بعد تقدم ما يعود هو اليه فصار بمنزلة وضع اليد عليه
فيستغني لغاية وضوحه عن وصفه بغيره ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف
او مساويا له والمراد بكونه اخص ان يكون اعرف بحسب درجات التعريف على ما ذكرت الموصوف
لان المقصود بالنسبة ولو جعلا ينقص من الصفة لزم ان يكون الصفة التي هي في حكم
الفضلة اعرف مما هو المقصود بالنسبة ولهذا اي لاشتراط كونه اخص او مساويا لا يجوز
الوصف بالمعرف باللام الا بمثله نحو الرجل العالم لا يكون وصفا بالمساوي او بالمضاف
الى مثله نحو الرجل صاحب القوم لا يكون وصفا لما هو اخص من الوصف اذ تعريف
الموصوف باللام وتعريف الوصف المضاف بالاضافة الى ما فيه اللام فالموصوف اخص
واما لم يوصف بغيرهما لكون الباقي وهو العلم او المبهم اخص منه اي من المعرف
باللام فلو وصف به لزم ان يكون الصفة اخص واعرف من الموصوف ومن حق
الوصف ان يصحب الموصوف اي يذكر موصوفه معه الا اذا ظهر امره اي امر الموصوف
واشتهر بحيث يعلم من اطلاق الصفة موصوفها فيحذف اما جوازا كقوله وعليهما
مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع اي المقدر عليهما درعان
مسرودتان ولو ذكر الموصوف لجاز انما تبع اسم رجل وهو عطف بيان اي صنع
يقال رجل صنع اي حاذق وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه
بشن اي كانك جمل من جمال بني اقيش فحذف الموصوف ولو ذكر لجاز القعقعة
تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت والشن القربة البالية وهم يحركونها اذا ارادوا
حث الابل على السير ليسرع ويسرع وجمال بني اقيش وحشية لا يكاد ينتفع بها البتة

تقاربها او وجوبا بالعطف عليه جوازا اي او تحذف الموصوف وجوبا بحيث لا يذكر معها
كالفارس والصاحب فلا يقال جاء الرجل الفارس او الصاحب لظهوره والاورق
والاطلس والاورق البعير لونه لون الرماد والاطلس الذئب الاغبر فلا يقال
البعير الاورق ولا الذئب الاطلس الثالث من التوابع البدل وهو المقصود
دون متبوعه خرج بقوله المقصود التاكيد والصفة وعطف البيان وبقوله دون
متبوعه العطف بالحروف فانه يصدق الحد على البدل والعطف الاسم بدليل قوله نحو
تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فان قوله تلمم بدل من
تأت بدل الكل وانما قال تأججا مكان تأججت لعوده الى النار لوجوه احدها
ان النار مأولة بالمذكر لانه بمعنى الشهاب والثاني انه مشتق يرجع الى الحطب والنار
فغلب المذكر والثالث ان الاصل تأججن فحذف التاء والحق به نون التاكيد الخفيفة ثم
انقلبت النون الفا في الوقف وهو اي البدل اما بدل الكل ان كان المبدل اي ان
صدق على ما صدق عليه الاول لا ان مدلوليهما واحد نحو ضربت زيدا اخاك فان
مدلول اخاك ليس مدلول زيد لغة لكنهما يصدقان على ذات واحدة وبدل البعض
ان كان بعضه نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما ملابسة بغيرهما
اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والا اي وان لم يكن بينهما ملابسة
اصلا فهو بدل الغلط نحو مررت برجل حمار ولا يكون اي بدل الغلط في فصيح الكلام
بل يقع في نحو سبق لسانه بان يريد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه وقال
برجل وسمي بدل الغلط لان سببه غلط وقولهم انه في حكم تنحية المبدل ليس على
ظاهره اذ لا يصح طرحه في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا اذ لا يصح الا موطاة
قال بعضهم المبدل في حكم الطرح اذ نحو كل سلب زيد ثوبه معناه سلب ثوبه فقال
المصنف لا يصح جعل المبدل في حكم الطرح مطلقا اذ لو كان في حكم الطرح لم يستقم
زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من غلامه فلو كان المبدل في
حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا الا موطاة وهو غير مستقيم لعدم
الراجع من الخبر الى المبتدأ بل غرضهم الايذان بان البدل هو المقصود بالنسبة
وقوله حين لا يصح الا موطاة يعني لو جعل رجلا صالحا الا موطاة من الضمير المجرور

في غلامه لخروج عن بحث البدل وعلى هذا اي على انه ليس المبدل في حكم الطرح
لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب عليهم بدلا من الضمير المجرور قبله في قوله انعمت عليهم
اذ لو جعل غير بدلا من المجرور في عليهم الاول وجعل المبدل في حكم الطرح لم يستقم
اذ يكون المعنى صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيخلو الصلة عن العائد
الى الموصول لان العائد المذكور آخرا راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب
ويكونان اي البدل والمبدل معرفتين كما ذكرنا من الامثلة ونكرتين نحو رأيت
رجلا اخا لك ومختلفتين نحو رأيت زيدا اخا لك ورأيت اخا لك زيدا ولا يجوز ابدال
النكرة من المعرفة الا موصوفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وانما شرط
الوصف لان الثاني هو المقصود فلو كان نكرة كان المقصود انقص من غير المقصود
مطلقا فلما وصفت قربت من المعرفة ولا شرط ان يكون على لفظ المبدل على الصحيح
يعني اذا ابدل النكرة من المعرفة لا يجب ان يكون على لفظ المبدل على الصحيح وهو
اشارة الى دفع مذهب الكوفيين فانهم يقولون ان النكرة المبدلة من المعرفة يجب
ان يكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا المثال بمجرده
لا يدل على الاشتراط ويكونان اي البدل والمبدل ظاهرين كما ذكرنا ومضمرين نحو
زيد رأيته اياه ومختلفين كما سيأتي ان شاء الله تعالى والظاهر لا يبدل من المضمر بدل
الكل الا من الغائب فلا يقال ضربتني اخاك ولا يقال ضربتك زيدا لئلا يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود لان المتكلم والمخاطب اقوى في التعريف من الظاهر
واما الغائب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال توهم الغير في الغائب فجاز ضربته زيدا
نحو قوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم بجر حاتم على
انه بدل من المضمر المجرور في جوده لانه بدل الكل والا اي وان لم يكن بدل الكل
فيجوز ان يبدل فيه الظاهر لفقدان المانع لان ما سواه من الابدال يختلفان اي من المضمر
يختلف مدلول الثاني ومدلول الاول فلا يقال ان الاول اقوى دلالة فيمتنع لان
الثاني مغاير للاول لان البعض مغاير للكل وكذا بدل الاشتمال ليس البدل هو المبدل
وبدل الغلط ظاهر فلما اختلفا مدلولا جاز ابدال الظاهر من المضمر مطلقا
فيقول اشتريتك نصفك واشتريتني بصري واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك

الجار وصيرتني الحمار ومنه قول الشاعر وما ألفيتني حلمي مضاعا فان حلمي بدل
من الضمير المفعول في الفيتني وهو بدل الاشتمال وفي العبارة نظر اذ كان حقه ان
تقول والاختلاف اي وان لم يكن بدل الكل فيكونان مختلفين في المفهوم ولا
يقال فيه ان احدهما اخص دلالة من الآخر لان ذلك انما يتم حيث يكونان مفهومان
واحدا واحدهما اخص من الاخر ولعل العدول في حذف الفاء ان التقدير وان لم يكن
بدل الكل فيكون الشرط ماضيا تقديرا واذا كان الشرط ماضيا جاز في الجزاء
الرفع نحو وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم غيبة وخطابا او
حكاية اي تكلما اي ان لم يكن بدل الكل جاز ابدال الظاهر من المضمر في الغيبة
نحو اشتريته نفسه وفي الخطاب نحو اشتريتك نفسك وفي التكلم اشتريتني نفسي وقوله
تعالى لمن كان يؤمن بالله بدل البعض على تقدير منكم الظاهر لمن كان يرجوا الله
واليوم الآخر كما في سورة الممتحنة وهو لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان
يرجوا الله واليوم الآخر هذا سؤال وجواب فالسؤال انه ابدل من كان من
المضمر المخاطب في لكم كما في الآية مع انه لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر في بدل
الكل الا من الغائب فاجاب بانه ليس بدل الكل بل بدل البعض اذ التقدير
لمن كان يرجوا الله منكم وهم بعض المخاطبين وقوله ذريني ان حكمك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا من بدل الاشتمال اي انما جاز ابدال الظاهر وهو حلمي
من المضمر المتكلم وهو مفعول الفيتني لانه ليس بدل الكل بل هو بدل الاشتمال
وجاز في بدل الاشتمال وبدل البعض الابدال من المضمر مطلقا كما ذكرنا والقاف
اي في الابدال اذا كان بحرف جر جاز تكريره نحو للذين استضعفوا لمن آمن منهم
فان من بدل من الذين واعيد العامل الاول وهو الجار في البدل وانما اختص
بالحرف دون الفعل لان حرف الجر مختصر فلا يستكره ان يتكرر وليس كذلك الفعل
هكذا ذكروه وفيه نظر اذ جاز ان يقال الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور
فلم يتكرر العامل فيه لفظا الرابع من التوابع عطف البيان وهو ما يوضح امر المتبوع
من الدال عليه لا على معنى فيه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر خرج بقوله يوضح العطف
بالحروف والبدل والتأكيد دون الصفة لان فيها ايضاحا لامر المتبوع على الجملة

فاخرجها

فاخرجها بقوله من الدال عليه لا على معنى فيه كأنه قال عطف البيان تابع يوضح لامر
المتبوع دال على المتبوع لا على معنى في المتبوع فخرج الصفة لانه يدل على معنى في المتبوع
بخلاف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع لا على معنى فيه ومن في قوله من الدال
للبيان اي الموضح الدال على المتبوع وقد ينفصل عن البدل لفظا في مثل قوله انا ابن
التارك البكري بشر اي فصل عطف البيان عن البدل من حيث المعنى قد تبين
بالحد المذكور واما فصله عنه لفظا في مثل هذا البيت فان قوله بشر ان جعل عطف
بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون
التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا في الضارب زيد لعدم التخفيف
وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا الوقوع جمع واقع كراكع وركوع ترقبه اي
تنتظر بمعنى تنتظر موته وقوعا نصب على الحال من الضمير الفاعل في ترقبه اي تنتظر
موته واقعا عليه الخامس من التوابع العطف بالحرف وهو المذكور بعد متبوعه
متوسطا بينهما احد الحروف العشرة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل و
لكن وسيجيء اي سيجيء هذه الحروف في حروف العطف وخرج بقوله متوسطا سائر التوابع
فالواو للجمع المطلق من غير ترتيب ولذا جاز المال بين زيد وعمرو واصطلح زيد و
عمرو واستدل بالمثالين على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب اما المثال الاول وهو
قوله المال بين زيد وعمرو لو كان الواو للترتيب لكان بين داخلا على مفرد
وهو غير جائز واما المثال الثاني فكذلك لان اصطلح بمعنى تصالح فلو كان الواو فيه
للترتيب لكان اصطلح داخلا على غير متعدد والافتعال بمعنى التفاعل يقتضي ان يكون
الفاعل متعددا والفاء لها اي للجمع مع التعقيب وقوله بين الدخول فحومل على
وسط الدخول فوسط حومل ولو قلت بين الثور والفرس لم يجز هذا ايراد
على قوله ان الفاء للتعقيب اذ لو كان للتعقيب لدخل بين على غير متعدد فاجاب
بان المراد بين اجزاء الدخول ووسط الدخول فوسط حومل لان الدخول وحوملا
اسما موضعين مشتملين لكل واحد منهما اجزاء فدخول بين عليه باعتبار تلك الاجزاء
ولافادتها الترتيب من غير مهلة استعملوها اي الفاء للسببية ورابطة الجزاء
بالشرط حيث لم يكن مرتبطا بذاته قدم العلة وهو قوله لافادتها الترتيب على الحكم

وهو استعملوا يعني انما جاز استعمال الفاء للسببية لانها تفيد الترتيب من غير مهلة
لان المسبب مرتب على السبب لوجوب تقدم السبب على المسبب وليس بينهما مهلة
لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام فاذا وجد الامران جاز استعمال الفاء
لمحض السببية وكذا يجوز استعمال الفاء رابطة للجزاء بالشرط لان الشرط سبب
للجزاء فالجزاء مرتب على الشرط من غير مهلة ونبه بقوله حيث لم يكن احترازا
عما اذا وجد الجزم في الجزاء نحو ان آتني اكرمك فان الجزاء بذاته مرتبط بالشرط
فلا حاجة الى رابط آخر من الفاء بخلاف ما اذا كان الجزاء جملة اسمية فان حروف
الشرط لا تؤثر في الجملة الاسمية بذاتها بل احتيج الى رابط اجنبي وهو الفاء قوله
وذلك فكبر على ومهما يكن من شيء فكبر ربك والا اي وان لم يقدر الشرط
ما جامعت الواو اي ان لم يقدر الشرط يلزم ان يكون الواو داخلة على الفاء ولا
تجامع الواو الفاء ذكر الآية على سبيل الاعتراض وهو ان الفاء لو كانت مفيدة
للترتيب لما جامعها الواو الذي هو للجمع المطلق من غير ترتيب لكنها جامعها على تقدير
ان لا يكون الشرط مقدرا لان ربك مفعول كبر فهو في التقدير متأخر فيكون التقدير
فكبر ربك والواو والفاء لا يتلاقيان فاجاب بان الشرط مقدر بعد الواو والتقدير
ومهما يكن من شيء فكبر ربك وربك مفعول كبر والفاء للجزاء فلم يتلاق الواو
والفاء لتخلل الجملة الشرطية وهو ما يكن من شيء بينهما وكررت اي الفاء في قوله
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكان القياس اجزعي بلا فاء لان عند متعلق
باجزعي فيلاقي الفاء وانما كررت الفاء لبعد العهد بالفاء الاول كما كررت الاول الفاء
لذلك اي لبعد العهد في قوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها وكان القياس اما بعد خطيبها بدون اني ليكون خطيبها خبر انني المذكور
اولا وانما كررت واعيد اني لبعد العهد بانني السابق وفي قوله تعالى اي وكما كررت
في قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة ما قبله قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فاعيد لا
تحسبنهم لبعد العهد بلا تحسبن ولحوق الفاء للاشعار بان افعالهم المذكورة
هي علة ... الحسبانين كان القياس ان لا يعاد فلا تحسبنهم اكتفاء بالمذكور اولا

ولو

ولو اعيد لاعيد بلا فاء وذكر عذر الفاء فقال انما لحوق الفاء للسببية وهو الاشعار
بان افعالهم المذكورة وهو الفرح وحب الحمد هي العلة في نفي الحسبان وثم للمهلة
اي الجمع مع التراخي وكذا قيل ان المجرور في نحو مررت برجل ثم امرأة مروران
لتراخي احد المرورين عن الآخر بخلاف اي بخلاف المجرور مع الفاء فانهما مرور
واحد اذ لم يتخلل بين المرورين تراخ يقطع الثاني عن الاول وحتى للغاية و
المعطوف بها جزء من المعطوف عليه لان ما بعدها غاية لما قبلها وغاية الشيء طرفه
ومنتهاه فيكون بعضه ثم قسم الجزء فقال اما افضله نحو مات الناس حتى الانبياء
او ادونه نحو استنت الفصال حتى القرعى وهو مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي
ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره استنت الفرس اي رفع يديه وطرحهما معا والقرعى
جمع قريع كمرضى جمع مريض وهو من قرع بالتحريك وهو بثر ابيض يخرج بالفصال
ودواؤه الملح وما يعلو اللبن كالزبد فاذا لم يجد والملح نتف اوبارها ونضحه
بالماء ثم جرّه على السبخة واو واما لاحد الشيئين او الاشياء بينها ونقل انهما
لشك الخبر نحو جاءني زيد او عمرو بقوله من يشك في الخبر والتخيير والاباحة في الامر
اي اذا كان مستعملا في الامر فيكون للتخيير والتخيير اما ان يكون بين شيئين لا يجوز
الجمع بينهما نحو كل سمكا او لبنا اي يجوز اكل ايهما شاء ولا يجوز اكلهما معا وقد يكون
بين شيئين يجوز الجمع بينهما نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين
اي يجوز لك الجمع بينهما فالمراد بقوله التخيير التخيير فيما لا جمع بينهما وبقوله بالاباحة
التخيير فيما يجوز الجمع بينهما حتى يكونا قسمين والا فالتخيير اعم من الاباحة فلا يجعل
قسيما له وقد يتوهم انها في النهي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا بمعنى الواو
اذ الامتثال لا يحصل بالانتهاء عن احدهما وهي على اصلها وانما جاز التعميم من جهة
النهي المتضمن للنفي وقد يتوهم في الآية ان او ليس على وضعه بل هو بمعنى الواو
حتى يكون نهيا عن طاعة الآثم او الكفور ولو اجري على ظاهره لم يكن نهيا الا
عن احدهما فازال التوهم بانه على اصله والمراد النهي عن احدهما ولكن النهي عن احد
الامرين لا على التعيين انما يحصل بالنهي عنهما معا وهو معنى قوله انما جاز التعميم من جهة
النهي المتضمن للنفي ونفي احد الامرين يكون بنفي كليهما فالنهي في الصورة عن احد

الامرين ولكن يلزمه النهي عن كليهما فيطابق على وضعه وان لم يوهم مرجوحية المعنى المنهي عن كلا الامرين فالدلالة على احدهما منهي وكونه مستلزما للنهي عنهما معا من آخر يلزم الاول وكليهما اي ولكن او بعضها اي بمعنى الواو في نحو قوله فلو ان البكاء يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرئين اذ هلكا جميعا لشانهما بشجو واشتياق وفي الصحاح بجير والعفاق وعفاق اسم رجل اكلته الازد في قحط اصابهم يعني ان او بمعنى الواو اذ المعنى بكيت عليهما لا على احدهما ولذلك قال على المرئين والاتي وان لم يكن بمعنى الواو بل كان على وضعه قيل على المرء لا على المرئين وكذا قوله ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان الهاما ومداخل الطريق واختب ازماما ارمام موضع واكتل ورزام اللصين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص قال الاصمعي هو سارق البعران خاصة ولما كان او في البيت بمعنى الواو وجب ان يقول خويربا بل قال خويربين ولو كان على وضعه لم يصح انتصاب الحال المثنى عن احدهما ولم يعد الفارسي اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه ودخول العاطف عليها واجيب بان المتقدمة ليست منها اي من العاطفة باتفاق ويشهد لكون الثانية منها اي من العاطفة صحة قيام او مقامها والواو واما جزء منها او لعطفها على المتقدم وفيه نظر واستدل ابو علي الفارسي على ان اما ليست من الحروف العاطفة بوجهين احدهما مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو جاء اما زيدا وعمرو وحروف العطف لا تتصل بالفعل فلا يقال جاء وزيد والثاني انه يدخل العاطف عليها فيقال واما عمرو فلو كانت عاطفة ما دخل عليها حرف العطف كما لا يقال جاء زيد واو عمرو واجيب عن الاول بان اما المتقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف العاطفة باتفاق والكلام في الثانية ويشهد لكون الثانية من العاطفة انه يصح ان يقوم مقامها او وهي عاطفة ولا بد من الجواب عن دخول العاطف عليها فاجاب عنه بوجهين احدهما ان الواو الداخلة ليست عاطفة بل اما مع الواو كلاهما عاطفة لا ان كل واحد منهما عاطفة والثاني ان الواو لعطف اما الثانية على اما الاولى فقال فيه نظر لانه حينئذ يكون اما غير حرف العطف كما ذهب اليه الفارسي وايضا لا يدخل حرف العطف على الحرف

يعلم عدم صحة عطف الثانية على الاولى والاولى ليست عاطفة فلا تكون الثانية ايضا للعطف لاشتراك الثانية في حكم الاولى وهو مذهب الشيخ ابي علي والفصل بينهما اي بين او واما انك مع اما تبني اول كلامك على الشك للزوم سبقها اي سبق اما بالاولى اي باما الاولى يعني ان اما مذكورة قبل المعطوف عليه فيعلم من اول الكلام الشك ولا يلزم ذلك في او اذ سبقها اي سبق او باما ليس بضربة لازم ساي لا يلزم ان تكون او مسبوقة باما ليعلم الشك من اول الامر بل جاز ان يقال جاء زيد او عمرو فلا يعلم بناء الكلام على الشك وجاز ان تذكر اما او لا فيعلم البناء على الشك ويجيء اي اما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلم جميلا والا فاسكت لانه يعلم ان المعنى اما ان تكلم جميلا واما ان لا تكلم ثم قيل ان لم تكلم جميلا فاسكت قال في الاستشهاد على انها قد تجيء غير مكررة اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها قال اي الشاعر فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وزعم الفراء انها جاءت غير مسبوقة بالاولى وانشد تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي او باموات يعني انه قد استعمل اما من غير سبق امثلها كما جاء في الشعر ولا تقع في النهي لانه معطوف على قوله ولا يلزم ذلك وهذا فرق آخر بين او واما بان لا تقع في النهي فلا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمروا فيقال لا تضرب زيدا او عمروا كما ذكرنا في الابو وهو لا تطع منهم آثما او كفورا وام للاستفهام يليها متصل اي في حال كونها متصلة احد المستويين والاخر الهمزة اي ويلي المستوي الاخر الهمزة كانت ام المتصلة مختصة بعطف الاسم لجمكن ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة فلم يجز ارايت زيدا ام عمرو والا ان المستويين زيد وعمرو ولم يل الاول الاستفهام وكان جوابها اي جواب ام المتصلة بعد الاستفهام بالتعيين دون لا او نعم فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو ومعناه ان المطلوب تعيين احدهما فلا بد في الجواب ما يدل على التعيين وهو زيد او عمرو ولو قيل لا او نعم لم يجز لانه لا يتحقق معه التعيين بخلاف او فانك لو قلت ازيد عندك او عمرو فالسؤال عن ثبوت اصل النسبة فيصح الجواب بلا او نعم لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله ولذا كانت مختصة بعطف الاسم ضه فيه نظر لان شارح الجزولي قال في ام المتصلة

وقد يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل فيهما واحد فتكون ام متصلة
ايضا كقولك أقام زيد ام قعد ولذلك ذكره صاحب المغني في قسم المتصلة لا المنقطعة
ولو قلت الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى احدهما افضل ام ابن الحنفية
فالجواب على مذهب اهل الحق احدهما افضل من ابن الحنفية وعلى مذهب الكيسانية ابن
الحنفية لانه عندهم افضل ولو قال الحسن او الحسين افضل او ابن الحنفية كان
الجواب نعم احدهم لان السؤال باو عن احدهم على الابهام فالجواب ينبغي ان
يكون مطابقا للسؤال في الابهام ولو قال الحسن ام الحسين افضل ام ابن الحنفية
كان الجواب تعيين احدهم لا نعم ولا لا فهذا المثال ايضا مما تفترق فيه او وام بحسب
اختلاف الجواب كما ذكرنا ومنه قولها اي قول صفية بنت عبد المطلب وقد جاءها
صبي يطلب الزبير ليقاتله فضربه الزبير فقالت صفية كيف رأيت زبرا
أأقطا او تمرا ام قرشيا صارما هزبرا وانما دخلت او بين الاقط والتمر لانها لم ترد
ان تجعل التمر عديلا للاقط يعني ايهما ولكنها جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينهما وبين
قرشي اي احد هذين رأيته ام قرشيا وزبرا مكبر الزبير او مفعول من مصدر
زبرت الكتاب اي كتبته او زبرت الرجل اذا انتهرته وزجرته او زبرت البئر اذا
طويتها هكذا وقع في لب الالباب وهو سهو اذ البيت مكسر به بل الصواب ما ذكره
شارح ابيات كتاب سيبويه وهو أقطا ام تمرا ام حضرميا مرا او الحضرمي النصل المجلوب
من حضرموت اي أوجدته حلوا او مرا وعلى هذا استقام اللفظ والمعنى والوزن
وام منقطعة اي في حال كونها منقطعة وهي قسيم لقوله متصلة اي ام المنقطعة لعطف
الجمل وتكون بمعنى بل والهمزة ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام وغيره الاخبر
نحو أزيد عندك ام عندك عمرو ولو لم تذكر لفظ الجملة بل قال ام عمرو لالتبس
بام المتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة في الخبر حيث لا التباس اي لا لالتباس
نحو انها لابل ام شاء والتقدير بل أهي شاء وانما لم يكن فيه التباس لان شرط المتصلة
ان يتقدمها استفهام ويستعمل ام والهمزة والهمزة للتسوية مجردة عن معنى
الاستفهام في نحو سواء علي أقمت ام قعدت اي سواء علي قيامك وقعودك
وتمام تحقيقه مذكور في المقرب والاخفش يستقبح وقوع الجملة الاسمية

هنالك

هنالك اي حيث استعملتا مجردتين للتسوية لانه مقدر بالمصدر كما ذكرنا فلو وقعت الجملة
اسمية كان تقديرها بالمصدر ابعد لجواز ان يكون الجملة الاسمية كان تقديرها بالمصدر مشتملة م
على الجامدين فتقديرها بالمصدرية يستدعي زيادة تكلف وتعسف فالفعلية اولى و
الاستقراء يحققه ايضا نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم ونظايره
اي ونظير سواء في الدلالة على التسوية قوله لا ابالي وما ادري وليت شعري نحو ليت
شعري أقام زيد ام قعد ولا ابالي او ما ادري أقام ام قعد والجملتان معطوفتان
لصدقهما على الاخرى واقعتان موقع الحال لاضربنه قام او قعد اذ التقدير لاضربنه قائما
او قاعدا ولا يصح ام اي لا يصح ان يقال لاضربنه قام ام قعد لفوات شرطه وهو تقدم
الاستفهام ولذا قال سيبويه ان قوله ما ابالي أنبّ بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب
لئيم من مواضع ام يعني ان ام وردت في البيت في موضع لتقدم الاستفهام عليه في قوله موقعه
انب وقوله اي وقول سيبويه ان قوله لست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا
أكثرت او اقلت وقوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا
من مواضع او اي قال سيبويه ان او في البيتين الاخيرين من مواقعه يعني انها جارية
على وضعه وذلك لان انب بالحزن تيس وقع مفعولا لا ابالي فوجب ان يكون ام على موضعه
اذ لا معنى للحال فيه وانما المراد ههنا المبالى به لا انه لا يبالي في هذين الحالين بل الابالية
بهذين ولان انب الضمير فيه يعود الى ذي الحال وهو ضمير المتكلم في ابالي فلا يكون
حالا واما البيت الثاني فحتوف المنايا مفعول ابالي فيكون أكثرت او اقلت حالا لكون
كل واحد من الفعلين مشتملا على ضمير ذي الحال وهو الحتوف وكذا البيت الثالث يصح
ان يجعل منه قوله اطال الى آخره حالا لاشتماله على الضمير الراجع الى العلم الذي هو ذو
الحال فيظهر ان ام في البيت الاول واقع في موقعه فيصح ان يكون حالا انب التيس
اي صاح وهاج اي عيب اللئيم لي بمنزلة صياح التيس حين يهيج عند النزو ولحاني
اي لامني وقبحني وقوله اذا ما انتهى علمي اي اذا بلغ علمي الى موضع بلغ اليه ولم
اتجاوزه اي لا اتكلم بالا اعلم سواء كان علمي مطيلا اي متناهيا فيكون الحال او من
افعل وقيل الهمزة للاستفهام والفعل هو طال ولا يبقى الاستفهام كون الجملة
حالا لما ذكرنا من ان الهمزة واو مجردتان بمعنى الاستواء من غير اعتبار الاستفهام

ولذا لم يكن الجملة بعدها حالا وان او في البيتين الاخيرين واقع في موقعه

فيه كما قلنا في سواء علي أقمت أم قعدت والمعنى تباعدت عنه في حال طوله وامتداده
وفي حال تناهيه في قصره والملي أي أشد في الزمان من الملاوة أي إذا امتد عليه
حينا طويلا تبعه وإن تناهى وانقطع أقصره ولم يتكرر ولا لنفي ما وجب للأول نحو
جاءني زيد لا عمرو وتختص بالأخبار أي لا تذكر بعدها الفعل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو
لأنه يلتبس بالدعاء وقد جاءت لبيس مرادة فإنها أي كلمة لا في قوله لا يجزي الفتى
لبس الجمل أي لا الجمل وبعضه ما روى إنما يجزي الفتى غير الجمل وقط وإذا
جوزت قرضا فاجزه والشعر للبيد من قصيدة والصحيح أنه على أصله فيكون الجمل
اسم ليس والخبر محذوف أي ليس الجمل جازيا أو يكون في ليس ضمير راجع إلى اسم
الفاعل المستفاد من يجزي أي ليس الجازي الجمل والجمل منصوب بكونه خبر ليس
وبل للإضراب عن الأول مثبتا كان أي الأول أو منفيا وهي بعد الإثبات للغلط
نحو جاءني زيد بل عمرو فمعناه الإضراب عن الإخبار عن الأول إلى الإخبار عن الثاني
أي الأول كان غلطا وبعد النفي تحتمل الغلط وتحتمل إثبات الثاني نحو ما جاءني زيد
بل عمرو ويحتمل أن يقدر حرف النفي بعد بل والتقدير بل ما جاءني عمرو فيكون فيه الإضراب
عن نفي إلى نفي آخر فالنفي الأول كان غلطا ويحتمل أن لا يقدر بعد بل حرف النفي ليكون
الفعل ثابتا للثاني أي بل جاءني عمرو ولكن بتسكين النون في عطف المفردين
نقيضه لا إلا أنها لا تقع إلا بعد النفي بخلاف لا فإنها لا تقع إلا بعد الإيجاب كما ذكرنا
وفي عطف الجملتين نظيره بل في وقوعها بعد النفي والإثبات نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ فقولك عمرو لم يجئ جملة منفية استدركت بها الجملة الموجبة قبل
لكن فقد عطف بها جملة على جملة وكذا إذا وقع بعد النفي نحو ما جاء زيد لكن عمرو
قد جاء وما جاءني بكر بل خالد قد جاء قوله بل خالد كان حقه أن يذكر بدل بل
لكن ليكون ذاكرا الثاني لكون لكن واقعا بعد الإيجاب وبعد النفي ولعله إنما ذكر
بل لأنه قد ذكر أنها نظيره بل فذكر المثال في بل مع أن لكن كذلك وكان الأولى أن
يذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع في النسخ وأي للتفسير نحو جاءني أخوك أي
زيد وكذلك النصب والجر نحو رأيت أخاك أي زيدا ومررت بأخيك أي زيد
عند الأكثرين أي من حروف التفسير دون العطف وهو ظاهر وقد عده

بعضهم

بعضهم من حروف العطف نظرا إلى أن ما بعده يشارك ما قبله في الإعراب و
يختلف باختلافه واختلاف إعراب التابع بسبب اختلاف إعراب المتبوع إذا
كان بواسطة حرف يكون عطفا وهو محل النظر وإذا عطف على المضمر المرفوع
المتصل أكد بمنفصل نحو اذهب أنت وربك وإنما أكد بالمنفصل لئلا يكون في الصورة ولا فصل
عطف الاسم على الفعل لأن المتصل المرفوع كالجزء من الفعل بخلاف ما إذا المعطوف كان
عليه غير مرفوع متصل نحو ضربتك وزيدا فإنه جائز بلا تأكيد لأن المنصوب فضلة
وليس كالجزء من الفعل بخلاف ما إذا عطف على مظهر لأن المظهر مستقل بنفسه
وقوله قلت إذ أقبلت وزهر تهادى للضرورة عطف زهر على المرفوع المتصل
في أقبلت من غير تأكيد فاعتذر عنه بأنه اختير لضرورة الشعر وكان القياس إذا
أقبلت هي وزهر وآخره كنعاج الفلا تعسفن رملا ولا يصح العطف على المضمر المجرور
بدون إعادة الجار فلا يقال مررت بك وزيد لأن المجرور كالجزء من الجار ولا
يصح عطف الاسم على الجزء من الكلمة ولأن المجرور في شدة اتصاله بالجار كالتنوين
وكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح على المضمر المجرور والجامع عدم استقلال
كل واحد منهما وقراءة حمزة والأرحام بالجر ليست بتلك القوية لأنه عطف على المضمر
المجرور في تساءلون به من غير إعادة الجار وإنما قلنا ليست بتلك القوية لأنه قيل إن
الواو للقسم لا للعطف والمعنى وحق الأرحام فلا تتعين هذه القراءة في العطف على
المضمر المجرور ولا يجوز الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه فلا يقال إن
غلام زيد قائم وعمرو بالجر عطفا على زيد لأن المعطوف على المجرور في حكم
المجرور وكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور والمعطوف عليه المجرور
ولا اعتداد بقراءة من قرأ وهذا النبي بالجر عطفا على إبراهيم فيما قبله وهو إن
أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي فيكون الفاصل للذين اتبعوه لوجود
الفاصل الأجنبي عن المعطوفين بينهما وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب
له ويمتنع فإذا وجد ضمير في المعطوف عليه يجب أن يوجد الضمير في المعطوف ولذا
أي ولكون حكمه حكمه لم يجز في ما زيد بقائم أو قائما ولا ذاهب عمرو إلا الرفع في
ذاهب أما إذا قلت ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو فلأنه لو جر ذاهب لعطف على

وهذا لو عطفا إذا كان مرفوعا منفصلا نحو ضرب إلا هو وزيد لأن المنفصل مستقل ليس كالجزء

بالجر

قايم ويكون التقدير وما زيد بذاهب عمرو فيخلو الجملة عن الضمير العايد الى اسمها وان نصب عطفا على محل بقايم امتنع ايضا لمانع المذكور فتعين الرفع على ان يكون ذاهب خبرا مقدما لعمرو ويكون جملة معطوفة على جملة ولا مانع منه واما اذا قلت ما زيد قايما ولا ذاهب عمرو فجوز ذاهب لا وجه له ونصبه اما ان يكون على عطف ذاهبا على قايما فيخلو المعطوف عن الضمير واما على اضمار ما ليكون ذاهبا خبره وعمرو اسمه فهو ممتنع ايضا لان ما حالما الغيت بها لا تعمل منصوبه على غير موضعه فكيف يتقدم مع اضماره فتعين رفعه عطفا للجملة على الجملة ولو كان بدل ما ليس نحو ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو وجاز ان يقدر ليس ليكون المنصوب خبره مقدما على موضعه وهو جايز في ليس لانه فعل بخلاف ما فانه حرف واما على تقدير عطف المفرد وهو ذاهبا على قايما فهو ممتنع ولزم ايضا خلو المعطوف عن الضمير كما ذكرنا وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لتضمن الفاء للسببية هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان يغضب زيد معطوف على يطير ولا يطير ضمير يرجع الى الذي وليس في يغضب زيد ضمير فيكون الخبر الذي يغضب زيد الذباب فاجاب بان الفاء ليس للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا الطلقوه ولهذا يجوز لا بل اذا قلت زان في زيد فالوضع الفاء فيه للعطف ومع تضمن السببية فالسببية لا بنافي العطف فيرد السوال ايضا بل التحقيق ان يلتزم ويقول انما جاز لانه يتضمن العايد اذ التقدير فيغضب زيد بسببه او عقيبه فكان الفاء دالا على هذا الارتباط فجاز لذلك وجاز عطف يفعل اي عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذ صح وقوع هذا موقع ذاك يعني ان الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان في الاعراب وفي الدلالة على الحال والاستقبال فجاز قيام احدهما مقام آخر فيصح عطف احدهما على الاخر تقول زيد قايم ويقعد وزيد يقعد وقايم لكن ان لم يصح من وقوع احدهما موقع الاخر مانع من خارج فلا يجوز يحدث زيد وضاحك لانه اما ان يعطف ضاحك على يحدث من يحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول الشين في اسم الفاعل وهو ممتنع واما ان يعطف على جملة قوله سيحدث وهو ممتنع ايضا لان المفرد وهو ضاحك لا يستقيم اول الكلام فلا تقول ضاحك ابتداء من غير تقدير

مبتداء ولا خبره اخرى لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بعد حروف النفي والاستفهام او بشرط الاعتماد لكونه صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبرا لمبتداء على ما سبق في بابه فان قلت جاز ان يقال ضاحك زيد بان يكون زيد مبتدا وضاحك خبر مقدما قلت لا يصح ذلك لان المفروض انه يقع موقع سيحدث وسيحدث ليس خبرا مقدما فلا يكون هو ايضا خبرا مقدما بل يكون عاملا فيما بعده كما يعمل سيحدث وهو ممتنع لفوات شرط عمل اسم الفاعل ولا مررت بضاحك ويحدث اذ يصح وقوع يحدث موقع ضاحك لانه يكون صفة ايضا للرجل ويصح ان يقال مررت برجل يحدث و لا يجوز عطفه اي عطف يفعل او فاعل على الماضي لعدم اشتراكهما فيما اشترك بها اسم الفاعل والمضارع اللهم الا اذا قرب اي الماضي من الحال كقوله ام صبي قد حبا ودارج فانه قد عطف دارج على حبا لكونه مقربا من الحال بقد فكانه فعل حال عطف عليه اسم فاعل وقيله يا ليتني قد زرت غير حارج ام صبي ليس و حارج بالحاء المهملة بمعنى آثم من الحرج وهو الاثم اي يا ليتني قد زرت غير آثم ام صبي حبا او دارج اي ام صبي صغير يحبو على استه اي يزحف ويدرج ومشيه من دريج الصبي تارب بين خطاه لكونه طفلا لم يتحكم قوته بعد فلا يقدر على العدو والمشي وام صبي مفعول زرت وفي قوله لا يجوز عطفه على الماضي نظر لان اريد عطف يفعل او فاعل على ما هو ظاهر الكلام لم يرد ذلك في التنزيل نحو ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ونحو الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فالاولى ان يقال المراد لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضي وان كان على خلاف الظاهر من السياق لئلا ينتقض بما ورد في الآية من غير تقريب الماضي بقد وتقول ان لم تقم وتحسن آتك بمعنى انه يجوز عطف تحسن على تقم اي ان لم تحسن لصلاحية الجزم ويجوز عطفه على لم تقم ايضا على تقدير ان تحسن لان لم تقم صار بمعنى المستقبل لدخول ان فكانه عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى وان عاد بدخول ان الى معنى الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا يحمل لم عليه وتقول ان لا تقم وتحسن على تقدير وان تحسن ولو جيت الماضي ولم يرد الاستيناف وقلت واحسنت لم يجز لانه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى ح...

إذ لا يجوز عطف يحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الفاء على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك ويحدث

فالكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على عمرا اذ احسنت بتحت حكم الشرط عليه
والتقدير وان احسنت فيصير جواب المستقبل فكانه قال ان تفعل وتحسن وهو ضعيف
لان انصباب حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا في صحة العطف فما لم يصح عطفه
لا يكون مستقبلا وما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه وهو لا وان لم يرد الا استيناء معناه
انك ان جعلت احسنت استينافا فيكون جملة معترضة بين الشرط والجزاء ولا منع منه
لانه في الحقيقة عطف على الجملة الشرطية والجزاء ولا مانع منه والعطف على العاملين
اي على معمولي العاملين او على معمول عاملين لا يصح مطلقا عند سيبويه ويصح عند
الفراء اي مطلقا واذا تقدم المجرور فتأخر المرفوع او المنصوب فيها صح عند
الاكثرين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واما وجه المنع على الاطلاق وهو مذهب
البصريين ان حرف العطف ضعيف لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين فانك اذا
قلت ان في الدار زيدا والحجرة عمروا فقد قام الواو مقام إنَّ لنصب عمروا و
مقام في لجر الحجرة وحرف واحد لا يقوم مقام عاملين لضعفه ووجه الجواز مطلقا
التمسك بظواهر الامثال الواردة نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لقيام الواو
مقام ما النصب شحمة ومقام كل في جر بيضاء ووجه الفرق ان الاصل ان يمتنع كما ذكره لما
الا انهم فرقوا بالتجويز حيث وجد كما ذكرنا من المثال والفصل انه انما لم يجز حين تقدم
المنصوب او المرفوع على المجرور نحو ان زيدا في الدار وعمروا في الحجرة لان الواو
اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير
وفي عمرو الحجرة بخلاف ما اذا تقدم المجرور وقلت والحجرة لان المجرور يلي الواو
الواو المقدرة بفي ويليه ومقتضى هذا ان يشترط تقدم المجرور في المعطوف اما
في المعطوف عليه فلا يشترط الا انه ليس فيه هذا المحذور ولكن التناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه كان بينهما مطلوبا عندهم فلما وجب تقدم المجرور في المعطوف قدم في
المعطوف عليه ايضا رعاية للمناسبة بينهما هذه نكتة العرف وقوله تعالى والليل اذا
يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتقض حجة لجوازه احتج بعضهم بهذه الاية على جواز العطف
على عاملين مختلفين فان الواو في والنهار قام مقام اقسم لنصب اذا ومقام الباء
لجر النهار وليست الواو في والنهار واو القسم المستأنف لنص الخليل وسيبويه على ان

نوالي القسمين على مقسم عليه واحد ممنوع فيكون الواو للعطف فقال المصنف هذا
لا ينتقض حجة لهم لما ان اذا بدل او معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به ولم يظرف لفعل
القسم لفساد المعنى يعني انه يجوز ان يكون اذا نفسه بدلا من المقسم به اي الليل
اي اقسم بالليل وقت غشيانه اي اقسم بوقت غشيانه او بتقدير مضاف قبل المقسم
به اي اقسم بغشيان الليل وقت غشيانه واذا على هذا ظرف للمضاف المقدر وعلى
هذين الوجهين لا يكون اذا منصوبا باقسم والواو لم يقع الا موقع الباء عطفا للمجرور
على المجرور وكذا الوجهان في والنهار اذا تجلى ويتبع على هذا اذ لو قيل ان اذا ان يجعله
منصوب باقسم ظرفا لفعل القسم لزم تقييد القسم بزمان الغشيان وليس كذلك
اذ ليس المعنى انه اقسم في وقت غشيان الليل بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا
بفعل القسم بقي القسم على اطلاقه وحط حالا لا يدفع الفساد بل يزيده اي ذكر بعض
المتأخرين ان اذا حال من الليل والعامل في الحال فعل القسم المقدر كانه اقسم
بالليل كائنا وقت غشيانه وغرضهم ان اذا لم يجعل ظرفا لاقسم حتى يلزم تقييد القسم
بزمان الغشيان بل المقسم به وهو الليل كائنا في هذا الحال ولا يلزم منه ان يكون
القسم في ذلك الزمان فقال المصنف هذا لا يدفع الفساد بل يزيده اما انه لا يدفعه
فلان الفساد هو لزوم تقييد القسم بكونه في الليل ويلزم من الحال كون القسم مقيدا
ايضا بحال غشيان الليل كما قلت جئت راكبا فانه يدل على تقييد المجيء بحال الركوب
واما بيان انه يزيده فلانه يلزم منه فساد اخر وهو الاخبار عن الليل بظرف الزمان
والاخبار به لا يكون الا عن الحدث لا تقول الليل وقت الغشيان ولقائل ان يقول
جاز ان يكون اذا حالا والعامل هو الكون المقدر قبل المقسم به ويكون التقدير
اقسم بكون الليل في زمان غشيانه فالعامل في الحال هو الكون لا اقسم فلا يلزم
ان يكون القسم في ذلك الزمان بل الكون في ذلك الزمان فالمقسم به مقيد والقسم
مطلق كما ذكره المصنف على تقدير ابدال اذا من النهار والكون المقدر كان الناصبة
لا الناقصة ليكون اذا حالا لا الخبر او اعتذار الزمخشري بمثله قوله والليل اذا
عسعس يعني انه ورد للزمخشري ان الواو في والليل لما اسم حذف الفعل صار
مقام اقسم والباء معا فالواو الناصبة لم ينصب لنيابته عن الفعل ويجر لنيابته

معمول عامل

عن الباء فليس من باب العطف على عاملين مختلفين بل من باب عطف على
معمولي عامل واحد وهو الواو لان الواو في هذا التقدير عامل واحد بل عاملين
مختلفين ولا منع منه وهذا في نهاية الحسن لكن ذكر الشيخ ابن الحاجب انا نسلم
هذا الجواب لو لم يصرح بالاسم والباء بل قام مقامهما حرف واحد واما اذا اصطلح
بهما فلا يستقيم هذا الاعتذار لكن قد ورد مصرحا بهما في قوله تعالى فلا اقسم بالخنس
الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقام الواو مقام عاملين مختلفين مصرحا بهما
فلا يصح ذلك الاعتذار وهو معنى قوله وينتقض الى آخره ويصح عطف معمولي
عامل واحد فصاعدا اي معمولين واكثر على معمولي عامل واحد نحو اعطيت
زيدا درهما وعمروا دينارا عطف عمروا على زيد ودينارا على درهما واعلم
زيد قائما وبكر قاعدا لانتفاء المانع المذكور وهو كون الحرف قائما مقام عاملين
ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولهما اي دون معمولي الفعل ومثل نحو
اريد ان يضرب زيد ان تضرب عمروا ويهين بكر خالدا فالفعل الثاني بدون
معموله عطف على الفعل الاول بدون معموله فلا يجوز عطف المعمولين على المعمولين
اذ ليس الضرب مشتركا بين المعمولين ولا الاهانة بل الضرب مخصوص بالفاعل والمفعول
المذكورين اولا والاهانة مخصوصة بالفاعل والمذكورين آخرا وانما اشترك المفعول
الفعلان في دخولهما تحت الارادة والمعمولان باقيان على حالهما هكذا ذكروه وفيه
نظر لان مقتضى ظاهر ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان يقع الفعل الثاني موقع
الفعل الاول فح اما ان يعمل الفعل الثاني في المعمولين الاولين او لا يعمل فان عمل
فسد المعنى وان لم يعمل فيهما بل عمل في معموليه كما كان فلزم الفصل بينه وبين
معموله باجنبي وهو معمولا الفعل الاول وعطف الجملة اي ويجوز عطف الجملة على
مثلها من غير اشتراك في الاعراب بمعنى ان المراد في عطف الجملة على الجملة
اشتراكهما في حصول مضمون الجملتين فانك اذا قلت قام زيد ثم قعد عمرو فالمفهوم
تراخي الجملة الثانية عن الاولى فاذا دخل الواو فاد الجمع في حصول مضمون
الجملتين من غير اشتراك في الاعراب وهذا اشارة الى رد ما ذكره امام الحرمين في
البرهان من ان مجيء حروف العطف في الجمل انما هو على سبيل الحسن في الكلام

لا المعنى

على الفعل بدون معموله

لا المعنى ومع ذلك فانه قد يفيد اشتراكهما في معنى الصحة في الواو وخصوصا التراخي
في ثم ونحو يقوم زيد ويقعد عمرو يحتمل الامرين اي يحتمل عطف الفعل بدون معموله
ويحتمل عطف الفعل مع معموله على الفعل مع معموله فعلى الاول يكون عطف مفرد
جملة على مفرد وعلى الثاني يكون عطف جملة على جملة وكذا زيد قائم وعمرو قاعد
يحتمل ان يعطف جملة على جملة ويحتمل ان يعطف مفرد على مفرد وهو عطف
عمرو على زيد وقاعد على قائم ذكر في اول الكتاب ان بحث المعرب يحصر
خلاف في اقسام اربعة وفرغ من القسمين فشرع في القسم الثالث وهو ما به الا
الذي هو عبارة عن العامل فقال القسم الثالث في العامل وهو اما لفظي او
معنوي فاللفظي اما فعل او حرف او اسم اما الفعل فعمل الرفع والنصب اما الرفع
فعام لان كل فعل يرفع فاعله واما النصب فقد يكون عاما كما عدا المفعول به من
على الخلاف المفاعيل في المفعول معه والحال وقد يكون خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب في
والتمييز فان الاول لا يكون الا للمتعدي يريد بالعام ان يكون اللازم والمتعدي فان ما عدا
المفعول به يكون لكل واحد منهما اذ الفعل اللازم له مفعول مطلق ومفعول فيه ومفعول
له ومفعول معه وكذا المتعدي ايضا مثل ذلك فالنصب عام اذ لكل واحد منهما منصوب
سوى المفعول به لكن اختلف في المفعول معه فاكثر البصريين على ان الناصب له الفعل
المتقدم بتوسط الواو والكوفيون على انه منصوب على الخلاف لان هذه الواو
لا تقتضي المشاركة في الفعل استوى الماء والخشبة ليس المعنى استوى الماء واستوى الخشبة
لانها لم تكن معوجة حتى تستوي فقد خالف الثاني الاول فانتصب على الخلاف وقال
الاخفش ان الواو ليست مقوية للفعل قبلها وانما هي بمعنى مع لان الواو تنصب الاسم
بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة لقيامها مقام مع كما ينتصب مع
ويمكن ان يكون اشارة الى المفعول معه فانه عند بعضهم وعند آخرين مقصور
على السماع فعلى الاول عام وعلى الثاني خاص كما اشار اليه في الضوء واما الحال فقال
انه من المنصوب العام اذ الحال قد تنتصب بعد الفعل المتعدي وبعد الفعل اللازم ولقد
صرح به في المصباح بقوله وهي اي الحال ايضا من المنصوبات العامة للافعال وبعضها
منونة الاوهام وفي لفظ الكتاب ايهام ان فيه اختلافا كما في المفعول معه وليس كذلك

وانما اخره لانه لم يرد ان يقدم الحال على المفعولات لكونها من ملحقات المفعول قوله
والحال معطوف على ما من قوله ما عدا المفعول به اي وكالحال ولو قال كالحال
سلم عن ذلك الايهام وقد يكون خاصا اي لا يكون لكل فعل كالمفعول به والخبر
المنصوب والتمييز فان الاول يعني المفعول به لا يكون الا للمتعدي والخبر المنصوب
الملحق من المنصوب الخاص لانه ليس لكل فعل منصوب على الخبر بل لبعض الافعال
كالافعال الناقصة ونحوها والتمييز ايضا من المنصوب الخاص اذ ليس لكل فعل تمييز
بل لكل فعل مبهم وهو اي المتعدي ما جاوز فاعله اليه اي الى المفعول به وهو على
ثلثة اضرب متعد الى واحد كضرب والى اثنين إمّا متغايرين بمعنى انه ليس
بين المفعولين نسبة ولا يصدق احدهما على الآخر كاعطيت زيدا درهما او غير
متغايرين بان يكون بينهما نسبة ويصدق احدهما على الآخر وهو سبعة افعال تسمى
افعال القلوب وهي زعمت وحسبت وعلمت وظننت لغيرها اي بمعنى حسبت وخلت
احترازا عن ظننت بمعنى اتهمت كما سيأتي وعلمت ورأيت ووجدت اذا تعلقن بمعنى
على صفة احتراز عما اذا تعلقن بذات الشيء كما سيأتي يدخلن على الجملتين المبتدأ
والخبر فينصبهما على المفعولية هذا اذا تعلقن بالشيء على صفة فان كان ظننت بمعنى
اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لم يقتض
اي لم يقتضين المفعول الثاني وهو ظاهر ويختص اي افعال القلوب بجواز الالغاء
متوسطة نحو زيد علمت قائم ومتاخرة نحو زيد قائم علمت لاستقلال الجزئين كلاما
لان المفعولين في الاصل مبتدأ وخبر بخلاف باب اعطيت فانه ليس بين مفعوليه
نسبة حتى اذا الغي يستقلان كلاما وقد نقل الالغاء عند المتقدم ايضا نحو ظننت زيد
قائم وعليه قول الشاعر ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل
وكذا قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والجمهور على انه لا يجوز الالغاء
في التقديم واعتذروا عن البيتين بحذف ضمير الشان للضرورة والاصل وما اخاله
واني وجدته والتعليق عطف على الالغاء اي ويختص افعال القلوب بجواز التعليق
مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وهمزة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وحرف علمت
النفي وهمزة الاستفهام صدر الكلام فلذلك لم يمكن اعمال تلك الافعال فيما بعدها

والفرق

والفرق بين الالغاء والتعليق مع كون الافعال في الحالين غير عاملة ان في التعليق
لا يمكن اعمالها لفظا لمانع لفظي كما في الصور المذكورة واما في الالغاء فيمكن ان ينصب
الجزآن على المفعولية في التوسط والتاخر مع الالغاء واما في التعليق فلا يمكن ان وحينئذ الالغاء
ينصب الجزآن لا لفظا ولا معنى وانما في صورة التعليق المذكور بعده مفعول من حيث
المعنى بالتاويل فمعنى علمت ازيد عندك ام عمرو علمت جواب هذا الاستفهام واما
في الالغاء فلا يمكن الاعمال معه لا لفظا ولا معنى وفي جواز وقوع هل بعدها اي بعد
افعال القلوب اختلاف فمن اجاز نظر الى صورة الجملة في الموضعين يعني هل و
الهمزة وام ومن منع نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بجوابه والذي يقع في
فكانه جواب الاستفهام بام والهمزة احد المستويين وكما قال علمت احدهما معينا بخلاف هل
فان جوابه ليس احدهما حتى يتعلق به العلم بل جوابه لا او نعم واجيب بان لا او نعم في
تقدير جملة اي نعم قام زيد او لا قام زيد ولولا كذلك لم يصح ان يكونا كلاما فالجواب
جملة من محكوم به ومحكوم عليه وهو المصحح للتعليق وامتناع الاقتصار على احد
المفعولين عطف على جواز الالغاء اي ويختص افعال القلوب بامتناع الاقتصار على
احد المفعولين الا في نحو علمت ان زيدا قائم يعني ان ان وما بعده مقدر بمصدر
فكانه قال علمت قيام زيد فقد اقتصر على احد المفعولين وانما جوز لان الكلام يشتمل
على منسوب ومنسوب اليه فكان المفعولين مذكوران اذ معنى علمت ان زيدا قائم وعلمت
زيدا قائما واحد وان اختلفا في الصورة واما كلاهما اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما
نحو من يسمع يخل المسموع صحيحا وبعضهم ابى ذلك الا مع قرينة يكونان اي
المفعولان معها اي مع القرينة في حكم المذكور فلا يجوز عندهم ابتداء علمت مع حذف
المفعولين بلا قرينة وقولهم ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن هذا سؤال وجواب
اما السؤال فهو ان ذاك احد مفعولي ظننت فقد اقتصر على احد المفعولين واما
الجواب فهو انا لا نسلم ان ذاك مفعول به بل هو اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت
فهو في حكم المفعول المطلق كانه قال ظننت ظنا فالمفعولان كلاهما محذوفان ولا اقتصار
ثم فيه على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة كما في قلت ذاك والفرق ان الجملة اي
في قلت ذاك هي القول بعينه وجازت الجملة من ضرورة المخصوص فاذا عدل عنه جاز

١٦١

جاز المصدر مفردا او لا كذلك مفعولا ظننت هذا التوهم اشارة الى مذهب الجمهور فانه
قال ذاك اشارة الى المفعولين فاذا اصل ظننت زيدا قائما قلت ظننت ذاك فهو اشارة
الى المفعولين فاذا قيل ظننت زيدا قائما لانه يجوز ان يشار الى الكثير واحد
كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين المسنين ولان جوابهم اثبات زيدا ذاك وقد
لا يرد ذاك الاشارة فيهما الى الجملة وهو ضعيف اما الاول فلان من يقتضي مفردا
فيجوز ان يشار به كذلك الى متعدد مما التواضع في الاشارة الى الجملة لا الى متعدد واما
الثاني فهو ان الجملة الواقعة بعد ابات وقلت عبارة عن نفس النبأ وعن نفس القول
لكنه عدل عن المصدر الى المفعولين لارادة خصوص النبأ والقول الجملة بمعنى المصدر
لانها به وقول مجازا ان يشار بذاك الى المصدر فلانه ظننت فانه متعلق بذات
وصف ولا يصح الاشارة بذاك اليها وان صح الاشارة بها الى المصدر هذا خلاصة كلام
الشيخ ابن الحاجب وفيه نظر لانا لا نسلم ان الجملة في قوله ونبأ حقيقة بل هو معمول
لا قول ونبأها لانبأ وان اريد انها قول مجازا فيصح ان يقال المفعولان ظن ايضا
بمعنى المفعول لان الجملة ظن بمعنى مظنونه فالقول والنبأ والظن لا يصدق حقيقة
على الجملة ويصدق مجازا بمعنى المفعول عليها فلا فرق ويقال ظننته اذا جعلته موضع
ظنك اي لبس المذكور احد المفعولين كما توهم بعضهم بل المفعولان محذوفان والباء
بمعنى في فكانك قلت ظننت فيه ووجه التوهم انه في بعض ظننت به خبر انه توهم ان
خبرا احد المفعولين والآخر فاذا حذف احدهما مع انه اقتصر في المثال على احد المفعولين
وهو غير لازم لجواز ان يكون خبرا مصدرا اي ظن خبر والمفعولان محذوفان وبه
ظرف فلا استدلال فيه على الاقتصار وان جعلت الباء مزيدة لم يجز الاقتصار عليه بل يجب
ان يقال ظننت به قائما ونحوه اي ظننته قائما والجمع عطف على امتناع الاقتصار اي ويختص
افعال القلوب بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد بان يكون ضمير الفاعل و
المفعول كلاهما لمتكلم او مخاطب او غائب نحو علمتني منطلقا في المتكلمين ورايتك عالمة
كذا في المخاطبين وراه عليا في الغائبين وقد اجري مجراها اي مجرى افعال القلوب
في الجمع بين الضميرين لواحد فقد وعدمت فيقال فقدتني وعدمتني ايضا قال
الشاعر لقد كان في ضربين في عدمتني وعما الاقي منها متزحزح اي كان لي بعد وسعة

عن نكاح الصدرين فيما الاقي منهما من الشدائد وقوله عدمتني اعتراض ومتزحزح
اسم كان وفي ضربين خبره واما جوازهما لانهما نقيضا وجدت وقد يجمل النقيض على النقيض
ولا يقال ضربتني وكلمتني ضربت نفسي وانما اختص افعال القلوب بالجمع بين الضميرين
لان تعلقها في الحقيقة بالثاني من المفعولين لا بالاول فكان الاول عدم وجود لانك
اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو القيام لا زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه
في الحقيقة بالضميرين اصالة فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيئا واحدا فيمتنع الا
تاويل ولان تعلق علم الانسان وظنه بحال نفسه اكثر من تعلقهما بغيره والاهم فيها
من الافعال تعلقها بغيره فلو جمعوا بينهما في نحو ضربتني لسبق التوهم الى تغايرهما نظرا
الى الامر الاغلب فابدلوا الثاني المتصل بالنفس فلم يقولوا ضربتني ولكن ضربت نفسي
ابقاءا بالمفعول عن الاضمار ونزلوها منزلة الاجنبي من حيث انه اسم ظاهر وبنو سليم
يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام مثل ظننت مذهب بني سليم اجراء القول مجرى
الظن مطلقا ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غائبا من غير شرط وهو معنى
قوله اجمع فيقولون قلت زيدا منطلقا لشبهه بالظن لكون القول طريقا مؤديا
الى العلم كالظن ولدخوله على المبتدا والخبر واحترز بقوله اجمع عن مذهب اخر
منقول عن العرب وهو ان القول يجري مجرى الظن باربع شرائط الاستفهام والخطاب
والاستقبال وان لا يفصل بين الاستفهام والفعل باجنبي غير الظروف وقد اجتمع الشرائط
في قول الشاعر اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا وقول الاخر
علام يقول الرمح يثقل ساعدي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت والمنقول ان مذهب
اجراء القول مجرى الظن في الاستفهام وفي غيره ولفظ الكتاب خصصه بالاستفهام
فلعله سقط من قلم الناسخ وكان الاصل في الاستفهام وفي غيره ولفظ المفصل بل على
ان بني سليم يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام فيما قبل ذلك في مذهب الجمهور
وما يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر اتخذت و
صيرت وما تضمن معناه اي معنى التصيير كجعلت وتركت وفي مثل قوله فغادرنك
ذا مال وذا نشب وقيل امرتك الخير فافعل ما امرت به وجعل ضرب المثل منها
اي مما يجري مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر وهو ضرب كذا

وفي غيره مثل
ظننت اذ لم
يخصص بالاستفهام
بل ذكر الاختصاص
في الاستفهام

مثلا اي جعلته وابعده مثلا والى ثلثة عطف على قوله الى اثنين ومتعديا الى ثلثة
نحو اعلمت واريت زيدا عمروا فاضلا وقد اجرى نبّأت وانبأ ونحو اخبرت و
خبرت وحدثت مجريها علمت في اقتضائها ثلثة مفاعيل ويتعدى اللازم الى واحد
والمتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل الى افعل او فعّل او فاعل او استفعل و
بحرف جر يعني ان الفعل اللازم قد يتعدى الى اثنين بالنقل وبحرف الجر ايضا
نحو اذهبته هذا مثال اللازم الذي عُدّي بالهمزة الى واحد واخرجته ومثال هذا
مثال لما كان يتعدى الى واحد متعديا بالهمزة الى اثنين وفرحته وعرفته زيدا
مثالان للتعدية في اللازم وفي المتعدي الى واحد بتثقيل الحشو وكارمته وبارزته
الشي مثالان للتعدية بالنقل الى صيغة فاعل فالاول في اللازم والثاني في المتعدي
واستكرمته واستكتبته الكتاب مثالان في النقل ايضا بمعنى الطلب وذهبت به
وجرّت به زيدا مثالان ايضا على الترتيب في النقل بحرف الجر والمتعدي الى
اثنين يصير ذا ثلثة بالهمزة وحدها نحو اعلمت واريت واجاز الاخفش احلت
وازعمت واحسبت واظننت لتكون متعدية الى ثلثة بالهمزة كاعلمت واما الثاني
من المنصوبات منصوبا خاصا فانما يكون للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام وليس
والحق بها آض وعاد وغدا وراح وكذا جاء وقعد وانما سميت ناقصة لوجهين
احدهما لانها تدل على الزمان دون الحدث فان قولك كان زيد قائما لم يرد به كون
زيد في الزمان الماضي ولو كان فعلا لدل على الحدث وهو الكون لان الحدث المدلول
عليه في الافعال هي مصادرها كما في قام ونحوه بل المراد كون مصادر اخبارها ما يعلم
في الماضي لانها مصادرها فمعنى هذا ان تكون هذه الوجوه دالة الافعال فهي
فيها لا يدخل هذه السين وكونها على صيغة الماضي والمضارع والامر ولحوق الضمائر
بها ولحوق تاء التانيث الساكنة بها فجعلت افعالا لهذه الجوامع وسميت ناقصة
لعدم استقلالها بمعمولها والثاني انها لا تستقل بمرفوعها كلاما بل تحتاج الى خبر متمم
به كلاما فكانت ناقصة وهي تجئ تامة في اللغة ولا يستعمل الامر الذي وقيل لغاتها
ثبت وقال بكسر الهمزة فيهما والمضارع تفتح بالفتح والهمز فيهما جميعا وانما

وبحرف الجر بالتعدية بحرف الجر الفعل المتعدي الى واحد يتعدى الى اثنين

[illegible] الحدث [illegible] الماضي [illegible]

المعنى بها المعنى لاقتضاء معناها ايضا طوبى كما في كان نحو عاد زيد قائما وكذا غدا و
راح وآض وكذا جاء في نحو ما جاءت حاجتك اي اي شئ كانت حاجتك او ما جاءت
عليها حاجتك استقبحها ما وضيا وكذا قعد كما قال ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
تدخل دخول افعال القلوب على المبتداء والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني لانها
مشابهة للافعال كما ذكرنا فاعملت عملها ومرفوعه شبه بالفاعل ومنصوب بالمفعول
ونقصانها اي نقصان هذه الافعال انها لا يفيد مع المرفوع بدون المنصوب وقد ذكرنا
شرطهما اي المرفوع والمنصوب مع شرائطهما في باب الابتداء يعني شرط ان يكون المبتداء
معرفة والخبر نكرة في الاغلب واذا كان الخبر جملة فتكون مشتملة على الضمير الراجع
الى اسمها والجمل الواقعة اخبارها تكون اسمية وفعلية وشرطية وظرفية وذهب بعض
المتقين الى هذه الصفة لان بناء الكلام على بعضها من غير دخولها المبتداء والخبر
شايع نحو اخبار بعضها من غير اعتبار شرائط المبتداء والخبر في الجزئين بدليل
قوله ولا يكن موقف منك الوداعا واوله قفي قبل التفرق يا ضباعا وليس بمجهول
اي وزعم بعض المتقين انه ليس بمجهول الضرورة بل حقه ان يكون على هذا
الوجه الذي ورد فيه وهو كون النكرة اسما والمعرفة خبرا كما في هذا البيت اذ لا يتم
المعنى المقصود الا هكذا اذ لو عرفهما لم يؤد انه لم يرض ان يكون ما سوى
ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم يؤد ان الوداع قد ذكره البيت حتى صار نصب عينيه
ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع المعنيين اي النفيين وبيانه ان المرفوع و
المنصوب في البيت اما ان يكونا معرفتين او منكرين او يكون الاول معرفا والثاني
منكرا او بالعكس ويدعي هذا القايل ان العكس هو الذي يفيد المعنى المقصود دون
الاقسام الباقية اما لو عرفهما فلا يؤدي المعنى المقصود لان اللام تكون للعهد في الموقف
فيكون المعنى ولا يكن هذا الموقف المعهود وداعا اي موقف وداع فمقتضى ان
يكون هذا الموقف المخصوص موقف وداع ولم يرض ان يكون ما سواه من المواقف
موقف فيه وداع بل فيه ترخص ان يكون ما سواه من المواقف موقف وداع
وهو خلاف المعنى المقصود لان المقصود ان لا يكون له موقف وداع اصلا لا ان لا يكون
هذا الموقف موقف وداع واما لو نكرهما فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه يفوت به

المتقين

تقدم

فائدة تعريف الوداع لانه لو عرف الوداع افاد انه نصب حبيبه ولو نكر وافاد المعنى
واما لو عرف الاول ونكر الثاني لجمع الفضيلتين لجهتها من حيث كونها سوى هذا
الموقف المعين موقف وداع والفائق فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع
والجواب بعد تسليم جميع ما ذكره انه لو اراد ايراد هذا المعنى بطريق النفي دون
النفي لابد ان يقول ما موقف مثل الوداع يعني انا لا نسلم ان اللام للعهد بل يجوز بعين ما ذكره
ان يكون للجنس فيؤدي ما يؤدي به المنكر اي لا يكن حين الموقف بموقف
وداع وهو معنى المنكر لان نفي الجنس في قوة نفي المنكر باعتبار العموم ايضا الانظر
ان تعريف الوداع يفيد المقصود من تنكيره لانه مبني ايضا على ان اللام دون
في الوداع للعهد الى الشيء المكره عنه بل جاز ايضا ان يكون للجنس اي لا يكن موقف
موقف وداع اصلا كما ذكرنا واذا ارتفع الجهتان سلم الوجه الثالث من وجوه
القبح فكان صحيحا الا دفع له ثم بعد تسليم جميع ما ذكره لا نسلم ان ذكر المعنى المقصود متعذر
من ايراد كان منهيا بل اذا لم يوجد كان اصلا وادخل النفي على موقف وداع بان يقول
ما موقف مثل الوداع على ان يكون مبتدأ وخبر ليعلم ان يكون المبتدأ نكرة والخبر
معرفة بعين ما ذكره من الدليل مع ان هذا القائل خصص الجواز بعد دخول كان
منهيا على اسم نكرة وخبر معرفة ولا يلزم ورود لزوم ان يذكر المبتدأ والخبر بعد النفي على
خلاف وضعهما بان يجعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة ولا قائل به على ان المقصود ان
لا يكون الوداع موقفا منها فيكون من باب القلب هذا جواب آخر اي المقصود
في البيت ان لا يكون الوداع اي موقف الوداع موقفا منها اي يكون الوداع اسما
والموافق خبرا لكن قلب فجعل الاسم خبرا والخبر اسما مثل ما في قول الآخر يكون مزاجها
عسل وماء اذ الاصل رفع مزاجها على ان يكون اسما ونصب عسل وماء ليكون خبرا
فقلب والغرض الاستشهاد على وجود القلب في الكلام عند امن اللبس وجعل بقوله
قوله اي قول الشاعر اظلوم كان امكم ام حمار منه اي من القلب لان الاصل أكان
امكم ظبيا ام حمارا لكون المعرفة اسما والنكرة خبرا الا انه قلب من جهة المعنى لفظا
الا ان الاسم والخبر معرفتان [illegible] ليس بقلب على الحقيقة كما في البيت السابق لان
الاسم هنا هو الضمير المستكن في كان والخبر امكم وهما معرفتان بخلاف البيت الاول

فان

فان مزاجها معرفة وعسل وماء نكرتان ولكنه من حيث المعنى مقلوب لان المعنى الاصل
أكان امكم ظبيا ام حمارا وقد زعم بعض الناس انه مثل البيت الاول بان الضمير
العائد الى النكرة نكرة فالاسم نكرة والخبر معرفة ورد بان الضمير معرفة سواء عاد
الى نكرة او معرفة بدليل انك اذا قلت جاء رجل وهو مكرم فيصلح ان يكون مبتدأ
وان عاد الى نكرة وكذلك يصلح ان يكون ذا الحال ايضا وقرر وجه القلب بوجه آخر
وهو ان الاستفهام يطلب الفعل ظاهرا فالتقدير أكان اظلوم امكم فكان المذكور
مفسر المحذوف وعلى هذا التقدير فالاسم نكرة والخبر معرفة ورد بانه لو كان المقدر
أكان ظبي لم يكن ام متصلة لان شرط المتصلة ان تلي احد المستويين الهمزة والآخر
ام فلو قلت اضربت زيدا ام عمرا ليست فيه ام متصلة واذا قدر كان لم يل احد المستويين
الهمزة والآخر ام واجيب بان المحذوف بشرط التفسير ملتزم الحذف فهو في حكم المعدوم
فيصح كون ام متصلة كما هو الظاهر وقيل ان بني دارم وبني تميم يقولون قائم
كان عبد الله وعلى هذا فهو نظير الاول اي فهو نظير البيت الاول يعني ان قائم اسم
كان قد تقدم عليه في لغة هؤلاء اذ لا يصح ان يكون مبتدأ لعدم المصحح فكذا ظبي اسم
كان مقدما عليه على لغة هؤلاء فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت قوله والا اي وان
لم يكن قلبا من جهة المعنى فقط بل كان قلبا من حيث الصورة لم يستغن لان الاسم والخبر
معرفتان وانما يكون قلبا في الصورة حيث كان الاسم نكرة والخبر معرفة فقوله فالاسم
والخبر معرفتان ليس جزاء على الحقيقة للشرط المقدر في الا فان الجزاء في الحقيقة هو
قولنا لم يستغن والمذكور علة الجزاء اقيم مقام الجزاء وعليه قوله تعالى من كان عدوا
لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير من كان عدوا فحذف الجزاء واقيم سببه مقامه و
نظير هذا كثير في القرآن وفي غيره ثم ان معانيها اي معاني افعال الناقصة يختلف
فكان لثبوت خبرها ماضيا دائما نحو كان الله عليما حكيما او منقطعا نحو كان زيد
ضاربا واكانت بمعنى حدث نحو كان التامة والزائدة في نحو ما كان المسومة الغراب
والمعنى على المسومة الغراب ليسا من الباب اي ليست التامة ولا الزائدة من
باب الافعال الناقصة والتي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها فانك اذا قلت كان
زيد قائم اي كان الشان فهي بعينه كان الناقصة فان اسمه ضمير الشان والخبر

الخبر ... لم يكن محتالا انه نزل الكتاب على ... فذلك في موضع لا يكون محبوبا لا يكون عدوا

194

ما بعده لكنه حصر بكون الاسم ضمير الشان وكون الخبر جملة فهو لم يدفع النقض
اذ الناقصة قد يكون خبرها مفردا او قد يكون جملة وقيل اي كان في قوله تعالى قد (انها تم)
كانت فراخا بيوضها بمعنى صار واو لتشبيه قفرة والمعنى كانها قطا الحزن وكا
وانتها المغارة الى لا يهتدى بها فلا آمن فيه والقفر المكان الخالي يصف المطي
بسرعة السير فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت افراخا فهو يمشي بسرعة الى
افراخها او بيوضه بقطا الحزن لئلا يسوغ فيه الا رجل لو كانت الاحزينة وبمعنى
كانت صارت لان البيوض صارت فراخا لا انها كانت فراخا ومعنى قوله قبل ان
النحاة قالوا هذا الآن قول بعضهم خاصة وصار للانتقال نحو صار زيد غنيا او الى
الغنى بمعنى حين قد يكون اسما وقد يكون جارا ومجرورا واصبح وامسى واضحى
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء
والضحى والطلول والبيتوتة او بمعنى صار كما يقال اصبح او امسى زيد غنيا بمعنى
صار والثلاثة الاول في افادتها الدخول في الاوقات ليس من هذا الباب فانك اذا قلت
اصبحنا اي دخلنا في الصباح واضحينا وامسينا اي دخلنا في الضحى والمساء من غير
تقدير العامل على صفة الخبر لم يكن من الافعال الناقصة وقد يوجد في بعض النسخ
وكذا الاخيران نحو ظلت بكان كذا وبت مبيتا طيبا اي ظل وبات بهذا
المعنى الذي لا يقتضي الفاعل على صفة لا يكونان من باب الافعال الناقصة ايضا
وهو ظاهر وما فتئ اولها المحرف لنافي وهو ما زال وما برح وما انفك وما فتئ
موضوعة لاستمرار الفعل على بفاعله في زمانه اي في زمن ذلك الفعل وقت قبوله فانك
اذا قلت ما زال زيد اميرا فمعناه انه استمرار امارته من الوقت الذي قبلها او
لدخول النفي فيها على النفي يجري مجرى الاثبات اي نفي النفي اثبات ومن ثم اي
ومن اجل جريه مجرى الاثبات لم يجز ما زال زيد الا قائما لانه استثناء مفرغ فلا
يكون في المثبت فهو كقولك كان زيد الا قائما وهو ممتنع وخطئ ذو الرمة في قوله
حراجيج لا تنفك الا مناخة وآخره على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا فانه ظاهره
استعمال المفرغ في الاثبات ولا اعتذار بجعله حالا اي يجعل حالا وعلى الخسف خبر (مناخة م)
ضعيفا يعني ان بعضهم اعتذر للشاعر واخرجه عن الخطا بان قال التقدير لا تنفك

ع

على الخسف في حال من الاحوال الا في حال كونها مناخة يعني يجري على الخسف
والجوع الا حال كونها مناخة وقال المصنف هذا الاعتذار ضعيف لما ان الاستثناء
المفرغ على النحو في الاثبات وبتقدير المستثنى منه بعده معناه ان الاستثناء المفرغ في
الاثبات فقيل قوله الا مناخة مستثنى من الاحوال المضمر المستتر في على الخسف اي ما (ويصح نسبه لها باق او اقد المستثنى منه قبله لفظا وهنا بعده لان)
تنفك حالة تظلومه في جميع الاحوال الا في حال الاناخة وذكره غير معهود في الاستثناء
المفرغ فان اعم العام في الاستثناء المفرغ يقدر قبل لا بعده فانك اذا قلت ما ضربت
الا راكبا فالتقدير ما ضربت في حال من الاحوال الا في حال الركوب وكذا جئت جارا في
الاثبات نحو قرات الا يوم كذا فالتقدير قرات في جميع الايام الا يوم كذا فالمستثنى منه
يقدر قبل الاستثناء لا بعده وبتقدير التام في تنفك احسن منه اي من هذا الاعتذار ومعنى
التام اي بمعنى تنفك تنفصل اي ما تنفصل عن اماكنها الا مناخة على الخسف محرا عليه
وتنفك على هذا المعنى من الافعال التامة فيكون معنا مقاما وسلم الشاعر عن الخطية
لان الخطية انما كانت لان تنفك في البيت من الافعال الناقصة وما دام لتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لاسمها ومن ثم افتقر الى ان يقع بكلام لانه ظرف نحو اجلس
ما دام زيد اي اجلس مدة دوام جلوسه ويقدر زمان محذوف من هذا المصدر (وتقدير كونه ظرفا ان ما في ما دام مصدرية والمقدر اجلس دوام جلوسه م)
نحو آتيك طلوع الشمس اي زمان طلوعها فمعناه اجلس مدة دوام جلوسه فيكون
ظرفا فلا بد له من متعلق فلا يقال ابتداء ما دام زيد جالسا بل شرطه ان يقع بعد
كلام متعلق بهذا الظرف به وانما ذكر هذه لانه قد يتوهم انه مثل ما زال وما برح
في صحة الابتداء بها ففرق بينهما لان ما فيها للنفي فجاز الابتداء بها وما في ما دام مصدرية لظرف
فلا يبتدأ به الا بعد متعلق وليس لنفي مضمون الجملة في الاعرف وقيل هذا اختلف في (الحال على م)
ليس انه لنفي الحال او للنفي المطلق فمن خصص بنفي الحال قال لانه يقال ليس زيد قائما (الجملة م)
يريدون به نفي القيام في زمن الاخبار فقط ومنهم من قال هو للنفي مطلقا من غير
اختصاص بالحال محتجا بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فانه لم يصرف
عنهم صرفا العذاب في الحال فقط اذ العذاب غير مصروف عنهم بعد اتيانه ابدا وانه (ابدا م)
يقال ليس زيد قائما الآن او غدا فعلم انه للنفي المطلق والبواقي وهو ما الحق
بها من نحو آض وعاد الى آخره ما ذكرنا او لا بمعنى صار يقال عاد زيد اميرا اي صار قال

195 فدارت بقاهم بعز بانهم فيما دام ما كان لم يكونوا رميما اي صاروا رميما كان لم يرجعا
وقال حتى عدت بقطعه بعد ما لم تطلبوها تصل الغ عن بعض يبتدا محمل اي انضم العطاة
من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل في غير معنى صار
فانه مختص بوقت الغداة تقول غدا زيد قايما اي ذهب غداة فهو غدوت وعدت
اذا لا يريد انصرف وانتقلت في وقت الغداة فقط والخبر يتقدم العامل الا فيما اوله
ما خلا فالابن كيسان وغيره ما دام شرع في بحث تقديم اخبارها على اسمها وعلى
انفسها فقال يجوز في اوله ما من الافعال الناقصة تقدم الخبر على نفس العامل
نحو قايما كان زيد لانه مشبه بالمفعول والمفعول يتقدم الفعل واستثنى ما اوله ما
فانه لا يتقدم الخبر العامل الذي اوله ما لانها اما ان يكون للنفي كما زال وما برح وما فتئ
او للمصدرية كما دام فاما اذا كانت للنفي فلا يتقدم عليها لان النفي صدر الكلام واما
المصدرية فلا يتقدم عليها ايضا لان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر وكذا ما
في معنى المصدر وخالف ابن كيسان في غير المصدرية وقال يجوز ان يتقدم الخبر عليها
في اوله ما النافية لانه نفي النفي ونفي النفي اثبات فما زال بمعنى كان فيتقدم عليه كما
يتقدم على كان وجوابه ان صورة النفي ايضا محترمة ولذلك لا يقال الطعام ما زال زيد
وان كان ما في معنى ترك احتراما لصورة النفي ووافق في ما دام لان معمول المصدر
لا يتقدم عنده ايضا على المصدر وفي ليس الخلاف فقال بعضهم لا يتقدم خبرها عليها ايضا
لانه ليس بفعل متصرف فلا يقوى قوة الافعال المتصرفة ولانه ملحق بما فيه امتناع تقديم
الخبر عليه وجوزه بعضهم محتجا بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم
معمول مصروفا والمعمول يقع حيث يقع العامل فلما تقدم معمول الخبر جاز تقديم الخبر ايضا
وفرقوا بينه وبين ما بان ما حرف وليس فعل ويتقدم الاسم اي ويتقدم الخبر الاسم
في الجميع اذا لم يمنع مانع كقوله تعالى لم يكن فتنتهم الا ان قالوا بنصب فتنتهم وكذا
قوله ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وهو كثير انما اذا منع مانع لم يجز التقديم
كما اذا انتفى الاعراب في الاسم والخبر جميعا وانتفت القرينة بان يكون اعرابهما
تقديريا او كانا مثنيين نحو كان هذا ذاك ونحو كان موسى عيسى ونظايره كما ذكرنا
في الفاعل والمفعول واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقرا وتاخيره لغوا نحو ان زيد

بالمستقر

بالمستقر كان خبرا عنها اليوم وبالغو ما كان فضلة وسمي لغوا لانه لو حذف لم يختل
الكلام بحذفه ووجه استحسانه ذلك ان المستقر يحتاج اليه فكان في تقديمه اشعار من
الابتداء بانه خبر لا فضلة واما اللغو فوجه استحسان تاخيره الايذان بانه لغو لا خبر
ومثال المستقر كان في الدار احد جنونك ومثال اللغو ما كان احد خيرا منك في الدار
فيه نحو ولم يكن له كفوا احد اي اخر الاسم ابقاعا لرعاية الفواصل هذا لا يتعلق بحث تقديم الظرف
بل يتعلق بما قبله وهو تقديم الخبر على الاسم فانه جايز وقد انضم اليه في المثال المذكور
وهو الابقاء على رعاية الفواصل وقدم اللغو في القراءة المتفق عليها للاهتمام بشانه حيث
كان مضيا لما سيق له الاية هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان الظرف لغو لانه
فضلة وكان حقه ان يوخر كما نص عليه سيبويه فاجاب بانه انما قدم كونه لغوا للاهتمام
بشانه اذ الاية انما سيقت لنفي المكافاة عن ذات الله تعالى وهذا المعنى مستفاد من
هذا الظرف فكان التقديم اهم ويتصل بهذه الافعال اي بالافعال الناقصة الافعال
المقاربة وهي عسى وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق لانها لا تتم بالمرفوع كما — لا يتم
هنا على كونها متصلة ومشابهة للافعال الناقصة اي كما انها لا تتم الا بالمرفوع بل
يتوقف على الجزء الاخر وهو المنصوب فكذا هذه الافعال وانما لم يقل لاشتراكهما في الدخول
على المبتدا والخبر لان عسى في الاستعمال غير داخل على المبتدا والخبر لانه يقال عسى ان
يخرج زيد اي قرب خروجه وكذلك عسى زيد ان يخرج فليس داخلا على المبتدا و
الخبر وكذا ما استعمل من البواقي استعمال عسى فلو علله بذلك لم يطرد في الجميع بل
المشترك بين الجميع ما ذكره وهو انه لا يتم بالمرفوع وفيه نظر لان عسى قد يستغني
تم بالمرفوع نحو عسى ان يخرج زيد وفي الخبر بينها اي بين الافعال المقاربة تفاوت اذ
قد يستعمل مع على بعضها اي دون البعض فخبر عسى ياتي فعلا مضارعا نحو عسى ان يخرج
زيد ان يخرج لما كان للتوقع ان الذي هو علم الاستقبال تقوية لمقتضاه وربما يقوم — لان عسى في الاستقبال الزم
مقامها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال في قوله عسى طيئ عسى من
طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح بمعنى عسى طيئ ان تطفئ كان القتال الذي
اشار اليه في البيت بين بطنين من قبيلة طي اي ستطفئ البطن المغلوب في القتال
من البطن الاخر بعد هذه الوقعة او الحرب وخبر كاد يدونها اي بدون ان

لان معناه دنو الخبر على سبيل الحصول نحو كاد الشمس تغرب جعل ان دونها فتحصل
ظاهر التنافر وخبرها ان يكون فعلا حالا تقريرا لما يقتضيه معناها من مقاربة الحصول و
نحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت آيبا شاذ اما الاول فلاستعمال كاد مع كون الخبر اسما
ليس مضارعا بل اسم فاعل والاول مثل واصله ما نقل عن الزباء حين قالت لقومها
عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وقد تنكب بالاحمال الطريق المنهج واخذ
على الغوير والغوير ماء معروف لكلب قال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار
عليهم فهلكوا او اتاهم عدو فقتلهم فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر و
الابؤس جمع بؤس اي عسى ان يكون هذا الموضع مشتملا على بؤس وشر وكانت فيها
صادقة والثاني من ابيات الحماسة وهو فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها
وهي تصفر وقد مر ذكره ويروى ولم اك آيبا ولا استشهاد فيه وتصريح عسى تارة على
نحو دعى واخرى على نحو لعل اي يستعمل عسى مع ما يتصل به على وجهين احدهما ان
يستعمل استعمال دعى فيقال عسى عسيا عسوا عست عستا عسين وكذا عسيت عسيتما
عسيتم الى آخره كما تقال دعى دعيا دعوا الى آخره والثاني ان يستعمل استعمال لعل مع الضماير
فيقال عساك عساكما الى عساكن كما تقال لعلك لعلكما وقد يجعل ان مع الفعل فاعلها
فيستغني عن الخبر من التصريف نحو عسى ان يخرج زيد هذا استعمال اخر لعسى وهو ان
يجعل فاعلها ان مع الفعل فلفظ عسى باق على افراده اذ ليس فيه ضمير فلا تصرف فيه وفاعله
مظهر وهو ان مع خبره فيقال عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه فلا يحتاج الى خبر
ويتقارضان اي ويتقارض عسى وكاد ثبوت ان وحذفها نحو قوله قد كاد من طول
البلا ان يمحصا فاستعمل كاد استعمال عسى في ادخال ان على خبره وقوله ومع عسى انت
بعد ما قد انفى ونحو عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهذا
مثال لما استعمل فيه عسى استعمال كاد بحذف ان من خبره واوشك يستعمل استعمال عسى
في تجويز ان تارة فيقال اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد اي يستعمل
اوشك استعمال كاد اخرى اي تارة اخرى فيقال اوشك زيد يجيء كما يقال كاد زيد
يجيء والبواقي وهو جعل واخذ وطفق يستعمل استعمال كاد لكون معناها دنو الخبر على سبيل
الاخذ والشروع فيه فيقتضي ان يكون خبرها حالا كما في كاد فلذلك لم يستعمل ان في اخبارها

نحو طفق او اخذ او جعل زيد يتكلم اي قرب زيد من ان ياخذ ويشرع في
التكلم لكون عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء وكاد لمقاربته على سبيل الحصول
جعل ثبوت ان اصلا مع عسى وحذفها مع كاد وسبق بيانه وانما قال اصلا
لانه قد يستعمل كل واحد استعمال الاخر على سبيل المعارضة ولكن الاصل في كل
واحد منهما ما ذكره واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح ومعناه
نفي ما دخل عليه اذ لا خلاف في الامر العام المعلوم من اللغة وهو انه اذا دخل النفي على
فعل افاد نفي مضمونه وقيل يكون للاثبات اي لاثبات الفعل الذي دخل عليه
كاد في الماضي و في المستقبل اما في الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد
انهم قد فعلوا الذبح واما في المضارع فلان الشعراء خطّؤوا ذا الرمة في قوله لم
يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وهو ان المعنى اذا لم رسيس الهوى يبرح انه يبرح
ويزول وان كان بعد طول عهد فلولا انهم فهموا في اللغة ان النفي اذا دخل على
المضارع من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه وقيل يكون
في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد فعلوا اذ المعنى
كما ذكرنا وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح اذ المعنى وما يبرح حبها من قلبي فهذا القائل تمسك بقول ذي الرمة والقائل
الاول تمسك بتخطئة الشعراء ذا الرمة والجواب انه نفي مقاربة الذبح وحصول الذبح الشعراء ذا الرمة
بعد اي بعد ان نفى مقاربة الذبح لاثباتها ولم يوجد من لفظ كاد وانما من لفظ
ذبحوها هذا جواب عن القولين المذكورين بانا لا نسلم ان النفي الداخل على كاد يفيد
الاثبات لا في الماضي ولا في المستقبل اما هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة وليس
ما تمسكوا به بشيء اما في الآية فلان معناه ان بني اسرائيل ما قاربوا ان يفعلوا لاطناب
في السؤالات ولما سبق من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وهذا النفي دليل
على انهم كادوا الاباء دون فعله فضلا عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد يترتب
عليه الفعل وقد لا يترتب وهو معنى قوله وحصول الذبح بعد انتفائها واما اثبات
الذبح فماخوذ من الخارج وهو قوله فذبحوها واما البيت فلذلك كان معناه ان
حبها لا يقارب ان يزول فضلا من ان يزول وهو مبالغة في نفي الزوال فانكر اذا علق

ماكا وزيد بساهر فضاه الجوس ماسافر وبدا اي لم يسافر ولم يقرب من ان يسافر
ايضا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء اياه واما الحروف فتعمل الرفع والنصب
والجر والجزم واعلم ان الحروف على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة اما
عاملة في الاسماء او في الافعال والعاملة في الاسماء اما عاملة عملا واحدا او عملين
والاولى اي العاملة عملا واحدا اما جارة او ناصبة والثانية اي العاملة عملين
اما ناصبة ثم رافعة او على العكس والعاملة في الفعل اما ناصبة او جازمة
فهذه سبعة انواع احدها ما يكون غير عاملة والثاني ما يكون عاملا في الاسماء عملا
واحدا وهو الجر والثالث ما يكون عاملا عملا واحدا وهو النصب والرابع ما
يكون عاملا في الاسماء رفعا ثم نصبا والخامس ما يكون عاملا في الاسماء نصبا
ثم رفعا والسادس ما يكون عاملا في الفعل نصبا والسابع ما يكون عاملا في الفعل
جزما فالاول الجارة وانما قدم هذا لان الاصل ان يكون الحرف عاملا عملا واحدا
وان يكون المعمول اسما وقد وضعت اي الجارة على ان تفضي معاني الافعال الى
الاسماء اي على ان توصل معاني الافعال الى الاسماء فانك اذا قلت مررت بزيد لا
يصل معنى المرور بزيد الا بواسطة الباء التي هي للتعدية فمنها اي فمن حروف
الجارة من للابتداء الغاية في المكان نحو سرت من البصرة ونحو ان تحوينا اشكل له
تعليه جوى النخل في اذان عود مطافل ونحو من اول يوم مستعار اي اصل وضع
من ان يكون للابتداء في المكان وقد ورد في البيت وفي الاية على خلاف اصله
اما البيت فلانه قال اشكل وادخل من على المخاطب فقد استعمل من في غير المكان
وكذا في الاية وهو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم
فيه وظاهر ان هذا ليس من المكان وغيره للتابعة في كون الشيء مبتدأ فهو مجاز
على الاستعارة فقوله وان يحوينا اشكل له تعليه مبتدأ خبره قوله مستعار وكونها
للتبعيض مبتدأ وخبره قوله يرجع اليه اي كونها للتبعيض في اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وعندي عشرون منها اي من الدراهم وللتبيين نحو خاتم
من فضة وللبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي ارضيتم بالحيوة الدنيا
بدل الاخرة وللتجريد في لقيت من زيد اسدا اي لقيت زيدا وهو اسد كانه جرد

عن الصفات الاخر ولا صفة له الا صفة الاسدية وللاستغراق فما جاءني من احد — بخلاف [illegible] فما جاءني من [illegible]
يرجع اليه اي الى الابتداء اما التبعيض فلانك اذا قلت اخذت من الدراهم فمعناه
اخذت بعضها فلا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان البعضية الدراهم مبتدأ
اخذك كما في خرجت من البصرة لانه يدل على ان البصرة مبدأ خروجك وكذا التبيين
كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان يدل ايضا على ان مبدأ الاجتناب هو
الاوثان وكذا المزيدة والاستغراقية راجعتان الى الابتداء فانك اذا قلت ما جاءني من احد
معناه من واحد الى اقصاه نص على ذلك السيرافي والزائدة الا في النفي وما يجري مجراه
نحو هل لك جاءني من رجل عند سيبويه خلافا للاخفش حجة سيبويه ان زيادتها
في النفي وما يجري مجراه يفيد معنى التاكيد على ما ذكر من التاويل وهو ان معناه من
واحد الى اقصاه واما في الواجب فلا يفيد ذلك اذ لا يصح ان يقال جاءني من رجل ويراد
من واحد الى اقصاه لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي عن الواحد
فانه يستلزم النفي عن الكل حجة الاخفش قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض
لانها وردت في قوم نوح عليه السلام واما قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا فانه وردت
في هذه الامة وقولهم قد كان من مطر اي قد كان مطر وجوابه ان من في هذه
الاية يجوز ان يغفر لقوم نوح بعض الذنوب ولهذه الامة جميعها اذ وردها في
امة واحدة ولكن جاز ان يغفر البعض لمن كان متلطخا بظلم العباد فانها
لا تغفر الا برضاهم وغفران الجميع منصرف الى من تنزه عن المظالم واما قولهم
قد كان من مطر فيحتمل وجهين احدهما انه على الحكاية كان سائلا قال هل كان من مطر
فاجاب بقوله قد كان من مطر والثاني وهو الاظهر على انه على معنى التبعيض اي قد كان
شيء من مطر فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وقد تكون اي من للقسم
مضمومة الميم ومكسورها نحو من ربي لافعلن ضم لي جعلهما منقوصتين من يمين و
الجمهور انهما غير منقوصتين اذ لو كانتا منقوصتين لحرك نون من كما قال ايمن
الله ويمين الله بتحريك النون ومن جعلهما منقوصتين فالمناسب ان يكون المكسورة
من يمين والمضمومة من ايمن والى لانتهائها اي لانتهاء الغاية نحو خرجت الى
السوق في الغاية الحسية وقلبي اليك اي مائل اليك للمخاطب كانه منتهى اليه باعتبار

اذ المراد يغفر ذنوبكم لقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا وقولهم قد كان من مطر اي قد كان مطر وجوابه ان من في الاية

المشوق ما الميل اليه وكون المصاحبة في ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى
ابها الى انتهاء الغاية اي ذكر بعضهم ان الى بمعنى مع في الاية والتحقيق انها بمعنى
الغاية باعتبار التضمين اي لا تضموا اموالهم الى اموالكم فالى باقية على معناها وحتى
وحتى في معناها اي في معنى الى الا ان مجرورها آخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخر جزء نحو اكلت السمكة حتى راسها مثال لما كان المجرور آخر جزء من الشيء اذ الراس
ماكول كالسمكة ونمت البارحة حتى الصباح مثال لما كان المجرور ملاقيا لآخر
الجزء وليس جزءه فان الصباح ليس جزءا من البارحة وهذا بخلاف الى فانه لا
يشترط ان يكون مجرورها آخر جزء من الشيء اذ يقال اكلت السمكة الى نصفها اي
انتهى الاكل عند بلوغ النصف وليس النصف آخر السمكة ولا ملاقيا لآخرها وان
ما بعدها اي والا ان ما بعدها يدخل فيما قبلها اي في حكم ما قبلها ففي مثال السمكة و اى ما بعد حتى
البارحة قد اكل الراس ونيم الصباح ولا يلزم ذلك في الى كقوله تعالى
واتموا الصيام الى الليل فان الليل ليس داخلا في حكم ما قبلها ولا تدخل الا على الظاهر والا
ان حتى لا تدخل المضمر فلا يقال حتاك وحتاه وحتاي بخلاف الى فانها تدخل المضمر و
المظهر جميعا نحو الكلام الى زيد واليه والي ولا تستعمل للاستقرار الا في نحو كان
سيري حتى ادخلها يعني ان حتى لا تكون مستقرا فلا تقع خبرا للمبتدا بخلاف الى فانه
تقع مستقرا نحو السير الى بغداد اي منتهاه ولا يقال السير حتى بغداد الا في نحو قولك
كان سيري حتى ادخلها بالنصب فان الجار والمجرور منصوب المحل لكان وهو رفعا
[illegible] داخل المبتدا والخبر فكان الاصل سيري حتى ادخلها ثم كان عليه هذا فرق
آخر بين حتى والى وتكون عاطفة اي والا ان حتى تكون عاطفة نحو جاء القوم حتى
زيدا فانها لا تكون عاطفة ويبتدا بعدها الكلام هذا فرق آخر بين حتى والى بخلاف الى
لان حتى يبتدا بعدها الكلام نحو حتى الجياد ما يقدن بارسان [illegible]
حتى يكل [illegible] اي حتى كلت الجياد من تعب السير وضعفت حتى لا يمكن ان يقاد
بالجياد ايضا بخلاف الى فانه لا يبتدا بعدها الكلام فان قلت حتى التي يبتدا بعدها
الكلام عاطفة ايضا والعاطفة قد تعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا وقد تعطف جملة على
جملة كما في البيت فليست قسيمة للعاطفة [illegible] قلت ليس عاطفة [illegible]

عاطفة لما دخل عليها او العطف في البيت والباء للالصاق اما حقيقة للفعل نحو
مررت بزيد اذ لا معنى للمرور والمجاوزة تقتضي متعلقا فالباء لتكميل ذلك المعنى
المعدية على ما ساق نحو خرجت بزيد فان معنى الخروج لا يقتضي متعلقا بل حصل
انقضاء والمتعلق بحرف الجر فكان على المعدية فان الخروج نفسه لا يقتضي متعلقا
والمرور بمعنى المجاوزة تقتضي متعلقا وبه داء اي التصق به داء او مجازا هذا مثال
لما كان الفعل فيه ملصوقا به ومررت بزيد مثال لما كان الفعل منه ملصوقا ومنه اقسمت
بالله ويكون للطرف فيما او استعطافا فالاول قسم والثاني استعطاف حسب يكون فالاستعطاف
ما بعد القسم امرا ولا يكون مستقرا الا ان يكون الكلام خبرا معنى هذا الكلام على ما هو
الظاهر ان الباء الالصاقية مع المجرور لا يكون مستقرا على التفسير المتقدم قيل وهو
ان يكون متعلق الجار والمجرور من الافعال العامة كالحصول والكون ولا يكون كذلك
لفظا الا ان يكون الكلام خبرا محتملا عن الانشاء يعني انما يكون مستقرا حيث يكون
الكلام خبرا لا انشاء وفيه نظر لانه اذا جاز به وقوع الظرف مستقرا لا بما وجد المقتضي
عليه فلا مانع لكون الكلام انشاء بان يقال هل به داء وان اراد انه لا يكون مستقرا
الا اذا كان خبرا للمبتدا كما لفظا فلا يفهم عنه لان قوله الا ان يكون الكلام خبرا لا يفيد
ذلك ولعل تطبيق الكلام على غير ذلك اليق فمن عرف ملاحظة بالكتاب مفيدا
ان شاء الله تعالى او للتعدية وفي بعض النسخ او للتعدية ولعله اولى لئلا يكون قسما للعو
اما مكملة ولا يكون ايضا مستقرا على ما ذكر معنى انهم ذكروا ان باء التعدية لا يكون
مستقرا فان قولك ذهبت بزيد لا يقدر فيه معنى الاستقرار والحصول بل معناه اذهب
زيدا ويوضح ذلك انه لا يكون الباء للتعدية في قوله دبار الوكادت ونحن على ما نحو لنا
لولا [illegible] الركاب اي يتضمن الباء في البيت لكونه للتعدية من غير اعتبار الحصول والكون
اذ المعنى كادت تقول الا انها تعلو ملتبسة بنا كما جاء في خرجت بزيد بان يكون للملابسة
بمعنى خرجت ملتبسا بزيد وان يكون للتعدية بمعنى اخرجت زيدا والمذكور في
البيت يتعين ان يكون للتعدية والفعل المجرد نحو اعتضت بهذا الثوب جزءا
منه وهذا بذاك اي اعتضت بدل هذا الثوب وهذا بدل ذلك ولقيت بزيد بحرا اي
لقيت بحرا وهو زيد وهو قريب من معنى التجريد والمصاحبة في نحو خرج بحقي

خنين ويسمى الحال وهو مثل واصله ما قال ابو عبيدة وهو ان حنينا كان اسكافا
من اهل الحيرة فساومه اعرابي بخفين حتى اغضبه فاراد غيظ الاعرابي فلما ارتحل
الاعرابي اخذ حنين احد خفيه وطرحه في الطريق ثم القى الآخر في موضع آخر فلما
مر الاعرابي باحدهما قال ما اشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الآخر لاخذته
ومضى فلما انتهى الى الآخر ندم على تركه الاول وقد كمن له حنين فلما مضى الاعرابي الى م
في طلب الاول عمد حنين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل الاعرابي وليس معه
الا الخفان فقال له قومه ماذا جئت به من سفرك قال جئتكم بخفي حنين فذهب
مثلا يضرب عند الياس من الحاجة والرجوع بالخيبة قوله ويسمى الحال او يسمى
بالمصاحبة لكون مستقرا ابدا لانها تقدر بعد المبتدا والجملة حال من الضمير المستتر
رجع وهو نحو جئتنا اي ملتبس بهما واذا كان خبر المبتدا ولم يكن متعلق نحو
كان مستقرا ولا صادا عن الالغاء عندي اي لا امانع من الالغاء عندي كما في باب الاسماء
فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه جاز ان يكون الباء متعلقا باشتريت على جهة الصلة
كما في كتبت بالقلم فان وجوه التعلق مختلفة كما ذكره في التعليق ونحو ... وسألت
به اي عنه قال الشاعر فان تسألوني بالنساء فانني بصير بادواء النساء طبيب وفي
التنزيل الرحمن فاسأل به خبيرا اي عنه ويجيء نحو فلان بالبلد اي في البلد
ونحو قوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون اي فيها وتكون مزيدة في الرفع نحو
كفى بالله اي كفى الله وفي النصب اي وفي النصب نحو ليس زيد بقائم اي قائما والجر
عند بعضهم نحو فاصبحن لا يسألنه عن بما به اي عما به وآخره اصعد في علو الهوى
ام تصوبا يقال صعد في الجبل تصعيدا وصعد في السلم صعودا والتصوب النزول
وقد اضمرت اي الباء في الله لافعلن اي بالله وفي قول رؤبة خير لمن قال له كيف
اصبحت اي بخير بحذف الجار وابقى المجرور على اعرابه والواو اي ومن حروف الجر
الواو للقسم مبدلة عن الباء ولا تدخل المضمر حطا لدرجتها عن اصلها وهو الباء والتاء
بدل منها اي من الواو وتختص بالله اي بلفظ الله تعالى نحو تالله لافعلن ولا يقال
تالرحمن وتالرحيم وقد نقل الاخفش ترب الكعبة ولا يظهر الفعل معها اي مع التاء مجمع
والواو فلا يقال اقسمت والله ولا يقال اقسمت تالله والجر في م الله مكسورة

بالملابسة ... خرج ... حال فالواو لا تكون الاستقرار اي بالمصاحبة م

معنى لم تجعلها مفروضة من او بمعنى بل يكون مستقلا بمعنى القسم فاما من جعلها
مفروضة من من او من بمعنى فلا يكون مستقلا بل يكون فرعها وحكمها اي وحكم
الميم حكم التاء في الاختصاص بلفظ الله وفي كونها بدلا عن الواو الا انها اي الا ان
الميم لا تستعمل للتعجب بخلاف التاء في تالله يبقى على الايام مبتقل وآخره جون
السراة رباع سنه غرد يقال غرد الطائر فهو غرد من التغريد وهو التصويت
ابقل الحمار رعى البقل والجون الاسود وهو من الاضداد وسراة كل شيء ظهره ووسطه
يقال للذي القى رباعيته رباع والمعنى ان الحمار الموصوف بمثل هذه الصفات يدركه
الموت ايضا ولا يبقى وفيه معنى التعجب وايم الله مضمومة فانها مفروضة من يمين القسم
اما ايمن لعدم وقوع الضمة في الحروف البسائط بل الحروف البسائط قد تكون مفتوحة
كواو العطف ونحوه ومكسورة كباء الجر ونحوه ولا تكون حرف واحد مضموم فلذلك
لم تجعل م الله اصلا كما جعل ام الله اصلا على قول واللام للاختصاص محمولة للفعل
على ما مر نافي الباء المحمولة نحو شكرت لزيد فان معنى الشكر يقتضي متعلقا فاللام
محمولة لمعناه كما في مررت بزيد والمال لزيد اي مختص به وللقصد اي اللام يكون
للقصد نحو جئتك للانتفاع اي هي علة غائية تقصد الفعل لاجلها وللعاقبة نحو لزم
نحو م الشر للشقوة اي لما كان عاقبة الشقوة كانه كان الغرض وللعلة نحو زرت للخوف
فان الخوف ليس علة غائية تقصد كما في قولك للانتفاع بل الحامل على الفرار باعثه
لله م عليه وقد جاءت اي اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل اي والله لا يؤخر
الاجل وفيه معنى التعجب وفي يا لزيد لان زيدا هو المدعو والاصل يا زيد ثم لا يتعلق
يا بؤس الحرب اي على يا آل زيد ومع الجر نحو يا بؤس الحرب ولا ابا لك على ما ذكرنا من ان اللام مزيدة
خوا مقحمة بين المضاف اليه وهو اولى حيث واصله يا بؤس الحرب الخ وصفت اراهط فاشتروا
وقد اضمرت اي اللام في لاه ابوك اي لله ابوك وقد ذكرنا وفي للظرفية نحو المال في
الكيس ونظرت في الكتاب وقالوا انها بمعنى على في ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على
جذوع النخل وجاز الاصل فيها ضرب من الاستعارة كما ذكر صاحب المفصل وقال في
الحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه وكي اي
ومن حروف الجر كي للغرض نحو كيمه اي لمه قال في لما ادعو فيما ونعاصوا ونعمه

وتكون زيدة ... للنصب نحو ... ردف ... ردف ... ردف نحو ... يستفهم ... م

ونحوه والاصل لما فعلت اى لاى غرض فعلت ولا تدخل الا على الاسما الاستفهامية كما
ذكرنا ورب للتقليل وتختص بالنكرة ظاهرة ومضمرة نحو رب رجل وربه رجلا و
اجيء رب رجل وغلامه خطاب لكونه معرفة وغلام له بخلاف رب رجل وزيد
هذا سوال وجواب فالسوال ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولا يقال رب غلامه
فكان ينبغي ان لا يجوز ايضا رب رجل وغلامه كما لا يجوز رب رجل وزيد والجواب
الفرق وهو ان غلامه مقدر بنكرة اذ الاصل في غلامه غلام له بخلاف زيد فانه غير
مقدر بنكرة فلذلك افترقا ومقتضى هذا ان يجوز ايضا رب غلامه لانه مقدر بنكرة
بل الجواب الحق انه مقدر بنكرة وهو تابع ايضا فيجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع
و لفظ الكتاب ايضا مشعر بهذا لان المفروض في الموضعين كونه تابعا و بعد
كونه تابعا الفرق ما ذكره وهو ان احدهما مقدر بنكرة دون الاخر والظاهر ان
والنكرة الظاهرة المجرورة برب يلزمها الوصف بمفرد او جملة نحو رب رجل كريم
لقيت او رب رجل ابوه منطلق لقيت والغرض تحقيق التقليل لان الشيء موصوفا
اقل من كونه غير موصوف وقوله ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار هذا ايراد فان مجرور رب نكرة غير موصوفة اصلا فاجاب بقوله فى
تقديره هو عار يعنى ان عار خبر مبتدا محذوف والجملة صفة النكرة ولا استغنى عن
الفعل المسلط هي اي امها على الاسم هو عائد الى رب ولما ابرزها لان الصفة وهي
المسلطة جرت على غير من هي له اذ التسلط لرب يعني ان الفعل لا يعمل في الاسم بعدها
الا بواسطة رب فهو سبب تسلط الفعل على الاسم وكان الاولى ان يعلل عدم تأخر
رب عن الفعل بكونها لانشاء التقليل و لها صدر الكلام والمعنى الذي ذكره
يجئ في كل جار ومجرور يتسلط الفعل به على الاسم كجلست على البساط ونحوه ويجئ
اي الفعل محذوفا في الاكثر ويلزمه المضي لان المعنى تقليل محقق ولا يكون الا في
الماضي كما المثال ونحو ربما يود متاول لانه دخل على المضارع ولكنه بمعنى الماضي
لان المراد حكاية الحال الماضية وانما عبر عنه بلفظ المضارع دون الماضي استحضارا
لودادتهم والمضمرة اى النكرة المضمرة بعد رب نحو ربه ويلزمها التفسير بنكرة
منصوبة و مذهب البصريين انه يجب ان يطابق الظاهر في افراده وتذكيره وذهب الكوفيون

الى

الى انه يطابق الى ما تقدم كما في قولك قال هل من رجل كريم فيقال ربه رجلا فيجب مطابقة
للضمير عندهم وتلحقه اى رب ما فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية نحو ربما قام
زيد وربما زيد قائم وربما تلحقها ما ولا تكفها عن العمل بسبب ضعيف دون بصرى و
غلام فيكون ما زائدة كقوله تعالى فبما رحمة من الله وسيول من ملحقة اى بها عنها
اى معنى رب مجرور لما افعل قال المبرد اراد لربما افعل وانشد وانا لمما نضرب لمما
الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم والبيت لابي حية النميري اى وانا تلقي به
لربما ضربت تلقي اللسان الى آخره جملة منصوبة المحل صفة لضربة وتضمر اى رب
بعد الواو كثيرا والعمل لها دون الواو خلافا للكوفيين فانهم يقولون الواو عملت
عمل رب لنيابتها عنها كما عمل واو القسم الجر لنيابتها عن الباء وايضا لو كانت
عاطفة كما زعم البصريون لادى الى وجود معطوف من غير معطوف عليه لانها
تكون في اول الكلام وحجة البصريين ان الواو حرف عطف فلا تعمل قياسا على
الفاء وبل لانها غير مختصة باحد القبيلين واما واو القسم فانما عملت لانها بدل عن
الباء ولذلك تدخل عليها حرف العطف كما تدخل على الباء فيقال ووالله وفوالله لا من
ولا يجوز دخولها على واو رب وقد يجئ اضمار رب بعد الفاء نحو قول امرئ
القيس فمثلك حبلى وما بعده فطرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اى فرب
مثلك اي فرب امراة مثلك وبعد بل اى وقد يجئ اضمار رب بعد بل نحو بل بلد ذي
صعد واصباب البلد المفازة والصعد جمع صعود وهو ما ارتفع من الارض خلاف الموتفع
الهبوط والاصباب جمع الصبب وهو ما انحدر من الارض فهو بمعنى الهبوط اي رب
مفازة ذات ارتفاع وانخفاض وعند الاخفش هي اي رب اسم لانتفاء الاحرف
الجر عنها فيها التنوين ولكونها في مقابلة كم الخبرية اختلف في رب فالبصريون على
انها حرف جر والكوفيون والاخفش على انها اسم وحجة البصريين انها لو كانت اسما
لافتقرت الى جزء آخر يتم به والظاهر ان العامل الفعل بعده لكنه لا يعمل فيها
لكونه مجرورا بها والمجرور لا يعمل في الجار وحجج الآخر بعد مذهب الاخفش بوجهين
احدهما انها لو كانت حرف جر كانت للتعدية لما وحروف الجر لكن اللازم منتف
وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها معدية واما ثانيا فلان انتفاء اللازم

معنى لانه مذكر ان رب هو المطلق المفعل على الاسم بعده ولا معنى للتقدير الا
هذا والثاني انها في مقابلة كم الخبرية ادرب للتقليل وكم للتكثير وكم الخبرية اسم
ولذا مقابله وتستعمل اي رب للتكثير بحسب غلبته على الحقيقة حتى صارت كانها حقيقة
في التكثير والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو او الذي كان كزيد المثال الاول
متعين للمقصود لكونه صلة الذي وصلة الموصول لا بد وان تكون جملة وانما
تكون جملة لجعله حرف جر نحو الذي في الدار اذ لو كان اسما كان مفردا فلا تقع
صلة الذي الا بحذف صدر الصلة نحو الذي هو كزيد اي مثل زيد وحذف صدر
الصلة ليس بواضح كثير فجعلها حرف جر راجح واما المثال الثاني فلا يتعين اذ قد يكون
الكاف حرفا وقد تكون اسما اي الذي كان مثل زيد عمرو فعلى مثل هنا ليس
منبها على ان كاف التشبيه قد يحتمل كونه حرف جر وقد لا يتعين وتستعمل للقران
في الوقوع نحو كما حضر زيد قام عمرو اي اقترن القيام والحضور في الوقوع
فهما مقترنان في المقارنة في الوقوع وقيل انها في قوله تعالى كما ربياني صغيرا
لتاكيد الوجود ولعل بيانه انه ليس الكاف فيه للقران في الوقوع لان التربية واقعة
من الوالدين والرحمة لهما مطلوب وقوعها لانها مذكورة بصيغة الامر في رب
ارحمهما فالكاف ليس للمقارنة في الوقوع بل لتاكيد وجود الرحمة اي اوجد رحمتهما
ايجادا موكدا محققا كما اوجد الوالدين تربيتهما لي ايجادا محققا موجودا او الايجاد الملحق
وتكون مزيدة في المنصوب نحو ليس كمثله شيء اذ المعنى ليس مثله شيء وقيل المثل
صلة بمعنى ان الكاف ليست بزائدة بل المثل زائد اذ يقال مثلك يفعل كذا والمراد انت الامير
تفعل كذا وليس الغرض اثبات للامر مثل و يحتمل ان لا يكون واحد منهما
اي من الكاف والمثل صلة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية اذ يقال مثلك الكناية
لا يبخل وهو يريد نفي البخل عن ذاته فنفوا البخل عن مثله قصدا الى المبالغة
وسلوكا لطريق الكناية لانه اذا نفي عمن يسد مسده فقد نفي عنه نظيره قولك
للعربي العرب لا تخفر الذمم اي لا تنقضها فانه ابلغ من قولك انت لا تخفر فاذا
كان من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله
شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو

نفي المماثلة عن ذاته تعالى هذا ما اشار اليه صاحب الكشاف وفي الجر اي وتكون
مزيدة في الجر نحو فصيرهم كعصف ماكول اي صيرهم مثل تبن اكل ورق زرع
اكلته الدواب وراثته وفي المرفوع نحو عندي كذا درهما عند بعضهم يعني ان
بعضهم يقول ان الكاف زائدة والتقدير عندي ذا اي عندي هذا وهو مبهم هو
فميزه بقوله درهما وليس بذاك هو رادّه اي ليس حمله على الزيادة بل يجوز
ان يراد عندي مثل هذا ثم فسره بقوله درهما ويكون ذا اشارة الى شيء اي
عندي مثل هذا الشيء وقد تكون اسما في نحو يضحكن عن كالبرد المنهمر اي
يضحكن عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافة والمنهمر الذائب ولا ينفصل الذائب
اي الكاف المضمر خلافا للمبرد نحو وام اوعال كها او اقربا شاذ وما قبله وهو
للعجاج فاصبحت منه بنتا او هو بانحي الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا
ذات اليمين غير ان ينكبا يصف حمار الوحش باتنه من صادر رماها والسنن
الذهاب على طريقة واحدة الذنابات جبال صغار اي انقعها الحمار وجعلها في ناحية
منه والكثب القريب وام اوعال هضبة وهي عطف على الذنابات اي جعل الحمار هضبة
الذنابات في جانب شماله وام اوعال في جانب منه كها اي كالذنابات او اقرب انضفت
اي تعوض بكسر اي الحرف اي من غير ان تعوض عنها ومحل الاستشهاد قوله
كها اي اذا دخل الكاف على المضمر وتتصل بها اي بالكاف كما في قوله تعالى اجعل لنا
الها كما لهم الهة وعلى للاستعلاء نحو امررت عليه اي الحقت وعليه دين والاول
مثال للاستعلاء الحسي والثاني للاستعلاء المعنوي وتكون اسما نحو غدت من عليه اي
من فوقه وقد يعني البيت مشهور وعن للبعد والمجاوزة نحو رميت عن القوس
وهذا الحديث عن فلان وكذا اي وتكون عن للبعد فيترها بعده وطبقا عن طبق
اي طبقا بعد طبق اي شدة بعد شدة وتكون اسما في نحو من عن يمين الخطا او
سماهج قال الاصمعي سماهج جزيرة في البحر وقبله يا دار سلمى بين دارات العوج
جرت عليها كل ريح سيهوج اي شديدة هوجاء من خلال يا خرج من عن يمين
الخطا او سماهج والخط موضع بالبحرين ينسب اليه الرماح الخطية والهوجاء الريح التي تقلع
البيوت ومذ لابتداء الغاية في الزمان ولا يدخل المضمر وقد يكسر ميمهما وقد معناها

في الزمان كمذ
للظرف قياسا على
من غاية الابتداء
الغاية م

الا ان المبرد يدخلها على المضمر لعل توجيه قول المبرد ان منذ لابتداء الغاية في المكان
ووجه المذهب المشهور انه لم يوجد اضافته الى المضمر في كلام الفصحاء ومجرد القياس
لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء وظاهر الالفاظ ان المبرد يقول في مذ دون منذ
ويمكن ان يفرق بينهما بان مذ اوغل في الاسمية لنقصه بحذف النون الاصلي
منه ولذلك يصغر مذ اسما على منيذ ومنذ لما لم يتصرف فيه على وجوده فكان
اشبه بالحروف وهو من فلذلك جوز اضافة مذ الى المضمر دون منذ هذا غاية ما
يتصرف في تقرير قول المبرد ويومان اي مذ ومنذ اسمين بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة لتقدير وقوعه في جواب متى لانه يقال متى خرجت فيقول مذ يوم السبت
اي اول مدة الخروج يوم السبت واذا لم يكن مفردا ولم يكن معرفة لم يتعين الابتداء
مع انه المطلوب في جواب متى وبمعنى جميعها اي جميع المدة فيليهما النكرة الدالة على
العدد والتقدير ووقوعه في جواب كم فانه اذا قيل كم مدة لم تلق زيدا فيقول في جوابه
مذ يومان اي جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان والمقصود هاهنا العدد
فلا يشترط فيه التعريف فمعنى قوله فيليهما اي جاز ان يليهما على هذا التقدير النكرة
بخلاف الوجه الاول فانه لا يجوز ان يليهما النكرة وقد يليهما المصدر نحو ما رايته مذ سفره
او منذ سفره والفعل نحو ما رايته مذ سافر وان نحو مذ انه سافر فيقدر زمان مضاف
عليه اي اشارة الى قول بعيد وهو ان ما بعد مذ ومنذ فاعل فعل محذوف ومعناه
من اذ فاذا قلت ما رايته مذ او منذ سافر فمعناه من اذ سافر واذا قلت ما رايته
مذ يوم الجمعة او يومان تقديره من اذ مضى يوم الجمعة او من اذ يومان مضى هذا
لا حاجة الى تقدير زمان مضاف لان اذ دال على الزمان ويكونان مبتدأين ما بعدهما
خبرهما اي اذا قدر زمان مضاف فيكونان حينئذ مبتدأين ما بعدهما خبرهما ولو لم يقدر
الزمان لم يصح كونهما مبتدأين اذ لو لم يقدر لكان المعنى مثلا اخبارا عن نفس الزمان
لو قلت ما رايته مذ سافر اذ لا سفر هو كل او اول المدة سفره بل لا بد من تقدير
زمان مضاف اي زمان سفره وقد اختلف في اعرابهما فجمهور البصريين على انهما
مبتدآن ما بعدهما خبرهما فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة وكذا منذ
يومان معناه جميع المدة يومان وذهب بعض البصريين ومنهم الزجاج الى ان

ما بعدهما

لان مذ ومنذ
اسمان للزمان
لا ظرفان لكون
تقديمهما صحيحا

ما بعدهما هو المبتدأ وهما خبران مقدمان لان المعنى بيني وبين انقطاع الرؤية
يومان وضعف هذا بكون المبتدأ نكرة من غير مصحح ولذلك لا يتعلقان بمحذوف و
لا لفادهما اي ولا لفاد مذ ومنذ بما قبلهما معنى لا يتخللهما العاطف بخلاف ما يشعر ان
به هذا اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فهو ان مذ ومنذ على مذهب البصريين
مبتدأ ما بعده خبره فح يكون جملة مستقلة واذا كانت مستقلة كانت مظنة لجواز
عطفها على الجملة قبلها وهي ما رايته فيقال ما رايته ومذ يومان كما يتخلل العاطف
بين قولك ما رايته وبين الجملة التي هي تفسير لمذ ومنذ وهي اول المدة يوم الجمعة
او جميع المدة يومان فيقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان فلما هو م
بان شرط دخول العاطف ان لا يكون الجملتان متحدتين من حيث المعنى فان
اتحادهما يمنع تخلل العاطف ومذ ومنذ مع خبرهما متحدان بما قبلهما اذ لا يقال ابتداء
مذ يومان الا بعد تقدم نحو قولك ما رايته بخلاف تفسيرهما فانه جملة مستقلة بنفسه
لا يتوقف على تقدم جملة عليه واما ما قال معنى لان مذ ومنذ ليسا بظرفين متعلقين
بما قبلهما حتى يكونا متحدين لفظا ومعنى بل هي جملة مستقلة ولكنهما متحدة بما قبلهما
معنى هذا شرح هذا اللفظ وفيه ادنى حزازة لان تفسيرهما اما ان يشترط فيه تقدم فعل
يكون هذا مبتدأ له او لا يشترط فان اشترط لم يكن التفسير ايضا مستقلا وان لم
يشترط لم يكن الفعل الذي جعل هذا مبتدأ له فقولك اول المدة لا يعلم منه من غير معلوم م
تقدم ذكر اي اول المدة لانتفاء الرؤية او لابتداء الضرب او لغيرهما وحاشا للتنزيه
ويكون فعلا عند المبرد مذهب البصريين ان حاشا حرف جر لانه روي الجر بعده قال
الشاعر حاشا ابي ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم ولانها لو كانت فعلا لدخل عليها
ما المصدرية قياسا على خلا وعدا وذهب المبرد الى انها قد يكون حرف جر كما قال البصريون
وقد يكون فعلا ينصب ما بعده كما قال الكوفيون لانها متصرف فيها قال وما احاشي
من الاقوام من احد ولان لام الجر يتعلق به لقوله تعالى حاش لله وحرف الجر لا
يتعلق بالحرف ولانه نصب بها كالحديث اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ
قوله ويكون فعلا المراد انه قد يكون فعلا وقد يكون حرف جر ايضا وهو مذهب

٢٠٣ البود وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها اي ما بعد حاشى وعدا وخلا منصوب
اذا كانت اي الثلثة افعالا وعد مثا اي في الاستثناء انه اذا قلنا جاء القوم عدا او
خلا او حاشى زيدا فمعناه جانب بعضهم زيدا وجاز حذف احرف الجر اي وان
قياسا لانها متعلق لان بصلتيهما كانا مامطلة للتخفيف ومحلها اي ومحل ان وان
مع ما في حيزها النصب عند سيبويه لانه اذا نزع الخافض نصب ما بعده كما في نحو
واختار موسى قومه اي من قومه والجر اي ومحلها الجر عند الخليل كما في قول
رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت اي بخير فحذف الجار وابقى المجرور على
حاله الثاني من انواع العامل الناصبة للاسم منها حروف النداء ومن يعمل العمل
لها فان حروف النداء تنصب بنفسها عند بعضهم وعند غيرهم ان حروف النداء اسما
افعال تنصب ما بعدها كبله زيدا ورويد زيدا والمحققون على ان المنادى منصوب
بفعل لازم اضماره والدليل عليه هذا وجهان احدهما انها لو كانت اسما افعال لكان لها
موضع كما في رويد ونحوه وليس موضعه مظهرا فلا بد من ضمير ورح انه ان يكون ذلك
الضمير لمتكلم او مخاطب او غايب لا يجوز ان يكون لغايب اذ لم يتقدم عليه ذكر ولان المعنى
ليس على ان الداعي غايب ولا جائز ان يكون للمتكلم لان ضمير المتكلم لم يرد مستترا في اسماء
ولا جائز ان يكون للمخاطب اذ ليس المعنى ان المخاطب هو الداعي هكذا ذكروه وفيه نظر
لان بعض اسماء الافعال فيه ضمير المرفوع للمتكلم كما في بمعنى اتضجّر او نتضجّر وآوه
بمعنى اتوجّع او نتوجّع والثاني ان اسماء الافعال ليس فيها اقل من حرفين والهمزة
من حروف النداء وهو حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل كون البواقي
ايضا اسما افعال اذ لا قايل بالفرق وهي اي وحروف النداء يا وايا وهيا للنداء
البعيد او ما جرى مجراه اي مجرى النداء البعيد كما في الجاهل الغافل فانه في حكم
البعيد فجاز ان يخاطب بيا تنبيها على تنزله لغفلته منزلة الغايب البعيد ويحتمل ان
يريد بما جرى مجراه قوله يا الله فانه اقرب من كل قريب ولكون المنادى في
الداعي لما راى نفسه بعيدة عن حضرته تعالى ناداه بنداء البعيد هضما للنفس
واستقصارا لها واي والهمزة للقريب وواللندبة خاصة نحو واعبد الله لان

المقدم

المقدم انه ابن عبد الله ومنها اي ومن الناصبة للاسم الا فيمن يعمل النصب لها
في الاستثناء فان بعضهم قال اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصبة حرف الاستثناء
لانه بمعنى استثني والصحيح انه اي ان النصب بالفعل او بما تضمن معناه اي معنى الفعل
كاسم الفاعل وساير المشتقات قبلها اي قبل حروف الاستثناء بتوسطها اي بتوسط
حروف الاستثناء وبعضهم جعلها اي حروف الاستثناء عاملة في نحو عشرون الا
خمسة كذا اي حيث لم يتقدم فعل ولا ما تضمن معناه فيكون العامل الحرف ومنها
ما يذكر في المسايل الست الجبرية من نحو شيء الا واحدا او مال الا اشيا يعادل كذا
ليس هاهنا معنى تنقص معنى ان هذه الصور لم يوجد قبل الاستثناء فعل ولا ما يجري مجراه
ليكون عاملا فيما بعد الا فيكون الا هو العاملة والاولى ان نقول تنقص بالنا اي متى نقص من المخلد
انت واحدا كالوقيل شيء تستثني منه واحدا ونعني في المسايل الست الاصول الست في
علم الجبر والمقابلة وهي جذرٌ يعدل عددا مالٌ يعدل عددا مالٌ يعدل جذورا يعدل مال وجذور
عددا جذورٌ وعددٌ يعدل مالا وعددٌ يعدل جذورا والثلثة الاول تسمى مفردة
والاخيرة تسمى مقترنة وكذا في المنقطع اي كذا العامل حروف الاستثناء في المنقطع نحو ما
جاني احد الا حمارا اي دع حمارا هذا مذهب بعضهم والاكثرون على انها اي على ان الا
هاهنا اي في المنقطع في معنى لكن ولا بد من تقدير الخبر فالتقدير في المثال لكن حمارا
جاء ومنها اي ومن حروف العاملة الواو بمعنى مع فيمن يجعل العمل لها اي للواو
بمعنى مع وقد مر ذكر الاختلاف في اول بحث العوامل وجمهور البصريين على ان النصب
له الفعل المتقدم بتوسط الواو الثالث من انواع العامل الناصبة للفعل المضارع
وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تخرج وانما عملت النصب لمشابهتها ان المفتوحة
المشددة لفظا ولان الجملة التي تقع بعدها مفرد كقولك عجبت من ان ضرب زيد
اي عجبت من ضرب زيد كان ما بعد المشددة في تاويل المفرد واما اخواتها فقد حملت
عليها في العمل لانها للاستقبال والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة مثل علمت ان
سيقوم وان لا يقوم والتقدير انه سيقوم وانه لا يقوم اذ لا يمكن ان يجعل ان تكون ناصبة
لان الفعل ليس مضارعا لانه لا يجتمع على الفعل حرفا الاستقبال فتعين ان يكون مخففة من
الثقيلة وكذا التي تدخل الماضي نحو عجبت من ان قام زيد تقديره من انه قام زيد

اذ لا تكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا واما التي تقع بعد الظن نحو ظننت ان يقوم بمعنى ان
فيها الوجهان احدهما ان تكون ناصبة والثاني ان تكون مخففة من المثقلة و
الفعل بعده مرفوع والمقدر ظننت انه يقوم وكلاهما اي الناصبة والمخففة
مصدرية لان كل واحد منهما مقدر بمصدر التي تقع بعد غير العلم والظن يجب
ان تكون ناصبة نحو اريد ان تقوم والحاصل ان التي بعد العلم يجب ان تكون
مخففة من المثقلة لتكون مخففة مناسبة للعلم والتي تقع بعد غير العلم والظن
ناصبة لانه لا مانع لتعلقها بغير المحقق واما الظن فلما كان اعتقادا راجحا يحتمل
النقيض فمن حيث الرجحان شابه العلم فجوز ان يكون ان بعده مخففة ومن حيث
احتمال النقيض خالف العلم فالتحق بسائر الافعال التي تقع بعدها الناصبة فلذلك
جاز بعد الظن الوجهان ولن معناها نفي المستقبل نحو لن ابرح الارض والغرض
ان لن تفيد التاكيد لا التابيد على ما نقل عن بعضهم والمثال مرشد الى هذا لانه
مقيد بحتى وهو لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وهي للتاكيد ولا تستغير
ان تكون للتابيد لان حتى بدفعه وهي اوكد من لا فان لا يدل على نفي اصل الفعل
نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة وتاكيد نفي القيام قلت لن اقوم وهو امر مستفاد
من استقراء كلام العرب ولن عند الخليل اصله لا ان خففت الهمزة وسقطت
الالف لالتقائه مع النون الساكنة فصار لن وعند سيبويه حرف ينتصب برأسه
وضعف قول الخليل لانهم يقولون زيدا لن اضرب ولو كان الاصل فيه لا ان لم
يجز تقديم شيء مما في حيزه عليه ولذلك لا يقولون زيدا ان يضرب خير لك واجيب
عنه بانه قد يكون حكم التركيب مغايرا لما قبله وقيل النون ولن مبدلة عن الالف
والاصل لا وهو ضعيف ايضا لفوات معنى التاكيد فيه واذن جواب وجزاء هذا جواب
وضعه يقال لمن قال انا آتيك اذن اكرمك فهو لقوله وجزاء على فعله وانما تعمل
النصب اذا كان ما بعدها متفرغا لها او مستقبلا نحو اذن اكرمك لمن قال آتيك
ولو قلت انا اذن اكرمك او ان تاتني اذن آتك او اظنك كاذبا المرتهنك
فالالغاء اما في انا اذن اكرمك فلان ما بعدها ليس مفردا لها بل هو خبر للمبتدا واما
ان تاتني فاذن آتك فالالغاء فيه لان ما بعد اذن غير متفرغ لها ايضا بل هو جزاء
للشرط

للشرط السابق ولذلك وجب الجزم واما اذن اظنك كاذبا فالالغاء لفوات
شرط الاستقبال فيما بعد اذن لان المعنى اظنك الآن كاذبا لا سأظنك كاذبا
قوله متفرغا معناه معنى قولهم لا يكون ما بعد اذن معتمدا على ما قبلها وعبارته ارجح
لانه ادل على المعنى اذ لو كان غير متفرغ له بل هو معمول لعامل آخر لتوجه عاملان
على معمول واحد وهو ممتنع لا سيما اذا اقتضيا عملين مختلفين فشرط اعمال اذن
ان يكون ما بعدها خاليا عن عمل عامل آخر فيه وهو معنى التفرغ وذكر مثالين
الاول لما كان الفعل بعد اذن معمولا لعامل معنوي وهو الابتداء والثاني لما كان
معمولا للعامل اللفظي وهو حرف الشرط فان قلت فلم لا يكون من باب التنازع
اذ توجه على معمول واحد عاملان تخليا ان قلت لان العامل الاول وهو الابتداء
او حرف الشرط اقوى من العامل الآخر وهو اذن لان الابتداء يقتضي خبرا
فلا يمكن الغاؤه وكذا حرف الشرط يقتضي جزاء فلا يمكن الغاؤه ايضا بخلاف اذن
فانه جاز الغاؤه كثيرا وانما عدل المصنف عن عبارة القدماء وهي ان لا يكون
معتمدا على ما قبل مع انها اعم لانه قد يوجد الاعتماد على ما قبل اذن من غير ان
يكون ما قبله عاملا فيه كما في الواو والفاء على ما سياتي ان شاء الله تعالى لانه اراد
ذكر وجوب الالغاء لقوله فالالغاء اي فيجب الالغاء وانما يجب الالغاء اذا كان ما قبل
اذن عاملا فيما بعده واما ما وقع بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الالغاء فلذلك جعله
قسيما لما يجب فيه الالغاء فقال واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان
اي يجوز الالغاء ويجوز الاعمال اما الاعمال فلان اذن عامل لم يعارضه عامل آخر
فيعمل عمله واما الالغاء فلان المقدر في قولك واذن اكرمك وانا اكرمك اذن واذا
دخل الواو على الفعل لم يجب نصبه اذ لا مقتضي له وعلى الوجهين قرئ قوله
تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا باثبات النون وحذفها وجاز الفصل
فيها خاصة دون ان ولن وغيرهما نحو اذن والله احبك بالنصب وانما جاز الفصل اي قوله اذن
في اذن خاصة دون اخواتها لان اخواتها لم توجد ملغاة في الكلام بخلاف اذن
اذ جاز الغاؤها في مواضع فبجواز الالغاء اشبهت افعال القلب لانه نوع تصرف فيها
اذ جاءت متقدمة ومتاخرة وملغاة ومعملة وقد كثر فيها التصرف بخلاف سائر اخواتها

أعتقدهنها الفصل دون اخواتها واما اختص جواز الفصل بالقسم نحو اذن و
الله اكرمك بالنصب وبما يجري مجراه كالدعاء نحو اذن احسن الله جزاك اكرمك
بالنصب وبالنداء نحو اذن يا فلان اكرمك لان هذه الاعتراضات تؤكد الكلام ١
فلا يعد الفصل بها فصلا وكي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة والنصب في مثل
لكي يعلم الناس اي امراء هوات المعيشة من بابها اي بكي قطعا وفي نحو
اي في غير ما دخل اللام على كي نحو جئت كي تكرمني جاز ان تكون النصب بها
اي بكي وباضمار ان مذهب الجمهور ان كي مصدرية بمنزلة ان اذا دخل عليها
اللام كقوله تعالى لكيلا تأسوا وقد تكون بمنزلة اللام وهي اذا لم يدخلها بل نصب
باضمار ان لانها لو كانت حرف جر لما دخلها اللام ولما دخلت دل على انها مصدرية
بمنزلة ان ومذهب الاخفش ان النصب بعدها باضمار ان مطلقا وهو حرف
ومذهب الكوفيين انها ناصبة مطلقا من غير اضمار ان وما اختاره المصنف
حسن لكنه خارج عن المذاهب الثلثة وجاز الاظهار اي اظهار ان في مثل
كيما ان تغر وتخدعا والبيت لجميل واوله اكل الناس اصبحت مانحا لسانك تمامه
البيت ولم يجز قمت زيدا كي اضرب على تقدير قمت كي اضرب زيدا لان كي مصدرية
او ان مقدرة بعدها ولا يجوز تقدم ما في حيزها عليه كما لا يجوز اريد زيدا ان
تضرب على تقدير اريد ان تضرب زيدا خلافا للكسائي وقوله وشفاء عيك جابرا
ان تسالي مما يعضد مذهب اي مذهب الكسائي اذ التقدير شفاء عيك ان تسالي
جابرا فقدم ما في حيز ان عليه والفراء يجعل المنصوب وهو جابرا حالا من العي
على ما حكاه ابن شجاع هكذا ذكره وفيه نظر اما اولا فلانه يتعلق بالقصة فان كان
جابر اسم رجل فالحق ما ذكره الكسائي وان لم يكن اسم رجل جاز ان يكون فاعلا
من الجبر فالحق ما ذكره الفراء وان كان مجهول الحال احتمل الوجهين واما ثانيا
فلان وصف الشفاء بالجبر كانه اولى من وصف العي فان العي والعجز ليسا سببا
للجبر والصلاح بل هو سبب الضلال والشفاء والخلاص عن العي هو الجابر للاختلال
فلعل تاويله ان العي سبب السؤال والحامل عليه والسؤال سبب الشفاء والجبر
فجاز ان يجعل العي شافيا اسنادا للشيء الى سبب السبب الرابع اي النوع الرابع من

العوامل الجازمة له اي للفعل وهي لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه نحو لم يضرب زيد
نفي الضرب عن زيد في الزمان الماضي ولما مثلها اي مثل لم ويختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل اي لما يفارق لم في امرين احدهما ان في نحو لم يضرب زيد يفيد
نفي الضرب منه في زمان من ازمنة الماضي واذا قلت لما يضرب فمعناه انه لم يوجد
منه الضرب في الزمان الماضي الى الآن اي استغرق نفي الضرب جميع ازمنة الماضي
ولم يوجد في شيء منها اصلا والثاني انه يحذف الفعل مع لما فاذا قيل اقام زيد
قلت قمت ولما اي ولما يقم زيد بخلاف لم ولكان طول لفظ لما عوض عن
المحذوف بخلاف لم ولام الامر عطف على لم اي لام الامر ايضا يجزم الفعل المضارع
وجاز اضمارها اي اضمار اللام في ضرورة الشعر نحو محمد تفد نفسك كل نفس اي
لتفد وآخره اذا ما خفت من امر تبالا ولا للنهي من الجوازم ايضا نحو لا تضرب
وان للشرط والجزاء من الجوازم وقد مر حكمها اي حكم لا وان في باب الفعل ومن
شانها اي ومن شان ان الشرطية ان يلزم الفعل لفظا او تقديرا فاللفظ نحو ان
تكرمني اكرمك والتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي ان
استجارك احد وقلما يحذف معها اي مع ان الفعل من غير شريطة تفسير نحو ان التقسيم
العقل في اموالنا لا نضق به ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر ليس بقياس اذ لم
يذكر بعدها الفعل لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لو اظهر ولا
مفسر له لم يكن على نفس الفعل دليل والعقل الدية قال الاصمعي انما سميت بذلك لان
الابل كانت تعقل اي تحبس بفناء ولي المقتول ثم كثر استعمالهم هذا الحرف حتى
قالوا عقلت المقتول اذا اعطيت ديته دراهم او دنانير يقال ضقت بالامر ذرعا
اذا لم تطقه ولم تقو عليه واصل الذرع انما هو بسط اليد كانك تريد ان تقول
مددت يدي اليه فلم تنله وقتل ولان صبرا اي حبس على القتل حتى قتل فمعنى
البيت اما ان طولبنا بالعقل وهو الدية لا نضيق عنه اي نطيق اداءه وان حبسنا
للقتل قصاصا فنصبر اي نحبس انفسنا لذلك الصبر اي لذلك الحبس للقتل اي نصبر
للقتل ويقتص مما ذكر البيت على انه حذف الفعل بعد ان من غير شريطة التفسير
وكان يحتمل ان يقال في اموالنا ظرف سد مسد الفعل اي ثبت في اموالنا فكانه قال ان ثبت

الفعل يجب في امثالنا فيكون الفعل المقدر في الظرف وهو ثبت مفسر الفعل المحذوف
فيكون من باب ان زيدا قام ولعله انما عدل لان حروف الشرط تقتضي افعالا صريحا لا
ضمنيا كما في زيد ان في الدار فعلى تقدير زيد ان في الدار فالظرف وان تضمن الفعل ثبت م
لكن الفعل فيه غير مصرح ولفظ الفعل شرطا صريحا وان شئنا عطف على قوله ان
يلزم اي ومن شانها ان يلزم الفعل ومن شانها ايضا ان شيئا مما في حيزها
لا يتقدمها فلا يقال زيدا ان تضرب اضرب كما لا يقال زيدا اتضرب بمعنى اتضرب كالاستفهام م
زيدا لان لها صدر الكلام ولذا اي ولامتناع تقدم ما في حيز الشرط عليه قيل
في اشكل انما نقول ان الجزاء محذوف وما تقدم كلام وارد على سبيل الاخبار والا
اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم لان فعلي الشرط والجزاء مضارعان
قابلان للجزم اللفظي ودخول عطف على قوله الجزم اي وان لم يكن اخبارا
بل كان جزاء يلزم الجزم ويلزم دخول الفاء في اي في الجملة الاسمية ونحوهما
يلزم فيها الفاء اذا وقعت جزاء فكان يجب ان الممدوح انت طالق ان دخلت الدار
كما لا يجوز ان يقال ان دخلت الدار انت طالق من غير فاء وجواز عطف على دخول
اي لم يكن الخبر مقدما المقدم خبرا بل كان جزاء يلزم الجزم ودخول الفاء ان م
ويلزم جواز عمرا ان تضرب زيدا اضرب على ان عمروا معمول اضرب مقدما
لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمفروض جواز تقدم نفس الجزاء فكذا ما في حيزه
وهو ممتنع وجواز اي ويلزم جواز اضرب غلامه ان تضرب زيدا لان الضمير
في غلامه راجع الى زيد وهو وان كان مؤخرا لفظا مقدما معنى لان الشرط مقدم في
الرتبة والجزاء مؤخر فهو بمنزلة ضرب غلامه زيد وان كان في حكم المعلق وهو انت
طالق ان دخلت الدار بان المقدم وان لم يكن جزاء لكن حكمه حكم المعلق في الاحكام
هذا كأنه جواب عن سؤال مقدر وهو ان لقائل ان يقول اذا كان المقدم كلاما
واردا على سبيل الاخبار وليس جزاء للشرط بل الجزاء مقدر بعد الشرط فاذا قال انت
طالق ان الدار دخلت فكان يجب ان يحكم جزما بوقوع الطلاق لانه ذكره جزما
من غير تعليق فيه فكأنه قال ابتداء على سبيل الاخبار والجزم انت طالق ثم قال
بعده ان دخلت الدار فانت طالق ولو صرح به هكذا لكان حكمه ان يؤاخذ بالجزم الاول

وبالتعليق

وبالتعليق الثاني ان كانت المرأة رجعية فاجاب عنه بان مقتضى القياس ذلك لكن
العلماء اعطوه حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع الطلاق عليه جزما لما عرفوا من الاستقراء
ان الاول ليس كلاما اجنبيا مطلقا مستقلا بنفسه بل هو دال على الجزاء المحذوف فكانه
جزاء في الحكم وان لم يكن جزاء في اللفظ والسؤال في غاية القوة والتخلص عنه عسير
ولو قلت زيدا ان تضرب اضرب لم يجز باي الفعلين نصبته لان معمول فعل الشرط
لا يتقدم م والجزاء لا يتقدمها فكما لا يتقدم نفس فعلي الشرط والجزاء عليه معمولهما ايضا عليه لان
المعمول يقع حيث يقع العامل والكسائي يجوز نصبه بالفعل الاول وهو الشرط كما يجوز
تقديم معمول ان الناصبة عليها على ما مر نحو اريد زيدا ان تضرب ويجيزه اي الكسائي في
والفراء نصبه بالفعل الثاني وهو فعل الجزاء لتوهم الرفع والتقدم اي بتقدير كون فعل
الجزاء مقدم مرفوع كانه قيل اضرب زيدا ان تضرب وهذا التقدير فاسد لان المقدم
لا مانع فيه والكلام فيما اذا كان مؤخرا ولو وقع هذا الباب لجاز تقديم خبر ماله صدر الكلام
عليه فيقال زيدا اتضرب لان التقدير اتضرب زيدا وفساده واضح ولو قلت ان زيدا
تضرب اي لك فلا يقال في جوازه اذ لم يتقدم على حروف الشرط بل على فعل الشرط الا ان
النصب يجيزه عند اصحابنا ويا بعده عند الكوفيين معنى ان جوازه متفق عليه لكن عند
البصريين ينتصب زيدا بفعل مضمر يفسره الظاهر اي ان تضرب زيدا تضرب لان حروف
الشرط شرطه ان يليها الفعل لفظا او تقديرا ولم يليه لفظا فلتقدر الفعل بعده عليه واما
ص م الكوفيون فيجوزون نصبه بالفعل بعده لانه غير مشتغل عنه بضميره فجاز نصبه نحو زيدا
ضربت والفعل وان تاخر لفظا فهو مقدم تقديرا فهو يلي حروف الشرط من حيث التقدير
وكذا اذا قلت ان تاتي زيدا اضرب بالجزم عند اصحابنا لان زيدا معمول اضرب مقدما
عليه فاضرب هو الجزاء وهو المضارع مجزوم والكوفيون ابوا جزم الثاني لان الجزاء
بعد عن حرف الشرط بتخلل اسم بينهما وهو زيدا واذا بعد عن حروف الشرط لم يؤثر فيه وجوابه
ان زيدا معمول اضرب فالفعل مقدم رتبة واذا تقدم يجب جزمه ولو كان هذا البعد مانعا
من تأثير حرف الشرط لم يجز ان زيدا تضرب وقد ذكر الكوفيون ان تضرب عمرو ومروان
تخلل بينه وبين حرف الشرط فاصل وهو زيدا والكسائي يجزمه اذا فرق بينهما بظرف نحو لانا في
نحو ان تاتي الي اكرمك قصد يعني ان الكسائي يقول ان وقع الفاصل بين فعل الشرط والجزاء ظرفا

نحو اضربه متعلقا بالثاني وهو الجزاء فالجزاء مجزوم لان الظرف اللغو كالمعدوم كما مثل
به فان الكل متعلق بالقصد وهو ظرف لغو بخلاف ما اذا كان فيها اسم نحو زيدا
فانه لا يجزمه نحو ان تاتني زيدا اضرب وان كان الفصل من جنس الاول ظرفا
كان او غيره فالجزم وقفا فانه ان وقع الفصل بين الشرط والجزاء بالظرف متعلق
بالاول وهو الشرط سواء كان ظرفا نحو ان تاتني يوم الجمعة آتك او غير ظرف
نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب بالاتفاق بين الجميع لانه اذا كان متعلقا
بالشرط فلم يكن فاصلا لان الشرط انما تم مع ما يتعلق به فلا فصل في الحقيقة الخامس
اي النوع الخامس من العوامل ما ينصب ثم يرفع وهي سبعة ستة مشبهة بالفعل
ووجه شبهها بالفعل انها مفتوحة الاخر كالفعل الماضي وانها تقتضي الاسم وتلزمه
كما ان الفعل يقتضي الاسم واتصال نون الوقاية بها كما يتصل بالفعل الماضي وهي ان
المكسورة لتوكيد مضمون الجملة وان بالفتح وهي مثل ان المكسورة ولذلك اي
ويقولون ان بالفتح مبتدا وخبره مثلها اي مثل ان في توكيد مضمون الجملة مع قلب
مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل من اضافة مصدر منتزع
من معنى خبر الجملة او وصف اذا كان موصوفا الى اسمها انما قال الى معنى ما هو في حكم
المفرد ولم يقل مع قلب مضمون الجملة الى مفرد لان المضمون وهو المعنى يقلب الى المعنى
لا الى اللفظ وقوله وهو اي معنى ما هو في حكم المفرد انما يحصل من مصدر منتزع من
معنى خبر الجملة مضاف الى اسم الجملة وهو زيد في نحو اعجبني ان زيدا يضرب اي
اعجبني ضرب زيد فالمفرد هو الحاصل من اضافة المصدر المنتزع من معنى وصف هو
الجملة نحو ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي بانتفاء فقههم لان قوم خبر موصوف والمقصود
هو وصفه فانتفاء الفقه مصدر منتزع من صفة القوم مضاف الى اسم الجملة وقوله
الى اسمها متعلق بالاضافة والضمير المضاف اليه يرجع الى الجملة اي الى اسم الجملة
يعني الى الاسم الحاصل في الجملة ولهذا اي ولكون المكسورة محققة مضمون الجملة
والمفتوحة مغيرة لمضمونها بطرق في مقام الجملة كالابتداء نحو قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي وما بعد القول اي في جميع تصاريفه فعلا نحو قلت انك قائم واسم
فاعل نحو انا قائل انك قائم او اسم مفعول نحو زيد مقول له انه مكرم ومن مقام الجملة

مضمونه الذي هو خبر الجملة الى اسم الجملة وقد يحصل من اضافة مصدر منتزع

كونها صلة الموصول وجواب القسم وبعد حتى الابتدائية وتفتح في مقام المفردات
او ما يجري مجراها اي مجرى المفردات وان كان مما يستعمل فيه الجملة لفظا جوازا كان مع
او لزوما اي تفتح حيث كان موضع المفرد كالفاعل نحو اعجبني انك منطلق او ما
يجري مجرى المفرد نحو ظننت ان زيدا قائم لانه لما نصبهما نزلهما منزلة المفرد وقوله
وان كان اي تفتح في موضع المفرد وان كان مما يستعمل فيه الجملة اما جوازا نحو لفظا
عجبت من وقت ان زيدا خارج فانه موقع المفرد لانه مضاف اليه اي من وقت
خروجه وان كان يجوز ان يستعمل فيه الجملة ايضا فيقال عجبت من وقت خرج
زيد لان ظرف الزمان قد يضاف الى الجملة او لزوما نحو اجلس حيث ان زيدا جالس
فانه موضع المفرد لانه مضاف اليه ايضا لكن وجب استعمال الجملة فيه لان حيث
لا يضاف الا الى الجملة لفظا فالحاصل انه انما فتح لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
مفردا وان وقع في الاستعمال الجملة اما جوازا او وجوبا كان الفاعل مثال مقام
المفردات نحو اعجبني انك منطلق والمفعول اي وكالمفعول خارج باب ظن
نحو كرهت انك منطلق والمبتدا اي وكالمبتدا نحو عندي انك منطلق والمجرور
اي وكالمجرور نحو عجبت من انك منطلق او من انطلاقك وتفتح في باب علمت
بدون اللام على حذف ثاني المفعولين هذا على مذهب الاخفش فانه يجعل ان
وما في حيزه في موضع المفعول الاول ويجعل المفعول الثاني محذوفا والتقدير
في ظننت ان زيدا قائم ظننت قيام زيد حاصلا فلا بد من فتحها لانه في موقع المفرد
وهو المفعول الاول وتكسر اي ان معها اي مع اللام فيه تعليقا نحو علمت ان زيدا
لقائم اذ اللام لا تكون الا في خبر المكسورة وهي ليست معمولا علمت لفظا لانها جرت
مجرى المفرد بل هو ممنوع عن العمل فيه لفظا لانها جملة يحتملها الكسر على ما عرف في افعال
القلوب ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد لما فرغ من مواضع وجوب
كسران ومواضع وجوب فتحها شرع فيما يجوز فيه الكسر والفتح لانه يجوز فيه تقدير
الجملة ويجوز فيه تقدير المفرد كما بعد اذا المفاجاة نحو قول الفرزدق وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم يجوز ان يكون مفتوحة بان يقدر ما بعد
اذا مفردا وهو المبتدا فقط اي فاذا العبودية وتقدير الخبر محذوفا اي حاصلة

ويجوز ان تكون مكسورة بان تعد ما بعدها جملة وقد وقعت موقع الجملة بابها
فالتقدير فاذا هو عبد القفا وكذا في قولهم اول ما اقول اني احمد الله على معنى اول
مقولي حمد الله فتكون مفتوحة لانها واقعة موقع المفرد وهو الخبر وهو حمد الله
او اول اقوالي اني احمد الله على ان اول مبتدأ ومجموع جملة وهو اني احمد الله
كما تقول زيد انه منطلق لانه في موقع الجملة وهو منطلق لا على حذف الخبر والكسر
لفساد المعنى هذا اشارة الى الاعتراض الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
عليه على ما ذهب اليه ابو علي وهو ان الخبر محذوف وان مع خبره معمول القول
اي قولي اني احمد الله ثابت واعترض عليه الشيخ فقال معناه ان المحكي بهذا القول
هو عين المقول فلو قلت اعجبني قول زيد ان عمروا منطلق فالذي اعجبك هو نفس
القول الذي هو ان عمروا منطلق واول من باب افعل التفضيل وانما يضاف
الى ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد الله ثابت واول هذا القول باعتبار الحروف
الهمزة وباعتبار الكلمات انّي والاخبار الموجود عن الهمزة او عن ان فاسد غير
مقصود بل المقصود ان اول مضاف الى اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها
غيره ثم اخبر بالثبوت عما هو اول اقواله وهو اني احمد الله ولا حاجة الى خبر محذوف
اي اول الجمل التي تكلمت بها هذه الجملة ونظير ما ذكره قوله عليه السلام افضل ما
قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وفي المسألة قول ثالث يحكى عن الملك عضد
الدولة سالم عن الاعتراض وهو ان التقدير اول ما اقول قولي اني احمد الله بكسر
ان محكية بالقول وهو مثل يحذف الخبر ويبقى معموله قائما مقامه وتكون المكسورة لا
جاز في المعطوف على اسمه بعد مضي الجملة وكذا في الصفة عند الزجاج الرفع حملا على
الموضع ولا يجوز قبله اي قبل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي لما ذكر ان المكسورة
مقررة لمضمون الجملة ومع المبتدأ والخبر وهو معنى قوله للابتداء فرّع عليه مسائل
احدها انه يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان لكن بعد مضي الجملة نحو ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع لان المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء كانت الجملة الاولى كانها
مبتدأ وخبر فيجوز عطف المرفوع على اسم المكسورة كما يجوز رفع المعطوف على المبتدأ
نحو زيد قائم وعمرو وانما جاز هذا في المكسورة ولا يجوز على اسم ليت ولعل

وكان

وكان لانها تغير معنى الابتداء وتجعل الكلام تمنيا او ترجيا او تبطل معنى الابتداء
الذي كان قبل دخولها فخالف المكسورة لانها لا تغير الابتداء وتؤكده قوله بعد مضي
الجملة اشارة الى مذهب البصريين وهو انه انما يجوز العطف على اسم المكسورة بعد
مضي الجملة واما الكوفيون فيجوزون العطف عليه مضت الجملة او لم تمض وحجة
البصريين انه لو عطف عليه قبل مضي الجملة نحو ان زيدا وعمرو قائمان ادى الى ان
يكون عاملان مختلفان في معمول واحد لان خبر ان معمول لان وارتفاع عمرو على
انه معطوف على اسم ان على تقدير الموضع ان او جعلتها معمولها كالمبتدأ المجرد و
عمرو يجب ان يرتفع بما ارتفع به الاسم وهو الابتداء فاذا اطلقت قائمان وجعلته خبرا
لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل واعترض صاحب المغني
على هذا الدليل وقال هو غلط في الرد لان الكوفيين لا يقولون بان الابتداء عامل
في الخبر ولا يقولون ان ان تعمل في الخبر وكيف يلزمهم ما لا يقولون به وهذا الغلط
نظيره ذلك ان البصريين يقولون اثبتنا بالدليل ان الابتداء هو العامل في الخبر
وبينا ايضا ان ان عاملة في الجزئين فمقتضى ذلك الدليل ان يكون الخبر معمولا لان
ومعمولا للابتداء وهو فاسد فصاحب المغني اما ان يسلم ذلك الدليل او يطعن فيه فان
سلمه لزمه ما ذكرنا وان طعن فيه كان يجب ان يذكر وجه الطعن او الحق به له
التغليط ومذهب البصريين ان مذهب الكوفيين باطل لما يلزمهم من مخالفة الدليل
وليس مدعاهم انهم يقولون ما خالف مذهبهم حتى يقال هذا لا يلزمهم والله اعلم
والمسألة الثانية المتفرعة على بقاء معنى الابتداء ان صفة اسم المكسورة يجوز الرفع
فيها عند الزجاج بعد مضي الجملة وعند الاكثر بجواز ذلك في سائر التوابع بحجة الجواز
قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب بالرفع صفة لمحل اسم ان واوّلت
على العطف وعلى اسم لانه يجوز الوصف على المحل ولا يجوز قبل مضي الجملة خلافا
للمبرد والكسائي والجواب عن الاية انه لا نسلم بل يجوز ان يكون خبرا بعد خبر او
خبر مبتدأ محذوف اي هو علام الغيوب او يكون بدلا من الضمير في يقذف او
يكون فاعل يقذف واستغني به عن العائد الى اسم ان لان علام الغيوب بمعناه و
الجواب عن القياس على العطف بالفارق وهو ان المعطوف غير المعطوف عليه

فلا يشكل نقاوة في الاعراب والصفة عبارة عن الموصوف فيقصد به محاسنه هو
ضعيف لان هذا المقدار لم يجوز اختلاف الاعراب لما يجب في المعطوفين التوافق
في الاعراب والجواب عن الفاسد على اصولنا ان التركيب صيرهما منزلة بعض الكلمة
فضعف حملها كانه لم يعمل في الخبر عاملان وفيه ضعيف حمل الاسم بعدها لانكار فهي
معها الحمل على المحل مطلقا قوله تعالى والصابئون على ان الخبر المذكور خبر لان
مقدم على المعطوف تقديرا او على انه خبر الصابئون وخبر ان محذوف وهذا اولى
كما في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف تمسك بعضهم على
جواز العطف قبل مضي الخبر بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
الآية فانه عطف الصابئون على محل اسم ان وهو الذين قبل مضي الخبر واجاب عنه
بجوابين احدهما ان الصابئون ليس معطوفا عطفا على اسم ان بل هو مبتدأ وخبره
محذوف مدلول عليه خبر ان اي والصابئون كذلك والثاني ان المذكور خبر الصابئون
وخبر ان محذوف دل عليه خبر الصابئون وعليه اي وعلى الوجه الثاني قوله
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فمن قرأ مرفوعا اي برفع ملائكته
فان الله يحتمل على ان يصلون خبر ملائكته وخبر الاول محذوف اي لا يصلون
عليه اي ان الله يصلي وملائكته يصلون ولم يكن في الآية الحمل على ان المذكور خبر
الاول لان يصلون للجمع فلذلك قال وعليه اي وتعين الحمل على الوجه
الثاني وقد شبه ان المفتوحة في باب علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف على
المحل كقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق والبيت يثبت اي يجوز
لاحتمال ان يكون العطف باعتبار المحل لا باعتبار التشريك في العامل وانه جار في
الجميع اي في المكسورة والمفتوحة وفي غيرهما من سائر العوامل نقل عن سيبويه جواز
العطف على محل اسم المفتوحة في باب علمت كقوله والا فاعلموا انه عطف اسم على
محل اسم ان المفتوحة واجاب عنه بانه ليس بحجة لانه يلزم ان يكون عطفا قبل
مضي الخبر وهو ممتنع عند سيبويه على ما بينا لاحتمال ان لا يكون معطوفا على عطف
المفرد على المفرد باعتبار تشريكهما في عامل واحد بل باعتبار عطف الجملة على
الجملة بان يكون خبر انا هو قوله في شقاق اي انا انا في شقاق مدة ما بقينا

ما نحن بصدده وليس المراد انا بغاة بل مجرد ان لا نكون بغاة خبرا انا بل خبر قوله في شقاق
اذ لا يستوي المبني الى نصبهم بل في المخاطبين خاصة فالعطف باعتبار المحل لا
باعتبار التشريك والعطف باعتبار المحل جائز في الجميع كما ذكرنا والبيت لبشر بن ابي
حازم وقبله اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في الوثاق واصله انه
جاوز قوم من اهل بدر الفزاريين عن لام من طي فجز بنو لام نواصيهم وقالوا مننا
عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة لذلك فيقول اذا جزت نواصيهم فاحملوها
الينا واحملوا الاسارى ليطلقوهم والا فاعلموا انا وانتم متعادون ابدا وقوله
ان المصطلح هو واخوه وعمرو مختصمان ولو قرئ بالمعطوف الثاني اي عمروا
لم يرد ذلك لانه سكت لنا لا تعلق عن فساد الآخر بيانه انه اما ان ينصب اخوه
او يرفع وعلى التقديرين اما ان يثنى الخبر او يوحد هذه اربع صور لا يصح شيء منها
اما نصب اخاه مع تثنية الخبر وهو مختصمان ففاسد لان نصب اخاه اما ان يكون للعطف
على المصطلح او لكونه مفعولا معه اما الاول ففاسد لان فاعل المصطلح يكون واحدا
ولا فعله يستقيم لان اصطلح افتعل بمعنى تفاعل كاشترك بمعنى تشارك فيقتضي تعددا
واما الثاني فلان فاعل المصطلح يكون واحدا مع اقتضائه متعددا وايضا تثنية الخبر
تكون فاسدا لانه خبر عن المصطلح وحده لان التقدير ان اخاه مفعول معه مشارك
لفاعل المصطلح وليس معطوفا على اسم ان حتى يكون الاسم مثنى فيستقيم تثنية الخبر
واما نصب اخاه مع توحيد الخبر فلان المصطلح هو واخاه مختصم ففاسد ايضا لان
اخاه اما ان نصب عطفا على الاسم فيفسد لتوحيد الخبر اذ لا يقال ان زيدا وعمروا
قائم ويلزم ايضا توحيد فاعل المصطلح والمختصم ايضا واما ان ينصب على المفعول
معه فيلزم توحيد فاعل المختصم دون المصطلح لان التقدير ان الذي اصطلح مع اخيه
هكذا ذكره وفيه نظر لان ظاهر هذا الكلام انه لا يستقيم الا توحيد فاعل المختصم
وهو ممنوع لان المصطلح بمعنى التصالح فيقتضي ان يكون فاعله متعددا لفظا
ولو كان مفعولا معه لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ اذ لا يقال تصالح زيد مع
عمرو بل الصواب تصالح زيد وعمرو على انهما فاعلان لفظا ففيه فساد اتحاد
فاعل المصطلح والمختصم ايضا لان اخاه منصوب لفظا فلا يكون فاعل متعدد

لفظا وهو الواجب في باب فاعل واما رفع اخوه فاما ان يكون مع تثنية الخبر او
مع توحيده وكلاهما فاسدان اما مع تثنية الخبر فان المعطوف هو ولحين مختصان
فلان اخوه اما ان يعطف على محل اسمان وهو فاسد اذ لا يجوز العطف على قبل
مضي الجملة ويلزم ايضا كون فاعل المعطوف واحدا لان المعطوف اخوه ليس
عطفا على فاعل ففاعله واحد واما ان يعطف على المستكن في المعطوف لوجود
الفصل وهو فاسد ايضا لان تثنية الخبر لا وجه له لانه خبر عن المعطوف الذي
هو اسمان واسمان غير مثنى واما رفع اخوه مع توحيد الخبر ففاسد ايضا
لانه حينئذ اما ان يكون بالعطف على فاعل المعطوف فيلزم توحيد فاعل المختصم
لانه لا تعدد حينئذ في فاعله مع اقتضاء بناء الاختصام تعدد الفاعل واما ان يرفع
بالعطف على محل اسمان ففيه الفساد من وجوه ثلث العطف قبل مضي الجملة و
توحيد فاعل المعطوف وتوحيد فاعل المختصم وقوله أيّةً سلكت معناه اي طريقة
وجهة سلكت من الوجوه المذكورة ولم يجامع لامه اي لام الابتداء الا اياها
عطف على قوله جاز في المعطوف على اسمه قبل مضي الجملة اي ولكون المكسورة
للابتداء لم يجامع لامه اي لام الابتداء الا اياها اي الا المكسورة لان لام الابتداء
كان داخلا على المبتدأ فلما دخلت ان لم يكن تغيرها في معنى الكلام فأخرها
ابدا ان واللام تاخرت داخلة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم مفصولا
بينها اي بين ان وبينه اي بين الاسم نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا
او على ما تعلق بالخبر اذا تقدمه اي اذا تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك
آكل اذ لو تاخر المتعلق الذي دخل اللام بطلت صدرية اللام ولكن للاستدراك
اي ومن اخوات ان لكن وهو للاستدراك ويتوسط بين كلامين متغايرين
فالتغاير اللفظي والمعنوي م — معنى اي نفيا واثباتا فالشرط التغاير لا اللفظي والمعنوي نحو ما جاء زيد لكن
عمرو جاء او التغاير المعنوي دون اللفظي كقوله تعالى ولكن الله سلم بعد
سلم م — قوله ولو اراكهم كثيرا لفشلتم لان مثبت كالنفي قبله ولكن التغاير المعنوي
حاصل اذ المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا وسلمكم اذ لو اراكهم كثيرا لانهزمتم
وهكذا يحذف سبب التسليم وهو انتفاء اراءتهم كثيرا واقيم المسبب وهو

التسليم

التسليم مقامه وتتابع اي توافق ان في المسلك المذكور في جواز العطف
على المحل نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء وبكر بالعطف على محل اسم لكن
وفي دخول اللام اي وفي دخول اللام في الخبر لكنه ضعيف وهو مذهب الكوفيين
وان كان كلام المصنف يوهم انه مذهب البصريين وان كان ضعيفا فنحو
ولكنني من حبها لعميد فمتأول وتأويله ان الاصل ولكن انني فنقلت حركة
الهمزة الى النون وسقطت الهمزة وادغمت النون في النون بعد حذف
النون لتلاقي النونات ويجوز معها الواو لان لكن المشددة للاستدراك فلا
مانع من دخول العاطف عليها بخلاف المخففة فانه للعطف فلا ينبغي ان يدخل
عليها العاطفة فلو دخلت فقد انتقل معنى العطف الى الواو ومخففة لكن
للاستدراك واما المشددة فليست بعاطفة فيجوز معها الواو مطلقا وكأن للتشبيه
اي ومن اخوات ان كأن التي للتشبيه نحو كأن زيدا الاسد ووجه اعمال ما ذكر
في ان وهذه الاربعة نعني ان وان ولكن وكأن تخفف اي يجوز تخفيفها بعد حذف
نونها فيبطل عملها لزوال الشبه اللفظي بينها وبين الفعل كقوله تعالى وان كل
لما جميع لدينا وكقوله وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وكقول الشاعر كأن
ثدياه حقان ويجوز الاعمال اي اعمال المذكورات نظرا الى ان الحذف لا يوجب
ابطال العمل نحو لم يكن زيدا ان المحذوف في حكم الملفوظ الا لكن فانها
اذا خففت بطل عملها مطلقا لانها اشبهت لكن العاطفة لفظا ومعنى فلم يعمل
مثلها قال الشاعر لقد باليت مظعن ام ليلى ولكن ام ليلى لا تبالي وخالف فيه يونس
فاعملها كالمشددة وليست عنده حرف عطف وهو ضعيف لانه لم يظهر لها
عمل اصلا في موضع من الاستعمال ويلزم المكسورة اي المخففة اللام يعني اذا خففت
المكسورة ولم تعمل يلزم اللام في خبرها نحو ان زيد لقائم فرقا بينها وبين
النافية بخلاف ما اذا اعملت نحو ان زيدا قائم فانها لا تحتاج الى اللام لانها لا تلتبس
بالنافية لظهور العمل الفارق بينهما وتدخل اي المكسورة المخففة الفعل ويلزم المكسورة
اي بعد التخفيف ان يكون اي الفعل الذي دخل عليه من افعال المبتدأ والخبر
خلافا للكوفيين فانهم يجوزون دخولها على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر

وفي غيرها مستكن بقول الشاعر بالله ربك ان دخلت فقل لها وجب ... [illegible]
المنهود ويشترط عند البصريين ان لا تدخل بعد الخفض الا على فعل من افعال الداخلة
على المبتدا والخبر لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فاذا فاتت ذكر اشترط
ان لا تدخل الا على ما بمعنى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وان كادوا ليفتنونك
وفي المفتوحة انّ ويلزم في المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل ان يكون مع
فعلها قد او السين او سوف او حرف النفي وتقدر اعمالها في ضمير شان منوي لانها
تشترط ان يكون مع فعلها احد هذه الحروف لئلا تلتبس بالناصبة نحو علمت ان قد خرج
وان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وكان مقتضى القياس ان يشترط
مع حرف النفي ما يدل على انها غير ناصبة اذ حرف النفي قد يكون مع الناصبة نحو
اريد ان لا يخرج ومع المخففة نحو علمت ان لا تقوم زيد لكن لا يمكنهم الاتيان بها
بعد لانه للاثبات فلا يجمع مع حرف النفي ولا بالسين وسوف اذ لا يجمع حرفا
استقبال فاستغنوا بالعوض التي عنها نظرا الى الاصل وهو ان لا في الاصل موضوع لنفي
المستقبل كلن وهذا العذر انما يتم لو لم يجمع ان الناصبة مع لا في النفي لكنها
قد جاء معها فالاعتذار مشكل قوله وتقدر اعمالها نحو اذا دخلت المفتوحة مع فعلها
مع قد او غيره من الحروف المذكورة فلم بكن عاملا لفظا فلابد من اعمالها
لان المكسورة المخففة قد اعملت وشبه المفتوحة بالفعل اقوى فلابد من اعماله
في ضمير شان مقدر لئلا تنحط رتبة المفتوحة عن المكسورة وليت للتمني وجاز ليت
ان زيدا قائم على حذف الخبر اي ليت قيام زيد حاصل هذا على مذهب البصريين
وكذا تقول في ليت وهو ان مع ما في حيزها يسد مسد اسمها وخبرها ولعل للترجي
امر مرجو نحو لعلك تكرمني او مخوف نحو ... وقد يشم
اي لعل معنى التمني فينصب الفعل المضارع بعدها اذا وقعت بعدها الفاء كقوله
تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وجاز دخولها اي
دخول لعل على ان عند المبرد نحو لعل ان زيدا قائم قياسا على ليت نحو ليت ان
زيدا قائم على ما ذكرنا وهو ضعيف ... ولان الفرق لا يخفى قياسا واما ثانيا

الثانيه
مذهب من زعم ان المقيس يحذف ... ليت ان زيدا قائم اي ليت قيام زيد حاصل فانما ... ما بعده ساد مسد المعمولين وهو ...

فلا سبيل له

فلا سبيل له جواز لكن ان زيدا قائم وهو ممتنع عنده وتلحق الجميع اي انّ و
اخواتها ما كافة او ملغاة اي عن الكف بمعنى يدخل ما ويحتمل وجهين احدهما ان
تكفها عن العمل والثاني ان لا تكفها بل تكون ما ملغاة عن الكف الا ان الالغاء
اي الغاء ما عن الكف مع الثلثة الاخيرة وهي ليت ولعل وكان اكثر لكنها
لقوة شبهها اي قرب الثلثة من حق الفعل لان معانيها التمني والترجي والتشبيه
بخلاف لكن وان وان مكسورة ومفتوحة فانها لتاكيد معنى الجملة فكفها عن العمل
ابعد من الالغاء ومنها اي ومن العوامل الناصبة ثم الرافعة لا التي لنفي الجنس
على ما قد عد هذا هو السابع مما ينصب ثم يرفع فانه قال اولا وهي سبعة وذكرت منها
وهي المشبهة بالفعل وبقي السابع وهو لا التي لنفي الجنس وقد ذكرها آخرا تتمة
للسبعة السادس من العوامل ما يرفع ثم ينصب وهو ما ولا المشبهتان بليس
ووجه الشبه اشتراكهما في النفي وفي الدخول على المبتدا والخبر وفي زيادة الباء في
خبرهما كما في ليس وكذا ان النافية عند المبرد والكسائي نحو ان هو مستوليا على احد
الا على حزبه الملاعين ولا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه على ما نقل صاحب
المفصل والسابع غير العاملة من الحروف وذكرها استطرادا لان البحث في
العوامل فذكر غير العوامل استطراد وقيل لانها وظيفة اللغة لانه بيان لمعنى مفردات
لا باعتبار العمل والاول اظهر فمنها اي فمن غير العاملة حروف العاطف ومنها
حروف النفي غير ما عمل منها في الاسم نحو ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفي الجنس
او الفعل اي او في الفعل نحو لن تضرب ولم تضرب ولما تضرب ولا تضرب في
النهي وهو ما لنفي الحال نحو ما يفعل وما زيد منطلق في ... اي على عدم اعمال
ما ولنفي الماضي المقرب من الحال نحو ما فعل ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا يقال
طعاما ما اكل ... خلافا للكوفيين احتج الكوفيون بان ما بمنزلة لم ولن ولا لانها
نافية مثلها وهذه الحروف يجوز تقديم ما بعدها عليها نحو زيدا لم اضرب وزيدا
لن اكرم ... وكذلك ما واما البصريون فاحتجوا بان ما معناها النفي
ويليها الاسم والفعل فاشبهت حرف الاستفهام فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام
فيما قبله فكذا ما والجواب عما احتج الكوفيون ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن

مجهوله

فانه لا يليها الا الفعل فلذلك عمل ما بعدها فيما قبلها واما الا فانما جاز التقدم معها وان كان
يليها الاسم والفعل لانها حرف يتصرف يعمل ما قبلها فيما بعدها قال جئت بلا شيء فعمل
الباء فيما بعد النفي وكذا اعمال ما بعده فيما قبله بخلاف ما فانه لا يعمل ما قبله فيما بعده فلا يعمل
ما بعده ايضا فيما قبله هكذا ذكره [illegible] فانت [illegible] يستعمل [illegible]
راسها ما يمتنع مع شيئه [illegible] ان ظاهر هذا البيت حجة الكوفي
لان ما بينها فصل [illegible] وقد تقدم على ما والجواب اولا بانه شاذ وثانيا بانه محمول
للتاويل وهو ان راسها منصب على شريطة التفسير كانه فعل ذكرنا بمنزلة الاشتغال
عنه بشيء آخر فيكون التقدير ما يمتنع راسها ما يمتنع ولا النفي الاستقبال عطف على قوله
ما لنفي الحال نحو لا تفعل وقد يحذف الفعل بعدها جريا مجرى النائب في قولهم اما لا هذا
اما لا زائدة وما المقدر التام ان لا تفعل هذا الامر فافعل ذلك فقدم الفعل لانه امر
فحذف هذه الجملة وابقى ما بقي وهو لا عنها ولهذا [illegible] وكذلك الحرف وهو لا
نائبا مناب الجملة اما لو الالفها فكانها فعل لنيابتها منابه وقد حذف [illegible] لا يجوز القسم
نحو ابرح قاعدا اي لا ابرح قاعدا وفيه فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا
راسي لديك واوصالي ومن اخوات كان اي ويحذف [illegible] اخوات كان نحو
تزال حبال مبرمات اعدها اي لا تزال وآخره ما [illegible] جملة وقد
نفى بها اي بلا الماضي مكررا نحو فلا صدق ولا صلى او في معنى المكرر نحو فلا اقتحم
العقبة لتفسير الاقتحام بالشيئين اي لا فك رقبة ولا اطعم يتيما وغير لا مكرر كقول
الشاعر واي امر سيء لا فعله وقوله واي عبد لك لا الما وقوله ان تغفر اللهم
تغفر جما والدعاء وجواب القسم بمنزلة المستقبل فيجوز ان لا يكرر في الدعاء نحو لا غفر الله
له لان المراد بالدعاء نفيه في المستقبل وفي جواب القسم ايضا يجوز ان لا يكرر نحو و
الله لا ضربت اي والله لا اضرب لان القسم انما يتعلق بلا مع المستقبل [illegible] وما فانه
قد يتعلق بها مع الماضي كقوله والله ما ضربت وتارة اي [illegible] تقول الصدق
من يقول افعلت كذا تقول اي لم فعلت ولتكذيبه لا اي ما فعلت وان بمنزلة ما
في نفي الحال قال الله تعالى ان تتبعون الا الظن وقال ان الحكم الا لله ومنها اي ومن
غير العامل حروف التنبيه وهي ها والا واما مخففتين وقد يحذف الفها اي الف

اما

اما في قولهم اما والله وتبدل همزتها هاء او عينا فيقال هما والله وعما والله و
منها اي ومن غير العاملة من الحروف حروف التصديق والايجاب وهي نعم مقررة لما
سبقها من نفي او ايجاب خبرا او استفهاما فهي في الايجاب اذا قيل قام زيد فقلت
نعم اي قام زيد وفي النفي اذا قيل لم يقم زيد فقلت نعم معناه لم يقم زيد وكذا في جواب
الاستفهام ايجابا نحو اقام زيد او نفيا نحو الم يقم زيد وكذا في جواب [illegible]
لما بعد الاستفهام للنفي وفي جواب اقام زيد معناه قام زيد وفي جواب الم يقم معناه لم يقم
فان قلت لو قال اليس لي عليك الف فقال نعم ينبغي ذلك ان يكون معناه ليس لك
علي الف [illegible] ان بعض الفقهاء قالوا هو اقرار ويلزم الالف قلت لا شك ان معنى
اللغة ان لا يلزمه ولكن الفقهاء اعتبروا العرف فان في العرف [illegible] وهو
الايجاب بعد النفي وقياس اللغة ان لا يلزمه وبلى الايجاب لما بعد النفي خبرا او استفهاما
فلو قال لم يقم زيد فقيل بلى اي بلى قام زيد ولذلك ذكروا في قوله تعالى الست بربكم
قالوا بلى لو قيل نعم كان كفرا لانه يكون معناه نعم لست ربنا ومعنى بلى هو
الايجاب اي بلى انت ربنا واجل وجير وان لتصديق الخبر هذا على مذهب الجمهور
وهو انه لا يستعمل هذه الثلث الا بعد الخبر [illegible] جواب الاستفهام [illegible] وقال
جير لا فعل [illegible] وذهب بعضهم الى ان جير قد يكون اسما بمعنى حقا اي حقا لا افعل واي
بكسر الهمزة وانها بعد الاستفهام ولا يستعمل الا مع القسم كقوله تعالى ويستنبئونك
احق هو قل اي وربي وعند بعضهم انما لتصديق الخبر ومنها اي ومن الحروف الغير
العاملة [illegible] اي [illegible]
[illegible] وكذا الكاف في ذلك وحيهلك [illegible] سرع من يخاطبه بالمد اذا
اذا اسرعت [illegible] وقد سبق الاختلاف في اللواحق بانها
لا محل لها من الاعراب كما هو مذهب الخليل ومنها حروف الصلة سوى ما يجري مجراها
نحو ما [illegible] وان كانت جارية منها وانما الصحيح لان البحث
ق في الحروف الغير العاملة وهي اي حروف الصلة ان [illegible] خلافا للفراء
نحو ان تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي نحو ما ان رايت [illegible] وقال الفراء انها
حرف نفي تزاد [illegible] في التاكيد وان زيدا قائم وهو ضعيف وانما جاز الجمع

من حروف التأكيد اذا وقع فصل بينهما واما اجتماعهما من غير فاصل فلم يعهد والتطرف
ما ان جلس القاضي اجتماعا اي تواليه ان بعد ما المصدرية بالاجماع اي انتظر في
مدة جلوس القاضي فما مصدرية وقد زيد معها ان وان اي ومن حروف
الزيادة ان بالفتح نحو ولما ان جاء بعد لما جاء وما في مما خطيئاتهم اي من خطيئاتهم واذا
ما انزلت سورة اي اذا انزلت سورة وقول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما عائل
ما وعالت البيقورا البيت لامية بن ابي الصلت وقد زاد ما في ثلاثة مواضع من البيت
منبها على ما ذكره قاله في سنة جدب وكانوا في القحط يعمدون ما يقدرون عليه
من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع والعشر ويصعدون بها من السهل ثم يعلون بها في جبل
وعر ويشعلون فيه النار ويضجون بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب
الاستسقاء قال اي السنة الجدبة اي حملت البقر السلع والعشر ما اثقلها والبيقور اسم
جمع للبقر ونحو ذلك كقوله انما الخلي لحلي وقوله تعالى عما قليل وايما الاجلين قضيت
ولا اي ومن حروف الصلة لا في لئلا يعلم اي ليعلم ولا اقسم على الاعرف اذ المعنى اقسم ومنهم
من قال انها غير زائدة بل هي رد لكلام مقدر كانهم قالوا انت مفتر وذكر على الابتداء
فقال لا ثم قال اقسم بمواقع النجوم وقيل انها نفي للقسم وما جاءني زيد ولا عمرو و
هي مؤكدة للنفي حيث سبق قبلها نفي فهي تؤكد ذلك النفي وبيانه انه لو لم يذكر لا وانما
لاحتمل نفي المجيء عنهما وعن كل واحد منهما فلما اعيد ذكر ذلك النفي علم ان المجيء منتف
عن الثاني ايضا بالاستقلال وقد يورد عليه بانه اذا افاد فائدة زائدة لا يكون زائدة
وجوابه انها قد تكون زائدة مؤكدة وبالتأكيد يظهر التنصيص على نفي المجيء عن كل واحد
منهما وافادة التأكيد لا تنافي كونها زائدة ومنها الحرفان المصدريان وهما ما نحو بما رحبت
اي برحبها والاخفش يشترط لها عائدا اي شرط ان يرجع اليها عائد مما وقع صلتها
فهي اي ما عنده اسم مكنى به عن المصدر وقد رد قوله بلزوم استحقاق العذاب
تكذيب المكذب من قوله بما كانوا يكذبون ولا يلزم لان المقدر مفعول مطلق لا مفعول
به اذ رد بعضهم على الاخفش بان ما لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان قوله تعالى
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون في تقدير تكذيبهم التكذيب وتكذيب التكذيب لا يوجب
استحقاق العذاب لان تكذيب التكذيب حق فاجاب المصنف وقال لا يلزم لان التقدير

عند الاخفش بما كانوا يكذبونه والضمير للمصدر المكنى عنه وهو مفعول مطلق يعني كذا
اي لهم عذاب اليم تكذيب كانوا يكذبونه وهو راجع الى المصدر فالتكذيب مصدر لا
مفعول به ليلزم تكذيب التكذيب وان سوى ما يدخل المضارع للاستقبال الا الذي
يدخل المضارع عامل وهذا في الحروف الغير العاملة وقد لا يعمل فيه اي قد لا يعمل ان في
الفعل المضارع ايضا تشبيها بما اي تشبيها لان بما في كونهما مصدرية لا ناصبة نحو ان تقرآن
على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى في البيت مصدرية لا ناصبة
لوجود النون وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيث ما كنتما لاقيتما رشدا ان تقضيا
حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويدا ان تقرآن البيت وقوله ان تقرآن
اما نصب بدلا من حاجة او رفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هي ان تقرآن على السلام
على هذه القراءة وبعضهم اجاز وفاق الذي ان تكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو انت
فينا الذي ترغبين فالذي ترغبين بمنزلة المصدر اي فينا رغبتك ولا يجعل موصولا
بما بعده ولا يلزم التانيث والعائد ومنع تقدم ما في حيز الصلة اي لا يمكن ان يقال
الذي في المثال موصول ما بعده صلته والا اي وان جعل موصولا يلزم امور احدها
ان يكون الذي مؤنثا لانه خبر انت ويقال انت التي ترغبين ولا يجوز انت الذي
والثاني انه يلزم عائد من الصلة الى الذي وليس فيه عائد والثالث انه لو كان
موصولا لامتنع تقدم ما في حيز الصلة عليها لكن قوله فينا متعلق بترغبين المؤخر
من حيز الصلة فيمتنع تقدمه على الموصول وعلى تقدير المصدرية لا يلزم تقدم ما في حيز
الصلة عليها لان فينا خبر مبتدأ لا متعلق بترغبين بل الذي ترغبين مبتدأ ثان بمعنى
رغبتك وفينا خبره اي انت رغبتك حاصلة فينا والجملة مرفوعة المحل خبر المبتدأ
الاول وحملوا عليه اي على كون الذي بمنزلة المصدر قوله تعالى كالذي خاضوا
لان المعنى وخضتم خوضا كخوضهم والظاهر فيه انه موصول والتقدير وخضتم خوضا
كالخوض الذي خاضوه والضمير للمصدر ويجيزون الذي ضربت زيدا فاما على ان الذي
مصدرية والتقدير ضربك زيدا واما على ما جعلوا الذي من حروف المصدر الا انها
مكنيا به عن المصدر مقدرا في صلته ضمير كما هو مذهب الاخفش في ما فيجوز لا
يلزم من كون المصدر مفهوما منه ان يكون الذي حرفا مصدرية بل جاز ان يكون

موصولا مرادا به المصدر بان تقدر موصوفه مصدرا وفي صلته ضمير راجع الى المظهر
المكنى به عن المصدر كما قالت ضربت الضرب الذي تعلم فان الذي في [illegible]
عن المصدر وهو الضرب مع انه اسم موصول يقتضي صلة وعائدا كما ذكره الشيخ
قبل ذلك في ما صدق الذي يضرب زيدا الضرب الذي يضربه زيدا ويحتمل
ان يكون ابن جنا الذي توجيه بهذه المثابة وهو ان الذي موصول حذف صدر صلته
وهو الرغبة والطلب اي بات طالبك ورغبتك الذي ترغبه كونى فيا فالذي
موصول كنى به عن مصدر موصوف فلا يكون الذي حرفا مصدرية والزيادة
الفاء اي الفاء الموصول في نحو مررت بالذي القائم اخوه بالجر اي نعتا وزيادة
الذي اذ التقدير مررت بالقائم فيكون الذي زائدا ويمكن ان يقول من النحاة
الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذين [illegible] البيت
على زيادة الذين لان التقدير من النفر اللائي اذا قعقعوهم قعقعوا او ان قعقعوا
مفسر للفعل المحذوف اي اللائي اذا قعقعوهم حلقة الباب. قال الشارح فلا
يبعد من مذهبهم ان يجعلوه حرفا قوله فلا يبعد حينئذ الابتداء وهو الذين اجازوا
اي الكوفيون لا انها والذي لا يبعد من مذهبهم ان يجعلوه حرفا الا موصولا ومنها حروف
التحضيض وهي الا وهلا ولولا ولوما قيل ان هلا مركبة من هل ولا والا مركبة من
ان ولا ولوما ولولا من لو وحرف النفي فرعت معناها بالتركيب والاجود انها حروف
مفردة موضوعة لهذا المعنى لان التركيب على خلاف الاصل ولها صدر الكلام [illegible]
لانها تدل على قسم من اقسام الكلام كالشرط ويلزم الفعل لفظا او تقديرا لشدة اقتضائها
له [illegible] ان التحضيض والتوبيخ انما يكون على فعل ماضيا كان نحو قوله هلا ضربت
زيدا او معناه التوبيخ على ترك الضرب في الزمان الماضي او مضارعا نحو هلا تضرب زيدا
ومعناه التحضيض والتحريض على الضرب في المستقبل والاحيان وهي الواو او لوما
[illegible] ايضا [illegible] الثاني لوجود الاول [illegible] بعدها الكلام على ما مر اي يقع
بعدها المبتدأ والخبر ومنها قد وهي لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلاة
اي قرب قيامها وللتقليل اذا دخلت المضارع نحو ان [illegible] الكذوب قد يصدق
اي يقع منه الصدق قليلا ويجوز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل بالقسم كل

قد والله احسنت وقد لعمري اكرمتني وعليه قول ابي الطيب قد لعمري اقصرت
عنك وللوفد ازدحام وللعطايا ازدحام لان القسم كثير الاستعمال فتوسعوا فيه
كما توسط بين المبتدأ والخبر نحو زيد والله قائم وكذا بين الفعل والفاعل نحو
قام والله زيد ويجوز السكوت عليه اي على قد مثله اي مثل السكوت ولما
قال الشاعر أزف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اي وكأن
قد زالت فحذف زالت لدلالة ما تقدم عليه كما سكت على لما في قولك قام زيد ولما اي
ولما يقم ومنها حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما صدر الكلام للدلالة
من اول الامر ان الكلام استخبار لا خبر والهمزة اعم تصرفا من هل على ما سيأتي
ان شاء الله تعالى ولذا اي ولكونها اعم تصرفا تقول ازيد عندك ام عمرو على
ام المتصلة فانها تكون معادلة لهمزة الاستفهام دون هل وازيدا ضربت اي [illegible]
[illegible] ازيدا ضربت بايقاع اسم بعد الهمزة [illegible] ويضعف هل زيدا ضربت
لان هل بمعنى قد في الاصل وهي لا يليها الاسم فلذا ما كان [illegible]
من [illegible] اي تقع بعد الهمزة الفاء والواو وكذا ثم كقوله اثم اذا ما وقع [illegible]
ولا تقع هل في هذه المواقع وقد يحذف اي همزة الاستفهام عند الدلالة نحو [illegible]
[illegible] والبيت لعمر بن ابي ربيعة [illegible] ما ادري وان كنت حاسبا
[illegible] وانما حذف الهمزة لدلالة ام المعادلة عليها [illegible]
هل في الامر [illegible] لان المراد الامر بالاسلام والاستفهام
نحو الم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم فهو استبطاء لدخول وقت الخشوع و
التحضيض نحو الا تقاتلون لان المعنى هلا تقاتلون والتقرير [illegible]
[illegible] ام لم تنذرهم والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف
مد الظل [illegible] والتوبيخ نحو اتكذب بآياتي والوعيد
نحو الم نهلك الاولين [illegible] ومنها [illegible]
السين وسوف وفي سوف زيادة تنفيس اي تبعيد وتأخير ومنها لو للشرط في الماضي
نحو لو جئتني لاكرمتك على ان الثاني وهو الجزاء منتف فيلزم انتفاء الاول
لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم هذا اصلها وقد تستعمل [illegible]

الثاني مثبتا لكونه عليه السلام نعم العبد بسبب انه لو لم يخف الله لم يعصه لا يرجعه
العصيان ثابت والمراد المبالغة وذكرا بعد المقدم اي لو لم يخاف الله لما عصاه
ولو فرض عدم الخوف لما عصاه ايضا فكيف لو فرض الخوف فالمعنى انه مدح بعدم
العصيان على كل تقدير فلكلمة المعنى اسمع وجعلن الواقعة بعدها ان تكون
اسما مشتقا لامكان الفعل فلا تقال لو ان زيدا قائم لا مكان لا ثبات بالفعل
وهو لو ان زيدا قام بخلاف ما اذا كان اي الخبر جامدا غير مشتق نحو ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام فان خبر ان اسم جامد فلا يمكن ان يؤتى بدله
بفعل والآية ايضا مثل المثال المذكور وهو لو لم يخف الله لم يعصه لكون الجزاء
غير منتف اذ ليس المعنى انها نفدت كلمات الله بل المراد تعليق عدم النفاد بانتفاء
المقدم من كون شجر الارض اقلاما وماء البحر مدادا فانها اذا لم تنفد كلها هذ؟
مع كثرة الاقلام والمداد فمع قلتها اولى ان لا تنفد ونحو اي لو في نحو المعنى
نحو لو تأتيني فتحدثني بمعنى لتكلم تأتيني فتحدثني وتسهل في الاستقبال عند
الفراء كان بمعنى ان لو اذا دخلت على المستقبل لم تنقل المستقبل الى معنى الماضي كما
ان إن اذا دخلت المستقبل لم تنقله الى الماضي فقد ورد في التنزيل كقوله لو يشاء
الله لاطعمه ولا يراد به الماضي لان المعنى ان يشاء اطعمه وضعف بانه لو اريد
به الاستقبال لوجب ان تعمل فيه لانه مستقبل قابل للاعراب واما عند الجمهور فلما
كان بمعنى الماضي لم تعمل فيه ومنها اما وفيها معنى الشرط ومن ثمة اي ومن
اجل تضمنها لمعنى الشرط لزمتها الفاء نحو اما زيد فمنطلق والتزم توسط جزء
ما في حيزها بينها اي بين اما والفاء عوضا عن الفعل ولها خاصة في تقديم
المقدم لا يمتنع تقديمه عند سيبويه نحو ان اما يجوز تقدم ما امتنع تقديمه جاز اما
هذا فان عمرا ضارب اجازه غيره اما اليوم فاني خارج ونحوه مما يصح نصبه
بمعنى الفعل نحو اما اليوم فانا خارج يعني ان فان غير سيبويه يجيز نصبه بمعنى الفعل
لعدم المانع وهو ان ونحوه منتصب عطفا على قوله اما اليوم اي لا يجيز هذا المثال
الثاني الذي يوجد معه ان ونحوه مما لا يوجد معه ويصح نصبه بمعنى الفعل وهذا
في قوله اما هذا فمفعول ضارب اذ المقدم مما يمكن ان يتحقق فان عمرا ضارب

لان المعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق

هذا

هذا او قدم لما استلزم حرف الشرط والجزاء وكذا اليوم في المثال الثاني معمول
لخارج اي مهما يكن من شيء فاني خارج اليوم فقدم الظرف للغرض المذكور اي
الخلاف في المتوسط بين اما والفاء انه من معمول الجزاء او من معمول الشرط المقدر فقال بعضهم
اي مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وليس بشيء فانه موجب لجواز الرفع بتقدير
مهما حصل او ذكر يوم الجمعة وهو منتصب بالاتفاق وايضا الغرض الاخبار عن
زيد بالانطلاق في يوم الجمعة على كل تقدير والمعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة وقال غيرهم ان المقدم ان كان جاز ان يقدم كالظرف فهو معمول الجزاء
والا فهو معمول الشرط نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فانه معمول ما في حيز ان لا
يتقدم عليه وهذا ايضا ليس بشيء لان الفاء يمتنع تقدم ما بعدها عليها مطلقا كما يمتنع
المقدم على ان بل المقدم انما قدم في حيز الجزاء على ان او على الفاء مطلقا للغرض
المشهور وهو ان لا تلاقي حرف الشرط وحرف الجزاء فلا فرق بين ما وجد ان او لم
توجد قوله اجازه غيره يعني ان تكون هذه الصورة جائزة عند غير سيبويه
ليس كذلك لانه ذكر بعضهم ان هذه الصورة ممتنعة لان ما في حيز ان يمتنع تقدمه عليها
وايضا قوله فانه جاز اما هذا تصريح بان سيبويه يجيز تقديم ما ليس بظرف نحو هذا على
انه وليس كذلك لانه صرح في المفتاح في شرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا
فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانما جاز
نصب زيد ومنها اي ومن الحروف المفسرة اي نحو وترميني بالطرف اي انت مذنب في
آخره وتقليني لكن اياك لا اقلي فان قوله اي انت مذنب تفسير لقوله وترميني
بالطرف وان عطف على اي وتختص اي ان بما في معنى القول دون صريحه كقوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم واما صريح القول فاجاز بعضهم وقوع ان تفسيرا بعده
والجمهور على المنع لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح
القول فلا تحتاج بخلاف ما ليس صريحا في القول كنادى واوحى وامر فان الجملة
لا تقع مفعولا له لفظا لان القول الصريح تقع الجملة مفعولا له لفظا وانما اختص بما في معنى
القول لان ما بعدها اي المفسرة لا تقع الا صالحا ان يكون مفعولا كالنداء في ان يا ابراهيم
وكالامر في امرته ان قم ومنها كلا للزجر والردع كما اذا قيل فلان يبغضك فقال

فقال بعضهم فاما يوم الجمعة ... ان الظرف معمول بالشرط المقدر

فاحتيج الى تضمن القول لتقع الجملة معمولا له لفظا

٢١٦

كيلا ضعفاه ونحوا لها لو وذا عدعن ذكر القول ومنها لام التعريف وتحمه
في لغة اليمن ومنه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر ولام جواب القسم
نحو والله لاخرجن ويلزم مع المضارع النون المؤكدة للفرق بين المستقبل نحوه
والحال لان الغرض تاكيد ما لم يقع مع الماضي قد اي وتلزم مع الماضي
اللام مع قد اما اللام فلربطه بالقسم واما قد فلكونه تقريبا من الحال نحو والله
لقد ضرب وجاز حذفه اي حذف قد نحو قولنا ... من حديث ولا صالي
ما ان حلفت لها بالله حلفة فاجر اي لقد ناموا والموطئة اي ومن اللامات
الموطئة للقسم وهو التي تقدمها القسم لفظا او تقديرا اما اللفظ نحو والله لئن
قمت قمت واما المقدر فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اذ التقدير
والله لئن اخرجوا لا يخرجون وانما جي بالام لتوذن بان الجواب المذكور
نحو لا يخرجون في الآية جواب له اي للقسم المقدر او الملفوظ لا للشرط ان
ليست جوابا للقسم اي ليست اللام الموطئة جوابا للقسم والا اي وان كانت
جوابا للقسم جاز لئن اكرمتني اكرمك بالجزم لكونه جوابا للشرط او الشرط والجزاء
جواب القسم لكن يجب ان يرفع اكرمك فهو دليل على انه جواب القسم المقدر لا
للشرط وكذا في الآية لو كان اللام في لئن اخرجوا غير موطئة بل جوابا للقسم كان
يجب جزم لا يخرجون لكونه جزاء الشرط والشرط والجزاء جواب القسم لكن
لا يخرجون مرفوع لوجود النون فليس جوابا الشرط بل هو جواب القسم لفظا وهو
مسد جواب الشرط ولام جواب لو ولولا اي ومن اللامات لام جواب لو ولولا
نحو لو جاءني زيد لاكرمته ولولا زيد لخرج عمرو وانما جي باللام تاكيدا لارتباط
احدى الجملتين معنى الجواب بالاخرى وهي الجملة الشرطية ونحو حذفها اي
حذف اللام نحو لو جاءني اكرمته وحذف الجواب اصلا كقوله تعالى ولو ان قرآنا
سيرت به الجبال الآية اي لكان هذا القرآن فحذف وكذا حذف جواب لولا كقوله
تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم ولام الابتداء اي ومن
اللامات لام الابتداء نحو لزيد منطلق وهي تدخل الاسم كما ذكرنا والفعل المضارع
تشبيها اياه بالاسم نحو ان زيدا ليقوم كما جاز ان زيدا لقائم وجاز ان زيدا لسوف

فصل

معولها ما لكوفيين وانما جاز عند البصريين لان اللام تجردت عن الدلالة على
الحال اي الدالة على التوكيد المجرد ولذلك دخلت مع سوف ولو كانت لام الحال
لم يجامعها ولم يجوزه الكوفيون لان اللام الداخلة في خبر ان على المضارع نحو يفعل
الحال عندهم فيمتنع دخولها على سوف لان الفعل الواحد لا يكون حالا ومستقبلا وانما محل
ان يدخل اي لام الابتداء المبتداء ولكن تدخلت الى الخبر نحو ان زيدا لقائم او الى
صلته مع ان اي الى صلة الخبر نحو ان زيدا في الدار قائم وانما زحلفت كراهة الجمع
بينهما اي بين ان واللام للابتداء ونحو ام الحليس لعجوز شهربة فعلى توهم دخول
ان كان المقدر لام ان ام الحليس وهو اي دخولها على الخبر مع عدم ان قليل وتجوزه
ترجيح من العظم يعظم الرقبة والشهربة العجوزة الكبيرة كالشهبرة واللام الفارقة
اي ومن اللامات اللام الفارقة اي بين ان المخففة والنافية في نحو ان كل نفس لما عليها نفس م
حافظ اي انه والضمير للشان وما زائدة او موصولة وهي مع صلتها مفعول حافظ
اي ان الشان كل نفس للذي عليها حافظ ومنها تاء التانيث الساكنة وهي اللاحقة
بالفعل الماضي للدلالة على تانيث الفاعل ومنها التنوين وهي نون ساكنة تلحق الآخر الفاعل م
لا لتاكيد الفعل وقد ذكرنا انواعها وحقها السكون كما هو الاصل في الحروف
الا ان يلاقيها ساكن فيكسر او يضم اما الكسر فلان اصل حركة التقاء الساكنين الكسر
نحو زيد ضارب اليوم بكسر النون واما الضم نحو عذاب اركض بضم النون لاتباع
ضمة الكاف وقرئ بكسر النون على ما هو اصل حركة التقاء الساكنين وقد يحذف اي
التنوين عند ملاقاة الساكنين نحو احد الله الصمد فيمن قرا اي بحذف التنوين وقد
قرئ ايضا بكسر النون من احد ومنها النون المذكورة وقد سبق شروطها ومنها
هاء السكت وتلحق المتحرك بحركة غير اعرابية للوقف نحو لمه وكيفه اي ثم مبني على
الفتح فالحق بها الهاء لبيان الحركة وكذا كيفه وانما اختص الحاقه بالمتحرك لانها ساكنة
فلا تلحق الساكن لئلا يلتقي الحركة والمعرب يعرف حركته بالعامل وان حذف واما
المبني فلو حذف حركته في الوقف لم يكن عليها دليل والثاني انها تلحق المعرب يلتبس في
بعض المواضع بالمضاف اليه فانه لو قيل في جاءني غلام جاء غلامه لم يعلم ان الهاء
للسكت او هاء الضمير المضاف اليه بخلاف المبني فانه لم يضف شيء منه الى المفرد

ساكنان واما الحق بالمبني دون المعرب لوجوه احدها ان المقصود منها بيان

الالف كالتاب وهي كم ومن واي مجردة عن صدر الصلة ولا الملتبس والثالث
ان حركة البناء امكن بيانها او الاولى اضعف لان امكان تغيرها الا فيما يلي له
المعرب بحركة غير اعرابية تحتاج الى قيد فانه لا يلحق هاء السكت مع انه متحرك كل
متحرك فان نحو ضرب ويا زيد ولا يصح لا يلحقها هاء السكت مع ان حركتها غير اعرابية
فلو قال المتحرك بحركة اصلية او غير عارضة لخرجت الصور وقيل لم ابله بتقدير
الحركة كما اسقط الفها في هلم بتقدير سكون اللام هذا اشارة الى سؤال وجواب
اما السؤال فهو ان لم ابل اصله ابالي فدخل الجازم وكان القياس لم ابال بحذف
الياء نحو لم يرم ثم لما كان آخره متحركا اسكنوها تخفيفا فقيل لم ابل بسكون اللام
فالتقى ساكنان الالف واللام فسقطت الالف فبقي لم ابل على السكون وكان يجب ان لا
تلحقها هاء السكت لانه انما تلحق المتحرك لا الساكن فاجاب بان اصله الحركة اذ
الاصل لم ابال وتسكين اللام على خلاف القياس فالحركة في الاصل مقدرة على
اللام فكانها متحركة وذكرنا الا لتصور اي الحركة المقدرة معتبرة كما ان السكون المقدر
معتبر فان هلم اصلها لم كما هو مذهب الكوفيين وقدر سكون اللام فان اصله
المؤكدة فان اصله اردد فاسقط الف ها نظرا الى سكون اللام من لم فكانه
التقى ساكنان الف ها ولام لم واذا التقى ساكنان واولهما مدة حذفت المدة فسقط
الالف من ها نظرا الى تقدير سكون اللام من لم اذ اصله الم فنقل حركة الميم الى
اللام وادغم الميم في الميم فبقي هلم وهذا وان كان على خلاف مذهب البصريين
اذ هلم غير مركبة عندهم لما ذكرها المصنف استيناسا لان الحركة المقدرة مرعية
كالسكون المقدر عند من هو مذهبهم اي وهاء السكت ساكنة لانها انما تلحق للوقف
فلا تكون الا ساكنة وتحريكها لحن ونحو يا مرحباه بحار عفراء ويا مرحباه بحار ناجية
مما لا يعتد به ويروى بضم الهاء وكسرها من يا مرحباه في البيتين والناجية اسم معشوقة
وعفراء اسم امراة وآخره اذا اتى قربة لما شاء من الشعير والحشيش والماء الحب
حمار هلما واخر البيت الثاني اذا اتى قربته للسانية والسانية الناضحة التي
يستقي بها الماء من البير ومنها الشين والشين التي تلحق كاف المؤنث وقفا نحو
اكرمتكش ومررت بكش بالسين غير المعجمة والاول اي الحق بالشين المعجمة الكشكشة

لانها انما تحرك ... الاعراب ... على حالة واحدة ...

مررتكش بالشين المعجمة ... مررت بكش ... المؤنث ...

اي

تنبيه

اي تلحق بالكشكشة وهي في تميم اي وهي في لغة تميم والثاني اي الحق بالسين غير
المعجمة الكسكسة اي تلحق الكسكسة وهي في بكر اي وهي لغة بني بكر بن وائل ومنها
تنبيه
المدة التي تلحق بآخر الكلمة انكارا ان يكون الامر على ما ذكره المخاطب او على خلاف
ما ذكر اي ومنها حرف الانكار وهو زيادة تلحق آخر الكلمة في الاستفهام وهو على
ضربين احدهما انكار ان يكون الامر على ما ذكره المخاطب كما اذا قال قدم زيد
فيقال ازيدنيه منكرا لقدومه والمعنى الآخر ان يكون انكارا لخلاف ما ذكره المخاطب
كما اذا قال قدم زيد في المثال المذكور ازيدنيه على انكار خلاف قدومه اي نحو ان
يكون القدوم حقا او تذكرا عطفا على انكارا اي ومنها حرف التذكر وهو المدة
التي تلحق آخر الكلمة تذكرا كما تقول الرجل في نحو قال وتقول ومن العام قالا فيمد
فتحة اللام وتقول ضمة اللام ومن القاضي فيمد كسرة الضاد اذا تذكر شيئا ولم ترد ان
تقطع كلامه وتتبع اي كل واحدة من مدة الانكار ومدة التذكر ما قبلها في حركته بعد
قوله
كسر الساكن فالحرف الذي تقع بعده المدتين اما ان يكون متحركا او ساكنا فان كان
متحركا تبعت في حركته فتكون المدة بعد حركة الفتح الفا وبعد الضم واوا وبعد الكسر
ياء فتقول في حروف الانكار في نحو هذا عمر اعمروه وفي رايت عثمان اعثماناه و
في مررت بحذام احذاميه وان كان الاول ساكنا حرك بالكسر ثم تبعت المدة كما قال قدم
زيد فيحرك نون التنوين بالكسر ثم يلحق به الياء فيقول ازيدنيه وكذا حرف التذكر
في اتباع ما قبلها متحركا او ساكنا كما ذكرنا وتزاد ان مع الاولى اي مع مدة الانكار فيقال
لمن قال قدم زيد ازيدانيه بالحاق ان بعد تنوين التنوين على زيد ولا يكون اي المدة
المذكورة مع ان الا ياء لانه تلتقي ساكنان نون ان والمدة واصل حركة التقاء الساكنين
الكسر واذا كسر النون لزم ان تكون المدة الملحقة بها ياء وتختص اي الاولى وهي
مدة الانكار بالوقف والثانية وهي مدة التذكر بالدرج لانها تقع لتذكر شيء من
بقية الكلام فيقع في الدرج لا محالة ولما فرغ من الافعال العاملة والحروف العاملة
شرع في الاسماء العاملة وانما اخرها لان اصل العمل للافعال والحروف انما تعمل لمشابهة
الافعال فذكرت عقيبها والعمل في الاسماء لما كان بخلاف الاصل اخره فقال واما الاسم
فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم منه المصدر وهو اسم الحدث المشتق منه هذا

الفعل

على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجعلون الفعل مشتقا منه والمسئلة المشهورة
مذكورة في الخلاف مع استقصاء الادلة من الطرفين فلا نطول الكتاب بايرادها
وهو اي المصدر من مجرد الثلاثي سماع وتتبع ما ذكره سيبويه منها الى الشرح طلبا
بناء وامثلة مذكورة في المفصل على التفصيل ومن غيره اي ومن غير الثلاثي المجرد
قياس اي يمكن ضبطه بضابط نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا واقتدر
اقتدارا الى آخره ما هو مصادر غير الثلاثي المجرد من المزيد فيه ثلاثيا ورباعيا
والرباعي مجرد او مزيدا فيه على ما هو مستقصى في التصريف ويعمل عمل فعله
ماضيا كان او غيره لانه جزء مدلول الفعل فكان اقوى من سائر الاسماء المتصلة
بالافعال اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي انما يعمل المصدر اذا لم يكن مفعولا مطلقا
واما اذا كان مفعولا مطلقا نحو ضربت ضربا زيدا فان العمل للفعل لا للمصدر لوجهين
احدهما ان الفعل هو الاصل فلا يعدل عن الاصل الى الفرع بلا موجب والثاني
ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان والفعل نحو اعجبني ضرب زيد عمرا اي
اعجبني ان ضرب زيد عمرا ولا يمكن اذا وقع مفعولا مطلقا ان يقدر بان مع
الفعل اذ لا يقال ضربت ان ضرب زيد عمرا اذ لا يؤكد الفعل بان والفعل بل
بالمصدر صريحا وانما كان المصدر مقدرا بان والفعل لان الاسم حقه ان لا يعمل
واصل العمل للفعل فقدر بان والفعل تصحيحا للعمل وانما لم يقدر اسم الفاعل بالفعل
للعمل لان له مشابهة بالمضارع لفظا باعتبار الحركات والسكنات فاغنت تلك المشابهة
اللفظية عن تقديره بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهة لفظية باعتبار
الحركات والسكنات فاحتيج الى تقديره بالفعل لتصحيح العمل الا انه لا اضمار فيه
الاستثناء يحتمل ان يكون منقطعا كانه قال يعمل عمل فعله لكنه لا اضمار فيه ويحتمل
ان يكون متصلا اذ معنى يعمل عمل فعله انه كالفعل في العمل والفعل يعمل في المظهر
والمضمر فاستثنى عنه اي عملا كالفعل الا انه لا اضمار فيه لوجوب اذا ثني او جمع
المصدر باعتبار الانواع ان يكون له تثنيتان وجمعان احدهما باعتبار
الفاعل والاخرى باعتبار الحدث الذي هو مدلول المصدر وليس كاسم
الفاعل لانه انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله وليس مدلوله منفصلا عن الفاعل

المضمر فانه ليس كالفعل وانما لم يضمر فيه لانه لو اضمر فيه

مثنية احديهما تغني عن مثنية الاخرى ولا يلزم ذكر الفاعل وان كان له يمكن
ان يعمل ان كان له فاعل وان كان له الفعل لانه لو لم يكن له العمل كما اذا كان مؤكدا
او مفعولا مطلقا لا يلزم له ذكر الفاعل بالاتفاق في المصدر اذ لو لزم ذكر الفاعل
لكان حيث لم يذكر لزم فيه الاضمار لكنا بينا ان لا اضمار في المصدر فلا يلزم ذكر
الفاعل وان كان له اي لا يلزم ذكر الفاعل وان كان يلزم ان يكون له فاعل
في نفس الامر اذ المصدر لا ينفك عمن صدر عنه لكن لا يلزم ذكره مظهرا او مضمرا
وايضا اسم الفاعل والمفعول يجب ان يكونا جاريين على موصوف لفظا او تقديرا
فيلزم ذكر الفاعل فيهما والمصدر ليس جاريا على موصوف حتى يجب ذكر الفاعل معه
وعليه قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه لم يذكر له الفاعل لا
مظهرا ولا مضمرا ويجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق
القصار الثوب والى المفعول نحو اعجبني دق الثوب القصار منصوبا كان في المعنى
او مرفوعا هذا تفصيل للمصدر المضاف الى المفعول اي المفعول قد يكون منصوبا
في المعنى كالمثال المذكور فان الثوب مدقوق وقد يكون في المعنى مرفوعا
كقوله تعالى من بعد غلبهم اي من بعد كونهم مغلوبين فالمضمر المضاف اليه في المعنى
مرفوع لكونه مفعول ما لم يسم فاعله للغلب ويجوز حمل المعطوف والصفة على
المحل نحو مخافة الافلاس والليانا فان الليان مصدر معطوف على محل الافلاس
وهو النصب لانه مفعول به للمخافة اي يخاف الافلاس والليان واوله قد
كنت داينت بها حسانا اي بالجارية وايست اي عاملت حسانا بالجارية وبعده يحسن
بيع الاصل والقيانا فالقيان عطف على محل الاصل ايضا وهو منصوب ونحو طلب
المعقب حقه المظلوم واوله حتى تهجر بالرواح وهاجها يعني حمارا واتانا اي
هاج الحمار الاتان لطلب الماء عقيب في الامر تردد في طلبه والمعقب هو المتردد
في طلب حقه المتقاضي لدينه والمظلوم صفة للمعقب اي كما يطلب المتقاضي المطلوب
حقه وعن دم فات اي على ان المعقب المماطل نقال عقبني حقي اي مطلني
فالمظلوم على هذا فاعل الطلب والمعقب مفعوله اي كما يطلب المظلوم مماطله
فلا احتياج في البيت على هذا اذ المظلوم فاعل المصدر لا صفة المعقب قوله ويجب

يحسن
اي في الظلم

وحمل المعطوف والصفة على المحل ليس لتقييد الجواز بهما بل سائر التوابع في معناهما بل
ذكرهما مثل لا لقصد ولعله انما قيد بهما نظرا الى ما ورد في كلامهم في العطف والصفة
كالبيتين ولعمله باللام قليل لان المصدر قد يكون نكرة ومضافا ومع اللام
اما في صورة التنكير فيعمل كالفعل لانه بتنكيره يقوى شبهه بالفعل واما في المضاف فيعمل
بتقدير التنكير ايضا لان قولك اعجبني ضرب زيد عمروا في تقدير اعجبني ضرب زيد
عمروا فهو في المعنى كالمنكر واما المعرف باللام فيبعد عن شبه الفعل لان التعريف
لا يكون في الفعل فلذلك ضعف عمله ولم يوجد اعماله الا قليلا نحو قول الشاعر
ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل ولا يصح تقديم معموله عليه
اي وتقديم معمول المصدر عليه لانه في تاويل ان مع الفعل لان معنى اعجبني ضربك زيدا ان
ضربت زيدا فكما لا يتقدم ما في حيز ان عليه لا يتقدم ما في حيز معناه عليه ايضا وظاهر
هذا اللفظ ان يكون قوله لانه في تاويل ان علة لعدم التقدم مع اللام ايضا اي اما على
اللام وضعف لانه في تاويل ان واللام لا يدخل ان والاول اظهر لان اللام لا يدخل
ان وكذا التنوين والاضافة لا يدخلان ان فهذا يوجب ان لا يعمل المصدر
بالاعتماد على العلة المذكورة ولا الفصل بينه اي ولا يصح الفصل بينه اي بين المصدر
وبين صلته اي بين ما يتعلق به باجنبي فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمروا اليوم
عند بكر ان يعمل اليوم متعلقا باعجبني وعند من صلة المصدر لان اليوم حينئذ يكون
اجنبيا عن المصدر ومعموله وهو عند لانه متعلق باعجبني والفصل بينهما بالاجنبي
غير جائز ولا تقدم منصوبه اي ولا يصح تقديم منصوب المصدر على المرفوع تقديرا
نحو عجبت من ضربيك او ضربي اياك وهو المختار قوله تقديرا متعلق بالمرفوع اي على
ما هو مرفوع تقديرا لا لفظا فانك لو قلت عجبت من ضرب زيد جاز تقديم المنصوب على
المرفوع لانه مرفوع لفظا لا تقديرا واما الباقي في المثالين فهو مرفوع معنى لانه فاعل
المصدر فلا يتقدم المنصوب وهو الكاف عليها فلا يقال عجبت من ضربكي انا على ان يكون
الاتيان بالمضمر المتصل مقدما على المنصوب فلا بد من تاخيره عن المنصوب منفصلا
لانه لا يسوغ الانفصال مع القدرة على الاتصال وقوله وهو المختار اشارة الى انه
اذا اجتمع ضميران واحدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني ان شئت اتيت

بالثاني

بالثاني متصلا كما في المثال الاول وهو ضربيك ومنفصلا كما في المثال الثاني وهو ضربي اياك
ويعني ان المختار هو الاتصال وعلى التقديرين فلا يجوز تقديم هذا المنصوب متصلا
او منفصلا على المتكلم الذي هو مرفوع تقديرا فان كان مفعولا مطلقا مقابل لقوله من
قبل اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمصدر
وان كان مفعولا مطلقا فاما ان يكون بدلا عن الفعل او لا بدلا فان لم يكن بدلا عن
الفعل اي لا يلزم اضمار الفعل نحو ضربت ضربا زيدا فالعمل للفعل لان الفعل في حكم المذكور
وان كان بدلا منه فوجهان فالوجهان كسقيا زيدا ونحوه من المصادر التي التزم
حذف افعالها مقابل يتولى الفعل للحذف والطرح والتزم حذفه وصار المصدر
بدلا عنه فالاعتبار بما وجد ذكره على الاطراد وهو المصدر فالعمل للمصدر ومنها اي
ومن الاسماء العاملة اسم الفاعل وهو اسم اشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث
قوله اسم اشتق جنس يخرج عنه المفعول واسم الزمان والمكان قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول
فانه لمن وقع عليه ويخرج اسماء الزمان والمكان ايضا لانهما ليسا باعتبار اين قام
بهما الفعل قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة فان معناها الثبوت لا الحدوث
وكان الاولى ان يذكر قيدا في الحد يخرج اسم التفضيل فان قولك اعلم يصدق عليه
انه اسم مشتق وهو لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث ولكنه للتفضيل ولو قال لا للتفضيل
خرج عنه ولعل الشيخ يقول لمن قام به فان اسم التفضيل لم يوضع لمجرد من قام به الفعل
بل لمن قام به الفعل وصيغته اي وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد اما من الرباعي مجردا او مزيدا او من الثلاثي
المزيد فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وهذا يعم جميع الصور
نحو مدحرج ومستخرج ومتدحرج ويعمل عمل فعله من فعله اي يعمل عمل الفعل المبني
للفاعل من ذلك الفعل الذي اشتق منه مفردا كان كضارب او مثنى كضاربان او
مجموعا جمع تصحيح كضاربين او تكسير كضراب مظهرا كزيد ضارب عمروا او
مضمرا اي مقدرا نحو انا زيد ضاربه في الاضمار على شريطة التفسير اي انا ضارب زيدا
ضاربه مذكرا كان او مؤنثا كضاربة او ضاربات بشرط معنى الحال او الاستقبال
فان الاصل ان لا يعمل الاسم وانما عمل اسم الفاعل لكونه مشابها للفعل المضارع في الحركات

الاول الفعل ايضا لانه لا ضمير ان التزم حذفه وفاقا لقوله

والتكثير والدلالة على الحال والاستقبال ولذلك لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي والاعتماد
على صاحبه اى بشرط الاعتماد على صاحبه يعنى ان اسم الفاعل لا يعمل الا ان يذكر الا
بعد ما يعتمد عليه من مبتدأ او موصوف او ذي حال او موصول فالاعتماد على
المبتدأ نحو زيد ضارب عمروا والاعتماد على ذي الحال نحو جاء زيد ضاربا عمروا
والاعتماد على الموصوف نحو جاء رجل ضارب عمروا والاعتماد على الموصول نحو جاء
الضارب زيدا او الهمزة او بشرط الاعتماد على الهمزة نحو اقائم الزيدان او ما النافية
نحو ما قائم الزيدان وانما شرط الاعتماد لان اسم الفاعل فرع الفعل فاشترط فيه
الاعتماد ولم يجز اعماله ابتداء نحو ضارب زيدا تنبيها على انحطاط رتبة الفروع عن
الاصول فان كان اى فان كان اسم الفاعل للماضي واريد ذكر معموله وجبت
الاضافة خلافا للكسائي فانه يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي والاضافة معنوية لان
المتقدم شرط الاضافة اللفظية ان تضاف الصفة الى معمولها واذا كان بمعنى الماضي لم
يكن ما بعده معمولا له فيكون الاضافة معنوية فان كان معمول آخر نحو زيد معطي غلامه
درهما امس فلا يمكن اضافته الى المعمولين معا فبفعل مقدر اى فيكون انتصاب
المعمول الآخر بفعل مقدر اى اعطاه درهما ونحو وكلبهم باسط ذراعيه انما جاز
اعماله من غير اضافة مع ان اسم الفاعل بمعنى الماضي على ارادة حكاية الحال الماضية
فكانها بمعنى الحال باعتبار الحكاية فلذلك عمل ونحو الضارب عمروا امس جاء
حكم الذي ضرب اى اسم الفاعل اذا وقع صلة للام فيعمل مطلقا سواء كان للحال
او الاستقبال او الماضي لانه يلزم تقديره بفعل لاقتضاء الموصول ذلك فاذا اريد
معنى الماضي فكانه فعل ماض وهو معنى قوله حكم الذي ضرب ومن ثم اى
ومن جهة كونه في حكم الموصول امتنع التقديم فلا يقال عمروا الضارب لان ما في
حيز الموصول لا يتقدم عليه واللام في قوله وكانوا فيه من الزاهدين ليست بمعنى
الذي عند بعضهم والصلة المتقدمة ليست له اى ليست متعلقة بالزاهدين عند
آخرين بل بمحذوف مدلول عليه بهذا اشارة الى سؤال وهو ان فيه متعلق با
لزاهدين اى كانوا من الذين زهدوا فيه فهو من حيز الصلة وما في حيز الصلة
يمتنع تقديمه على الموصول فاجاب بوجهين احدهما ان اللام ليست بمعنى الذي عند

ليست بموصول بعضهم بل اللام كلام الرجل اى لحرف التعريف وليست موصولة والثانى ان الصلة
المتقدمة وهو فيه ليست متعلقة بالزاهدين بل متعلقة بمحذوف مدلول عليه بالزاهدين
اى كانوا من الزاهدين فكان سائلا سأل بماذا زهدوا فقال فيه اى زهدوا
فيه فهو متعلق بزهدوا المحذوف الذي دل عليه الزاهدين ثم قال وهذا اى الوجه الثاني اولى
من الاول لما ضعف الاول من تقدم صلة المجرور على الجار لان العامل الاول يلزم ان
فيه متعلق بالزاهدين وصح كون اللام موصولة فيقال المذهب ان اللام غير موصولة
لكن المانع ان الزاهدين مجرور فيه معمول المجرور لا يتقدم على الجار والوجه الاول
ضعيف ايضا لان اللام في المشتقات بمعنى الموصول قطعا بخلاف الرجل والفرس وكذا كان
عن ضعف لانه لا يصح تقديم ما هو صلة لمعمول ما هو مقام الفعل بخلاف المشتقات
وجاز حذف نونه اى اسم الفاعل مع طول مثناه اى ومن اجل كونه صلة للموصول جاز
حذف نون التثنية والجمع من غير اضافة كقول الشاعر الحافظو عورة العشيرة لا
نظره يأتيهم من ورائهم وكف كما جاء في الذي اى لما وقع صلة للموصول جرى في هذا
الصحيح بحذف النون لان الموصول مستطال بصلته فحسن حذف نونه وقراءة من
قرأ والمقيمى الصلاة بالنصب مما لا معترض عليه اى لا يعتمد عليه فانه حذف نون الجمع
من غير اضافة مع وقوعه صلة للام وما وضع منها للمبالغة اى من اسم الفاعل للمبالغة
كفعال وفعول ومفعال حكمه حكم اسم الفاعل في باب المبالغة انه يعمل عمل الفعل لانه عند
سيبويه والخليل واكثر البصريين انها تعمل عمل فعلها وعند بعض الكوفيين انها لا تعمل
حجة سيبويه السماع وهو قول ابي طالب يرثي ابا امية ابن المغيرة ضروب بنصل
السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وقول الآخر اخا الحرب لباسا اليها
جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا والخوالف جمع خالفة وهي عمود من اعمدة البيت
والمعقل اصطلاحا كالاعقل اى اذا حضر الحرب لم يلج البيت مستترا كالاعقل المضطرب
رجلاه لخوفه وفزعه وكما حكى عن العرب انه لمنحار بوائكها جمع بائكة وهو السمان و
العامل اسم الافتاء من الابل ومنه اى ومن الاسم المفعول وهو ما اشتق لمن وقع عليه الفعل
قوله ما اشتق يشمل جميع المشتقات قوله لمن وقع عليه الفعل خرج ما سوى المفعول
قوله ما اشتق اى من الفعل وصيغته اى وصيغة اسم المفعول من الثلاثي على مفعول

كما خفف الذين في نحو الذين خاضوا واصله كالذين خاضوا ومن غيره

يكضرب ومن غيره على الفاعل اي على صيغة اسم الفاعل مفتوح ما قبل الاخر
كمدحرج ومستخرج ومضارب ومكرم مفتوح ما قبل الاخر وما [illegible] ومن اسم
الفاعل وحكمه اي حكم اسم الفاعل في اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على ما ذكرنا الا انه يعمل عمل المبني للمفعول كمضروب يعمل عمل ضرب المجهول
اي ومن اسم الفاعل الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم احترازه عن
المتعدي بمعنى الثبوت احترازه عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث
صيغته اي صيغة الصفة المشبهة والضمير يرجع الى ما من قوله اشتق مخالفة لصيغة
الفاعل على حسب السماع نحو كريم وحديد وحسن وصعب وبطل وشبهت به
اي باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع اي انما عملت لشبهها باسم الفاعل لانها
غير جارية على الفعل في الحركات والسكنات ولا دلالة على الزمان فلذلك انحطت رتبتها
عن رتبة اسم الفاعل الجاري على الفعل فاعملت لشبهها باسم الفاعل من جهة التثنية
والجمع والتذكير والتانيث بعد مشاركتها في كونها مشتقا من فعل واصلها ان
موصوفا تجري عليه كاسم الفاعل وتعمل عمل فعلها نحو زيد حسن وكذا
باقي الصور وهي اي الصفة المشبهة اما ان تكون باللام كالحسن او مجردة عن
اللام ومعمولها اما مضاف كحسن وجهه او باللام كحسن الوجه او مجرد عنهما كحسن
وجه مرفوعا اي ذكر المعمول بالفاعلية للصفة او منصوبا على التمييز في النكرة كحسن
وجها او على التشبيه بالمفعول في المعرفة كحسن الوجه بنصب الوجه ومن لا يرى
تعريفه اي تعريف التمييز واما من جوز كون التمييز معرفة فينصب المعرفة ايضا على
التمييز او مجرورا بالاضافة كحسن الوجه فهذان اثنان في ثلثة فالاثنان هما حالا
الصفة المشبهة من كونها باللام او مجردة وهذان مضروبان في ثلثة احوال المعمول
وهي كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما والاثنان في ثلثة ستة ثم هذه الستة مضروبة
في ثلثة احوال المعمول وهي كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا والستة المضروبة في ثلثة
تكون ثمانية عشر وصورها [illegible] الحسن حسن
الوجه وجهه وجه الوجه وجهه وجه بالحركات بالحركات بالحركات بالحركات
وامتنع من الثمانية عشر اضافة ذات اللام نحو الحسن الى المضاف اي وجهه فلا يقال

الحسن

الحسن وجهه لعدم الخفة اذ لم يحصل بالاضافة خفة لم تكن حالة الفصل والى المجرد عنهما
اي وتمتنع اضافة ذات اللام الى المجرد عنهما اي عن اللام وعن الاضافة نحو الحسن
وجه واستبعاد اضافة المعرفة الى النكرة فانه عكس المعهود وان كانت لفظية هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما لا تجوز اضافة المعرفة الى النكرة في
الاضافة المعنوية لان الغرض من الاضافة استفادة المضاف تعريفا او تخصيصا من
المضاف اليه فلذلك امتنع اضافة المعرفة الى النكرة واما الاضافة اللفظية فلما لم تكن
مفيدة لتعريف المضاف او تخصيصه فلم تكن ممتنعة فاجاب بانه ممتنع لانه في الصورة
شبه عكس المعهود من الاضافات قوله على التشبيه بالمفعول بيانه ان اسم الفاعل
لا يضاف الى مرفوعه بل يضاف الى منصوبه فمقتضى هذا ان لا تجوز اضافة الحسن
الى الوجه المرفوع كاسم الفاعل وانما جاز على تشبيه مرفوعه بالمفعول فانك اذا قلت مررت برجل
حسن الوجه اسندت الضمير من وجهه الى الصفة ففي الحسن ضمير يرجع الى الموصوف وهو
الرجل ولذلك تقول مررت بامرأة حسنة الوجه فلولا ان في الصفة ضمير الموصوف لما
لم يؤنث الصفة واذا كان في الحسن ضمير لموصوفه ممتنع رفع الوجه بالحسن اذ لا يرتفع
بفعل واحد فاعلان من غير فصل عاطف فلو اقتصر على الحسن ولم يذكر الوجه لعلم ان
الحسن في الاصل للرجل وهو مسند اليه من متعلقه فذكر الوجه ليعلم ان الحسن ما اتاه
من قبل الوجه فلم يكن من ذكره بد فله علقة بالحسن وفي الحسن فاعل الموصوف فوجب
ان يكون له محل المفعول به لكونه متعلقا ذكر بعد ذكر الفاعل وهذا هو المجوز لاضافة
الحسن الى الوجه اذ لو كان فاعلا لفظا ومعنى ولم يقدر فيه كونه مشبها بالمفعول لامتنع
اضافة الصفة اليه واضافة المجرد الى المضاف مما يجوزه سيبويه مستشهدا بقوله
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وهو عند غيره اي سيبويه
على نحو مررت بامرأة حسنة العينين نقيته منها اي من العينين اي نقيته ما بين العينين
يعني الجبهة التي هي بين العينين كانه قال نقية الجبهة لان الانهار معناها المنبت هذا
اشارة الى المسئلة المختلف في جوازها من الثمانية عشر وهي الصفة المجردة المضافة
الى الوجه المضاف نحو مررت برجل حسن فاجازها سيبويه خلافا للغير حجة سيبويه
السماع وهو قول الشماخ امن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا

مررت برجل حسن وجهه فالمرفوع هو الوجه لفظا وانما جاز وصف الرجل بالحسن لان الوجه متعلقه فهو موصوف بحسن الوجه فاذا ارتفع

٢٢٣

فلما جاء وانت البيت قلتما وجزنا صفتان لجارتا وضميرها عائدا الى جارتا صار مثل مررت بامرأتين حسنتا وجههما لجزتا صفة لحصين ومصطلى بمنزلة الوجه الذي هو فاعل وهما مضاف اليه راجع الى موصوف الجونتين وبما جارتا فكان الاستشهاد بوجهها الضمير في حسن وجهه راجع الى موصوف الحسن وهو ظاهر في الاستشهاد وهو غرض الضمير في مصطلاها لا يرجع الى جارتا ليكون مثل الجلاب بل الضمير راجع الى الاثاف وهي غير موصوف بجونتا فيكون مثل مررت برجل حسن الغلام جميل ثوبه على ان الضمير في ثوبه للغلام اي جميل ثوب الغلام فلا يكون دليلا على مثل الجلاب اذ الجلاب حيث يكون الضمير الذي اضيف اليه معمول الصفة راجعا الى موصوف تلك الصفة وهيهنا راجع الى غير موصوفها ونظيره امرأة حسنة العينين نقية نسيمها فان الضمير المضاف اليه النسيم غير عائد الى موصوف الحسنة بل الى العينين وهما غير الموصوف فلا يكون مثل الجلاب وانما جاز عود ضمير المثنى عند هؤلاء الى الاثافي مع انها جمع لان الاثافي معناها المثنى فكانه قال كميتا الاعليين واجيب عنه بان الاثافي جمع والضمير في مصطلاهما مثنى وضمير المثنى لا يرجع الى الجمع والضرورة الى حمل الجمع على الاستعانة معنى الجمع وصوابا عالي الجونتين لونها لون الكميت لبعدها عن موقد النار ولم يسود بل بقي على ما بشابه لون الكميت وانما اسود موضع الاصطلاء واذا امكن حمل الجامع على ظاهره فلا حاجة الى الحمل على غير ظاهره وانما افرد مصطلاهما لانه مصدر على تقدير حذف مضاف اي موضع اصطلائهما او هو مصدر بمعنى المكان واقع موقع المثنى نحو كلوا في بعض بطنكم تعفوا فاذا جاز ايقاع الواحد موقع الجمع فايقاعه موقع المثنى اجود ثم ما كان فيه ضمير واحد من الباقي وهو خمس عشرة صورة لانه خرج من الثماني عشرة ثلث صور صورتان ممتنعتان وصورة مختلف فيها بقي خمس عشرة منها صورتان ممتنعتان وصورة مختلف فيها بقي خمس عشرة صورة فما كان فيه ضمير واحد احسن وانما كان احسن لان فيه قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن اي لا يكون احسن وانما كان حسنا لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لان فيه ضميرا زائدا مستغنى عنه اذ الارتباط يحصل بواحد وما لا ضمير فيه قبيح لفوات قدر الحاجة ومتى ارفعت بها اي بالصفة الظاهر فلا ضمير فيها اي في الصفة والا اي

وان لم

وان لم ترفع بها الظاهر ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف بشهادة التأنيث في نحو امرأة حسنة الوجه ولولا ان في الصفة ضميرا راجعا الى موصوفها لم يؤنث واسم الفاعل واسم المفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر فاسم الفاعل غير المتعدي نحو رجل خارج الغلام فيجوز فيه ثمانية عشر وجها كما في حسن الوجه واسم المفعول غير المتعدي الى ثان نحو مضروب الغلام يجري فيه كذلك الاوجه الثمانية عشر وكذا المنسوب نحو رجل تميمي ابوه يجري فيه ايضا الوجوه المذكورة لان المنسوب بمنزلة الصفة لان معنى تميمي منسوب الى تميم ومنها اي من الاسماء العاملة اسم التفضيل وهو ما اشتق لموصوف بزيادة على غيره قوله ما اشتق اي من فعل جنس يدخل فيه المشتقات قوله لموصوف يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة لانها غير جارية على موصوف قوله بزيادة على غيره يخرج عنه اسم الفاعل والفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغته افعل الا في خير وشر فانه يقال فيهما خير منه وشر منه بمعنى اخير واشر ولا يقال اخير الا اي لم يستعمل في كلامهم في موضع اخير ولا اشر اي ولا يقال اشر الا في لغة رديئة او عليها اي وعلى تلك اللغة الرديئة جاء قولها صغراها شرّاها فان شرّى تأنيث أشرّ كالفضلى تأنيث الافضل واصل المثل من قول امرأة في زمن لقمان بن عاد كان لها زوج يقال له النجيبي وخليل يقال له الخلي فخرجت يوما وتبعها الخلي فقام الخلي فتعرض لها فغصبها وقضى حاجتها ثم قالت اي الخلي اتاويني فاذا اسندوني الى زوجي فاتني ليلا فاخرجني واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله فلما سمع لقمان ذلك فقال ويل للنجيبي من الخلي فارسل اليها غلاما فعلت المرأة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اتيا الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينا هم ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله وقالت الوسطى صدقت والله فقالت المرأة كذبتما ما انا كما بام ولا لابيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى لما عرفت محياها وتعلقت بها وصرخت فقالت الام صغراها شراها وشرطه اي بنى مما يبنى منه التعجب كما مر ان صيغة افعل وصيغة افعل منه كان فعلها لا يمكن بناؤهما الا من ثلاثي مجرد متوصل بمثل ما يتوصل به فيما اي في

اللون كالسواد والبياض والعمى اذا اريد منها التفضيل يتوصل بما يدل على
اصل التفضيل ويوقع مصادرها منصوبة نحو اشد استخراجا وبياضا وعمى وقد
شذ الاعطى والاولى لما ياتي من المزيد فيه وهو الاعطاء والايلاء وكان القياس
ان يقال اشد اعطاء واشد ايلاء كما يقال اشد اكراما وقولهم اظلم من [illegible]
فاحمق من هبنقة عطف على الاعطى وقد شذ قولهم [illegible] وافلس
معناه اشد افلاسا وابن المذلق يروى بالدال والذال وهو رجل من بني عبد
شمس بن سعد لم يجد بيتة ليلة اي نفقة ليلة وابوه واجداده يعرفون بالافلاس
قال الشاعر في ابنه فانك ان ترجو تميما ونفعها كراجي الندى والعرف عند المذلق
وهبنقة ذو الودعات ويبلغ من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام
وخزف وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولئلا اضل
وتقلدت ليلة اخوه بقلادته فقال يا اخي انت انا فمن انا واما ما انشده الكوفيون
من نحو قوله اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وقال
الاخر ابيض من اخت بني اباض فمع شذوذه محمول عند البصريين على انه ابيض
ابيض منه ما سود كما في الحجب وتمسكوا بالمنقول وانه يجاب بان ذلك ليس بتفضيل
مع انه يحتمل ان يكون ابيض في البيت افعل الذي مؤنثه فعلاء ولا يكون للتفضيل
فكانه قال انت مبيضهم وانتصب سربال على التمييز وكذا في البيت الاخر لا يكون
للتفضيل ابيض بمعنى مبيضة من اخت بني اباض ومن للبيان واوله جارية
في درعها الفضفاض ابيض من اخت والاكثر ان يكون للفاعل كما يقال زيد فاضل
عمرو وافضل منه لانه لو جاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل
على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة وايضا التفضيل باثر باعتبار
الزيادة والفاعل مؤثر فالتاثير باعتباره اقوى من المفعول الذي هو متاثر لا مؤثر
وقد جاء اي باعتبار المفعول اشغل من ذات النحيين وازهى من الديك واشأم
من البسوس واعذر والوم اما الاول فاصل ان امراة تشغلها خوات بن جبير
الانصاري بنحيها من السمن وقضى منها الوطر والقصة مشهورة وكذا ازهى
من الديك من زهي فهو مزهو اذا تكبر وخص الديك بذلك لانه معجب بنفسه اذا نظر

باعتبار في المفعول فلان مفضلا الى الناس كان المفضل في الفاعل

الى حسن منظره وهذا باعتبار اللفظ لانه في محمول باعتبار اللفظ وهو في المعنى
فاعل لانه بمعنى تكبر فقد له اذ هي بمعنى اشد مزهوا به فهو مفضل باعتبار لفظ
المفعول واما باعتبار المعنى فالمفضل الفاعل وقد ذكر بعضهم انه يقال زهى الرجل
يزهو اذا تكبر ولا استشهاد فيه فان المفضل باعتبار الفاعل لفظا ومعنى واما
اشأم فهو من شئم الرجل فهو مشؤوم كما قال زهي فهو مزهو والبسوس خالة
جساس بن مرة قاتل كليب وكان للبسوس جار من جرم يقال له سعد وكانت
له ناقة يقال لها سراب وكان كليب قد حمى ارضا من ارض العالية فلم يكن يرعاه
احد الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت ناقة الجرمي في ابل جساس ترعى في حمى
كليب فرماها بسهم فاختل ضرعها فلما رات البسوس ناقة جارها نادت واذلاه فقال جساس
ليقتلن غدا جملا اعظم من ناقة جارك ولم يزل يتوقع غرة كليب حتى تمكن من
قتله ثم نشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة وقد جاء اي افعل التفضيل ولا فعل له
نحو احنك الشاتين اي اشدهما اكلا قالوا انه مشتق من الحنك قال الجوهري وهو
شاذ لان الحلقة لا يقال فيها ما افعله وآبل من حنيف الحناتم اي اشدهم تانقا في
رعية الابل واعلمهم بها وقد تقدم ما لا فعل له وفي الصحاح انه يقال ابل يابل ابالة
كما يقال شكس يشكس شكاسة فهو آبل وابل اي يعلى فاعل وفعل وهو الحاذق
بمصلحة الابل فعلى هذا لا يكون من هذا الباب وحنيف الحناتم رجل من بني تيم
اللات بن ثعلبة كان له حذق في رعية الابل ومنه اول على الاعرف اذ الحكم في
لفظ اول انه افعل بشهادة الاولى والاول كالافضل والفضلى والفضل لان افعل
التفضيل مؤنثه فعلى وجمعه فعل ويلزمه التنكير مع من لعدم اسباب التعريف
وعزو ولست بالاكثر منهم حصى وليست من فيه بالتي تجيء بعده وهذا جواب عن سؤال
مقدر وهو انه لو كان افعل المقرون بمن نكرة لما جامع اللام وقد جاء في البيت
فاجاب بان من فيه ليس باعتبار التفضيل حتى ينافي اللام بل للتبعيض لست منهم
اي من بينهم بالاكثر حصى وليست دالة على التفضيل ومعنى بالاكثر منهم حصى
عددا والحصى العدد كالكاثر [illegible] وانما العزة للكاثر
قبله يعني ان من في البيت صحيح وانه باعتبار التفضيل فاجاب بانه [illegible]

او قوله والارج [illegible]

والتعريف باللام او الاضافة عند مفارقتها اي عند مفارقة من نحو اذا لم يوجد
من يكون معرفة اما باللام نحو زيد الافضل او بالاضافة نحو زيد افضل القوم
فان قلت لا نسلم انه يلزم من مفارقة من ان يكون معرفة لم لا يجوز ان يكون مضافا
الى نكرة نحو زيد افضل رجل قلت اذا اريد التفضيل على المضاف اليه لا يكون افضل
الا معرفة عند مفارقة من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل على المضاف
اليه فارقته من فلابد ان يكون معرفا باللام او مضافا الى معرفة ويستوي فيه الذكر
والانثى والاثنان والجمع مضحو بالخلاف معرفا باللام وساغ فيه الامران مضافا
نحو افضل المفضل اذا استعمل بمن لما فيه تذكر المطابقة لانه انما يتعلق من بابه
الفعل فلا يثنى ولا يجمع كالفعل واما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة لانه بعد من شبه
الفعل لوجود اللام التي هي من خواص الاسماء فحقه وجوب المطابقة كسائر الصفات
واما المضاف فيجري مجراه في ترك المطابقة وقد دخل الاضافة التي هي من خواص
الاسماء فبعد عن مشابهة الذي من فجرى مجرى المعرف باللام فوقع فيه المطابقة
وقد يحذف من لفظا ويراد تقديرا نحو الله اكبر اي من كل كبير وكقول الشاعر
الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول والدهر اي حذف من في آخر لانه
يستوي فيه ما استوى في غيره لما كان آخر في الاصل افعل تفضيل كان حقه ان
يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع بمعنى ان لا يراعى فيه المطابقة كافعل من
لكنه روعي في آخر المطابقة فقال رجل آخر ورجلان آخران ونساء اخر فقد خالف
باب افعل ووجه المخالفة انه استعمل مستغنيا عنه حذف من فجرى مجرى ما لا
تفضيل فيه كسائر الصفات فلذلك روعي فيه المطابقة وعدد بها وجمع علي
فاختلط بالاسماء اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فتقرير ذلك افعل التفضيل
كان حقه ان يذكر معه من او اللام او الاضافة وكذا جمع باخت الافعل الذي هو
افعل التفضيل فقد تجردت عن الثلث فاجاب عنه بانها اجريا مجرى الاسماء التي
لا تفضيل فيها فلذلك تجردت عنها ولا يعمل عمل الفعل اي لا يعمل في مظهر فلا ينصب
مفعولا به اصلا اي لا مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفاعل فانه يعمل في مضمر اولا نه لم
يعمل عمل الفعل لان الاسماء العاملة انما تعمل باعتبار ان لها فعلا بمعناها وليس

بل المراد ان الرجل مفضل على الرجال لو فضلوا رجلا رجلا الا انه افضل رجل من المفضلين فاذا اريد التفضيل على المضاف اليه

المفضل فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل ونحو واضرب منا بالسيوف القوانسا
منصوب بفعل مضمر اي مقدر مدلول عليه اي باضرب فاجاب بانا لا نسلم انه
منصوب باسم التفضيل بل هو منصوب بفعل مقدر اي يضرب القوانس ويدل عليه
الفعل المقدر لفظ اضرب والقوانس من الفرس [illegible] واوله اكر واحمى لحقيقة
منهم وفيه ولم ار قوما مثل [illegible] قومهم ولا مثلهم لما التقينا قوانسا وكذا قوله
تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله استشهد بعضهم على ان اسم التفضيل
عمل في المظهر لان من منصوب باعلم واجيب عنه بان من منصوب بفعل مقدر
اي يعلم من يضل فحذف لدلالة اعلم عليه ولا يرفع المظهر على الاعرف اي لا يعمل
رفعا في فاعل مظهر فلا تقول مررت برجل اكرم منه ابوه بنصب اكرم ليكون
ابوه فاعل اكرم بل برفعه على الابتداء برفع اكرم على انه خبر مقدم اي مررت
برجل ابوه اكرم منه الا ان يكون استثناء من قوله لا يرفع المظهر اي لا يرفع
اسم التفضيل المظهر الا ان يكون لمتعلق ما جرى عليه مفضلا باعتبار تعلقه
على نفسه باعتبار غيره منفيا [illegible] يستخرج من الامثلة الواردة فما جرى عليه
اسم التفضيل وقع صفة له هو رجلا وتعلقه هو الكحل قوله مفضلا حال من
المتعلق وهو الكحل اي هذا المتعلق مفضل ومفضل عليه لقوله منه اي الكحل الحسن من
الكحل الكحل باعتبار من الكون مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل
واما كونه مفضلا عليه فباعتبار كونه في غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد
قوله في عين زيد الجار والمجرور منصب على الحال من المجرور في منه اي احسن من الكحل
كائنا في عين زيد وقوله في عينه الجار والمجرور ايضا نصب على الحال من الكحل
مقدما عليه اي ما رأيت رجلا الكحل احسن كائنا في عينه من الكحل كائنا في عين
زيد وشرط كون الكلام منفيا لان المثبت لا يبقى تفضيل الشيء على نفسه عند
تقدير الفعل نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لجريه مجرى
الفاعل [illegible] لجواز تعلق المظهر الذي يدل عليه قوله الا ان يكون اي انما يعمل
في المظهر لجري اسم التفضيل [illegible] مجرى الفعل وهو حسن لان المعنى [illegible]
وفي المماثلة قد يكون الاول [illegible] قد يكون [illegible] ما كان سياق الكلام

استعمل منصوب على ان القوانس [illegible] لان القوانس منصوب باضرب

قوانسا

خبره

فا

ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل [illegible] في عين زيد وهذا بدل على [illegible]

والاستعمال يدلان على ان المراد ان كونه في عين الرجل ليس حسنا وبالكونه في عين زيد بل المقصود ان كونه في عين زيد ابلغ من كونه في عين الرجل بهذا القدر
المفضل استفيد من نفي اصل المماثلة في الحسن وانضمام القرينة اليه في الاستعمال
فاسم التفضيل هنا الواقع بعد النفي انما عمل لكونه بمعنى اصل الفعل من غير اعتبار
التفضيل والثاني الرفع من الفصل بين افعل وصلته باجنبي هذا على القول بجواز
عمله في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر بل جعل المظهر مبتدأ وافعل التفضيل مرفوعا
بكونه خبرا له مقدما لم يتعذر الحكم بالفصل بين احسن وبين صلته وهو
قوله منه باجنبي وهو الكحل اذا المقدر انه مبتدأ والمبتدأ اجنبي عن اسم التفضيل
ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي لك في هذا المعنى عبارة اخرى
وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد وكان اي ذلك
المتعلق المذكور وهو الكحل فيه اي في ذلك المثال مضافا الى عين زيد محذوفا و
المقدر من كحل عين زيد فحذف المضاف وهو الكحل واقيم المضاف اليه مقامه
ولك اي ولك عبارة اخرى وهي ان تقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
فتاتي بالمفضل عليه وهو عين زيد قبل ذكر افعل فتستغني عنه اي عن ذكر المفضل
عليه اي بعد احسن ومثله قول سحيم مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا و
التئية التوقف والتلبث والتمكث وتئية تمييز من قوله اقل اي اقل توقفا و
ركب فاعل اقل والمفضل عليه وهو قوله كوادي السباع مقدم على اسم التفضيل
وهو اقل واخوف عطف على اقل ومنه اي ومن الاسم العامل اسماء الافعال
وتعمل عمل مسمياتها اي ما كانت اي المسميات متعديا او غيره او خبرا اي اما
كانت امرا او خبرا وقسم الامر الى المتعدي وغيره كرويد فانه بمعنى الامر المتعدي
فرويد زيدا معناه ارود زيدا اي امهله غير ما وقع صفة او حالا او مصدرا او مضافا
بمعنى ان رويد له استعمالات احدها المذكور والثاني ما وقع صفة كقولك طبخ القوم
شيئا رويدا اي عاجلا علاجا رويدا اي يسيرا والثالث ما وقع حالا كساروا رويدا
والرابع ما وقع مصدرا مضافا كرويد زيد اي ارودا رودا مثل ارواد زيد

فاستغنى هذه الصور لكون رويد ليس باسم فعل فيها وفي معناه اي معنى رويد
تيد نحو تيد زيدا بمعنى رويد ملتزما فيه اي في رويد لفظ الوحدة فلا تختلف
باختلاف المخاطبين فيقال يا زيد رويد ويا زيدون رويد وهلم بمعنى قرب ع
عطف على قوله رويد وهذا ايضا مثال لاسم الفعل بمعنى الامر المتعدي قال الله تعالى
هلم شهداءكم وهات الشيء بمعنى احضره وهاء زيدا مقصورا بمعنى خذ وفيه اي في ها
لغات احدها الحاق الكاف به كقولك هاك وتصرف مع المخاطب في احواله فيقال
هاك هاكما هاكم الى اخره والثانية ان توضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاء بفتح
الهمزة والثالثة ان تجمع بين الهمزة والكاف فيقال هاءك باقرار الهمزة على الفتح
وتصريف الكاف هاءك هاءكما هاءكم والرابعة ان يقال هاء كرام وتصرف تصريفه
فيقال في المثنى هاءيا كراميا وهاءوا كراما وفي المؤنث هائي كرامي والخامسة
ان يقال هأ بالهمزة بوزن هب وله استعمالات بعدد الاستعمالات تصريفها باعتبار
احوال الكاف وغيرها كهأ هأ هأوا وحيهل على الثريد مثال اخر لاسم الفعل بمعنى
الامر المتعدي ومعناه ائته وفيه اي وفي حيهل لغات حيهلا بالتنوين وحيهلا
بالالف وحيهل بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح اللام وهذه الاخيرة
ذكره غير سيبويه واما ما قبله فقد ذكرها سيبويه وبله زيدا بمعنى اترك زيدا لما كان
في معنى المصدر اي دع ما كان في معنى المصدر وهو بله زيد مضافا اي ترك زيد
وفعال التي في معنى الامر عطف على رويد ايضا كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك
ذكر مثالين الاول لازم والثاني متعد وهي اي فعال قياس في الافعال الثلاثية
عند سيبويه كضراب وقتال بمعنى اضرب واقتل وقلت في الرباعية كقرقار
في امر السحاب بمعنى يا سحاب قرقر بالرعد اي صوت وعرعار لعبة لصبيان
العرب وذلك لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوه
خرجوا اليه ولعبوا تلك اللعبة وعليك زيدا اي الزمه او بما اتي يقال عليك به ومعناه
اعطني زيدا وعلي زيدا اي اولنيه وقربه مني ودونك عمرا اي خذه وعندك
خالدا اي الزمه وحذرك بكرا وحذارك اي احذره ونحو بخ اي اسكت ومه
اي اكفف وايه اي حدث وآمين اي استجب وفل بمعنى اقبل وهذه الخمسة

افعل لاسم الامر اللازم ونحو هيهات الامر مثال لاسم الفعل بمعنى الخبر اي
بعد الامر وفيه لغات فتح التاء لغة اهل الحجاز وبكسرها لغة تميم واسد ومن
العرب من يضمها وقد ينون على اللغات الثلث ومنهم من يسكنها ومنهم
من يجعلها نونا كهيهان وقد يبدل هاؤها همزة نحو ايهات وشتان زيد و
عمرو او ما زيد وعمرو بزيادة ما اي افترقا وتباينا ومنع شتان ما بين
الزيدين في المذهب اباه الاصمعي لان فاعله يجب ان يكون متعددا او ما
مقودة لم يستعبده بعض العلماء عن القياس لان المراد شتان الاحوال التي
بين الزيدين فهو في المعنى متعدد وآخره سيد سليم والاغرابن جابر و
سرعان ذا اهالة مثل واصله ان رجلا كانت له نعجة عجفاء وكان مخاطها يسيل
من منخريها لهزالها فقيل له ما هذا الذي يسيل فقال ودكها فقال السائل سرعان
ذا اهالة وانتصب اهالة على الحال او التمييز يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل
وقته ووشكان ذا خروجا اي سرع وشكل وفيها اي في اسماء الافعال معنى
المبالغة ما ليس في مسمياتها لانها تستعمل في اسماء الافعال في امتناع تقدم معمولها
حكم المصدر اي لا يتقدم معمولاتها عليها خلافا للكوفيين فلا يقال زيدا رويدا
ولا زيدا عليك ونحوها حجة البصريين انها ضعيفة لان منها الظرف والجار والمجرور
وهي لا تتقدم عليها معمولاتها لضعفها وكذا لا يتقدم الحال عليها فكذلك اذا نقلت
الى اسم الفعل وكذا ما ليس بظرف لانحطاط درجته عن درجة الفعل حجة
الكوفيين السماع والقياس اما السماع فقوله تعالى كتاب الله عليكم اي الزموا
كتاب الله وقول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا واخره اني رايت الناس
يحمدونكا قدم دلوي على دونكا مع انه اسم الفعل واما القياس فعلى اسم الفاعل
واسم المفعول فاجاب البصريون عن القياس بوجود الفارق وهو ان اسم
الفاعل في قوة الفعل لشدة شبهه به لفظا ومعنى بخلاف اسم الفاعل واما جواب
السماع فهو ما ذكره حيث قال وانتصاب كتاب الله عليكم ليس بعليكم وانما
هو من باب المصدر المؤكد لنفسه وكذا قوله يا ايها المائح دلوي دونكا فدلوي
اما مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف ومنصوب بفعل مقدر وبانه ان كتاب الله

في الآية

في الآية مصدر مؤكد من معنى قوله حرمت عليكم امهاتكم لان قوله حرمت يدل
على انه مكتوب فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا فليس منصوبا بعليكم واما
البيت فيحتمل وجهين احدهما ان يكون دلوي منصوبا بفعل مقدر وهو خذ لا
دونكا عليه والثاني ان يكون دلوي خبر مبتدأ محذوف اي هذه دلوي ويجوز
ان يكون دلوي مبتدأ ودونكا خبره اي دلوي خذها فيكون من باب زيد اضرب
على التاويل المشهور وهو زيد مقول في حقه اضربه والمائح مستقي من فوق البئر
بنزول البئر فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها ومنه اي ومن الاسم العامل الاسم
المضاف نحو غلام زيد لانه للنيابة عن حرف الجر عمل المضاف اليه لان المعنى غلام
لزيد فمن يرى العمل له اي للمضاف واما من يرى العمل للحرف المقدر فليس من
هذا الباب ومنه الاسم التام اما بالتنوين نحو راقود خلا او بنون التثنية نحو
منوان سمنا او بالنون الذي يشبه نون الجمع نحو عشرون درهما او بالاضافة نحو
ملء الاناء عسلا لانه ينصب التمييز على ما قد سلف ومنه الاسماء المتضمنة لمعنى ان
لانها تعمل المضارع وهي اي الاسماء المتضمنة نحو ما تصنع اصنع وتستعمل بها اي بالجزم
فيتعلب المهاها لئلا يتلاقى لفظان من جنس واحد نحو مهما على الاصح من الاقوال
وهو مذهب الخليل والقول الآخر انه اسم الفعل وما هي الشرطية وقد يستعمل
احدهما للظرف نحو مهما تنصب امثاله من بارق تشم واو له وقد اوتيت كل ماء فهو صادي
اي عظمت مهما نصب بارقا في افق وجهة وناحية من الجهات تشم كل البارق
من شمت البرق اذا نظرت الى سحابة اين تمطر والبارق والسحاب ذو البرق
ومهما في البيت ظرف لان الفعل بعده تسلط على مفعوله فلا تسلط على تسلطه على
المفعول به لانه لا يتعدى الا الى الواحد فهو ظرف اي في اي جهة تنصب وفي انتصاب
اقلها جزاؤه ومن نحو من تضرب اضربه واي نحو اي فانه اسم مبهم متعين بالمضاف اليه
فهو يضاف الى الاشخاص نحو اي رجل ياتي اكرمه والى المكان نحو اي مكان
تجلس فيه اجلس فيه والى الزمان نحو اي حين تقدم فيه اكرمك الا انه اذا اضيف
الى الظرف لا التباسه الظرفية من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اي حين واما قال
اضيف الى الظرف ليشمل ظرف الزمان والمكان كما ذكرنا من المثالين واذ وحيث

للمبالغة فوق ما يستعمل بنفس مسمياتها اي بعينها ودخلها او حكمه

ما صح

صح اي الحاوية بيت الماقة بعوضعت تأي كل ماء بارد فيها فهي صادية ٥

اضيف

ينتصب على الظرف

مكسوفين باعين الاضافة والاول وهو اذ للزمان والثاني وهو حيث للمكان
ويلزمها النصب يعني ان اذ وحيث لا يكونان الا منصوبين على الظرف ولا تتضمنا
معنى الشرط واما اذما للمجازاة فنحو قول الشاعر اذ ما اتيت على الرسول فقل
له حقا عليك اذا اطمان المجلس وهي عند سيبويه حرف موضوع للدلالة على الربط
في المستقبل وليست اذ الزمانية وقيل انها اذ الزمانية الا انها لما دخل عليها ما نقلت
من الاسمية الى الحرفية وتجردت لانها على الماضي الى المستقبل واذا كان حرفا لم يكن
لها موضع من الاعراب وقيل انه اسم ودخول ما عليها لا تخرجها عن الاسمية كحيثما
للمجازاة نحو حيثما تكن اكن وفي التنزيل وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ويقول
الفارسي جوابها دليل على الجزم عند عدمها ومتى واين مثلهما اي مثل اذما وحيثما
ولا يلزمهما ما نحو متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا اججا ونحو
اين تضرب بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاق واما اذا فالاصل
فيها ما فالجزم ظاهر كقوله تعالى اينما تولوا فثم وجه الله وكقول الشاعر شعر المحققين
فروعيت ترجف رماية البنيك ومنطلقه زاوار فعر واصبحت اي انما تلبس
بها واحدها كما تركتها تحت رجليك شاجراي مضطرب غير ثابت تخاطب عمرو
بجانبه فيها لعله وشبهه من وقع في معضلة وداهية شديدة يعسر التخلص عنها بقول
كيف انت هذه المعضلة من قدام ومطلق ويتبع البيت بعده وهو وان يقدم تعترضها
مقدما كرها وان تاخرت فالكفل فاخر الكفل كما يوضع على ظهر البعير ثم يرتدف
به العرق فاحدهما مال اي يتقدم يملك وان تتاخر على الكفل وسقطها عن ظهرها
تشبيها للمعضلة بشموس اذا ركبها الراكب اسقطته وحمل اي محل النصب على الحال
نحو كيف وصل على الظرف نحو اين ومتى وقد جاء كيف مصيغ اصنع بالجزم وهو شعر
ويراه الكوفيون قياسا كمن عند البصريين لا يجازى به الا انه لم يثبت سماعها في كلام
الفصحاء واجازه الكوفيون بها او رد من نحو لهم كيف تصنع اصنع بالجزم وقد
استضعفه سيبويه والخليل ولا يجوز الجزم بإذا الا في ضرورة الشعر لما فيه من
المعنى المنافي لابهام اللازم للشرط يعني ان الشرط يلزمه الابهام نحو ما تصنع اصنع
ومن تضرب اضرب وانما قيل اجلس واذا وضع لتايب الوقت والاف ساك

وتاليتين بما ولا
...اي
كلامه كيف
...من
...

الابهام فاذا انتفى لازم الشرط وهو الابهام انتفى الشرط والشعر الذي انشا الية هو
قول الشاعر استغن ما اعناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتحمل وهو الفرزدق
مرجع الى ضرورة وانه يرجع الى نارا اذا احمدت بيرانهم نعود والبيت لم يوجد في
بعض النسخ بعد قوله للابهام اللازم للشرط وهو يرجع الى ضرورة وانه يرجع الى
نارا اذا احمدت نيرانهم تتقد والظاهر انه الحاق والصواب اذا احمدت
لان اذا يوجد من ما هو للبين وراماح واجوز الجزم بها فاذا جزم ما اجوز وقد نقل
عن بعضهم انه جوز الجزم باذا مكفوفة بما والتحقيق انشدت الفرزدق وقال
اذا ما يكون السيف تضرب غير ضعيف فلا الرواة فيها بسكن لها مرجع من العوامل
اللفظية شرع في العوامل المعنوية وقال واما العامل المعنوي فانه صنفان احدهما
معنى فعل ماخوذ من غيره اي من غير الفعل للدلالة عليه فانه يرجع اذا كان الماخوذ
منه ظرفا فاشترط الاعتماد على ما اشترط اعتماد الصفة عليه والموصول عند سيبويه
اذا لم يكن الواقع بعده حدثا لفظيا او تقديرا او مطلقا عند الخليل ومن غير شرط
الاعتماد مطلقا عند الاخفش فسر العامل المعنوي الى صنفين احدهما ان يكون
العامل معنى الفعل ماخوذا من غير الفعل لدلالته عليه اي معنى الفعل اما ان يكون
ماخوذا من ظرف او من غير ظرف فاذا كان الماخوذ منه ظرفا ففيه ثلاثة مذاهب
احدها مذهب سيبويه وهو انه اما ان يكون الواقع بعد الظرف حدثا لفظا نحو اليوم
الخروج او حدثا تقديرا نحو قوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء والارض بامره
اذ هو بتقدير حدث اي ومن آياته قيام السماء والارض بامره او لا يكون الواقع
بعده حدثا نحو عندي مال فان لم يكن الواقع بعده حدثا فانما يعمل الظرف في الواقع
بعده بشرط الاعتماد على ما يشترط اعتماد الصفة عليه من كونه خبر المبتدا نحو زيد
في الدار ابوه او صفة لموصوف نحو جاءني رجل في الدار ابوه او حالا لذي حال نحو
جاء زيد في الدار ابوه او بعد همزة الاستفهام نحو افي الدار ابوه او بعد حرف النفي نحو
ما في الدار زيد او بشرط الاعتماد على الموصول نحو الذي في الدار ابوه واما اذا لم
يكن معتمدا فالمختار ان الواقع بعده اسم حدثا فلا يعمل الظرف في الواقع بعده
عند سيبويه وان كان الواقع بعده حدثا لفظا نحو اليوم الخروج او بعد بر لعمر

مذكورة في نحو
القافلة بنسخة
المصنف وقد
يوجد ...

فتجوز الجزم به
قد لا يكون مستعبدا
لان اذ ... ما ...

لدلالته

زيد ...

نحو قوله ومن آياته ان تقوم فيعمل فيه الظرف مطلقا من غير شرط الاعتماد والمذهب
الثاني وهو مذهب الخليل ان الظرف يعمل بشرط الاعتماد على احد المذكورات لكن
مطلقا اي لا فرق بين ان يكون الواقع بعده حدثا او غير حدث وهو معنى قوله و
مطلقا عند الخليل والمذهب الثالث وهو مذهب الاخفش هو ان الظرف يعمل من
غير شرط الاعتماد مطلقا كان الواقع بعده حدثا او غير حدث [illegible] اللفظ
فاما جمع المذاهب فهو [illegible] اذا لم يوجد الاعتماد مع الظرف لا يكون عاملا لجواز
في داره زيد ولو لم يكن عاملا يكون الظرف عاملا لزم الاضمار قبل الذكر فان
قلت فاذا وجد الاعتماد نحو في داره زيد يعني ان الامور [illegible] الى الاضمار
قبل الذكر مع انه منتقض على جوازه قلت ذلك مشترك الالزام فانه اذا وجد الاعتماد
يعمل الظرف مطلقا على المذاهب بخلاف ما اذا لم يوجد الاعتماد فانه لا يعمل عند سيبويه
ولا يلزمه الاضمار قبل الذكر ولزم الاخفش لكون الظرف عنده عاملا والفرق
بين ما اذا كان الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث مشكل وغاية توجيهه انه اذا
وقع حدثا كان ادل على اضمار الفعل لان الحدث من حيث انه حدث يكون محوجا
للفعل بخلاف ما اذا كان الواقع اسما جامدا فانه لا يدل على الفعل والاقرب الى الحق
مذهب الخليل فانه اذا لم يوجد الاعتماد لا يعمل كسائر الصفات واذا وجد عمل
كسائر الصفات ولا فرق بين ان يكون الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث و
اما حجة الاخفش فهو ان الظرف حدثا او غير حدث نزل منزلة الفعل فلا شرط
فيه الاعتماد كالفعل وجوابه انحطاط رتبة الظرف عن الفعل الذي شبه به فلا يكون
مثله وذلك لان المناسب انحطاط رتبة الفروع عن الاصول وان لم يكن للاحتياج
الى تمييز بعضها عن بعض والصيغ لا تختلف بحسب تلك المعاني لما ادى الى الكثرة
فجعلت الصيغة مفردة ووضع الاعراب للدلالة على تمييز بعض تلك المعاني عن بعض
ومن ثم اي ومن اجل احتياج المعاني المعتورة على الاسماء الى ما يدل على تمييزها
حكم [illegible] اي للاسم باصالة الاعراب وتلك المعاني لم تكن في الحروف ولا في الافعال
فلم يحتج الى تمييز بعضها عن بعض فان قلت الفعل الى ما يعرض له ايضا معان مختلفة لا تميز بعضها عن بعض بنفس الصيغ نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن

هذا رد

فان جزمه دال على النهي عن الشرب ونصبه دال على النهي عن الجمع بينهما ورفعه لا
يدل على انتفاء الشرب بل قد يكون حالا بمعنى لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن فهذه
المعاني لا يدل عليها نفس الصيغ بل احتيج الى تمييز بعضها عن بعض بحركات اواخر
الفعل قلت لا نسلم ان المميز هو حركات الاواخر بل حركة الجزم دالة على تقدير جازم
وهو لا في النهي والنصب دال على تقدير ناصب وهو ان الناصبة وهي الدالة على المعنى
المستفاد من النصب والحركات من حيث هي غير مميزة بل دالة على عوامل مقدرة
تلك العوامل هي المقتضية لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعض ولم يكن كالمعاني
المعتورة على الاسماء فان المميز الاعراب هو المميز بين تلك المعاني وفي الافعال
لم يكن كذلك بل الحركات دالة على العوامل التي هي المميزة بين تلك المعاني فالتمييز
بالعوامل كالتمييز بالصيغ بخلاف الاسماء فان التمييز فيها بنفس الاعراب واصول
تلك المعاني اي المعاني المقتضية للاعراب بحكم الاستقراء ثلثة الفاعلية وهي المقتضية
للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة وهي المقتضية للجر وانما قال
بحكم الاستقراء لانه لا يدل دليل عقلي على انحصار المقتضيات في الثلثة بل على
علة لنوع من الاعراب اما بحكم التناسب لقوة الاول وهو الرفع فجعل علامة للفاعلية
التي هي اقوى من المفعولية والاضافة لان الفاعل جزء من الكلام والمنصوب و
المجرور فضلة واما الرفع فلان الكلام لا يتم بدون المرفوع ويتم بدون المنصوب
والمجرور ومالا يتم الكلام الا به اقوى مما يتم الكلام بدونه فناسب ان يكون
الدليل القوي وهو الرفع للمدلول القوي وهو الفاعل وضعف الثاني وهو النصب
لكونه يتم الكلام بدونه فجعل دليلا على ما يتم الكلام ايضا بدونه وهو المفعولية
لتناسبهما ايضا وكون الثالث وهو الجر متوسطا اي بين الرفع وبين النصب لكونه
اقل من المفعول لتعدد المفاعيل الخمسة وكون المجرور منقسما الى قسمين مجرور
بالاسم ومجرور بالحرف فهو اكثر من الفاعل الذي لا يكون الا واحدا وانما قال المجرور
فهو متوسط بينهما فلذلك جعل دليلا على الاضافة التي هي متوسطة ايضا في القلة
والكثرة بين الفاعلية والمفعولية على ما ذكرنا رعاية للتناسب ليكون المتوسط
للمتوسط كما كان القوي للقوي والضعيف للضعيف وعلى هذا اي وعلى اعتبار

الاستقراء [illegible]

حكم المناسب بيان دلائل الاعراب في الاصل وهو الرفع والنصب والجر
بالحركات والحروف اي كما كان في الاصل الرفع اقوى من النصب وهو اقوى
من الجر واما بيان التعادل عطف على قوله بحكم المناسب لاختصاص الاقل
وهو الفاعل بالاقوى وهو الرفع والاكثر وهو المفعول بالاضعف وهو النصب
وبيان التعادل ان الفاعل من حيث انه اقل عرض له ضعف يجبره قوة الرفع
والمفعول من حيث انه اكثر كان له قوة فيثقل النصب الموجب للخفة ليعتدل القوة
والضعف لان الفاعل من حيث انه اكثر صيغة ثقل للكثرة واعطي النصب الدال
على الخفة ليعتدل الثقل والخفة وانما لم يذكر في الجر التعادل لكون الجر متوسطا
وكون الاضافة ايضا متوسطة كما ذكرنا فكانا متناسبين والتعادل انما يكون بين
قوة وضعف لا في المتوسطين ولا في الضعفين ولا في المتناسبين فلذا ذكر في الجر
التناسب ولم يذكره في التعادل وبهذا اي وبما ذكرنا من ان الفاعل هو المقتضي
للرفع والمفعول هو المقتضي للنصب والاضافة هو المقتضي للجر تبين ان الاصل في
المرفوع الفاعل بمعنى المقتضي الحقيقي فيه وهو الفاعلية وما سواه اي ما سوى
الفاعل من المرفوعات ملحق به اي بالفاعل الذي هو الفرع بالاصول وفي المنصوب
اي وتبين ان الاصل في المنصوب المفعول الحقيقي وهو المفعول به وما عداه
من المنصوبات متفرع عليه اي على المفعول وفي المجرور اي وان الاصل في المجرور
المضاف اليه اما بصريح حرف الجر نحو المال لزيد او معناه اي معنى الجر نحو مال
زيد وعلمه نصر واضع الصنعة وهو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
على ما ذكر ان ابنة لابي الاسود الدؤلي قالت يا ابت ما احسن السماء برفع احسن
وجر السماء وثلاث نجومها وتلألؤ انوارها في الظلام فقال نجومها وظن انها اراد الاستفهام
فقالت انما اردت التعجب من حسنها فقال اذن قولي ما احسن السماء بالنصب
ثم جاء الى امير المؤمنين علي رضي الله عنه وقال يا امير المؤمنين حدث في اولادنا ما لم
نعرفه واخبره بالقصة فقال هذا لمخالطة العجم ثم امره فاشترى صحفا بدرهم
واملى عليه ان اقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف ثم قال انح هذا النحو ولذلك
سمي هذا العلم نحوا وقيل ان ابا الاسود الواضع لهذا العلم جمع ذات يوم قارئا

ايهام

يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام وجاء الى امير المؤمنين
علي رضي الله عنه فقال ان الخواتي .. فانون تقويم العرب كلامها فقال
رضي الله عنه انح نحوه واشار الى الرفع والنصب والجر وحكي انه لما انتهى الى
الخليل بن احمد رحمه الله فرع عليه جميع اصول النحو وكانت معدودة وكتب انه جمع
الخليل ما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه وان المفعول منصوب و
ما سواه فرع عليه وان المضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه والسلام فجمع
ونوع العلماء جميع قوانين النحو واصوله على سبيل الاجمال فهذه الحكاية
تشعر بان المراد من واضع الصنعة هو الخليل فارتفاع المبتدأ لكونه مسندا
اليه اشبه الفاعل وبالمعنى الثاني اي اذا كان المبتدأ مسندا وهو القسم الثاني
من المبتدأ يعني به كونه صفة بعد واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام
رافعة لظاهر مثل اقائم زيد فلا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه اذ المبتدأ ههنا
مسند فاشبه الفاعل لكونه احد جزئي الجملة مثله اي مثل الفاعل والخبر اي وارتفاع
والخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل جزء ثان من الجملة والجزء
الاول هو الفعل وخبر ان واخواتها اي وارتفاع
خبر ان واخواتها لكون عامله اي عامل خبر ان في لزومه الاسماء اذ لا يدخل ان
الا على الاسم ووروده ثلاثيا نحو ان وان وليت فصاعدا نحو كان ولكن ولعل
وبنائه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل اي لتضمن ليت ولعل معنى التمني والترجي
وكتضمن كان معنى التشبيه اشبه عاملا اي لكون عامل خبر ان اشبه عامل الفاعل
وهو فعل الماضي مثلا فالحق به اي بالفاعل خبر ان والتزم تاخيره اي تاخير
المرفوع وهو خبر ان عن المنصوب فيما التزم تاخيره نحو في غير الظرف اذ يقال
ان زيدا قائم والتزم تاخير المرفوع فيه عن المنصوب ايقاعا للمخالفة بينهما
اي بين الفعل وبين الملحق بالفعل او بين معمول صريح الفعل وبين معمول
الملحق بالفعل الاول اقرب الى اللفظ لانه ذكر العاملين واجيز تقديم الظرف
لما فيه من التوسع مع ان المخالفة معه واقعة بدون التقديم اي بدون تقديم المنصوب
على المرفوع اذ الظرف المسند لا يقع فاعلا اصلا هذا جواب عن سؤال مقدر

وذكر بان يقال لما كان عمل ان واخواتها فرعيا كان الواجب ان لا يجوز تقديم المرفوع فيه على المنصوب لكن جوز في نحو ان في الدار زيدا فان الظرف مرفوع وقد قدم على المنصوب فكان في صورة مساواة الفرع للاصل فاجاب بالوجهين احدهما ان الظروف يتوسع فيها ما لم يتوسع في غيرها كما ذكر في مواضع والثاني ان الغرض من تقديم المنصوب في خبران اخواتها المخالفة من عمل الفعل وبين معمول الملحق بالفعل وهذه المخالفة انما تحصل في غير الظروف بتأخير المرفوع اما في الظرف فيحصل المخالفة بدون تاخير المرفوع فان قولك ان زيدا قائم لو قدم فيه المرفوع لتشابه الفعل والفاعل لان قائم على الصيغة اي وما من الافعال من حيث انه اسم يمكن ان يرتفع بالفاعلية في موضع ما كما يقال يضرب قائم زيد بخلاف الظرف فانه لما قدم وقيل ان في الدار زيدا لا يشبه صورة الفاعل اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع على الفاعلية حتى يقال يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرو وانما قيد بالمستقر احترازا عن الظرف اللغو فانه قد يقام مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله نحو ضرب في الدار على المجهول فان في الدار قام مقام الفاعل فصورة الظرف اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم اما الظرف المستقر وهو المتعلق بالمحذوف فهو حاصل فلا يقع فاعلا اصلا لانه اذا تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا الخبر ولم يجز اي تقديم المرفوع مع الفعل حيث كره دخولها اي دخول ان واخواتها عليه اي على الفعل هذا ايضا اشارة الى سوال وجواب على الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الظرف اما السوال فهو ان يقال اذا جوز تقديم الظرف نحو ان في الدار زيدا لتحقق المخالفة فيه بين معمول الفعل والملحق به فليجز ايضا تقديم الفعل وان كان مرفوعا على الخبرية لتحقق المخالفة فيه ايضا فيجوز في ان زيدا يضرب ان يقال ان يضرب زيدا كما جوز ان في الدار زيدا فاجاب بان المانع في الفعل كراهية دخول ان على صورة الفعل بخلاف الظرف فانه على الجملة معمول فلا يكره دخول العامل عليه بخلاف الفعل فانه عامل ويكره دخول عامل على عامل وخبر لا التي لنفي الجنس اي وارتفاع خبر لا انما كان بتشبه الفاعل ايضا وشبهه بالفاعل لكون عاملا وهو لا يخلو

من حيث ان لها شبها من التقابل لا وباعتبارها اي لا وبان ان النفي والاثبات على سبيل التوكيد اي لان لا نفي موكد لكونه للاستغراق وكون ان اثباتا موكدا لان اصل الاثبات مستفاد من الجملة التي دخلت عليها ان واما تاكيد الاثبات فمستفاد من ان والغرض من قوله على سبيل التوكيد ان منافية لا وان ليست لمجرد التقابل حتى يقال يحمل النقيض على النقيض بل هما نظيران ومثلان لاشتراكهما في التاكيد فهو اقرب الى العقل من حمل النقيض على النقيض قد يرد عليه بان النقيض حقهما ان يكونا ممتنعا لحمل في الحكم لا مقتضى مفتاح الجواب وهو انها ليست بنقيضين بل هما نظيران فكانهما نظيران فقوله المصنف على سبيل التوكيد اشارة الى كونهما متوافقين في التوكيد فهما مثلان فالحاصل ان خبر لا انما يرتفع للتشابه للفاعل وهو خبر ان والمشابه للشابه مشابه ولا تقديم هاهنا اي في خبر لا مع اسمها فلا يقال لا عندي رجل اي لا يجوز تقديم المرفوع اذا كان ظرفا ولم يجوز في خبر لا تقديمه على اسمه سواء كان الخبر ظرفا نحو لا رجل في الدار او غير ظرف نحو لا رجل في الدار اذ لم يجوز فيه ايضا تقديم المرفوع لتساوي لا ان لكن القياس حط المرفوع عن الاصول وكيف لا فرع على ان لما ذكرنا من التقابل المؤكد واسم ما ولا اي ما وارتفاع اسم ما ولا اي بمعنى ليس المشبهتين بليس اي من ما ولا وتوجيه المشاركة في النفي وهو النفي المطلق فيهما ونفي الحال في ما والدخول على المبتداء والخبر ولزوم الاسماء ونحوها والمرفوع تقديمه اي تقديم مرفوعهما على المنصوب لعدم اقتضائها اي لعدم اقتضاء ما ولا وقوع تلك المخالفة لضعف شبههما اي شبه ما ولا بليس فاقتصر على المعمول دون اللفظ ووقع تلك المخالفة وقوله وقوع منصوب على انه مفعول لاقتضاء اي لاقتضاء وقوع تلك المخالفة المذكورة بين الاصل والفرع معناه انه قدم في ان المنصوب على المرفوع اذ لو عكس لشابه الفرع وهو ان الاصل وهو الفعل ولم يجوز تقديم المرفوع في ما ولا على المنصوب لان تقديمه لا يقتضي وقوع تلك المخالفة لان ايقاع المخالفة انما احتيج اليه حيث كان الشبه قويا لكونه من جهة اللفظ لكونه ثلاثيا مبنيا على الفتح ومن المعنى لكونه متضمنا لمعنى الفعل واما ما ولا فشبههما بليس من وجه واحد وهو المعنى لكونهما لنفي الحال ولكون لا للنفي مثل فلما كان الشبه ضعيفا كانت درجتها منحطة عن الاصل بنفسها من غير احتياج الى وجه اخر يحقق المخالفة فالشبه القوي

تقتضي مخالفة موثوق السبب المضعف ويمكن بينها لعينها بوجه من الوجوه واما انتصاب
الحال فلانها فضلة يصح الكلام بدونها ولما انها اي ولما ان الحال مفعول فيها اذ
في نحو ضربت راكبا معناه ضربت في حال الركوب فهو في المعنى ظرف ولذلك اي يشبه
المفعول لاسيما الظرف يمكن توجيه هذا الكلام بوجهين احدهما ان كون الحال مفعولا
فيها يوجب الشبه بمطلق المفعول من حيث ان المفعول فيه مفعول ايضا لاسيما
الظرف فان الحال اشد شبها به لتساويهما في كونهما مفعولا فيهما اذ الفعل كما يقع في الزمان
والمكان يقع في الحال ايضا والثاني ان يراد لاسيما اذا كان الحال ظرفا فانه حينئذ
شبيها بالمفعول فيه لكونه ظرفا صورة ايضا والتمييز اي وانتصاب التمييز لشبهه
المفعول المفعول لما وقع في اشتماله اي اشتمال التمييز موضع الفضلة في نحو ضربت زيد عمروا
وزيد ضارب عمروا وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون بكرا وعجبت من ضرب
زيد عمروا فان طاب زيد نفسا مثل ضرب زيد عمروا ورطل زيتا نحو زيد
ضارب عمروا من حيث انه منصوب بعد منصوب ومنوان سمنا نحو هما ضاربان رجلا
وعشرون درهما نحو هم ضاربون ... والمستثنى ...
المنصوب زيد عمروا والمستثنى اي وانتصاب المستثنى لمشابهته المفعول ايضا لكونه
فضلة ولكون العامل فيه بتوسط حرف وهو حرف الاستثناء كالا ونحوه كالمفعول معه
فان الفعل ايضا نصبه بتوسط حرف وهو الواو بمعنى مع والاسم والخبر اي خبر كان
وان اي وانتصاب الاسم في باب ان والخبر في باب كان لما ان عاملهما وهو ان وكان
لاقتضائه شيئين معنى وهما المسند والمسند اليه اشبه المتعدي من الفعل لاقتضائه
فاعلا ومفعولا فان زيدا قائم نظير ضرب زيدا عمرو وكان زيد قائما نظير ضرب
زيد عمروا والمنصوب اي وانتصاب المنصوب بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل
ظريف ولا عشرين درهما عندنا لشبهه المفعول لما انها اي لما ان لا محمولة على ان
لما ذكرنا ولا مرفوع ... ولا فرع للمضاف اليه اذ الاسم لا يجر الا بالاضافة
يعني انه كان للمرفوع اصل وفرع وكذا المنصوب وليس المجرور ملحقا به لان كل مجرور
جر بالاصالة لا بالالحاق لان كل مجرور يجر بالاضافة فلا فرع له وهو ظاهر واما
التوابع فهي داخلة تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب مستقل بل اعراب التابع

والتابع ... العامل ... التابع ... المتبوع ... النصب الاسم ... وهو ان العامل ... والتابع

فهو داخل تحت اعراب المتبوع والعامل فيه هو العامل في المتبوع واحد وفيها
مذاهب اخر ... العامل فيها على ما ذكره ... مشهورة ... الاسم ما ...
بمعنى ان الاصل في الاسما الاعراب على ما ذكرنا فاما ما بني منها ... المقتضي
وهو التركيب كالمفردات المعدودة من غير اسناد فانها مبنية لعدم المقتضي للاعراب
... بعد التركيب حيث لا تركيب فلا اعراب واما الفعل المانع وهو مبنية
غير المشكل وهو الماضي وفعل الامر ... كما اومي اليه في باب المبنيات
من قبل واما المقتضي لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو مضارعته لاسم الفاعل
لفظا ومعنى واشار الى الاول وهو المضارعة في اللفظ بالموازنة اي بموازنة
المضارع اياه اي اسم الفاعل في الحركة والسكون اذ ضارب فيه حركة وسكون
بعد حركات فكذا يضرب واما الثاني وهو المضارعة في المعنى فلقبول كل واحد منهما
اي من الفعل المضارع واسم الفاعل للشياع والخصوص ومبادرة الذهن في اي
في كل واحد منهما عند التجرد من القرائن الى الحال بيانه ان الاسم ان لم يكن معه
اللام شائع نحو رجل ويختص اذا دخل اللام نحو الرجل كذا الفعل المضارع نحو يضرب
فانه شائع بين الحال والاستقبال ويختص بدخول حرف كالسين او سوف للاستقبال
وبدخول اللام للحال نحو ليضرب وايضا المضارع واسم الفاعل اذا تجردا عن القرائن
المعينة لاحد الزمانين يتبادر الذهن الى الحال هذا مذهب بعضهم والمختار انهما
مشتركان بين الحال والاستقبال فعلى هذا الاصل انه يتبادر الذهن عند التجرد
عن القرينة الى الحال اذ من شان المشترك ان لا يفهم تعيين احد معنييه عند التجرد
عن القرينة واما الثالث وهو المضارعة في الاستعمال فلوقوعه اي فلوقوع المضارع
صفة نحو جاء رجل يضرب كما يقع اسم الفاعل صفة نحو جاء رجل ضارب ولدخول
لام الابتداء عليه اي على المضارع نحو ان زيدا ليضرب كما تقول ان زيدا لضارب وقوله
عندنا اشارة الى الخلاف اذ ذهب البصريون الى ان الفعل المضارع انما اعرب لمشابهة
لاسم الفاعل كما مر وذهب الكوفيون الى ان اعرابه لازالة اللبس كما في الاسم اذ
... فانه ملتبس اذ يحتمل ... في الكلام ...
الظرف فالاعراب ... اللبس كما في الاسما ... الله ... على الحمد

على الدعا فوجب الاعراب لازالة اللبس وجوابه ما ذكرناه من قبل ثم شرع في بيان
سبب استحقاق الرفع والنصب والجزم والجر فقال ثم ان وقوعه اى وقوع المضارع
في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى تقدير الاسمية
نحو زيد يضرب اقتضى له اى للمضارع استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع
اى بينا ان سبب اعراب المضارع هو وقوعه موقع الاسم فاذا كان وقوعه
موقعه بنفسه من غير احتياج الى حرف يجعله في تقدير الاسم كان اقوى مما توقف
وقوعه موقع الاسم على حرف ولما كان السبب اقوى استحق الاثر الاقوى وهو
الرفع لما بينا ووقوعه اى وان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم اصلا نحو لم
يضرب اقتضى له اي للمضارع اعرابا لا يكون في الاسم راسا وهو الجزم اى لما ثبت
ان المضارع يكون معربا بالمشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا ولم يكن ههنا
واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق نوعا من انواع العرب اعراب الاسماء لان انواع
الاعراب منحصرة في الرفع والنصب والجر فلما لم يقع موقع الاسما لم يستحق اعراب
الاسماء لكن كان متشابها للاسم وتلك المشابهة اقتضت ان يكون له اعراب ما
فابدل بالجزم مكان الجر ليكون له اعراب ما نظرا الى اصل المشابهة ولا يكون في خصوص
انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقع الاسم واحتيج في هذا الى بيان ان الجزم
لا يصلح ان يكون في الاسم فقال في بيانه لما انه اى لما ان الجزم لا يناسب الاسم
حيث يفضي هناك اي في الاسم وجوده اى وجود الجزم الى عدمه غالبا معناه انه
لو جزم الاسم والغالب ان يكون فيه تنوين وهو نون ساكنة فلو دخله الجزم
وسكن آخر الاسم لاجتمع ساكنان التنوين وآخر الاسم الساكن فيحتاج الى
تحريكه لئلا يجتمع ساكنان فيؤدي اثبات التسكين الى عدمه وما يؤدي اثباته الى عدمه
كان ممتنعا وانما قال غالبا احترازا عن الاسم الذي لا تنوين فيه فانه لا يأتي فيه هذا
التقرير ووقوعه اى وان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام ما
ينقله الى تقدير الاسم او ما اشبهه اقتضى له اى للمضارع وجها من الاعراب بين الاول
وهو الرفع والثاني وهو الجزم وهو اى وهذا المتوسط الواقع بين بين اما النصب
او الجر وانما كان النصب متوسطا بين الرفع والجزم لان الجزم خفيف مطلق لعدم

الحركة والرفع ثقيل مطلق لوجود الحركة القوية والنصب بينهما اذ هو خفيف
لكونه نصبا وثقيل لكونه حركة وانما كان الجر متوسطا ايضا بينهما لان الجزم خفيف
مطلق والرفع ثقل كثير والجر ثقيل قليل فهو فوق الخفيف لثقله دون الرفع
لقلته فكان متوسطا لذلك فاوثر النصب لخفته ولما ان عوامله اى عوامل
المضارع اشبهت نواصب الاسم اى خص المضارع بالنصب لوجهين احدهما
خفة النصب والثاني ان ما هو الاصل في عوامل النصب هو ان وهي مشابهة لناصب
الاسم وهو ان المفتوحة المشددة لفظا ومعنى اما لفظا فلان المشددة قد تخفف
فتصير لفظه لفظ ان الناصبة واما معنى فلانهما يجعلان الجملة في تقدير المصدر فان
قولك اريد ان تخرج واريد انك خارج في معنى اريد خروجك وهذا التشبيه
مختص بان من نواصب الفعل واما البواقي وهي لن وكي واذن فلم يكن مشبهة
لان المشددة المفتوحة في الوجهين المذكورين وانما الحقت بان الناصبة
لانها في معنى الاستقبال كما ان ان الناصبة للاستقبال وانما ذكر لفظ العوامل
جمعا مع ان الحكم يختص بواحد منها وهي ان الناصبة لان البواقي لما الحقت بها
في الدلالة على معنى الاستقبال جرت مجراها ولو قال لما ان عامله اشبه ناصب الاسم
واراد مشابهة ان الناصبة لان المشددة المفتوحة كان اليق فالحاصل انه انما اختص
المضارع بالنصب لوجهين عوامل النصب فيه دون عوامل الجر قوله او ما اشبهه
عطف على ما ينقله اي الا بانضمام ما ينقل الفعل الى تقدير الاسم كان الناصبة او
بانضمام ما اشبه ذلك الناقل وهو لن وكي واذن لان النواصب غير ان لا تنقل
الفعل الى تقدير الاسم ولكنها اشبهت ان لانها في معنى الاستقبال مثلها وانما كان سيضرب
وسوف يضرب مما يجب فيه الرفع مع ان اسم الفاعل لا يقع بعد السين وسوف لان المراد
ان الفعل المضارع مع السين وسوف واقع موقع اسم الفاعل فقولنا زيد سيقوم
في معنى زيد قائم فلذلك وجب له الرفع فان قلت الفعل المضارع اذا وقع صلة للذي
نحو جاءني الذي يضرب يجب له الرفع مع انه ليس واقعا موقع اسم الفاعل اصلا قلت
الجواب عنه من وجهين احدهما ان اسم الفاعل يقع صلة للموصول ايضا وهو اللام
نحو الضارب فالفعل المضارع واقع موقع اسم الفاعل لصحة وقوع اسم الفاعل

عبد ...

صلة للموصول في الجملة والثاني انهم قالوا الموصول يجيء به ليكون وصلة الى وصف
المعارف بالجملة فالجملة التي وقعت صلته صلة اصلها ان تكون صفة لكن الجملة
لا تقع صفة للمعرفة تجيء بالموصول اصلاحا لوقوعه صفة للمعرفة فالفعل المضارع الواقع
صلة صفة في الاصل والصفة قد تكون اسم فاعل اذا كان الموصوف نكرة نحو
جاء رجل ضارب وقد تكون فعلا مضارعا نحو جاء رجل يضرب فكذا اذا وقع
صلة بعد معرفة نظرا الى ان الاصل كون الصلة صفة فالمضارع واقع موقع
الصفة نظرا الى الاصل وبهذا اي وبما ذكرنا من ان الفعل المضارع خص
بالنصب ولم يدخله الجر لان عوامل الجر لا يدخله ودون الجزم لا يدخل الاسم
لامتناع وجوه فيه تبين وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل اي تبين اختصاص
الجر بالاسم لكون عوامل الجر فيه لا في الفعل وتبين اختصاص الفعل بالجزم
لامتناع دخول الجزم في الاسم ووجود عوامل الجزم في الفعل فقوله بهذا
يشمل الامرين المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجر بالاسم والجزم
بالفعل والله اعلم قال المصنف رحمه الله في آخر الكتاب واذ قد وفقنا بما
وعدنا من توفير الاقسام الاربعة حقها فلنختم الكتاب حامدين لله تعالى ومصلين
على نبيه محمد وآله الطاهرين وهو حسبنا ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام الاتمان الاكملان الافضلان على
سيدنا ونبينا محمد وآله اجمعين الطيبين الطاهرين

قد فرغ من نسخ هذا الكتاب بتوفيق الملك الوهاب اقل عباد الله تعالى
واضعفهم واجرمهم واحقرهم واحوجهم الى رحمة الله تعالى
ابرهيم بن محمود بن ابرهيم بن بُنْدار المشهدي جعله الله تعالى
من العالمين العاملين الفائزين بالدرجات العلى الواصلين
بالمقام الاسنى الاسمى الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
وزاده علما مع العمل الصالح يوما فيوما لحظة فلحظة
في الخامس من شهر شعبان المعظم سنة احدى وثلثين وثمانمائة
حامدا لله ومصليا على نبيه ...
ومستغفرا الذنوب ولوالديه
ولجميع المؤمنين والمؤمنات

[illegible]